



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la
Recherche scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

LMD-SEGC

الموضوع



أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم -دراسة حالة: الجزائر (1990-2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

لحسن دردوري

إعداد الطالبة:

مريم حمادي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 17 أفريل 2024

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر أ	إنصاف قسوري
مشرفا ومقررا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ التعليم العالي	لحسن دردوري
عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر أ	فريد عبة
عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر أ	إلياس غقال
عضوا مناقشا	جامعة فرحات عباس سطيف 1	أستاذ محاضر أ	نبيل بن عامر
عضوا مناقشا	جامعة فرحات عباس سطيف 1	أستاذ محاضر أ	رفيق غدار

السنة الجامعية: 2023-2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la
Recherche scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

LMD-SEGC

الموضوع



أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم -دراسة حالة: الجزائر (1990-2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

لحسن دردوري

إعداد الطالبة:

مريم حمادي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 17 أفريل 2024

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر أ	إنصاف قسوري
مشرفا ومقررا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ التعليم العالي	لحسن دردوري
عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر أ	فريد عبة
عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر - بسكرة	أستاذ محاضر أ	إلياس غقال
عضوا مناقشا	جامعة فرحات عباس سطيف 1	أستاذ محاضر أ	نبيل بن عامر
عضوا مناقشا	جامعة فرحات عباس سطيف 1	أستاذ محاضر أ	رفيق غدار

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِهْدَاء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

أعز وأغلى ما أملك في الوجود إلى نور حياتي " أمي الحبيبة وأبي الغالي "

حفظهما الله وأنعم عليهما بالصحة والعافية.

إلى من كان نعم السند وخير معين زوجي العزيز "عمر" أنسي وسندي حفظه الله ورعاه.

إلى قرّة عيني وفلذة كبدي وروحي إِبني " أحمد عبد المعز " حفظه الله ورعاه.

إلى أخواتي " نجوى وبية وفاطمة الزهراء " وأزواجهم " وليد ولمين وسليم " وأولادهم الأحب والأقرب إلى قلبي.

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء والزملاء.

لهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع...

مريم حمادي

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي أنار لي درب العلم، وأحمده حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه على توفيقه لي في إتمام هذا البحث وعملا بقول سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله" فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من أعانني على إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر:

أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور دردوري حسن على تفضله وقبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى كافة توجيهاته وتصويباته المتواصلة، فلك مني أستاذي الفاضل كل الشكر والإحترام والتقدير وجزاك الله عني كل خير
الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وقبولهم تقييم هذا البحث ومناقشته، فلكم مني كل الشكر والإحترام
والتقدير

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان لكل من علمنا حرفا ولكل من قدم لنا يد العون وطبعا لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والإمتنان إلى والدتي الكريمة حفظها الله ورعاها، والتي أعانتي بالصلوات والدعوات وعلى تحفيزاتها المستمرة وعلى كل ما قدمته لي من تسهيلات لإنجاز هذا البحث
إلى زملائي طلبة الدكتوراه وكل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم.

مريم حمادي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وذلك لتحديد آثار كل آلية من آليات تمويل عجز الموازنة العامة على ارتفاع الضغوط التضخمية في الأجلين الطويل والقصير في الجزائر، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف وتحليل المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة، كما تم الإستعانة بأدوات التحليل الإحصائي والقياس الإقتصادي وذلك من خلال نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) والذي يتضمن التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة تمثلت في آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ومتغيرات أخرى ضابطة هي كالتالي أسعار الواردات بالأسعار المحلية الجارية، سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ونسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طردية طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل بين التمويل الخارجي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة والتضخم، ومنه فلاجوء الدولة الجزائرية إلى التمويل الخارجي بهدف تغطية العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد القومي الجزائري، كما ثبت وجود علاقة توازنية طردية طويلة الأجل بين نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ومنه فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد أن مختلف آليات تمويل عجز الموازنة العامة المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية لم تكن فعالة في علاج عجز الموازنة العامة، لذلك وجب عليها إستحداث موارد تمويل حقيقية مع توفير المناخ الإقتصادي الملائم لها.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، التمويل الخارجي، التمويل البنكي، الكتلة النقدية، التضخم.

Summary

This study aims to measure the impact of public budget deficit financing mechanisms on inflation in Algeria during the period (1990-2020), in order to determine the effects of each mechanisms on the rise of inflationary pressures in both the short and long terms in Algeria. The descriptive and analytical approach was adopted in order to describe and analyze the behavior of the variables related to the object of the study, as well as quantitative and econometric methods by estimating the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, where inflation expressed by the consumer price index, serves as the dependent variable, Several independent variables represent mechanisms for financing the state's general budget deficit, import prices at constant local prices, the official exchange rate of the Algerian dinar against the US dollar, and the ratio of Monetary mass growth to gross domestic product.

This study concludes that there is an existence of a long-term positive equilibrium relationship and another short-term relationship between external financing as a mechanism for financing the general budget deficit and inflation. In addition, The Algerian government's resort to external financing to cover the general budget deficit leads to an increase in the intensity of inflationary pressures in the Algerian national economy. However, The study also confirms the existence of a long-term equilibrium relationship between the ratio of Monetary mass growth to gross domestic product and inflation.

In summary, the results of the study confirms that various mechanisms for financing the general budget deficit as pursued by Algerian authorities have not been effective to treat the deficit. Therefore, it is imperative to introduce genuine financing resources while creating a conducive economic environment for it.

Keywords: General budget deficit, external financing, Bank financing, Monetary mass, inflation.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	شكر وتقدير
I	ملخص باللغة العربية
II	ملخص باللغة الإنجليزية
IV-IV	فهرس المحتويات
IV-IV	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
IV	قائمة المختصرات
أ-ز	مقدمة
	الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل للموازنة العامة للدولة
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة
11	المطلب الثاني: طبيعة الموازنة العامة
16	المطلب الثالث: بنية وهيكل الموازنة العامة
37	المبحث الثاني: الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة للدولة
38	المطلب الأول: أساسيات حول عجز الموازنة العامة
46	المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة بين مدراس الفكر الإقتصادي
50	المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن عجز الموازنة العامة
54	المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الوضعي
55	المطلب الأول: تعظيم الإيرادات العامة
71	المطلب الثاني: ترشيد النفقات العامة
80	المطلب الثالث: آثار وسائل تمويل عجز الموازنة العامة
84	المبحث الرابع: البدائل الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة
85	المطلب الأول: الأساليب التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي
87	المطلب الثاني: الأساليب المستحدثة لتمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي
99	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة
102	تمهيد
103	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم
103	المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه
112	المطلب الثاني: طرق قياس التضخم
118	المطلب الثالث: أسباب التضخم
122	المبحث الثاني: التفسير النظري لظاهرة التضخم في الفكر الإقتصادي
123	المطلب الأول: تفسير التضخم في النظريات التقليدية
131	المطلب الثاني: تفسير التضخم في النظريات المعاصرة
138	المبحث الثالث: آثار التضخم وسبل معالجته
138	المطلب الأول: الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتضخم
144	المطلب الثاني: سياسات وطرق معالجة التضخم
161	المطلب الثالث: مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد الدولي
167	المبحث الرابع: العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم وفق النظريات الإقتصادية والدراسات التطبيقية
168	المطلب الأول: العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في النظريات الإقتصادية
171	المطلب الثاني: العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم
174	المطلب الثالث: العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم على المستوى التطبيقي
181	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
184	تمهيد
185	المبحث الأول: الجوانب النظرية للموازنة العامة في الجزائر
185	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة في الجزائر
187	المطلب الثاني: مبادئ ودورة الموازنة العامة في الجزائر
194	المطلب الثالث: هيكل الموازنة العامة في الجزائر
196	المطلب الرابع: تحليل تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر
207	المبحث الثاني: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
207	المطلب الأول: تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة العامة في الجزائر
216	المطلب الثاني: القرض السندي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

218	المطلب الثالث: التمويل الغير تقليدي (الإصدار النقدي الجديد)
226	المطلب الرابع: سياسات داعمة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر
235	المبحث الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
235	المطلب الأول: تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)
243	المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر
259	المبحث الرابع: قياس أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
260	المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
263	المطلب الثاني: الإختبارات على السلاسل الزمنية (متغيرات الدراسة)
272	المطلب الثالث: القراءة الإقتصادية للتحليل القياسي للمتغيرات
277	خلاصة الفصل
280	الخاتمة
294	المراجع
318	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
46	أسباب عجز الموازنة العامة	(01:01)
80	مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة	(02:01)
197	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2020)	(01:03)
201	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(02:03)
205	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(03:03)
211	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(04:03)
213	تطور تمويل صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2020)	(05:03)
213	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تسديد المديونية العمومية خلال الفترة (2000-2008)	(06:03)
217	مساهمة آلية القرض السندي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة	(07:03)
221	تطور حصيلة طبع النقود خلال الفترة (2017-2019)	(08:03)
222	إستخدامات آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(09:03)
224	مساهمة آلية التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(10:03)
230	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2019)	(11:03)
236	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1990-2020)	(12:03)
240	تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(13:03)
243	تطور معامل الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(14:03)
245	علاقة كتلة الأجور بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(15:03)
246	تطور السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(16:03)
249	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2020)	(17:03)
254	تطور الصادرات والواردات في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)	(18:03)
256	قنوات إنعكاس تقلبات سعر الصرف على الأسعار المحلية	(19:03)
257	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (1990-2020)	(20:03)
259	تطور حجم المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2020)	(21:03)
263	النموذج النظري للدراسة القياسية	(22:03)

264	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	(23:03)
266	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)	(24:03)
267	نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)	(25:03)
269	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج (ARDL) وفق اختبار الحدود (Bounds Test)	(26:03)
270	نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)	(27:03)
271	تطور معدلات التضخم وأسعار الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(28:03)
272	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي	(29:03)
273	نتائج اختبار ثبات تباين البواقي للنموذج	(30:03)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	أهمية الموازنة العامة للدولة	(01:01)
22	تقسيمات النفقات العامة	(02:01)
35	تقسيمات الإيرادات العامة	(03:01)
40	أنواع العجز في الموازنة العامة للدولة	(04:01)
112	أنواع التضخم	(01:02)
126	العلاقة الطردية للمستوى العام للأسعار والكمية المعروضة من النقود	(02:02)
198	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(01:03)
202	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2020)	(02:03)
206	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(03:03)
211	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات وأسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020)	(04:03)
214	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(05:03)
223	إستخدامات آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(06:03)
228	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2013-2020)	(07:03)
232	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ورصيد الموازنة العامة وسعر النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	(08:03)
236	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(09:03)
245	تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(10:03)
255	تطور الصادرات والواردات في الإقتصاد الجزائري (1990-2020)	(11:03)
268	تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL)	(12:03)
273	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	(13:03)
274	نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر	(14:03)

قائمة المختصرات

المختصر	شرح المختصر	معنى المختصر
CPI	The Consumer Price Index	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
FRR	The Revenue Regulation Fund	صندوق ضبط الإيرادات
IRG	Total income tax	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	Corporate income tax	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	value added tax	الرسم على القيمة المضافة
ONS	National Statistics Office	الديوان الوطني للإحصائيات
R GDP	Real Gross Domestic Product	الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام
PIB	Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
ARDL	Autoregressive Distributed Lag Model	نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة
BF	Bank financing	التمويل البنكي
Non-BF	Non-bank financing	التمويل الغير بنكي
Ext-F	External financing	التمويل الخارجي
OER	Official exchange rate	سعر صرف الرسمي للدينار الجزائري
IMP	Imports	الواردات
WDI	World Development Indicators	مؤشرات التنمية العالمية
ADF	Augmented Dickey-Fuller	إختبار ديكى فولر الموسع
PP	Phillips Perron	إختبار فيليبس بيرون

مقدمة

يعد التطور الإقتصادي والإجتماعي إحدى الأهداف التي توليها الدولة الأهمية القصوى وتعمل جاهدة وبشتى الطرق لتحقيقها، فتسعى تبعا لذلك للتوسع في أنشطتها، إلا أن هذا التوسع لا بد وأن يرافقه تطور في الموازنة العامة وهذا ما أدى إلى تحول وظيفة هذه الأخيرة من الحفاظ على التوازن المحاسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وفقا للفكر التقليدي، إلى القيام بتحقيق التوازن الإقتصادي حسب الفكر الكينزي، بمعنى آخر الانتقال من الحياد إلى التدخل في الشؤون الإقتصادية للدولة من خلال التوسع أكثر في حجم النفقات العامة.

وأمام هذه السياسة المالية المنتهجة وتعاضم وظائف الدولة، لم تعد للإيرادات العامة القدرة على مواكبة وتغطية الزيادة المطردة في النفقات العامة خاصة في ظل قصور الطاقة التمويلية، مما أدى إلى بروز مشكلة مالية على مستوى الإقتصاد الكلي تمثلت في ظهور العجز في الموازنة العامة للدولة، ومع إستمرار هذا الوضع أصبح العجز فيها عجز إقتصادي وهيكلية أكثر منه عجز مالي.

ولهذا بات تحليل هذه الظاهرة والبحث عن طرق لعلاجها من أهم القضايا الجوهرية التي حظيت بإهتمام بالغ من مختلف مدارس الفكر الإقتصادي بدءا من الفكر التقليدي وصولا للفكر الإشتراكي، وذلك نظرا لكونها من المشكلات المالية المتميزة بتشعبها الذي يصيب كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية، والتي لا تزال من أهم المسائل التي تشغل بال الباحثين الإقتصاديين وأصحاب السياسة، لما قد يصاحبها من آثار إقتصادية وإجتماعية سلبية خاصة عند الدول التي تعتمد على مورد أحادي الجانب كالنفط وما يرافقه من تذبذب في الأسعار على مستوى أسواق الطاقة الدولية، زيادة إلى مشكلة إحصائية نضوب تلك الموارد الطبيعية.

ومنه صارت مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة تحتل مكانة مهمة في مختلف برامج الإصلاح الإقتصادي، خاصة وأن هذه المشكلة قد صعبت على بعض الدول خاصة النامية منها القيام بمهامها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة لأن ذلك يهدد إستقرارها المالي والنقدي، زيادة إلى أن العجز المتزايد والمزمّن في الموازنة العامة يعتبر سببا قويا لإحداث الضغوط التضخمية، لأن زيادة العجز مع وجود جهاز إنتاجي غير مرّن كما هو حال جميع البلدان النامية مما يعنى التوسع في إستخدام آليات تمويل العجز سواء كانت آليات تمويل محلية أو خارجية، والذي سينجم عنه زيادة في الأسعار بالتالي حدوث موجات تضخمية بآثارها الإقتصادية السلبية بالإضافة إلى تفاقم الديون الداخلية والخارجية لها، لذلك يجب على أي دولة تسعى لتحقيق توازنها اللجوء لإستخدام سياسات إقتصادية مختلفة لإيجاد حل لها، وتحتل السياسة المالية مكانة بارزة ضمن هذه السياسات وذلك بفضل وسائلها المتعددة ودورها الفعال والهام في التأثير على المستوى العام للأسعار.

على خلاف باقي الدول المصدرة للنفط، يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على عائدات الجباية البترولية وهذا ما جعله رهين للتحويلات التي تطرأ على أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومع تكرار الأزمات النفطية منذ سنة 1986 تحولت مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة الجزائرية إلى مشكلة مستعصية في مجال كل من السياسة المالية والنقدية على حد سواء، والجدير بالذكر أن هذا العجز يحدث كنتيجة لزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة في ظل تراجع عائدات الجباية البترولية والتي تعد الممول الرئيسي للجزينة العمومية، زيادة إلى فشل الحكومة الجزائرية في فك هذه التبعية القوية لقطاع المحروقات من خلال تحقيق سياسة التنويع الإقتصادي وفشل باقي قطاعات الإقتصاد الأخرى، وهو ما حتم عليها البحث والتفكير عن آليات لعلاج

هذا العجز، من خلال إتباع سياسات وأدوات مالية متباينة منها تمويل العجز عن طريق الإقتراض الخارجي أو الإقتراض من القطاع الخاص، أو طرح السندات الحكومية أو سياسة الإصدار النقدي، أو من خلال المزج بين تلك الآليات أو غيرها. إلا أن لكل آلية من آليات التمويل السلفة الذكر آثار مرغوبة وأخرى غير مرغوبة.

وتعد ظاهرة التضخم من أبرز المشاكل الإقتصادية التي تسعى جميع الدول إلى الحد من آثارها التي تنعكس سلبا على الإقتصاد والمجتمع، وذلك لما تحدثه من إختلالات على مستوى المؤشرات الإقتصادية الكلية، لدى تجعلها معظم الحكومات والسلطات النقدية من ضمن أهم الأهداف التي تسطر عليها سياساتها الإقتصادية الكلية بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للفرد من خلال ضمان إستقرار المستوى العام للأسعار، ولهذا يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الإقتصادية والنقدية التي تعكس قوة الأداء الإقتصادي للبلد. وقد عانت الجزائر من إرتفاع حدة الضغوط التضخمية خاصة مع بداية التسعينات من القرن الماضي حيث وصلت حدتها إلى أقصى المستويات، أثرت سلبا على المستويين الإقتصادي والإجتماعي في البلد، خاصة من حيث تدني قيمة الدينار وتدهور التنمية في مختلف القطاعات وإعادة توزيع الدخل.

- إشكالية الدراسة:

وعلى إثر الأزمة النفطية منتصف سنة 2014 تراجعت الإيرادات العامة للدولة تراجعا ملحوظا مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة ومنه تفاقم العجز في الموازنة العامة، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن أساليب تمويل بديلة لمعالجة العجز في الموازنة العامة والتي كان من بينها التوجه نحو ترشيد النفقات العامة، القرض السندي، التمويل غير التقليدي وغيرها من الآليات، وهو ما يعني حدوث زيادة حادة في حجم السيولة المحلية أدت إلى تعزيز الضغوط التضخمية، وساعدها في ذلك عدم وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للطلب الكلي المتزايد، إلا أن كل هذه الظروف قد أدت إلى التأثير القوي على المستوى العام للأسعار ومستويات المعيشة. ولهذا تأتي هذه الدراسة لتحليل والبحث عن أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) لما تميزت به هذه المرحلة من أحداث إقتصادية وإجتماعية وأمنية أدت إلى تفاقم العجز وبالتالي التوسع في عملية الإقتراض الخارجية والداخلية والتي لا شك أنها قد تركت أثرا كبيرا على المستوى العام للأسعار ومنه حدوث ضغوط تضخمية.

على ضوء ما سبق ذكره تظهر معالم الإشكالية التي نحن بصدد طرحها من خلال التساؤل الرئيسي الموالي:

إلى أي مدى تؤثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

ومن أجل الإلمام والإحاطة أكثر بحيثيات هذه الدراسة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل ساهم التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة في إحداث ضغوط تضخمية في الجزائر؟
- 2- هل هناك علاقة بين التمويل البنكي وغير البنكي لعجز الموازنة العامة والتضخم في الجزائر في المدى القصير والطويل؟
- 3- هل هناك علاقة بين نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الجزائر في المدى القصير والطويل؟
- 4- هل ساهمت آليات تمويل عجز الموازنة العامة المستخدمة من طرف السلطات الجزائرية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ودون التأثير على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (1990-2020)؟

- فرضيات الدراسة:

وكإجابة مبدئية عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات الآتية والمتمثلة في:

- 1- أدى لجوء الدولة الجزائرية إلى التمويل الخارجي في تغطية عجز موازنتها العامة إلى حدوث التضخم خلال الفترة (1990-2020).
- 2- هناك علاقة طردية بين التمويل البنكي وغير البنكي لعجز الموازنة العامة والتضخم في الجزائر في المدى القصير والطويل خلال (1990-2020).
- 3- هناك علاقة طردية بين نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الجزائر في المدى القصير والطويل.
- 4- لم تساهم كل آليات تمويل عجز الموازنة العامة المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1990-2020)، فقد كانت عبارة عن سياسات ظرفية ناجحة على المدى القصير فقط ولك تكن فعالة بالقدر الكافي في علاج العجز.

- أسباب إختيار الموضوع:

يعود سبب إختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الأسباب الموضوعية البحثية وأخرى ذاتية، لعل أهمها:

- 1- إرتباط الموضوع بمجال التخصص.
- 2- التعرف على الوسائل والآليات التي يتم الإعتماد عليها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.
- 3- الرغبة الشخصية في البحث عن أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأثرها على الضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري.

- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف نوجزها في الآتي:

- 1- معرفة الأسس النظرية لعجز الموازنة العامة للدولة وموقعه في النظريات الإقتصادية وكذا علاقته بالتضخم.
- 2- التطرق لمجموعة من الأساليب التمويلية لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي.
- 3- تحليل أسباب عجز الموازنة العامة وإظهار طبيعة العجز في الموازنة العامة في الجزائر.
- 4- تحليل الأساليب المعتمدة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وتبيان آثارها الفعلية على إرتفاع الضغوطات التضخمية خلال الفترة محل الدراسة، مع محاولة إيجاد بعض الأساليب التمويلية التي يكون لها أقل تأثير ممكن على إرتفاع الضغوط التضخمية في الجزائر.

- 5- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد طبيعة العلاقة التي تربط بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في الجزائر.

- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها إنطلاقا من النقاط الآتية:

1. تحظى الموازنة العامة للدولة بأهمية إقتصادية بالغة على مستوى مختلف النظم الإقتصادية سواء كانت متقدمة أو النامية، وباعتبار أن حدوث العجز في الموازنة العامة يكون بمثابة عجز في النظم الإقتصادية ككل، ولكون أن هذه المشكلة أصبحت صفة ملازمة للموازنة العامة للجزائر في السنوات الأخيرة، ونظرا لما لها من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني أشدها أن هذا العجز يمنعها من الوصول لتحقيق التنمية الإقتصادية، لذلك كان موضوع آليات تمويل عجز الموازنة العامة وأثرها على المستوى العام للأسعار موضوعا بالغ الأهمية وجب تسليط الضوء عليه.
2. يستمد هذا البحث أهميته من أهمية المكانة التي تحتلها السياسة المالية ضمن السياسات الأخرى في مواجهة عجز الموازنة العامة فهي تعتبر الأهم بينهم، فهي بإمكانها أن تؤدي الدور الأكبر في تحقيق الأهداف التي يسعى الإقتصاد الوطني لبلوغها، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أبرز الأدوات الإقتصادية التي تستعمل للسيطرة على الإختلالات الداخلية والخارجية.
3. قلة الدراسات القياسية التي تناولت موضوع العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في الجزائر تجعله يكتسب أهمية بالغة، فمن خلال فهم طبيعة العلاقة بينهما يمكننا التأثير على رصيد الموازنة العامة بالزيادة أو النقصان خدمة لأهداف الإقتصاد الوطني والوصول إلى حالة من التوازن.
4. تحديد أفضل آلية يمكن إستخدامها لعلاج العجز في الموازنة العامة والتي يكون لها أقل تأثير ممكن على إرتفاع الضغوط التضخمية في الجزائر.

- منهج الدراسة:

يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط الموالية:

1- المنهج المستخدم:

سعى للإجابة على الإشكالية المطروحة وبهدف إختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية عرض ووصف متغيرات الدراسة وإدراجهم بشكل مبسط وهو ما ظهر بوضوح في الفصول الثلاث، أين تم عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بعجز الموازنة العامة وأساليب تمويله في الفصل الأول، ثم التطرق لكل ما يتعلق بالإطار المفاهيمي للتضخم، بالإضافة إلى تحليل البيانات المتعلقة بكل آلية من آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والمعتمدة من قبل السلطات الجزائرية ومدى مساهمتها في تغطية عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى تحليل أسباب التضخم في الجزائر وهو ما ظهر جليا في الفصل الثالث، كما إعتدنا في هذا الأخير على المنهج الكمي وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يمكننا من تقدير أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) بإستخدام برنامج (Eviews 10) وبرنامج (word 13)، برنامج (Excelle 13).

2- حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة آليات تمويل عجز الموازنة العامة وأثرها على التضخم بعد الإنتقال من مرحلة الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، لذلك أتت حدود الدراسة على النحو التالي:

- الإطار المكاني للدراسة: يخص الاقتصاد الجزائري.
- الإطار الموضوعي: محدد في العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم.
- الإطار الزمني: فقد عاجلت هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، حيث اعتمدت الدراسة التطبيقية بشقيها التحليلي والقياسي على هذه الفترة، ويعود سبب إنتقاءنا لهذه الفترة نظرا لأن مختلف البيانات المتعلقة بآليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر قد توفرت ابتداء من سنة 1990.

3- وسائل جمع البيانات:

من بين الوسائل المعتمدة في إنجاز هذه الدراسة نجد: الكتب والأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير، المجلات والمؤتمرات، والتي تمت الإستعانة بها في المجال النظري والتطبيقي، بالإضافة إلى الإحصائيات المعتمدة من: البنك الدولي، بنك الجزائر، الوزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الديوان الوطني للإحصائيات، قوانين المالية السنوية، والتي تسمح للباحثين من الحصول على مختلف البيانات والإحصائيات المتجددة حول موضوع الدراسة.

4- نموذج الدراسة:

بغية إختبار صحة الفرضيات ومن أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بطبيعة العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم، لا بد من بناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع (التضخم) وجملة من المتغيرات المفسرة (المستقلة) هي (التمويل البنكي (BF)، التمويل غير البنكي (Non-BF)، التمويل الخارجي (أي القروض الخارجية) (Ext-F)، سعر صرف الرسمي (OER)، نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP)، الواردات (IMP)) بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL: Autoregressive Distributed Lag Model) لإختبار علاقة التكامل المشترك (Cointegration) بين متغيرات الدراسة في الأجلين الطويل والقصير.

5- البرنامج الإحصائي المستخدم:

لمعرفة الأثر الفعلي لآليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، سنحاول إستعمال البرمجية الإحصائية (Eviews 10)، بالإعتماد على 30 مشاهدة لمتغيرات الدراسة.

- الدراسات السابقة:

تجدد بنا الإشارة إلى بعض الدراسات التي إعتدنا عليها، والتي تناولت جانبا من جوانب الموضوع محل الدراسة، منها:

1. فاروق أحمد العزام، (2005)، أثر وسائل التمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن، مجلة البلقاء

للبحوث والدراسات، جامعة الأهلية، عمان، 11 (01)، الصفحات (83-119).

وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن خلال الفترة (1988-

2003)، بإعتبار أن هذه الفترة قد تميزت بأحداث إقتصادية وإجتماعية أدت إلى تفاقم مشكلة العجز في الأردن ومنه

التوسع في عملية الإقتراض الخارجي والداخلي والتي تركت أثرا كبيرا على معدلات التضخم فيها، وقد عمدت هذه الدراسة

إلى إستعمال المنهج الوصفي التحليلي والكمي، بحيث تم التطرق في مضمون الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة

العامة والتضخم في الأردن، ثم إلى أثر العرض النقدي على التضخم في الأردن، وقد خلصت هذه الدراسة أن عجز الموازنة العامة التي تعاني منه الحكومة الأردنية خلال فترة الدراسة لازال له تأثير واضح في معدل التضخم وذلك من خلال تأثير وسائل تمويل العجز المتمثلة في القروض الداخلية والخارجية.

كما أكد التحليل القياسي والنظري أن لكل من القروض الداخلية والخارجية تأثيراً في معدل التضخم في الأردن يتمثل في زيادة عرض النقد بالنسبة للقروض الداخلية ومع وجود جهاز إنتاجي غير مرن في الأردن ترتب على ذلك زيادة التضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى. وأهم ما توصي به هذه الدراسة هو سعي الحكومة المستمر والجاد في الحد من عجز الموازنة العامة من خلال ضبط النفقات العامة الجارية غير المبررة والكثيرة ومنها ضبط نفقات السفر والحفلات للمسؤولين والحد من المؤتمرات، ونفقات الكهرباء والوقود وغيرها من النفقات الغير مفيدة.

2. غالمي زهير، (2016-2017)، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية - عرض تجارب دولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلوي-الشلف، الجزائر.

عالجت الباحثة إشكالية مدى كيف تساهم البدائل التمويلية الإسلامية المقترحة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، والتي تختلف أسسها ومنطلقاتها عن النظم الاقتصادية الوضعية وذلك في ظل الظروف والمستجدات العالمية، فقد تطرقت الدراسة إلى الأسباب الكامنة وراء حدوث عجز في الميزانية العامة ثم الآليات المستخدمة في علاجه، أما على المستوى الإسلامي فتطرقت الدراسة إلى إبراز البدائل الشرعية المستخدمة في تمويل عجز الميزانية على غرار الزكاة، الوقف والتكافل الاجتماعي، كما تمت الإشارة إلى إمكانية اللجوء إلى الصكوك الإسلامية.

استعملت هذه الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي تبعاً لطبيعة جزئية البحث، كما جاء البحث بدراسة تطبيقية لتجارب بعض الدول التي استعانت بأساليب التمويل المقترحة لإثبات نجاعة وفعالية التمويل من منظور إسلامي. وخلصت الدراسة إلى أن عجز الميزانية العامة في الاقتصاد التقليدي لا يمكن تمويله، فوجوده يؤدي إلى الرفع من حجم الدين العمومي ما ينتج عنه زيادة الإنفاق المخصص لفوائد وأقساط الدين زيادة إلى ظاهرة التضخم، أما في الاقتصاد الإسلامي فعجز الميزانية العامة يكون ذو طبيعة مؤقتة، ويمكن تمويله بصيغ إسلامية عديدة والتي تكون أكثر فاعلية مقارنة بالسياسات الاقتصادية الإنكماشية التي تقترحها المؤسسات الدولية.

3. Maio Bulawayo, Francis Chibwe, Venkatesh Seshamani, (2018), The impact of budget deficits on inflation in Zambia, journal of Economics and development Studies, 6 (02), pp 13-23.

تبحث هذه الدراسة على أثر عجز الموازنة العامة على التضخم في زامبيا خلال الفترة (1991-2016)، حيث تم اعتماد منهج التحليل القياسي وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وقد وردت إشكالية الدراسة كما يلي: هل هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والتضخم؟

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة والتضخم في زامبيا خلال فترة الدراسة على الرغم من وجود تأثير قوي لعجز الموازنة العامة على التضخم في المدى القصير، أي بمعنى آخر وجود آلية لتعديل

النموذج للعودة من الإختلال في الأجل القصير إلى الوضع التوازني في الآجال الطويل، فالتضخم ظاهر معقدة لا يمكن تفسيرها بتغيير واحد كعجز الموازنة العامة وإنما هناك شبكة من العوامل تساهم فيها من بينها استقلالية السياسة النقدية.

4. بوفغور حديجة، (2020-2021)، تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة - دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان طبيعة العجز في الميزانية العامة للدولة الجزائرية وأساليب تمويله خلال الفترة (2000-2019) وتقييمها من خلال دراسة تأثيراتها على جملة من المؤشرات الاقتصادية، وللبحث في هذه الإشكالية إستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، ثم على المنهج الإحصائي من خلال إجراء اختبار قياسي لمحددات العجز في الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الميزانية العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل نفقاتها العامة وهو ما جعلها عرضة لتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية، ومن هنا لجأت الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بهدف إمتصاص فائض الجباية البترولية واستخدامه في تحقيق إستقرار الميزانية العامة، زيادة إلى إعتتماد الحكومة الجزائرية على مجموعة من أساليب التمويل على غرار أسلوب التمويل غير التقليدي كبديل لتمويل العجز الموازني والذي أثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة، رغم إعتتمادها لمجموعة من وسائل تمويل بديلة منها ترشيد النفقات العامة، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، الإصلاح الضريبي، القرض السندي، إلا أن كل هذه الإجراءات والأساليب المعتمدة خلال فترة الدراسة قد حققت تعافي على المدى القصير والمتوسط فقط لعجز الميزانية العامة دون معالجته. وعليه جاءت أهم التوصيات هذه الدراسة هو ضرورة قيام الحكومة بإستحداث موارد تمويل حقيقية من خلال معالجة الإختلالات الهيكلية للإقتصاد الوطني لأن إستحداث آليات إقراض جديدة ليس بالحل المناسب لهذه المشكلة.

تناولت هذه الدراسة طبيعة عجز الميزانية العامة في الجزائر ومجموعة من الأساليب التمويلية لعجز الميزانية العامة للدولة ولهذا فإن هذه الأخيرة تعتبر إمتداد لدراستنا من الناحية النظرية والجزء التحليلي للدراسة، ولكن دراستنا تختلف عنها في كونها جاءت لقياس أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL، وبالتالي تحديد أفضل آلية يمكن إستخدامها ويكون لها أقل تأثير ممكن على إرتفاع حدة الضغوط التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

5. كفية قسيميوري، (2020-2021)، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للإستقرار الإقتصادي (النمو الإقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار طبيعة علاقة أدوات السياسة المالية وكذا رصيد الموازنة العامة (عجز الموازنة) بالنمو الإقتصادي والتضخم والبطالة، ثم تحليلها وقياس أثرها على الإقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1992-2018. وقد تمحورت الإشكالية فيما يلي: ما هو أثر أدوات السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للإستقرار الإقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى المنهج الكمي وذلك باستخدام النموذج القياسي (ARDL) بغية قياس مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النمو، التضخم والبطالة بالجزائر خلال الفترة 1992-2018. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ديناميكية وتوازنية قصيرة وطويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنمو الإقتصادي في الجزائر، ولا وجود لأي تأثير لأدوات السياسة المالية على البطالة في الأجل الطويل في الجزائر، بعض أدوات السياسة المالية ذات تأثير معنوي موجب على التضخم في الجزائر في الأجل القصير لكن في مجملها لا تؤثر عليه في الأجل الطويل وهذا لأن التضخم في الجزائر له أسباب مختلفة.

6. علوي شمس نريمان، (2020-2021)، أثر الإصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1992-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آليات تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر مع تقييم الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية، كما سعت لتوضيح أثر إيرادات الجباية العادية في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر في ظل الإصلاح الجبائي. وقد تمحورت الإشكالية فيما يلي: ما مدى تأثير الإصلاحات الجبائية المتخذة بالجزائر سنة 1992 في تمويل عجز الموازنة العامة؟ وللإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من أجل وصف متغيرات الدراسة، إلى جانب استخدام المنهج التحليلي بهدف إبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة من حيث تحليل أهمية التحصيل الجبائي للضريبة كمورد مالي ومساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مالية الدولة لا تزال تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية تمتاز بعدم الإستقرارية بالرغم من تحسن مردودية الجباية العادية، فقد كانت مساهمة كل من ضريبة IRG و IBS و TVA في تمويل رصيد الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018) بنسب متفاوتة من إجمالي إيرادات الجباية العادية وهو ما دلت عليه النتائج التحليلية، وأكدت عليه نتائج الدراسة القياسية بوجود علاقة ديناميكية توازنية قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات المستقلة ورصيد الموازنة العامة كمتغير تابع، باستخدام نموذج ARDL.

7. هتهات سعيد، (2020-2021)، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

تناولت هذه الدراسة إشكالية ما هي محددات التضخم في الجزائر على الأجلين القصير والطويل، وما مدى فاعلية نماذج GARCH في التنبؤ بالمستويات المستقبلية لهذه الظاهرة بناء على تغيراتها الزمنية في الفترة 1990-2021؟ وللإجابة على إشكالية الدراسة استعان الباحث في ذلك على ستة فصول معتمدا على المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، المنهج التقويمي، المنهج التجريبي، حيث يسعى الباحث إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2020) وهذا على ضوء النظرية الاقتصادية وواقع هذه المؤشرات في الإقتصاد الوطني، واختبار علاقات التكامل المشترك للظاهرة التضخمية مع كل من الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام، الإنفاق الحكومي، الأجور، حجم الواردات، سعر

الصرف، معدل البطالة، سعر البترول والمديونية الخارجية، من خلال الإعتماد على منهجية جوهانسون للتكامل المشترك و نموذج ARDL وتقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي المقيد Restricted-VECM، من أجل تفسير العلاقات التوازنية في الأجل الطويل وآلية الوصول إليها في الأجل القصير.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى تحديد مصادر التضخم الداخلية والخارجية في الجزائر ومن أهمها: التوسع النقدي غير المراقب، التوسع في مكونات الإنفاق الكلي، التضخم الهيكلي، التضخم المستور، الإصدار النقدي لتمويل عجز الخزينة.

8. دراسة السلاموني إبراهيم مرسى، (2021)، تحليل أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال الفترة (1991-2016)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال الفترة (1991-2016) وذلك لتحديد أفضل آلية يمكن اللجوء إليها لتمويل عجز الموازنة العامة ويكون لها أقل تأثير ممكن على ارتفاع معدلات التضخم في مصر، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوضعي لإستعراض وتحليل بيانات كل من عجز الموازنة العامة للدولة والآليات المالية لتمويل هذا العجز والرقم القياسي لأسعار المستهلك، كما اعتمدت على المنهج التحليلي القياسي لبناء نموذج قياسي يتضمن التضخم كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة تمثلت في الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأسعار الواردات، ونسبة نمو النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، ومتغير وهمي يمثل عدم الإستقرار السياسي.

وقد خلصت هذه الدراسة في أن هناك علاقة طردية معنوية بين التمويل المحلي البنكي لعجز الموازنة العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلك في مصر، كما ثبت وجود علاقة عكسية معنوية بين التمويل غير البنكي والتضخم، في حين لم يثبت وجود أي تأثير معنوي للتمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كما ثبت وجود علاقة طردية بين كل من أسعار الواردات، والمعروض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، كما ظهر وجود علاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف الرسمي والتضخم في مصر خلال فترة الدراسة.

- موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تمت الإستفادة من مجمل الدراسات السابقة في طرح وبناء إشكالية الدراسة والتأطير النظري لكل من آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم، إلا أن هذه الدراسة تتميز بما يلي:

- ✓ تبيان مختلف الأساليب التمويلية الكفيلة بتمويل وتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة والآثار الناجمة عن كل آلية تمويلية.
- ✓ تسعى لإختبار أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)، من خلال تحديد طبيعة العلاقة الطويلة وقصيرة الأجل بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم.
- ✓ تحديد آلية تمويل عجز الموازنة العامة المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية التي قد تسبب في إحداث ضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني.

✓ كما اختلفت دراستنا عن أغلب الدراسات السابقة من حيث النموذج المستخدم، فهذه الدراسة قامت بقياس العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم بالإعتماد على نموذج (ARDL).

✓ كما اختلفت هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة فيما يخص المتغيرات المستخدمة التي تعبر عن وسائل تمويل عجز الموازنة العامة، وقد لاحظت أن كل آليات تمويل عجز الموازنة العامة المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية لم تساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1990-2020) بل ساهمت في تعميقه وزيادة حدته، فكل آلية قد أثبتت فشلها في إحتواء العجز، وذلك لأنها كانت عبارة عن سياسات ظرفية ناجحة على المدى القصير فقط ولك تكن فعالة بالقدر الكافي في علاج العجز على المدى البعيد.

- هيكل وتقسيمات الدراسة:

اشتملت الدراسة على مقدمة وخاتمة، بالإضافة إلى ثلاثة فصول جاءت بالتوزيع الآتي:

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية، بحيث خصصنا المبحث الأول لماهية الموازنة العامة للدولة من مفهوم وأنواع الموازنة العامة، أهميتها وأهدافها، مبادئ ومراحل إعداد الموازنة العامة، مع تسليط الضوء على هيكل وبنية الموازنة العامة، أما بالنسبة للمبحث الثاني فحاج بعنوان الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة للدولة حيث تم التطرق فيه إلى مفهوم عجز الموازنة العامة، أنواعه وأسبابه، بالإضافة إلى التطرق إلى تطور عجز الموازنة العامة للدولة بين مدارس الفكر الاقتصادي، زيادة إلى الآثار الناجمة عن عجز الموازنة العامة.

أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعية، ثم التطرق لمختلف آثار أساليب تمويل عجز الموازنة العامة، أما بالنسبة للمبحث الأخير فتتناول فيه لوسائل التمويل الإسلامية والتي تنقسم إلى أساليب تقليدية وأساليب مستحدثة لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

حاولنا من خلال هذا الفصل إظهار أهم المفاهيم المتعلقة بالتضخم من خلال أربعة مباحث رئيسية، جاء المبحث الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي للتضخم ليشتمل على مفهوم التضخم وأنواعه، طرق قياس التضخم، ثم أسباب التضخم، بينما نهدف من خلال المبحث الثاني للتعرف على التفسير النظري لظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي، من خلال التطرق لتفسيره في النظريات التقليدية ثم الحديثة.

أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه لآثار التضخم وسبل معالجته من آثار اقتصادية وإجتماعية، ثم سياسات وطرق معالجة التضخم من خلال التعرّيج لدور كل من السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم، ثم مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد الدولي، أما المبحث الرابع والأخير فاشتمل على طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم وفق النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية، من خلال التطرق لطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم وفقا للنظريات التقليدية ثم الحديثة، وصولا لطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في النظريات التطبيقية.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تناولنا في الفصل التطبيقي أربعة مباحث رئيسية، تضمن المبحث الأول الجوانب النظرية للموازنة العامة في الجزائر ليندرج ضمنه ماهية الموازنة العامة في التشريع الجزائري، ثم مبادئ ودورة الموازنة العامة في الجزائر، فهيكّل الموازنة العامة في الجزائر والذي تطرقنا فيه إلى تحليل مكونات الموازنة العامة وذلك من خلال تبويب مكونات الموازنة العامة وتحليل تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر، بينما المبحث الثاني فاستعرضنا فيه أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) من مساهمة صندوق ضبط الإيرادات (FRR) والقرض السندي، زيادة إلى التمويل الغير تقليدي كأحد الأساليب المنتهجة في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، وصولاً لمجموعة من السياسات الداعمة لتمويل العجز كترشيد النفقات العامة وتخفيض قيمة العملة، الإصلاح الضريبي.

أما المبحث الثالث حاولنا من خلاله تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، من خلال تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم أسباب التضخم في الجزائر، لنختم بالمبحث الرابع والأخير الذي يتناول دراسة قياسية حول أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، من خلال بناء نموذج قياسي يختبر علاقة التكامل المشترك بين المتغير التابع (معدل التضخم) وجملة المتغيرات المستقلة منها (وسائل تمويل عجز الموازنة العامة: التمويل البنكي، التمويل غير البنكي، القروض الخارجية) ومتغيرات أخرى ضابطة (أسعار الواردات، سعر الصرف الرسمي، نسبة نمو الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي) بواسطة نموذج (ARDL).

وفي الختام تطرقنا إلى الخاتمة التي تشتمل على أهم النتائج التي تم التوصل إليها، ومنه وبناءاً عليها سنقدم جملة من التوصيات.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة

العامّة للدولة بين الإقتصاد الوضعي

والإقتصاد الإسلامي

تمهيد

تعد أزمة الكساد العالمي الكبير التي وقعت سنة 1929 نقطة تحول الفكر المالي في الاقتصاد الوضعي، فبعد أن كان يتم رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبح لزاماً على مختلف حكومات الدول التدخل فيه وباستخدام مختلف أدوات السياسة المالية لمعالجة الأزمات وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يحقق النفع العام. وبعد أن كان الفكر الاقتصادي التقليدي يشيد بضرورة تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة للدولة، أصبح الفرق السالب بينهما تقنية حديثة تدعى بـ التمويل بالعجز تمكن الحكومات من التأثير على النشاط الاقتصادي بهدف ضمان استمراره وعدم وقوعه في أزمات أخرى.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء تعاظم المكانة الهامة التي أصبحت تحتلها الموازنة العامة في مختلف اقتصاديات العالم، وفي ضوء تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي، فقد إتجه العجز في الموازنة العامة للدولة نحو التزايد في مختلف دول العالم، ومع قصور الطاقة التمويلية وتزايد حدة الضغوط التضخمية بالإضافة إلى تزايد أعباء الديون الخارجية والداخلية بها، دفعها إلى البحث عن الأساليب المالية الكفيلة لتمويل وسد هذا العجز بأقل تكلفة وضرر ممكن.

حيث يعد اللجوء إلى التأثير في الإيرادات العامة للدولة من أهم الأساليب المستخدمة في علاج عجز الموازنة العامة وفي تمويل الإنفاق العام، إلا أن استخدام آليات الإيرادات العامة يختلف باختلاف الإيرادات المتاحة للدولة، وبإختلاف الوضعية الاقتصادية وحدة العجز الذي تعاني منه، كل هذه العوامل تبين كيفية لجوء الدولة لإستعمالها من أجل تمويل إنفاقها، فالإستعمال السليم والصحيح لهذه الوسائل يساعد الدولة على تخطي أزمته، ولكن إستعمالها الخاطئ يؤدي بها للوقوع في مشاكل إقتصادية وخيمة لا يمكن الخروج منها بسهولة، كتخبط الدولة في مديونية كبيرة أو الوقوع في أزمة تضخم يصعب القضاء على آثاره الوخيمة، لذلك لا بد من التخطيط الجيد لإستعمال الإيرادات العامة في تمويل عجز الموازنة العامة.

ولالإلمام أكثر بمختلف جوانب عجز الموازنة العامة وطرق تمويلها، والآثار الإقتصادية الناجمة عن جميع الأساليب التي تستخدمها

الدول في تمويل العجز، إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: مدخل للموازنة العامة للدولة
- المبحث الثاني: الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة للدولة
- المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي
- المبحث الرابع: البدائل الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

المبحث الأول: مدخل للموازنة العامة للدولة

تحتل الموازنة العامة للدولة بأهمية عظيمة وذلك نتيجة توسع وتغير دور الدولة، فهي لم تعد مجرد بيان تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها فحسب، بل وأصبحت في إطار المفهوم الحديث للمالية العامة بمثابة المرآة العاكسة للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. كما أنها وبلا شك أهم أداة للسياسة العامة، فهي تعرض أولويات الحكومة ووسائلها لتحقيق مختلف برامجها، لذلك فإن الموازنة العامة أمر لا غنى عنه في أي دولة في العالم، مهما كان نظامها السياسي وتوجهاتها الاقتصادية. وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة من أهم التنظيمات المالية المعاصرة، لما يمكن أن تحدثه من آثار على الهيكل الاقتصادي ذلك لأنها تجمع بين كل من الجانب الإنفاقي والجانب الإيرادي للدولة، وبذلك فهي تجسد صورة صادقة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل مرحلة من مراحل تطورها.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

أولاً: تعريف الموازنة العامة

هناك العديد من التعاريف للموازنة العامة للدولة والتي تدور حول جوهر واحد لا خلاف عليه، ومن أبرزها ما يلي:

- **التعريف الأول:** " الموازنة العامة هي وثيقة معتمدة تتضمن ترتيباً للإيرادات والنفقات المقدرة للدولة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون لمدة سنة " (عبد المطلب، 2005، صفحة 51).
- **التعريف الثاني:** " الموازنة العامة هي صك تشريعي يقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق " (السويسي، 2005، صفحة 12).
- **التعريف الثالث:** " الموازنة العامة وثيقة تحتوي على بيان تعادلي مقارنة لنفقات وإيرادات هيئة عامة خلال مدة مقبلة تقدر عادة بسنة، فهي تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل أو ترجمة لخطط الدولة المالية في تحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية " (حبابة، 2016، صفحة 235).
- **التعريف الرابع:** " الموازنة العامة عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتمده الدولة القيام بـممن برامج ومشروعات خلال فترة زمنية محددة، أما الأرقام فتعبر عما تلتزمه الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما تتوقع تحصيله من موارد من مختلف مصادر الإيرادات خلال الفترة الزمنية المنوه عنها والتي تحدد عادة بسنة " (محبوب و سنوسي، 2018، صفحة 201).
- **التعريف الخامس:** " الموازنة العامة خطة تعرض المتطلبات النقدية للحكومة لفترة زمنية محددة في المستقبل عادة تكون لمدة سنة، وبهذا فهي تمثل علاقة متوازنة بين النفقات المقدرة والدخل المتوقع " (براهمي و قرقب، 2021، صفحة 616).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- **التعريف السادس:** " الموازنة العامة هي بيان شامل عن السياسة المالية للدولة، يشار فيها إلى الإيرادات المقدرة والسقف الإجمالي المتوقع للنفقات فهي تعتبر بمثابة الترجمة المالية لمجموعة الخطط والبرامج للسياسة العامة للدولة خلال مدة زمنية معينة" (ملال و راجحي، 2021، صفحة 219).
- بالإستناد إلى التعاريف السابقة يمكن القول بأن الموازنة العامة هي عبارة عن وثيقة رسمية تقديرية لكل من النفقات والإيرادات العامة عن فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، يتم إعدادها من طرف السلطة التنفيذية والمصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية(البرلمان).

ثانيا: خصائص الموازنة العامة

بناءً على التعاريف السابقة للموازنة العامة فإن هذه الأخيرة تتمتع بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي الموازنات والوثائق المالية الأخرى، من أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

1. **الموازنة العامة عمل إداري ومالي:** فهي تتضمن مجموعة من الإجراءات المالية والإدارية التي تتخذها السلطة العامة في بداية كل فترة زمنية معينة تمكينا لها من تنفيذ السياسة المالية للدولة، حيث تعد الموازنة العامة من الناحية الإدارية بمثابة خطة عمل يتم بموجبها توزيع المسؤوليات المتعلقة بالقرارات التي تتطلب تنفيذها على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية في وضع يضمن سلامة هذا التنفيذ، تحت إشراف السلطة التشريعية (قرومي، 2008-2009، صفحة 52).

2. **الموازنة العامة عمل تقديري:** فهي تتضمن تقديرا رقميا لمبالغ كل من النفقات والإيرادات العامة لمدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فهذا الطابع التقديري لها يتطلب أقصى درجات الدقة والموضوعية، حيث تقوم مختلف أجهزة الدولة بتقدير حجم النفقات العامة والإيرادات العامة اللازمة من أجل تنفيذ السياسة المالية، وتأتي هذه التوقعات بصورة مفصلة وموزعة بين الإيرادات العامة المختلفة مقسمة حسب أنواعها المتعددة بما يتفق مع أبعاد السياسة المالية للدولة(المهايني، 2012، صفحة 13).

3. **الموازنة العامة عمل ترخيصي:** تعتبر مصادقة السلطة التشريعية على مشروع الموازنة العامة للدولة بمثابة الإجازة أو الترخيص للسلطة التنفيذية بالبدء في تنفيذها عند بداية السنة المالية(الطاهر، 2016، صفحة 33)، ودون هذه الموافقة تبقى الموازنة العامة مشروعا مقترحا غير قابل للتنفيذ، ولكن ليس معنى مصادقة السلطة التشريعية أن تنفرد هذه الأخيرة بمختلف خطوات تنفيذها، بل تقسم المهام والإختصاصات بينهما، فإختصاص السلطة التنفيذية الإعداد والتنفيذ، وإختصاص السلطة التشريعية المصادقة والرقابة(المهايني، 2012، صفحة 13). والواقع أن تقدير النفقات العامة هي وحدها التي تحتاج إلى إجازة من قبل السلطة التشريعية فتمنح بذلك للسلطة التنفيذية الحق بتنفيذها، أما مسألة الموافقة على الإيرادات العامة فلا تمنح للسلطة التنفيذية أي خيار في تحصيلها من عدمه كونها واجبة التحصيل إستنادا لنصوص القوانين التي تنظمها(شباب ، 2018-2019، صفحة 13).

4. **الموازنة العامة وثيقة قانونية:** بإعتبارها تصدر بمقتضى قانون يدعى ب قانون المالية السنوي الذي يجب أن تصادق عليه السلطة التشريعية في كل سنة حتى تكتسب الموازنة العامة الصبغة القانونية، وإعتبار أن السلطة التشريعية هي الممثلة للشعب والمسؤولة

عن حماية مصالحهم، فمن المنطقي أن تعرض تلك الموازنة وما تتضمنه من برامج وسياسات التي تلتزم الحكومة بتنفيذها على السلطة التشريعية لتقوم بدراستها ومناقشتها، والتأكد من سلامة تلك البرامج المخصصة لها وقدرتها على تحقيق أهداف المجتمع. 5. الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: لا يمكن تقدير النفقات والإيرادات العامة لفترة غير محددة لذلك فالموازنة العامة تكون لمدة زمنية محددة، حيث إصطلح معظم الدول على جعلها سنة وليس أقل من ذلك لأن أعمال تحضير الموازنة ودراستها والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا ووقتا ليس بالقصير (خليفي، 2011، صفحة 23). ويعتبارها أداة هامة وأساسية لتحقيق أهداف الدولة، وبإختلاف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي ودرجة تطورها وظروفها ومواردها واحتياجاتها، فتلك الأهداف يمكن تحقيقها من خلال الموازنة العامة، وللتعرف على التوجه العام لأي حكومة ما علينا سوى أن نستعين ببند الموازنة العامة من إيرادات ونفقات سواء من حيث الأرقام المالية الواردة فيها أو من خلال تفاصيل مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق (فتيحة، (2013-2014)، صفحة 30).

الفرع الثاني: أنواع الموازنة العامة

هناك أربعة أنواع أساسية للموازنة العامة للدولة تعبر عن التطورات الأساسية التي مرت بها والتي مثلت تغيرات جذرية في فلسفتها.

أولا: الموازنة التقليدية (موازنة الاعتماد والبنود)

تعد هذه الموازنة من أقدم الأساليب المتبعة في إعداد الموازنة العامة للدولة، فهي تمتاز بالبساطة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها، سهولة الفهم حتى من قبل غير المختصين، بدأ تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1924، لتكون بذلك موازنة تنفيذية شاملة.

فالوظيفة الأساسية التي كلفت بها هذه الموازنة هي الرقابة المركزية على الإنفاق العام للتحقق من أنه يتم في الأغراض المحددة له مسبقا دون إسراف أو تبذير أو إهمال أو تلاعب، مما إنعكس ذلك على تعريف الموازنة العامة آنذاك إذ كانت تعرف بأنها تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، فقد كان تبويب الموازنة العامة عند ظهورها على أساس التبويب التقليدي بحسب الوحدات الحكومية المسؤولة عن التنفيذ أي تصنيف النفقات العامة تصنيفا إداريا، ثم تصنيفا نوعيا حسب نوع وغرض النفقة، وطبقا لهذا التبويب يتم جمع النفقات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعة واحدة، ثم تقسم بدورها إلى مجموعات فردية (بنود) مثل تقسيم النفقات إلى أجور ومستلزمات سلعية وخدمية، ثم تقسم الأجور إلى أجور نقدية، ومزايا عينية وهكذا... (الفسفوس، (2010)، صفحة 64).

فقد كان المفهوم الرقابي فيها لا يهتم بالتخطيط وإعداد البرامج كأساس يحكم هيكلها، على اعتبار أن مشروع الموازنة العامة يتجاوز كونه مشروع قانون تقليدي وإنما وثيقة تعبر عن إستراتيجية حكومية بعيدة المدى يمتد أثرها لأعوام عديدة قادمة، وكذلك فهي ليست وثيقة حسابية حول إنفاق تقليدي وإنما هي خطة يفترض أنها جاءت نتاج تفكير اقتصادي و سياسي واجتماعي شامل وفكر يؤسس للحاضر والمستقبل معا، لذا لا بد من الانتقال بالموازنة من النظرة التقليدية إلى مشروع قانون تجرى صياغته بأسلوب مختلف يكفل مشاركة مخططين وإستراتيجيين وممثلي الشعب وإقتصاديين وسياسيين والمهتمين بشؤون المجتمع وكل يطرح رأيه ونظراته للسنة أو السنوات القادمة (سلوم و المهاني، 2007، صفحة 106).

ثانيا: موازنة البرامج والأداء

يتطلب تطوير الموازنة العامة من الموازنة التقليدية إلى أي أسلوب آخر يكون أكثر تطورا وحدائثة، سواء من خلال تبني أحد الأنظمة الحديثة للموازنة أو من خلال تبني وسائل وطرق جديدة للعمل، أن يكون في عملية التحضير والإعداد للموازنة العامة الإنسجام الكافي بين مختلف المستويات التي تشترك فيها حول الأسلوب الجديد ومزاياه وأهدافه وطرق العمل به، على اعتبار أن عملية إعداد الموازنة في مجملها تمثل وسيلة الإتصال بين جميع المستويات التي تشترك فيها وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والجهاز المركزي لإدارة الموازنة والأقسام الفرعية لإدارة الموازنات والإدارات التنفيذية (المغربي، 2019، صفحة 213).

ويمكن تعريف موازنة البرامج والأداء بأنها "الموازنة التي تبين الأسباب والأهداف التي تطلب من أجلها الإعتمادات وتكاليف البرامج المقترحة لتحقيق الأهداف، وبيانات لقياس مدى تقدم العمل بالنسبة لكل برنامج" (المغربي، 2019، صفحة 160).

وترتكز هذه الموازنة على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الإدارية وليس على وسائل تنفيذها كما هو الحال في الموازنة التقليدية، كما أنها تركز على الربط والتنسيق بين البرامج في الوحدات الحكومية وبين الأهداف العامة للدولة، ويتم ذلك بتقسيم الموازنة العامة إلى موازنات فرعية على مستوى الوزارات أو الهيئات، ثم إلى برامج رئيسية وفرعية على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر. وفي النهاية يتم تقسيم البرامج إلى مجموعة من الأنشطة التي تترجم إلى وحدات أداء، ومنه يتم بناء موازنة البرامج على أساس تبويب الموازنة العامة وفقا للبرامج ووحدات الأداء المسؤولة على اعتبار أنه التبويب الرئيسي، على أن تستخدم تبويبات فرعية أخرى كالتبويب النوعي (الحسيني، 1999، الصفحات 133-144).

ثالثا: موازنة التخطيط والبرمجة

نظرا للصعوبات التي واجهت تطبيق فكرة موازنة البرامج والأداء على كافة المصالح والإدارات الحكومية، فقد نادى البعض بالإكتفاء مرحليا بموازنة البرامج، ومن هنا ظهرت الدعوة إلى تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة، وبدأت إدارة الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1965 بوضع برنامج خاص لتطبيق موازنة التخطيط والبرمجة (فاطمة، 2017، صفحة 201).

تهدف فكرة هذه الموازنة بشكل رئيسي إلى تحسين وترشيد عملية إتخاذ القرار فيما يتعلق بأفضل وأنجع الطرق والتوزيع والإستخدام الأمثل للإمكانات المتوفرة لدى الدولة فهي أداة للتخطيط، ووسيلة لإتخاذ القرارات المتعلقة بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الأهداف، فهي تنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها مجرد وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة للدولة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية هي الأهداف المطلوب تحقيقها (عليوي، 2009، صفحة 6).

وترتكز موازنة التخطيط والبرمجة على العناصر الأساسية الأربعة التالية:

- التخطيط للإعتبارات طويلة الأجل.
- تحديد البرامج الرئيسية لكل وزارة أو مصلحة، ثم تقسم هذه الأخيرة إلى برامج فرعية والبرامج الفرعية إلى نشاطات.
- تحديد الطرق البديلة لتحقيق الأهداف العامة للأجهزة والمصالح الحكومية، وتحليل الأنظمة والكلفة والمنافع المتعلقة بإتخاذ القرارات.

- تقييم البرامج الحكومية من أجل تحسين عملية تنفيذها لتحقيق الأهداف المسطرة، مما يسمح بتبيان نقاط الضعف والمشاكل التي تواجه التنفيذ وتحديد التغيرات التي يلزم إدخالها على تلك البرامج والمشاريع (بوجطو، (2006-2008)، صفحة 36).

رابعا: موازنة الأساس الصفري

ظهرت موازنة الأساس الصفري سنة 1967 في أحد مؤتمرات الأمم المتحدة الذي عقد بالدمارك لدراسة مشكلات سياسة الإدارة والموازنة في الدول النامية، وقد أوصى بتبني نظام موازنة الأساس الصفري من أجل قياس فاعلية نفقات الخدمات الجارية، ولقد استخدمت لأول مرة من قبل شركة تكساس للآلات الحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية (الزيدي، 2015، صفحة 170). وعرفها الرائد الأول موازنة الأساس الصفري "Peter A. phyr" على أنها أداة إدارية عملية لتقييم الإنفاق، تهدف إلى إعادة توجيه ومناقلة التخصيصات المالية من برامج ذات أفضلية متدنية إلى برامج ذات أولوية عالية، والذي يؤدي إلى تحسين الفاعلية والكفاءة وتقليل حجم التخصيصات المالية المعتمدة، بإختصار فهي أسلوب للتخطيط والموازنة (قمبور و مجدوب، 2020، صفحة 88).

أما مؤتمر الأمم المتحدة فقد اعتبر موازنة الأساس الصفري على أنها نظام يفترض فيه عدم وجود أية خدمة أو نفقة في البداية، والأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية للحصول على مجموعة من المخرجات ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم مدى فاعلية مستويات النفقات الجارية المعتمدة وفقا لهذه الاعتبارات (الزيدي، 2015، صفحة 170). ومنه فموازنة الأساس الصفري هي عملية التخطيط والتشغيل وإعداد الموازنة العامة بصورة تفصيلية بحيث تلقي على عاتق كل مسؤول مهمة تفسير الموارد المطلوب تخصيصها لبرامجه، فهو لا يطالب فقط بتبرير الزيادة عن السنة السابقة ولكنه مطالب بتبرير أي عمل أو نشاط يخطط لإنجازه من الصفر بإفتراض أن اعتماده في الموازنة السابقة كان صفرا (بيرش و مختار، 2019، صفحة 41).

ومن عيوب هذا الأسلوب صعوبة الربط بين التخطيط طويل الأجل والموازنة من حيث تقسيم الخطة طويلة الأجل إلى خطط سنوية مرحلية تغطي كل سنة مالية، ومن ثم صعوبة تطبيق الأساس الصفري عليها (شباب ، (2018-2019)، صفحة 36).

خامسا: الموازنة التعاقدية

تعد الموازنة التعاقدية آخر ما توصل إليه التطور في الموازنات الحكومية، وقد كانت أول محاولة لتطبيقها في الوزارة المالية النيوزيلندية عام 1996، وانتقلت فيما بعد إلى دول العالم المتقدم مثل أمريكا وكندا وذلك في سنة 1998 (الحلو، 2010، صفحة 85).

ولقد عرفت الموازنة التعاقدية بعدة تعريفات أهمها: أنها الموجة الأخيرة من موجات إصلاح وتطوير الموازنة العامة للدولة، تكون بمقتضاها العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والحكومة علاقة تعاقدية لتنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي، مقابل مبالغ تدفعها الحكومة قبل وأثناء وبعد تنفيذ ما إتفق عليه أو نص عليه العقد (الدين و بيرش، 2020، صفحة 423).

وقد برهن كل من (Cleland & Ireland, 2006) على أن القصد من الموازنة التعاقدية هو خلق المنافع العامة والأصول طويلة الأجل مثل مشاريع البنى التحتية كالمستشفيات ومؤسسات التعليم وغيرها، ومنه فالموازنة التعاقدية تقدم تفاصيل حول احتياجات التنمية طويلة الأجل للحكومات كالمشاريع التي تنوي تنفيذها مستقبلا لتعرض كعطاءات (الحلو، 2010، صفحة 85).

ومن مآخذ هذا النوع من الموازنات أنه لم يظهر لحد الآن نظرا لحداثة هذا النموذج وإن كانت الشكوى مستمرة من غياب المعلومات في قطاع الحكومة وعدم وجود دراسات جدوى للمشاريع والبرامج الحكومية (شباب ، (2018-2019)، صفحة 37).

نستنتج مما سبق أن تعدد أنواع الموازنات العامة واختلاف خصائصها يكون تبعاً للأهداف العامة التي ترغب الدولة في بلوغها، فالموازنة العامة تعكس السياسة المالية التي تحاول الدولة تنفيذها، لذلك فمن وجهة نظر الباحث لا يوجد نوع مثالي من بين أنواع الموازنات السابقة تحصر البلدان المختلفة على تنفيذها، وإنما هناك عدة عوامل (اقتصادية، إجتماعية، سياسية، قانونية) هيمن تحدد نوع الموازنة الواجب إنتهاجها، فالطبيعة الخاصة لكل بلد تختلف باختلاف الظروف السائدة فيه، بل وحتى إختلاف الظروف في حد ذاتها من وقت لآخر في نفس البلد يجعل الموازنة التعاقدية على سبيل المثال تتناسب مع سياساته الحالية، ولكنها قد تكون غير مناسبة له مستقبلاً.

الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة وأهدافها

أولاً: أهمية الموازنة العامة

تحتل الموازنة العامة مكانة بارزة في سلسلة صنع القرار الحكومي، كونها تعبر عن التوجه الإقتصادي والسياسي والإجتماعي لدولة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد مختلفة في جميع الدول.

1. الأهمية السياسية:

تعد عملية المصادقة على الموازنة العامة من طرف البرلمان كمناقشة للبرنامج السياسي للحكومة، وحاجة السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان عليها معناه تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، فالبرلمان أثناء مناقشته للموازنة بإمكانه أن يفرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية، كذلك يستطيع عن طريق رفض اعتماد معين في مشروع الحكومة إجبارها على التراجع عن سياسة إقتصادية أو إجتماعية معينة أو حملها على تنفيذ برنامج معين (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 171).

2. الأهمية الاقتصادية:

تلعب الموازنة العامة دوراً فعالاً في تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال إستخدام كلا من السياسة الإنفاقية والإيرادية كآليتي:

- في حالة الكساد تقوم الدولة بإنتهاج سياسة إنفاقية وذلك من خلال الزيادة في النفقات العامة والتخفيض من نسب الضرائب، وهذا بهدف الرفع من الطلب الكلي والزيادة في القدرة الشرائية لدى الأفراد، فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الخاص فضلاً عن الطلب الحكومي، فيتخلص بذلك الإقتصاد من أزمته ويدخل مرحلة الإنتعاش الإقتصادي.
- في حالة التضخم والتي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي تقوم الدولة بإتباع سياسة ضريبية (إيرادية)، فتقوم بتخفيض إنفاقها العام والزيادة في نسب الضرائب بهدف إمتصاص فائض القوة الشرائية في السوق، عندها ينخفض الطلب الكلي بشقيه العام والخاص فيؤدي ذلك إلى تخفيض الإرتفاع في المستوى العام للأسعار.
- يتم التعبير عن فلسفة النظام الإقتصادي المتبنى للدولة من خلال الموازنة العامة التي يظهر فيها حجم النفقات والإيرادات العامة:

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي

- إتساع نفقات القطاع العام يشير إلى توسع دور الدولة في الإقتصاد.
- أما إزدیاد نسبة مساهمة هذا القطاع في الإيرادات العامة يعكس توجه الدولة نحو إتباع سياسة الإقتصاد الموجه.
- أما في حالة محدودية دور الدولة في الإقتصاد وكانت نسبة مساهمة الضرائب كبيرة في الإيرادات العامة فهذا يشير إلى دور القطاع الخاص في الإقتصاد وتوجه الدولة نحو سياسة إقتصاد السوق (مشكور و جابر الحلو، 2020، صفحة 118).

3. الأهمية الإجتماعية:

تحتوي الموازنة العامة بين دفتيها النفقات من جهة والإيرادات من جهة أخرى ولكل من هاتين الوسيلتين آثار وإنعكاسات، ويظهر ذلك جليا من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل على الطبقات الإجتماعية المختلفة، فإذا فرضت الدولة الضرائب المباشرة التصاعديّة على ذوي الدخل المرتفع، ثم أعادت توزيعها على شكل منح أو مساعدات أو خدمات على الطبقات الإجتماعية الفقيرة فهذا يدل على سياسة إجتماعية تهدف الدولة من خلالها إلى التخفيف من حدة الفوارق بين الطبقات الإجتماعية، ويمكن كذلك عن طريق الموازنة التأثير في معدلات نمو السكان، ففي حالة رغبة الدول في زيادة سكانها تقوم بفرض الضرائب على الأعزب والعكس في حالة رغبتها في تقليل من عددهم تمنح مساعدات إجتماعية للأعزب.

4. الأهمية المالية:

تكشف أرقام الموازنة العامة بوضوح حقيقة المركز المالي للدولة، فالموازنة تفصل جميع مصادر الإيرادات والنفقات التي يجب على الدولة إنفاقها خلال السنة المالية. فمن خلال مقارنة رصيد النفقات ورصيد الإيرادات يمكن معرفة ما إذا كانت الموازنة في حالة توازن مالي أو حالة إختلال وعجز مالي. فضلا عن ذلك فإنها توضح ماهية النفقات وأوجه صرفها وماهية الإيرادات ومصادر الحصول عليها، لذلك تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية للتخطيط المالي فهي التي تحرك عملية التمويل والإنفاق وتؤدي دورا قياديا في النظام المالي للدولة (الزبيدي، 2015، الصفحات 152-153).

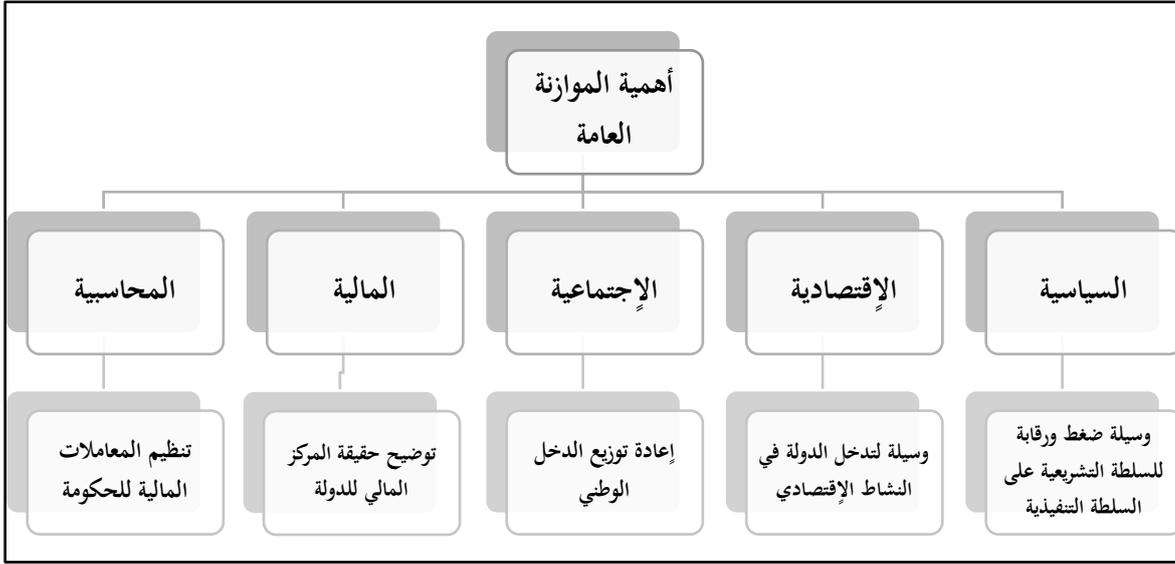
5. الأهمية المحاسبية:

تمر الموازنة العامة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ معتمدة في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية، وتكمن أهمية الموازنة العامة من هذه الناحية في تحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة إعتقاد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي إستخراج الحساب الختامي لها، والذي يتضمن الإيرادات والنفقات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة (راجحي، 2017، صفحة 302).

يتضح مما سبق أنه حتى تؤدي الموازنة العامة رسالتها والمتمثلة في تحقيق الأهداف المطلوبة منها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين الأنظمة الإدارية والمحاسبية.

ويمكن تلخيص أهمية الموازنة العامة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01:01): أهمية الموازنة العامة للدولة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 171).

- (مشكور و جابر الحلو، 2020، صفحة 118).

- (الزيدي، 2015، صفحة 153).

ثانيا: أهداف الموازنة العامة

تشكل الموازنة العامة عنصرا من عناصر النظام المالي، وهي بذلك تهدف إلى ما يهدف إليه النظام المالي، ومع إزدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت الموازنة العامة أداة يستهدف من خلالها تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل إستقرار الأسعار وتحقيق العدالة الكاملة وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد، وفيما يأتي توضيح لتلك الأهداف:

1. الأهداف الرقابية:

تسمح الموازنة العامة للأمة مراقبة الأعمال المالية للدولة وذلك لأنها لا تنفذ إلا بعد اعتمادها، مما تمكن من مراقبة التصرفات المالية الحكومية، كما أنها من جهة أخرى تتيح للمسؤولين مراقبة صرف الأموال العامة (شباب ، (2018-2019)، صفحة 20). وتبرز الأهداف الرقابية لها من خلال ما يعرف بموازنة البنود التي تعد أقدم صور الموازنة وأكثرها إنتشارا وإستمرارا حيث مازالت تطبق حتى الآن في كثير من دول العالم، وقد قسمت هذه الموازنة وبوبت بطريقة تحقق الرقابة على صرف الأموال.

2. الأهداف الإدارية:

يقصد بما أن تسهم الموازنة العامة في التحقق من الحصول على الموارد وإستخدامها بطريقة فعالة ومثلى لتحقيق الأهداف الإدارية، وبناء على ذلك فإن الأهداف الإدارية للموازنة العامة تعني أن يكون الإهتمام من خلال الموازنة مركزا على أنشطة وأعمال الإدارة الحكومية لا على ما تصرفه فقط (شباب ، (2018-2019)، صفحة 20).

وتقتضي هذه الأهداف تقسيما مختلفا عن موازنة البنود يساعد في تحقيق تلك الأهداف، ولهذا فقد ظهر لتحقيق هذه الأهداف ما يسمى بموازنة البرامج والأداء (وراق علي وراق، 2016، صفحة 11).

3. الأهداف التخطيطية:

تستخدم الموازنة العامة كأداة للتخطيط فهي تعمل على تحديد إستراتيجيات الدولة وترتيب أولويات أهدافها والتعبير عنها بأساليب كمية ومالية، كما تستخدم التنبؤ بالأحداث المستقبلية والكشف عن المشاكل المتوقع حدوثها ودراستها ومحاولة إقتراح الحلول الملائمة لها (السبتي، علون، و عطية، 2019، صفحة 172).

4. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واجبا عليها لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وإنتهى التحليل الاقتصادي الحديث إلى إستخدام المالية العامة وخاصة عجز الموازنة (التمويل بالعجز) وفائضها كأداة لتحقيق توازن الإقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل، ففي فترات الرواج الاقتصادي وعندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الموازنة (الضرائب أكبر من النفقات) لسحب جزء من القوة الشرائية للأفراد وذلك بهدف الحد من الطلب الفعلي المتزايد، وعليه يتم القضاء على أخطار التضخم أو الحد منها، أما في فترات الكساد يستخدم التمويل بالعجز (الضرائب أقل من النفقات) لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال رفع القوة الشرائية للفرد وذلك في محاولة للحد من انخفاض الدخل القومي والقضاء على الإتجاهات الإنكماشية التي تحدده أو الحد منها على الأقل.

والتوازن الاجتماعي لا يقل أهمية عن التوازن الاقتصادي كون أن الموازنة العامة أصبحت وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصة الضرائب المباشرة فيها، ثم توجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الإستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية، والتي تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بالتقليل من الفوارق في دخول الأفراد(علي، 2011، الصفحات 328-329).

المطلب الثاني: طبيعة الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة للدولة بأربعة مراحل في كل دورة لها، ولكل مرحلة تمر بها هناك سلطة مختصة مسؤولة على تنفيذها مع مراعاة المبادئ والقواعد التي تحكم إعدادها والتي من شأنها أن تيسر معرفة حقيقة المركز المالي للدولة.

الفرع الأول: مبادئ الموازنة العامة

يقصد بمبادئ الموازنة العامة القواعد والأصول، وقد تشكلت معظم هذه القواعد خلال القرن التاسع عشر والتي كانت تهدف إلى تنظيم الموازنة العامة، والتعرف على المركز المالي للدولة، وتبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية،

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

والحد من التبذير والإسراف في المال العام. حيث إتفق الكثير من أساتذة المالية العامة على تحديد القواعد والمبادئ الأساسية للموازنة العامة، فاشتملت مؤلفاتهم على القواعد والمبادئ التالية:

أولاً: مبدأ سنوية الموازنة

يقضي هذا المبدأ بأن توضع الموازنة العامة لفترة زمنية قدرها سنة وأن تكون موافقة السلطة التشريعية عليها أيضاً سنوية (عواد ذياب، 2013، صفحة 276)، ويعود إختيار هذه المدة إلى أسباب عديدة نذكر منها:

- أن غالبية الحسابات العامة تحدد بسنة مثل حسابات الدخل القومي.
- أن إعداد ومناقشة وإعتماد الموازنة العامة يعد عملاً كبيراً يحتاج لمدة طويلة نسبياً لا تناسبها مدة أقل من سنة.
- أن اعتماد مدة أطول من سنة يحول دون التقدير الدقيق للإيرادات والنفقات.
- أن الرقابة التشريعية قد تضعف إن كانت المدة أطول من سنة.
- أن الضرائب المباشرة تحصل سنوياً.
- المشاريع الخاصة تجري حساباتها بشكل سنوي، كما أن السنة تتضمن كل الفصول الزراعية مما يتيح فرض الضرائب على الدخل الزراعي.
- سهولة المقارنة بين البيانات المتعلقة بموازنات الدول ويفضل أن يكون بدء السنة المالية ونهايتها موحد بين الدول التي ترتبط فيما بينها بمصالح إقتصادية ومالية وسياسية مشتركة مثل دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجامعة العربية ودول الإتحاد الأوروبي (العبيدي، 2011، الصفحات 196-197).

ثانياً: مبدأ وحدة الموازنة

يعني هذا المبدأ أن تظهر نفقات الدولة وإيراداتها ضمن وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية للمصادقة عليها، فلا تنظم الدولة سوى موازنة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات والإيرادات مهما اختلفت مصادرها ومهما تعددت المؤسسات والهيئات العامة التي يقتضيها تنظيم الإداري للدولة (سالم عواد، 2013، صفحة 185).

ثالثاً: مبدأ شمولية أو عمومية الموازنة

يقصد بمبدأ شمولية الموازنة أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها وإيراداتها دون إخفاء أو سهو، ودون إجراء أي خصم أو تقاص بين أي إيراد من إيرادات الدولة وأية نفقة من نفقاتها (الخطيب و زهير شامية، 2005، صفحة 281)، فتظهر كل الإيرادات وكل النفقات فيها مما يتيح رقابة أفضل على الأداء المالي للحكومة، وكذلك يقصد بهذا المبدأ عدم تخصيص إيراد معين لوجه من أوجه الإنفاق بل تصب جميع الإيرادات في مجموعة واحدة ثم تستخدم لتمويل أوجه الإنفاق العام المختلفة (العبيدي، 2011، صفحة 202).

رابعاً: مبدأ عدم تخصيص الموازنة (مبدأ الشروع)

و يتم بمقتضى هذا المبدأ المزج بين جميع الإيرادات التي تحصلها الخزينة العامة لحساب الدولة في مجموعة واحدة بحيث تمول كافة النفقات العامة للدولة دون التمييز بين إيراد وآخر حسب مصدره (غلمي، 2019، صفحة 140).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

فتخصيص إيرادات معينة لجهة محددة من الممكن أن يؤدي إما إلى زيادة الأموال المتوفرة لديها وقد يزيد على إحتياجاتها في دفعها إلى الإسراف والتبذير، أو إلى قصور الأموال لديها فيعرقل أداؤها لعملها على الوجه المطلوب. لذلك فإن قاعدة عدم التخصيص تساعد على الحصول على أكبر فائدة ممكنة من استخدام الموارد المالية المتوفرة للدولة وذلك لمواجهة إحتياجاتها طبقا لأهمية أوجه الإنفاق في سلم الأولويات.

خامسا: مبدأ توازن الموازنة

يقصد بتوازن الموازنة العامة ألا تزيد الإيرادات العامة عن النفقات العامة أو العكس، وهذا يعني أن الموازنة تعتبر متوازنة إذا تعادلت الإيرادات مع النفقات (الوادي و عزام، 2000، الصفحات 136-137).

الفرع الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة

الموازنة العامة هي عملية سنوية متكاملة المراحل، تبدأ بمرحلة الإعداد والتحضير مروراً بمرحلتى الإعتماد والتنفيذ وتنتهي بمرحلة المراجعة والرقابة، بحيث تتكامل مختلف مراحلها مع عملياتها السنوية الأخرى في إطار حركة النشاط الإقتصادي العام، وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل بإجراءات وتدابير خاصة، تقوم بها جهات متخصصة تعمل وفق إطار قانوني معين. وتتم الموازنة العامة في معظم دول العالم عبر أربع مراحل هامة هي:

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير

تتولى السلطة التنفيذية في معظم الدول في الوقت الحالي إعداد الموازنة العامة للدولة، وتكتفي السلطة التشريعية بالمناقشة والمراقبة في أكثر الأحيان وهكذا أصبحت الصلاحيات موزعة بصورة واضحة، فالحكومة تعدها والبرلمان يقرها والحكومة تتولى مهمة تنفيذها، والبرلمان يراقب ما إذا كان التنفيذ متفقاً مع الإجازة التي أعطاها، وفي هذا الصدد فإن وزير المالية في المملكة المتحدة يتمتع بصلاحيات واسعة في إعداد الموازنة فوحده المختص بتقدير الإيرادات في سرية تامة، كما له حق قبول أو رفض أو تعديل تقديرات النفقات التي يتقدم بها الوزراء بإستثناء نفقات الدفاع حيث يعرض الخلاف الناجم عنها إلى مجلس الوزراء، وبذلك فإن وزير المالية يحضر الموازنة ويقوم بعرضها على مجلس العموم بإسم السلطة التنفيذية ومنها يستمد سلطته، وتتم عملية إعداد الموازنة بعدة خطوات تبدأ بإصدار تعليمات وزارة المالية لكافة الوزارات للعمل على تحضير موازنتها وفق الأسس الواردة في ذلك الإصدار، تليها عملية تجميع الموازنات لمختلف الوزارات ليتم تحليلها في وزارة المالية وتقديمها بشكلها النهائي لمجلس الوزراء تمهيدا لعرضها على البرلمان لإقرارها.

ثانياً: مرحلة إعتماد الموازنة العامة (المصادقة عليها)

تكون هذه المرحلة في كافة دول العالم الحديث من إختصاص السلطة التشريعية التي تمارس دورها الرقابي على السلطة التنفيذية، وتكون أولى خطوات الإعتماد بعد تقديم الموازنة بشكلها النهائي من قبل وزير المالية الذي يقوم بإلقاء مشروع الموازنة على السلطة التشريعية موضحاً أهداف السياسة الإقتصادية والمالية للدولة ومدى ملائمة الموازنة. لذلك ليس بالضرورة إذا ما عرضت الموازنة على السلطة التشريعية أن يتم إعتمادها فيمكن أن يتحقق ذلك ويتم إصدار قانون الموازنة ويمكن أن يتم رفضها، أو إدخال بعض التعديلات عليها. وهنا لا بد من موافقة السلطة التنفيذية وهي الجهة المسؤولة عن إعداد وتحضير الموازنة، وبأني ذلك من منطلق أن السلطة التشريعية تمثل الشعب وبالتالي تتركز أهدافها على إرضاء ناخبهم بزيادة الإنفاق، على عكس السلطة التنفيذية التي تراعي

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

الوضع المالي والاقتصادي للدولة عند إعدادها للموازنة. وعليه جاءت موافقة السلطة التنفيذية على التعديلات شرطا لقبولها لأنها الأكثر دراية بإمكانيات الدولة والتزاماتها (كزيز و قروود، 2018، الصفحات 196-197).

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

تمثل هذه المرحلة في إنتقال الموازنة إلى التطبيق العملي الملموس، تقوم الحكومة بتولي تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة، والصرف على أوجه الإنفاق الموجودة فيها وفتح الحسابات اللازمة لذلك. حيث يلاحظ أن الإيرادات العامة الواردة في الموازنة العامة للدولة هي أرقام تقديرية تقريبية لذلك عند التنفيذ الفعلي للموازنة فإن المبالغ التي يتم تحصيلها فعلا قد تكون أكثر أو أقل من تلك الواردة في الموازنة، وعمليات التحصيل تتم من خلال الأجهزة الحكومية التابعة لوزارة المالية بينما بعض الإيرادات الأخرى تتولى تحصيلها مصالح وأجهزة غير تابعة لوزارة المالية، وفي الحالة الأخيرة يتم مراقبة تحصيل الإيرادات العامة بواسطة موظفين تابعين لوزارة المالية وفي جميع الأحوال يكون وزير المالية مسؤولا عن عمليات تحصيل الإيرادات العامة. من ناحية أخرى يمكن أن تكون النفقات العامة الواردة في الموازنة العامة أقل أو مساوية للاعتماد المخصص لكل غرض من الأغراض المدرجة فيها ولكن لا يجوز أن يزيد عنه إلا بعد أخذ رأي السلطة التشريعية وصدور قانون بذلك (عبد المطلب، 2005، الصفحات 131-132).

رابعا: مرحلة الرقابة على الموازنة العامة

تعتبر الرقابة على الموازنة العامة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقق النشاط المالي للدولة لأهدافه حسب ما تم برمجته في الموازنة العامة، دون إسراف أو تبذير أو إخلال وذلك للمحافظة على سير الإدارة الحكومية ماليا وحفاظا على الأموال العامة. فالرقابة على التنفيذ تهدف إلى ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها واعتمادها لبنود الموازنة العامة، ورغم ما تحققه الرقابة من منافع إلا أنه ينبغي ألا تتجاوز حدودا معينة، وإلا فإنها تؤدي إلى عرقلة النشاط المالي وتعطيل حركة الأجهزة الحكومية المختلفة (الخفاجي نعمه و الهبتي، 2015، صفحة 224).

ويمكن التمييز بين أشكال متنوعة للرقابة على تنفيذ الموازنة حسب الزاوية التي ينظر منها للرقابة وحسب الأشخاص الذين يقومون بعملية الرقابة وحسب توقيت الرقابة (خصاونة، 2014، صفحة 175)، وفيما يلي أهم هذه الأنواع:

- **الرقابة القبلية:** يقصد بها كل عملية رقابة تتم قبل خروج الأموال من الخزينة العمومية، أي قبل تنفيذ الموازنة العامة وهي رقابة وقائية تقي وقوع الخطأ، وتقع على عاتق المراقب المالي للدولة والمحاسب العمومي.
- **الرقابة البعدية:** يقصد بها كل عملية رقابية تتم بعد خروج الأموال من الخزينة العمومية، أي بعد تنفيذ الموازنة العامة وهي من إختصاص الهيئات الآتية:

- **البرلمان:** تتم الرقابة من خلاله عن طريق تشكيل لجنة رقابية من بين أعضاء اللجنة المالية للمجلس، ويمكن لأعضاء هذه اللجنة أن ينتقلوا إلى أي مرفق أو مؤسسة ليراقبوا تسييرها المالي في أي وقت من السنة، غير أن هذا الإجراء لا يتسنى للمجلس إلا إذا وصله تقرير من المواطنين.

- **مجلس المحاسبة:** يتولى مجلس المحاسبة مهام الرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية ويعد مجلس المحاسبة تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية، كما يحدد القانون تنظيم مجلس المحاسبة وعمله وطريقة إجراء تحقيقاته.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- المفتشية العامة للمالية: تختص هذه الهيئة بمراقبة التسيير المالي لكل المرافق والمؤسسات والجماعات المحلية أو الوحدات الاقتصادية والتي للدولة نصيب في رأس مالها، حيث تعمل تحت إشراف وزير المالية (شباب ، (2018-2019)، صفحة 33).

الفرع الثالث: المشاكل التي تواجه إعداد الموازنات العامة في الدول النامية

تواجه الموازنة العامة في معظم الدول النامية وبدرجات متباينة العديد من الصعوبات التي ترتبط بالأوضاع والظروف التي تعيشها هذه الدول سواء فيما يتعلق بإعداد الموازنة العامة، أو المصادقة عليها وإعتمادها، أو تنفيذها، أو الرقابة عليها، أو ما يرتبط بإيراداتها ونفقاتها، ومن بين هذه الصعوبات المتعددة والمتشعبة ما يلي:

- تعدد وتنوع الأجهزة التي تتولى إعداد المشروع النهائي للموازنة العامة، مما يعكس سلبا على إعداد موازنة واقعية تقدر فيها الإيرادات والنفقات بشكل منطقي وسليم يساعد على اتخاذ قرارات صحيحة وواقعية.
- فقدان المعلومات والبيانات الميوبة والمنظمة مما يؤدي إلى عجز المشرفين على إعداد الموازنة العامة، كما يلاحظ أن مختلف المعلومات والبيانات المتداولة ليست بذات فائدة تذكر، كالبيانات الخاصة بالعمالة والأسعار وحجم التجارة الخارجية، زيادة السكان، الهجرة الخارجية والداخلية، كلها بيانات قاصرة وغير دقيقة وغير مكتملة.
- إفتقاد معظم الدول النامية إلى جهاز ضريبي كفؤ قادر على القيام بتحصيل الضرائب بالنسب والمقادير الحقيقية أو تنمية موارد جديدة قادرة على تغطية الإحتياجات المتزايدة، زيادة إلى تفشي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري بين العاملين في هذه الأجهزة (الوادي م.، 2015، الصفحات 165-166).
- القصور الواضح والشديد في تنفيذ الموازنة سواء ما تعلق بتحصيل الإيرادات أو صرف النفقات، ويعود ذلك إلى ضعف الجدوية والحرص وضعف كفاءة الجهات المكلفة بتنفيذ الموازنة، مما ينجم عنه في الغالب تدني الحصيلة الفعلية للإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة، كما قد يتم في حالات ليست بالقليلة تجاوز ما تم إعتماده من نفقات بإستخدام طرق عديدة منها الإعتمادات الإضافية وغيرها.
- الزيادة المستمرة في النفقات الحكومية وما يرافق إنفاقها من ضعف في درجة العقلانية والرشد، فهي في معظم الحالات لا تتجه نحو المجالات الأكثر نفعا وتلبية لإحتياجات الإقتصاد والمجتمع بصفة رئيسية، وإنما تتجه في العديد من الحالات إلى المجالات المظهرية كالتوسع في إقامة أبنية الجهات التي تقدم الخدمات العامة، وكذلك التوسع في النفقات الإدارية التي لا ترتبط بتقديم خدمات حقيقية.
- ضعف كفاءة الأجهزة الرقابية وضعف فاعلية ما تقوم به من مهام رقابية، وذلك نتيجة لقلة توفر القدرات والخبرات لديها، وبسبب تأثير الإعتبارات العديدة والمتنوعة على ممارستها لمهامها الرقابية في ظل إنخفاض درجة الحرص والوعي والشعور بالمسؤولية بالشكل الذي يجعل أدائها لمهامها الرقابية أقل فاعلية وكفاءة(فليح خلف، 2017، الصفحات 326-327-328).
- إتساع واجبات الدولة الحديثة، فإنتشار الأفكار الحديثة حول الديمقراطية والحرية وضرورة تحقيق الرفاهية والعدل بين المواطنين أدى إلى إنتقال كثير من الأفكار حول أنماط السلوك من مأكّل ومشرب وملبس مما دفع بشعوب العالم النامي إلى التطلع

لممارسة الحياة المترفة التي تتمتع بها شعوب العالم الصناعي، ما زاد من حاجة حكومات دول العالم الثالث إلى أموال كبيرة تحصل عليها على شكل قروض بفوائد عالية يترتب عليها أعباء مالية ضخمة (الوادي م.، 2015، صفحة 167).

المطلب الثالث: بنية وهيكل الموازنة العامة

يتم تنفيذ الموازنة العامة من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والتي تشكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، فالمشاركة الفعالة للدولة في النشاط الاقتصادي جعلت من النفقات العامة أداة رئيسية من بين أدوات السياسة المالية باعتبارها تولد أثرا مهما على كل من الطلب الكلي والأنشطة التنموية في البلد، كما تمثل الإيرادات العامة بمختلف أنواعها أداة قوية في أيدي السلطات العامة باعتبارها تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي يمكن توجيه النظام الاقتصادي نحو المسار المطلوب.

الفرع الأول: النفقات العامة

تعتمد الدولة على قاعدة أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة، بمعنى آخر تقوم الدولة بتحديد الحاجات العامة التي يجب عليها القيام بإشباعها أولا، والذي يتطلب منها إنفاق مبالغ مالية ضخمة للوفاء بالتزاماتها وتقديم مختلف الخدمات المنوطة بها، هذه المبالغ الضخمة المنفقة هي ما يطلق عليها بـ "النفقات العامة".

أولا: ماهية النفقات العامة

عرفت النفقة العامة على أنها "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام وذلك لتحقيق نفع عام".

- كما تعرف أيضا بأنها عبارة عن "مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بصرفها في الوقت الصحيح وبالمقدار المعين بهدف إشباع الحاجات العامة المهمة" (المهتدي، 2016، صفحة 155).

- ويمكن تعريف النفقات العامة بأنها "المبالغ المالية التي تنفقها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني، ومنه فالنفقة العامة تمثل الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة لتحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد" (مناد و زرواط، 2015، صفحة 6). نستنتج مما سبق أن النفقة العامة هي تلك المبالغ النقدية التي يتم صرفها من قبل الدولة وذلك ضمن المخصصات المرصودة في الموازنة العامة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع.

وبالاستناد للتعريف السابقة فالنفقة العامة تتميز بعدة خصائص هي: (ضعيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، (2014-2015)، صفحة 119)

1. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، ومنه فالنفقة العامة هي كل ما تصرفه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاج، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

2. صدور النفقة من شخص معنوي عام: يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام كالدولة، الولاية، البلدية، فالطبيعة القانونية للأمر بالإفناق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، لذلك فإن النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

3. الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام: وفقا لهذه الخاصية يجب أن يكون الهدف من المبالغ النقدية التي ينفقها الأشخاص العامة هو تحقيق منفعة عامة يستفيد منها جميع المواطنين وليس جهات معينة أو فردا معين. وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما: (ضيف و بن يحيى، 2017، صفحة 160)

- المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها بهدف تحقيق المنفعة العامة.
- إذا كان الإفناق العام يهدف إلى تحقيق نفع خاص فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة:

يعتبر تعدد وتنوع النفقات العامة أحد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة للأفراد، لذلك نجد أن كل دولة قد اتبعت نمطا معيناً من التقسيم لنفقاتها، وفقا لما يناسب حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وقد جرى العرف بين الكتاب الإقتصاديين على تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

المجموعة الأولى: التقسيمات العلمية (التقسيمات الاقتصادية).

المجموعة الثانية: التقسيمات الوضعية.

المجموعة الأولى: التقسيمات العلمية (التقسيمات الاقتصادية).

تقوم التقسيمات العلمية للنفقات العامة على معايير اقتصادية بهدف معرفة آثار هذه النفقات على الحياة الاقتصادية للأفراد أي على الاقتصاد القومي وآثارها على بعض القطاعات الاقتصادية، فمن خلال نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة (حصاونة، 2014، صفحة 70)، ومن أهم تلك المعايير ما يلي:

1. معيار طبيعة النفقة العامة: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى نوعين وهما:

• النفقات الحقيقية:

وهي تلك المبالغ المالية التي تنفقها الدولة مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة إلى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. فالنفقة تعبر عن سعر إقتناء السلعة أو سعر الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول على السلعة، والدولة في هذه الحالة تحصل على مقابل لكل هذه النفقات كما تؤدي النفقة العامة إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة مباشرة في إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاجي جديد (محرز، 2008، صفحة 72).

• النفقات التحويلية:

هي تلك النفقات التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي من فئة إجتماعية إلى فئة أخرى أو من قطاع إلى آخر، بهدف زيادة القوة الشرائية لبعض فئات المجتمع ذوي الدخل المنخفضة أو المحدودة كي تتمكن من الحصول على السلع والخدمات الضرورية لها، أو بهدف تشجيع بعض القطاعات على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته والحد من ارتفاع الأسعار، لاسيما أسعار السلع والخدمات الضرورية لمعظم فئات المجتمع.

فالنفقات التحويلية هي نفقات تقوم بها الدولة دون أن يكون لها مقابل بل تأخذ شكل الإعانات والهبات، وتبرر هذه النفقات بإيرادات عادية مثل الضرائب، وهي بذلك تساهم بصورة مباشرة في زيادة الرفاهية الإجتماعية لأفراد المجتمع، وبصورة غير مباشرة في زيادة الإنتاج القومي (سلمان سلامة، 2015، الصفحات 66-67).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقسيم النفقات التحويلية حسب مجالات إستخدامها وطبيعتها أهدافها كالآتي:

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي تلك الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المؤسسات الخاصة والعامة بهدف تخفيض أسعار سلعها رغبة في زيادة الإستهلاك، أو بغرض تخفيض إنتاجها رغبة في رفع معدلات أرباحها أو زيادة حجم إنتاجها. وقد تكون في صورة الإعفاء من الضريبة مثل الحقوق الجمركية أو الرسم على القيمة المضافة كإعانة غير مباشرة، وإن كانت في هذه الحالة الأخيرة تتعلق بجانب الإيرادات العامة وليس بجانب النفقات العامة، ومنه فالإعانات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية بحتة (محززي، 2008، صفحة 74).

- **النفقات التحويلية الإجتماعية:** تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية لذوي الدخل المنخفضة في المجتمع، كالمدفوعات التي تقدم إلى العاطلين والعاجزين ومخصصات غلاء المعيشة، وغيرها من المدفوعات مثل الإعانات التي تقدم إلى أصحاب الأسر كبيرة العدد، أو لبعض المنتجين لتمكينهم من بيع منتجاتهم للمستهلكين بأسعار منخفضة (سلمان سلامة، 2015، صفحة 68).

- **النفقات التحويلية المالية:** تمثل نوعا من النفقات الحكومية التي يكون الهدف منها هو مواجهة عبء الإقتراض العام وتشمل تسديد فوائد الدين العام وأصل القرض، ويزداد مقدار هذه النفقات مع إزدياد مقدار القروض سواء كانت قروض داخلية أو قروض خارجية. وتصبح هذه القروض عبء على الإقتصاد الوطني في حال ما إذا تم توظيفها لتمويل الإنفاق الجاري الحكومي أو لتمويل عجز الموازنة العامة، عوضا عن توجيهها لتمويل المشاريع التي تساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية.

2. **المعيار الدوري:** وفقا لهذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى نوعين وهما:

• النفقات العادية (الجارية):

تشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها أي زيادة في رأس المال الإجتماعي أو أي زيادة في رأس المال الإنتاجي، حيث تتسم هذه النفقات بصفة التكرار والدورية ضمن مدة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة. وتعد هذه النفقات ضرورية لتشغيل المرافق العامة بمختلف مستوياتها الإدارية وحتى تتمكن الحكومة من تأدية الأعمال الحكومية المنوطة بها من تقديم لخدمات الدفاع

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

والأمن والتعليم والصحة، وتشمل النفقات الجارية بند الرواتب والأجور ونفقات إستئجار المباني الحكومية والسيارات والصيانة وغيرها (خصاونة، 2014، الصفحات 73-74).

• النفقات غير العادية (الإستثنائية):

هي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة بحيث تتجاوز آثارها حدود الفترة المالية العادية، ومثالها النفقات العامة الإستثمارية الضخمة (بناء السدود والخزانات) ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات (الوادي و عزام، 2000، صفحة 111). ومن خلال هذا المعيار يظهر ما يلي:

- وجوب تمويل النفقات العادية من موارد عادية، وألا يعتمد على مورد غير عادي لتمويل نفقة عادية متكررة سنويا.
- ضرورة تكوين موازنة غير عادية للنفقات غير العادية، إلى جانب الموازنة العادية.

ونظرا لأن هذا المعيار يعتمد على الزمن كقياس للتقسيم، فإنه ومع تطور الدول والمجتمعات أصبحت الأمور أكثر ديناميكية، وأصبح هذا المعيار يجافي المنطق لأن أغلب الدول أصبحت تتخلى عن مبدأ السنوية في تحضير الموازنة العامة، بإعتبار أن مختلف الدول الآن أصبحت ترصد نفقات الظروف الطارئة في الموازنات العادية (جواب الله، (2014-2015)، صفحة 100).

3. معيار الغرض من النفقة العامة:

إن الهدف من قيام الدولة بالإنفاق هو تحقيق العديد من الأهداف، قد تكون أهداف إدارية أو إقتصادية أو إجتماعية أو مالية أو عسكرية، وإستنادا لهذه الأهداف تقسم النفقات العامة حسب أغراضها إلى:

• النفقات الإدارية:

هي تلك النفقات التي تكون موجهة خصيصا لتسيير المرافق العامة للدولة، فهي بالأساس نفقات تتعلق بتسيير المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت وغيرها، والنفقات الإدارية لا تتضمن أي تحويل في رأس المال وتسمى أيضا بنفقات التسيير (دردوري و لقليطي، 2019، صفحة 54).

• النفقات الإجتماعية:

هي تلك النفقات التي تستهدف بالأساس النهوض بعبء الخدمات الإجتماعية، حيث ترمي إلى تحقيق الأهداف الإجتماعية للدولة ويكون الطابع الإجتماعي غالبا عليها، وتقوم الدولة بإنفاقها من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بشكل خاص، وتشمل المساعدات والخدمات الإجتماعية المتنوعة كنفقات التعليم والرعاية الصحية (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 54).

• النفقات الإقتصادية:

هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية بشكل أساسي كالأستثمارات التي يكون الغرض منها هو تدعيم الإقتصاد الوطني بخدمات هامة مثل خدمات النقل والمواصلات ومحطات توليد القوى والري والصرف وغيرها، كما يدخل

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة (حسن عوض الله، 2006، صفحة 36).

• النفقات المالية:

تشمل النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام.

• النفقات العسكرية:

تشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة ونفقات شراء الأسلحة، فهي في الأصل نفقات مخصصة لإقامة وإستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم للقوات العسكرية بجميع متطلباتها (دردوري، 2013-2014)، صفحة 44.

4. معيار نطاق سريان النفقة: حسب هذا التقسيم تقسم النفقات إلى:

• النفقات الوطنية (المركزية):

هي تلك النفقات التي تكون مدرجة في موازنة الدولة وتكون موجهة لخدمة المرافق العامة والتي ينتفع بها جميع أفراد المجتمع، حيث تتولى الحكومة المركزية القيام بها ومثالها نفقة الدفاع والعدالة والأمن، فهذا النوع من الإنفاق موجه لمصالح الأمة كلها والهدف منه هو تحقيق المصلحة العليا للدولة (دردوري، 2013-2014)، صفحة 45.

• النفقات المحلية (الإقليمية):

النفقات المحلية هي تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في موازنات هذه الهيئات وتخدم بالأساس احتياجات هيئة محلية معينة مثل الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء للمدن والمناطق والبلديات، وعادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ومدققة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة (محرزي، 2008، صفحة 79).

المجموعة الثانية: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

تقسم العديد من الدول النفقات العامة على أسس وضعية (عملية) بدلا من الإعتماد على الأسس العلمية (الاقتصادية)، وذلك لإعتبرات تاريخية وإدارية ووطنية، وتعتبر التقسيمات الوضعية الأكثر شيوعا واستخداما، ويندرج تحت التقسيم الوضعي ثلاثة تقسيمات هي:

1. التقسيم الإداري:

مع أن التقسيم الإداري للنفقات العامة يعد من أقدم التقسيمات الوضعية، إلا أنه مازال يحتل مكانة هامة في مجال تحضير وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، إذ يجري توزيعها وفقا لهذا التقسيم على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق، أي وفقا للوحدات الإدارية التي أعطيها حق التصرف في الأموال مثل الوزارات والتي كان عددها محدودا في السابق لمحدودية سلطات الدولة التي كانت تتركز في الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة، إضافة إلى ما تقدمه من السلع والخدمات التي لا يرغب القطاع الخاص في تقديمها لأفراد المجتمع.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

ونظرا لعدم توافق هذا التقسيم مع توسع واجبات الدولة وتعددتها، فقد ظهرت الحاجة إلى تقسيم آخر يتناسب مع وظائف الدولة المتعددة، وهو التقسيم الوظيفي الذي يكون أكثر تناسبا مع تطور واجبات الدولة (سلمان سلامة، 2015، صفحة 71).

2. التقسيم الوظيفي:

تحمل الدولة على عاتقها مهمة أداء الوظائف الأساسية التي يحتاج إليها المجتمع كمهمة حفظ الأمن وضمان نشر العدالة بين الأشخاص والإعانة بصحة المواطنين ونشر التعليم وتمثيل الدولة في الخارج، وفي هذه الحالة إذا ما أرادت الدولة تحديد تكلفة كل وظيفة من وظائفها هذه، فإنها تلجأ إلى تقسيم نفقاتها العامة بناء على ما تم تخصيصه من اعتمادات لكل وظيفة من وظائفها (الصادق، (2010-2011)، صفحة 87).

ويتم توزيع النفقات العامة على تلك الوظائف بغض النظر عن الجهات الإدارية التي تقوم بتأديتها، فيمكن لوظيفة معينة أن يقوم بها أكثر من قطاع أو جهة إدارية مثل وظيفة الصحة تقوم بتأديتها وزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي وغيرها من الوزارات الأخرى، وبالتالي فإن تحديد النفقات العامة على البرامج الصحية يستدعي تمويل النفقات المتوقعة لكل وزارة على البرامج الصحية، فمجموع النفقات الصحية لمختلف الجهات الإدارية يمثل وظيفة الإنفاق على الصحة، ومنه يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات متجانسة بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف.

وما يؤخذ على هذا التقسيم هو وجود نفقات حكومية يصعب توبييها وتصنيفها وظيفيا، لأن هذه النفقات الحكومية تمثل وظيفة محددة، ومن أمثلة هذه النفقات نفقات مجلس النواب أو نفقات رئاسة الجمهورية (دردوري و لقليطي، 2019، الصفحات 71-72).

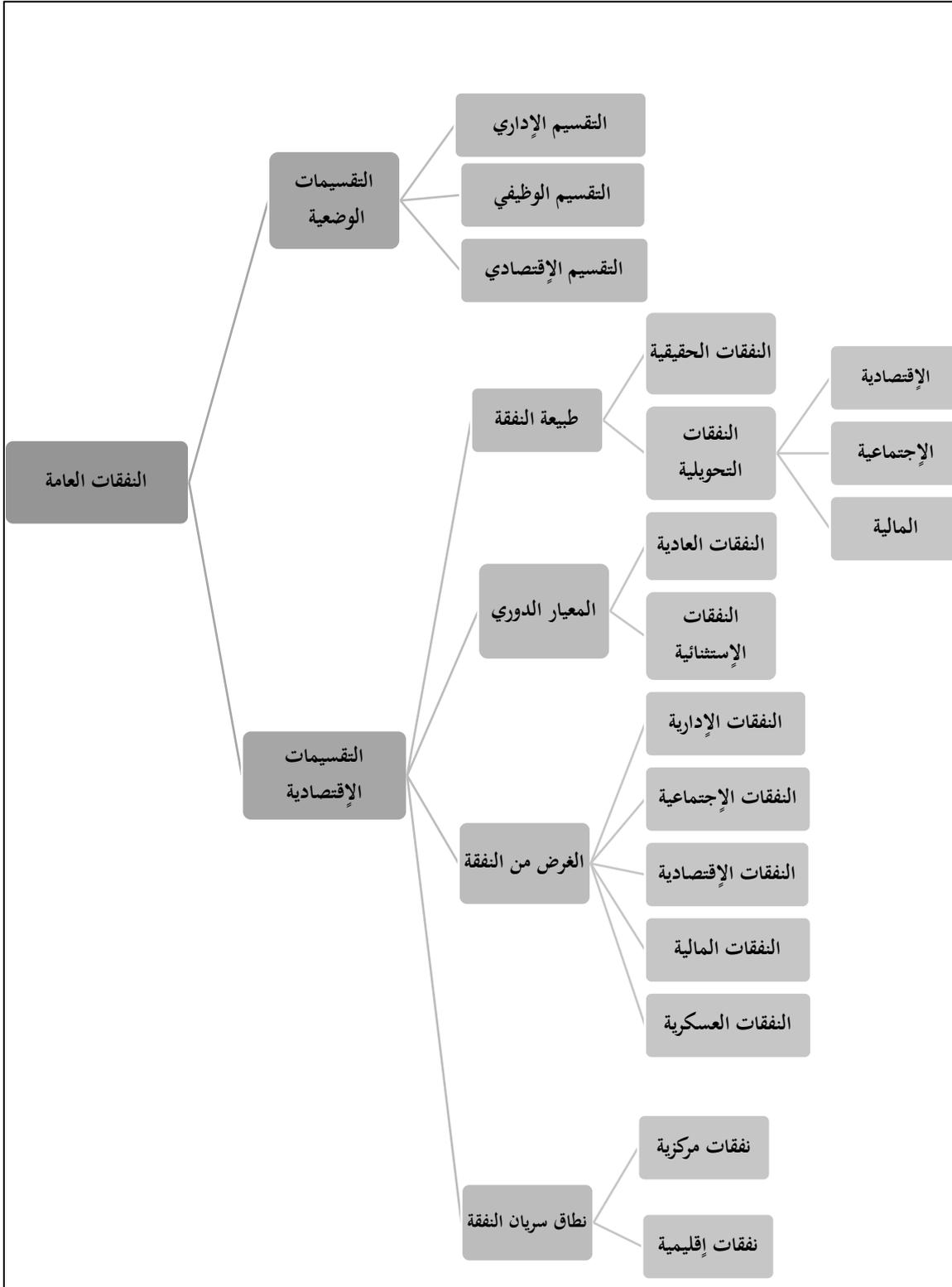
3. التقسيم الاقتصادي:

يجرى التقسيم الاقتصادي بالاستناد إلى التقسيم الإداري وذلك وفقا لمهام مختلف الدوائر الحكومية، بشرط أن توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة وغيرها، إلا أنه من الأفضل أن يتم التقسيم مع الأخذ بعين الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

- النفقات اللازمة لسير الإدارة ومختلف المصالح العامة مثل الرواتب والأجور.
- نفقات التجهيز والإنشاء وهي نفقات منتجة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
- نفقات التوزيع (إعادة توزيع الثروة) وتختلف هذه النفقات بحسب مجالات استخدامها وطبيعة أهدافها ومنها:
- الإعانات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق نمو متوازن للاقتصاد القومي مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها.
- الإعانات الاجتماعية والتي تستهدف تحسين أحوال المعيشة لبعض فئات المجتمع كإعانات الشيخوخة والضمان الاجتماعي (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 57).

ويمكن تلخيص تقسيمات النفقات العامة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02:01): تقسيمات النفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- (حساونة، 2014، الصفحات 70-74-77).

- (محززي، 2008، الصفحات 72-74-79).

- (سلمان سلامة، 2015، الصفحات 66-67-68-71).

- (دردوري و لقلطي ، أساسيات المالية العامة، 2019، الصفحات 71-72).

ثالثا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

للنفقات العامة أثر بارز على جميع نواحي الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في الدولة، ويختلف هذا الأثر بمدى عمق تأثيره من دولة لأخرى، وعلى الرغم من تعدد آثارها في مختلف الميادين، إلا أننا سنقوم بتسليط الضوء على الآثار الاقتصادية وحدها، والهدف من دراسة الآثار الاقتصادية هو معرفة النتائج المترتبة على تغير حجم النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية الذي بدوره ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي برمته، لأن معرفة تلك النتائج سوف ترشد واضعي السياسة المالية لإستخدام الأدوات الأنسب لتحقيق أهدافها.

1. أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

يعرف الإنتاج الوطني بأنه " مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية تقدر بسنة"، ونميز في آثار النفقات العامة على الإنتاج بين آثار تكون في المدى القصير وأخرى تكون في المدى الطويل. بالنسبة للمدى القصير ترتبط آثار النفقات بتحقيق التوازن والإستقرار الاقتصادي عبر الدورات من خلال التأثير على الطلب الكلي الفعال في الإقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه. أما بالنسبة للمدى الطويل فتختلف آثار النفقات العامة على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذه النفقات، فالإنفاق على الوظائف التقليدية كالمدافع الخارجي وبسط الأمن الداخلي وإقامة العدالة يؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة لأن الأمن أساس أي استثمار، فالدولة الغير آمنة لا يمكن للمستثمرين أن يحاطروا بحياتهم وممتلكاتهم فيها ومنه يؤدي ذلك إلى قلة الإستثمارات مما يعيق العملية الإنتاجية في البلد. كما تؤدي النفقات العامة أيضا دورا مهما وفعالا في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع النشاط المرغوبة عن طريق التأثير على معدلات الربح فيها بضمن حد أدنى من الأرباح أو سد العجز في ميزانية المشروع خلال مدة معينة ومنح بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء والتوسع والتصدير (بعلي و أبو العلا، 2003، صفحة 39).

2. أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني:

تلعب النفقات العامة دورا مهما في إعادة توزيع الدخل القومي، بل ربما يكون من الأهداف الأولية للسياسة الإنفاقية بالمجتمع هي إعادة توزيع الدخل بين أفرادها، بما يؤدي إلى القضاء على مشكلة الفقر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويتم ذلك بواسطة:

- تقديم الدولة لخدمات إجتماعية وثقافية بصورة مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية كالنفقات التعليمية والصحية والثقافية، ويؤدي هذا إلى زيادة دخول الأفراد المستفيدين من هذه الخدمات.
- تساهم النفقات التحويلية المباشرة كالإعانات الإجتماعية النقدية لمقابلة حالات العجز والمرض والبطالة وكذلك الإعانات العينية في زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين.
- توفير مناصب شغل وزيادة حجم العمالة من خلال قيام الدولة ببناء مشروعات عامة التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي إلى صالح الفئات محدودة الدخل (دراز و المرسي السيد ، 2014، الصفحات 361-362).

3. أثر النفقات العامة على العمل: يبرز أثر النفقات العامة على عمل الأفراد من ناحيتين:

- **الناحية الأولى:** قد تؤدي النفقات المقدمة للأفراد على شكل نقدي كإعانات الأسرية أو المعاشات للعاطلين عن العمل، أو على شكل عيني كالخدمات الصحية المجانية والإسكان والتعليم، إلى تدني الرغبة لدى بعض الأفراد في العمل، وذلك لشعورهم بأنهم سيحصلون على ما يكفيهم للعيش دون الحاجة إلى بذل أي مجهود فكري أو عضلي، ومع مرور الوقت نجد فئة من المجتمع اعتادت على هذا السلوك ويصبحون عالة على المجتمع، وهذا يؤثر بالسلب على الناتج القومي والدخل القومي، ويزيد من الإنفاق العام وينتج عنه آثار إجتماعية سيئة كإنتشار الجريمة وظهور فئة من المجتمع ذات مستوى معيشي متدني تنظر إلى الفئة المنتجة نظرة حسد وعداء مما يزيد من الفجوة الإجتماعية بين أفراد المجتمع.
- **الناحية الثانية:** قد تكون إيجابية، بمعنى أن تقدم النفقات العامة على شكل نقدي وعيني قد يزيد من رغبة الأفراد في العمل ليحسنوا من مستوى معيشتهم، ويجعلوا وضعهم الصحي والتعليمي والثقافي مرتفع لإنفاق الدولة على هذه المجالات، وبالتالي يزيد عطائهم وإنتاجيتهم، فالجسم السليم ذهنياً وعضلياً تكون إنتاجيته عالية، فيزيد الدخل القومي والناتج القومي (الحاج، 2009، صفحة 142).

4. أثر النفقات العامة على الإستهلاك الوطني:

يتجه جانب من النفقات العامة لشراء سلع إستهلاكية كالنفقات العامة التي ترصدها الحكومات لتقديم بعض الوجبات الغذائية في المدارس والمستشفيات والسجون وشراء السلع الإستهلاكية الضرورية للجيش من ملابس ومواد غذائية، بالإضافة إلى المبالغ التي ترصد لشراء مختلف الأدوات اللازمة للإدارات والمصالح الحكومية.

حيث ينبغي التفرقة بين تأثير النفقات العامة على الإستهلاك الوطني في الإقتصاديات المتقدمة عن تأثيرها على الإستهلاك الوطني في الإقتصاديات المتخلفة، ففي الإقتصاديات المتقدمة وفي حالة التشغيل الكامل لا يكون من المناسب زيادة الإستهلاك عن طريق الإنفاق العام لأن هذه الزيادة يترتب عليها التضخم، أما في حالة التشغيل الناقص وعندما تكون المدخرات أكثر بالنسبة لفرص الإستثمار فإن زيادة الإستهلاك عن طريق الإنفاق الحكومي يكون الوسيلة المثلى التي تبعث الحيوية في الإقتصاد ليتجه إلى التشغيل الكامل.

أما في الإقتصاديات المتخلفة فالأمر يختلف إذ أن المدخرات الوطنية فيها تكون عادة غير كافية لتمويل مشروعات التنمية، ولذلك فمن واجب حكومات هذه الدول أن تراعي في سياستها المالية ألا يؤثر زيادة الطلب على الإستهلاك على تكوين المدخرات اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، وأن توازن بين هدفها في رفع مستوى الطبقات الفقيرة وفي الحاجة إلى زيادة الطلب على الإستهلاك لمقابلة التوسع في إنتاج الأموال وبين الحاجة المستمرة إلى تكوين المدخرات، فإذا ما زاد الإستهلاك عن المعدل المطلوب يمكن لهذه الحكومات أن تعيده إلى معدله بأن تضيق في نفقاتها التي تؤدي إلى الإستهلاك وأن تساعد عن طريق إستخدام الضريبة إلى إرجاع معدل الإستهلاك إلى وضعه الصحيح وذلك كله في إطار أهدافها الإقتصادية والإجتماعية العامة (زغدود، 2006، الصفحات 63-64-65).

5. أثر النفقات العامة على الإدخار الوطني:

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الإدخار مما ينعكس سلبيًا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني. كما يتضح لنا مما سبق أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات العامة فإن الأثر يكون سالبًا على الإدخار الوطني والعكس بالعكس (دراوسي، 2005-2006)، صفحة 172).

6. أثر النفقات العامة على الاستثمار:

ترتبط آثار النفقات العامة على الاستثمار بتحقيق العديد من الآثار المباشرة والغير المباشرة، وتمثل الآثار المباشرة في قيام الدولة بالمشروعات الإنتاجية وهو الدور الذي ينبغي على الدولة أن تؤديه في الاقتصاد الاشتراكي من خلال نفقاتها العامة وحسب طبيعة نظامها الاقتصادي، كما تقوم الدول النامية بمثل هذا الدور فتشجع في إقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة عجز الجهات الخاصة عن القيام بذلك بسبب ضعف قدراتها ومواردها، وتوجهها نحو المجالات الهامشية غير المنتجة، وضعف توجهها نحو المجالات المنتجة لإعتبارات عديدة نذكر منها أن الربح في الأولى قد يكون أكبر والمخاطرة أقل وفترة إسترداد الأموال قصيرة، بالإضافة إلى عدم وجود صعوبات ومعوقات تذكر في حالة التوجه نحو المجالات الهامشية الغير منتجة مقارنة بالمجالات المنتجة. كما قد تتدخل حتى الدول الرأسمالية في فترات معينة بمثل هذه النشاطات الإنتاجية من خلال نقل ملكيتها إلى الجهات الخاصة لاحقًا، وهو ما يعني أن النفقات العامة تؤثر على الاستثمار بشكل مباشر في كافة الدول ولكن بدرجات متفاوتة، تبعًا لطبيعة النظام السائد فيها ودرجة تطورها (فليح خلف، 2017، الصفحات 143-144).

7. أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار:

إن للنفقات العامة آثارًا اقتصادية واجتماعية كثيرة، ولعل من أهم هذه الآثار الاقتصادية التأثيرات المتعلقة بالأسعار ومستوياتها، حيث تقوم الإدارات العامة بالتأثير على حجم الطلب نتيجة لدعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية الضرورية (كالسكر، الزيت وغيرها من المواد الأولية) حيث تخفض الأسعار لمصلحة المستهلك، كما تقوم بدعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي (الأسمدة، المبيدات، البذور، الجرارات وغيرها) فتتخفف بذلك نفقات الإنتاج وبالتالي أسعار البيع بالنسبة للمستهلك النهائي، وفرق الأسعار تتحمله خزينة الدولة.

وغالبا ما تقوم الإدارات العامة أيضا بالتأثير على حجم العرض وذلك بشراء فائض العرض الزراعي بهدف مساعدة المنتجين بعد تدني أسعار منتجاتهم، ثم تقوم بخزن هذا الفائض أو تصديره أو تصنيعه (مثل: شراء زيت الزيتون من المزارع بسعر مرتفع ثم بيعه بسعر مخفض للمستهلك) ونتيجة لعملية الشراء هذه ترتفع الأسعار، مما يتيح للمنتج دخلا أعلى من السابق أي قبل تدخل الإدارات العامة، وهذا ما يطلق عليه بدعم الأسعار لمصلحة المنتج، وفرق الأسعار تتحمله الخزينة العامة. ومنه نستنتج أن عملية دعم الأسعار هذه هي نوع من الإنفاق العام لها تأثير مباشر على مستويات الأسعار (صاحب عجم و مسعود، 2015، صفحة 373).

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

حتى تستطيع الدولة ممارسة وظيفتها الأساسية والمتمثلة في إشباع الحاجات العامة وحب عليها القيام بعملية الإنفاق، ومع التزايد المضطرد للنفقات العامة أصبح لزاما على الدولة العمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطيتها، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى استخدام الموارد العامة كوسيلة لتوجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب وأهداف الدولة.

أولاً: ماهية الإيرادات العامة

وتعرف الإيرادات العامة بأنها "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من خلال أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، وسواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية النفقات العامة خلال فترة زمنية معينة، بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية" (فتيحة، 2014-2013)، صفحة 10.

كما تعرف أيضا كأداة مالية على أنها جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة، سواء كانت على شكل إيرادات اقتصادية أو سياسية، ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الإنفاقي العام. وتعرف الإيرادات العامة كذلك بأنها كل الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة، والتي تحصل عليها الدولة أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية، أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق (القدمي، محمد هاني، و عبوي، 2015، صفحة 212).

حيث يشترط في الإيراد لكي يكون عاما ما يلي:

- أن يكون في شكل نقدي، فكل ما يدخل خزينة الدولة يجب أن يكون نقودا بإختلاف أشكالها.
- أن يحصل من طرف هيئة عامة.
- أن يؤدي إلى زيادة صافي القيمة أو صافي الثروة لقطاع الحكومة، فمبادلة بعض الأصول بأخرى لا يعتبر إيرادا عاما بل مجرد تغيير في تكوين الموازنة العامة (يونس، 2015-2016)، صفحة 152).

وبصفة عامة فإنه يمكن تعريفها على أنها مجموعة الدخول النقدية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة بمختلف أصنافها لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (بوري، 2017-2018)، صفحة 63).

ومما سبق يمكن القول بأن الإيرادات العامة هي مختلف المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة.

ثانياً: تقسيمات الإيرادات العامة

إن زيادة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى بحث الدول عن مختلف الطرق التي تؤدي إلى زيادة إيراداتها في سبيل مواجهة إنفاقها المتزايد، وإذا كانت الإيرادات العامة قد انحصرت سابقا في ظل الفكر المالي التقليدي في تغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظائفها التقليدية، فإن مفهوم الإيرادات العامة في الوقت الحاضر قد اتسع ليشمل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. حيث غدت الإيرادات العامة أداة من أدوات السياسة المالية والتي توجهها الحكومة نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وبصفة عامة يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى:

1. الإيرادات العادية:

وهي تلك الإيرادات التي تتكرر بصفة دورية في الموازنة العامة كل سنة، ويمكن تحديد قدرها بصفة تقريبية عند إعداد الموازنة العامة كل سنة (القاضي، 2014، صفحة 35)، وتضم هذه الإيرادات ما يلي:

أ) إيرادات أملاك الدولة:

تعد إيرادات الدولة من ممتلكاتها أحد أبرز المصادر الإيرادية التي يمكن الإعتماد عليها لتمويل إنفاقها العام، حيث تختلف الأهمية النسبية التي يتمتع بها هذا العنصر من دولة إلى أخرى وفقا لاختلاف الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الدولة، ففي الدول الاشتراكية حيث تمتلك الدولة غالبية عناصر الإنتاج يلاحظ إحتلال هذا العنصر المصدر الرئيسي من مصادر الإيرادات العامة، وعلى النقيض من ذلك ففي الدول التي تتبنى اقتصاد السوق الحر أو الفكر الرأسمالي يلاحظ تخلي الدولة عن إمتلاك المشاريع وترك ذلك إلى القطاع الخاص، وبالتالي فإن هذا العنصر يحقق أهمية نسبية ضئيلة في هيكل الإيرادات العامة.

وتتمثل أملاك الدولة في الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة أو ملكية خاصة، فالملكية العامة للدولة هي الملكية التي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام مثل: المدارس والمستشفيات وشبكات الطرق والجسور وغيرها، يتم الإنتفاع بهذه الأملاك مجانا أو مقابل رسوم رمزية كفرض رسوم الدخول على بعض المواقع الأثرية والحدائق أو إستخدام شبكات الطرق الحديثة، والهدف من فرض هذه الرسوم هو تنظيم إستعمال الأفراد لهذه الخدمات وتوفير جزء من الأموال وتخصيصها لرفع كفاءة ومستوى خدمات هذه الملكيات العامة وليس بهدف تحقيق مدخول.

أما الملكيات الخاصة للدولة فإنها تشمل كافة أملاك الدولة والهيئات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية وتخضع للقانون الخاص، فمختلف الإيرادات التي تحصل عليها الدول من ممتلكاتها الخاصة تسمى بإيراد الدومين الخاص كإيراد الأراضي والمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية التي تملكها الدولة (خصاونة، 2014، صفحة 88).

لذلك تنقسم إيرادات الدولة من ممتلكاتها إلى قسمين رئيسيين وهما الإيرادات من الدومين العام والإيرادات من الدومين الخاص.

● **الدومين العام:** وهو عبارة عن مجموعة الأموال المنقولة والعقارية التي تملكها الدولة ملكية عامة (بجياوي، 2011، صفحة 222)، وتؤدي إلى تحقيق النفع العام كالطرق والجسور والأنهار وقنوات المياه والحدائق العامة والموانئ، فالدولة لا تتقاضى ثمنا من الأفراد مقابل إستعمالهم لهذه الأموال ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات خاصة رسوما على الإنتفاع بهذه الأموال، مثل الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق والمتاحف العامة، وغالبا ما يكون السبب في إقتضاء هذه الرسوم هو الرغبة في تنظيم إستعمالها أو الرغبة في تغطية نفقات إنشائها، ومع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الإنتفاع بأموال الدومين العام.

● **الدومين الخاص:** هو الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع لأحكام القانون الخاص شأنها شأن ملكية الأشخاص ويدير هذا الدومين إيرادا على عكس الدومين العام، ويشكل موردا دائما للإيرادات العامة (الوادي و عزام، 2000، الصفحات 78-79). ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام تبعا لنوع المال الذي يتكون منه:

- **الدومين العقاري:** ويطلق هذا المصطلح على كل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية، والغابات والمناجم والطرق، والسدود والجسور والمباني العمومية والحدائق العامة وغيرها من الممتلكات العقارية العامة للدولة.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- **الدومين التجاري والصناعي:** ويضم المشروعات التجارية والصناعية التي تمتلكها الدولة وتديرها بنفسها وتدر هذه المشروعات إيرادات مالية تعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة.

- **الدومين المالي:** ويقصد به محفظة الدولة من الأدوات المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحصل منها على أرباح موزعة والتي تعتبر من مصادر إيرادات الخزينة العامة (خليفة، 2011، صفحة 45).

ب) الرسوم:

يعرف الرسم بأنه فريضة مالية تقتضيها الدولة من الأفراد جبرا مقابل خدمة معينة تؤديها لهم، وبهذا يتبين لنا أن الرسم يفرض مقابل إنتفاع الفرد بخدمة معينة أو نفع خاص يعود على دافعه، كرسوم تسجيل الملكية والرسوم الجامعية ورسوم الحصول على جواز سفر أو رسوم البريد والهاتف والتلكس. ويختلف الرسم عن الضريبة من حيث أن الضريبة لا يحصل دافعها على نفع خاص، بينما يحصل دافع الرسم على هذا النفع الخاص.

ج) الضرائب:

تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق في العصر الحديث والتي لا يمكن للدولة الإستغناء عنها، فهي تحتل مركز الصدارة بين مختلف مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية هامة، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من آثار إقتصادية وإجتماعية. لذلك سوف يتم التطرق إلى كل ما يتعلق بهذا الإيراد.

1. مفهوم الضريبة:

تعددت تعريف الضريبة واختلفت باختلاف المدارس والمفكرين، ولكن جميعها تصب في قالب واحد بحيث تتلاقى أغلبها في خصائص الضريبة وكذا الأهداف المرجوة منها، ومن أبرز هذه التعاريف مايلي:
تعرف الضريبة بأنها: " أداء نقدي تفرضها السلطة العامة على الأفراد بصفة نهائية ودون مقابل معين بغرض تغطية الأعباء العامة" (خليل، صوان، و الطراونة، 2022، صفحة 68).

كما تعرف بأنها: " فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية" (البحيشي، 2008، صفحة 21).

وتعرف الضريبة أيضا بأنها: " مبلغ نقدي تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية".

كما عرفها الأستاذ ميهل (Mehl) بشكل شامل وأعم: " الضريبة إقتطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين وفقا لقدرتهم التكليفية بطريقة نهائية، وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة للدولة ولتحقيق تدخل الدولة" (الدين ح، 2016، صفحة 14).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن القول بأن الضريبة هي عبار عن إقتطاع مالي من أموال الأفراد والمؤسسات ويكون على شكل نقد يخضع لها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون، تتم بطريقة إجبارية لمشاركتهم في تحمل أعباء الخدمات العامة، ولا يحصل دافعها على نفع خاص إلا أنه يستفيد منها بوصفه عضوا في الجماعة التي تنفق في مصلحتها تلك الضرائب التي تستعمل حصيلتها في تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص الخصائص التالية للضريبة:

- **الضريبة فريضة إلزامية:** تقتطع من الأفراد على وجه الإلزام وتستقل الدولة في وضع نظام قانوني خاص بالضريبة دون أن يكون محل إتفاق مع الأفراد، فهم ملزمون بدفعها سواء قبلوا بذلك أم لم يقبلوا.
- **الضريبة ذات شكل نقدي:** هي عبارة عن مبلغ من المال ولا يمكن أن تكون على شكل سلعة أو خدمة خلافا لما كان سائدا في الأنظمة الإقتصادية البدائية، حيث كانت تدفع عينا كالقمح مثلا.
- **تدفع الضريبة بشكل نهائي:** يقوم الأفراد بدفع الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية بمعنى آخر أن الدولة لا تلتزم بردها لهم أو تعويضها لهم.
- **تدفع الضريبة دون مقابل:** يقوم المكلف بأدائها دون حصوله على مقابل أو منفعة خاصة، فهو يؤديها على أساس مساهمته في المجتمع بإعتباره عضوا في الجماعة.
- **تفرض الضريبة لتحقيق النفع العام:** إذا كانت الدولة لا تفرض الضريبة مقابل نفع خاص لدافعها، فإنها تلتزم بإستعمال حصيلتها لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع الذي ينتمي إليه (سايح جبور و عزوز، 2018، صفحة 252).

2. القواعد الأساسية للضريبة:

يقصد بقواعد الضريبة تلك الأسس التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفني للضريبة، وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحة الدولة (الخزينة العمومية) ومصلحة المكلفين. ويرجع الفضل في وضع مجموعة القواعد العامة التي تحكم سلوك الدولة في إستعمال سلطتها عند فرض الضريبة إلى "آدم سميث"، وتمثلت هذه القواعد في (العدالة والمساواة، اليقين، الملازمة في الدفع، الإقتصاد في النفقات الجباية)، وقد أصبحت هذه القواعد الأربعة تمثل المبادئ الدستورية العامة في الضرائب، والتي يتعين على المشرع المالي مراعاتها عند فرض الضريبة، ولا شك أن إحترام المشرع لهذه القواعد عند فرضها يخفف من حدتها ويجعلها مقبولة لدى أفراد المجتمع.

1.2. قاعدة العدالة والمساواة:

تعتبر هذه القاعدة أول قاعدة ذكرها آدم سميث بل وأهمها على الإطلاق، ويقصد بقاعدة العدالة الضريبية كما حددها آدم سميث أنه يجب أن يسهم كل رعايا الدولة في النفقات العامة كل حسب مقدرته النسبية، أي يجب أن تتناسب مساهمة الأفراد في الأعباء العامة مع ما يحصلون عليه من دخول، بمعنى آخر يمكن القول أن قاعدة العدالة والمساواة الضريبية أساسها مراعاة القدرة التكاليفية كل حسب دخله، فأدام سميث عند تطرقه لهذه القاعدة ركز على ضرورة إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من دفع الضريبة، وتحميل أصحاب الدخول المرتفعة دفعها من أجل تحقيق العدالة بين الطبقتين وهو لب هذه القاعدة (زغلول حلمي و الحمود، 2002، صفحة 219).

ومنه فقاعدة العدالة والمساواة تقوم على ركيزتين أساسيتين وهما:

- مبدأ عمومية الضريبة.

- مبدأ مراعاة القدرة التكاليفية للخاضع للضريبة (دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، (2013-2014)، صفحة 67).

ونلاحظ أن أغلب الدول قد أخذت بهذا المبدأ، وخير دليل على ذلك هو تطبيق الضريبة التصاعدية وإقرار الإعفاءات العائلية والحد الأدنى اللازم للمعيشة.

2.2. قاعدة الوضوح واليقين:

يشترط أن تكون الضريبة المفروضة على المكلفين واضحة المعالم، بمعنى آخر أن يعلم الخاضع لها مقدار وعائها ومعدلها وتاريخ سدادها، وكذا الجزاءات والعقوبات التي تترتب عن التهرب والغش الضريبيين، فكل ضريبة يجمل المكلف بها مقدارها وتاريخ جبايتها ومكان دفعها تعد ضريبة تعسفية تدفع بالمكلف بها في نهاية المطاف إلى التهرب والغش، وعليه لا يجب دفعها. إلا أن التشريعات الضريبية الحديثة قد أخذت بقاعدة اليقين والوضوح وأولتها إهتماما كبيرا بحيث صارت الضريبة واضحة ومحددة من جانب مكوناتها (جمام، 2009-2010، صفحة 19).

3.2. قاعدة الملائمة في الدفع:

ويقصد بها أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة وميعاد جبايتها حسب ظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، فعكس ذلك يدفعه إلى التهرب الضريبي، ولذلك يعد الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل، وعلى إيراد القيم المنقولة. وقد نجم عن قاعدة الملائمة في الدفع (قاعدة الحجز عند المنع) وهي أحد القواعد المتبعة في تحصيل الضرائب، وتعد الوسيلة المناسبة في الكثير من الأوقات كونها تخفف من شعور المكلف بعبء الضريبة، وتضمن غزارة التحصيل، بالإضافة إلى تسهيل عملية الدفع (سلمان سلامة، 2015، صفحة 111).

4.2. قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:

فالمقصود من هذه القاعدة هو أن تكون النفقات التي تنفقها الدولة في سبيل الحصول على الإيرادات الضريبية أقل ما يمكن وهذا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقل نفقات تحصيلها. وهذه القاعدة ليست دوما سهلة التطبيق فهناك ضرائب يتطلب جمعها عددا كبيرا من العاملين عليها خاصة في عصرنا الحديث، مما يتطلب أعباء ونفقات مالية مرتفعة (جمام، 2009-2010، الصفحات 19-20).

وقد أضاف كتاب المالية المحدثين إضافة للقواعد التي وضعها آدم سميث والتي تتمثل فيما يلي:

5.2. قاعدة الثبات:

وفحوى هذه القاعدة هو ألا تتغير الحصيلة الضريبية تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية وخصوصا في فترات الكساد، فالحصيلة الضريبية غالبا ما تزداد في أوقات الرخاء نظرا لزيادة الدخول والإنتاج، بينما نجدها تقل عادة في فترات الكساد مما يعرض السلطات العامة لمضايقات مالية كبيرة بالنظر لمسؤولياتها التي تزداد في هذه الأوقات.

6.2. قاعدة المرونة:

ويقصد بقاعدة المرونة أن يكون التغير في الدخل مصحوبا من الناحية الزمنية وقدر الإمكان بتغير في الحصيلة الضريبية وفي نفس الاتجاه، بمعنى آخر فالضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة لزيادة معدلاتها مع عدم إنكماش وعائها ومن ثم إلى انخفاض حصيلتها.

3. أهداف الضريبة: تصبو الضريبة في أي مجتمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1.3. الأهداف المالية: إن الهدف الأساسي من فرض الضريبة هو هدف ما لبيحث، حيث يقصد بالهدف المالي تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها إتجاه الإنفاق على الخدمات العامة لأفراد المجتمع، وبمعنى آخر تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى الإستثمارات الحكومية (كبناء السدود والمستشفيات وشق الطرقات) (حامد سعيد، 2016، صفحة 17).

2.3. الأهداف الاقتصادية: تقوم الضريبة بإحداث آثار اقتصادية عامة وآثار إنتقائية حسب القطاعات الاقتصادية، فالأثر الأول يكمن في قدرة الضريبة على إمتصاص فائض القوة الشرائية ومنه محاربة التضخم، فإستخدام الجباية في محاربة التضخم يسجل في إطار السياسة الجباية الظرفية التي شهدت ظهورا مميزا من خلال سياسة المرونة الجباية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك من خلال سياسة توقف ثم إنطلاق البريطانية من خلال الإمتيازات الجباية التي منحتها للمؤسسات الاقتصادية بهدف إنعاش وتنشيط الإقتصاد الوطني، أما الأثر الثاني والمتمثل في الأثر الإنتقائي للضريبة والذي يحدث وفقا لميولات الدولة في تشجيع قطاع إقتصادي معين، فتقوم حينها بسن إجراءات ضريبية تخفيفية لصالح هذا القطاع حتى يتمكن من التغلب على تكاليفه، ويمكن أن يمتد الأثر الإقتصادي ليس فقط لتحفيز فرع إنتاجي معين، وإنما إلى الحد من نمو سريع غير مرغوب فيه لقطاع من القطاعات الإنتاجية التي ترى السلطات العامة أن زيادة إنتاجه له آثار مضرّة على الإقتصاد الوطني (القاضي، 2014، صفحة 56).

3.3. الأهداف الإجتماعية: تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الإجتماعية والتي من بينها:

- تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات، وذلك من خلال قيام الدولة بزيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة ثم القيام بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة.
- تشجيع النسل أو الحد منه.
- تشجيع إستهلاك السلع المرغوب فيها إجتماعيا أو محاربة إستهلاك بعض السلع (بوعلام سمر، 2022، صفحة 178).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

4.3. الأهداف السياسية: يتم اللجوء لإستخدام الضريبة لتحقيق أهداف سياسية لحساب طبقة إجتماعية على حساب طبقة أخرى، أو لتسهيل عمليات التجارة الخارجية مع بعض البلدان أو للحد منها بواسطة الزيادة أو التخفيض من نسب الضرائب الجمركية على الواردات (بوعلام سمر، 2022، صفحة 179).

2. الإيرادات غير العادية:

تعد الإيرادات غير العادية أو الإستثنائية التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، من أهم المصادر التي تلجأ إليها الدولة عندما تكون الإيرادات العادية غير كافية لتغطية نفقاتها العامة، ومنها القروض العامة والإصدار النقدي وبيع جزء من ممتلكات الدولة.

وبالرغم من أن هذا التقسيم قد لعب دورا كبيرا في الفكر المالي القديم، إلا أنه قد فقد الكثير من أهميته في وقتنا الحالي، فقد كان الغرض قديما هو اللجوء إلى الموارد غير العادية في ظل الظروف الإستثنائية كوسيلة تكميلية للإيرادات العامة. لكن مع تطور دور الدولة وتزايد النفقات العامة واتساعها وقصور الإيرادات العامة عننتغطية التطور المضطرد للنفقات العامة، أصبح اللجوء إلى ما يسمى بالإيرادات غير العادية أمرا عاديا ومتكررا بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ولذلك فلم يعد لهذا التقسيم أهمية إقتصادية تذكر، وإن كان اللجوء إلى القروض العامة لا بد أن يتم في أضيق نطاق ممكن نظرا لكونه يمثل عبئا إضافيا على الأجيال المقبلة.

1.2. القروض العامة :

يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تأخذها الدولة من المقرضين سواء كانوا أفرادا أو بنوك أو شركات وطنية أو أجنبية، مع التزام الدولة برد المبالغ المقرضة ودفع الفوائد المستحقة عنها حسب ما يتم الإتفاق عليه (عصفور، 2011، صفحة 327)، ومنه فهي عبارة عن مجموعة من الإلتزامات المالية المستقبلية للدولة على شكل قروض إتجاه الهيئات والمنظمات العامة

وتقسم القروض العامة إلى عدة أنواع منها: (lakhali, p. 381)

1.1.2. القروض الداخلية والقروض الخارجية:

ويعتمد هذا النوع من القروض على جنسية المكتتبين في القروض، فالقروض الداخلية أو الوطنية هي تلك القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها المواطنين أو المقيمين داخل إقليم الدولة، ولكي ينعقد عقد القرض الداخلي لا بد من توافر المدخرات الوطنية الكافية لتغطية مبلغ القرض وذلك وفقا للشروط والمزايا التي تشجع المواطنين على الإقبال عليه والإكتتاب فيه.

أما القروض الخارجية أو الأجنبية فهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية، وقد تكون القروض الخارجية عن طريق الإقتراض من المنظمات والمؤسسات الدولية (محمود عمارة، 2015، صفحة 57). وتلجأ الدولة للإقتراض الخارجي في حالة عدم كفاية المدخرات الوطنية لتمويل نفقاتها العامة، أو لحاجة الدولة للعملة الأجنبية لتستورد ما تحتاج إليه من آلات ومعدات لمشروعات التنمية الإقتصادية، أو لإستيراد ما تحتاجه من سلع ضرورية (كالكمح والأرز والسكر...) أو خدمات تعليمية تفتقر إليها (كالخبراء والفنيين...) (السويسي، 2005، صفحة 66).

2.1.2. القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

يستند هذا النوع من القروض إلى طريقة أو شكل العقد، أو بالأصح إلى مدى حرية الأفراد في الاختيار بين الإكتتاب أو عدمه في القرض العام. فالأصل في القرض العام أن يكون إختيارياً، وهذا يعني أن يكون القرض محل تفاوض واتفق بين الدولة ومقرضيه، فيكون للأفراد حرية الإكتتاب في سندات القرض لما تحققه من مزايا ودون أية ضغوط، ومع ذلك فقد تلجأ الدولة إلى إصدار قروض إجبارية وذلك لأسباب كثيرة من ضمنها:

✓ دعم قدرتها على تمويل الإنفاق وقت الحروب والأزمات الاقتصادية والمالية (محمود عمارة، 2015، صفحة 59).

✓ الرغبة في إمتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة عن حاجة السوق كعلاج لمعدل التضخم وحفاظاً على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

✓ ضعف ثقة الأفراد في السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة نتيجة لعدم الإستقرار السياسي والاقتصادي فلا يقبل أحد على الإكتتاب الإختياري في سندات القرض.

3.1.2. القروض المؤبدة والقروض المؤقتة:

يعتمد هذا النوع من القروض على مدة القرض، فالقروض المؤبدة أو الدائمة هي القروض التي لا تكون الدولة ملتزمة برد قيمتها خلال مدة معينة، فالدولة لها حرية إختيار الوقت المناسب لسداد القرض دون أن يكون حق للأفراد المكتتبين الإعتراض أو طلب عدم إستمرار القرض والحصول على فوائده. أما القروض المؤقتة فهي تلك القروض التي تلتزم الدولة بردها في تاريخ معين وطبقاً للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار.

وتنقسم القروض المؤقتة إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على النحو الآتي:

• القروض قصيرة الأجل (الدين العائم):

وهي القروض التي تعقدها الدولة لمدة لا تتجاوز سنتين، وتلجأ إليها لمواجهة العجز المالي الذي تواجهه نتيجة لعدم توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة بشكل مؤقت.

• القروض متوسطة وطويلة الأجل (القروض المثبتة):

وتلجأ إليها الدولة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والإستثمارية أو لتمويل نفقات الدفاع والحروب، أو لعلاج العجز الجوهري في الموازنة العامة وهو عجز دائم غير موسمي، وتعقد الحكومة هذه القروض لمدة تزيد عن سنة، فالقروض المتوسطة تتراوح مدتها بين أكثر من سنة إلى خمس سنوات، أما القروض طويلة الأجل فهي التي تزيد عن خمس سنوات (محمود عمارة، 2015، الصفحات 60-61).

حيث تستعين الدولة بالقروض العامة في الحالات الإستثنائية كحالة الحرب أو عند القيام بمشاريع ضخمة كبناء السدود، وفي خلاف هذه الحالات فقد كان اللجوء إليها يعتبر معيباً للدولة، وذلك بسبب إعتقاد البعض من الاقتصاديين التقليديين بضرورة توازن الموازنة، فتكون النفقات العامة على قدر الإيرادات العامة وذلك لأن الزيادة في النفقات على الإيرادات تكون سبباً في حصول إرتفاع تضخمي في الأسعار.

ولكن بعد سنوات الكساد الكبيرة حدثت ثورة في الفكر المالي التقليدي بزعماء كينز كشفت عن أخطاء عديدة في الفكر المالي التقليدي، فحسب الفكر المالي الجديد أصبح من غير الضروري إحداث توازن في الموازنة العامة بل أنه في بعض الظروف قد يكون من واجب الدولة إحداث عجز في موازنتها، كحالات الكساد التي تصيب اقتصاد البلاد ويكون الطلب الكلي منخفضاً ودون المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، وحتى تقوم الدولة بزيادة الطلب الكلي يجب عليها أن تحدث عجزاً في موازنتها أي أن تزيد من مقدار نفقاتها، وتغطي هذا العجز بموارد غير عادية من بينها القروض العامة (عصفور، 2011، صفحة 328).

2.2. الإصدار النقدي الجديد:

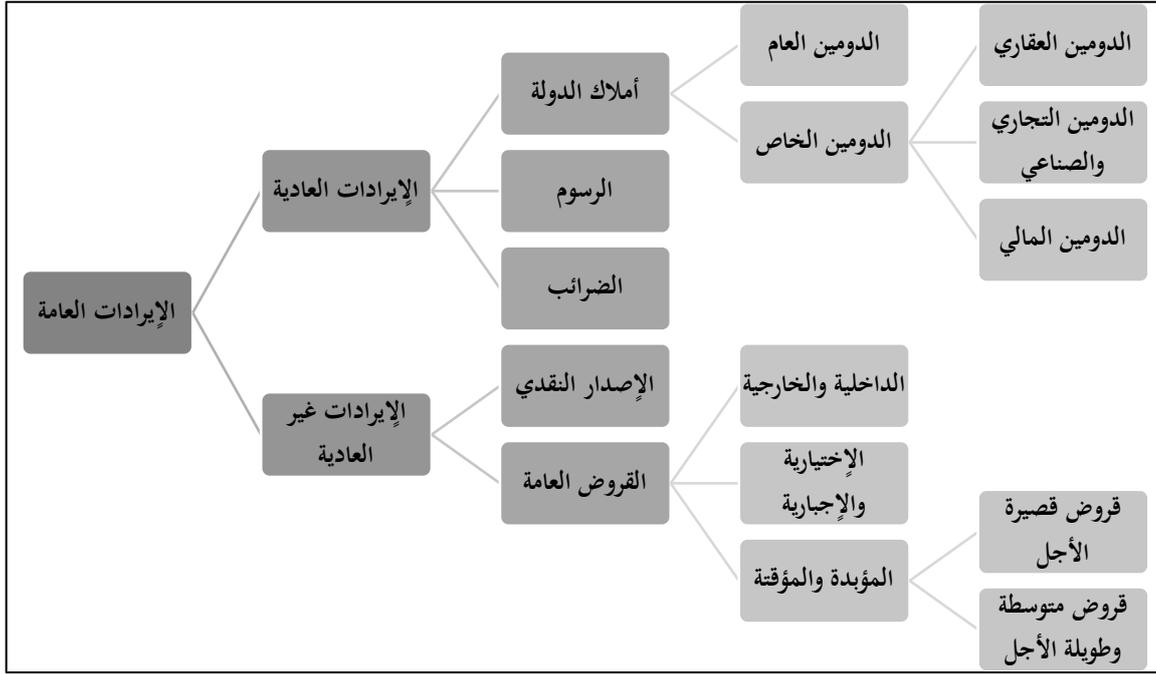
تلجأ الدولة في الوقت الحاضر إلى تمويل نفقاتها العامة وخاصة الإستثمارية منها إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث يتم ذلك من خلال زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان البنكي، فهذا الأسلوب في التمويل عادة ما تلجأ إليه الدول عندما تعجز إيراداتها العامة العادية كالضرائب والرسوم والغير العادية كالقروض عن تغطية نفقاتها العامة (العلي ع، 2012، صفحة 449).

ويتمثل الإصدار النقدي في قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة زمنية معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود (هاني و فراح، 2018، صفحة 124)، وتستند الدولة في هذه العملية على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه مع تحديد الكميات التي يمكن إصدارها من النقود، كما تستطيع الدولة أن تقوم بإصدار النقود الإضافية إذا كانت هي من تتولى عملية الإصدار أو إذا كان البنك المركزي فيها مؤمماً أو إذا كان نظام إصدار النقود يسمح بتغطية أي إصدار جديد بواسطة سندات تصدرها الدولة. وبوسع الدولة كذلك خلق كميات إضافية من النقود، تستخدمها في تغطية نفقاتها بواسطة الاقتراض من البنوك التجارية حيث تقوم هذه الأخيرة بخلق نوع جديد من النقود يسمى "نقود الودائع" أو "النقود الكتابية" ومن ثم إضافة كمية جديدة إلى وسائل الدفع، ولا يختلف الأثر النهائي لهذه الطريقة عن طريقة الإصدار النقدي الجديد في زيادة وسائل الدفع لتمويل النفقات العامة.

والطريقتان السابقتان تمثلان صورتين من القروض الإجبارية التي لا تستند إلى مدخرات حقيقية، ولهذا يطلق عليهما بأنهما وسيلتنا تمويل تضخمية لما يؤديان إليه من زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي الأمر الذي يقود إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض قيمة النقود (العلي ع، 2012، صفحة 450).

ويمكن تلخيص أنواع الإيرادات العامة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03:01): تقسيمات الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (العلي ع.، 2012، الصفحات 449-450).
- (القاضي، 2014، صفحة 56).
- (الوادي و عزام، 2000، الصفحات 78-79).
- (عصفور، 2011، الصفحات 238-327).

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

للإيرادات العامة آثار كبيرة على النشاط الاقتصادي في الدولة، إذ تستطيع الدولة بواسطة إستخدامها لعناصر الإيرادات الرئيسية (الضرائب، القروض العامة) أن تتدخل وتؤثر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى عنصرين أساسيين هما:

1. الآثار الاقتصادية للضرائب:

لقد إعتبر الاقتصاديون التقليديون أن الضريبة وسيلة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة العادية، ولذا سادت في عهدهم فكرة حيادية الضريبة. أما الاقتصاديون المعاصرون فقد إعتبروا الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تم التخلي عن فكرة حياد الضريبة، وأصبح الإهتمام ينصب على دورها في توجيه السياسة الاقتصادية لأجل تحقيق الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

1.1. أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي:

يمر الاقتصاد الرأسمالي بتقلبات وأزمات اقتصادية تحدث بصورة دورية ومتعاقبة، فتحدث فترات إزدهار وفترات كساد، ويعود سبب هذه التقلبات حسب التحليل الكينزي إلى تغيرات في الطلب الفعلي. وتستطيع الدولة بتدخلها أن تحدث آثارا تعويضية هدفها تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية، فبواسطة استخدام الضرائب تتدخل الدولة على النحو الآتي:

• فترات الكساد:

وتتميز هذه الفترة بانخفاض الطلب الفعلي عن مستوى التشغيل الكامل ولمعالجة ذلك بواسطة الضريبة، فإن الدولة تلجأ إلى إجراء تخفيضات في الضرائب على دخول الأفراد ومنح إعفاءات ضريبية، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لديهم وبالتالي ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، كما تقوم الدولة بمنح إعفاءات وتخفيضات ضريبية على أرباح المنتجين مما يساعد على زيادة معدلات الإنتاج وبالتالي تشجيعهم على زيادة الاستثمار.

• فترات الإزدهار:

تتصف فترات الإزدهار عادة بزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية، ولمعالجة ذلك بواسطة الضرائب فإن الدولة تعتمد إلى رفع نسب الضرائب على الدخل، وذلك بغية إقتطاع جزء من دخول الأفراد للحد من قوتهم الشرائية ومن الطلب على السلع والخدمات، ثم تقوم الدولة بالإحتفاظ بتلك الإقتطاعات كليا أو جزئيا دون إعادة إنفاقها وبذلك تحقق فائضا في الموازنة العامة، مما يساعد على التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (عصفور، 2011، صفحة 339).

2.1. أثر الضريبة على الاستهلاك والإنتاج:

إن فرض الضريبة على المدخيل المنخفضة يؤدي إلى إنخفاض الاستهلاك والإنتاج، مما ينجم عنه إنخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية الذي يؤدي إلى إنخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج. يسمح فرض الضرائب المباشرة أو الغير مباشرة تبعا لقواعد معينة للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لإحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

3.1. أثر الضريبة على الإدخار والاستثمار:

يؤدي فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي إلى التقليل من الإدخار من جهة، كما يؤدي فرضها على القيم المنقولة إلى نقص الإدخار أيضا من جهة أخرى، ومنه تقليل إقبال الأفراد على الاستثمار في الحالتين. أما فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يزيد من الإدخار، وفي حالة فرضها على السلع الضرورية فإن ذلك يؤدي إلى نقص الإدخار الاختياري، كما أن فرض الضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة يؤدي إلى تقليل الأموال الإحتياطية أي نقص الاستثمار الذاتي، وفي نفس الوقت يؤدي ذلك إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، مما قد يؤدي هذا أيضا إلى زيادة الإدخار. أما بالنسبة للأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الإثنين إما زيادة الاستثمار المباشر أو الإكتناز (سلمان سلامة، 2015، الصفحات 128-129).

4.1. أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل الوطني:

إن سياسة تقليل التفاوت في الدخل والثروات أصبحت من بين المهام الأساسية التي تبنتها أغلب دول العالم، ولتحقيق هذا الهدف فإن النفقات العامة للدولة يمكن أن تساعد في زيادة دخول الفقراء من جهة، فالضرائب تلعب دورا بارزا في إقتطاع جزء كبير من دخول الأغنياء لتكون هذه الإقتطاعات هي أحد المصادر الأساسية لتمويل النفقات العامة. وعلى هذا الأساس تكون الضرائب الوسيلة الأساسية لتقليل فجوة التفاوت في الدخل والثروة القائمة بين أفراد المجتمع. ويلاحظ أن الضرائب المباشرة تلعب دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل لأنها تنصب بشكل مباشر على أصحاب الدخل المرتفعة وخصوصا عندما تكون أسعارها تصاعديّة حيث تكون حصيلتها متناسبة وحجم الثروات والدخول (عواد ذياب، 2013، صفحة 171).

أما الضرائب غير المباشرة فيلاحظ أنها لا تلعب دورا مهما في إعادة توزيع الدخل نظرا لكونها تصيب الغني والفقير على حد سواء، بل إن وظائفها على الطبقة الفقيرة أشد منها على الطبقة الغنية، وخصوصا بالنسبة للضرائب على الإستهلاك فالطبقة الفقيرة تخصص الجزء الأكبر من دخلها للإستهلاك. إلا أنها من جانب آخر يمكن أن تساعد في إعادة توزيع الدخل من حيث كون الدولة تعيد إنفاق حصيلة الضرائب لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع، وتستطيع الضرائب غير المباشرة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل عندما تفرض الضرائب على السلع الكمالية والسلع الأخرى المرتفعة القيمة والتي يكاد يكون إستهلاكها محصورا بالطبقة الغنية دون الفقيرة (عواد ذياب، 2013، صفحة 172).

5.1. أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار:

لقد سلطت النظريات الحديثة لمالية الدولة الضوء على أهمية الضريبة كأداة فعالة في نطاق المالية العامة لتحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، إذ تؤدي زيادة الحصيلة الضريبية إلى تقييد الإنفاق الخاص (خاصة الإنفاق الإستهلاكي) والحد من التضخم، كما يؤدي انخفاض حصيلتها إلى الحيلولة دون هبوط أسعار مستوى الإنفاق النقدي الكلي وذلك مع إفتراض عدم تغير مستوى الإنفاق العام (إبراهيم أحمد، 2009، صفحة 148).

2. الآثار الاقتصادية للقروض العامة:

أصبح الفكر المالي الحديث ينظر للقروض العامة على أنها أداة من أدوات السياسة المالية، تستخدمها الدولة بهدف تحقيق التشغيل الكامل ولمواجهة حالي الكساد والتضخم. ففي حالة الكساد وحين تنفشي البطالة بين العاملين ويكون الطلب الكلي منخفضا ودون مستوى التشغيل الكامل، فإن الدولة تقوم بزيادة نفقاتها العامة عن إيراداتها وتغطي هذه الزيادة (العجز) بواسطة القروض العامة، وبذلك تدعم القوة الشرائية وترفع الطلب الفعلي. أما في حالة التضخم، حيث يرتفع الطلب على السلع والخدمات فإن الدولة بواسطة بيعها لسندات القروض العامة، تقوم بإمتصاص قسم من الأموال التي بين أيدي الأفراد والشركات، وبذلك تخفض الطلب الفعلي على السلع والخدمات، ومنه تخفف من حدة التضخم في البلاد (عصفور، 2011، صفحة 343).

المبحث الثاني: الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة للدولة

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من القضايا الجوهرية التي أثارت إهتمام الباحثين في مختلف دول العالم، فهي من المشكلات المالية المتميزة بتطورها وتشعبها الذي يصيب كافة المجالات الإجتماعية، السياسية والاقتصادية في ظل تقلص الموارد واتساع الحاجات.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

فقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها الدول النامية فقط، بل وحتى الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تعاني منها وتنظر لها كمشكلة حقيقية تتطلب منها إهتماما كبيرا وتخطيطا دقيقا في البحث عن الوسائل المالية الكفيلة بتمويل وسد هذا العجز بأقل تكلفة وضرر ممكن.

المطلب الأول: أساسيات حول عجز الموازنة العامة

يعتبر مصطلح عجز الموازنة العامة أو العجز المالي من المصطلحات الشائعة الإستخدام عند الإقتصاديين، سواء عند الحديث عن السياسات الإقتصادية الحكومية أو البحوث العلمية، فإذا كان هدف الدولة هو الوصول إلى توازن حقيقي يؤدي إلى الإستقرار والنمو، فعليها أن تكون على دراية تامة بأسباب العجز لتفادي الوقوع فيه. ويهدف إتخاذ الدولة لكافة الإجراءات اللازمة من أجل معالجة هذا العجز، لا بد من التعرف على ماهية العجز وتطوره عبر المدارس الإقتصادية، وكذا أنواعه، أسبابه، وصولا لآثاره.

الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة

على الرغم من أن مفهوم عجز الموازنة العامة قد تم تداوله من قبل العديد من الإقتصاديين في الماضي، إلا أنه اكتسب أهمية كبيرة في الإقتصاديات الحديثة لإستخدامه في التحليل المالي كمقياس لتقييم أثر عجز الموازنة العامة على المتغيرات الإقتصادية الكلية الأخرى في المدى القصير، وكذلك في التعرف على وسائل تمويل العجز وعلاقة ذلك بالتنمية وحشد الموارد في دول النامية. حيث يعرف عجز الموازنة العامة بأنه: " قصور الإيرادات العامة المقدره للدولة عن سداد النفقات العامة المقدره فهو عبارة عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها" (لطرش وكتاف ، 2018، صفحة 33).

كما يعرف أيضا بأنه: " تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وعادة ما ينتج عن إرادة عمومية تهدف إلى إنعاش الإقتصاد من خلال إنتهاج سياسة توسعية، أو بشكل غير مقصود نتيجة عدم قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات" (ديلمي، 2016، صفحة 265).

وبالنظر من زاوية أخرى فعجز الموازنة العامة هو ذلك الفارق السلبي الذي يتحقق من خلال زيادة النفقات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل، وبصفة عامة يتمثل عجز الموازنة العامة في تزايد النفقات العامة للدولة عن مواردها الذاتية وعدم قدرتها أو رغبتها في تخفيض الإنفاق عبر فرض ضرائب إضافية أو الرفع من نسب الضرائب (توبين، 2015، صفحة 172).

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن عجز الموازنة العامة للدولة هو عبارة عن إحتلال مالي يواجه الحكومة نتيجة قصور الإيرادات العامة المقدره عن سداد النفقات العامة بمختلف أشكالها سواء كانت نفقات جارية أو نفقات إستثمارية، وبمعنى آخر يمكن القول أن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة تعبير عن وجود عجز الموازنة العامة للدولة.

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

تتعدد أشكال عجز الموازنة العامة وتختلف أسبابها، لكن علماء الفكر المالي وضعوا لها عدة تصنيفات يمكن عرضها كما يلي:

أولاً: وفقاً لبنود الموازنة العامة

1. العجز الجاري (النقدي): وينتج هذا العجز عن قصور الإيرادات العامة الجارية على تغطية النفقات العامة الجارية (عبد المعطي، 2017، صفحة 63)، فعندما يحدث تأخر في تحصيل الإيرادات الاعتيادية في المواعيد المحددة لها مسبقاً بسبب موسمية تحصيل بعض الإيرادات، وفي الوقت نفسه يبقى الإنفاق جارياً يسبب ذلك عجزاً في السيولة النقدية للخزينة العامة، وعادة ما يتم تمويل هذا العجز بإصدار أذونات الخزينة قصيرة الأجل (يونس، 2015-2016)، صفحة 193).
2. العجز التقليدي (الشامل): وهو التعريف التقليدي أو الشائع لعجز الموازنة العامة والذي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد على الدين العام مع استبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، مضافاً إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض (مسعي و ريس، 2022، صفحة 178).
3. العجز الأساسي: يستند هذا النوع على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة لإعتبار أن هذه الديون هي عمليات تمت في فترة سابقة، بمعنى آخر أن الفوائد عليها تتعلق بعمليات ماضية وليست حالية، وعليه يمكن القول بأن العجز الأساسي يستبعد دفع فوائد الديون ليتمكن من إعطاء صورة أوضح عن السياسات المالية الحالية (دروري، 2013، صفحة 104). بالإضافة لذلك فهو يهدف إلى التعرف على مدى تحسن أو تدهور المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الموازناتية الحالية، كما يقدم أيضاً تقييماً على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي (عبد المطلب، 2003، صفحة 77).

ثانياً: حسب مدة العجز

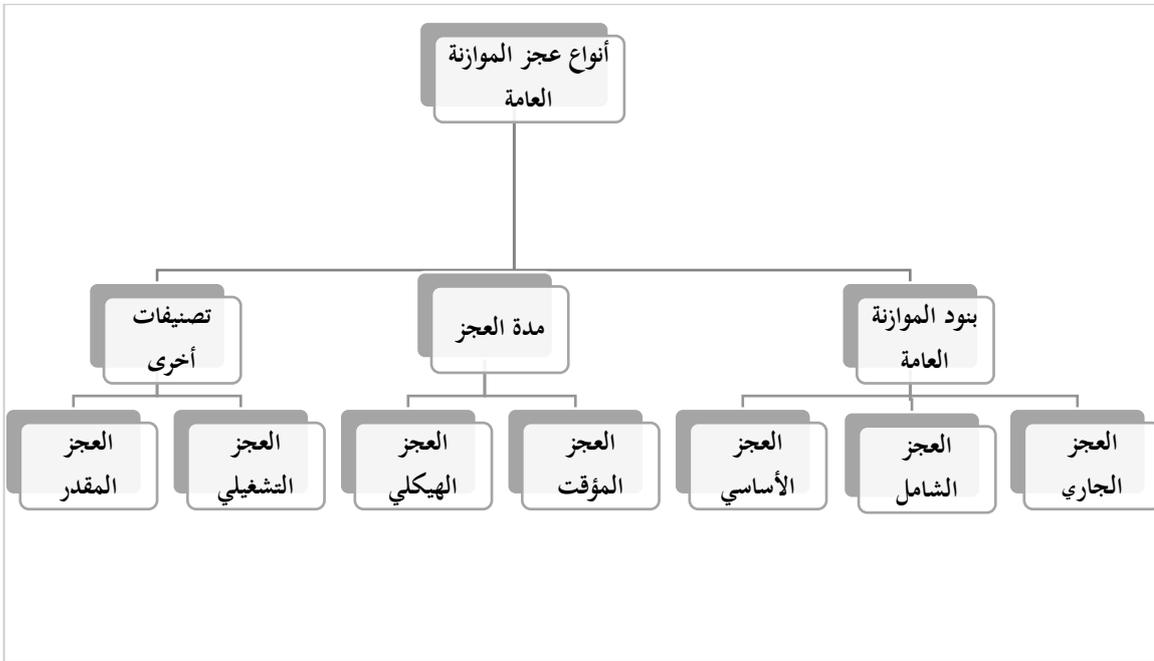
1. العجز المؤقت: ويدعى أيضاً بالعجز الحقيقي أو الموسمي أو الطارئ ويقع في الموازنة العامة أثناء السنة المالية، بحيث تصبح الإيرادات العامة أقل من النفقات المعتمدة بسبب الإنكماش في دورة الأعمال في الاقتصاد أو نتيجة الظروف الطارئة التي تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، فيؤثر هذا في مجمل الضريبة ويؤدي إلى انخفاض مقدرة الممولين. ويتجلى هذا العجز بوضوح أثناء الأزمات المالية والخطط الاقتصادية، أين تعمل الدولة على زيادة حجم إنفاقها من أجل العمل على حل الأزمة أو تطبيق خططها (يونس، 2015-2016)، صفحة 194).
2. العجز الهيكلي: ويطلق عليه أيضاً بالعجز الدائم أو العجز البنوي، يعود هذا النوع من العجز إلى هيكل ومكونات الموازنة العامة ذاتها والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر فيها وليس له علاقة بالدورات التجارية، إذ تزداد النفقات عن الإيرادات وتفشل الحكومة في ترشيد النفقات العامة، كما تعجز عن تنمية الموارد المالية من خلال الرفع في القاعدة الضريبية لها والقضاء على التهرب الضريبي فيستمر العجز المالي لسنوات عديدة (حميد موسى، 2011، صفحة 922). ويكون العجز الهيكلي على شكل عجوزات مالية ضخمة متتالية لا تؤثر فيها مختلف الحلول التي تتبناها الحكومة لإقامة التوازن، ويعد هذا النوع الأكثر خطورة لعمق جذوره في مالية الحكومة. ويمثل مجموع العجز المؤقت والعجز الهيكلي ما يسمى بالعجز الشامل، والذي يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{العجز الشامل} = \text{العجز الهيكلي} + \text{العجز المؤقت}$$

ثالثاً: أنواع أخرى

1. العجز التشغيلي: وينجم هذا العجز عن طلبات إقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة لهما، حيث يأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم السائد أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء إنخفاض القيمة الحقيقية للديون، ولهذا يمكن تسميته بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم (حليمي و باهي ، 2018، صفحة 40).
2. العجز المقدر: وهو العجز المسموح به في الموازنة العامة بشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث يتم بصورة مقصودة لزيادة النفقات العامة لفترة قد تطول أو تقصر حسب الظروف والحاجة لذلك، ويسمى أيضا بالعجز المقصود أو المخطط (عبد المعطي، 2017، صفحة 65).

الشكل رقم (04:01): أنواع العجز في الموازنة العامة للدولة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- (حميد موسى، 2011، صفحة 922).

- (عبد المعطي، 2017، صفحة 65).

- (يونس، 2015-2016)، صفحة 194).

الفرع الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة

تعد ظاهرة عجز الموازنة العامة ظاهرة معقدة ومركبة، تعود إلى جملة من الأسباب التي تسهم في حدوثها وتفاقمها، وهي أسباب بعضها يعود إلى التغيرات التي تحدث على مستوى النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغيرات التي تحدث على مستوى الإيرادات

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

العامة للدولة. بمعنى آخر فإن السبب الأول لحدوث العجز يتمثل في تزايد معدلات نمو النفقات العامة لأسباب عديدة منها ما هو ضروري كالظروف الطارئة مثل: الكوارث الطبيعية أو الحروب وغيرها، ومنها ما هو غير ضروري في معظم الأحيان كالنفقات المبالغ فيها في تشييد المباني الفاخرة وغيرها من النفقات التي تتحمل عبئها الموازنة العامة، أما العامل الثاني فيتمثل في تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة من جهة أخرى.

أولاً: العوامل المؤدية لتزايد النفقات العامة

تختلف سياسة الإنفاق العام من دولة لأخرى باختلاف أوجه الإنفاق وطبيعة الدولة ومدى تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومع تطور مفهوم الدولة الحديثة واتساع وظائفها أصبحت تتحمل واجبات عديدة تهدف من خلالها لتحقيق الرفاهية المجتمع عبر التكفل بالإنفاق على الخدمات الصحية والثقافية والتعليمية والترفيهية، إلى جانب إقامة البنية الاقتصادية الأساسية مما أدى إلى نمو النفقات العامة واتساعها (صالح، 2013، صفحة 149). ويمكن حصر عوامل هذا التوسع في الأسباب الآتية:

1. الأزمات الاقتصادية:

تحدث الأزمات الاقتصادية عجزاً في الموازنة العامة للدولة كونها تؤدي إلى نقص الموارد المالية للدولة نتيجة ضعف مقدرة الأفراد على تادية ما عليهم من التزامات مالية من ناحية، وما تتطلبه هذه الأزمات من الدولة من زيادة في حجم الإنفاق العام لتخفيف وعلاج آثارها في صورة إعانات للعمال عاطلين، ونفقات لإعادة النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى.

ويعتبار أن اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة لتمويل التنمية أي الإسراع بعمليات تكوين رأس المال، وذلك على أساس وجود موارد عاطلة كثيرة في الدول النامية مثل: أراضي زراعية، ثروات طبيعية، أيدي عاملة عاطلة، إلا أنه قد ثبت فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها (تراكم رأس المال)، والتي كانت سبباً في تفاقم العجز والوقوع في مشاكل التضخم والمديونية في العديد من البلدان النامية، وذلك لعدة أسباب أهمها أن هذه الدول كانت تعاني من بطالة، وعدم وجود جهاز إنتاجي نام ومرن لإستيعاب العمالة المتعطلة (الحاج ح.، 2007، صفحة 8).

كما أنه من أهم أسباب تزايد النفقات العامة الظروف الطارئة مثل الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وغير ذلك مما يتطلب زيادة في النفقات لإعانة المتضررين والمحتاجين، فيؤثر ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي فيحدث الكساد والبطالة والتضخم وارتفاع مستوى الأسعار ويؤثر على حجم المعاملات التجارية (حليمي و باهي ، 2018، صفحة 5).

2. إتساع نمو العمالة الحكومية:

تمتاز العمالة في القطاع الحكومي بنمو معدلاتها بالإضافة إلى ارتفاع نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع حجم النفقات الجارية من خلال الزيادة التي تحدث على مستوى الرواتب والأجور، فعند تتبع موازنات الدول النامية نجد تزايد هائل في جانب نفقات التسيير سببه يعود إلى الزيادة الكبيرة في الأجور كنتيجة لنمو العمالة الحكومية، وهذا النوع من الإنفاق يمثل سبباً رئيسياً في زيادة الإنفاق بشكل عام وإتساع حجم عجز الموازنة العامة بشكل خاص. (دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، (2013-2014)، صفحة 123).

3. الإنفاق العسكري الضخم:

يلعب الإنفاق العسكري دوراً كبيراً في دفع النفقات العامة نحو التزايد في كثير من البلدان النامية، خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات خارجية كثيرة مثل دول الشرق الأوسط. فلا يقتصر الإنفاق العسكري على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية التي تحتاجها القوات المسلحة فحسب، بل وأيضا النفقات المخصصة لإستيراد السلاح والذخيرة وكلفة الصيانة للمعدات العسكرية.

وتتمثل خطورة هذا النوع من النفقات أنه لا يتم فقط بالعملة المحلية وإنما أيضا بالعملات الأجنبية، ورغم ضرورته إلا أن تبعاته تتجلى في أغلب الأحيان في حالة البلدان النامية التي يعيش الشطر الأكبر من سكانها في براثن الفقر والمرض والجهل والجوع والبطالة، وتكون نسبة الإنفاق العسكري فيها من إجمالي النفقات العامة أكبر بكثير من تلك النسبة المخصصة للإنفاق على التعليم أو الصحة أو مشروعات الضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي (زكي، 2000، الصفحات 93-94)

4. أثر التضخم وتدهور القوة الشرائية للنقود: يدفع الإنخفاض والتدهور في قيمة النقود بالإنفاق العام نحو النمو والتزايد مما يسبب:

- الزيادة في تكلفة شراء مختلف المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية.
- تضطر الدولة إلى منح علاوة غلاء لموظفيها كتعويض لهم نتيجة الإنخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية في ظل إشتداد حدة الضغوط التضخمية.
- تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي وترتفع كلفة الإستثمارات العامة وتنخفض الإيرادات الحقيقية الضريبية للدولة.
- كما يؤدي تدهور قيمة النقود إلى إرتفاع مدفوعات خدمة الدين العام بالإضافة إلى زيادة تكلفة الواردات الإستهلاكية.

5. تزايد أعباء الدين العام المحلي والخارجي:

تظهر الزيادة في أعباء الدين العام المحلي والخارجي كمفسر عظيم للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلدان النامية، ومن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية. وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد والمزيد من أذون الخزانة والسندات الحكومية، ومع تورط العديد من تلك البلدان في الإستدانة الخارجية، وبالذات في عقد السبعينات فقد حدث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة هذه الديون وعلى النحو الذي سبب لها إرهاقا ماليا فادحا.

6. الإنفاق الحكومي المظهري:

إن جانب من الزيادة التي حدثت في الإنفاق العام في كثير من البلدان النامية تعود إلى الإنفاق المظهري الحكومي، والذي يقصد به الإسراف والتبذير في إقامة المباني الحكومية الضخمة وتخصيص نفقات كبيرة للمرافق الإدارية وموظفيها، وتنظيم المهرجانات والنشاطات الثقافية الضخمة دون مردودية مالية (شباح و بغداد، 2019، صفحة 538).

7. زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الإستهلاك:

كلما زاد إتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي زاد معها حجم الإنفاق، فتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام (دردوري، (2013-2014)، صفحة 123).

8. سياسة التمويل بالعجز:

تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تلجأ إليها كوسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بإحداث عجزا في موازنتها العامة عمدا يتم تمويله عن طريق الإصدار النقدي الجديد، والتمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد يطلق عليه أيضا بالتمويل التضخمي، نظرا لما ينجم عنه من ضغوط تضخمية، حيث يترتب عن الإصدار النقدي الجديد زيادة في الطلب النقدي الكلي في الاقتصاد، ونتيجة لضعف إستجابة العرض الكلي للزيادة التي حدثت على مستوى الطلب النقدي الكلي، بسبب ضعف واحتلال هيكل الجهاز الإنتاجي بالإضافة إلى ضعف درجة مرونته، فإن الأثر الناتج غالبا لسياسة التمويل بالعجز في الدول النامية يتمثل في الأثر التضخمي. أي ينتج عن زيادة الطلب الكلي دون حدوث زيادة مماثلة في العرض الكلي إرتفاع الأسعار، وهو ما يؤدي إلى إستمرار الأسعار في الإرتفاع من مجال إلى مجال آخر بحكم ترابط المجالات الاقتصادية، ومنه تحقق التضخم في الاقتصاد (بجياوي ع.، 2015-2016، صفحة 60).

ثانيا: العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة

باعتبار أن الإيرادات العامة للدولة لم تستطع مواكبة النمو الحاصل في النفقات العامة خاصة في الدول النامية، بل إتجهت عند بعض الدول نحو الإنخفاض، فالدول النامية بصفة عام تعاني من مشاكل بنوية في الإيرادات الضريبية بدءا من ضعف هيكل النظام الضريبي وانتهاء بسوء وظائفه، وتتجلى أهم العوامل المرتبطة بتراجع حصيللة الإيرادات العامة في الدول النامية فيما يلي:

1. ضعف الجهد الضريبي (نسبة الحصيللة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي):

من أهم المقاييس الأساسية التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، والتي تعرف بأنها " القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي على أساس الأسعار الجارية مطروحا منها الإستهلاك الضروري"، بمعنى آخر فهي الحد الأقصى من الإيرادات التي يمكن تحصيلها دون المس بالإعتبارات الإجتماعية لدفعي الضرائب وتقاس بنسبة حصيللة الضرائب على إختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي" (كردودي ، 2013-2014، صفحة 180).

وتنسم الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص بإنخفاض نسبة الحصيللة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني، ويكمن السبب في ذلك إلى إنخفاض متوسط دخل الفرد وإنخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، زيادة إلى توسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي (والذي يمثل مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية) كل هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي (دردوري، (2013-2014)، صفحة 125). حيث تتوقف الحصيللة الضريبية على عدة عوامل مثل: مستوى الدخل القومي وتوزيعه، طبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، درجة التفاوت الاجتماعي بين طبقات وغيرها من العوامل الأخرى (زكي، الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، 1992، صفحة 74).

2. جمود النظام الضريبي وغياب العدالة الضريبية:

تعاني معظم الدول النامية من عدم تطور الأنظمة الضريبية و جهودها و إثقاله بالتعقيدات التي تساهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة الضريبية، فالكثير من الأنظمة الضريبية فيها لم تتطور منذ الحقبة الإستعمارية سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها وطرق تحصيلها وربطها (توني، 2010، صفحة 06). فجراء جمود النظام الضريبي وعدم مرونته تتحمل الخزينة العمومية خسارة مبالغ مالية كبيرة، لذلك تكون الحصيلة الضريبية في كل سنة مالية عاجزة عن مواكبة التطورات التي تحصل في الأسعار والدخول والتدهور في قيمة العملة، وهذا بسبب إرتباط تغير النظام الضريبي بتغير القوانين التي تضعها السلطة التشريعية والتي تأخذ فترة زمنية طويلة، بالإضافة إلى عدم وجود إطرارات ذات كفاءة عالية تجاري تطبيق هذه القوانين، زيادة لتأخر الدول النامية في إستعمال التكنولوجيا الحديثة كل هذه العوامل أدت إلى جمود وتخلف الأنظمة الضريبية (ركي، الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، 1992، صفحة 98).

والجدير بالذكر أن معظم الدول النامية تعاني من إنتشار ظاهرة غياب العدالة الضريبية، فمعظم الجبايات الضريبية تتركز على أصحاب الدخل المحدود، بل وتتركز في كثير من الأحيان على ضرائب المداخل الشخصية الصغيرة، فتظهر الضرائب على الرواتب والأجور بنسب عالية جدا، فيما لا تظهر على أرباح ورؤوس الأموال والمداخل من المهن الحرة (توني، 2010، صفحة 5).

3. التهرب والغش الضريبي:

تؤثر ظاهر التهرب والغش الضريبي بشكل مباشر وواضح في تدهور الحصيلة الضريبية مما يؤثر على الموازنة العامة للدولة بإعتبار أن الضرائب تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، ويقصد بالتهرب الضريبي تخلف المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم، بينما الغش الضريبي فهو خرق للقانون الجبائي من قبل المكلف بهدف التخلص من الضريبة وتخفيض وعائها. ومنه فمن خلال التعريفين السابقين نستنتج الفرق بين التهرب والغش الضريبي، فظاهرة الغش الضريبي تعبر عن خرق للقانون الجبائي والذي يعد عملا غير مشروع لأنه يتم عن طريق وسائل غير قانونية، بينما التهرب الضريبي فهو يعبر عن تجنب مشروع للضريبة أي أنه يتم بطرق ووسائل قانونية، ومنه فهما ظاهرتان يختلفان في المفهوم ويشتركان في الغاية (رحال، 2013-2014، الصفحات 76-79-83).

ومن خلال التهرب الضريبي يستطيع الفرد التخلص من الضرائب نهائيا، إذ تعدد الحيل والأساليب أمام كبار التجار والأثرياء وأصحاب الأراضي بغية عدم دفع الضرائب، فغموض القوانين الضريبية والرشوة يؤديان دورا مهما في تشجيع التهرب والغش الضريبي، كما أن ضالة العقوبات المفروضة على المتهربين يغري الممولين للتهرب.

4. ضعف الجهاز الإداري:

يعاني الجهاز الإداري في مختلف الدول النامية من ضعف بنيوي ومن عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام، وكلهذه عوامل تؤدي إلى نقص المعلومات والبيانات الإحصائية، الأمر الذي ينتج عنه المزيد من عمليات التهرب الضريبي علاوة على الفساد وانتشار ظاهرة الرشوة، وكل هذه العوامل تؤدي في مجملها إلى إعاقة مشاريع الإصلاح الضريبي (توني، 2010، صفحة 6).

5. ظاهرة تأخر المستحقات المالية للدولة:

تؤثر هذه الظاهرة بشكل خطير في إضعاف وتدهور الموارد العامة للدولة، ومن سماتها الرئيسية التأخر فيتحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة إما لإهمال الموظفين المختصين بتحصيل الضرائب أو ضعف الإمكانيات أو بسبب تقاعس الممولين، أو بسبب كثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية. إضافة إلى الكثير من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى إنتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بشكل كبير على أهم إيرادات الموازنة العامة للدولة (كزيز و مختار، 2018، صفحة 231).

6. كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية:

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات العامة للدولة، فعندما تريد الدولة أن تقوم بجذب الإستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الإمتيازات أبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلبا على الحصيلة الإيرادية للدولة، ومنه فإعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات الغير مدروسة يؤدي إلى الإضرار بإيراداتها السيادية. (قدي، 2003، صفحة 206)

7. تدهور أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية:

يعد هذا العامل من أكثر أسباب عجز الموازنة العامة للدولة، فخطر الإنحيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، يؤدي إلى إنخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، خاصة بالنسبة للدول الريعية التي يعتمد دخلها ونتاجها القومي بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية (كزيز و مختار، 2018، صفحة 231).

والمستبعد لحالات العجز التي شهدتها موازنات العديد من الدول النامية يجد أن هذه العجزات راجعة لمجموعة من العوامل المرتبطة بتزايد الإنفاق العام وتراجع حصيلة الإيرادات العامة، غير أن هذه الأسباب تختلف في جوهرها عن أسباب العجز في البلدان الصناعية المتقدمة.

فمن أسباب عجز الموازنة العامة في البلدان الصناعية الرأسمالية، والذي قد إستمر حتى النصف الثاني من التسعينات كان يعود إلى تأثير أربعة عوامل أساسية هي: (الحاج ح.، 2007، صفحة 6)

- توسع الجهاز الإداري والحكومي بما في ذلك مشروعات ومؤسسات القطاع العام، وما واكب ذلك من نمو في حجم العمالة الحكومية والأجور المدفوعة لها.
- تزايد الإنفاق العسكري.
- زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بها دولة الرفاه لتمويل الخدمات الإجتماعية ومشروعات الضمان الإجتماعي وإعانات البطالة ومساعدة الفقراء وذوي الدخل المنخفض والمحدود.
- تأثير التضخم.

إنطلاقا مما سبق يمكن إيجاز أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01:01): أسباب عجز الموازنة العامة

أسباب تراجع الإيرادات العامة	أسباب زيادة النفقات العامة
- ضعف الجهد الضريبي.	- إتساع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- غياب العدالة الضريبية.	- إتساع حجم العمالة الحكومية.
- جمود النظام الضريبي.	- تدهور القوة الشرائية للنقود.
- التهرب والغش الضريبيين.	- الإنفاق العسكري الضخم.
- ضعف الجهاز الإداري.	- زيادة أعباء الدين العام.
- تأخر المستحقات المالية للدولة.	- الإنفاق المظهري الحكومي.
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.	- سياسة التمويل التضخمي.
- تدهور أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- (توبي، 2010، الصفحات 5-6).
- (زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، 1992، الصفحات 74-98).
- (الحاج ح.، 2007، صفحة 6).
- (كزيز و مختار، آلية سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة إختيار أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر-، 2018، صفحة 231)

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة بين مدارس الفكر الاقتصادي

لقد اختلف توجهات النظر حول موضوع عجز الموازنة العامة للدولة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ آنذاك، والذي حظي باهتمام مدارس الفكر الاقتصادي بداية من الفكر الكلاسيكي وصولاً إلى الفكر الإسلامي، ولا تزال قضية عجز الموازنة العامة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة، وتوضع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: عجز الموازنة العامة عند الكلاسيك

تبنى الفكر الكلاسيكي منذ ظهوره مبدأ حيادية الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، ومعنى آخر ترك الاقتصاد يعمل حراً بفعل تفاعل قوى السوق، إلا أن محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي حتماً إلى حيادية النفقة، وبالتالي فإن عملية تحصيل الإيرادات تتم تابعا لما تحتاجه الدولة من إيرادات فقط، حيث عمد الفكر الكلاسيكي إلى تحديد العبء الضريبي الذي يتحمله الأفراد لتجنب الإنفاق التبذيري ولكيلا يتحمل الأفراد أعباء ضريبية إضافية.

وعلى أساس ذلك يعد توازن الموازنة العامة في ظل هذا الفكر المبدأ المثالي الذي ينبغي تحقيقه بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وعليه أبدى الكلاسيك رفضهم التام لسياسة العجز في الموازنة، فقد رفض كل من (آدام سميث، ساي، ريكاردو) العجز

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

بسبب التخلي عن مبدأ التوازن والتوجه نحو الوسائل غير التقليدية لتمويل العجز كالإقتراض والإصدار النقدي الجديد، ولقد بين الكلاسيك أن الإقتراض سيؤدي إلى سحب الأموال المعدة لإقراض القطاع الخاص والمتكونة من الإذخارات وتوجيهها نحو الإستهلاك الحكومي (مزاخمة القطاع الخاص)، ولكي تقلل الحكومة من عبء القرض تفرض ضرائب جديدة لتسديد القرض وفوائده (هاشم علي، 2007، صفحة 19).

حيث يرجع تبني مبدأ توازن الموازنة العامة إلى إرتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الفرضيات أبرزها:

- أن إقتراض الحكومة لا يضيف أي طاقة إنتاجية، وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص (الإستثمار الخاص) للإنفاق على الإستهلاك الحكومي.
- أن إقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا حيث تنقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة.
- عدم توازن الموازنة يساهم في نمو الإنفاق الحكومي، ويؤدي إلى إتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.
- أن وجود العجز الموازي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، بإعتبار أن هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود بالتالي سوف تنخفض قيمتها، وإزدياد الأسعار يؤدي إلى إستمرار العجز أي الدخول في حلقة مفرغة من التضخم الحلزوني وتعميق عجز الموازنة (محمد إبراهيم، 2017، صفحة 216).

لذلك أصر الكلاسيك على رفض حدوث عجز في الموازنة وتمويله بالإقتراض أو بالإصدار النقدي الجديد، بالإضافة إلى رفضهم لحدوث فائض في الموازنة لأنه يعني حصول الدولة على أموال من الأفراد التي كان من المفروض إستثمارها من قبلهم في مجال الإنتاج (هاشم علي، 2007، صفحة 20). إلا أننا نجد موقفا آخر مخالف لموقف المدرسة الكلاسيكية ألا وهو موقف المدرسة الكينزية التي رأت في عجز الموازنة أمرا مقبولا، وقد لا يتضمن آثارا سلبية خطيرة على النشاط الإقتصادي.

الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة عند الكينزيين

وجد هذا الفكر من الظروف التي أحاطت بالأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى عام 1929 مدخل لتوجيه الإنتقادات لفرضيات ومبادئ الكلاسيك، فقد أثبتت أزمة الكساد الكبير فشل مبدأ حيادية الدولة، حيث أجبرت الدول والحكومات آنذاك على التدخل لإنقاذ إقتصادياتها من خلال تبني برامج متعددة للإنفاق العام، مما أدى إلى ظهور العجز في موازنات تلك الدول ونتج عنه قبول أسلوب عجز الموازنة واستخدامه كأداة في سياستها المالية (أبو عيدة، 2016، صفحة 91).

أكد كينز على أن العرض لا يخلق الطلب وأن المشكلة الأساسية تكمن في نقص حجم الطلب الكلي الفعال، لذلك لا بد من العمل على زيادة الطلب الكلي الفعال بغض النظر عن توازن الموازنة العامة من عدمه، بالتالي فقد برزت فكرة العجز المقصود لمعالجة التوازن العام للإقتصاد الذي أصبح هو الأساس أما توازن الموازنة العامة فأصبح أمرا ثانويا، هذا الواقع يحتم على الدولة التدخل في الحياة الإقتصادية تدخلا فعالا وزيادة إنفاقها العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الإستقرار وتمويله بالإصدار النقدي الجديد أو بالقروض.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

فحسب كينز أصبحت الموازنة العامة وسيلة مهمة لمواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي، وأن الإنفاق العام والضرائب يتحددان طبقاً لإحتياجات مستوى الطلب الفعال لا بموجب حالة التساوي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وبعبارة أخرى لا بد أن تقوم الدولة بإحداث عجز في موازنتها وتزيد نفقاتها بطرح كميات جديدة من النقود في التداول لزيادة الطلب الكلي وتخفيض البطالة في ظروف الكساد، وطبقاً لذلك فقد ولد مفهوم المالية المتدخلية التي تنادي بضرورة وجود عجز في الموازنة يتم تغطيته بالقروض وبالإصدار النقدي الجديد مع ضرورة تخفيض الضرائب من أجل تحقيق زيادة في مستوى الاستخدام والقضاء على البطالة. إلا أن كينز لم يدعو إلى إتباع سياسة العجز بشكل مستمر بل إلى إتباع سياسة مالية ونقدية توسعية في فترة الكساد، وإلى سياسة مالية ونقدية إنكماشية عند فترات الرخاء وظهور مخاطر التضخم (سالم، صفحة 296).

مما سبق نخلص إلى أن الفكر الكينزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة وعدم حياد السياسة المالية، وبإمكانية إحداث عجز في الموازنة العامة أي عدم توازنها في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: عجز الموازنة العامة عند النيوكلاسيك

لقد كان لثورة المالية العامة التي قادها كينز أثر كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة فضلاً عن الوصول إلى أهداف التشغيل الكامل الذي كان يصبوا إليهما كينز، كما أنها ساهمت بشكل فعال في إنطلاق البرامج التنموية وتحسين مستوى الحياة إلى حد ما في الدول النامية، ولكن لم يستمر الأمر طويلاً فسرعان ما شهد العالم عند أبواب السبعينات نهاية تلك الحقبة ودخول المنظومة الرأسمالية العالمية بشقيها المتقدم والنامي في أزمة هيكلية، والتي نتج عنها ثورة جديدة في المالية العامة يقودها الكلاسيكيون الجدد.

فقد سقط نظام النقد الدولي منذ بداية السبعينات من القرن السابق، والذي كان يعمل وفقاً لاتفاقية بريتون وودز، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإخماء العلاقة بين الذهب والدولار الأمريكي، وهي القاعدة الأساسية التي نشأت عليها منظومة النقد الدولية، فتم تعويم أسعار الصرف وشهدت أسواق النقد العالمية إنتشاراً للفوضى وعمت المضاربات في تلك الأسواق. حيث ساد الأسواق العالمية إرتفاع حاد في أسعار النفط، عصفت بإقتصاديات الدول المتقدمة والصناعية التي تعتمد بشكل كبير على إستيراد تلك السلعة، فضلاً عن الإرتفاع الكبير في أسعار السلع الإستهلاكية والإستثمارية التي تحتاجها الدول النامية، مما أدى إلى إرتفاع العجز في موازين المدفوعات الخاصة بتلك الدول، ولا مفر من تمويل ذلك العجز من خلال القروض الخارجية، فكانت النتيجة أزمة ديون خارجية عميقة (زكي، إنفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي، 2000، الصفحات 74-75).

فجاء الفكر النيوكلاسيكي من أجل إعطاء حلول لما كان يعانيه الإقتصاد العالمي في تلك الفترة، فتجسدت رؤية هذا الفكر في الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، على إعتبار أن اليد الخفية كفيلة بتحقيق التوافق والإنسجام بين المصالح الفردية، ومن ثم العمل على تحقيق التوازن الإقتصادي العام.

حيث يؤكد الإقتصاديون النقديون في تحليلهم بأن مشكلة العجز في الموازنة العامة تكمن في وجود فائض طلب مستلم في الإقتصاد القومي، وهنا اختلفوا عن المدرسة الكينزية التي أكدت في تحليلها على الطلب الفعال وأعطته أهمية كبيرة في معالجة الكساد

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

وتحقيق التوازن الاقتصادي العام. بل وقادوا هجوما حادا على المدرسة الكينزية والسياسات التي تترتب عليها والمتعلقة بالتدخل الحكومي لتحقيق الاستخدام الكامل، ودعوا إلى ضرورة الالتزام بتطبيق عملية الخصخصة التي يتم من خلالها تقليل دور الحكومة و زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وامتلاك الممتلكات لأفضلية الثاني وقدرته على إدارة المنشآت الاقتصادية بكفاءة عالية حسب نظرهم، وهذا لتمتع إدارات القطاع الخاص بالاستقلالية والمرونة والسرعة في إتخاذ القرارات فيما يتعلق بقضايا الإنتاج والاستخدام ومستوى الأرباح و إدخال التحديثات التقنية وتحديد الأجور والأسعار ونظام الحوافز، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة في تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض لها (حلمي أبراهيم ، 2004، صفحة 13).

ومن أهم ملامح هذا الفكر لتجنب العجز في الموازنة العامة، هو إتباع سياسة نقدية صارمة تهدف إلى ضبط المصادر الأساسية التي تعمل على المبالغة في عرض النقد، فهم ينظرون للفكر الكينزي على أنه أهم أسباب تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، والذي يسمح للحكومات بالتدخل في النشاط الاقتصادي وخاصة عند الحديث عن برامج الضمان الإجتماعي، ومخصصات البطالة التي تتقل كاهل الموازنة وعليه فهم يقدمون رويشة العلاج والمتمثلة في ضبط الإنفاق الحكومي بهذا الإتجاه قدر المستطاع. وفي ذات السياق، فإن النقيدين يؤكدون على رفضهم المطلق لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة باستخدام أداة التمويل بالتضخم، فوفقا لرأيهم فإن الإقتراض من الجمهور يعتبر ضمن الأدوات الأقل ضررا، وإن كانت النتيجة إرتفاع في أسعار الفائدة، فهم ينظرون لذلك الإرتفاع من منظور إيجابي، فحواه أن ذلك الإرتفاع في الأجل القصير أفضل من مفعول المستوى الضريبي في الأجل الطويل، فضلا على أنه يمثل أداة لتخفيض زيادة عرض النقد من خلال تقليص الإئتمان الممنوح من قبل البنوك، فهم لا يلقون بالا للأثر السلبي لذلك على الإستثمار جراء إرتفاع تكاليفه (محمد تنيرة، 2019، صفحة 42).

وقد لاقت السياسة الاقتصادية لهذه المدرسة إستحسان كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد تم إستخدام أفكارها من أجل مواجهة الأزمات الناتجة عن تأزم عجز الموازنة العامة والركود التضخمي، حيث إعتبر صندوق النقد الدولي أفكارها بمثابة العلاج المفيد لعجز الموازنة العامة للدولة، ويستند في ذلك على العلاقة الوثيقة بين التخلص من عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبين القضاء على عجز الموازنة العامة ، حيث إستخدم صندوق النقد الدولي لذلك الغرض المنهج الإنكماشى لعلاج العجز في الموازنة العامة من خلال زيادة موارد الدولة وخفض معدل نمو الإنفاق العام (محمد تنيرة، 2019، صفحة 44).

الفرع الرابع: الفكر الإشتراكي وعجز الموازنة العامة

سميت الدولة الإشتراكية بـ "الدولة المنتجة" لأنها مسؤولة عن النشاط الاقتصادي للدولة كاملا بما فيه قيامها بالنشاط المالي، وتمارس الدولة هذه المسؤولية عن طريق إتخاذها لأسلوب الملكية العامة لعناصر الإنتاج أساسا لإقتصادها، ومن التخطيط القومي الشامل أسلوبها لإدارتها، أما الإنتاج فيوزع طبقا للخطة والقرارات الموضوعية، حيث تقوم الدولة بجمع وتكثيف الموارد الطبيعية والبشرية وكافة الموارد المالية لتنفيذ ما خططته من أهداف لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن للإقتصاد العام (عطية عبيد، وهبة، و محمد حشي، 2020، صفحة 129).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

وتتميز الموازنة العامة في المذهب الإشتراكي عن باقي المذاهب الأخرى بإرتباطها الوثيق بالخطة الاقتصادية فهي جزء من الخطة الشاملة وأبرز أدوات تطبيقها، وذلك لأن النظام الإشتراكي يتركز على أسلوب التخطيط من أجل الوصول إلى التطور الاقتصادي. فالإنفاق العام يتحدد وفقا للقرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والخطة الاقتصادية أما بالنسبة للإيرادات فتتولد داخل القطاع العام، وبالتالي نجد أن الإنفاق العام يحتل مكانة هامة وبارزة في الموازنة العامة للدول الإشتراكية، وتعرف الموازنة العامة في هذا الفكر بالموازنة الموحدة والمجمعة لكل الهيئات المحلية كالبلدية والدائرة والولاية، فعند إعدادها يراعى التوازن المالي فيها كما هو معمول به في المذهب الكلاسيكي، وترتكز قاعدة توازن الموازنة في الفكر الإشتراكي على العديد من الأشكال من أبرزه هو التوازن الداخلي للموازنة، حيث يتم فيها مطابقة النفقات والإيرادات للموازنة الجزئية المختلفة لموازنة الدولة المجمعة، أما الشكل الآخر للتوازن هو التوازن المالي للإقتصاد الوطني، حيث يتم فيه توازن الجانبين المالي والمادي لعملية الإنتاج الإجتماعية من خلال تطابق الخطة الاقتصادية الوطنية مع مجموع موازين التمويل المتنوعة. ومنه وبالاعتماد على التوازن الداخلي للموازنات الجزئية المختلفة التي تشكل مجموعها الموازنة العامة ينتج توازن مالي في الموازنة العامة للدولة (دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، (2013-2014)، الصفحات 120-121).

مما سبق يلاحظ أن الفكر الإشتراكي نادى بضرورة التوازن في الموازنة العامة للدولة دون إحداث عجز فيها، بحيث يكون هذا التوازن محصلة للتوازن في الموازنات المحلية والتي تمثل في الأخير الموازنة العامة للدولة.

الفرع الخامس: الفكر الإسلامي وعجز الموازنة العامة

تسعى الدولة الإسلامية لتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع وذلك بما تمتلكه من إيرادات عامة، ففي المذهب الإسلامي نجد أن الدولة كانت تسعى إلى تحقيق التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه كان بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي. وفي مثل هذه الحالة لن تلجأ الدولة إلى الأدوات الغير العادية لتمويل موازنتها عند وقوع العجز، وإذا استدعت الحالات الطارئة الإستعانة بالإيرادات الغير العادية فإنها تتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من أجل تحقيق مصلحة الدولة. فيلاحظ أن الأصل في مجمل النفقات العامة العادية للدولة الإسلامية تنقدر وفقا للأهداف الأساسية للدولة ومدى إستطاعتها على تحصيل الإيرادات، وفي حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع العجز في الموازنة العامة تستعين بالإيرادات الغير العادية من أجل سد هذا العجز. ولقد عرف الفكر الإسلامي نظرية العجز المقصود قبل الفكر الرأسمالي الحديث وطبقها قبل الأنظمة الوضعية، فالدولة الإسلامية لم تنقيد بقاعدة توازن الموازنة العامة، فكانت وضعية الموازنة العامة للدولة تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية للدولة الإسلامية، ووجود فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية وارد دائما خصوصا في صدر الإسلام، فعندما كانت النفقات العامة تفوق إيراداتها العامة كانت الدولة الإسلامية تقوم بمعالجة هذا العجز بعدة طرق ووسائل كفيلة بسده. (دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، (2013-2014)، صفحة 121)

بالتالي يلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي إعتد على نظرية العجز المقصود ولم يتقيد بمبدأ توازن الموازنة العامة ووضع حلولاً وأدوات ناجعة للوقوف أمام عجز الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن عجز الموازنة العامة

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة محل تركيز وإهتمام للعديد من الدول خاصة تلك التي تعتمد على التدخل في النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها، مما يسبب لها عجزا كبيرا في موازنتها، فهذا الطرح لم يعد مقتصرًا على النظام الاشتراكي فقط بل تعداه وأصبح يمس موازنات الدول الرأسمالية، وذلك تبعًا لتنامي دور الدولة في الحياة الاقتصادية وظهور التيارات المضادة للأنظمة التي ما فتئت تطالب بالعدالة وإحقاق حقوق العمال في زيادة الأجور والضمان الاجتماعي، وعليه فرغبات الدول في تحقيق الرفاهية أصبحت محدودة وتراجعت الأهمية التي كانت توليها لها، نظرًا للآثار والمخاطر التي قد تنجم عن العجز المتزايد في الموازنة العامة بصفة دورية، فيؤدي إلى خلل هيكلي يصعب الخلاص منه.

الفرع الأول: الآثار السلبية والإيجابية لعجز الموازنة العامة

أولاً: الآثار السلبية لعجز الموازنة العامة

يمكن أن يتسبب عجز الموازنة العامة فيما يلي:

1. وقوع الدولة في حالة التضخم:

فعندما تزداد نفقات الدولة عن إيراداتها قد تلجأ الدولة لتغطية العجز الناشئ باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي وطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد بذلك الكتلة النقدية المتداولة ويرتفع حجم الطلب الكلي، في حين أن عرض المواد الاستهلاكية قد لا يزيد بنفس النسبة فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، فترتفع الأسعار ويحصل التضخم وتنخفض قيمة العملة، وهذا التضخم يزداد من تلقاء نفسه لأنه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى زيادة في حجم النفقات العامة، مما يؤدي ذلك إلى عجز جديد و إصدار نقدي جديد وهكذا.

2. اللجوء إلى الديون والإقتراض:

وجود العجز في الموازنة العامة يجبر الحكومة على الإقتراض، ويقصد بذلك سحب الأموال والموارد المعدة لزيادة الإستثمار الخاص الموجه للصناعة والتجارة وما شابه ذلك، مما يعني حرمان قطاع الصناعة والتجارة من هذه الإستثمارات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، علما بأن هذا الدين سيشكل خطورة على تكوين رأس المال عند الإقتراض وعند سداد الدين ودفع فوائده، لأن الدولة ستقوم بفرض ضرائب جديدة باهظة على المواطنين الأمر الذي قد يدفعهم إلى تهريب رؤوس الأموال للخارج للتخلص من دفع الضرائب.

3. إتساع النشاط الحكومي وزيادة الإنفاق والإسراف:

إن زيادة الإقتراض من قبل الدولة لسد العجز في موازنتها العامة يؤدي إلى إتساع النشاط الحكومي وزيادة الإنفاق والإسراف، وعدم التزامها بالمهام المنوطة بزيادة الإنتاج الكلي، فغياب المسؤولية عند الإنفاق تؤدي إلى قيام المنفذون بتبذير الأموال المقترضة في أوجه ومجالات غير اقتصادية وإنما أمور إستهلاكية بحثه.

4. خطر الإفلاس:

إن وجود العجز في الموازنة العامة قد يؤدي إلى حدوث خطر الإفلاس لأن الدولة قد تلجأ إلى الإقتراض لتغطية هذا العجز، الأمر الذي سيترتب عليه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها ولهذا فالعجز يتفاقم ويولد عجزاً جديداً، فالقروض التي تقوم بتمويل العجز تزيد من الأعباء المالية للدولة ومن النفقات العامة دون زيادة مقابلة في الإيرادات العامة، فتولد عجزاً جديداً يؤدي إلى لجوء الدولة للتعاقد لقروض جديدة، وقد تضطر الدولة نتيجة العجزات المالية المتراكمة الناجمة عن القروض العامة إلى عدم الوفاء بالتزاماتها المالية، فتتجهجج الدول عن إقراضها مما يعني أن الدولة قد وصلت إلى نقطة الإفلاس وقد تصبح في عداد الدول المغلسة كما حصل لفرنسا سنة 1789م (حسين راتب ، 1999، الصفحات 103-104).

5. تدهور الحسابات الخارجية:

يمكن أن يتزامن عجز الموازنة العامة للدولة مع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ويسمى هذا الشكل من العجز بالعجزات التوأم، فدخل رؤوس الأموال الأجنبية بفعل إرتفاع معدلات الفائدة نتيجة العجز في الموازنة العامة يدفع سعر صرف العملة الوطنية إلى التحسن وهو ما يؤدي إلى تدهور التنافسية عن طريق الأسعار للمنتجات لوطنية (محمد إبراهيم ، 2017، صفحة 224).

وإذا كان عجز الموازنة العامة للدولة يعبر عن العجز الداخلي للاقتصاد فعجز ميزان المدفوعات يعبر عن العجز الخارجي للاقتصاد الدولة، حيث يمكن الربط بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال استخدام متطابقة الدخل المحلي، والتي تعتبر أساساً نظرياً لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري. وهي كالتالي: (موساوي، 2016، الصفحات 220-221)

$$Y = C + I + G + (EX - IM) \dots \dots \dots (01)$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي.

C: الإستهلاك الخاص.

I: الإنفاق الإستثماري.

G: الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.

EX: الصادرات.

IM: الواردات.

ويستخدم العلاقة التالية الممثلة لإستخدامات الدخل المحلي:

$$Y = C + S + T \dots \dots \dots (02)$$

حيث:

T تعبر عن الضرائب، و**S** تعبر عن الإدخار.

وبمساواة المعادلتين (1) و(2) يصبح لدينا:

$$C + I + G + (EX - IM) = C + S + T \dots \dots \dots (03)$$

$$(EX - IM) = (S - I) + (T - G) \dots \dots \dots (04)$$

حيث:

(EX - IM): يمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات أو ما يسمى برصيد الميزان التجاري.

(S-I): الفرق بين الإدخار والاستثمار الخاص (صافي الإدخار الخاص).

(T-G): الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها، أو ما يسمى برصيد الموازنة العامة.

وهكذا فإن الميزان التجاري يساوي مجموع صافي الإدخار الخاص ورصيد الموازنة العامة. وللانتقال من العلاقة بين الموازنة العامة

والميزان التجاري إلى العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري، يتم إدخال التعديلات المئوية:

- يستبدل الدخل المحلي (Y) بالدخل الوطني (Y)، والفرق بين المتغيرين يمثل صافي عوائد عناصر الإنتاج من وإلى العالم الخارجي، أي أن:

$$y = Y + TR_{Ne} \dots \dots (05)$$

$$y = Y + TR_{IN} - TR_{Out} \dots \dots (06)$$

حيث تمثل:

(TR_{IN}): عوائد عناصر الإنتاج المدفوعة من الخارج، (TR_{Out}) عوائد عناصر الإنتاج المدفوعة إلى الخارج.

- تستبدل الصادرات من السلع والخدمات (EX) بالصادرات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج المدفوعة من العالم الخارجي (X)، حيث (X = EX + TR_{IN}).

- تستبدل الواردات من السلع والخدمات (IM)، بالواردات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج المدفوعة إلى العالم الخارجي، حيث (M = IM + TR_{Out}).

- وبذلك يستبدل رصيد الميزان التجاري برصيد الحساب الجاري، حيث يمكن الوصول إلى العلاقة بين الحساب الجاري لميزان المدفوعات والموازنة العامة من خلال العلاقات المتسلسلة التالية:

$$y = C + S + T + TR_{Net} \dots \dots (07)$$

$$y = C + I + G + (EX + TR_{In}) - (IM + TR_{Out}) \dots \dots (08)$$

$$y = C + I + G + X - M \dots \dots (09)$$

عند المساواة بين المعادلتين (6) و(8) نحصل على:

$$(S - I) + (T - G) = (X - M - U) \dots \dots (10)$$

حيث: صافي عوائد عوامل الإنتاج (TR_{Net}) هي نفسها رصيد التحويلات الجارية، والذي نرمز له بالرمز U.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

وبذلك فإن $(X - M - U)$ يمثل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويتضح من المعادلة رقم (9) أنه هناك علاقة تربط بين رصيد الموازنة العامة وصافي الادخار الخاص برصيد الحساب الجاري .

ففي حالة حدوث عجز في الموازنة العامة فإنه يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري، إذا لم تتم معادلته بزيادة الادخار عن الاستثمار الخاص، أي أن عجز الحساب الجاري ينتج إذا كان صافي الادخار الوطني غير كاف لشراء كل الزيادة الصافية في حجم أذونات الخزينة والسندات العمومية التي قامت الدولة بإصدارها لتمويل عجز موازنتها العامة. وقد تم استخدام مصطلح "العجز التوأم" لوصف حالة التزامن بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري التي أصابت الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1981-1998)، فضلا عن دول أخرى أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي شهدت في هذه الفترة العجز التوأم، ومن بين هذه الدول أستراليا، إنجلترا، ثم ألمانيا.

بالإضافة إلى ما سبق يوجد العديد من الآثار السلبية لعجز الموازنة العامة على الكثير من المؤشرات الاقتصادية، ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

- تفاقم مشكلة الدين العام المحلي والخارجي.
- تأثير العجز الجاري سلبا على القدرة على زيادة حجم الإستثمارات.
- تأثير العجز الجاري سلبا على القدرة على توفير إحتياجات المجتمع الرئيسية.
- زيادة حدة التضخم بسبب إرتفاع ديون الجهاز البنكي على الحكومة.
- التمويل بمصادر نقدية يساعد على عدم تحقيق الإستقرار الاقتصادي لاسيما رفع معدلات التضخم، ومن ثم إخفاض معدلات الرفاهية.
- إتجاه الدولة بسبب عجز الموازنة العامة لضغط الإنفاق العام ومن ثم حدوث بعض الآثار الاقتصادية والإجتماعية السلبية (محمود، 2017، صفحة 24).
- إن قيام الدولة بتمويل عجز موازنتها العامة عن طريق اللجوء إلى السوق المالي بالتأثير سلبيًا على السيولة، من خلال ما تستنزفه من مدخرات خاصة ومن ثم عدم إقبال تلك المدخرات على المشاركة في تمويل الإستثمارات، بالتالي إرتفاع الموجات الركودية وزيادة أعداد العاطلين في الإقتصاد القومي، ناهيك عن حدوث إرتفاع في سعر الفائدة الذي يقلل من الإنفاق الإستثماري، وهو ما يؤدي بدوره إلى التحفيز على الواردات وتراجع الصادرات (Siamack, 1999, p. 44).

ثانيا: الآثار الإيجابية لعجز الموازنة العامة

يوجد بعض من الآثار الإيجابية القليلة لعجز الموازنة العامة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، و من أهم هذه الآثار ما يلي:

- يؤدي تمويل عجز الموازنة العامة بالإعتماد على مصادر حقيقية إلى المساعدة في تحقيق الإستقرار الاقتصادي.
- يؤثر العجز الرأسمالي إيجابا على القدرة في زيادة حجم الإستثمارات، وهذا يحدث في حالات التوسع في الإنفاق الإستثماري على حساب الإنفاق الجاري.

- يؤدي الاستقرار في العجز الإجمالي أو نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق الاستقرار في حجم الدين المحلي وفي أعبائه (محمود، 2017، صفحة 25).

المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي

تسعى الدولة في إطار تحقيقها لأهداف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أهداف التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت، وفي حالة حدوث عجز في الموازنة العامة تعمل بشتى الطرق على التحكم فيه وإعادة التوازن من جديد، فتستخدم الدولة مجموعة من البدائل والخيارات الممكنة والمتاحة لتمويل وسد هذا العجز، الذي سببه الإرتفاع المستمر في النفقات العامة نتيجة التدخل المستمر للدولة في النشاط الاقتصادي من جهة، وتراجع الإيرادات العامة من جهة أخرى، متأثرة بذلك بالدورات الاقتصادية إضافة إلى حدة الأزمات المالية التي قد تواجهها. وللتخفيف أو الحد من حدة عجز الموازنة العامة فإنه يجب العمل إما على تخفيض النفقات العامة، أو تعظيم الإيرادات العامة.

المطلب الأول: تعظيم الإيرادات العامة

ينبثق ضمن سياسة تعظيم الإيرادات العامة كل من الإيرادات الجبائية، الإيرادات الإئتمانية، التمويل غير التقليدي، كما يمكن استخدام آليات حديثة أصبحت الحاجة إلى توظيفها ضرورية باعتبارها تحقق تطوراً إيجابياً على المستوى العالمي ألا وهي الصناديق السيادية، وتعد هذه الأخيرة من أهم الحسابات الخاصة المنبثقة عن الموازنة العامة، زيادة إلى ذلك اعتماد أدوات التمويل الإسلامي والتي سوف يتم التفصيل فيها في المبحث الموالي.

الفرع الأول: الإيرادات الجبائية

تعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الموازنة العامة، وذلك سواء برفع نسب ضرائب معينة أو إستحداث أنواع جديدة من الضرائب، ويمكن إختصار هذه الضرائب في الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، كما يلي:

أولاً: استخدام الضرائب المباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة

تعد الضرائب المباشرة من أهم آليات تمويل النفقات العامة، فالزيادة في هذه الأخيرة تتطلب الزيادة في معدلات الضرائب المباشرة لتمويلها، ما يتولد عنه زيادة الإقتطاعات من الأرباح الصافية التي تحققها الشركات كالضريبة على أرباح الشركات، وكذا الأجور والمرتببات حالة الضريبة على الدخل الإجمالي، إلا أن هذه الزيادة في الإقتطاعات المباشرة تؤدي إلى تدني حصيلة الأرباح التي يحققها القطاع الخاص، مما ينعكس سلباً على معدلات الإستثمار (كردودي، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، 2018، صفحة 201).

ويقصد بالضريبة المباشرة كل ضريبة تفرض وتقتطع مباشرة من الدخل والثروة حيث لا يمكن نقل عبئها، ويتحملها المكلف مباشرة مثل الضرائب على الدخل، والتي تعتبر من أكثر الضرائب المباشرة أهمية لما تتميز به، فهي تفرض على وعاء يمتاز بالتجدد والإنتظام وهو ما نجده في الدخل. ومن أبرز مميزات هذه الضرائب ما يلي:

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- سهولة تحديد مقدارها ووضوح نسبتها: فعند وضع تقديرات الموازنة العامة يعتمد على حصيلتها في وضع التقديرات، أما بالنسبة لوضوح نسبتها فالمكلف بما يعلم مقدار ما يقتطع من دخله.
- تراعي الضرائب المباشرة المقدرة التكلفة للممول: فهذا النوع من الضرائب يأخذ بمبدأ التصاعد، فكلما كان دخل المكلف مرتفعا تفرض عليه ضريبة مرتفعة، وكلما كان دخله منخفضا تفرض عليه ضريبة منخفضة.
- لا تتأثر الضرائب المباشرة بالتقلبات الاقتصادية: وذلك ما يجعل حصيلتها ثابتة نسبيا لذلك فهي أكثر مصدر يمكن الإعتماد عليه كمصدر أساسي للإيرادات العامة.

ولكن ما يعاب على هذا النوع من الضرائب هو تزايد عبئها مما تدفع المكلف بدفعها إلى التهرب منها، ومن جهة أخرى فإن وصول الإيرادات المتأتية منها لخزينة الدولة يأخذ وقتا بسبب وجود فترة ما بين تاريخ إستحقاق الضريبة وتاريخ توريدها إلى الخزينة العمومية (دردوري و لقليطي، أساسيات المالية العامة، 2019، صفحة 113).

حيث يمكن للدولة أن تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لكي تستعمل حصيلتها في تمويل عجز الموازنة العامة، ومن أبرز هذه الضرائب ما يلي:

1. الضرائب على الدخل:

وهي الضريبة الرئيسية التي تفرض في المجتمعات الحديثة بإعتبارها المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية والأساس في السياسة المالية في المجتمعات المتقدمة، وعادة ما ينظر إلى الدخل بإعتباره المعيار العادي في قياس المقدرة التكلفة للممول. وهناك فرق بين الدخل الإجمالي والدخل الصافي، فالمقصود بالدخل الإجمالي مجموع القيم النقدية للخدمات والسلع والنقود التي يحصل عليها الممول نتيجة لنشاطه الإقتصادي خلال فترة زمنية معينة وذلك قبل خصم التكاليف التي أنفقت في الحصول على هذا الدخل، أما الدخل الصافي فهو عبارة عن الدخل الإجمالي بعد خصم التكاليف التي أنفقها الممول في سبيل الحصول على ذلك الدخل. وقد تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي دون خصم مقابل الأعباء التي تحملها الممول ويحدث ذلك في حالة الضريبة على إنتاج القيم المنقولة (فوائد السندات وأرباح الأسهم).

وتعد هذه الضريبة من الناحية العملية أفضل أنواع الضرائب لأنها تركز على المقدرة الحقيقية الكلية للمكلف، وهي أقرب للعدالة عن غيرها من الضرائب، كما تتميز بالبساطة نسبيا وانخفاض تكاليف تحصيلها. وتسمح الضريبة على الدخل بأن يكون عبء الضريبة متفقا مع دخل الأفراد، وبذلك يمكن إعفاء حد أدنى للمعيشة (الأعسر، 2016، الصفحات 149-150-153).

2. الضرائب على أرباح رؤوس الأموال:

وتعتبر الضريبة على أرباح رؤوس الأموال من أهم الضرائب التي تحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة، وزيادة نسبتها ليس أمرا سهلا لأنها تمارس ضغطا كبيرا على الأفراد إذا كان سعرها مرتفع لذلك تراعى في زيادة نسبة هذه الضريبة الكثير من الاعتبارات (حلوفي، 2018-2019، صفحة 232).

3. الضرائب العقارية:

عادة ما تزداد قيمة العقارات على إثر حدوث بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مثل التقدم العمراني، وزيادة عدد السكان، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العقارات، ومنه ارتفاع أسعارها. حيث يرى بعض الكتاب المؤيدون لهذه الضريبة أن الدولة باعتبارها ممثلة للجماعة، يجب أن تشارك أصحاب العقارات في هذه الزيادة، لأنها لا ترجع إلى مجهوداتهم الخاصة وإنما ترجع إلى ظروف عامة، وذلك عن طريق فرض ضريبة على مقدار الزيادة في قيمة العقارات، فضلا على أن هذه الضريبة تمكن الدولة من الحصول على حصيلة كبيرة يمكن جبايتها بسهولة نظرا لعدم شعور الأفراد بثقل عبئها وذلك لأن الزيادة في قيمة العقارات لا ترجع إلى مجهود خاص بهم (سعد ، زغلول ، و الحمود، 2002، صفحة 286).

4. الضرائب على الشركات:

تفرض هذه الضريبة على الثروة المنقولة من شخص لآخر بسبب الوفاة عن طريق الإرث، وتعتبر هذه الضريبة من أهم الضرائب المفروضة على رأس المال وهناك العديد من المبررات لفرضها منها:

- يعتبرها البعض تعويضا لما قد يكون الممول تهرب من دفعه من ضرائب أثناء حياته.
- تعتبر من قبل ضرائب الدخل المؤجل دفعها لما بعد وفاة الممول.
- يرى البعض أنها مقابل ما قامت به الدولة من خدمات للفرد أثناء حياته وحمائتها له ولأمواله.
- كما يرى البعض أنها ضريبة تكميلية لإستكمال فعالية الضرائب الأخرى والنظام الضريبي بصفة عامة (الأعسر، 2016، الصفحات 157-158)

ثانيا: إستخدام الضرائب الغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة

الضريبة الغير مباشرة هي تلك الضريبة التي يدفعها المكلف مؤقتا ويستطيع نقل عبئها لشخص آخر، فهي تقع في معظم الأحيان على عاتق عناصر الإستهلاك أو الخدمات المقدمة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الفرد الذي يريد إستهلاك سلع أو إستعمال خدمات معينة خاضعة للضريبة (زررقت و بن قسيمة ، 2020، صفحة 98).

لهذا فهي تحتل مكانة بارزة في حل الأنظمة الضريبية الحديثة، وتعتمد عليها الدول بشكل رئيسي لأنها تعود بإيرادات كبيرة لموازنتها، وذلك بسبب سهولة جبايتها وغازة حصيلتها، زيادة إلى سرعة تحصيلها وذلك بسبب إستمرارية عملية الإنفاق طوال السنة. من جانب آخر فهي تمتاز بتحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل فرع من فروع الإنتاج، وذلك من خلال إمكانية زيادة وخفض سعرها حسب المتطلبات الاقتصادية.

لكن رغم كل ما تمتاز به من إيجابيات إلا أن هناك بعض العيوب التي تشوبها من أهمها إخفاض حصيلتها إخفاض شديدا في فترات الإنكماش الإقتصادي، بالإضافة لإهمالها لعنصر العدالة الاجتماعية، لأنها في غالب الأحيان تفرض على السلع الرئيسية الواسعة الإستهلاك، ومنه يقع ثقلها على أصحاب الدخول المنخفضة. وغالبا ما تكون هذه الضريبة كمعرقل للعملية الإنتاجية نتيجة

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

للرقابة الكثيفة على بعض المنتجين من أجل منعهم من التهرب الضريبي (دردوري و قليطي ، أساسيات المالية العامة، 2019، صفحة 114). ومن أهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ما يلي:

1. الضرائب على الإنتاج:

يقوم المنتجون بنقل هذه الضريبة إلى المستهلكين باعتبار أن المنتج تفرض عليه هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي وبالتالي يمكن له أن يحملها للمستهلك، وتعد هذه الضرائب من أبرز الضرائب غير المباشرة التي تدر أموالا كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك فهي تستعمل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2. الضرائب الجمركية:

وهي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية (تفرض على السلع والخدمات عند عبورها المراكز الجمركية دخولا وخروجاً)، وتكتسي هذه الضرائب أهمية بارزة في تمويل الموازنة العامة لمرونتها واتساع نطاقها خصوصا وأن حركة السلع والخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية، لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب حصيلة هامة بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة (حلوفي، 2018-2019، صفحة 233). وتمتاز الضرائب الجمركية بالعديد من المزايا أهمها:

- غزارة التحصيل، زيادة إلى البساطة والسهولة النسبية في التحصيل.
- تحفيز التنمية الاقتصادية ودعم القطاعات الإنتاجية.
- معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.
- تخفيض الإستهلاك وترشيده وتوجيهه إلى مجالات محددة.
- المساهمة في دعم الصناعات المحلية وتشجيعها وتوفير الحماية الجمركية لها من المنافسة الخارجية، مما يساهم في نموها وزيادة توظيفها للأيدي العاملة المحلية (خصاونة، 2014، صفحة 108).

3. الضريبة على القيمة المضافة (TVA):

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الزيادة في قيمة السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتداولها والتي يتحملها المستهلك النهائي بشكل كامل، بمعنى آخر فهي ضريبة على الإستهلاك النهائي. ويمثل الإستهلاك النهائي للأسر الجزء الأكبر من الوعاء الضريبي لضريبة القيمة المضافة، وبالتالي فإنها ضريبة تفرض على الإستهلاك وتطبق وفقا لكمية الإستهلاك أي القيمة التي يدفعها المستهلك من أجل الحصول على السلع أو الخدمات (وليم برسوم، 2021، صفحة 68). فهي تفرض بمناسبة تداول السلع بالبيع وبمناسبة أداء خدمات معينة، ومنه فهي ضريبة عامة على الإستهلاك أو ضريبة على الإنفاق، كما تدرج الضريبة على القيمة المضافة ضمن الإتجاهات العامة العالمية في مجال الإصلاح الضريبي، إذ منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين عرفت الأنظمة الضريبية موجة من الإصلاحات تصب في إتجاه:

- إدراج الضريبة على القيمة المضافة ضمن الهياكل الضريبية لما تتمتع به من مزايا كاتساع وعائها، ومساعدتها في تحصيل ضرائب أخرى، حيادها واعتمادها على الشفافية.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- تفرض الضريبة على القيمة المضافة على مراحل الإنتاج المتعددة، مع خصم الضرائب على مدخلات الإنتاج من الضرائب على مخرجات الإنتاج وهي السمة الأهم، ومنه فهي تضمن تحصيل الإيرادات طوال مراحل عملية الإنتاج (على عكس الضريبة على مبيعات تجارة التجزئة) ولكن دون التسبب في تشويه قرارات الإنتاج.
 - تعمل الضريبة على القيمة المضافة على حماية القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المنخفضة، إذ عادة ما يتم إخضاع السلع الاستهلاكية لمعدلات منخفضة أو إعفائها وفي حالة فرض معدل وحيد فغالبا ما يكون معتدلا (بوزيدة و الجوزي، 2020، صفحة 41). كما أن للضريبة على القيمة المضافة آثارا إقتصادية منها:
 - تؤثر على الإدخار والاستثمار بشكل إيجابي.
 - تساهم في التقليل من التهرب الضريبي.
 - تخفض الاستهلاك الترفي، بينما استهلاك السلع الأساسية فلا يتأثر لإعفائه من الضريبة.
 - احتمال حدوث تضخم إقتصادي (بوزيدة و الجوزي، 2020، صفحة 42).
- إلا أنه يتم الاعتماد وبصفة كبيرة على الضرائب غير المباشرة والتي تشكل جزء كبير من الإيرادات الضريبية، فهي تعتبر أكثر فاعلية من الضرائب المباشرة في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، كما أنها مقبولة سياسيا لأن توزيع أعبائها غير واضح وعدم شعور الممول بثقلها (بركات و بكرتي، 2019، صفحة 15).

الفرع الثاني: الإيرادات الائتمانية

ترتكز الدولة في تمويل عجز الموازنة العامة على المصادر الائتمانية من خلال عمليات الاقتراض، إلا أن هذه الأخيرة تأخذ عدة أشكال، ويمكن تصنيفها إلى مصادر إئتمانية محلية ومصادر إئتمانية خارجية:

أولا: الاقتراض المحلي

تلجأ الدولة إلى تمويل عجزها اعتمادا على مواردها المحلية داخل الحدود الجغرافية وتمثل مصادر تمويل العجز المحلية فيما يلي:

1. الاقتراض من البنك المركزي:

تقوم الدولة بتمويل عجزها من خلال اللجوء إلى البنك المركزي، وفي حالة ما إذا تم هذا التمويل بالاقتراض المباشر من البنك المركزي عن طريق قيام الدولة ببيع السندات الحكومية له ويقوم بدوره بخلق النقود (أو إصدار نقود) لتمويل شراء تلك السندات، فإن الأثر التضخمي في هذه الحالة يعتمد على العلاقة بين التغير فيعرض النقود والتغير في الطلب عليها.

فعندما تزيد أصولا لبنك المركزي بسبب حيازته لسندات الحكومية وتزيد كذلك الودائع الحكومية لديه، فعندئذ لا يحدث تغير في صافي المستحقات على الحكومة، و لكن مع قيام الحكومة باستخدام الأموال المقترضة في عملية الإنفاق على شكل مدفوعات للأفراد والقطاع الخاص وموظفي الدولة، فإن ودائعها تنخفض مقابل زيادة ودائع القطاع الخاص في البنوك مسببة زيادة في ودائع البنوك لدى البنك المركزي و بالتالي يزيد صافي إئتمان البنك المركزي الممنوح للحكومة، فتزيد بذلك القاعدة النقدية و من ثم يزدع رضا لنقود تحت تأثير مضاعف النقود، فإذا ما قوبلت هذه الزيادة في عرضا لنقود زيادة في الطلب عليها بسبب الحاجة إلى مزيد من

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

المعاملات أو بسبب انخفاض سعر الفائدة الذي يعكس انخفاض جاذبية الأصول الأخرى فإنه ذا النوع من التمويل ليس له أثر تضخمي.

حيث يحدث الأثر التضخمي عندما يفوق عرض النقود الطلب عليها مسببا فائض في العرض النقدي الذي يشعل معدلات التضخم، ففي هذه الحالة يحصل الإرتفاع في المستوى العام للأسعار لأن الجمهور يتخلص من الرصيد النقدي الفائض بشراء الأصول الحقيقية (كالمسك والأراضي وغيرها) أو شراء الأصول المالية الأخرى (كالسندات و الصكوك) و عندها ترتفع أسعار الأصول الحقيقية مسببة تصاعد في معدلات التضخم، كما أن زيادة الطلب على الأصول المالية يرفع أسعارها و يخفض أسعار الفائدة التي تؤدي إلى زيادة الإستثمار الخاص و الطلب الكلي، ومن ثم زيادة التضخم في النهاية (الأفندي، 2016، صفحة 45).

ويعود تفصيل الحكومة للإقتراض من البنك المركزي لجملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- سهولة الإقتراض من البنك المركزي من حيث تسهيلات المتعلقة بالقوانين ومن حيث درجة تدخل الدولة في عمله.
- سرعة الحصول على القرض فالحكومة تمتع عن غيرها من القطاعات كالقطاع الخاص بإمكانيات إدارية أو وسائل نقدية كالسحب على المكشوف أو تحديد نسبة معينة من القروض نسبة إلى الإيرادات أو النفقات.
- يتميز القرض الممنوح من قبل البنك المركزي بانخفاض كلفته مقارنة بالقروض التي يمكن أن تحصل عليها الحكومة من مصادر أخرى سواء من حيث سعر الفائدة أو من التكاليف الإدارية (عبيد جمعة و حالوب ، 2012 ، صفحة 32).

2. الإقتراض من البنوك التجارية:

وتتم هذه الآلية للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية إلى البنوك التجارية (كتريز و مختار، 2018، صفحة 232)، وهذا على إعتبار أن للبنوك التجارية قدرة على خلق نقد جديد على شكل حسابات جارية، حيث تعتمد الآثار النهائية لهذه الوسيلة في التمويل بدرجة أولى على مقدار الإحتياطيات النقدية التي تتوفر عند هذه البنوك التجارية، فإذا كانت إحتياطياتها النقدية من الكفاية بحيث تمكنها من شراء سندات القرض الحكومي دون أن تقلل من مقدار القروض التي تمنحها للقطاع الخاص كانت الآثار المترتبة على عرض النقد آثارا توسعية.

وبالعكس عندما لا تكون تلك الإحتياطيات كافية وفي حالة لجوء هذه البنوك إلى طلب الإئتمان من البنك المركزي، فإذا ما قررت الإكتتاب بسندات الدين الحكومي فإن ذلك يكون على حساب الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص (أي مزاحمة القطاع الخاص (Crowding out effects)) فلا يكون من ثم لهذه الوسيلة أي أثر توسعي على عرض النقد داخل الدولة (خوشناو، 2019، صفحة 28)، كما يمكن أن يؤثر تمويل عجز الموازنة العامة بصورة غير مباشرة على الإستثمار الخاص لاسيما وأنه مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية، يعد الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص عاملا هاما في إستثمار هذا القطاع. وبدلا من الحد من الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص يمكن للبنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي لمساعدتها، وإذا ما قام هذا الأخير بتوفير هذا الإئتمان للبنوك التجارية، فإن النتيجة ستكون مشابهة للحالة التي تحصل فيها الحكومة على الإئتمان من البنك المركزي (صبرينة، 2007، صفحة 147).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

ومنه فمن إيجابيات اعتماد هذه الآلية تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد دون إحداث زيادة في الضرائب، أما سلبياتها تتجلى في مزاحمة القطاع الخاص في حجم الإئتمان الممنوح في حالة غياب الفوائض في الإحتياجات النقدية لدى البنوك التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإستثمار الخاص وبالتالي إرتفاع معدلات التضخم، وللحد من هذه الظاهرة وإعادة تصحيح الوضع الإقتصادي تلجأ البنوك التجارية إلى الحصول على القروض من البنك المركزي (قمبر م.، 2020-2021، صفحة 49).

3. الإقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:

يأخذ هذا النوع من التمويل صورة الإقتراض من الجمهور والإقتراض من المؤسسات الوسطية غير البنكية والتي تشتمل على صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع، وكذا إصدار السندات الحكومية وبيعها للقطاع الخاص، وتحصل الحكومة مقابلها على سيولة تستخدمها في تغطية جزء من العجز أو كله (كردودي، مانع، و كردودي، 2018، صفحة 201). حيث ليس لهذا النوع من التمويل آثار تضخمية، فإذا جاء من موارد مخصصة للإستهلاك كونه يؤدي إلى تحويل جزء من الدخل لدى القطاع الخاص إلى الدولة، حتى لو قامت الدولة بإنفاق حصيلة هذه السندات فإن الزيادة في الطلب الحكومي يقابلها إنخفاض في الطلب الخاص، مما يعني عدم حدوث إرتفاع في المستوى العام للأسعار.

أما إذا كان التمويل يأتي من موارد معطلة أو مكتنزة، فإنه يؤدي إلى زيادة في مستوى الطلب والإنفاق الكلي وهو ما يعني إرتفاع مستوى الأسعار، مما يقلل من القيمة الحقيقية للمعروض النقدي ويمارس تأثيرات سلبية على الدخل والإيرادات الحكومية ويعيق إنخفاض العجز، ومنه يؤدي بالإقتصاد إلى حالة من عدم الإستقرار قد تستمر لفترات طويلة يعاني خلاله الإقتصاد من التضخم أو من البطالة والكساد.

ومن أهم العوامل الضرورية لنجاح هذه الوسيلة التنموية في توفير الحجم الكافي من المدخرات القابلة للتوظيف في الإقتصاد الوطني على شكل قروض محلية، وجود سوق نشطة للأوراق المالية بالإضافة إلى الثقة في الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة للإكتتاب (يونس، 2015-2016)، صفحة 209).

ثانياً: الإقتراض الخارجي

وتعتبر القروض الخارجية عن تلك القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتسب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية أو حتى بعض المنظمات الدولية المتخصصة، وعادة ما يتم الإكتتاب في هذه القروض بالعملة الأجنبية، ويبقى السبب الأساسي والرئيسي للجوء الدول لعقد مثل هذه القروض هو عجز الموازنة العامة الناتج عن برامج التنمية الطموحة التي ترغب في القيام بها (هنرشي و لباز، 2011، صفحة 15). وذلك بسبب قصور مواردها المحلية عن ذلك سواء من الجهاز البنكي أو من الأفراد والمؤسسات الغير مالية، وذلك لأسباب عديدة كضعف الإدخار المحلي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لإمتصاص إصدار نقدي جديد ويمكن حصر أساليب التمويل الخارجي في القروض الخارجية (قادري و العرابوي، 2020، صفحة 111).

ويتم هذا التمويل بواسطة المؤسسات الدولية ومن أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الإقليمية، فضلاً عن مؤسسات التنمية والتمويل الدولي، إذ يقوم صندوق النقد الدولي بإعطاء قروض أو تسهيلات إئتمانية تساعد الدولة المقترضة على تقليص العجز، لكن هذه القروض غالباً ما تكون مشروطة بتطبيق بعض البرامج فيها، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى علاج

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

الإختلالات المالية من خلال حزمة من الإصلاحات تتمثل في إعادة هيكلة النفقات العامة والإنتفاخ على المستوى العالمي وتحرير السوق الداخلي وإعادة النظر في السياسات المالية والنقدية (حميد موسى، 2011، صفحة 928).

ويعتبر الإقتراض الخارجي تمويلا تضخميا لأنه يؤدي إلى دخول تيار من العملات الأجنبية دون وجود زيادة في السلع والخدمات (سعيد علي، 2021، صفحة 38)، وعادة ما تلجأ إليه الدولة لسد جانب من عجز موازنتها خاصة في نفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية والسلع الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام، وتحتاج الدولة في هذا الإطار إلى قطاع كفو وفعال لإدارة المالية العامة يمكنها من تنفيذ وظائفها التنظيمية وتهيئة البنية الاقتصادية المناسبة لدفع عجلة النمو الإقتصادي وتقليص البطالة وهو ما لا يتوفر لدى الدول النامية، ولعل أهم سمات هذه الإدارة الفعالة هو أن تكون قادرة على تعبئة الموارد المالية بشكل كاف لتمويل الخدمات العامة ومشاريع التنمية، وقدرتها على تخصيص هذه الموارد وإنفاقها حسب الأولويات و أهداف السياسة المالية (شلال، 2016، صفحة 61). ويختلف الإقتراض الخارجي باختلاف الجهة المقرضة كالآتي:

1. الإقتراض من البنوك التجارية الأجنبية وأسواق المال الدولية:

يعد الإقتراض من البنوك التجارية الأجنبية أحد مصادر الإقتراض الخارجي لتمويل العجز في الموازنة العامة، فهي عبارة عن تسهيلات تقوم بتوفيرها البنوك التجارية الأجنبية من أجل تمويل العجز المؤقت في حصيللة النقد الأجنبي للدول النامية (السيد أحمد ، 2022، صفحة 55). ومن أهم سلبات هذا المصدر أنها تكون بشروط تجارية بحتة بما في ذلك من إرتفاع أسعار الفائدة إرتفاعا شديدا، وفترات إستحقاق قصيرة، وهو مالا يتناسب مع كونها قروضا إئتمانية فهي لا تؤتي ثمارها إلا في المدى الطويل، وما يميز هذه القروض عن باقي مصادر التمويل الأخرى هو سرعة الحصول عليها (عبد المعطي، 2017، صفحة 84).

2. الإقتراض من الحكومات الأخرى:

وتعرف هذه القروض بالقروض الثنائية كما يطلق عليها بالقروض الحكومية الرسمية، حيث يتم منحها بموجب إتفاقيات رسمية بين الدول والتي تختلف شروطها من دولة لأخرى، وشروطها عادة ما تكون أسهل من حيث سعر الفائدة وفترة الإستحقاق من القروض التجارية (قمبور م.، 2020-2021، صفحة 51).

3. الإقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية:

تعرف هذه القروض بالقروض الميسرة وتمنح من قبل الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن أبرز مميزاتهما أنها تمنح بشروط ميسرة من حيث أسعار الفائدة وفترة الإستحقاق وفي الغالب ما تكون موجهة لأغراض معينة، ولكن بالرغم من أهمية هذا المصدر إلا أنه أصبح في السنوات الأخيرة سببا رئيسيا للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية وذلك بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقرضة على الدول المقترضة. كما يمكن أن تكون هذه القروض سببا رئيسيا في إرتفاع مديونية الدولة إذ ما أفرطت في إستعمالها، فبدل أن تكون أداة لعلاج عجز الموازنة بشكل خاص والإختلالات الاقتصادية بشكل عام تكون وسيلة لتفاقم أزمته الاقتصادية مثل تزايد العجز في ميزان المدفوعات، كما أنها تعد سببا في إنخفاض الإحتياطات النقدية الدولية، أما أثرها على الموازنة العامة للدولة فيكمن في تزايد أعبائها، حيث يشكل الدين الخارجي والممثل في

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

الأقساط والفوائد جزءا هاما من النفقات العامة للدولة وهو الأمر الذي يؤدي عند زيادتها إلى الحد من حرية التصرف في الموازنة العامة(عجم و سعود، 2017، صفحة 75).

وبصفة عامة فإن أبرز عيوب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال الإقتراض الخارجي هو أنه في حالة حدوث انخفاض في قيمة عملة الدولة المقترضة يؤدي ذلك إلى تزايد أصل الدين وأعباء خدمته لتقييمه بعملة الدولة المقرضة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم دين العالم الخارجي وبالتالي عجز الدولة عن السداد(عبد المعطي، 2017، صفحة 84).

ثالثا: أساليب أخرى للتمويل

1. المنح والهبات والمساعدات:

ويعتمد هذا النوع من التمويل على الهبات والمساعدات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، إذ تقوم الدول الرأسمالية بتقديم الأموال لتمويل المشاريع التي تحتاجها الدول النامية، وبالأخص مشاريع التنمية الاقتصادية والبنى التحتية الأساسية التي يمكن أن تساهم في زيادة الرأس مال الاجتماعي، لكن تلك الهبات والمساعدات لا يعتمد عليها في تمويل عجز موازنات البلدان النامية لأنها قليلة ولا تكفي إلا لسد جزء يسير جدا منها.

2. التمويل من خلال السحب من إحتياطي النقد الأجنبي:

قد تلجأ بعض الدول إلى السحب من الإحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية لتمويل العجز في الموازنة العامة، مثل الودائع والسندات من العملات الأجنبية، والذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة، وفي العادة تستخدم الإحتياطيات للوفاء بالديون كغطاء للعملة المحلية المصدرة، والمحافظة على أسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

إلا أن استخدام هذا الأسلوب من التمويل يمكن أن يكون له آثار سلبية، فهو قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج في ظل انخفاض سعر الصرف مما يرفع من معدلات التضخم.(عبد العزيز شويش و حسن خلف، 2018، الصفحات 117-118) فهذا الأسلوب من التمويل يؤدي إلى الإضرار بالقدرة التنافسية لقطاع السلع التجارية، واستخدام الإحتياطي بطريقة جائرة لتمويل العجز يرتبط مباشرة باختلال خطير متمثل في أزمات سعر الصرف، وتراجع أهم مؤشرات الجدارة الإئتمانية للحكومة(عبد المعطي، 2017، صفحة 85). وبالرغم من أن استخدام هذا الأسلوب سوف يدعم الإنفاق الحكومي والنشاط الإقتصادي، لكن لو تمت المقارنة بين العائد من استخدام هذا الأسلوب مع عائد الإنفاق المحلي، لوجدنا أنه تمت التضحية بعائد أعلى كان يمكن أن يحصل عليه المجتمع فيما لو تم الإنفاق على نشاطات إستهلاكية مباشرة تفيد المجتمع بشكل مباشر (عبد العزيز شويش و حسن خلف، 2018، صفحة 118).

الفرع الثالث: الإصدار النقدي الجديد كوسيلة لتمويل عجز الموازنة العامة

تقوم الدولة بتغطية العجز في الموازنة العامة من خلال اللجوء إلى آلية الإصدار النقدي الجديد وذلك في حالة عدم كفاية المصادر المالية المحلية من إيرادات جبائية وأخرى إئتمانية لتمويل النفقات العامة المتزايدة من سنة لأخرى، وتتم عملية الإصدار النقدي من خلال قيام البنك المركزي بصفته مؤسسة الإصدار والهيئة الرسمية المخولة بطبع الأموال وهذا يطلب من الحكومة، وتتجلى هذه الآلية في طبع كميات إضافية من الأوراق النقدية لترتفع بذلك الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد(بن براهيم، 2020، صفحة 264)،

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

على أن تتم عملية الإصدار بدون تغطية فيزيد حجم الطلب الكلي، الأمر الذي يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع (ارتفاع معدل التضخم) (بركات و بكرتي، 2019، صفحة 26)، ومن ثم تدهور قيمة العملة في ظل غياب جهاز إنتاجي مرن وفعال، لهذا تعتبر هذه الطريقة تمويلًا تضخمياً من الدرجة الأولى.

أولاً: مبررات تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد

1. باعتبار أن البنك المركزي هو المؤسسة الوحيدة المتكفلة بعملية الإصدار النقدي على مستوى مختلف الدول، وذلك بناءً على طلب الخزانة العمومية فيها من خلال تقديم سندات حكومية تعطى للبنك المركزي كغطاء لعملية الإصدار وفقاً لقانون المالية المصادق عليه من طرف السلطة التشريعية، أي بمعنى آخر القيام بضخ كتلة نقدية يصدرها البنك المركزي دون أن يكون لها مقابل، كما يمكن لعملية الإصدار النقدي أن تتم عن طريق توسع البنوك التجارية في اشتقاق نقود الودائع مقابل السندات الحكومية التي تصدرها الدولة لصالح هذه البنوك، التي تملك حق إعادة خصم هذه السندات لدى البنك المركزي الذي يقبلها من البنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التجارية، ويمول البنك المركزي طلبات البنوك التجارية هذه عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، إلا أنه نادراً ما يتم اللجوء إلى هاته الآلية على اعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر في تدني قيمة النقد المحلي (هاني و مراح، 2018، صفحة 125).

2. فاللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد كمصدر من مصادر تمويل عجز الموازنة العامة يكون عندما تعجز المصادر التقليدية الأخرى كالضرائب والقروض العامة عن تغطية النفقات العامة مما يدفع الدولة إلى الإلتجاء لإصدار كمية من الأوراق النقدية عن طريق البنك المركزي تستخدم في تغطية العجز في الإنفاق وهو ما يطلق عليه "بالإصدار الجديد"، وغالباً ما تلجأ الدول إلى هذه الوسيلة أثناء الأزمات ولفترات معينة (حلوفي، 2018-2019، صفحة 234). وعادة ما تكون عملية الإصدار النقدي الجديد أمراً مقصوداً كأحد تدابير السياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وأهمها تحقيق آثار توسعية على الاقتصاد من أجل حثه على النمو وتحقيق التوظيف الكامل للموارد ومقاومة الكساد (إبراهيم متولي، 2010، صفحة 42).

3. فالهدف الرئيسي من هذا التمويل هو التعويض عن النقص الفعلي الكلي بسبب وجود جهاز إنتاجي معطل، فارتفاع الطلب الكلي من المفترض أن يؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع حجم التشغيل والإنتاج الكلي وإلى رفع مستوى التشغيل نظراً لمرونة الجهاز الإنتاجي، كما يمكن أن تستعمل آلية الإصدار النقدي الجديد خلال الحروب لمواجهة المستويات المتزايدة من الإنفاق حيث تعجز الموارد الاعتيادية في الغالب على تغطيتها.

4. ولكي تستطيع الدولة تحويل الموارد من الإنفاق الاستهلاكي إلى التكوين الرأسمالي تضطر لخلق عملة إضافية غالباً ما تكون ورقية، والتي عندما يتم التداول بها فإنها تؤدي إلى زيادة طلب الحكومة ورجال الأعمال والمستهلكين أي زيادة الطلب الإجمالي بينما حجم السلع الاستهلاكية ثابت، فتميل الأسعار للارتفاع وينقص الأفراد من استهلاكهم مقدمين تضحية غير إرادية للتنمية وهي في حقيقتها نوع من الإدخار الإجباري، والملاحظ أن التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد يتميز بسهولة من الناحية السياسية مقارنة بتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض ضرائب جديدة على الأفراد.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

5. أجاز المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز للدولة اللجوء إلى الإصدار النقدي كوسيلة لتغطية النفقات العامة، خاصة في فترات الكساد الاقتصادي وانتشار البطالة بين أفراد القوة العاملة، شرط أن تتوقف الدولة عن استخدام هذا الأسلوب إذا ما تم التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي للدولة وإلا فإن النتيجة الحتمية لذلك ستكون حدوث ارتفاع حاد في الأسعار (طبيي، 2022، صفحة 354).

ويمكن إيجاز مبررات الإصدار النقدي الجديد في النقاط الموالية:

- يعتبر الإصدار النقدي الجديد خط الدفاع الأخير الذي تلجأ إليه الحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة، وإن كان هناك من الاقتصاديين من يرى إمكانية اللجوء إلى وسيلة الإصدار النقدي الجديد حتى مع وجود إمكانية الاقتراض من القطاع الخاص، وذلك متى كان مثل هذا الاقتراض سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي التأثير على مستوى الاستثمار بل وقد تلجأ الدولة إليه في سبيل استهلاك القروض العامة.
- أن التضخم المعتدل والذي لا يتجاوز معدله ما بين 3%-5% سنويا يمكن أن يشجع على التنمية.
- إذا كانت النظرية التقليدية ترفض اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لقناعتها بأن الاقتصاد يكون في حالة تشغيل كامل، فإن النظرية الكينزية ترى أن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد في ظل النظام الرأسمالي مادام هناك نقص في التشغيل والجهاز الإنتاجي يكون مرن شرط أن تتوقف الدولة عن عملية الإصدار بمجرد ارتفاع مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل التام، أما الدول النامية فلا يمكن لها أن تلجأ للإصدار النقدي الجديد إلا إن كان موجهًا للاستثمار أو أن يستعمل بكميات صغيرة لكي لا تنجر عليه آثار تضخمية وخيمة (إبراهيم متولي، 2010، الصفحات 43-44).
- إلا أن لهذه السياسة آثار سلبية على الاقتصاد، فسياسة التمويل بالعجز ستؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، وهو ما يعرض الخزينة العمومية إلى أزمة ملاءة وليس أزمة سيولة، بمعنى أن الاقتصاد قد يكون وصل إلى مرحلة عدم القدرة على السداد، وهو ما يعكس اللجوء الدائم لهذه السياسة، خاصة إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن، بحيث أن عدم القدرة على استحداث إيرادات حقيقية وليست محاسبية من خلال زيادة النشاط الاقتصادي، فإن زيادة المعروض النقدي تنعكس مباشرة على شكل تضخم نقدي جاحم يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة (تمويل بالعجز - زيادة المعروض النقدي - عدم وجود إيرادات تؤدي إلى اللجوء إلى إصدار آخر - زيادة المعروض النقدي) وهكذا دواليك إلى أن يصل الاقتصاد إلى فقدان قيمة النقد التي سرعان ما تتسارع بها الأحداث لتأخذ اتجاه إخماد قيمة العملة (هاني و مراح، 2018، صفحة 129).

ثانيا: حدود الإصدار النقدي الجديد وشروط نجاحه

1. حدود الإصدار النقدي الجديد:

عندما تتزايد النفقات العامة للدولة عن إيراداتها العامة فإنها قد تلجأ لأسلوب الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي من خلال توسعه في الإئتمان الذي يمنحه للجهاز البنكي، إلا أن هذا الإصدار النقدي لا بد له أن يتم في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تم إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أن كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا بـ"التضخم النقدي"، كما يحدث التضخم أيضا عندما يتم خلق

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

الإيمان بزيادة النقود البنكية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بالتضخم المالي. وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها، أو غير حقيقية، ويعد الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة (عامر، 2016، صفحة 160).

2. شروط نجاح الإصدار النقدي الجديد:

قبل الشروع في استخدام سياسة الإصدار النقدي الجديد من أجل تمويل عجز الموازنة العامة، فإن هاته السياسة تتطلب توفر شروط معينة في الاقتصاد والتي تضمن نجاح هذه السياسة في الدول النامية وهي:

- ألا يتم اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد إلا إذا وجدت موارد بشرية أو عينية معطلة في الاقتصاد.
- أن توجه الاستثمارات إلى مشروعات تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وخاصة منها تلك المشروعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والتي يزيد الطلب عليها وترتفع أسعارها.
- أن تفرض رقابة على الرواتب والأجور بحيث لا تجاري في ارتفاعها ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وإلا أصبح التضخم ذي طبيعة تراكمية.
- أن يتم التمويل التضخمي للإستثمار بمرعات صغيرة ولفترات قصيرة ومتقطعة وذلك حتى لا تستمر الأسعار في الارتفاع المستمر.
- زيادة العبء الضريبي أو القروض الإجبارية أو كلاهما معا بغرض إمتصاص جزء من الزيادة في الدخول النقدية التي لا تستثمر في إستثمارات منتجة.
- أن توفر الدولة السلع الاستهلاكية الضرورية والغذائية منها خاصة من أجل تقليل حدة الضغوط التضخمية وإذا كان الإنتاج المحلي من هذه السلع غير كاف فقد تضطر الدولة إلى إستيراد هذه السلع من الخارج.
- لا بد أن يكون الاقتصاد الوطني للدولة التي تعتمد على آلية الإصدار النقدي الجديد مرنا خصوصا في أجهزته الإنتاجية (قابلي، 2013-2014، صفحة 31).

وخلاصة لما تقدم يتضح أن تفاقم عجز الموازنة العامة سنة بعد أخرى، وتحوله إلى عجز هيكلية مستمر ستكون له كلفة عالية لا يمكن تجنبها، سواء كان هذا العجز قد مول من خلال مصادر التمويل التضخمية أو مصادر التمويل الغير التضخمية. وهذه الكلفة ستؤثر بشكل سلبي على حالة الإستقرار النقدي والمالي للبلد، وفي إمكانات نموه مستقبلا، وفي الأوضاع الإجتماعية والسياسية وأوضاع العدالة بين الأجيال. ومن هنا يتعين على الجهات المسؤولة التفكير بشكل إبداعي في كيفية الخروج من هذا المأزق قبل أن تستفحل آثاره ويصعب الفكك منه (زكي، إنفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي، 2000، صفحة 134).

الفرع الرابع: الصناديق السيادية

يعود ظهور الصناديق السيادية إلى خمسينات القرن الماضي عندما أنشأت دولة الكويت أول صندوق سيادي عام 1953 باسم صندوق احتياطي الأجيال القادمة بهدف استثمار عائدات النفط تحت إدارة هيئة مستقلة عن البنك المركزي والوزارة المالية تتمثل في هيئة الإستثمار الكويتية.

وتوالى بعد ذلك ظهور صناديق أخرى عرفت نمواً سريعاً في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، واستحوذت هذه الصناديق خلال النصف الأخير من سنة 2007 ضمن القطاع المالي على حصص ذات وزن في مؤسسات عملاقة مثل مورغان ستانلي (Morgan Stanley) وبيرسيرين (Pierre Stern) وميريل لينش (Merial Lench)، وسيتي غروب (City group)، وقد وصل عدد الصناديق السيادية إلى 79 صندوق عبر العالم بأصول تقدر بـ 7 تريليون دولار سنة 2014، وإلى 119 صندوق سيادي سنة 2019 بأصول قدرت بـ 8100.9 مليار دولار موزعة إلى 24 صندوق سيادي في الشرق الأوسط، 17 صندوق سيادي في إفريقيا، 17 صندوق سيادي في أمريكا الشمالية، 16 صندوق سيادي في أوروبا، 14 صندوق سيادي في أمريكا اللاتينية، 8 صناديق سيادية في أستراليا والمحيط الهادي، وذلك حسب الإحصائيات الصادرة عن معهد الصناديق السيادية (بوفنغور، 2020-2021)، صفحة 57).

أولاً: مفهوم الصناديق السيادية

على الرغم من أن إنشاء الصناديق السيادية ليس بالأمر الحديث إلا أنه من الصعب تحديد مفهوم شامل ينطبق على جميع الصناديق السيادية لمختلف دول العالم حيث عرفت مجموعة العمل الدولية (International Working Group) الصناديق السيادية على أنها "صناديق استثمار أو ترتيبات ذات غرض خاص تملكها حكومات الدول التي تقوم بإنشاء هذه الصناديق من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك إستراتيجيات استثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية والأجنبية، كما تتنوع مصادر تمويل هذه الصناديق فهناك صناديق يكون مصدر إنشائها فوائض في موازين المدفوعات أو عمليات تخص العملات الأجنبية أو من إيرادات الخصخصة أو فائض في الموازنة العامة للدولة أو إيرادات ناتجة عن صادرات المواد الأولية" (إبراهيم محمد، 2019، صفحة 270).

أما صندوق النقد الدولي (IMF) فقد عرف الصناديق السيادية على أنها "صناديق أو ترتيبات استثمارية عمومية ذات أهداف خاصة ومحددة تتميز بثلاثة معايير وهي:

- مملوكة أو مراقبة من طرف حكومة وطنية (تضم الحكومة العامة كل من الحكومة المركزية والحكومة دون المركزية).
- تستخدم الأموال العامة في عمليات الإستثمار بعيد المدى خارج دولة المنشأ.
- تهدف سياستها الإستثمارية إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية المحددة، كالإدخار للأجيال القادمة، تنويع الناتج المحلي الإجمالي، التوظيف، النمو الاقتصادي وغيرها (لطرش وكتاف، 2018، صفحة 20).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

أما بالنسبة لمعهد صناديق الثروة السيادية فعرّفها على أنّها "عبارة عن صناديق استثمار حكومية مكونة من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية، علماً أنّ موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخوصصة أو إيرادات الصناديق السلعية" (بوبكر، 2014، صفحة 180).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الموالي: الصناديق السيادية هي صناديق إدارية ثم استثمارية تحصل عليها الحكومة نتيجة حدوث فوائض في موازنتها العامة وتقوم بإستثمار هذه الفوائض في علاج بعض الإختلالات الإقتصادية وتحقيق أهداف إقتصادية كلية مثل: تسديد المديونية وتغطية العجز إلى جانب تنويع مصادر الدخل الوطني.

تتميز معظم الصناديق السيادية بجملة من الخصائص أهمها:

- تسير إحتياطاتها بأسلوب مستقل عن السلطات النقدية والمالية وهذا ما يجعلها مستقلة عن الخزينة العمومية والبنك المركزي.
- رأس مالها مملوك وتحت رقابة الحكومة وهو سبب تسمية سيادية.
- تدار إحتياطاتها الأجنبية من طرف الدولة وتأتي مصادرها عن طريق فائض الموازنة العامة، صادرات المواد الأولية، السلع المصنعة.
- تعمل على تنويع أهداف الإقتصاد الكلي مثل تنويع مصادر الثروة والإدخار ما بين الأجيال.
- إستراتيجيتها الإستثمارية طويلة الأجل مما يقلل عامل المخاطرة لديها.
- أرصدها في الغالب تكون موجبة وهذا ما يجعلها نادراً ما تلجأ إلى الإئستدانة (جاء الله، العلاقة بين عجز الموازنة العامة وإيرادات الصناديق السيادية - دراسة قياسية بإستخدام نماذج ARDL وإختبار الحدود - حالة الجزائر، 2011، صفحة 178).

كما تتميز الصناديق السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى بـ:

- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها، فهي تسعى إلى الإستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف، ويغلب على محفظة أصولها الإستثمار في الأسهم في حين أنّ البنوك المركزية ولكونها ملزمة بالإحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف تستثمر أساساً في السندات.
- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساساً من الإشتراكات من جهة، وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية.
- تتميز عن المؤسسات العمومية، حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري، بينما الصناديق السيادية فهي عبارة عن صناديق استثمار، فوظيفة الشركات الرئيسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أنّ الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي إستثمار الأصول المالية (قدي، 2009، صفحة 2).

ثانياً: أنواع الصناديق السيادية

توجد عدة أنواع لصناديق الثروة السيادية وفقاً لمجموعة من المعايير نذكر منها:

1. حسب مصدر دخلها: تصنف وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

1.1. الصناديق الممولة عن طريق عوائد الموارد الأولية (صناديق سيادية نفطية):

وهي تلك الصناديق التي تكونها غالباً الدول المصدرة للمواد الأولية خاصة النفطية، والغرض منها الإستقرار والإدخار للأجيال القادمة، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية تضارب وعدم إنتظام وتيرة إستغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب وارتفاع وإنخفاض أسعار النفط. حيث يقف المسؤول عن إدارة هذه الموارد أمام خيارات صعبة والمتمثلة إما في إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال في هذه الثروات أو إستثمار مواردها لتعظيمها في ظل المخاطر (Zehia, 2018, p. 134).

2.1. الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية:

تتمثل مواردها أساساً في فائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف، حيث لجأت الدول غير النفطية على غرار سنغافورة والصين وبعض دول أمريكا اللاتينية التي حققت مزايا تنافسية تصديرية في الأسواق الدولية سمحت لها بتحقيق عوائد وفوائض مالية تفوق إحتياجات الإستثمار المحلي إلى إنشاء صناديق سيادية (لطرش وكتاف ، 2018، صفحة 23).

3.1. صناديق ممولة بفوائض الموازنة العامة للدولة:

تقوم بعض الحكومات مباشرة عندما تحقق فائضاً في الموازنة العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لإستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الإقتصادية من جهة ثانية. وعند تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين الصناديق السيادية قصد إستثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

4.1. صناديق ممولة بعوائد الخوصصة:

دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي أدى إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، إستخدمتها في تمويل صناديق الثروة السيادية لإستثمارها بطرق أفضل لتفادي آثارها السلبية على إقتصاديات هذه الدول (بوجمة و ناجم، 2018، صفحة 131).

2. حسب مجال عمل الصندوق: تنقسم وفق هذا المعيار إلى:

1.2. صناديق سيادية محلية:

وهي صناديق سيادية تقوم بتوظيف الفوائض المالية لها في مختلف المجالات والفرض المتاحة للإستثمار في الداخل، وتعود هذه الصناديق بإستثمارها في الدخل بفوائد كبيرة لإقتصادها الوطني من حيث التسريع من وتيرة التنمية الإقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي (زيرمي، 2021، صفحة 203).

2.2. صناديق سيادية دولية:

وهي الصناديق السيادية التي يمتد نشاطها خارج الحدود الجغرافية للبلاد وذلك لتجنب التزاحم بين الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص أو تجنب ما يعرف في الأدبيات الإقتصادية بالمرض الهولندي (بوجمة و حدادي، 2014، صفحة 6).

3.2. صناديق سيادية مختلطة:

هي الصناديق السيادية التي تعمل على المرح بين الصناديق السيادية المحلية والصناديق السيادية الدولية، أي أن نشاطها الإستثماري والإدخاري يكون محليا ودوليا في نفس الوقت(بوبكر، 2014، صفحة 184).

3. حسب درجة الإستقلالية: تصنف وفق هذا المعيار إلى:

1.3. صناديق سيادية غير مستقلة:

وهي صناديق تابعة للحكومة ولا تتمتع بإستقلالية القرار، كما أنها لا تخضع للرقابة المستقلة والمسائلة على غرار صندوق ضبط الموارد الجزائري.

2.3. صناديق سيادية مستقلة نسبيا:

وهي صناديق سيادية تتمتع بالإستقلالية النسبية عن الحكومة، إذ تديرها الحكومة إضافة إلى البنك المركزي، تخضع لرقابة ومساءلة السلطة التشريعية والرأي العام، ومثال ذلك صندوق النفط الترويجي(غزالي، 2015، صفحة 287).

4. حسب الغرض من إنشائها: تصنف وفق هذا المعيار إلى:

1.4. صناديق الإستقرار:

وهي صناديق تقوم بإنشائها الدول الغنية بالموارد الطبيعية عادة بغية حماية أو عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي من تقلبات أسعار السلع (النفط في العادة)، إذا تراكم لدى تلك الصناديق موجودات مالية خلال السنوات التي تتسم بالعوائد التصديرية العالية بغية إستخدامها في سنوات لاحقة تختل فيها شروط التبادل التجاري.

2.4. صناديق الإدخار للأجيال القادمة:

تتولى صناديق الإدخار في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى تحويل عوائد الموارد الطبيعية غير المتجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعا، وبالتالي تسمح هذه الصناديق بتوزيع عوائد المواد الأولية بطريقة عادلة عبر الأجيال، وتخفيف آثار المرض الهولندي(عبد الحفيظ بجاوي، 2022، صفحة 35).

3.4. شركات إستثمار الإحتياطيات:

التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الإحتياطية المحتفظ بها لدى البنك المركزي، وتتميز هذه الصناديق بقدرتها المتزايدة لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل تحقيق عوائد أعلى ومن ثم الحد من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الإحتياطيات الدولية.

4.4. صناديق التنمية:

وهي الصناديق التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الإجتماعية والاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني(هناع داود و محمد ناجي، 2012، صفحة 198).

5.4. صناديق احتياطات التقاعد:

تمثل الأموال التي أسستها الحكومة (مفصولة تماما عن نظام الضمان الاجتماعي)، وقد أنشأتها الحكومات من أجل سد العجز المستقبلي لنظام الضمان الاجتماعي (صباغ و ذهيب بلعيد، 2021، صفحة 327).

ثالثا: أهداف الصناديق السيادية

إن الهدف الرئيسي لجميع الصناديق السيادية يتمثل في العمل على تحويل جزء من الثروة الحالية للمستقبل كي تستفيد منها الأجيال القادمة، مع الأخذ في الاعتبار أن لكل صندوق سيادي طبيعة وأهداف خاصة به، ولذا يمكن القول بأن أهداف الصناديق السيادية إجمالاً تعكسها بوضوح أنواع هذه الصناديق التي تم عرضها سابقاً، ومع ذلك فإن هناك عدداً من الأهداف المشتركة بين الصناديق (بن سليمان ، 2016، صفحة 117)، من أهمها ما يلي:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي اللازم للتنمية بهدف حماية الاقتصاد الوطني والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخل الصادرات.
- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الإدخار الموجه للأجيال القادمة.
- مساعدة السلطات النقدية على إمتصاص السيولة غير المرغوبة.
- تسعى الصناديق السيادية للتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية، وبالتالي ضرورة العمل على تحقيق استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع (تقرات و كزيز، 2020، صفحة 83).
- تحقيق أهداف إستراتيجية سياسية وإقتصادية.
- تحقيق النمو المستدام (الطويل الأجل) لرأس المال في البلدان المالكة للصناديق (بوفليح و طرشي، 2019، صفحة 20).
- التنوع الاقتصادي من خلال التنوع في إيرادات البلد، ومنه التقليل من الإعتماد على صادرات السلع غير المتجددة.
- تحقيق عوائد أكبر من خلال التركيز على إحتياطات النقد الأجنبية.
- المساهمة في عملية التنمية وذلك من خلال الإنفاق على المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية والعلمية التي تساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وتوفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية (حامد الملا، 2022، صفحة 37).
- تمويل العجز الحاصل في صناديق التقاعد (بن سليمان ، 2016، صفحة 117).

رابعا: آلية عمل الصناديق السيادية مع عجز الموازنة العامة للدولة

تعمل الصناديق السيادية ولاسيما صناديق الإستقرار طبقاً لقاعدة مالية متناسقة تقريباً مع نظرية الدخل الدائم لفريدمان، وجوهر هذه النظرية التي تعد كنظرية مكملية لنظرية ديونزيري والتي تحلل العلاقة بين الدخل والإستهلاك على أن "الإستهلاك في المدى الطويل يتحدد وفقاً لتوقعات الدخل المستقبلية"، حيث قسم الدخل حسبها إلى دخل جاري ودخل عابر والدخل الكلي يساوي مجموع الدخلين الحالي والعابر. فيلاحظ أن عملية إعداد جانب النفقات العامة من الموازنات الحكومية للبلدان النفطية تتم بالإستناد على توقعات الإيرادات النفطية وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، إذ تتم عملية طرح النفقات المقدرة من الإيرادات الحكومية

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

المتحققة، فإذا كانت نتيجة الطرح إيجابية (الإيرادات المتحققة أكبر من النفقات المقدرة) سيمول الصندوق بمقدار الفائض المتحقق، أما إذا كانت نتيجة الطرح سلبية (النفقات العامة أكبر من الإيرادات المتحققة) بمعنى ظهور عجز في الموازنة العامة للبلد، يتم تمويله عن طريق السحب من صندوق الإستقرار، بمعنى آخر أن الصندوق سيمول الموازنة العامة بمقدار العجز الحاصل، ويمكن القول أن الملامح الفعلية للصندوق السيادي تتحدد تبعاً للإيرادات المتوقعة والإيرادات الفعلية المتحققة (جابر الحلو و شاكِر جبير، 2019، صفحة 173).

المطلب الثاني: ترشيد النفقات العامة

إن ظهور العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة المتزايدة باستمرار في ظل غياب موارد التمويل المستدامة، والإنعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني نتيجة لذلك، جعل الإهتمام بترشيد النفقات العامة أمر في بالغ الأهمية بإعتباره يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة، ويكون ذلك من خلال ضبط الإنفاق العام وترشيده وكذا محاربة الإسراف والتبذير بما يحقق التوزيع الأمثل لمختلف الموارد.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة

يتوجب على القطاع العمومي مراعاة الاقتصاد وحسن التدبير في نفقاته، وتفادي الإسراف والتبذير، والسعي وراء تحقيق المبدأ الإقتصادي في كل نشاطاته، أي تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

أولاً: تعريف ترشيد النفقات العامة، أهدافها

1. **تعريف ترشيد النفقات العامة:** تعتبر عملية ترشيد النفقات العامة خطوة مهمة وضرورية، لتجنب الإسراف والتبذير في المال العام ومن ثم إعداد الموازنة العامة بطريقة أكثر عقلانية. وهناك عدة تعريفات نذكر منها:
 - يأخذ مصطلح ترشيد النفقات العامة معناه من مصطلح "الرشد" بمعناه الإقتصادي، والذي يقصد به التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، ويتضمن ترشيد النفقات العامة ضبطها وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتجنب النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، ومحاولة الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية (عباد، 2019-2020، صفحة 100).
 - كما يشير مصطلح ترشيد النفقات العامة إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبذير إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد النفقات العامة لا يقصد بها ضغطها وإنما الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف (حداب، 2017، صفحة 179).
 - كما يعرف ترشيد النفقات العامة على أنه "إستخدام وتخصيص موارد الدولة بالكفاءة والفعالية التي تؤدي إلى تعظيم نفع ورفاهية المجتمع"، حيث يقصد بالفعالية هنا هو مدى تحقيق الأهداف المرجوة، ومنه فهذا المفهوم يتطلب مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المطلوب تحقيقها وكذا الأساليب المتبعة في ذلك، كما تنصرف الفعالية كذلك إلى تحليل الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها (حناطلة و خلفه، 2020، صفحة 559). ومما سبق يمكن

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

إعطاء تعريف شامل لترشيد النفقات العامة وهو تحري الرشادة في عملية الإنفاق وتجنب إسراف وتبذير المال العام وتحديد الحد الأمثل للنفقات العامة بما يحقق أقصى قدر ممكن من احتياجات المجتمع بكل كفاءة وفاعلية.

2. أهداف ترشيد النفقات العامة: يهدف ترشيد النفقات العامة إلى تحقيق ما يلي:

- تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والنفقات المطلوبة وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، والمساعدة في التحكم في التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
- مراجعة هيكليّة للنفقات عن طريق تقليص حجم النفقات التي لا تحقق مردودية كبيرة (للحياني، 2022، صفحة 696).
- المساعدة في الحكم على إنتاجية وفعالية النفقات العامة في تقديم الخدمات العامة.
- تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها المستقبلية خاصة وأن معظم الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من الممكن أنها أسرفت فيها في الماضي.
- الإحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة، والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها.
- تجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها من المخاطر من خلال المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الإكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل.
- تحقيق الإنسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى (بوجطو، عصرنة نظام الموازنة العامة وأهميتها في ترشيد النفقات العامة، 2013-2014، صفحة 134).
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء إستعمال السلطة والمال العام.
- رفع الكفاءة الاقتصادية عند إستخدام الموارد والإمكانات المتاحة.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وإدخال الأساليب التقنية والحديثة في التسيير العمومي (رياش، 2016-2015، صفحة 41).

ثانيا: ضوابط ترشيد النفقات العامة:

ترتكز عملية ترشيد النفقات العامة على الإلتزام بالضوابط التالية:

1. تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة:

فالحجم الأمثل للنفقات العامة هو ذلك القدر الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الإشباع والرفاهية لأكبر عدد من الأفراد، بشرط أن يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد العادية للدولة، فليس معقولا أن تتجه النفقات العامة إتجاهها تصاعديا وبلا حدود. ولكن الحاجة والمصلحة تفرض بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للنفقات العامة.

2. تحري المنفعة القصوى والإبتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق:

يقصد بالمنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة لكل من يشمله الإنفاق العام، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وعليه فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة يعني أن هذا

الإنفاق لا مبرر له. ومما يدعم تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا يكون هناك إسراف في عملية الإنفاق، ويظهر ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه (خناطلة و خلفة، 2020، صفحة 560).

3. الإلتزام الجاد والأمين لمبدأ الأولويات:

حيث يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه، وإلا إتهمت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشروعات أخرى أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق العام لآثاره المرجوة. وهناك بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ، من بينها أسلوب تحليل التكلفة والعائد (عباد، 2019-2020، صفحة 102).

4. التحديد الدقيق لمقدار النفقة المطلوبة والتوقيت السليم لها:

ويعني أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها، أي تحري أن تكون النفقة معيارية أو قريبة منها، ومن جهة أخرى أن يكون الإنفاق في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير، فإذا كان الإنفاق لا يشبع حاجة عامة فهو إنفاق سفيه، كأن يتم إعطاء مكافآت أو مرتبات بغير تقديم خدمة حقيقية تفيد المجتمع، أو منح إعانات لغير من يستحقها (شوقي أحمد، 1996، صفحة 266).

5. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:

تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة، يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات العامة، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم لمشروع الموازنة العامة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو إستبدالها (سعيد و بوشناق، 2017، صفحة 1238).

6. فرض رقابة على الإنفاق العام:

تعتبر الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد النفقات العامة، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدول وتقوم بها العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، وباعتبار أن النفقات العامة تنطوي على تصرف في مال يخرج من الخزينة العمومية والذي تكون سلطة التصرف فيه لأفراد يملكونه ملكية خاصة ومن ثم لا يكونون حرصين عليه قدر حرصهم على أموالهم الخاصة، ومن هنا نشأت ضرورة وجود رقابة حازمة ودقيقة على النفقات العامة لمراعاة الاقتصاد في صرفها وحسن إستغلالها في أوجه الإستغلال المثلى. والرقابة على المال العام هي كل ما تفرضه السلطة التنفيذية على أفرادها أثناء تصرفهم في المال العام، بحيث قد تكون هذه الرقابة قبلية أي قبل عملية الإنفاق كما قد تكون الرقابة سابقة ولاحقة، فمثلاً إذا ما أردنا التعرف على مفهوم مراقبة تنفيذ الموازنة العامة بالنسبة للنفقات يكون الهدف هو التأكد من أن الإنفاق يتم بالشكل الذي إرتضته السلطة التشريعية الممثلة للشعب بإعتباره الممول الأصلي للدولة من خلال ما يدفعه من ضرائب التي هي جزء من دخولهم (أما بالنسبة للإيرادات العامة يكون الهدف هو التأكد من تحصيل مختلف الإيرادات كما جاءت في الموازنة العامة وإزالة العقبات التي قد تعترض عمليات التحصيل)، ومنه وما لا شك فيه أن إخضاع الإنفاق العام للرقابة يساعد على ترشيد النفقات العامة، عن طريق الحد من الإحتلاسات واكتشاف ما يقع منها والتحقق من أن الإنفاق يتم طبقاً للقوانين واللوائح التنظيمية

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

والقواعد والتعليمات المالية وقياس المنفعة من الإنفاق العام (عباد ، عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال (2000-2017)، 2019-2020، صفحة 103).

الفرع الثاني: أهم المجالات التي تخصصها عملية ترشيد النفقات العامة وعوامل نجاحها

أولاً: أهم المجالات التي تخصصها عملية ترشيد النفقات العامة

هناك مجموعة من المجالات التي يمكن ترشيد النفقات العامة فيها، نذكر منها ما يلي:

1. ترشيد الرواتب والأجور:

يرى البنك الدولي بأن جانب الأجور والمرتبات يحتل مكاناً كبيراً من جملة الإنفاق العام، والسبب في ذلك يعود إلى العدد الكبير للعاملين العموميين التابعين للدولة بمختلف أجهزتها، بحيث أنه بغية زيادة كفاءة الإنجاز في هذه الأجهزة لا بد تسريح نسبة كبيرة من الموظفين أو اللجوء إلى تخفيض أجورهم، بالإضافة إلى ذلك اللجوء إلى توقيف التوظيف الحكومي، ما يمكن قوله أنه رغم ما تحققه هذه الإجراءات من ضغط على مجال الأجور والمرتبات في الموازنة العامة لبعض الدول غير أن لها آثار سلبية، من بينها ظهور مشكلة البطالة إلى جانب ذلك فإن هذا الإجراء يؤدي إلى تعميق حالة الكساد في الدولة، لأن تخفيض الأجور بالنسبة للعمال وتسريح جزء كبير منهم يؤدي إلى تقليص دخل هذه الطبقة وبالتالي غلق مصدر إنفاقهم، ومنه يتضح لنا أن تلك النتائج تنعكس مباشرة على تخفيض حجم الطلب الكلي الداخلي وذلك ما يؤثر سلباً على الإنتاج وبالتالي الإستثمار (زكي، إنفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي، 2000، صفحة 186).

والملاحظ أنه في الغالب لا يتعلق منح الوظائف بوجود حاجة فعلية وحقيقية لليد العاملة الإضافية، ما يعني ذلك غياب الكفاءة في توزيع العمالة الحكومية، حيث أنه صار هناك مبالغة وإفراط في العنصر البشري وتوجيهه إلى قطاعات ومجالات إدارية حكومية محددة، حيث في المقابل نجد هناك قلة في اليد العاملة في مجالات وقطاعات أخرى، ومنه يمكن القول بأن عملية ترشيد النفقات العامة تقتضي إعادة تخطيط وتأهيل وتدريب اليد العاملة في بعض القطاعات والإدارات الحكومية إلى جانب آخر لا بد من إعادة النظر في القواعد التي تتم من خلالها عملية الترقية وزيادة الأجور ونظم الحوافز، وذلك ما يؤدي إلى زيادة كفاءة عنصر العمل الحكومي (زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، 1992، صفحة 108).

وفي هذا الإطار يتم ترشيد النفقات العامة كما يلي:

- إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللزوم.
- القيام بإعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات والأقسام على حسب الحاجة فيها.
- الإستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين وتكون بديلة لهم وأكثر كفاءة في العمل.

2. ترشيد النفقات الإستثمارية:

تلعب النفقات العامة الإستثمارية دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية، خاصة عندما يتم توجيهها إلى مجالات البنية التحتية، حيث يتوجب على كل الإجراءات الكفيلة بترشيد النفقات العامة ألا تؤثر على معدل الإنفاق العام الإستثماري أو على إنتاجيته (عصفور، 2011، صفحة 401)، ومن أهم الإجراءات والتدابير التي تسعى لترشيد النفقات العامة في هذا البند ما يلي:

- منح الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف وذات العائد المالي السريع.
- تأجيل تنفيذ المشاريع الأقل أهمية، وتنفيذ المشاريع الأساسية والهامة جدا.
- التقليل من الكماليات في المشاريع الحكومية كديكورات والزخارف وغيرها والتي تتطلب تكاليف كبيرة.
- تحويل تنفيذ بعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي إلى القطاع الخاص لتنفيذها وإدارتها.
- تعزيز الرقابة المالية على عمليات الصرف خصوصا ما يتعلق بالتكاليف والمشتريات.
- القيام بدراسة دورية وشاملة للبرامج والمشاريع الحكومية (خلال مدة خمس او عشر سنوات) لإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات وتقييمها، ل يتم تخفيض الإعتمادات المالية للمشاريع التي تكون منخفضة النفع، كما يمكن التخلص منها وإلغائها عندما يصبح العائد لا متناسب مع تكلفتها أو عندما تكون كفاءتها الإنتاجية غير عالية ولا ترقى للمستوى المقبول(عباد ، عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال (2000-2017)، 2019-2020، صفحة 105).

3. ترشيد النفقات التشغيلية:

من أبرز النقاط الأساسية التي يجب التركيز عليها في ترشيد النفقات التشغيلية ما يلي:

- البحث عن سبل لكيفية تخفيض إيجارات المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية والتي تكون غير هامة وثانوية بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة. التكاليف.
- الإستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية والتي تكون غير هامة وثانوية بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة.
- القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها.
- محاولة الإستفادة من إستعمال الأجهزة والآلات والأثاث والسيارات من خلال القيام برفع المدة الزمنية لأقصى مدة ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها والمحافظة عليها(دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، (2013-2014)، صفحة 141).
- وما سبق نستنتج أنه يتوجب على الدولة ترشيد النفقات العامة في كل هذه الجوانب بغية التقليل من حجمها وتخفيض العجز في الموازنة العامة.
- ومن خلال ما سبق نلاحظ أنه من أجل نجاح سياسة ترشيد النفقات العامة لا بد أن تطبق وفق الضوابط السالفة الذكر، بالإضافة إلى ذلك يجب وضع معايير معينة لا بد من إحترامها ومن أهمها ما يلي:
- لا بد ألا يتعدى معدل الإنفاق الإستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- لا بد من الوصول بشكل تدريجي إلى تلك الحالة التي تتساوى فيها صرف مجالات الإنفاق العام الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة، حيث يستحسن أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية أكبر من الإنفاق الجاري، وذلك من أجل تحقيق فائض جاري تقوم الدولة بتوجيهه إلى الإنفاق العام الإستثماري وبالتالي مواجهة الإلتزامات الرأسمالية للدولة.

- لا بد أن يشمل الترشيد علاج جميع مشاكل القطاع العمومي وتحسين مردوده الإنتاجي، وذلك من خلال جعل المشاريع المملوكة من قبل الدولة قادرة على الاعتماد على نفسها في التمويل، وبالتالي تنقص مساهمة تلك المشاريع في الإخلال بسياسة ترشيد النفقات العامة.
- ومما سبق يتضح أنه عندما تنجح الدولة في عملية ترشيد النفقات العامة فإنه سوف يكون هناك فائض في مواردها المالية، يسمح هذا الأخير بعلاج العجز في الموازنة العامة للدولة، ومنه يمكن إستعمال النفقات العامة كأداة للسياسة المالية من خلال ترشيدها، وهذا لإعطاء فعالية أكثر للجهاز الحكومي الإداري والإنتاجي في نفس الوقت، وكذا الخاص، وبالتالي الرفع من الكفاءة وحسن تخصيص الموارد، وهذا ما يهدف إليه من خلال ترشيد النفقات العامة (حميلي، 2019-2018، صفحة 87).

ثانيا: متطلبات نجاح عملية ترشيد النفقات العامة

يهدف أن تحقق عملية ترشيد النفقات العامة أهدافها المنتظرة فإنه من الضروري أن تتوافر عدة عوامل هي:

1. الشفافية المالية والمساءلة:

تعد كل من الشفافية والمساءلة أهم ركائز ومبادئ ترشيد النفقات العامة فهما أداتان مترابطتان ومهمتان أيضا لأجل ترشيد النفقات العامة والحفاظ على المال العام، فالأولى تتيح تدفق المعلومات حول كل ما يتعلق بإدارة المال العام وإنفاذه، أما الثانية فتعطي الفرصة لمساءلة من يقفون على إدارة هذا المال ومحاسبتهم في حالة خروجهم عن المسار الصحيح أو هدرهم للمال العام بأي شكل من الأشكال.

2. كفاءة الأجهزة المالية للدولة وعدالتها:

تعتبر كفاءة الأجهزة المالية وعدالتها من أبرز العوامل الأساسية لنجاح عملية ترشيد النفقات العامة بإعتبارها العين الساهرة على كيفية صرف الأموال العامة وتحصيل إيراداتها، فكلما كان عمل هذه الأجهزة بكفاءة كاملة وعدالة حين الصرف كلما انعكس ذلك على عملية ترشيد النفقات بالإيجاب، ويمكن إعتبار هذا العنصر من الدعائم الرئيسية لنجاح عملية ترشيد النفقات العامة بإعتبار أن هذا الجهاز القلب النابض للموازنة العامة للدولة (خناطلة و خلفه، 2020، صفحة 564).

3. القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق الحكومي:

يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق الحكومي تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب تخضع للمساءلة عن الإستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين، وتقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور هي:

- الفعالية الإجتماعية والإقتصادية (حسب وجهة نظر المواطنين) والتي تسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الإجتماعي والإقتصادي، والتي تظهر من خلال مدى رضا المواطنين، ومنه فهذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- نوعية الخدمات المقدمة (من وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.
- فعالية تسيير المرافق العامة (من وجهة نظر المكلفين) والتي تقود إلى إستغلال أمثل للموارد الموظفة (بوظرة، زغلامي، و سلامي، 2018، صفحة 7).

4. العمل على إرساء نظام محاسبي ورقابي فعال:

بحيث يمكن مختلف الجهات المعنية من التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، فأكبر دليل على قوة الدولة التزامها بنشر نتائج نشاطها، وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، فبقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يبحث المسؤولون على تنفيذ النفقات العامة في تحقيق عملية الترشيد، وضمان فعالية السياسة المنتهجة.

5. الإبتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص:

وذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للإستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع العامة من طرف الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق أنه بإمكان الإعتدال على القطاع الخاص في إنجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرا على الدولة، ولربما بتكلفة أقل، ذلك على إعتبار أن المستثمر الخاص يكون حريصا أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكبر ربح، أما إذا قامت الدولة بتلك المشاريع فمن الممكن أن يحدث هناك إحتلاس أو تبذير للمال العام، مما يزيد من تكلفة إنجاز المشروع ويبعدنا عن الترشيد (بوجطو، عصرنه نظام الموازنة العامة وأهميتها في ترشيد النفقات العامة، 2013-2014، صفحة 144).

6. الأساليب الحديثة المتبعة في ترشيد النفقات العامة:

تظهر أهمية ترشيد النفقات العامة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، خاصة في السنوات الأخيرة في ظل الظروف الإقتصادية التي يشوبها الفساد الإقتصادي والتي إجتاحت العديد من دول العالم، لاسيما النامية منها نتيجة إنخفاض الإيرادات العامة، الأمر الذي أسفر عن حدوث عجز في الموازنة العامة في ظل الإرتفاع المستمر للنفقات العامة، وهو ما يجعل الحكومات تعمل على ترشيد هذه الأخيرة وتخفيضها، وهذا لا يكون إلا بإتباع الوسائل والإجراءات والتي من أهمها ما يلي:

- تجميد وإيقاف المشاريع الجديدة وعدم طرحها للمناقصات الدولية والوطنية.
- تأجيل صرف مستحقات المقاولين للمشاريع تحت التنفيذ، وكذلك مستحقات موردي اللوازم والأجهزة لمدة من الزمن.
- تخفيض نفقات عقود التشغيل والصيانة للأجهزة الحكومية.
- إيقاف تعبئة الوظائف الشاغرة.
- تخفيض مخصصات المكافآت والمصاريف السفرية والمزايا المالية للموظفين.
- التحكم في الإعتمادات المخصصة للأجهزة الحكومية وتوزيعها على أساس شهري أو ربع سنوي، مع تقييد الوزارات بعدم تجاوز الإعتمادات المسموح بصرفها خلال هذه المدة.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- حيث تعتمد الحكومات على الإجراءات السالفة الذكر بصفة آنية وبشكل فوري لحظة حدوث إنخفاض في الإيرادات العامة (مثل حالة الجزائر أواخر سنة 2014)، وعند توقع حدوث إرتفاع حجم العجز في الموازنة العامة (فبراير م.، 2020-2021، الصفحات 57-58).

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية لترشيد النفقات العامة على عجز الموازنة العامة

تعد سياسة ترشيد النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المنتهجة كونها تساهم في التأثير على الاقتصاد الوطني وكذا توجيهه بصفة عامة وإدارة عجز الموازنة العامة بصفة خاصة، ففي حالة الإزدهار الاقتصادي يؤدي إتباع سياسة ترشيد النفقات العامة إلى توليد آثار إيجابية بشكل عام تسفر عن كبح عجلة النمو الاقتصادي، ما ينتج عنه إرتفاع في الأسعار ومنه زيادة معدلات التضخم بشكل عام، إلا أنه يساهم في تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة وظهور فائض مالي، حيث يحول هذا الفائض إلى الإحتياطي العام للدولة، تستخدمه للتحوط خلال سنوات الكساد الاقتصادي.

أما في حالة الكساد الاقتصادي وحين تقل الإيرادات العامة مثلما حصل في الجزائر بعد أزمة النفط سنة 2014، فإن سياسة ترشيد النفقات العامة قد يتولد عنها آثار سلبية تتجلى أهم آثارها في خفض معدل النمو الاقتصادي بشكل عام نتيجة تجميد المشاريع الإستثمارية التنموية الضخمة، ولعل أهم بواردها تتجلى في:

- تجميد مناصب الشغل.
- إحالة العاملين على البطالة في حالة القطاعات المتعثرة، ومنه خفض الدخل الوطني (خفض حصيللة الضرائب على هذه الشركات).
- المساهمة في رفع الدعم الإجتماعي خاصة عن المواد الإستهلاكية الأساسية، وهذا ما يؤثر سلبا على المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة في المجتمع.

وعلى الرغم من إحتياج الآثار السلبية لترشيد النفقات العامة حالة الكساد الاقتصادي، إلا أنها لا تخلو من الآثار الإيجابية والمتمثلة في القضاء على التبذير والإسراف، بالتالي المحافظة على المال العام من جهة وإعادة توزيع الموارد المالية بكفاءة عالية على القطاعات ذات أولوية على حساب القطاعات الغير منتجة من جهة أخرى (فبراير م.، 2020-2021، صفحة 59).

ونستنتج من خلال ما سبق أن الدولة تعتمد في تمويل عجز موازنتها العامة على المصادر التالية:

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

الجدول رقم (02:01): مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

ترشيده النفقات العامة	تعظيم الإيرادات العامة		
	التمويل بواسطة الإصدار النقدي الجديد	التمويل بواسطة المصادر الجبائية	التمويل بواسطة الاقتراض
وذلك من خلال حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، ويتضمن ترشيده النفقات العامة ضبطها وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتجنب النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية.	تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها للتداول، بالتالي فالدولة وفي هذه الحالة تتعهد للبنك المركزي بإصدار نقود ورقية وإعطائها قوة إبراء الديون وذلك من أجل تمويل الزيادة في النفقات العامة، بحيث يتطلب هذا النوع من التمويل وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للتغيرات الطارئة في الطلب الكلي.	- الضرائب المباشرة. - الضرائب غير المباشرة.	- الإقتراض المحلي: الإقتراض من البنك المركزي، الإقتراض من البنوك التجارية، الإقتراض من القطاع الخاص.
		مصادر تمويل داعمة لعجز الموازنة العامة:	- الإقتراض الخارجي: الإقتراض من البنوك التجارية الأجنبية وأسواق المال الدولية، الإقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية، الإقتراض من الحكومات.
		- المنح والهبات. - السحب من إحتياطيات الصرف الأجنبي. - الصناديق السيادية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- (بوجطو، عصرنه نظام الموازنة العامة وأهميتها في ترشيده النفقات العامة، 2013-2014، صفحة 144).

- (قمبر م.، 2020-2021، الصفحات 57-58-59).

- (حناطلة و خلفه، 2020، صفحة 596).

- (حميلي، 2018-2019، صفحة 87).

- (زكي، الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، 1992، صفحة 88).

- (زكي، إنفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي، 2000، صفحة 186).

- (عباد، عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها، 2019-2020، الصفحات 102-103)

المطلب الثالث: آثار وسائل تمويل عجز الموازنة العامة

بعد أن تطرقنا إلى أسباب عجز الموازنة العامة للدولة والتي يعود جزء منها إلى زيادة النفقات العامة والجزء الآخر إلى تباطؤ نمو الإيرادات العامة، ثم أهم مصادر أو طرق تمويل هذا العجز، فإننا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف آثار وسائل تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: آثار اللجوء لتمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب

تعتبر الضرائب من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الحكومة كمصدر لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك من خلال الرفع في معدلاتها، فهي غالباً ما تقوم برفع معدلات الضرائب من أجل زيادة الإيرادات الضريبية بهدف تغطية العجز، حيث تنجر نتيجة لهذه الزيادة في معدلات الضرائب العديد من الآثار نذكر أبرزها:

- تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب سلباً على القدرة الشرائية للأفراد خاصة في حالة الرفع في معدل الضرائب على القيمة المضافة، لأن ذلك يؤدي إلى خفض إنفاق الطبقات المحدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة لتلك الضرائب من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى.
- إن الرفع في معدلات الضرائب من شأنه أن يؤثر على حجم الاستثمارات في الدولة، بحيث يتم استخدام هذه الأداة كسلاح ذو حدين في تأثيرها على الاستثمار فتستعملها الدولة طبقاً لوضعيتها الاقتصادية، فهي يمكن أن تكون عقبة أمام تطور الاستثمارات عند قيام الدولة برفع بعض الضرائب على الأنشطة الاستثمارية أو إستحداث أنواع جديدة من الضرائب بغية تمويل عجز الموازنة العامة، وهو ما ينعكس سلباً على الاستثمار وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، كما يمكن للدولة من خلال الضرائب أن تشجع الاستثمارات وذلك من خلال التخفيضات الضريبية والإعفاءات على بعض الاستثمارات.
- تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم الإنتاج، كما أنها تؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب وكل هذا جراء تأثير هذه المعدلات المرتفعة في عرض وطلب الأموال الإنتاجية.
- ينعكس رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الإدخار سلباً بحيث ينخفض الإدخار، وذلك لأن المدخرين يقارنون بين التضحية عند شراء المواد الاستهلاكية والعوائد المتناقصة من مدخراتهم وهو ما يدفعهم لزيادة الاستهلاك على حساب الإدخار.
- ومنه يمكن القول بأن تأثير رفع معدلات الضرائب بغية تمويل عجز الموازنة العامة يتحدد على حسب معدلات الضرائب وأنواعها، فالضرائب تعتبر سلاح ذو حدين يمكن أن تؤثر بشكل سلبي أو أن تستخدم كوسيلة لتوليد آثار إيجابية (دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، (2013-2014)، الصفحات 131-132).

الفرع الثاني: آثار اللجوء لتمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض الخارجي

يعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة خاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي، مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية ومشتريات السلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام.

فعند قيام الدولة باستخدام المبالغ المتأتية من القروض الخارجية لتمويل نفقاتها المختلفة تظهر العديد من الآثار (زكي، انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي، 2000، صفحة 130)، ومع تزايد اعتماد الدول على القروض الخارجية زادت آثار هذا التمويل ومن أهمها:

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- يدفع الإعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي إلى ارتفاع مستويات المديونية العامة وخلق حالة من عدم التأكد حول المستقبل، نتيجة القلق بشأن كيفية سداد الدين (لارتفاع تكلفة الفوائد المدفوعة لخدمة هذا الدين) ما ينتج عن ذلك عبء مفروض على الأجيال القادمة، مع توقع فرض ضرائب مستقبلية أو حدوث تضخم وهو ما يؤثر سلباً على الإستثمار، وعلى توفير البيئة الملائمة والمستقرة لعمل الأسواق المالية، فالمشاركون في أسواق الأسهم والسندات والصرف الأجنبي عادة ما يقومون بتتبع طلبات الحكومة في أسواق الإئتمان ويأخذون رد فعل معاكس للأخبار المتعلقة بإستمرارية ضعف الإنضباط المالي.
- يؤدي تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض الخارجي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة العجز في الميزان الجاري، بالإضافة إلى إمكانية التعرض لأزمة مديونية خارجية في حالة إذا ما بلغ الدين مستوى شديد الارتفاع أو أزمة في ميزان المدفوعات في حالة تراجع الإحتياطي من النقد الأجنبي (عادل الحسيني، 2017، صفحة 99).
- قد يؤدي التوسع في الاقتراض الخارجي إلى حدوث التضخم المستورد، ففي ظل ظروف إقتصادية معينة كارتفاع الميل الحدي للإستيراد والإستهلاك وضعف الجهاز الإنتاجي وقلة الموارد المحلية، يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الواردات سواء كانت مواد أولية أو إستهلاكية مما ينعكس ذلك على أسعار جميع المواد بالارتفاع، مما يعني حدوث موجة تضخم (أحمد عزام، 2005، صفحة 102).
- يؤدي لجوء الحكومة لتمويل العجز بإستخدام القروض الخارجية إلى تراكم الديون الخارجية وارتفاع الأقساط المدفوعة وفوائدها مما يسبب نضوب إحتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية، نتيجة تخصيص الجانب الأكبر منها لخدمة أعباء الدين، فينعكس ذلك سلباً على قوة العملة المحلية بالإخفاض، وهذا ما يؤدي إلى فقد ثقة المتعاملين بالعملة الوطنية.
- إن لآلية التمويل عن طريق الاقتراض الخارجي تبعات سياسية وإقتصادية تتمثل في مجموعة الشروط المالية والنقدية التي تفرضها الدول أو المؤسسات المقدمة للقرض، والتي عادة ما يكون فيها مساس بسيادة واستقلال الدول المقترضة، إضافة إلى وقوع هذه الأخيرة في مصيدة تراكم الديون الخارجية وتآكل إحتياطاتها من العملة الأجنبية، مما قد ينتهي بالدولة إلى الخضوع لمطالب الدائنين وشروط الهيئات الدولية كئمن لإعادة جدولة الديون (يونس، 2015-2016)، صفحة 212).
- أما بالنسبة لآثار هذه الطريقة التمويلية على النشاط الإقتصادي فتؤدي إلى خلق آثار توسعية على الإقتصاد المحلي نتيجة لإستعمال حصيلة هذه القروض في تمويل النفقات المحلية، إذ أنه إذا تم إنفاق هذه القروض على المشروعات الإستثمارية بإقتراض عدم الوصول إلى مرحلة الإستهلاك الكامل فإن هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل (دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، 2013-2014)، صفحة 131).

الفرع الثالث: آثار اللجوء لتمويل عجز الموازنة العامة بواسطة التمويل التضخمي

تعتمد الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة إلى إستخدام أسلوب التمويل التضخمي بتحويل رقم العجز في الموازنة العامة إلى مبلغ نقدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وفي ظل وجود نفس أسعار الفائدة السائدة في السوق يؤدي طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها إلى رفع المستوى العام للأسعار، مما ينشأ عنه ضغوط تضخمية يتحملها الأفراد بإخفاض الدخل الحقيقي أو من خلال تطبيق الحكومة لمعدل ضريبة مرتفع. ومن الآثار السلبية لهذا المصدر التمويلي هو فقدان النقود الوطنية لقيمتها

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

بإستمرار، الشيء الذي يؤدي إلى الهروب من النقود الوطنية إلى أنواع النقود الأجنبية (الدولار مثلا) كنوع من مخزن القيمة وهربا من التآكل المستمر في قيمة النقد الوطني. وفي نفس الوقت فإن إستمرار إرتفاع الأسعار يخل بإمكانيات تقرير التكاليف والعوائد، بالتالي تفقد النقود إحدى خصائصها وهي أنها أداة للحساب الإقتصادي، ومع إختلال وسيلة الحساب الإقتصادي (النقود كمقياس للقيم) يتردد الأفراد في القيام بأية مشروعات حيث أن أخطر ما يهدد عمليات الإستثمار هو عدم اليقين والشك في الأوضاع المستقبلية. وأخيرا فإن إستمرار التضخم وارتفاع الأسعار يعني تآكل الدخل الحقيقية للأفراد، حيث يزداد هذا العبء بشكل خاص على الطبقات الفقيرة وذوي الدخل الثابتة، وكل ذلك يؤدي إلى إهدار فرص الإدخار لتقلص دخول الفئات المختلفة وهروب مدخرات أصحاب الدخل العالية في شكل مدخرات بعملات أجنبية خوفا من التآكل المستمر في قيمة النقود الوطنية، بالتالي فإن إستمرار الحكومة في اللجوء لآلية التمويل التضخمي مليء بالمخاطر على سلامة الإقتصاد القومي (البيلاوي، 1998، الصفحات 86-87). ويشترط لفاعلية هذه الوسيلة لعلاج عجز الموازنة العامة أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة، بالإضافة إلى وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة، وإذا اضطرت الحكومة للإصدار النقدي فإن عليها أن تقوم بإصدار دفعات بسيطة يتحملها الإقتصاد القومي، فالإعتماد المتزايد على الإصدار النقدي في ظل إنخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى زيادة الآثار التضخمية السلبية، ولهذا يعتبر هذا الأسلوب من التمويل صالح للإقتصاديات المتقدمة التي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن (براهمي و قرقب، 2021، صفحة 620). إضافة إلى ما سبق هناك العديد من الآثار السلبية المرتبطة بالتضخم الناجم عن اللجوء لإستعمال آلية الإصدار النقدي الجديد، ومن بعض هذه الآثار السلبية نذكر ما يلي:

- إن إرتفاع الأسعار المستمر والملموس يؤدي إلى إرتفاع تكاليف إقامة المشروعات الإنتاجية (في حالة التضخم)، وهو الأمر الذي يضعف معه إمكانية توسيع القدرة الإنتاجية للإقتصاد، ومن ثم تحديد إمكانية زيادة الإنتاج ونموه.
- يؤدي الإرتفاع المستمر والملموس في الأسعار الذي يصاحب التضخم إلى إرتفاع تكاليف المعيشة، وانخفاض مستويات المعيشة والدخل الحقيقية، وبالذات للشرائح الواسعة في المجتمع وخصوصا في الدول النامية، والتي تمثلها الفئات المحدودة والمنخفضة الدخل، وحصولها على سلع وخدمات أقل بدخولها المنخفضة والمحدودة نتيجة إرتفاع الأسعار (فليح خلف، 2017، صفحة 257).
- إرتفاع الإضرابات العمالية المطالبة بزيادة الأجور جراء إنخفاض القيمة الشرائية لمداخيلهم.
- عدم الإقبال على الإدخار الموجه إلى الإستثمار المنتج بسبب إنصراف الناس إلى المضاربات على الأسعار على حساب النشاط الإنتاجي (شبرا، 1990، صفحة 41).
- إعادة توزيع الدخل الوطني في غير صالح أصحاب الدخل الثابتة كالموظفين وأيضا في غير صالح الدائنين، ولصالح المدنيين وأصحاب المشروعات.
- إعادة توزيع الثروة بين أصحاب الأصول المادية وأصحاب الثروة المالية، إذ يستفيد أصحاب الأصول المادية من عقارات وأراضي وأوراق مالية وغيرها بإعتبار أن التضخم سوف يرفع من قيمة إستثماراتها وبالتالي تزداد عائداتها، في حين أن أصحاب الأصول المالية وخاصة أصحاب المعاشات سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة إرتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك لأن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد يؤدي إلى حدوث التضخم الذي يخلف آثارا سلبية تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة أي أن هناك علاقة تبادلية بين التضخم والعجز فالعجز يزيد من التضخم والتضخم يفاقم من عجز الموازنة العامة للدولة.
- الإختلال في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب إستحالة تحديد تكاليف المشروعات بصفة نهائية.
- إختلال النشاط الاقتصادي إذ توجه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية، ويتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الإستيراد والمضاربة التجارية.
- إختلال ميزان المدفوعات، حيث يعمل إرتفاع المستوى العام للأسعار على خلق عجز في ميزان المدفوعات، إذ أن التضخم يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية نظرا لإرتفاع أسعار السلع المحلية وهو ما ينجم عنه إرتفاع الواردات وانخفاض حجم الصادرات نتيجة ضعف موقف المصدرين المحليين إتجاه إرتفاع أسعار السلع المحلية ومن ثم ضعف منافستها للسلع الأجنبية.
- ومنه فإذا تم الإعتماد على آلية الإصدار النقدي الجديد في تمويل عجز الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى تحمل التكاليف والنتائج السابقة والتي تؤدي إلى إعاقة عملية التنمية. لذلك لا بد من إعتبار التمويل التضخمي وسيلة إستثنائية وليس أساسية في إحداث التنمية مع الأخذ بعين الإعتبار أن البلدان النامية لا تتوفر فيها البيئة التي تتوافق مع هذا النوع من التمويل وذلك لأسباب عديدة (كضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وانخفاض الدخل وتفشي ظاهرة الإكتناز، عدم إكمال ونضوج الجهاز الإئتماني وعدم توافر سياسات مالية وتمويلية سليمة) مع وجود رقابة دقيقة على حجمه وتفاعلاته واتجاهاته حتى لا يخرج عن السيطرة، وهذا لا يتوافر في الدول النامية (بن جميل ، 2018، الصفحات 6-7).

أما الأثر الإيجابي المحدود والذي يتحقق نتيجة حدوث التضخم في الدول النامية (من خلال الإرتفاع في الأسعار) الناجم عن الإصدار النقدي الجديد يتمثل في تقليل الإستهلاك العيني الذي يتحقق معه إيداع عيني، والذي قد لا يتحقق معه قدر مهم من الإستثمار العيني عن طريق إستخدام الإيداع العيني، وهذا نظرا للقيود والعوائق التي تحد من هذا الإستخدام ويتحقق معه أثر سلبي يتمثل في تحويل الموارد من الإستخدامات الإستهلاكية نتيجة لذلك، وهو ما يقود إلى إنخفاض مستويات المعيشة، وانخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، أي تحقق أثر إجتماعي سلبي عن طريق ذلك، ودون أن يرافقه أثر إقتصادي إيجابي مهم (فليح خلف، 2017، صفحة 257).

الفرع الرابع: آثار اللجوء لتمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الصناديق السيادية

تلعب الصناديق السيادية دورا مهما في تحقيق الإستقرار المالي على مستوى الإقتصاد الكلي، لاسيما ما تعلق بتمويل عجز الموازنة العامة من خلال إمتصاصها للصدمات الناتجة عن تراجع أسعار المواد الأولية خاصة النفط منها (في الإقتصاديات الريعية)، وذلك بتمويل جزء من النفقات العامة عن طريق سحب أموال من موارد وأصول الصندوق السيادي، بإعتبار أن هذا الأخير يسمح بتحقيق هامش أمان للبلدان النفطية (الريعية) من خلال قيامه بإمتصاص الصدمات الناتجة عن الإخفاض في أسعار المواد الأولية (النفط)، ويتم تمويل العجز من خلال سحب موارد وأصول الصندوق السيادي وتوظيفها في تمويل النفقات العامة ومنه تغطية العجز

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

وتحقيق الإستقرار المالي. حيث لا يقتصر دور الصناديق السيادية على تمويل عجز الموازنة العامة بل يتجاوز ذلك من خلال قدرتها التمويلية الهائلة التي تتوفر عليها:

- تنفيذ السياسات العامة خاصة ما تعلق بالبرامج التنموية والمخططات.
- تحقيق التوازن والإستقرار على مستوى ميزان المدفوعات ومنه توازن الميزان التجاري مثل حالة الجزائر.
- تخفيض حجم المديونية الداخلية والخارجية.
- تغطية فاتورة الإستيراد لعدة سنوات دون اللجوء إلى مصادر أخرى (قمبر م.، 2020-2021، صفحة 66).

المبحث الرابع: البدائل الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

عند حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة تعمل هذه الأخيرة على الحد منه وإيجاد مختلف الحلول الممكنة لتطويقه والتخلص منه ويكون أمامها عدة خيارات لتمويله، فالإقتصاد الوضعي قد إبتكر بدائل تمويلية لتمويل العجز والتخلص منه، والإقتصاد الإسلامي أيضا له حلوله وخياراته التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لإزالة هذا العجز، وفيما يلي بعض الوسائل التي يمكن إتباعها لإزالة هذا العجز والتخفيف من حدته، بهدف توفير الموارد اللازمة لتغطية كافة النفقات العامة.

المطلب الأول: الأساليب التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

ينطوي النظام المالي الإسلامي على العديد من الآليات قصد تمويل عجز الموازنة العامة والتي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: تعجيل الإيرادات وبيع أملاك الدولة

أولا: تعجيل الإيرادات:

حيث تقوم الدولة بتحصيل الإيرادات لسنة لاحقة، ويلاحظ بأن بعض الدول الحديثة أصبحت تطبق مثل هذا الأسلوب ولكن خلال سنة مالية واحدة، أين يمكن تعجيل بعض الإيرادات مثل: إيجارات أملاك الدولة لأكثر من الفترة المحددة، كما يمكن للدولة أن تتعهد ببيع بعض الموارد مثل البترول واستلام ثمنها مقدما أو أخذ إيجارات أملاك الدولة لأكثر من الفترة المحددة (المومني، 2014، صفحة 281).

ثانيا: بيع أملاك الدولة:

يمكن للدولة سد عجز الموازنة العامة عن طريق بيع أملاكها بشرط ألا تكون هذه الأخيرة هامة وضرورية، ومن أمثلة ذلك بيع الآلات المستخدمة في الترفيه، وذلك باستخدام طريقة المزايدة العلنية للحصول على أكبر العوائد. ولكن ينبغي أن يراعى في بيع أملاك الدولة تجنب الإضرار بالمصلحة العامة للناس، فبيع الأراضي مثلا من غير مصلحة أو ضرورة أو حاجة لا يجوز لأن في ذلك تضييع لحقوق ومصالح الأفراد. وتعد هذه الوسيلة من الوسائل الهامة لسد عجز الموازنة العامة، ولكن يجب على الدولة عدم التوسع فيها، خاصة إذا ما تعلق الأمر ببيع أملاكها العمومية، لأن في ذلك خسارة لها(يونس، (2015-2016)، صفحة 231).

الفرع الثاني: الاقتراض العام (القرض الحسن)

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي الاقتراض كأحد مصادر التمويل لمعالجة العجز في الموازنة العامة، إذ يكون القرض من أصحاب الفائض المالي أو من المدخرات الزائدة، كما يمكن أن يطرح القرض الحسن على شكل سندات على الجمهور بشرط أن تسبق هذه العملية حملة توعية وإرشاد لبيان أهمية الموضوع، حتى يتهيأ الجمهور للإكتتاب بهذه السندات (عبد العزيز شويش و حسن خلف، 2018، صفحة 119). ويقصد بالقرض الحسن هو ذلك القرض الخالي من التعامل بالفوائد الربوية، فهو عبارة عن عقد تحصل بمقتضاه الدولة على المال من الأفراد أو المؤسسات المالية اللاربوية عند الحاجة، نظير تعهدها برد مبلغ القرض عند حلول أجله (حسين راتب، 1999، الصفحات 277-278).

حيث أكدت الجهات المختصة حول أفضلية القرض الحسن على الضرائب بشرط القدرة على السداد مستقبلا، فالقرض الحسن يتجنب سلبية الضريبة في تضخيم تكاليف الإنتاج، فأثر الضريبة على الظاهرة التضخمية أكثر وضوحا من القرض الحسن، باعتبار أن هذا الأخير لا يمتص إلا إدارا لم يكن يستعمل في الإنفاق الاستهلاكي (فهو يمثل دخل إضافي)، أما فاعلية هذه الأداة فتكمن في تحويل كمية من الفائض النقدي من أصحاب الدخول العالية وامتصاصها بغية التحكم في الطلب الكلي وتخفيضه، ومنه فاستعمال القرض الحسن يفيد في التحكم في ظاهرة التضخم (ماحي، 2007، صفحة 126). ولكن نظرا للآثار غير المرغوب بها والتي من الممكن أن تمارسها هذه القروض العامة على النشاط الاقتصادي فقد وضعت الشريعة الإسلامية بعض الضوابط والشروط التي لا بد أن تلتزم بها الدولة الإسلامية عند الاقتراض لتكفل ترشيد استخدامها ومنها ما يلي:

- وجود الحاجة أو المصلحة العامة المعتبرة شرعا.
- خلو القرض العام من الفوائد الربوية.
- قدرة الدولة على السداد فلا يجوز لها الاقتراض إلا إذا علمت قدرتها على سداد القرض عند حلول أجله، وذلك بأن تتوقع ما تحصله من إيرادات في المستقبل وتخطط له، بشرط أن يغطي القرض دون المساس بالحاجات العامة للمجتمع أو الإضرار بمصالح الأمة سواء أمنها الداخلي أو الخارجي.
- إستنفاد كافة صيغ التمويل للقطاع العام من قبل القطاع الخاص مثل: المراجعة، المشاركة (عثماني و جوادى، 2017، صفحة 16).

- عدم كفاية الإيرادات العامة العادية المشروعة عن سد الحاجات العامة حتى مع تخفيض النفقات العامة غير الضرورية.
- أن تتم جباية القرض العام وإنفاقه على الوجه المشروع وبقدر الحاجة.

وكما تمت الإشارة سابقا أن هذا النوع من القروض يصدر على شكل سندات (سندات القرض الحسن)، وباعتبار أنه ليس من المعتاد أن تصدر سندات الاقتراض الحكومي على شكل قروض حسنة، وباعتبارها تتضمن تعهد برد القيمة الاسمية للسند فقط، فهي في هذه الحالة ستخلو من الحافز المادي الذي يدفع الناس إلى شرائها، إلا أن تطبيق النظام الإسلامي كفيل بأن يخلق الحافز لدى الأفراد لإقراض الحكومة قروضا لا فائدة عليها لثقتهم بها ورغبتهم في تحقيق التكافل الاجتماعي وتميزها بالضمان، فحاملها

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

دائن للحكومة، كما أنه بإمكان الحكومة إجبار فئة معينة من الأفراد (كالأغنياء ورجال الأعمال والشركات) بالإكْتتاب بها واقتناءها لفترة محددة (ديلمي، 2016، الصفحات 292-293).

الفرع الثالث: الضرائب (التوظيف على أموال الأغنياء)

تعتبر الضريبة وسيلة من وسائل تمويل العجز تفرض لتغطية الضروريات التي لم تستطع الإيرادات العادية تغطيتها، وقد وضع الفقهاء الحالات التي تجوز فيها فرض الضرائب والتي من بينها وجود حاجة حقيقية للمال في ظل غياب أي مورد آخر، إلى جانب مراعاة العدالة في توزيع الضريبة، فالأغنياء مثلاً قادرين على دفع الضريبة وهم من يجب عليهم أن يتحملوا أعباءها، أما الفقراء غير القادرين فيجب أن يعفوا منها، كما يجب أن تتفق مع مصالح الأمة (عثماني و جوادي، 2017، صفحة 16).

وتعرف الضريبة في الاقتصاد الإسلامي بأنها مقدار محدد من المال تفرضها الدولة على أموال الممولين لضرورة طارئة، مستندة في ذلك إلى قواعد الشريعة الإسلامية العامة، دون أن يقابل ذلك نفع معين للمول، تستخدمها الدولة في تغطية النفقات العامة للمواطنين، وتمتاز هذه الضرائب بأنها مؤقتة بالظروف التي فرضت من أجلها، فهي ليست تشريعا دائما بل هي إستثنائية تنتهي بإنتهاء الظروف التي فرضتها (كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف-القروض)، 2013، صفحة 298). حيث يلجأ ولي الأمر إلى التوظيف لمواجهة الظروف الغير عادية، إذا كانت الخزينة العامة عاجزة عن تمويل الأعباء العامة التي تتطلبها مثل هذه الظروف وهو محدد بالمقدار الذي يكفي لدفع هذه الظروف ومواجهتها، ويشترط في التوظيف توفر أربعة عناصر أساسية هي: التعيين (تعيين المحل)، التقدير، الإلزام، الزمن (عرب و علالي، 2010، صفحة 7).

وللتوظيف أهمية كبيرة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وفيما يلي بعض مجالات الإنفاق العامة التي يمكن أن يفرض التوظيف لأجل تغطيتها في حالة حدوث العجز:

1. المجال الاقتصادي: يساهم القطاع الخاص مع الدولة في تمويل الأعباء العامة مما يخفف عن الدولة البعض من أعبائها، ويزيد من فاعلية وسرعة إنشاء المشاريع الاقتصادية الكبرى، خاصة تلك المشاريع الإستراتيجية التي لا تلقى إقبالا من الأفراد عليها، ولأهمية هذه المشاريع بالنسبة للمجتمع وأفراده، فإنها تمول أولا من الأموال العمومية، فإذا لم تكف هذه الأخيرة يتم اللجوء إلى التوظيف في سد العجز.

2. المجال الاجتماعي: إذا عجزت الخزينة العمومية عن تلبية حاجات الفقراء والمساكين والمنكوبين نتيجة ظروف إستثنائية كالمجاعة والحروب ومختلف الأزمات، فإنها تفرض ضرائب خاصة لمقابلة هذه النفقات تستوفيها من الأغنياء حسب مقدرتهم المالية، وفي هذا تطبيق لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي ينادي به الإسلام.

3. المجال العسكري: وما يتطلبه من نفقات لتجهيز الجيش وإمداده بالسلاح والعتاد والمؤونة، إضافة إلى نفقات بناء مصانع السلاح وما يلزم لتدريب وتكوين الجيش، فإذا كان إستحقاق الإنفاق على هذا المجال هو من الحقوق اللازمة على بيت المال وكان هناك عجز فيه، إنتقل وجوب الإنفاق عليه إلى المسلمين، لأن الجهاد واجب عليهم بالمال والنفس (بن طي، 2013-2012، الصفحات 294-308).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

ومما سبق نستنتج أن للتوظيف دور كبير في تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، فهو يعد من الوسائل العلاجية التي لا يجوز للدولة فرضه على الأفراد إلا للضرورة الشديدة كحالة عجز الموازنة العامة.

المطلب الثاني: الأساليب المستحدثة لتمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

أصبح التعامل بالسندات الحكومية وأذونات الخزينة كوسيلة لجذب المدخرات وجمع الأموال لا يلقى قبولا لدى المستثمرين المسلمين كونه لا يتفق مع الضوابط الشرعية، فكان من الضروري البحث عن وسيلة استثمارية إسلامية تحل محل الأدوات التقليدية وتكون بمثابة وسيلة لتغطية العجز، فتوجهت الأنظار إلى الصكوك الإسلامية كإحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تكون بديلا لأدوات الدين العام، وتستفيد منها حكومات الدول في توفير ما تحتاجه من موارد بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

الفرع الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك المالية الإسلامية أحد أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية، التي استطاعت إيجاد مكانة بارزة لها في أسواق المال العالمية في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بالتمويل الإسلامي، فالصكوك الإسلامية تمثل الإطار التمويلي الذي يمكن الاعتماد عليه في بناء الدولة. كما يمكن اعتبارها جزءا أساسيا من صناعة التمويل الإسلامي، فقد قامت العديد من الدول بإصدار الصكوك بشكل واسع وعلى رأس هذه الدول ماليزيا والسعودية وقطر وتركيا والإمارات بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: مفهوم الصكوك الإسلامية

تعرف الصكوك المالية الإسلامية أو ما يطلق عليها بمصطلح "السندات الإسلامية" على أنها "شهادات أو وثائق أو أوراق مالية اسمية أو لحاملها متساوية القيمة، تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أو أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق ملكية أو خليط من بعضها أو كلها حسب شروط معينة، عند إصدارها أو بعد استخدامها بحصيلتها بالإكتتاب فيها، ويشترك حملتها في صافي الأرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها، وهي قابلة للتداول ما لم تمثل نقدا أو دينا محضاً، ولا تمثل الصكوك دينا لحاملها في ذمة مصدرها، ويعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية" (بن خالدي، ناوي، و دوش، 2019، صفحة 89).

كما عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها عبارة عن "وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (عيجولي، 2019، صفحة 316).

وعرفت أيضا على أنها "شهادات مالية تصدرها جهات حكومية مختلفة (المستفيدة من الصكوك) تمثلها أو تنوب عنها وزارة المالية، وتقوم على أساس شرعي، حيث يتم تسويقها عبر البنوك وشركات الوساطة المالية للجمهور داخل الدولة وخارجها" (الحواس، 2014، صفحة 14).

وتأسيسا لما سبق يمكن القول بأن الصكوك الإسلامي عبارة عن وثيقة مالية متساوية القيمة تصدر وفق عقد شرعي، تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلا أو سيتم إنشاؤها من حصيللة الإكتتاب.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

وبالتالي فإن الصكوك الإسلامية قد تتفق مع الأوراق المالية التقليدية في بعض الإجراءات الإدارية من حيث التنظيم والإصدار، ولكنها تتميز عنها في كونها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة مراحلها منذ بداية إصدارها إلى غاية نهاية أجلها، ومن بين أهم خصائصها ما يلي:

- لا تمثل هذه الصكوك ديناً لحاملها كما في السندات الربوية.
- مسؤولية مالك الصك محدودة بقدر قيمة الصك ولا تتعدى إلا أمواله الأخرى.
- مالك الصك مشارك في موجودات المشروع لذلك له الحق في الرقابة ونحوها.
- تقوم هذه الصكوك على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بغض النظر عن صيغة الإستثمار المعمول بها، حيث تعطي للمالك حصة من الربح وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الاسمية.
- يتحمل حامل الصك الأعباء والتبعات المترتبة على ملكيته للأصول الممثلة بالصك، سواء كانت مصاريف إستثمارية أو هبوط في القيمة (محمد حيد، 2020، صفحة 364).
- تصدر الصكوك بفتات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط إستثماري خاص، وذلك لتيسير شراء هذه الصكوك وتداولها، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفتات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة.
- تصدر وتتداول هذه الصكوك في سوق الأوراق المالية وفقاً للشروط والضوابط الشرعية حيث تخصص حصيلتها للإستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، وبضوابط تنظم إصدارها وتداولها (محمد أميبية و البشير التونسي، 2017، صفحة 35).

ثانياً: أهمية الصكوك الإسلامية وأهدافها

1. أهمية الصكوك الإسلامية:

- لقد إزدادت أهمية الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل أبرزها:
- تساهم الصكوك الإسلامية في إنعاش الإقتصاد وذلك بالإستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع الممولة ريوياً.
 - المساعدة في إدارة السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي (بلعابد ، مقدم ، و طاهري ، 2018 ، صفحة 115).
 - تتيح الصكوك الإسلامية فرصة أمام البنوك المركزية في إستخدامها ضمن أطر السياسة النقدية ووفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في إمتصاص السيولة النقدية، ومن ثم خفض معدلات التضخم وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة.
 - تساعد الصكوك الإسلامية في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات والحفاظ على مراكزها المالية، ومن أهم أسباب هذه الربحية هي الكلفة المنخفضة في إصدار هذه الصكوك (رافع محمد، 2018، صفحة 6).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

- تساعد الصكوك المالية الإسلامية على تشجيع الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق، كونها تتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.
- تساهم الصكوك المالية الإسلامية في جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (رزيق و شيخ التهامي، 2019، صفحة 103).
- تساهم عملية إصدار الصكوك الإسلامية في خلق مصدر جديد للتمويل، ويؤدي ذلك إلى التقليل من درجة سيطرة الجهاز البنكي بإعتباره مصدرا وحيدا للتمويل.
- تساهم الصكوك الإسلامية في تلبية إحتياجات الدولة المتعلقة بتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية والمشاريع الضخمة خارج موازنة الدولة، ومنه فهي تساعد على تخفيف العبء الذي يقع على كاهل الدولة، فالدور الأهم لهذه الصكوك يكمن عند وجود عجز في الموازنة العامة للدولة ويكون بإستطاعة الصكوك الإسلامية المساهمة في سد هذا العجز (محمد أميبة و البشير التونسي، 2017، صفحة 36).

2. أهداف الصكوك الإسلامية:

تكمن الأهداف الأساسية وراء إصدار الصكوك الإسلامية في الآتي:

- جمع رؤوس المال لتمويل إنشاء المشاريع الإستثمارية، خاصة وأن أبرز المشاكل التي تواجه المشاريع الإستثمارية في الدول النامية هي مشكلة التمويل، وذلك من خلال تعبئة موارده من المستثمرين من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال، لتكون حصيلة الإكتتاب فيها رأس مال المشروع.
- إن عملية التصكيك ليس بالضرورة أن تكون لمشروع جديد فمن الممكن وجود مشاريع قائمة فعلا وينقصها التمويل لعدم وجود السيولة الكافية، بالتالي يتم التوجه إلى عملية إصدار الصكوك الإسلامية للحصول على التمويل اللازم لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الإستثمارية طويلة الأجل (رافع محمد، 2018، صفحة 5).
- تحسين القدرة الإئتمانية والهيكلة التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك المالية الإسلامية من حيث أنها تتطلب التصنيف الإئتماني للمحافظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الإئتماني مرتفعا (مبارك عبد القادر ، 2021، صفحة 71).

الفرع الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في تمويل عجز الموازنة العامة

تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة حسب الصيغة الشرعية التي يقوم عليها العقد (الصك) وطبيعة العلاقة التي تربط بين الأطراف المختلفة لهذا الصك، وقد أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود أكثر من أربعة عشر نوعا من الصكوك إلا أن أكثرها إنتشارا وتداولاً ما يلي:

أولاً: التمويل عن طريق صيغ الملكية

1. تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق صكوك المضاربة:

يمكن للدولة أن تلجأ إلى صكوك المضاربة لتغطية جزء من عجز موازنتها العامة بدلا من استخدام سندات الخزينة، فهي عبارة عن أداة استثمارية تقوم على تقسيم رأس المال المضارب إلى حصص متساوية تسجل بأسماء مالكيها لتمويل مشروع استثماري أو نشاط خاص أو مجموعة أنشطة يختارها المصدر (المضارب) بناء على عقد المضاربة الشرعية، والتي تكون معرفة بوضوح في نشرة الإصدار، من خلال تحديد طبيعة المشروع التي تستثمر فيه حصيلة هذه الصكوك ومدة هذا الاستثمار والأرباح المتوقعة منه وطريقة توزيعها بين المضارب ومالكي الصكوك وفقا لنسب يرضى عنها الطرفان عند التعاقد (عبو، 2017، صفحة 52).

وتقوم الحكومات بتمويل العجز في موازنتها من خلال إصدار صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح، بحيث يتم تمويلها على أساس المضاربة ولا يشارك حملة الصكوك في اتخاذ القرار الإداري والاستثماري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية، ومن أمثلة ذلك أن تقوم الحكومة بتوسيع محطة حالية أو إنشاء محطة جديدة لتحلية المياه وتمويلها بإصدار هذه الصكوك، بحيث تحتسب قيمة المحطة الحالية رأس مال لها، ويضاف إلى قيمة صكوك المضاربة الجديدة اللازمة لتوسيعها ليشكل المجموع رأس المال الجديد للمحطة، فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة. ومن شروط إصدار صكوك المضاربة أن يكون المشروع محددًا، مما يسمح أن تكون له ذمة مالية مستقلة (كمشاريع تحلية المياه في المثال السابق)، ويكون عائد الصك جزءًا من ربح المشروع بنسبة القيمة الإسمية للصك إلى مجموع رأس مال المشروع (تقسم الأرباح على مجموع الصكوك).

ويمكن أن تكون صكوك المضاربة هنا على نوعين: الأول خاضع للإستهلاك أو الإطفاء (شركة متناقصة)، بحيث ينتهي الأمر إلى تملك الدولة للمشروع بعد إطفاء أو إستهلاك جميع الصكوك، أما الثاني فلا يتضمن شرط الإطفاء (شركة دائمة) بحيث تبقى ملكية الصك دائمة لصاحبه (الدجاوي، 2018، صفحة 252).

2. تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الصكوك المشاركة:

وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلة الإكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، يصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك، وتدار هذه الأخيرة على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالإستثمار. وفي هذه الحالة يعد المصدر لهذه الصكوك هو طالب المشاركة معه في المشروع والمكتتبون هم الشركاء، وتتحدد نسبة أرباح الطرفين على حسب نسبة الصكوك لكل طرف (بوخاري، 2017، صفحة 58).

فصكوك المشاركة آلية تستطيع الدولة أو الخزينة العامة من خلالها جذب رؤوس الأموال الخاصة بإنجاز المشاريع الكبرى، وذلك عن طريق إصدار أسهم تملك، بحيث تقوم الدولة بطرح أسهم هذه الشركات للبيع في السوق المالي بهدف تمويل مشروع جديد، ويتم طرحها بناء على أسلوب المشاركة في الربح والخسارة (سعود، 2020، صفحة 83).

كما يمكن للدولة إصدار صكوك المشاركة بهدف سد العجز في موازنتها العامة، وذلك من خلال استثمارها في المشاريع المدرة للإيراد والدخل والقائمة على مبدأ المشاركة في إقتسام الربح وتحمل الخسارة في نتيجة أعمال المشروع، والمشاركة بين الحكومة وحملة الصكوك في إدارة المشروع، وتستطيع الحكومة رئاسة مجلس الإدارة إذا ساهمت بأكثر من النصف في تكاليف المشروع، وهو ما يمكن القطاع

الخاص من المشاركة في هذه الصيغة مع احتفاظ الدولة بنسبة في رأس مالها لإتخاذ القرارات الإدارية (يوسف و بملول، 2018، صفحة 261). ومن مميزات صكوك المشاركة الحكومية أنها ذات ربحية عالية وذات مخاطر استثمارية متدنية لأنها مسنودة بأصول حقيقية متنوعة في قطاعات اقتصادية مختلفة مع إمكانية تحويلها لسيولة في أي لحظة في السوق المالي، واستخدامها في تسوية المعاملات المالية كوسيلة دفع مضمونة السداد (محمد و الحنيطي، 2015، صفحة 556).

3. تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق صكوك الإجارة:

صكوك الإجارة هي وحدات أو صكوك مساهمة في مضاربة تقوم بشراء أصول عينية وموجودات ثابتة، ومن ثم تأجير هذه الأصول بعقد إيجار منته بالتملك، وتهدف هذه الصكوك بالأساس إلى تحقيق الهدف الاستثماري، إلى جانب ذلك فهي تعمل على توفير رأس المال لمشروع البنى التحتية طويلة الأجل كما تساهم في توفير السيولة اللازمة للإنفاق الحكومي، وتطوير أدوات مالية جديدة للسوق البنينة (أي التي هي بين البنوك الإسلامية)، فالحكومة بإمكانها إصدار هذه الصكوك عوضاً عن إمتلاك العقارات وغيرها، كما يمكن للدولة إستئجارها وإصدار صكوك ملكية أعيان مؤجرة قابلة للتداول مالمكيها، وتتمتع هذه الصكوك بخصائص مهمة منها ثبات العائد وقابليتها للتداول وقلة المخاطر وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية، ومرونتها العالية حيث يمكن إصدارها بآجال متعددة (شرياق، 2017، صفحة 379). وتعد صكوك الإجارة من بين أهم أساليب التمويل الإسلامي لسد عجز الموازنة العامة لأنها تتميز بمزايا عديدة إذا ما قورنت بأشكال التمويل الأخرى، من بين أهم خصائص هذه الصكوك نذكر ما يلي:

- لا تمثل هذه الصكوك ديناً على الخزينة وبذلك فهي لا تخلق حاجة لإطفائها، إذ يمكن لحاملها تسيلها من خلال السوق المالية (ما لم تشأ الدولة خلاف ذلك بالنسبة لبعض المشاريع)، ومنه فإن صكوك الإجارة لا تحمل الأجيال القادمة أعباء المنافع التي يحصل عليها الجيل الحالي (الدجاوي، 2018، صفحة 352).
- يساهم استخدام صكوك الإجارة في التخفيف من عبء الدولة فيما يتعلق بتخصيص موارد البناء وتمويل المشروعات.
- توفر صكوك الإجارة للدولة خاصية تملك الأصل أو المشروع عند نهاية العقد، ويتم ذلك من خلال الإتفاق على حق الدولة في شراء الأصول المستأجرة بسعر يتم الإتفاق عليه بعد فترة.
- قابلية هذه الصكوك للتداول وقلة المخاطر وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالي ومرونتها العالية، بحيث يمكن إصدارها بآجال متعددة لأعيان مؤجرة عند بيع الصك.
- تتمتع معظم هذه الصكوك بدرجة عالية من الإستقرار والثبات في العائد، كما تتمتع بدرجة من العلم المسبق بمقدار العائد عند شراء الصك.
- يرتبط العائد على هذه الصكوك بإنتاجية الأصول المؤجرة والمنافع المحققة منها.
- يمكن استخدام صكوك الإجارة من قبل البنك المركزي بإستعمال عمليات السوق المفتوحة.

- تناسب هذه الصكوك المشاريع المتوسطة وطويلة الأجل (يوسف و بملول، فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة -قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر، 2018، صفحة 259).

حيث يتم استخدام صكوك الإجارة في التمويل الحكومي بعدة أساليب أهمها:

● **الأسلوب الأول:** تصدر الحكومة هذه الصكوك بهدف تمويل مشاريع الإنشاءات العقارية، فتجمع بموجبها رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء العقار المخطط له والذي يكون ملكا لحملة الصكوك، بحيث تعهد في نشرة الإصدار بأن تستأجر العقار مقابل مبلغ معين يمثل عائدا على الصكوك، أو أن يكون لديها العقار موجود وتبيعه لحملة الصكوك ثم تستأجره منهم، ويمكن استخدام هذا الأسلوب في توفير مختلف المعدات والأدوات والآلات للقطاع الحكومي.

● **الأسلوب الثاني:** ويتجسد في نظام التأجير التمويلي أو المنتهي بالتملك، والذي يتم بموجبه الإتفاق مع ممول لإنشاء المبنى وإستجاره منه مدة من الزمن ثم تنتقل ملكيته في نهاية المدة إلى الحكومة، ويمكن اللجوء إلى هذا الأسلوب بهدف توفير مختلف الأدوات والآلات والمعدات للقطاع الحكومي.

● **الأسلوب الثالث:** ويتمثل في نظام إجارة المنافع والخدمات، حيث تقوم الحكومة في هذه الحالة بإصدار صكوك سيادية وفق عقد إجارة مع مشتري الصك لتقدم خدمة معينة مثل: خدمة الإعلان التلفزيوني، الهاتف وغيرها، تتعهد فيها الحكومة بأداء الخدمة مقابل الأجرة (المتثلة في قيمة بيع الصك)، وعند الإستحقاق تتعاقد الدولة مع الجهة التي تقدم الخدمة سواء كانت خاصة أو حكومية على تقديم تلك الخدمة لحامل الصك. وفي هذه الحالة يمكن للحكومة استخدام حصيله بيع هذه الصكوك لدعم إيرادات الموازنة بغية سداد العجز فيها (يونس، (2015-2016)، صفحة 240).

كما يمكن تمويل مشاريع البنية التحتية عن طريق إصدار صكوك الأعيان المؤجرة، وشراء مختلف الآلات والمعدات وغيرها من الأعيان الطويلة أو القصيرة الأجل، والإستفادة من صكوك إجارة الخدمات في تمويل مشروعات في مجالات مهمة مثل التعليم والصحة والنقل واللجوء إلى تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية من خلال إصدار صكوك إجارة المنافع المنتهية بالتملك للمستأجر (شعيب، 2014، صفحة 240).

4. تمويل عجز الموازنة عن طريق صكوك المرابحة:

تصدر الدولة هذا النوع من الصكوك لتمويل العجز في موازنتها العامة، فإذا احتاجت الحكومة تمويل بنود الموازنة العامة المتعلقة بإقتناء السلع أو توفير مستلزمات الإنتاج، من مواد خام و سلع وسيطة ومعدات وآلات وأجهزة، أو عتاد مثل الطائرات والسفن و المصانع... إلخ، على أن يتم دفع الثمن في أجل محدد على شكل دفعة واحدة أو على دفعات، فإنها تقوم بإصدار صكوك المرابحة للأمر بالشراء أو مع البنوك الإسلامية و غيرها من مؤسسات التمويل بشكل يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني (درغال، 2015، صفحة 95). ويمكن تحويل المرابحات إلى صكوك ذات إستحقاقات متتالية بحيث تخدم هدف السيولة لدى مشتريها، وعلى الرغم من أن صكوك المرابحة وديونها غير قابلة للتداول بغير قيمتها الاسمية لأنها تدخل عندئذ ضمن مسألة بيع الديون فإن الجهة المصدرة لها (وزارة المالية) تستطيع استردادها بشرط ألا يتوسط في العملية طرف ثالث، وذلك حسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي (الدجاوي، 2018، صفحة 253).

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

ومنه فإن صكوك المراجعة أداة مناسبة لتمويل شراء الأصول لتوفر المرونة فيتحديد فترة السداد ومحدودية المخاطر بالنسبة للمستثمرين ومعلومات الربح، ومن أهم مميزات صكوك المراجعة مايلي:

- إتساع نطاق التمويل بهذه الصيغة نظرا لتنوع السلع والخدمات التي يمكن أن يغطيها التعامل بصكوك المراجعة.
- إنخفاض درجة المخاطرة وارتفاع درجة الأمان فيه لتوفر درجة عالية من الضمانات فيه بخلاف الكثير من الصيغ الأخرى خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة في معظم البلدان الإسلامية (بن ملوح العنزي و السرطاوي، 2012، صفحة 221).
- فتح أبواب ملائمة للاستثمار بين الحكومة والقطاع الخاص، وتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين.
- تنشيط التجارة الداخلية على أساس شرعي.
- دعم الصناعة الوطنية والقطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وخدمات وغيرها (محمد هلال ، 2015، صفحة 556).

ثانيا: التمويل عن طريق صيغ المديونية

1. تمويل عجز الموازنة عن طريق صكوك السلم:

يستخدم هذا النوع من التمويل لتوفير الإحتياجات العاجلة للسيولة في الإنفاق على الإلتزامات العامة الدورية في الأوقات التي لا تتوفر فيها السيولة اللازمة في الموازنة العامة، وذلك مقابل الإلتزام بتوفير السلع والخدمات بالكميات والمواصفات المتفق عليها وفي الوقت المحدد، أما بالنسبة لمصدر التمويل الحكومي في السلم فهم جمهور المستفيدين من السلع والخدمات الحكومية الذين يدفعون مقابلها مقدما للحكومة (يونس، (2015-2016)، صفحة 241). وهذا الأسلوب يناسب كثيرا الدول التي لديها موارد طبيعية تبعها كالنفط والفوسفات والطاقة الكهربائية، فباستطاعة الدولة إستعمال حصيلة صكوك البترول لتغطية العجز في الموازنة العامة بشكل عام دون إرتباط هذه الحصيلة بمشروع معين، وعند آجال الإستحقاق تقوم الدولة نفسها ببيع البترول نيابة عن صاحب الصك وبمقتضى وكالة ينص عليها الصك نفسه إلى الغير وإعطاء ثمن البيع لمالك الصك، ويكون ربح الصك هو الفرق بين سعر شراء البترول الذي تحدده الدولة بشكل يغري المشتري وسعر بيعه عند إستحقاق أجله والذي يحدده السوق في حينه (الجورية، 2009، صفحة 180). ويمكن إستخدام صكوك السلم كأسلوب للتمويل في حالة عجز الموازنة العامة في عدة مجالات منها:

- تمويل عجز الموازنة العامة خاصة العجز الموسمي أو العجز الصافي بدلا من اللجوء إلى التمويل التضخمي.
- تمويل العجز في شركات القطاع العام عوضا عن تمويله من الموازنة العامة للدولة في صورة قروض تمنح لهذه الشركات.
- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الاقتصادية بدلا من تمويله من الموازنة العامة للدولة بإظهاره كأحد بنود الإستخدامات في باب التمويلات الرأسمالية.
- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الخدمية مثل الجامعات ووحدات الحكم المحلي بدلا من تمويله من الموازنة العامة في صورة إعانات، خدمات سيادية (حمداوي و جابري، 2018، صفحة 12).
- كما يمكن إستخدام صكوك السلم في تنمية الإنتاج الوطني، مثلا في مجال البترول أو الزراعة أو الإنتاج الحيواني، حيث يتم الشراء والتسليم والتخزين ثم البيع بسعر السوق والربح على ما قسم الله تعالى (شرياق، 2017، صفحة 380).

2. تمويل عجز الموازنة عن طريق صكوك الإستصناع:

وتعرف صكوك الإستصناع بأنها عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلة الإكتتاب فيها في تصنيع سلعة معينة، حيث يصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك (Bahloul ، و Metarref ، Toualbia ، 2020 ، صفحة 549). وصكوك الإستصناع مثلها مثل صكوك السلم غير قابلة للبيع أو التداول في حال إصدار الصك من قبل أحد الطرفين (البائع أو المشتري)، فهي من قبيل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها (بيطار و عدنان حلاج، 2015، صفحة 362). حيث يصدر هذا النوع من الصكوك على أساس عقد الإستصناع وهو عقد بين البائع يسمى الصانع والمشتري يسمى المستصنع على بيع سلعة موصوفة في الذمة، يلتزم البائع بتصنيعها بمواد من عنده وبهذا يتميز عن الإجارة التي تكون مادة الصنع من المستصنع ويقوم بتسليمها للمشتري في أجل معلوم، على أن يتم دفع الثمن حالا أو مؤجلا أو على أقساط، وعليه فإن صكوك الإستصناع تمثل حقوق حملة الصكوك في العين المتعاقد على صنعها، ويستحقون ثمن بيعها أو ثمن بيع العين المصنوعة في الإستصناع الموازي إن وجد (بلخير، 2016، صفحة 91).

إلا أنه يمكن للدولة إستخدام هذه الصكوك كأسلوب تمويلي لسد عجز الموازنة العامة، فمثلا إذا أرادت الحكومة إنشاء مبنى أو شراء آلة بمواصفات محددة من مصنع ما، فإنه بإمكانها أن تتفق مع مقاول أو مصنع على الإنشاء أو الصنع مع دفع مبلغ مقدما ويقسط الباقي على أقساط يتفق عليها، عوضا عن إقتراض ثمنها بفائدة بموجب سندات أو أي أداة دين أخرى، ويمكن أن يتوسط في هذه العملية بنكا إسلاميا يتم إبرام عقد الإستصناع معه إن لم يرغب المصنع في التقسيط، ويتولى البنك إبرام عقد إستصناع موازي، ويكون عقد الإستصناع وثيقة في يد الصانع أو البنك بدين في ذمة الحكومة. كما بإمكان الحكومة بناء مساكن للمواطنين من ذوي الدخل المحدود ثم بيعها لهم بالإعتماد على صكوك الإستصناع كمصدر تمويلي بدلا من اللجوء لإستخدام سندات الإسكان ذات الفائدة، ففي نطاق عقد الإستصناع تصدر الحكومة سندات إسكان تجمع بموجبها الأموال اللازمة من المواطنين الذين يحتاجون السكن وتتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة مقابل أن يدفعوا الثمن على أقساط في صورة شراء سندات إسكان خلال فترة محددة (بن دعاس و رقوب ، 2018 ، صفحة 420). لذلك فإن التمويل بالإستصناع يصلح بصورة رئيسية للدول التي ترغب في الحصول على التمويل المتوسط الأجل من البنوك الإسلامية وغيرها، ويكون ربح هذه الصكوك من خلال الفرق بين تكلفة الإنشاءات و ثمن بيعها للحكومة بعد الإستصناع، وذلك بعدما يقوم البنك الإسلامي بعقد الإستصناع لتقدم الإنشاءات أو المواد المصنعة اللازمة للحكومة، على أن تدفع ثمنها بعد ثلاث سنوات مثلا، ثم يتعاقد البنك الإسلامي هو الآخر بعقد إستصناع موازي مع آخرين للقيام بالإنشاءات أو ما تم التعاقد عليه بثمان يدفعه لهم عند العقد (عيجولي، 2019، صفحة 318).

الفرع الثالث: مبررات اللجوء إلى البديل الإسلامي في علاج عجز الموازنة العامة

إن تطور دور الدولة في المجال الإقتصادي وباقي المجالات الأخرى قد انعكس على توسع الدور الذي تلعبه الموازنة العامة في تحقيق الأهداف المختلفة لها، والذي أدى بدوره إلى تجلي ظاهرة تزايد الإنفاق العام وإتجاه العجز في أغلب موازنات الدول سواء المتقدمة أو النامية نحو التزايد. وبغية مواجهة هذا العجز المتزايد تم اللجوء إلى أدوات وأساليب كان البعض منها سببا في إحداث الكثير من الضغوط التضخمية، أما البعض الآخر فكان سببا في تفاقم مشكلة المديونية بنوعيتها سواء الداخلية أو الخارجية وزيادة

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

عبء خدمتها على الموازنة العامة، فكشفت هذه الآثار على جوانب القصور في مقدرة الأساليب العادية على تمويل العجز، ومن هنا توجهت الأنظار للأدوات المالية الإسلامية من منطلق أنه بإمكان البديل الإسلامي المساهمة بطريقة فعالة في علاج العجز المتزايد بصورة مضطربة من سنة لأخرى.

أولاً: الخصائص الأساسية للتمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بجملة من الخصائص، والتي من أبرزها التركيز على التمويل بالطاقات البشرية، بالإضافة إلى التلاحم القوي بين التمويل الفردي والتمويل الجماعي، الجمع بين الإختيار والإلزام، وبين التعميم والتخصيص في فرائضه المالية.

1. جوهر التمويل بالطاقة البشرية:

ويتجسد ذلك في قيام الفرد بتقديم جزء من قدراته وطاقاته لصالح الجماعة دون التقييد بشرط الحصول على مقابل نقدي، ومما سبق فقد تبين لنا أن التمويل هو تقديم طاقات وموارد لتشبيد أصول مالية أو بشرية نظير الحصول على عائد نقدي. فعملية التمويل ماهي إلا عملية نقدية أو مالية تتم مقابل ثمن في الاقتصاد الوضعي، على خلاف الاقتصاد الإسلامي الذي يرى أنه إذا كان من حق الفرد الحصول على عائد أو ثمن لقاء ما يقدمه من طاقات وموارد، فإنه أيضاً من حق المجتمع أن يحصل على بعض من تلك الموارد والطاقات في ظل ظروف خاصة دون حصول صاحبها على مقابل نقدي، بالتالي عدم بقاء العملية التمويلية محصورة في سلة المال، ومنه يمكن القول أن حدوث العجز في الموازنة العامة في البيئة الإسلامية ينخفض مقارنة بغيرها من البيئات وهذا ما يعبر عن جوهر التمويل بالطاقة البشرية في الاقتصاد الإسلامي (شوقي أحمد، 1984، صفحة 186).

2. أهمية البيئة الإسلامية:

تتميز البيئة الإسلامية مقارنة بغيرها من البيئات بطابع يجعل فرص حدوث العجز في الموازنة العامة منخفضة لأدنى المستويات، ويعود ذلك للأسباب التالية:

- انخفاض معدلات الفساد في البيئة الإسلامية، إضافة إلى وضع أولويات الإنفاق العام نحو الضروريات مثل التعليم والصحة وغيرها.
- وجود التعاليم الإسلامية التي تحث على الكفاءة في إستغلال الموارد العامة (محمد تنيرة، 2019، صفحة 103).
- قيام الدولة الإسلامية بتشجيع الأفراد والمؤسسات على تمويل الإنتاج وتوفير السلع العامة، فهذا التمويل غير الحكومي يساهم بشكل فعال في التخفيف من عجز الموازنة العامة.
- إهتمام البيئة الإسلامية بتحديد وظائف الدولة بما لا يجعلها تتغول على القطاع الخاص.

3. خصائص الكفاءة التمويلية لأساليب التمويل الإسلامي:

تتميز صيغ التمويل الإسلامي بخصائص تميزها عن باقي الأساليب التقليدية أو العادية الأخرى وهي:

✓ الخاصية الأولى:

إرتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل الإسلامي بالملكية، فإستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو الملك، عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الإستغلال. فالتمويل الإسلامي يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بإعتبار

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

أن الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج، بينما يعتمد نظام التمويل التقليدي على القرض بفائدة بغض النظر عن ربح أو خسارة المشروع الممول بهذا الأسلوب (الشيخ، (2019-2020)، صفحة 136).

✓ الخاصية الثانية:

إرتباط إنسياب التمويل بين أطراف العملية الإستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تحول الإقتصاد إلى إقتصاد رمزي (ويقصد بالإقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الإئتمان بينما الإقتصاد الحقيقي فهو حركة السلع والخدمات)، بحيث كل عملية إنتقال للملكية أو السلع أو الخدمات تتطلب إنتقال عشرات الدورات المالية والنقدية.

فالتمويل الإسلامي قد إنتشر بدرجة جعلت منه بديلا للتمويل التقليدي، فالدين في التمويل الإسلامي لا ينشأ إلا مقابل نشاط حقيقي من سلع وخدمات ومنافع، بينما الفائدة الربوية في جوهرها دين في الذمة دون مقابل حقيقي، بالتالي فإستبدالها بعقود التمويل الإسلامية كالسلم وغيرها من العقود، يحقق:

- تحجيم المديونية ومنع نموها دون ضوابط.
- توجيه التمويل لتوليد القيمة المضافة وتعزيز النمو الإقتصادي، وهذا ما يسمح بتحقيق عائد للتمويل من خلال القيمة المضافة التي أسهم في إيجادها.

وهذا ما يوضح لنا الفرق بين كفاءة التمويل الإسلامي الذي يستحق عوائد المشاركة لأنه يتم في إطار حركية إقتصادية حقيقية، عكس التمويل التقليدي والعادي الذي يكون في معظم الأحيان لا يرتبط بالنشاط الإقتصادي الحقيقي، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية وتضخم فوائدها لتتجاوز القيمة المضافة التي ولدها أصل التمويل بأضعاف مضاعفة (صالح و غربي، 2009، الصفحات 8-9).

ثانيا: الفرق بين أساليب التمويل الإسلامية وسياسة صندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة العامة

باعتبار أن برامج التصحيح الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول التي تعاني من مشكلة المديونية من أجل إعادة جدولة ديونها، هي الملهم الأساسي لفكرة البحث عن بدائل للتمويل، ونظرا لسيطرة سياسة صندوق النقد الدولي كآلية لمعالجة العجز، كان لابد من إجراء مقارنة بين المنهجية الإسلامية ومنهجية الصندوق، أملا في الوصول إلى منهجية مناسبة تأخذ من جوانب القصور في سياسة صندوق النقد الدولي، وجوانب القوة في سياسة النظام المالي الإسلامي، للوصول إلى وصفة تصلح لعلاج عجز الموازنة العامة. وعلى الرغم من وجود نقاط تشابه عدة بين سياسة الصندوق والسياسات الإسلامية، إلا أن هناك تفوق واضح لسياسات النظام المالي الإسلامي من حيث:

1. الشمولية: يضع النظام المالي الإسلامي الفرد في المقدمة عند معالجة أي قضية، فهو منهج شامل يأخذ بعين الإعتبار الآثار الإجتماعية للعجز، بينما صندوق النقد الدولي يضع حولا لعجز الموازنة ولا يأخذ بعين الإعتبار الآثار الإجتماعية للعجز.
2. منهجية الإصلاح: يتبع النظام المالي الإسلامي المنهج المتمثل في السياسات الوقائية التي تحمي من الوقوع في العجز وسياسات علاجية في حالة وقوعه، بينما صندوق النقد الدولي يقدم أدوات علاجية بعد حدوثه فقط.

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

3. **حجم الدولة:** كلا النظامين يحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، مع إعطاء الحرية للقطاع الخاص فلا يلغي كل منهما دور الدولة بل يبقى للدولة دور التوجيه والمراقبة.
4. **الإنفاق العام:** كلا النظامين يدعو إلى ضرورة تقليص الإنفاق العام، ولكن يختلف كل منهما في ذلك من حيث الفكرة، فالنظام المالي الإسلامي يدعو لترشيد الإنفاق العام بينما صندوق النقد الدولي فيدعو للتقليص منه.
5. **الإصلاح الضريبي:** تتم إجراءات الإصلاح الضريبي في النظام المالي الإسلامي من خلال:
- تبسيط تخطيط أوعية الضرائب مع الميل إلى أسعار ضريبية أقل.
 - استبعاد فرض الضرائب على الفقراء مع عدم وجود إعفاءات لتشجيع الاستثمار أو الإنتاج.
- أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإن عملية الإصلاح الضريبي تتم من خلال:
- تبسيط تخطيط أوعية الضرائب مع أسعار أقل وعمليات تكيف أقل للقاعدة.
 - تعزيز إدارة الضرائب لتحسين التحصيل، وتسهيل تحول هيكل الضرائب من الاعتماد على فئات سعرية مرتفعة للضريبة، إلى الاعتماد على قواعد ضريبية أعرض.
 - زيادة الضرائب على الاستهلاك، وتخفيضها على الإيداع.
 - القروض: تعد القروض إحدى أبرز الوسائل الأساسية في ظل الأنظمة الوضعية التي يدعمها صندوق النقد الدولي لسد عجز الموازنة العامة، في حين أن النظام المالي الإسلامي يستخدم تلك الوسيلة في حال فشل الإجراءات الأولية والمتمثلة في تقليص النفقات أو تنمية الإيرادات، بحيث يعمل النظام المالي الإسلامي على:
 - إدخال فكرة القروض الحسنة التي لا تكون بفائدة ربوية، وهو بذلك يقلل من نفقات الموازنة العامة المترتبة على دفع فوائد القروض.
 - طرح أساليب أخرى غير اللجوء للقروض تتمثل في أسلوب المشاركة والمضاربة.
 - أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فيعطي الأولوية للإقتراض إذا كان الهدف هو تمويل المشاريع الإنتاجية، بينما يتم تمويل الإنفاق الاستهلاكي من خلال الضرائب، حيث يجمع كل من النظام المالي الإسلامي وصندوق النقد الدولي على خطورة هذه الأداة لما يترتب عليها من آثار تضخمية سيئة (محمد تنيرة، 2019، الصفحات 105-106).

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري والمفاهيمي لوسائل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وتوصلنا لاستخلاص ما يلي:

1. الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن بيان تفصيلي مقدر من طرف السلطة التنفيذية ومعتمد من قبل السلطة التشريعية (البرلمان) للنفقات العامة للدولة وإيراداتها لسنة مقبلة والتي تشكلان هيكل وبنية الموازنة، فهي تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها من الأهداف المسطرة، حيث تحكم هذه الموازنة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظمها مع جواز الخروج عليها لإستثناءات في بعض الأحيان تفرضها بعض الظروف والتطورات الحديثة في دور الدولة وطبيعة أنشطتها بما يتناسب مع مصلحة الاقتصاد الوطني. كما تمر عملية إعداد الموازنة بأربعة مراحل أساسية هي مرحلة تحضير الموازنة ثم اعتمادها ثم تنفيذها ولعل أهمها مرحلة المراقبة التي يفضلها يتم ضمان التنفيذ الرشيد لها وسلامة المركز المالي للدولة.
2. ومع تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تعاضمت أهمية الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوطني، وتفاقت بذلك مشكلة العجز فيها حيث صارت من المسائل الجوهرية التي أثارت إهتمام العديد من الباحثين من مختلف دول العالم، فالعجز في الموازنة العامة هو إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على مواكبة النمو الحاصل في النفقات العامة، وتعدت المشكلة من كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث، بل أصبحت تعاني منها حتى الدول الصناعية المتقدمة وتنظر إليها كمشكلة حقيقية تتطلب جهودا كبيرة وتخطيطا دقيقا في ظل تقلص الموارد واتساع الحاجات، علما أن لهذا العجز أنواع عديدة منها العجز الجاري، العجز الشامل، العجز التشغيلي، العجز الأساسي، العجز الهيكلي.
3. من أبرز العوامل المؤدية لحدوث العجز في الموازنة العامة للدولة هو تزايد معدلات نمو النفقات العامة من جهة ولأسباب متنوعة منها ما هو ضروري لظروف طارئة كالكوارث الطبيعية أو الحروب وغيرها، ومنها ما هو غير ضروري في معظم الأحيان كالنفقات المبالغ فيها في بناء وتأثيث المباني الحكومية الفاخرة والإحتفالات وغيرها من النفقات التي يقع عبئها على الموازنة العامة للدولة، ومن جهة أخرى تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة خاصة ما يتعلق بالإيرادات الضريبية كنتيجة لجمود الجهاز الضريبي وعدم مرونته وضعفه، ضعف الطاقات الضريبية، بالإضافة إلى ظاهرة التهرب الضريبي، لهذا لا يمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى سبب واحد لأنها ظاهرة معقدة تعود أسبابها إلى جملة من العوامل، والجدير بالذكر أن العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية مختلفة أبرزها ارتفاع معدلا التضخم والبطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.
4. إختلفت وجهات نظر مدارس الفكر الاقتصادي حول عجز الموازنة العامة للدولة، حيث نجد أن المدرسة الكلاسيكية بزعماء آدام سميث لم ترى لخلق العجز في الموازنة العامة أهمية تذكر بينما المدرسة الكينزية بزعماء كينز فقد ندت بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتبني العجز المقصود وضرورة تجاوز أفكار المدرسة الكلاسيكية، أما المدرسة النيوكلاسيكية تحت زعماء ميلتون فريدمان فقد جمعت بين أفكار المدرسة الأولى الراضة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتي تندد بالحرية الاقتصادية ومنه رفض فكرة العجز في الموازنة العامة والثانية بزعماء كينز والتي تدعو لخلق العجز في الموازنة العامة للدولة، أما الفكر الاشتراكي

الفصل الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

فيقر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أوسع نطاق على اعتبار أن الدولة هي التي تقوم بتنظيم الإنتاج وتوزيع الدخل القومي، ومنه فيإمكانها الإقتراض من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

5. يتم تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة في الإقتصاديات المعاصرة، المتقدمة منها والنامية إما بالإعتماد على مصادر تمويل محلية: الإقتراض من الجهاز البنكي (البنك المركزي، البنوك التجارية)، أو بالإقتراض من الجهاز الغير بنكي، المصادر الجبائية، الصناديق السيادية، أو اللجوء إلى عملية الإصدار النقدي الجديد لعلاج العجز في الموازنة العامة، أو بالإعتماد على مصادر تمويل خارجية: القروض الخارجية (إما من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، أو من طرف دول أجنبية)، المساعدات الدولية. حيث يعتبر العديد من الخبراء الإقتصاديين أن إنتقاء الأسلوب المناسب لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة أهم من العجز في حد ذاته، وذلك لماهذه الأساليب من آثار إقتصادية وإجتماعية تعود بالسلب على الإقتصاد الوطني والمجتمع، وهذا ما تم التطرق إليه مفصلا في هذا الفصل.

6. عادة ما يرافق آليات تمويل عجز الموازنة العامة ظواهر إقتصادية سلبية من بينها ظاهرة التضخم التي من الممكن أن تصاحب تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد، وهذا في حالة لم يرافقتها توافر عناصر إنتاجية عاطلة، والجهاز الإنتاجي مرن يمتص هذه الزيادة المفاجئة.

7. يمكن أن يؤثر أسلوب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق إصدار أدوات الدين العام (أذونات الخزينة والسندات) إلى إخفاض السيولة المالية لدى القطاع الخاص والتأثير سلبا على الإستثمار (مزاممة القطاع الخاص)، وهذا في حالة ما إذا كان الإئتمان الممنوح للحكومة سوف يؤثر على الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، كما أن اللجوء إلى تمويل العجز عن طريق الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم العجز، وذلك من خلال دخول الدولة في حلقة مفرغة بين الإستدانة والعجز الناجم عن سداد فوائد الديون المتركمة.

8. يقر الإقتصاد الإسلامي بأن مختلف أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي والتي تقوم على الفائدة أي الربا محرمة شرعا، ومنه لا يمكن إستخدام هذه الوسائل القائمة على الإقتراض بفوائد ربوية كأدوات مالية إسلامية في علاج العجز في الموازنة العامة للدولة.

9. أكدت الجهات المختصة حول أفضلية الإقتراض العام (القرض الحسن) على الضرائب (التوظيف) بشرط القدرة على السداد مستقبلا، بإعتبار أن القرض الحسن يتجنب سلبية الضريبة في تضخيم تكاليف الإنتاج التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إرتفاع مستويات الأسعار، ومنه فآثر الضريبة على التضخم أكثر وضوحا من القرض الحسن، بإعتبار أن هذا الأخير لا يمتص إلا إدخارا لم يكن يستعمل في الإنفاق الإستهلاكي، ومنه فإستعمال القرض الحسن يساهم في التحكم في ظاهرة التضخم.

10. بإمكان الدولة اللجوء إلى الصكوك المالية الإسلامية كبديل شرعي للأدوات التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحيث تستفيد منها الحكومة في توفير إحتياجاتها المالية، والجدير بالذكر أن كل نوع من الصكوك يتميز بإستجابته للإحتياجات الرسمية بطريقة مرنة ومن أهمها: صكوك السلم، صكوك المراجعة، صكوك الإستهلاك، صكوك المقارضة، صكوك الإجارة....

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم

وعلاقته بعجز الموازنة العامة

تمهيد

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية عالمية تشهدها العديد من دول العالم بما فيها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي اختلفت حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها واختلفت الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها، غير أن أسباب التضخم في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك الدول، ومنه اختلف وسائل علاج التضخم باختلاف الأسباب التي تقف وراء حدوثه.

وبهذا فقد أخذت هذه الظاهرة حيزا كبيرا من إهتمامات المفكرين الاقتصاديين محاولين تفسير هذه الظاهرة وتحليل أسباب حدوثها، حيث يعود الفضل الأول في ذلك إلى المدرسة الكلاسيكية من خلال صياغتها للنظرية الكمية للنقود التي اهتمت بإيجاد طبيعة العلاقة بين الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وكمية النقود المتداولة، مما فتح المجال لبقية المدارس والنظريات التي تليها لتحليل ودراسة طبيعة هذه الظاهرة سواء من حيث أسبابها أو الآثار الناجمة عنها أو الحلول الكفيلة بمعالجتها.

ونظرا لخطورة ما يخلفه التضخم من تبعات على اقتصاديات هذه الدول، كان لزاما علينا أن نعرض في هذا الفصل على أبرز

الأجديات النظرية لهذه الظاهرة من خلال التقسيم الموالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم

المبحث الثاني: التفسير النظري لظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: آثار ظاهرة التضخم وسبل معالجتها

المبحث الرابع: العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واحد ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، وهذا راجع إلى أن مفهوم التضخم يستخدم لوصف ظواهر عديدة، هذه الظواهر غير مرتبطة حتما بروابط قوية تدفعها إلى سلوك نفس الاتجاه التضخمي، إلا أن محور هذه الدراسة يركز على الإرتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية.

فظاهرة التضخم تحدث كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية والتي تختلف من بلد لآخر، ويؤدي إختلاف العوامل والأسباب المنشئة لهذه الظاهرة إلى تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه وبالتالي إختلاف وسائل معالجته، وهو الأمر الذي سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال التطرق لمفهوم التضخم وأنواعه ومسبباته وأهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة وصولاً لمختلف آثارها وطرق معالجتها.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

تصدر موضوع التضخم حيزاً كبيراً من إهتمام الاقتصاديين، وهذا راجع لتأثيراته الكبيرة على مختلف بلدان العالم، فتعددت بذلك تعاريفه وأنواعه بإختلاف المكان والزمان والأسباب المؤدية له، لذلك فإننا لا نجد مفهوم واحد لهذه الظاهرة.

الفرع الأول: مفهوم التضخم

تعددت تعريفات ظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي، فمصطلح التضخم لازال في حاجة إلى وضع تعريف محدد له، ولعل عدم وجود تعريف محدد يعود إلى أن مصطلح التضخم يستخدم للتعبير عن ظواهر عديدة ومختلفة، حيث يمكن التحدث عن التضخم في الأسعار لوصف الإرتفاع المستمر وغير العادي لأسعار السلع والخدمات، أو التحدث عن التضخم في الدخل لوصف الإرتفاع الغير طبيعي لأجور الأرباح على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى، كما أن هناك التضخم في العملة الذي يعني الزيادة الكبيرة في المعروض من النقود، وهناك أيضاً التضخم في التكاليف الذي يستخدم لوصف الإرتفاع غير الطبيعي الحاصل في أسعار عوامل الإنتاج، كما يستخدم مصطلح التضخم السكاني للدلالة عن الزيادة المستمرة في عدد السكان.

فإستخدام كلمة التضخم للدلالة عن الظواهر والحالات السابقة لا يعني أن هذه الظواهر ترتبط فيما بينها بعلاقات تدفعها حتماً إلى سلوك نفس الإتجاه كما ذكرنا سلفاً، حيث أنه يمكن أن يتضخم الدخل أو جزء من الدخل دون أن يحدث إرتفاع في الأسعار، وهذا في حالة ما إذا كان المجتمع يعاني من بطالة في عوامل الإنتاج، بحيث تمتص زيادة الطلب هذه العوامل المعطلة. كما أنه من الممكن أن يتضخم جزء من دخول المجتمع على حساب الجزء الآخر، دون أن يصيب مستوى الدخل العام، ودون أن يصيب التضخم مستوى الأسعار العام، وقد تتضخم الأسعار فجأة نتيجة لحرب أو لضعف المحصول الزراعي دون أن يصيب هذا التضخم إرتفاع في الدخل النقدية (مرايط ، (2017-2018)، الصفحات 01-02).

وقد تطور تعريف التضخم مع تطور الفكر الاقتصادي في هذا المجال من خلال التباين الفكري المذهبي بين المدارس، ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى وتحت تأثير مفاهيم الفكر الكلاسيكي الذي كان سائداً آنذاك، ظهرت مجموعة من التعاريف للتضخم، وكان مجملها يركز على الزيادة في المعروض النقدي، وذلك لإرتباط كافة حالات التضخم التي حدثت خلال تلك الفترة

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

بالإضافة إلى التوسع في الإصدار النقدي ونجد من بين هذه التعاريف "التضخم هو زيادة كمية النقود التي تؤدي بصورة حتمية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار"، أو "التضخم هو كمية كبيرة من النقد تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات" (عناية، 2004، صفحة 9).
ولفهم ظاهرة التضخم أكثر كان لا بد من تحديد الأسس التي تتحكم في هذه الظاهرة، ومن هنا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين هما:

أولاً: التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم.

ثانياً: التعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم.

أولاً: التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم:

عند الرجوع إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين لنا أن معظمها ترجع إلى هذا المعيار، بل وأن جميع التعاريف الخاصة بالتضخم كانت تدرج ضمن هذا المعيار طيلة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث نجد أن بعض التعاريف تستند إلى النظرية الكمية التي سادت لمدة طويلة، وتعاريف أخرى مبنية على عامل العرض والطلب، وأخرى مبنية على الدخل والإنفاق.

1. تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود:

إن التضخم وفقاً لهذه النظرية " يحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي " (عطوان، 1989، صفحة 181)، فهذا التعريف يعني أن أي زيادة في كمية النقود تؤدي حتماً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان)، أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)، ويمثل هذا التعريف جانب الاتجاهات المتأثرة بالنظرية الكمية للنقود (آل زيارة و الدباغ، 2012). وقد سيطرت مفاهيم وأفكار النظرية الكمية للنقود على مناقشات وتفسيرات معظم الاقتصاديين في تلك الفترة، بحيث أبدوا آراءهم بمبررات وحجج اقتصادية منها: ارتفاع الأسعار، وإستفحال آثارها الشديدة عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وانخفاض قيمة العملات كما حصل في ألمانيا سنة 1923 نتيجة زيادة الإنفاق والإصدار النقدي، مما أدى إلى فقد النقود لقيمتها، وأدى بالحكومة الألمانية بإستبدالها بأخرى (هني، 1999)، (صفحة 167). لكن بالرغم من الحجج والمبررات التي إستند عليها أصحاب النظرية الكمية في التعريف بظاهرة التضخم لم يمنع ذلك من توجيه الإنتقادات لهذا المعيار وإثبات المغالطة، فهذا المعيار تنقصه الدقة والوضوح، فأزمة الكساد التي سادت المجتمعات الرأسمالية خلال الفترة (1929-1933) قد أثبتت للعالم أجمع عدم قدرة هذه النظرية على تفسير التضخم الحاصل. فبالرغم من وجود كميات كبيرة من النقود في الأسواق آنذاك، إلا أنها لم تشهد ارتفاعاً في الأسعار، ولم تتفشى ظواهر تضخمية في تلك المجتمعات، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل ظاهرة التضخم (عناية، 2004، صفحة 15).

2. تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل والإنفاق:

يعرف التضخم وفقاً لهذه النظرية بأنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق" (مجدي، 2002، صفحة 34)، وانطلاقاً من هذا التعريف نجد أن ارتفاع الأسعار لم يحدث بفعل عمل نقدي، وإنما نتج عن زيادة الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها، أو نتيجة لانخفاض الإنتاج ونقص عرض السلع سواء كان ذلك راجعاً إلى سوء توجيه الإستثمارات أو نتيجة لوجود عوامل طبيعية.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

وعلى الرغم من تمتع هذا التعريف بقبول كبير ونجاح، إلا أنه قد إنتقد من عدة جوانب، فلقد تم إعتراض هذه النظرية من حيث أنه لا يمكن وصف حالة الرواج والزيادة في الدخل النقدي في حالة الإنتقال من الكساد إلى الرخاء بأنها حالة تضخمية، وكذلك مما يعاب على هذه النظرية أنها تفترض إرتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة إرتفاع الدخل النقدي الوطني (مجدي ، 2002، صفحة 35).

3. تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب:

يقصد بالتضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الإقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن إختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في المجتمع مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق (حبيطة، 2012، صفحة 135)، نظرا لوصول الإقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث إرتفاع المستوى العام للأسعار.

أما في حالة عدم وصول الإقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الإستجابة للتغير في حجم الطلب، وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يترتب عليها إرتفاع في المستوى العام للأسعار.

ولقد تعددت وجهات النظر حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، والبعض الآخر يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل (عناية، 2004، صفحة 66).

كما قد عرف المفكر الإقتصادي كينز ظاهرة التضخم بأنها "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج"، وبالتالي ليست كل زيادة في القدرة الشرائية تؤدي إلى التضخم، ذلك لأن زيادة الإنتاج ستؤدي إلى إمتصاص زيادة القدرة الشرائية لدى المستهلكين العاديين ولدى المستهلكين المنتجين (المشترين لعوامل الإنتاج)، وفي حال قصور زيادة الإنتاج عن إستيعاب زيادة القوة الشرائية، فسيحدث التضخم ولكن بنسب متفاوتة حسب درجة الإستيعاب (كافي، 2014، صفحة 188).

فالتحليل الكينزي للتضخم أحدث إضافة نوعية في تفسير حدوث هذه الظاهرة، حيث بين أن التضخم يرتبط بحدوث تطورات في مجموعة من العوامل الإقتصادية أهمها: العرض المتاح من السلع والخدمات، الطلب الفعال المقرون بالرغبة والقدرة على الشراء، وبكمية النقود المعروضة للتداول، ومستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، وأخيرا أسعار الفائدة (النسور، 2013، صفحة 289).

ثانيا: التعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم:

يلاحظ أن جميع التعاريف السابقة قد ركزت على تبيان الأسباب المنشئة للتضخم، في حين ذهب آخرون لتعريف التضخم حسب مظهره فعرفوه بأنه "عبارة عن الإنخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد" (على حضور، 2014-2015، صفحة 04).

وقد وضع مجموعة من الإقتصاديين من بينهم "مارشال" و "روبنس" و"فلامان" و"كلوز" وغيرهم عدة تعاريف للتضخم تنصب على الخصائص والآثار الناتجة عنه ومن أهمها إرتفاع الأسعار، فيعرف "روبنس" التضخم بأنه إرتفاع غير منتظم للأسعار، ويعرفه "مارشال" بأنه إرتفاع الأسعار، بينما يعرفه "فلامان" بأنه حركة الإرتفاع العامة للأسعار، أما كلوزو فيعرفه أنه الحركات العامة لإرتفاع الأسعار

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع. ومنه فالكثير من العلماء المختصين في المالية والإقتصاد يعتبرون بأن التضخم هو الإرتفاع في الأسعار حتى أصبح هذا المفهوم شائعا بين الأفراد، ويشترط بعضهم في هذا المفهوم الإستمرارية والدوام في الإرتفاع، ولهذا السبب لا يمكن للإرتفاع المؤقت أو المنقطع أن نسميه تضخما، ومن بين هؤلاء العلماء كاردينر أكلي حيث إعتبر بأن التضخم هو "الإرتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار" (مجيد الموسوي، 2013، صفحة 214).

ولكي نعتبر أي حالة إرتفاع في الأسعار حالة تضخمية فإنه من الضروري توفر الشروط الآتية:

- أن تكون هناك زيادة بنسبة كبيرة في المستوى العام للأسعار.
- أن تشمل هذه الزيادة معظم أسعار السلع والخدمات وخاصة الضرورية والأساسية منها.
- أن يستمر ذلك لفترة طويلة نسبيا (طاقة، محمد، صافي، و عجلان، 2009، صفحة 281).

وبناء على ما سبق فإنه يمكن وضع تعريف أشمل للتضخم هو: زيادة في كمية النقد المتداول بشكل يؤدي إلى إنخفاض حقيقي في قيمة النقد نتيجة الإرتفاع المستمر في الأسعار المحلية.

وتلخص أبرز سمات هذه الظاهرة في العناصر الموالية:

- يعتبر التضخم نتاجا للعديد من العوامل الإقتصادية التي قد تكون متعارضة فيما بينها، فهو ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد.
- ينتج التضخم عن الإختلال في العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (أرباح وتكاليف المنتجين، وأجور العمال، وريع الأراضي) من جهة أخرى.
- إنخفاض قيمة العملة المحلية مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بإنخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.
- قد يكون التضخم ناجم عن عوامل داخلية تتعلق بمكونات الطلب الكلي المحلي، وفي كثير من الأحيان قد يكون التضخم مستورد وينجم عن التغيرات الإقتصادية والسياسية الدولية، التي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة وفي مقدمتها أسعار البترول.
- قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي الأكثر تأثيرا على التضخم، مقارنة بالبعد الإقتصادي الذي يعد تابعا للعلاقات السياسية (النسور، 2013، الصفحات 292-293).

والجدير بالذكر أن التضخم أصبح سياسة تمارسها أغلب الدول الصناعية الكبرى سعيا للتغلب على احتمالات إنخفاض معدل الأرباح، وأملا في إتاحة الظروف لتراكم رأس المال الجديد الضروري لتطوير التكنولوجيا التي تسمح بتوسع إقتصادي يحافظ نسبيا على مستويات عالية للعمالة، ومن هنا تحكمت الإحتكارات في الأسعار بحجة تشجيع الإنتاج، وتحول التضخم إلى آلية دقيقة لإعادة توزيع الأرباح بين المشروعات في ظل سيطرة الإحتكار وتركز رأس المال. وتعد الزيادة في الأجور وسرعة دوران النقود من أهم أسباب التضخم في الدول المتقدمة، بينما في البلدان النامية فظاهرة التضخم أشد إلتصاقا بجانب الطلب (على حضور، 2014-2015)، صفحة 5).

الفرع الثاني: أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه، والتي تختلف عن بعضها البعض باختلاف المعيار المستخدم، لكن ذلك لا يعني الانفصال التام عن بعضها البعض بل هناك تداخل فيما بينها، كما أن جميع أنواع التضخم تشترك فيما بينها في خاصية واحدة، ألا وهي عجز النقود عن أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه. وفيما يلي أهم معايير التفرقة بين أنواع التضخم:

أولاً: معيار تدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار:

طبقاً لهذا المعيار في التمييز بين أنواع التضخم، نجد أنه قد لا يصاحب هذه الظاهرة في كل الأحيان ارتفاع في الأسعار، فقد يوجد في الإقتصاد ضغوط تضخمية ومع ذلك فإن الأسعار لا ترتفع نظراً لتدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار، ووفقاً لهذا المعيار فإن التضخم ثلاثة أنواع هم:

1. التضخم المكبوت (المستتر):

في هذا النوع لا يظهر التضخم في صورة ارتفاع في الأسعار، لأن الدولة تتدخل هنا بوسائل معينة تمنع بها الارتفاع في الأسعار من الظهور عن طريق تثبيت الأسعار بوسائل إدارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية، أو عن طريق منح إعانات للمنتجين لتعويضهم عن أرباحهم (عطية ناصف، 2007، صفحة 239). كذلك من بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار وضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي، الرقابة على الصرف، تحقيق فائض في الموازنة، تطبيق نظام البيع بالبطاقات (مرايط، 2017-2018)، (صفحة 5). وعلى الرغم من عدم ظهور ارتفاع الأسعار في هذا النوع من التضخم إلا أن التضخم المكبوت يتجلى في عدة مظاهر أخرى أهمها:

- إختفاء السلع ذات الأسعار الثابتة من الأسواق الرسمية وظهور السوق السوداء.
 - ظهور طوابير المستهلكين أمام منافذ التوزيع الرسمية التي تعرض السلع بالسعر المثبت.
 - انخفاض وزن عبوات السلع وانخفاض جودتها مع بيعها بنفس السعر المثبت.
- ويعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع لأنه يؤدي إلى إهمال علاج السبب الحقيقي لحدوثه مما يؤدي إلى تفاقم آثاره السلبية داخل الإقتصاد (عطية ناصف، 2007، صفحة 239).

2. التضخم الظاهر (الطلق):

وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق، وذلك استجابة لفائض الطلب، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل أو التوازن بين العرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية أو تدخل الدولة (داود، 2020، صفحة 236)، إلا أن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية، ومنها الظروف الإقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى العوامل النفسية للأفراد (مقراني، 2014-2015)، (صفحة 40).

3. التضخم الكامن (الخفي):

يتجسد هذا النوع من التضخم في ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق بفضل تدخل الدولة والتي حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة، فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور في شكل إنفاق على السلع الاستهلاكية والغذائية والإستثمارية (زقير، 2016، صفحة 397).

ثانيا: معيار تعدد القطاعات الاقتصادية

تنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة كما يلي:

1. التضخم في سوق السلع: ويميز بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:

- **التضخم السلعي:** هو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الإستهلاك، حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الإستهلاكية الحصول على أرباح عالية.
- **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الإستثمار، عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع رأسمالية أرباحا عالية (العربي ساكر، 2006، صفحة 196).

2. التضخم في سوق عوامل الإنتاج: ويتم تقسيم التضخم حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

- **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما تتحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجر، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجر لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة (شليق، 2011-2012)، صفحة 95).

- **التضخم الدخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج خاصة أجور العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، بحيث عندما تتعادل نفقة سلع الإستثمار مع الإدخار فإنها تحقق حالة من التوازن الإقتصادي (مقراني، 2014-2015)، صفحة 42).

كما يشير كينز إلى نوعين آخرين من التضخم هما الكامل والجزئي، حيث يحدث الأول في حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج، وهذا التضخم هو تضخم حقيقي، ففي حالة ما إذا زادت كمية النقود فإن الأسعار ترتفع بمعدل يتناسب تماما مع معدل الزيادة في كمية النقود. أما التضخم الجزئي فهو يحدث قبل وصول الإقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، وفي هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار ارتفاعا مؤقتا، ثم ما تلبث أن تتماثل بعد ذلك نتيجة قدرة الإقتصاد على الزيادة في المعروض من السلع والخدمات (مرابط، 2017-2018)، صفحة 07).

ثالثا: معيار حدة الضغط التضخمي

نظرا لأن معدلات التضخم تتفاوت فيما بين الدول، وحتى في نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى، بالتالي فهي تنقسم وفقا لذلك إلى: تضخم زاحف، تضخم ماشي، تضخم راكض وتضخم جامح.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

1. التضخم الزاحف (التدريجي):

يعبر هذا التضخم عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل لا يتجاوز 3% إلى 4%، وهو لا يقترن بأي اضطراب اقتصادي، ولكنه يعكس انخفاضاً بطيئاً وتدرجياً في قيمة العملة، هذه المعدلات المتدنية في معدلات التضخم تسمح للسلطات بالتحكم فيه (عزري و خوني ، 2020، صفحة 216)، ويتقبل الأفراد هذا الشكل من التضخم لأنه يأتي على شكل دفعات بسيطة وتدرجية، كما يتميز بتنوعه واختلافه النسبي من حيث المكان والزمان، وأيضاً من حيث قطاعات الاقتصاد المحلي نفسه، مما يؤثر في طريقة إقتسام ثمرات النمو بين القوى الاجتماعية المشاركة في الإنتاج (على حضور، (2014-2015)، صفحة 11).

2. التضخم الماشي:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5% إلى 10% سنوياً، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

3. التضخم الراكض:

في هذا الصنف من التضخم تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993، 1979، 1974 حيث ارتفعت الأسعار بنسب 19%، 25%، 26% على الترتيب (ين علي و لينة، 2019، صفحة 3).

4. التضخم الجامح (المفرط):

هو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بمعدلات عالية وسريعة جدا حتى تصل إلى آلاف المرات في فترة وجيزة نسبياً، الأمر الذي يؤدي إلى إنعدام ثقة الأفراد في النقود تماماً مما يدعوهم إلى التخلص منها (داود، 2020، صفحة 163)، وذلك لفقدان النقود لقيمتها تقريباً، إضافة إلى فقدانها لمعظم وظائفها التقليدية، وهذا ما يدفع الأفراد إلى استخدام المقايضة محل النقود الورقية، والتخلي عن الثروة في صورتها النقدية، واللجوء إلى تخزين كل ما تصل إليه أيديهم من سلع خوفاً من المستقبل، إضافة إلى ذلك تكون تكلفة الأوراق الذي طبعت عليها النقود أعلى من قيمتها الإسمية، مما يؤدي شيئاً فشيئاً إلى إنبهار النظام النقدي للدولة برتمته (عزري و خوني ، 2020، صفحة 216). وفي ظل هذه الظروف فإنه يصعب على السلطات الحكومية في هذه الحالة إعادة الاستقرار بوسائل مباشرة وغير مباشرة، ومن ثم فإن هذا النوع من التضخم يعد أخطر أنواع التضخم على الإطلاق، ومن أمثلة هذا التضخم ما تعرضت له ألمانيا خلال عقد العشرينات من القرن الماضي، حيث تضاعفت الأسعار بملايين المرات (داود، 2020، صفحة 163).

رابعا: معيار أسباب نشوء الضغط التضخمي

يصنف الإقتصاديين التضخم من حيث النشوء إلى نوعين النوع الأول أو السبب الأول فهو التضخم الناشئ عن فائض الطلب، أما الثاني فهو التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف.

1. التضخم بفعل جذب الطلب:

يعتقد الإقتصاديون وعلى رأسهم كينز وفقاً لهذه النظرية أنه لا يمكن زيادة الإنتاج في المدى القصير عندما يكون الإقتصاد في مرحلة التوظيف الكامل بسبب عدم توافر الموارد التي يمكن إستخدامها في زيادة الإنتاج بإعتبارها موظفة بالكامل، وبالتالي فإنه

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

عندما يزداد الطلب الكلي على السلع فإنه لا توجد موارد كافية تساهم في الإنتاج فتبدأ الأسعار بالارتفاع، وبإختصار فإن التضخم بسبب جذب الطلب يقع عندما يكون الطلب الكلي للاقتصاد يفوق العرض الكلي أي أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة (الوادي، خريس، الحواري، و العتيبي، 2007، صفحة 299). والواقع أن معظم النظريات الموجودة حاليا تعالج التضخم من زاوية فائض الطلب، ومعنى هذا أن هذه النظريات تنطلق من مبدأ أساسي هو أن فائض الطلب على إحدى السلع يعتبر السبب المباشر لتغيرات أسعار هذه السلعة، مما دفع البعض بتسميته بالتضخم التقليدي.

لكن التجربة أثبتت أنه حتى إذا تخلص إقتصاد ما من كل آثار فائض الطلب الكلي، وكان الطلب الكلي يساوي العرض الكلي عند سعر معين، فإن هذا السعر قد يتغير ويميل إلى الارتفاع، أي أن هناك قوى أخرى غير قوى فائض الطلب تعمل على بروز الضغوط التضخمية (مرباط، (2017-2018)، صفحة 8).

2. التضخم بفعل ضغط التكاليف:

ويقع هذا النوع من التضخم عندما يقوم أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد أكثر من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية نفسها، فعندما ترتفع تكاليف الموارد بأسرع من الزيادة في الإنتاج نفسه فإن تكاليف المنشآت تزيد، وهذه الزيادة في التكاليف تحول إلى المستهلك لأن المنشأة تريد المحافظة على أرباحها فتقوم برفع أسعار منتجاتها، فإذا قامت على سبيل المثال نقابات العمال في أوروبا بالمطالبة بزيادة الأجور وزادت الأجور، في حين أن الإنتاجية لم تزداد فإن النتيجة طبقا لهذا النوع هي ارتفاع في التكاليف وبالتالي ارتفاع الأسعار (الوادي، خريس، الحواري، و العتيبي، 2007، صفحة 300).

خامسا: من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

إنطلاقا من هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم: التضخم المصدر، التضخم المستورد.

1. **التضخم المصدر:** وهو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة إحتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن وجود ما يعرف بـ"قاعدة الدفع بالدولار" (سويح و بن ثابت، 2020، صفحة 101).

2. **التضخم المستورد:** ظهر إتجاه فكري جديد بداية من العقد الأخير من القرن الماضي درس ظاهرة التضخم مركزا على العوامل الخارجية والدور الذي تلعبه في زيادة الضغوط التضخمية محليا، موضحين عدة قنوات يمكن أن ينتقل من خلالها هذا النوع من التضخم، كما أن العوامل التي أدت لظهوره يختلف تأثيرها من دولة لأخرى تبعا للعديد من المتغيرات والتراكيب الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة وكذلك درجة إنفتاحها على العالم الخارجي ومدى تأثيرها بها (دحماني و بوضياف، 2022، صفحة 244).

ويعتبر أول من أشار إلى ظاهرة التضخم المستورد هو Jean Bodin سنة 1568، حيث أشار إلى أن الارتفاع العام للأسعار في أوروبا كان مصدره الرئيسي زيادة المعروض من الذهب والفضة المستوردة من أمريكا، ثم جاءت المدرسة الماركنتيلية Ecole Mercantiliste في القرن السابع عشر والثامن عشر والتي أعطت أهمية بالغة للمعروض النقدي، الموازين الخارجية ومستويات الأسعار المحلية (حداد و ترقو، 2023، صفحة 220).

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

حيث عرفه Henri Mercillon على أنه التضخم الذي أثرت فيه عوامل خارجية بعبارة أخرى هو عبارة عن انتقال للتضخم من البلد المصدر إلى البلد المستقبل (شقبوب و بن زيان راضية، 2017، صفحة 92)، كما عرفه رمزي زكي بأنه يمثل مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل إقتصاد ما (الكبيسي و مثنى، 2019، صفحة 263). وعليه يمكننا القول بأن التضخم المستورد من أسباب التضخم، ينتج عن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، مما يجعل الإقتصاديات التي تعتمد في توفير احتياجاتها الأساسية على الخارج عرضة لتقلبات الأسعار بالأسواق العالمية.

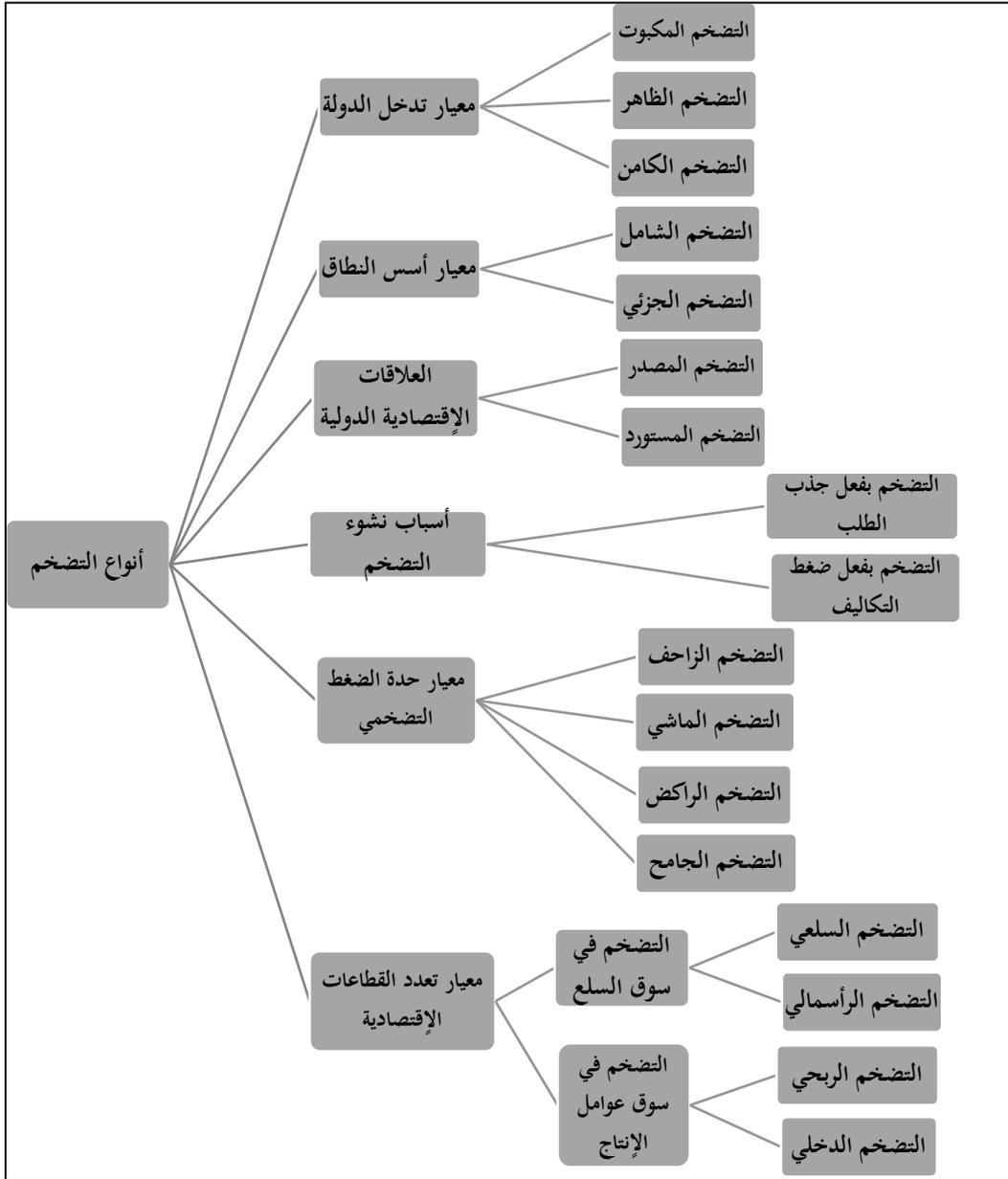
سادسا: معيار أسس النطاق

يرتكز هذا النوع من التضخم على حجم إستحواذ التضخم على السلع والخدمات في الإقتصاد، وينقسم إلى نوعين هما:

1. **التضخم الشامل:** ويحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع أسعار كل السلع في الإقتصاد الوطني دون إستثناء بحيث يشمل كل السلع الموجودة في السوق.
2. **التضخم الجزئي أو الوقتي:** يحدث في الحالات التي يكون فيها متوسط مجموعة من الأسعار مرتفع بسبب ارتفاع أسعار فردية نتيجة نقص غير عادي في سلع معينة، أي عندما يكون العرض محدود نتيجة ظروف طبيعية ولا يمكن زيادته بسرعة (زفرير، 2016، صفحة 398).

والشكل الموالي يلخص أنواع التضخم:

الشكل رقم (01:02): أنواع التضخم



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- (الكيسي و مثنى، 2019، صفحة 263).
- (الوادي، خريس، الحوارى، و العتيبي، 2007، صفحة 299).
- (زقير، 2016، الصفحات 397-398).
- (مرابط، (2017-2018)، الصفحات 7-8).
- (مقراني، (2014-2015)، صفحة 40).

المطلب الثاني: طرق قياس التضخم

يتم اللجوء إلى أسلوب علمي يهدف قياس مدى التضخم وحجمه وتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناء على حسابات صحيحة ودقيقة، فقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي ويقدر ما يكون التشخيص صحيحا ودقيقا بقدر ما

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

يمكن أن يكون العلاج صحيحا أيضا. فعملية قياس معدل التضخم تعتمد في أي إقتصاد على محورين أساسيين، يتجسد المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة الإرتفاع حيث أن إرتفاع الأسعار هو المؤشر الملموس للوضع التضخمي (داود، سلمان، الصعيدي، عقل، و الخضانة، 2005، صفحة 244). بينما المحور الثاني فيتمثل في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر إرتفاع الأسعار بمعنى آخر تحديد الأسباب التي أدت إلى إرتفاع مستويات الأسعار في الإقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار كمؤشر لقياس التضخم

لجأ علماء المالية والإقتصاد إلى علم الإحصاء لقياس معدل التضخم، واستخدموا في ذلك الأرقام القياسية للأسعار، والتي تعبر عن " متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار"، فالملقود من أنها متوسطات نسبية هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد إختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة. فالأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الإعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة (الجلال، 2005-2006)، صفحة 26). إلا أن قياس التضخم قد يقتضي استخدام عدة أنواع من الأرقام القياسية للأسعار تبعاً للهدف الذي نسعى إليه، فالأرقام القياسية للأسعار تتعدد حسب وظيفة كل منها، فهناك الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI)، والأرقام القياسية لأسعار الجملة (WIP) والأرقام القياسية لأسعار التجزئة، والرقم القياسي الضمني وغيرها (داود ح.، 2020، صفحة 165).

أولاً: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (The Consumer Price Index: CPI)

يعتبر من أهم الأرقام القياسية للأسعار والتي تستخدم في قياس معدل التضخم، فهو مقياس يقيس مستويات أسعار السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة العادية، ويستخدم في وضع هذا المقياس سلة من السلع والخدمات المتداولة في السوق التي يشتريها المواطن العادي في السنة، هذه السلة ذات محتوى ثابت من السلع والخدمات تسعر كل سنة لفرض الحصول على مقياس تقريبي لسنة الأساس يساوي (100)، كما يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يقصي تكلفة المعيشة ومتغيراتها أو ميزانية إستهلاك الأسرة، والصيغة التي يتم الإعتماد عليها في حسابه هي صيغة لاسبير (Laspeyres) والتي يتم فيها ترجيح الأسعار بأوزان سنة الأساس. حيث أن معدل التضخم السنوي لسلع وخدمات المستهلك هو معدل التغير في مؤشر أسعار الإستهلاك بين فترتين (عراي، 2019-2020)، صفحة 41). وبحسب هذا الرقم كما يلي:

$$INF_t = [(CPI_t + CPI_{t-1}) \div CPI_{t-1}] \times 100$$

حيث أن:

INF_t : معدل التضخم خلال الفترة t.

CPI_t : مؤشر أسعار الإستهلاك في الفترة t.

CPI_{t-1} : مؤشر أسعار الإستهلاك في الفترة t-1.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

وما يعاب على هذا المقياس هو أنه يعاني من مشكلات لعل أبرزها:

- أن هذا المؤشر يقيس التغيرات في أسعار سلة من السلع والخدمات المختارة لفترة سابقة من الزمن، والتي قد لا تعكس التركيبة الحالية لمشتريات الأسر. فمن الطبيعي أن تقوم الأسرة بخفض استهلاكها من السلع أو الخدمات التي ترتفع معدلات أسعارها وفي نفس الوقت تزيد مشترياتهم من السلع أو الخدمات التي تنخفض معدلات أسعارها، وكلما زادت حدة الإرتفاع في الأسعار كلما زاد إحلال سلع أو خدمات مكان أخرى من ضمن السلة، ولتفادي هذه المشكلة يجب على الجهة المسؤولة تعديل السلة كل فترة زمنية كتحديث سنة الأساس مرة كل عشر سنوات مثلاً.

- والمشكلة الأخرى التي يعاني منها هذا المقياس هي أن التغيرات لا تشمل الأسعار فقط بل تحدث تغيرات في نوعية السلع، ومن الصعب أخذ التغير في النوعية في الحساب.

وعلى الرغم من سلبيات هذا المقياس إلا أنه يؤثر بشكل كبير في السياسات الحكومية الاقتصادية وفي تعديل الدخل، فالعديد من تعديلات أجور العمالة مربوطة بمؤشر الأسعار الاستهلاكية CPI وكذا معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي وغيرها (عربي ، 2019-2020)، (صفحة 42).

1. الأرقام القياسية لأسعار الجملة:

ويسمى أيضاً بالرقم القياسي لأسعار المنتج، فهو يقيس التغيرات المتوسطة لأسعار الجملة لمجموعة سلع مهمة كالمواد الغذائية، الملابس، المحاصيل الزراعية، البنزين و مواد الطاقة... الخ. حيث يعكس هذا الرقم التغير في المستوى العام للأسعار في أسواق الجملة، ولكن ما يعاب على هذا الرقم وجود فجوة زمنية بين وصول السلع إلى أماكن بيعها وانتقالها من أسواق الجملة. ويعتمد في إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة على الأسعار الرسمية، التي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء الوطن دون تمييز بين المناطق سواء كانت مناطق ريفية أو حضرية، ويقوم بهذه العملية أجهزة الإحصاء المتخصصة التي تعمل على جمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة عن طريق إعداد نماذج يتم إرسالها إلى سائر المنشآت العاملة في تجارة الجملة، حيث يطلب من هذه الأخيرة تعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تتولى فرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها، والذي يعبر عن التغير النسبي للأسعار خلال فترتين زمنيةتين بالنسبة للمواد التي يتم التعامل فيها بالجملة (بن البار ، 2016-2017)، الصفحات 27-28).

2. الأرقام القياسية لأسعار التجزئة:

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الإقتصاد الوطني، ويتم إعداد هذا الرقم بالإعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يتم التعامل بها في السوق السوداء. كما يعتمد في إعدادها على طريقة العينة التي تقوم على إختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح مختلفة من المجتمع، غير أن الإعتماد على إختيار عينة من المجتمع في إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة لا يعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، وذلك نظراً للتغيرات الكثيرة التي تطرأ على أنماط الإستهلاك في المجتمع بين فترة وأخرى، والتي لا تظل على وتيرة واحدة، بالإضافة

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

إلى ذلك إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عجزه على شراء السلع الرئيسية (عراي، 2019-2020)، صفحة 43).

3. الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي):

يعتبر الرقم القياسي الضمني (Gdp Déflator) من أكثر الأرقام القياسية استخداماً والذي يتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروباً في مئة. وتعود أهمية هذا الرقم أنه يشمل جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الإقتصاد، سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية. كما أنه يضم جميع أنواع السلع جملة وتجزئة على حد سواء ويعبر عنه أيضاً بالمكمش فهو مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة (قدي، 2017، الصفحات 46-47). ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي:

$$GDP_{déflator} = (NGDP \div RGDP) \times 100$$

حيث أن:

NGDP: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ويتم حساب معدل التضخم عن طريق نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما يلي:

$$GDP_{déflator} = ((NGDP - RGDP) \div RGDP) \times 100$$

ورغم أهمية هذا المقياس إلا أنه يطرح مشكلات عديدة تتعلق بكون أن معظم الدول لا تقوم أو بالأحرى لا تستطيع حسابه إلا سنوياً وفي أفضل الحالات ثلاثياً، وبالتالي لا يكون متاحاً إلا بتأخر يتمثل في عدة أشهر كما يطرح مشكلة إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة والتي تقيم جزافياً، كما أنه يعكس بشكل سيء إرتفاع سعر الخدمات الداخلية. كما يعد هذا المؤشر الأكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك لأنه يحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات دون إستثناء والمنتجة داخل الوطن فقط، عكس مؤشر (CPI) الذي يقيس كل السلع المقتنية من طرف المواطنين بما فيها المستوردة، لكن في هذا الإطار ما يؤخذ عليه أنه قد يحتوي على سلع عديدة قد لا تهم المستهلك العادي، كما أن التغير فيه يعكس التغير في الكميات بجانب التغير في الأسعار، بالإضافة إلى أن هذا المؤشر يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط ويقوم بقياس أسعار السلع والخدمات (تقار، 2013-2014)، صفحة 44).

الفرع الثاني: الفجوات التضخمية كمؤشر لقياس التضخم

نظراً لإعتبار الأرقام القياسية للأسعار كمؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الإرتفاعات، فإنه من الضرورة الإعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

وتعد الفجوة التضخمية من أهم المصطلحات التي إبتدعها كينز في بحثه الذي أصدره سنة 1940 بعنوان "كيف ندفع نفقات الحرب"، وكان الهدف من إستخدامها هو قياس الضغط على المستوى العام للأسعار ومحاوله تقديرها حسابياً وبوحدات نقدية حتى تتمكن السلطات الحكومية من إتخاذ الإجراءات والقرارات الملائمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي. ويقصد بالفجوة التضخمية الفرق

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات، والفجوة التضخمية بهذا المعنى هي مصطلح مرادف لفائض الطلب على السلع والخدمات، معيار فائض الطلب أو الإفراط في عرض النقود (معيار الإفراط النقدي)، وعلى ذلك فإن: (تقار ، (2013-2014)، صفحة 15)

الفجوة التضخمية = الإفراط في الطلب على السلع = الإفراط في عرض النقود

فتعطينا هذه المساواة معيارين لقياس الفجوة التضخمية:

المعيار الأول: معيار فائض الطلب الكلي (Excess Demand)

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الكلي الفعال في تحديد مستويات الأسعار وفقا لأفكار الإقتصادي كينز من خلال النظرية العامة للشغل والفائدة والنقود، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي، فهي تعني بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، بالتالي فهي تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية إلى الإرتفاع (عراي ، (2019-2020)، صفحة 44). حيث تقاس الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالفرق بين الطلب الكلي على السلع والخدمات محسوبا بالأسعار الجارية والعرض الكلي الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة (على حضور، (2014-2015)، صفحة 13).

ويمكن قياس هذه الفجوة التضخمية بالعلاقة التالية: (تقار ، (2013-2014)، صفحة 15)

$$g = (C + I + X) - (Y + M)$$

g: الفجوة التضخمية.

C: الإستهلاك الكلي بالأسعار الجارية.

I: الإستثمار الكلي بالأسعار الجارية.

X: الصادرات التي يشتريها العالم الخارجي.

M: الواردات التي يحصل عليها المجتمع من الخارج.

Y: إجمالي الناتج الوطني الحقيقي.

C+ I+ M: الإستخدامات.

Y+M: الموارد.

ومن خلال العلاقة السابقة يمكن أن نستخلص ثلاثة احتمالات هي:

1. الإحتمال الأول: حالة إستقرار

يعني حدوث التعادل بين الإستخدامات والموارد، وبالتالي فإن الفجوة التضخمية تساوي الصفر.

2. الإحتمال الثاني: حالة الفجوة الإنكماشية

يعني زيادة الموارد عن الإستخدامات، أي حدوث إفراط في عرض السلع والخدمات والفرق بينهما يساوي مقدار الفجوة

الإنكماشية.

3. الإحتمال الثالث: حالة الفجوة التضخمية

يعني زيادة الإستخدامات عن الموارد، أي حدوث إفراط في الطلب والفرق بينهما يساوي مقدار الفجوة التضخمية، حيث كلما زاد الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية على إجمالي الدخل الوطني الحقيقي مقدرا بالأسعار الثابتة يظهر لنا فائض في الطلب الكلي مخلفا قوى تضخمية تشد الأسعار نحو الأعلى.

المعيار الثاني: معيار الإفراط في عرض النقود

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة، والتي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، هو المتغير الأساسي في إحداث التغير في المستوى العام للأسعار، ويرى رائد هذه المدرسة ميلتون فريدمان أن الحجم الأمثل لكمية النقود المتداولة والذي يجب على السلطات النقدية إستهدافه، هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وهذا من أجل المحافظة على نفس مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس (عراي، 2019-2020)، (صفحة 46). ويكون نصيب الوحدة المنتجة كما يلي: $\mu = M/Y$ حيث أن: μ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

M : كمية النقود المتداولة في السنة.

Y : الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة.

ويمكن التمييز هنا بين حالتين:

- إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها، فهذا يستوجب أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ثابتا، إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد عند سنة الأساس.
- أما إذا زاد الطلب على النقود أو إنخفضت سرعة دورانها في المدى الطويل، فيتعين أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر إنخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار، ويمكن قياس حجم الإفراط النقدي وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$M_{ext} = \mu Y_t - M_t$$

حيث أن: M_{ext} : حجم الإفراط النقدي.

μ : متوسط نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة في سنة الأساس.

Y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة t .

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t .

ومنه نستنتج أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا يكون وراء إرتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الإرتفاع في الأسعار (مرابط، 2017-2018)، (صفحة 13).

كما يعد معيار الإفراط في عرض النقود المعيار الأكثر إستعمالا من طرف صندوق النقد الدولي في سياساته للوقوف على مدى تطور الإتجاهات التضخمية، حيث يربط الصندوق بين الزيادة في وسائل الدفع والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة،

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

وعلى ذلك فإن منهجه يقضي بأنه إذا احتوى الإقتصاد على زيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار يتجاوز الزيادة المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي فإن هذا يعتبر في نظر الصندوق دليلا على التضخم والعكس صحيح، ويستند الصندوق على هذا المعيار لكون الإحصائيات المتعلقة به تكون متوفرة وأكثر دقة (تقار ، (2013-2014)، صفحة 16).

المعيار الثالث: معيار الإستقرار النقدي (الضغط التضخمي)

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية، التي يدخل في إعتبارها تغير كل من الدخل أو الناتج القومي، والطلب على النقود أو سرعة دورانه، وطبقا لهذه النظرية يتحقق الإستقرار النقدي إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي (بن العارية و عبد القادر ، 2018، صفحة 32). ويعبر عن معامل الإستقرار النقدي بالصيغة الموالية: (الحجار، 2006، صفحة 280)

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta M}{M} \leftarrow B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

B: معامل الإستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في كمية النقود (وسائل الدفع).

ومن خلال هذا المعيار نميز ثلاث حالات هي: (تومي و لفضل ، 2020، صفحة 05)

✓ عندما يكون معامل الإستقرار النقدي ($B=0$) يساوي الصفر يكون التغير في كمية النقود يساوي التغير في إجمالي الناتج القومي، هذا يعني أن هناك إستقرار نقدي.

✓ إذا كان ($B>0$) هذا يدل على عدم وجود إستقرار نقدي (ضغوط تضخمية)، بمعنى أن النمو في كمية النقود يفوق بإستمرار معدل التغير في إجمالي الناتج القومي، أي أن الطلب الكلي النقدي يفوق العرض الحقيقي من السلع والخدمات، ومع إستمرار هذا الفرق في الإرتفاع مع الأخذ بعين الإعتبار سرعة دوران النقود يحدث نمو في حجم القوى التضخمية.

✓ إذا كان ($B<0$) يدل على عدم وجود إستقرار نقدي (فجوة إنكماشية)، بمعنى وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالعرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى إنكماش نقدي وانخفاض في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث: أسباب التضخم

تختلف مصادر التضخم من حالة لأخرى ومن إقتصاد لآخر وذلك حسب طبيعة كل حالة وطبيعة كل إقتصاد وظروفه، كما تختلف من وقت لآخر، وبسبب إختلاف وجهات النظر الخاصة بهذه المصادر، قد لا يوجد سبب أو مصدر واحد للتضخم، وإنما قد توجد شبكة من العوامل والمصادر العديدة التي تسهم في حدوثه، وهو الأمر الذي يفسر إختلاف وجهات النظر التي تحاول تفسير التضخم نتيجة إختلاف أسبابه ومصادره تبعا لكل ذلك، ومن أهم أسباب التضخم ما يلي:

الفرع الأول: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الإرتفاع

وهو التضخم الذي يكون مصدره الزيادة في الطلب النقدي الكلي، والذي يمكن أن يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية في زيادة عرض النقود من خلال زيادة الإصدار النقدي، كما أنه يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في الإئتمان المصرفي، أي الزيادة

الفصل الثاني: التآصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

في عرض النقود (نقود الودائع)، وبذلك يزداد الطلب النقدي على السلع والخدمات نتيجة زيادة عرض النقود فترتفع بذلك الأسعار. وهذا النوع من التضخم يتضمن الزيادة في الدخول النقدية التي تؤدي إلى زيادة الطلب النقدي الناجم عن زيادة عرض النقود بالشكل الذي يقود إلى زيادة الأسعار، وحصول التضخم في الإقتصاد يكون سببه ومصدره الطلب (خلف، 2006، صفحة 315). وللبحث عن جذور هذه الظاهرة لا بد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي والعوامل الدافعة إلى هذا الإرتفاع ونذكر من بينها:

1. زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري:

إن جل النظريات الإقتصادية ترى أن التوازن بين قوى العرض والطلب من أهم سبل تحقيق إستقرار السوق، والذي يسمح بتحديد السعر التوازني الذي يرضي كلا الطرفين، لكن إختلال التوازن بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي نظرا لكون الإقتصاد في حالة تشغيل كامل أو بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على توفير السلع والخدمات المطلوبة، يدفع بالضغوط التضخمية بالظهور إلى الواجهة وتشكيل ضغط على الإقتصاد وهذا ما يحدث عادة في الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث (حميدي، هارون، و موساوي، 2014، صفحة 15).

2. عجز الموازنة العامة للدولة:

عادة ما تلجأ الحكومات إلى هذه الوسيلة بهدف تمويل مشروعاتها الإنتاجية المقبلة على تنفيذها وذلك من خلال تشغيل العناصر الإنتاجية العاطلة في المجتمع، وفي العديد من الحالات تعتمد الدول إحداث العجز في موازنتها العامة لتطبيق سياساتها فنذهب إلى توفير النفقات اللازمة بوسائل متعددة. والمقصود من إحداث عجز في الموازنة العامة هو زيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة، والعجز طريقة تلجأ إليها الحكومات من أجل إنعاش النشاط الإقتصادي وهي مدركة لمختلف آثارها السلبية إلا أنها تفترض أن ذلك يؤدي إلى إزدهار الحركة الإقتصادية وحدوث رواج وتمكينها من تنفيذ كل برامجها وهذا في حالة التشغيل الناقص، لكن في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل وعندما تكون جميع العناصر الإنتاجية مشغلة فإن النفقات تكون هي السبب في إرتفاع الأسعار لعدم التوازن بين العرض السلعي والإنفاق العام (بلعزوز ، 2006، صفحة 149).

3. التوسع في منح الإعتمادات من قبل البنوك:

يعتبر توسع البنوك التجارية في منح الإئتمان عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتقوم بتشجيع البنوك على منح القروض بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الإستثمار، ومنه يزداد الطلب الإستثماري وبالتالي الطلب الكلي، وأمام ثبات حجم العرض الكلي ترتفع الأسعار منبئة بذلك عن ظاهرة التضخم، والتي كان سببها الرئيسي قيام البنوك بفتح الإعتمادات للمنتجين (ناويس، (2013-2014)، صفحة 62).

4. التوقعات والأوضاع النفسية:

قد يرجع الإرتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل إقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية، ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب، حيث تكون الظروف فيها مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بإرتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط

الفصل الثاني: التآصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

والإنتعاش، وفي قطاع الإستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار إقدام المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على معدلات أكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة الإرتفاع في الطلب الكلي الفعال، ويحدث العكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار (القاضي، 2014، صفحة 398).

5. تمويل العمليات الحربية:

يعد زيادة الإنفاق الغير فعال عيباً على الدولة، فهو عبارة عن ضخ لكنتة نقدية في السوق دون مقابل، فقد شبه كارل ماركس النفقات الحربية بأنها جزء من ثروة الأمة يلقي بها في الماء ببساطة (رجب، 2011، صفحة 47)، وأبرز مثال على هذا العامل هو تمويل العمليات الحربية التي تعد من أهم الأسباب المؤدية للتضخم، بإعتبار أن مسؤوليات الدولة تزداد في هذه الحالة الإستثنائية وتزداد معها المصاريف مما يجبرها على التوجه نحو الإصدار النقدي غير المغطى، وهو ما يؤدي حتماً لانخفاض قيمة النقود فيها، وهذا ما يدل على وجود التضخم. ومثال ذلك ما وقع لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث اضطرت للتوجه إلى الإصدار النقدي مما جعل عملتها تتضخم بشكل غير معقول حيث أن قيمة المارك الألماني كانت تقدر بـ 4.2 مارك لكل دولار أمريكي في 1914، لتبلغ قيمة 630 مليار مارك لكل دولار أمريكي مع نهاية 1923 (حميدي، هارون، و موساوي، 2014، صفحة 16).

6. إرتفاع في معدلات الأجور:

تعد الزيادة في معدلات الأجور السبب المباشر والفعال في ظهور الضغوط التضخمية من جانب الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث تعتبر هذه الأجور بمثابة القوة الشرائية للعمال، مما يترتب عليه إختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. ويعود سبب إرتفاع الأجور الإسمية والحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للعمال إلى تدخل النقابات العمالية كأداة ضغط تعمل على تحديد الحد الأدنى للأجور لحفظ كرامة العمال خاصة في الدول المتقدمة، فمن شأن هذه الزيادة في الأجور أن ترفع من حجم الإنفاق الإستهلاكي وبالتالي من حجم الطلب الكلي خاصة عند مستوى التشغيل الكامل، فتظهر الفجوات التضخمية بارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة تكاليف النفقات الإنتاجية، مما يترتب على ذلك انخفاض الأرباح المحققة فتضطر المشروعات إلى رفع أسعار منتجاتها بسبب إرتفاع أسعار عوامل الإنتاج (عناية، 2004، صفحة 113).

الفرع الثاني: العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الإنخفاض

بإعتبار أن التضخم هو الإرتفاع في مستوى العام للأسعار الناجم عن الإختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وقد أشرنا سلفاً لجانب الطلب الكلي وبقي جانب العرض الكلي، والجدير بالذكر أن هناك حداً أعلى يصله العرض الكلي وذلك عند مستوى التشغيل الكامل، وفي هذه الحالة لا يستطيع العرض الكلي لتلبية الزيادة في الطلب الكلي، فتترجم هذه الزيادة إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار، وهناك أسباب عديدة تقف أمام العرض الكلي لتلبية الزيادة في الطلب الكلي، نذكر منها ما يلي:

1. الوصول إلى مرحلة الإستخدام الكامل:

قد يصل الإقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل والتام لمحمل العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن الإستجابة لمتطلبات الطلب الكلي المرتفع، فيحدث إرتفاع في الأسعار مما يؤدي إلى التضخم (هني، 1999)، (صفحة 114).

2. عدم كفاءة ومرونة الجهاز الإنتاجي:

ويقصد بذلك عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على توفير وإمداد السوق بالسلع والمنتجات الضرورية ذات الطلب المرتفع والفعال، وسيؤدي ذلك حتما لظهور الضغوطات التضخمية وقد يرجع غياب هذه المرونة إلى أسباب عديدة تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة زمنية لأخرى (حميدي، هارون، و موساوي، 2014، صفحة 16)، ونذكر منها محدودية الموارد المتاحة للإقتصاد كنقص اليد العاملة المؤهلة أو الموارد الطبيعية اللازمة في العملية الإنتاجية، أو تخلف التقنية المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وغيرها من العوامل القادرة على الحد من قدرة المنتجين على التأقلم مع الطلب الكلي الفعال. ومهما كان سبب ضعف الجهاز الإنتاجي لأي دولة فالنتيجة المؤكدة هو أن الدولة المعنية ستعاني من تبعية للخارج في هذا المجال، وذلك نتيجة لجوئها لسد فجوة الطلب عن طريق الإستيراد مع ما يحمله هذا الخيار من سلبيات على الإقتصاد المحلي، ويضاعف من أثر التضخم على الإقتصاد في ظل ارتفاع أسعار الواردات (بوحضر، 2021، صفحة 06).

3. النقص في رأس المال العيني:

إن النقص في الرأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما يحدث الفرق بين النقد المتداول والسلع والمنتجات المعروضة والتي تمثل العرض الكلي، ومنه ظهور التضخم الذي يتمثل في انخفاض العائد الإنتاجي المعروض عند الطلب الكلي الفعال (هني، 1999، صفحة 114).

الفرع الثالث: عوامل أخرى

1. ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

عادة ما يحدث ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام وارتفاع الأجر بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها (خريس، أبو خضير، و خصاونة، 2002، صفحة 129). ففي حالة ثبات إنتاجية العمل فإن كل زيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحودية للإنتاج، وبالتالي ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أرباح أصحاب المؤسسات، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الإستثمار الصافي، وفي الأنظمة الإشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار. حيث ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور إلى زيادة التكاليف دوما، بل تستثنى الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل. ومن المحتمل أن تكون الزيادات في الأجور كنتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية، خاصة في الحالات التي يكون هناك فائض في مناصب الشغل ونقصان في عرض العمل، بالتالي تستطيع بالضغط على الحكومة الرفع من أجور عمالها، وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة، فيطلب أصحاب المؤسسات معاون جديد في الإنتاج، مما يسبب ارتفاع في سعر الفائدة وسعر العتاد الجديد (هني، 1993، صفحة 81). بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف، كما حدث إبان حرب 1973م، حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو أربع مرات، وانعكس ذلك على ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير ومستمر في الدول المتقدمة في الفترة الممتدة (1973-1978م). وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع التكلفة الإنتاجية نتيجة عوامل داخلية كزيادة

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

الأجور يمكن معالجته، من خلال الربط الأجر بالإنتاجية والأسعار، بينما إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستوردة فمن الصعب التحكم به ومعالجته (العبادي، كراجه، و الباشا، مبادئ الإقتصاد الكلي، 2000، صفحة 137).

قد يحدث التضخم نتيجة لإشتراك الأسباب السابقة في آن واحد، وهذا بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات الإنتاج، وفي نفس الوقت ترتفع أسعار عناصر الإنتاج من مواد أولية وموارد وغيرها، ويسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم المشترك، وتستخدم طرقاً أكثر تعقيداً في معالجته، حيث تتبع سياسات تحد من التوسع النقدي وتزيد من الإنتاجية في آن واحد (هتهات، 2006، صفحة 35).

2. إستيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:

ويعرف على أنه الإرتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعارها في الأسواق المحلية، ويحدث هذا خاصة في الدول التي تعتمد على الإستيراد من الخارج. ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى إرتفاع في أثمان عناصر الإنتاج كالمواد الأولية الداخلة في إنتاج سلع وخدمات محلية مما يؤثر على إرتفاع تكلفتها، أما الأول فيرجع إلى إرتفاع السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج (زعيتري، السعيد، و شويكات، 2020، صفحة 237).

3. التضخم الهيكلي:

وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الإقتصاد، والذي يكون يعاني من إختلال في هيكله أو تركيبه بحيث تتعرض له إقتصادات الدول النامية كثيراً، نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أو قطاعات ونشاطات محدودة في الإنتاج، ويتم تصديره في الغالب. وتخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الإقتصادية في توليد الإنتاج، وبذلك تضعف قدرة الإقتصاد على توفير العرض من المنتجات التي تلي الاحتياجات، وخاصة ما يتعلق بالعجز المرتبط بعدم التناسب بين تشكيلة العرض (أي هيكل العرض) وتشكيلة الطلب (تركيب الطلب)، والذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها مع الأنواع التي يتم طلبها وكميتها، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي، أي الحالات التي يعجز فيها العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي نتيجة قصور العرض كما ونوعاً، وهو ما يعني حدوث التضخم في الإقتصاد (خلف، 2006، الصفحات 316-317).

وقد يعزى سبب هذا النوع من التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي بشكل يفوق التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الإقتصادية، ونظراً لأن هذا النوع من التضخم يكون أكثر بروزاً وانتشاراً في إقتصادات الدول النامية، فإنه على الأغلب يكون تضخماً ناجماً بسبب زيادة الطلب وليس بسبب زيادة التكاليف (الوادي، العساف، و الصافي، 2013، صفحة 186).

المبحث الثاني: التفسير النظري لظاهرة التضخم في الفكر الإقتصادي

فسرت النظريات الإقتصادية المتعددة ظاهرة التضخم بأساليب متباينة ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى إختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، وإختلاف الأسباب المنشئة للتضخم، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم يخلق نوعاً من التشابك والتداخل

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

في نواحي عديدة. ولأهمية مكانة مشكلة التضخم في مجال الدراسات الاقتصادية، فإن ذلك يستلزم الوقوف عند بعض هاته المدارس الاقتصادية والنظريات الفكرية التي فسرت حدوثه، ويمكن تناول أهم تلك الأفكار كالفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي وبعض الإتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم.

المطلب الأول: تفسير التضخم في النظريات التقليدية

كانت النظرية الكمية للنقود هي النظرية المعتمدة من طرف الإقتصاديين الكلاسيك في تفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، حيث ركز الكلاسيك إهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية والمستوى العام للأسعار من ناحية أخرى، وانشغلوا عن تحليل مختلف العوامل الأخرى التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني (لإفترضهم حالة التشغيل التام)، ولكن في خضم أزمة الكساد العالمي الكبير ظهرت النظرية العامة لكينز لتنتقد قوانين وتحليل الكلاسيك. ولتحليل النظريات التقليدية في الفكر الإقتصادي، سوف نقوم بمعالجة هذا المطلب في نقطتين، الأولى حول النظرية الكلاسيكية وتفسيرها للتضخم، أما الثانية فتتناول وجهة نظر النظرية الكينزية للتضخم.

الفرع الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية

لقد اعتمد الإقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم على النظرية الكمية للنقود، والتي تعد من أبرز النظريات التي سادت في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي، والتي تزامن ظهورها مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، والمتمثلة في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الإكتفاء الذاتي ونظام المقايضة، إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود (زكي، 1980، صفحة 37).

فالنظرية الكمية للنقود ظهرت نتيجة محاولات عديدة تسعى لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في مستوى الأسعار بنفس المعدل والإتجاه، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود، ويحصل العكس في حالة إنخفاض كمية النقود وهذا بإفتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة (هاشم، 2005، الصفحات 124-125). حيث حاول بعض الإقتصاديين إعطاء صيغة رياضية للعلاقة الموجودة بين كمية النقود والأسعار، فصاغها لأول مرة (John Locke) ثم تعاقب عليها العديد من المفكرين أمثال (Montesquieu و Cantillon Richard و David Hume) غير أن الصيغة النهائية للنظرية الكمية تكاملت في صورتين هما: صورة المبادلات التي صاغها فيشر والتي إهتمت بعرض النقود، وصورة الأرصد النقدية التي قدمها ألفريد مارشال ثم فيما بعد عدلت من طرف (Arthur Cecil Pigou)، والتي إهتمت بالطلب على النقود وتعرف بمعادلة كامبردج (علواش، 2014-2015)، صفحة 44). ومن الدعائم والفروض التي إرتكزت عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي:

1. ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية:

ينطلق الفكر الكلاسيكي في تحليله للنشاط الإقتصادي من أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة ألا وهي وسيلة للتبادل لذلك فإن دورها في الإقتصاد محايد، ويستند هذا التحليل إلى قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن الطلب الكلي لا بد أن يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، بحيث تختفي البطالة في المجتمع، لأن

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

التغيرات في كل من جانبي العرض والطلب سرعان ما تختفي بفضل فاعلية آلية السوق وجهاز الثمن (البياتي و روجي سمارة، 2013، الصفحات 129-130).

2. ثبات سرعة دوران النقود:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في الأجل القصير لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير مثل: (مستوى تقدم الجهاز البنكي والمالي، درجة كثافة السكان وتوزيعهم، عادات وتقاليدهم...)، كل هذه العوامل بطيئة التغير في الأجل القصير.

3. إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية الكمية للنقود على فرضيات أساسية مفادها:

- أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيير بنفس النسبة والإتجاه في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح بمعنى آخر وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بإفتراض ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة دوران النقود (شيبان، (2016-2015)، صفحة 46).

- يعتبر أصحاب هذه النظرية أن الزيادة في كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، بإعتبار أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات العامة، ومنه فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة سوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه إرتفاع في الأسعار، نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات.

- ومنه فإن النظرية الكمية للنقود ترى بأن المستوى العام للأسعار السائد خلال فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا لمقدار وكمية النقود، أي أن كمية النقود هي دالة تكون فيها كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع (بن يوسف ، (2016-2015)، صفحة 06).

4. تناسب كمية النقود عكسيا مع قيمتها: تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها أي قوتها الشرائية، فمثلا زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى إنخفاض قوتها الشرائية إلى النصف، بالتالي فكمية النقود تؤثر على حركة الأسعار (عطوان، 1989، صفحة 93).

5. تناسب كمية النقود طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض: بمعنى أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة فإنه يترتب عليه إرتفاع في معدل الطلب على السلع، ونقصه في العرض عليها.

6. تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج (بن يوسف ، (2016-2015)، صفحة 07).

أولا: معادلة التبادل (صيغة فيشر):

تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم نذكر من بينها دراسة جون بودان (J.Bodin) والذي يرجع إرتفاع الأسعار إلى زيادة كمية النقود المتداولة، وكذلك الدراسة التي جاء بها دافيد ريكاردو (D.Ricardo) والتي إستنتج من خلالها وجود علاقة طردية بين كمية النقود المتداولة (M) والمستوى العام للأسعار (P). ومنه فالفكرة الأساسية التي يمكن إستنباطها من هذه النظرية هي أن التوازن في الإقتصاد الكلي يتحقق بأسباب حقيقية تتعلق بالموارد المتاحة والتقنيات المستخدمة في الإنتاج وكذا الأذواق، وهذا التوازن من شأنه أن يحدد حجم الإنتاج (Y) وطريقة توزيعه أو تخصيصه على مختلف أوجه الإستخدام، مما يترتب عليه تحديد الأسعار

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

النسبية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ويقتصر دور النقود في هذا التوازن على تحديد المستوى العام للأسعار (بريش، 2007، صفحة 84).

حيث يتخذ الكلاسيك من معادلة التبادل "معادلة فيشر" التي تم إدراجها عام 1911 من قبل الإقتصادي أرفنج فيشر "Irving Fisher" أداة لشرح نظريتهم وذلك من خلال محاولة إيجاد مختلف العلاقات بين متغيراتها، وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار (جميل الجنابي و يسع أرسلان، 2009، صفحة 201). قام فيشر في إطار هذه المعادلة بشرح العلاقة بين كمية النقود والإنفاق الكلي على السلع والخدمات، كما بينت هذه المعادلة أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب على النقود، شأنها شأن بقية السلع الأخرى، وتتحدد قيمة النقود عند المستوى الذي يتوازن فيه عرض النقود مع الطلب عليها، بالتالي ترجع التغيرات التي تحدث في قيمة النقود من فترة زمنية لأخرى إلى تغير الظروف المتصلة بالعرض الكلي أو الطلب الكلي أو كليهما (مرابط، 2017-2018)، صفحة 17).

ومنه فالنظرية الكمية للنقود دالة، والمستوى العام للأسعار متغير تابع وكمية النقود متغير مستقل، وبشبات كمية المبادلات وسرعة دوران النقود، تأخذ معادلة فيشر الصيغة التالية: (بن البار، 2016-2017)، صفحة 38)

$$M \times V = P \times T \dots \dots (01)$$

حيث أن:

M: تعبر عن كمية النقود المتداولة، وهي عامل خارجي يتحدد مقدارها من طرف البنك المركزي.

V: تعبر عن سرعة دوران النقود.

P: يعبر عن المستوى العام للأسعار. **T**

T: حجم المعاملات، وهي دالة في مستوى الدخل.

Y: الناتج أو الدخل الحقيقي.

ومن خلال هذه المعادلة يؤكد فيشر على أنه ليس للنقود أي تأثير على الإنتاج، وأن التأثير الوحيد لها فقط يكون على مستوى الأسعار، وهكذا تكون النقود حسب الكلاسيك وسيلة تبادل ومقياس للقيمة، وليس لها وظيفة أخرى في الإقتصاد (Benhalima, 1997, p. 34). وتجدر الإشارة هنا أن العلاقة السابقة ما هي إلا علاقة تعريفية وليست علاقة سلوكية، أي أنها صحيحة دائما بالتعريف، وهي بالتالي مستقلة ولا تخضع لأفكار ومقولات أي نظرية أو مدرسة إقتصادية بما في ذلك المقولات السلوكية للفكر الكلاسيكي (الدباغ، 2007، صفحة 59). ورغم أن المعادلة السابقة صحيحة دائما بالتعريف، إلا أن الكلاسيك تمكنوا من إعطاء الطابع السلوكي لهذه المعادلة وذلك بإفترض بعض الفروض التحليلية: (الدباغ، 2007، صفحة 60).

- ثبات كل من الناتج الكلي أو العرض الكلي (Y) وسرعة تداول النقود (V) على المدى القصير.

- الكمية المعروضة من النقود (M) متغير مستقل عن باقي العناصر الموجودة في المعادلة، حيث يتم تحديده من طرف السلطات النقدية.

- المستوى العام للأسعار (P) متغير تابع.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

ومنه فإنطلاقاً من الفروض السابقة تتحول العلاقة السابقة رقم (1) إلى نظرية لتحديد مستوى الأسعار، وبالتالي فإن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار، ومنه يمكن تحديد المستوى العام للأسعار كما يلي:

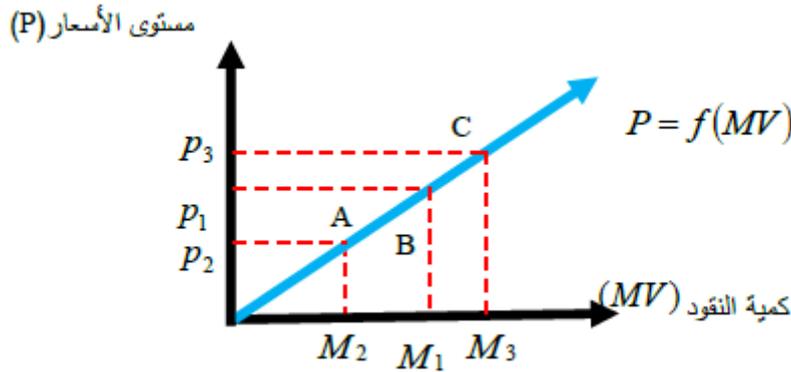
$$P = M \times \frac{V}{T} \dots (02)$$

حيث أن:

المستوى العام للأسعار = (كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها) × (مقلوب حجم المعاملات).

إن المعادلة السابقة توضح العلاقة التناسبية المباشرة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد، وهذا يعني أن التغير في كمية النقود بالزيادة أو بالنقصان سوف يؤدي إلى تغير طردي وبنفس النسبة في مستوى الأسعار، مع ثبات كل من كمية المبادلات (T)، سرعة دوران النقد (V)، وعليه فالمستوى العام للأسعار دالة طردية في حجم المعروض النقدي (بن البار، 2016-2017)، صفحة 39). والشكل الموالي يوضح بياناً معادلة فيشر.

الشكل رقم (02: 02): العلاقة الطردية للمستوى العام للأسعار والكمية المعروضة من النقود



المصدر: (الموسوي، الإقتصاد النقدي (قواعد-أنظمة-نظريات-سياسات-مؤسسات نقدية)، 1993، صفحة 82)

ومنه فمن خلال الشكل رقم (1) يلاحظ أنه عند زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_3 سوف تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3 ، وكذلك عند انخفاض كمية النقود من M_1 إلى M_2 سوف تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 ، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذا دائماً في ظل افتراض ثبات سرعة دوران النقود والدخل الوطني الحقيقي.

ورغم القبول الذي عرفته معادلة التبادل كونها تقوم على مبدأ أن النقود تستخدم للقيام بوظيفة التبادل، إلا أن أزمة الكساد (1929-1933) قد أثبتت عدم صحة التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم، فخلال هذه الأزمة لم تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وظهر ذلك جلياً من خلال فشل السياسة الأمريكية آنذاك، حيث شجعت الأفراد على الاقتراض أثناء مكافحة الكساد عن طريق خلق عجز في الموازنة العامة وتمويله بإصدار كميات جديدة من أوراق البنكوت، مما أدى إلى زيادة احتياطات البنوك التجارية التي لم تمتص الفائض في كمية النقود الذي استقرت في أيدي الأفراد ولم تتوجه إلى الإنفاق بسبب توقعهم بانخفاض الأسعار. وهكذا بينت أزمة الكساد الكبير عجز التحليل الإقتصادي الكلاسيكي في تفسير هذه الظاهرة، وأظهرت أن النقود تطلب لداً كما أصل كامل السيولة، وهذا ما لم تعتمد النظرية الكلاسيكية مما أفشلها في

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

توجيه السياسة النقدية خلال أزمة الكساد الكبير. وبناء على ما سبق فإن تحقيق الإستقرار في مستوى الأسعار يتطلب جعل كمية النقود ثابتة في الأجل القصير، وزيادتها بنفس معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي في الفترة الطويلة، ومعالجة التضخم تكمن في تخفيض كمية النقود (عطوان، 1989، صفحة 181).

ثانياً: صورة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج):

تدور معادلة التبادل لفيشر في جوهرها حول إيجاد العلاقة بين التغيرات في كمية النقود وبين التغيرات في مستويات الأسعار، وقد تعرضت لفكرة الطلب على النقود بغرض المعاملات، وأهملت نوعاً آخر من الطلب على النقود ألا هو الطلب على النقود للسيولة. وقد جاء التقليديون المحدثون أمثال "A.Marshall" و "A.Pigou"، ليثبتوا أن الطلب على النقود لا يقتصر على معنى واحد، فقد إستندت الرؤية الجديدة إلى إعتبار أن الطلب على النقود هو نتيجة لقيام النقود بوظيفتها كوسيط في المبادلات، كما قد ينشأ الطلب على النقود بالنظر إلى وظيفة النقود كمستودع للقيمة. لذلك فقد جاءت معادلة كمبردج التي يعود الفضل في صياغتها إلى كل من مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبردج النيوكلاسيكية، والتي تعد الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود بعد معادلة التبادل، غير أنها في هذه المرة ركزت على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي (بن يوسف، 2016-2015)، صفحة 12).

ويرجع ألفريد مارشال الطلب على النقود أو ما يسمى بـ "التفضيل النقدي" بصفة أساسية إلى دافع الدخل، والذي يقصد به ميل العناصر الإقتصادية المختلفة من أفراد ومؤسسات للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغرض مقابلة ما يقومون بشراؤه من سلع وخدمات، ويرى مارشال أن ما تحتفظ به العناصر الإقتصادية في لحظة من اللحظات من أرصدة نقدية يمثل نسبة (K) معينة من دخولهم، وهذه النسبة تتغير مع مستوى الدخل.

وبهذا يتركز تحليل هذه المدرسة على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع، فمن شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الإحتفاظ بالنقود على شكل سائل، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكون ثابتة في الأجل القصير، أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد (الموسوي، 1993، صفحة 82). ويمكن التعبير عن معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي: (بن يوسف، 2016-2015)، صفحة 13)

$$M = K \times (P \times Y) \dots \dots (03)$$

حيث أن:

M : كمية النقود بكافة أنواعها.

P : المستوى الأسعار.

K : نسبة الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة (التفضيل النقدي).

Y : الدخل الوطني الحقيقي (ويتكون من كميات المنتجات النهائية من السلع الإستهلاكية والإستثمارية).

ولدينا التفضيل النقدي (K) يعبر عنه بـ : $K=1/V$

وبما أن (Y.P): القيمة النقدية للإنتاج الوطني = الدخل الوطني النقدي (Y)، يمكن وضع المعادلة الأولى كما يلي:

$$M = K \times Y \text{ ونستنتج أن: } K = M/Y$$

ووفقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود (أي على الأرصدة النقدية) تبعا للدخل، نظرا لأن هناك نسبة معينة (K) من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة، ومنه فعندما يرغب الأفراد بإنقاص ما يحتفظون به من أرصدة نقدية، فهذا سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع الأسعار. والعكس في حالة لو فضل الحائزون على النقود الاحتفاظ بنسبة معينة من دخولهم النقدية في صورة نقود سائلة، فإنهم بمنعون جزءا من كمية النقود من التداول كمواجهة الإنفاق، وزيادة هذا الجزء من شأنه تقليل التداول على النقود المخصصة لشراء السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الأسعار (الموسوي، الإقتصاد النقدي "المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، 2002، الصفحات 86-89).

وبناء على ما سبق ووفقا للصيغتين السابقتين لنظرية كمية النقود، يتضح أن كليهما تبحثان في ظاهرة التضخم من خلال محاولة تفسير العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، على الرغم من اختلاف المناهج المتبعة، ويرجع هذا الاختلاف إلى الأولويات التي تضعها كل معادلة بالنسبة لوظائف النقود، فمعادلة فيشر ركزت على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود، أي تركيزها على العوامل المرتبطة بعرض النقود وتأثيرها على كميتها، بينما معادلة كامبردج فقد ركزت إهتمامها على تلك النسبة من الدخل القومي الحقيقي المحتفظ به على شكل أرصدة نقدية سائلة، بمعنى آخر تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود. ورغم أن صيغة كامبردج تعد الأكثر تطورا وقبولا من صيغة فيشر للمعاملات، إلا أنه لا يمكن إعتبارها متكاملة طالما أنها لا تأخذ بأثر المتغيرات الإقتصادية المؤثرة في الطلب على الأرصدة النقدية، بل تفترض ثباتها في الأمد القصير، وأخيرا تمكن كينز من تلافي هذا النقص (شليق، (2011-2012)، صفحة 84).

ثالثا: أهم الإنتقادات الموجهة إلى التفسير الكلاسيكي للتضخم

على الرغم من النتائج التي توصلت إليها هذه النظرية من خلال معادلتها فيشر وكامبردج، واللذان توصلتا إلى أن المستوى العام للأسعار متغير تابع يتحدد نتيجة التغير في كمية النقود، إلا أن هناك العديد من الإنتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية، والتي تدور بصفة خاصة حول مدى صحة وواقعية الإفتراضات الرئيسية التي قامت عليها النظرية، وكذا عجزها عن تقديم تحليل نقدي لعدد من الجوانب التي تضمنتها النظرية، وتنحصر أهم هذه الإنتقادات فيما يلي:

- العلاقة الميكانيكية التي تضيفها النظرية الكمية للنقود على التغير في كمية النقد وعلى مستوى الأسعار، ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره هي، من حيث:
- كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، فمستوى الأسعار قد يرتفع لأسباب أخرى ليس لها علاقة بتغير كمية النقد.
- العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار ليست علاقة مباشرة أو تناسبية.
- العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار ليست وحيدة الإتجاه بل تعمل في الإتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للإنعكاس.
- عدم واقعية إفتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يستند إلى فرضية حالة التوظيف الكامل، وأن هناك قوى معينة تعود بالنظام الإقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه، حيث تبين عكس ذلك خلال أزمة الكساد العالمي 1929، فلقد

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

أثبتت هذه الأزمة بما لا يدع مجالاً للشك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التوظيف الكامل، وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى هذا المستوى إذا ما ابتعد عنه.

- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، حيث يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات، ويمكن أن تتغير أيضاً كنتيجة لظروف السوق، كما أنها تتقلب صعوداً وهبوطاً في ظروف الكساد والرواج على الترتيب (معتوق، 1989، صفحة 26).
- تجاهلت النظرية الكمية للنقود عنصر سعر الفائدة الذي يشكل عاملاً مهماً في تحديد الآثار المترتبة على المتغيرات في التداول النقدي، فهو يلعب دوراً حساساً في إبراز الحركات العامة للمستوى العام للأسعار. فإذا كانت الزيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن سعر الفائدة كذلك يؤثر في المستوى العام للأسعار ولكن باتجاه مخالف فيزيد من انخفاضه، بينما يترتب على انخفاض سعر الفائدة ارتفاع المستوى العام للأسعار ذلك على اعتبار أن انخفاض سعر الفائدة يشجع على فتح باب الإعتمادات، مما يزيد من فرص الافتراض فزيادة الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق، فيترب على ذلك حقن القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة الإنتاجية منها فتنشط حركات الإنتاج والرواج مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

- غموض فكرة المستوى العام للأسعار، فالنظرية الكمية للنقود لم تميز بين مختلف المستويات العامة للأسعار، حيث تعامل جميع الأسعار بنفس النمط، وذلك لأن الحركات العامة للأسعار لا تتمثل بمستوى سعري واحد، فقد تختلف هذه المستويات نسبياً في بعض الأحيان، فمثلاً في أوقات الرواج لا ترتفع جميع الأسعار بنفس النسبة وإنما بنسب متفاوتة، وكذلك في أوقات الكساد والركود الاقتصادي، فالأسعار بصفة عامة تختلف في مستوياتها ارتفاعاً وانخفاضاً من سلعة لأخرى. وأيضاً من أسباب غموض فكرة المستوى العام للأسعار أن النظرية الكمية للنقود لم توضح الظروف التي تتكون فيها الأسعار ولا العلاقات التي تحكم مستويات هذه الأسعار، وذلك لإختلاف الظروف الخاصة بإنتاج نفس السلع، فقد تتمتع بعض السلع بنوع من الإعانات الحكومية بينما تعاني غيرها من عبء ضريبي مفروض عليها، بالتالي تنخفض أسعار السلع الأولى عن مستوى تكلفتها الحدية بينما ترتفع أسعار السلع الأخرى عن مستوى تكلفتها الحدية (عناية، 2004، الصفحات 41-45).

تزامناً مع هذه الانتقادات وغيرها أظهرت الوقائع قصور النظريات والسياسات النقدية التقليدية عن معالجة مختلف الأزمات لاسيما التضخم، خاصة في الأزمة الاقتصادية العالمية، وما أعقبها من نقص في الطلب الفعلي وهبوط في مستوى الإنتاج والدخل الوطني رغم زيادة كمية النقود، فالجزء الأكبر من الزيادة استقر في أيدي الجمهور في شكل عاطل ولم يتوجه نحو الإنفاق، وهنا ظهرت أفكار جون مينارد كينز (J.M.Keynes) محاولاً إعطاء تفسير جديدة للمفاهيم الاقتصادية وإقتراحات لعلاج الأزمات.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

إن ظهور الكتاب المشهور لكينز "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" سنة 1936، قد أدى إلى إحداث ثورة كبيرة على الأفكار الأساسية للفكر الكلاسيكي التي وقفت عاجزة لإيجاد حلول وتفسيرات لأزمة الكساد الكبير، حيث كانت أفكار كينز في هذا الكتاب مختلفة إختلافاً جوهرياً عن الأفكار الكلاسيكية خاصة في مجال النقود وسعر الفائدة، والإدخار والإستثمار وقانون ساي للأسواق (مرابط، 2017-2018)، (صفحة 23). لكن العنصر الذي يهمننا والذي نحن بصدد تناوله هو الفكر الكينزي وتفسيره لظاهرة التضخم.

أولاً: تفسير النظرية الكينزية لظاهرة التضخم

جاءت النظرية الكينزية كنتيجة للإنتقادات الجوهرية التي وجهها جون مينارد كينز إلى تفسير المدرسة الكلاسيكية للتضخم على أنه نتاج للزيادة في عرض النقود، رافضاً بذلك العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، حيث يرى كينز أن التغير في كمية النقود وحدها لا تكفي لإحداث التضخم، من هنا يتبين أن كينز قد أعطى للنقود دوراً ثانوياً، وذلك عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة الذي بدوره يحدد حجم الإستثمار ومن ثم مستوى الدخل القومي (العمري و وادي، 2020، صفحة 304).

وتختلف النظرية الكينزية عن نظرية كمية النقود في تفسيرها للتضخم في العديد من النقاط، ولعل أول هذه النقاط يتمثل في أن كينز إعتبر أن النقود لا تستخدم فقط كوسيط للتبادل وإنما أيضاً كمستودع للقيمة، أي أن الأفراد يطلبون النقود ليس لإتمام معاملاتهم ولكن أيضاً للإحتفاظ بها كشكل من أشكال الثروة لما تتمتع به من سيولة عالية تمكن صاحبها من إستخدامها لمواجهة الطوارئ أو إستخدامها بغرض المضاربة. ومن ثم فإن زيادة كمية النقود لا توجه كلياً لزيادة الطلب على السلع والخدمات وإنما يحتجز منها جزء كثيرة لذلك فهي لا تؤدي لإرتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة (بوشارب ، 2019، صفحة 274).

وتتمثل نقطة الإختلاف الثانية في لجوء كينز عند دراسته لظاهرة التضخم إلى المنهج الكلي في التحليل، فهو يرى أن التضخم يتمثل في زيادة مستوى الطلب الكلي المكون من الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي على مستوى العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومتواصلة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث سلسلة من الإرتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار. ولتوضيح أثر هذا التفاعل، يميز كينز بين حالتين هما:

- الحالة الأولى: حالة الإقتصاد القومي قبل وصوله مستوى التشغيل الكامل

في هذه الحالة يكون جزء من الأجهزة الإنتاجية عاطلاً وتتوافر طاقات إنتاجية غير مستغلة، ومنه فحينما تحصل زيادة في الطلب الكلي الفعال بواسطة تصاعد الإنفاق النقدي (عرض النقد) فإن الإقتصاد يتمكن من الإستجابة لهذه الزيادة من خلال تحقيق زيادة مماثلة في مستوى الناتج (آل زيارة و الدباغ، 2012، صفحة 29)، حيث ينتج عن هذه الزيادة زيادة في حركة المبيعات وزيادة أرباح المنتجين، مما يدفعهم إلى زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة، من ثم لا يتوقع أن يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي زيادة محسوسة يعتد بها في الأسعار. ومع ذلك فإنه ما إن تستغل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتوظف الأيدي العاملة المعطلة في فروع الإنتاج المختلفة، فإنه من المتوقع أن تبدأ الأسعار في الإرتفاع حتى وإن لم يكن الإقتصاد الوطني قد وصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، هذا النوع من التضخم الذي يبدأ في الظهور يطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي (مرابط ، (2017-2018)، صفحة 24). ويفسر كينز حدوث هذا النوع من التضخم بأنه يحدث للأسباب الآتية:

1. ظهور إحتناقات ناجمة عن نقص عنصر في بعض عناصر الإنتاج لقطاعات إقتصادية معينة مما يعمل على إرتفاع أسعاره.
2. ممارسة الضغوطات من قبل النقابات العمالية، مما يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأجور بشكل لا يتناسب مع الزيادة المتوقعة في الإنتاجية نتيجة لزيادة الطلب على اليد العاملة (آل زيارة و الدباغ، 2012، صفحة 29).
3. ظهور بعض الميول الإحتكارية لدى بعض المنتجين واتحادات الصناعات ومنظمات الكارتل، هذه الميول تميل نحو رفع الأسعار.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

4. تفاوت مرونة إنتاج السلع الصناعية والسلع الزراعية في الزمن القصير، فالسلع الصناعية مرنة الإنتاج أي يمكن زيادة كميتها بحسب الزيادة في الطلب عليها، عكس السلع الزراعية التي تتجه أسعارها نحو الإرتفاع المبكر.

5. ظهور مفعول قانون الغلة المتناقصة في المدى القصير، أي زيادة حجم الناتج الوطني بنسبة أقل من زيادة عدد العمال، فإذا تم إفتراض أن معدل الأجر الفردي ثابت لا يتغير، فستأتي الزيادة في الناتج الوطني مصحوبة بإرتفاع تكاليف الإنتاج (مرابط ، (2017-2018)، صفحة 24).

ويرى كينز أن التضخم الجزئي يعد حافزا لزيادة الإنتاج، كما يعتبر حدوثه أمرا طبيعيا ومرغوبا في هذه الحالة بالنظر لما يتوقع من أرباح للمنظمين، وقد تخلق السلطات النقدية هذا النوع من التضخم في أوقات الكساد، بهدف تحقيق أكبر قدر من الإستخدام (آل زيارة و الدباغ، 2012، صفحة 29).

ثانيا: حالة الإقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل

في هذه الحالة يكون الإقتصاد الوطني قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل، بحيث تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الإقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها، فإذا حدثت زيادة في الطلب الكلي لن يؤدي ذلك إلى زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، لأن مرونة العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل قد بلغت الصفر، وبالتالي فإن فائض الطلب الكلي يعكس نفسه إنعكاسا كاملا في إرتفاع المستوى العام للأسعار. ومع ذلك فإنه حسب وجهة نظر كينز فإن زيادة كمية النقود بعد وصول الإقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل، ليس من الضروري أن يتمخض عليها إرتفاع في المستوى العام للأسعار، لأنه قد يصحب الزيادة في كمية النقود زيادة مناظرة في ميل الأفراد إلى الإكتناز والإدخار، بحيث لا يؤدي ذلك إلى إرتفاع حجم الطلب الكلي (مجدي ، 2002، صفحة 92).

ومنه فقد توصلت النظرية الكينزية إلى أن التغير في كمية النقود لا يعتبر عنصرا فعالا في تحديد المستوى العام للأسعار، وإنما حسب هذه النظرية فإن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومتواصلة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الإرتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى فالتضخم يتمثل في وجود فائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات يفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية (ركي، إنفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي، 2000، صفحة 78).

المطلب الثاني: تفسير التضخم في النظريات المعاصرة

لقد تطورت وتوسعت في المدة الأخيرة البحوث والدراسات التي تبحث في تفسير ظاهرة التضخم والتقلبات التي تحدث في مستوى الأسعار، وذلك بظهور أفكار جديدة في الفكر الإقتصادي وإن كانت معظم هذه الإتجاهات تعتبر مزيجا من أفكار النظرية الكمية الكلاسيكية والنظرية الكينزية. ومن بين هذه الدراسات المعاصرة ما يعرف بالنظرية المعاصرة لكمية النقود، والنظرية الهيكلية.

الفرع الأول: النظرية المعاصرة لكمية النقود

ظهرت النظرية النقدية المعاصرة على أيدي مفكري مدرسة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسهم الإقتصادي الأمريكي المعاصر ميلتون فريدمان " Milton Freidman " ، والذي نشر نظريته هذه في مقالته المشهورة " نظرية كمية النقود " **The Quantity Theory of Money** " (حداد و هذلول، 2008، صفحة 120)، والتي أعادت "النظرية الكمية" إلى

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

الحياة في حلة جديدة، حيث أضفت على التحليل الكلاسيكي عدة تعديلات حينما إعتمدت هذه النظرية على نفس الأسس، ومن أهم هذه التعديلات ما يلي: (تقار ، (2013-2014)، صفحة 39)

- إستبعدت العلاقة التناسبية والتامة بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار، وإكتفت بالتأكيد على العلاقة السببية فيما بينهما.
 - عارضت الفروض المتعلقة بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل.
- حيث ترى هذه النظرية في التضخم عموماً أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وترفض بشدة القول بأن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة. فرغم أن الزيادة في معدل نمو كمية النقود تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف، بالتالي إلى بطالة أقل في الأجل القصير، إلا أنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة وحدوث التضخم بعد زوال الخداع النقدي، ولا يكون للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار. لذلك يكون من غير الملائم استخدام هذه السياسة لتخفيض معدل البطالة لأن أي محاولة لن تنجح في تحسين الأجور الحقيقية، وإنما تؤدي إلى زيادة معدل التضخم. ومنه فهذه النظرية قد حاولت تفسير التضخم من وجهة نظر نقدية من خلال تحليل العلاقة بين المستوى العام وعرض النقود، حيث تؤكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب عليها، إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقود (غزلان، 2001، صفحة 301).

وباعتبار أن التضخم وفقاً لهذه النظرية ينشأ كنتيجة لاختلال بين عرض النقود والطلب عليها وبما أن عرض النقود متغير مستقل وخارجي تتحكم فيه السلطة النقدية، ذهب فريدمان للإهتمام على وجه الخصوص بالطلب على النقود بإعتباره المؤثر الأساسي في المستوى العام للأسعار ودراسة محددات الطلب على النقود لدى الأفراد (غزلان، 2001، صفحة 82).

كل هذا لا يلغي أهمية تغير عرض النقود وتأثيره على مستوى الأسعار، حيث أكد فريدمان أنه عند الزيادة في عرض النقود يقوم الأشخاص بالتخلص من هذا الفائض عن طريق زيادة إنفاقهم مما يجعل الأسعار ترتفع، ولهذا السبب يرجع النقديين عملية محاربة التضخم وتحقيق ثبات الأسعار إلى السلطة النقدية حيث تقوم هذه الأخيرة على مراقبة كمية النقود وجعل معدلها يتناسب دوماً مع عدد السكان وحجم الإنتاج (طلحة، (2018-2019)، صفحة 23).

أولاً: دالة الطلب على النقود عند فريدمان

ويقصد بالطلب على النقود حجم الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الإحتفاظ بها من دخلهم على شكل نقود سائلة، حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود في الأجل الطويل يتوقف على عدة إعتبارات هي:

1. الثروة الكلية:

يرى فريدمان أن الإحتفاظ بالنقود ما هو إلا أحد أشكال الثروة، ومنه فإن الطلب على النقود يتوقف أساساً على الحجم الكلي للثروة والعوائد التي تدرها هذه الأشكال، وفيما يخص هذه الأشكال فهي تتمثل أساساً في: النقود، الأسهم والسندات، رأس المال العيني، رأس المال البشري.

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة الكلية برسالتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق من هذه الثروة، وعموما فإن الطلب على النقود يزيد كلما زاد حجم الثروة الكلية أو الدخل الحقيقي وتكون الزيادة بنسبة أكبر من زيادة الدخل الحقيقي (بن بوزيان و بن عمر، 2007، صفحة 31).

2. تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة:

يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، فالعائد بالنسبة للنقود يتمثل في سيولتها، فهي توفر لحائزها الأمان وهو عائد غير نقدي بالإضافة إلى عائدها النقدي والمتمثل في سعر الفائدة في حال إيداعها في البنوك، ويعبر عنها فريدمان بـ (P) أي قيمتها الحقيقية التي تمثل نسبة مبادلتها بالسلع والخدمات. أما بالنسبة للسندات فهي تدر عائدا في شكل ثابت كنسبة من قيمتها الإسمية (سعر الفائدة السنوي)، أما الشكل الثالث من الثروة يتمثل في الأسهم فهي تدر عائدا يتمثل في الأرباح السنوية (القاطري، 2011، صفحة 65).

3. النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية:

تعتبر النسبة بين الثروة البشرية والثروة غير البشرية متغيرا هاما في دالة الطلب على النقود، والسبب في ذلك أن الثروة غير البشرية قابلة للتحويل في شكل نقدي، بينما يصعب تحويل الثروة البشرية في كثير من الأحيان إلى شكل نقدي. وبالتالي فإنه كلما زادت نسبة الثروة البشرية في إجمالي الثروة الكلية كلما زاد الطلب على النقود (مرابط ، (2017-2018)، صفحة 28).

4. العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة:

يقر فريدمان بأن العنصر الإقتصادي لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط، وإنما يحكمه أيضا في هذا الصدد إعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق وترتيب الأفضليات كالمهارات المهنية والقابلية الشخصية وتوقعات المستقبل وإختلاف الظروف الإقتصادية، ففي حالات الأزمات مثلا قد يفضل الأفراد الإحتفاظ بثروتهم على شكل سائل أو شبه سائل (ذهب) بدلا من إستثمارها في أصول مالية أو عينية (تقار ، (2013-2014)، صفحة 42).

ومن خلال ما سبق فإن دالة الطلب على النقود تأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$M_d = f(P, R_s, R_b, \frac{1}{p} \frac{dp}{dt}, W, U, Y)$$

حيث:

M_d : الطلب على النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

R_s : العائد المتوقع على الأسهم.

R_b : العائد المتوقع على السندات.

$\frac{1}{p} \frac{dp}{dt}$: معدل التضخم المتوقع.

W : تمثل نسبة الدخل من الثروة المادية إلى الثروة البشرية.

U : الأذواق وترتيب الأفضلية.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

Y : الدخل الحقيقي أو الدائم.

وخلاصة هذه النظرية في تفسير ظاهرة التضخم أنه يوجد هناك مصدرين للتضخم: المصدر النقدي للتضخم والمصدر الموازني للتضخم.

• المصدر النقدي للتضخم:

يرى ميلتون فريدمان أنه إذا أردنا تجنب ظاهرة التضخم يجب مراقبة المخزون النقدي الذي يتم التحكم من خلاله في الكتلة النقدية، كما ترى المدرسة النمساوية أن السبب الرئيسي للتضخم هو الفائض في الإصدار النقدي، كذلك الإقتصادي النقدي **P.Cagan** إلا أنه إهتم بتوقعات الأفراد التي تتعلق بارتفاع الأسعار وأيد كل من المدرسة النقدية والنمساوية، فحسب هذا الإقتصادي يجب وقف عملية خلق الفائض النقدي للقضاء على التضخم.

• المصدر الموازني للتضخم:

ترجع بعض الاتجاهات الليبرالية الجديدة أسباب التضخم إلى الموازنة العامة وهذا عندما تفوق النفقات العامة مستوى الإيرادات العامة، وللقضاء على هذا المصدر يجب تخفيض العجز في الموازنة وهذا من خلال التخلي عن إعانات الدولة للصناعة بالنسبة القطاعين العام والخاص وكذا القطاع الزراعي (رسول و مولوج ، 2019، صفحة 77).

ثانيا: أبرز الإنتقادات الموجهة إلى النظرية المعاصرة لكمية النقود

رغم الإضافات التي أحدثتها هذه النظرية في مجال التحليل الإقتصادي، إلا أنها تعرضت إلى جملة من الإنتقادات ينصب معظمها على دالة الطلب على النقود لفريدمان، ويمكن حصرها في النقاط الموالية:

1. إغتمادها على العديد من المتغيرات:

شملت دالة الطلب على النقود لفريدمان الكثير من الأصول كبدايل للنقود (الأصول المالية كالأسهم والسندات، والأصول الحقيقية كالآلات والسلع المادية، والثروة البشرية)، ومنه فإن تعدد الأصول يؤدي إلى تعدد العوائد بالتالي يصعب حسابها.

2. صعوبة حساب وتقدير بعض المتغيرات:

يصعب تقدير بعض الأصول كالثروة البشرية وأذواق المستهلكين التي يمكن لأفراد المجتمع حيازتها بدلا من النقود، لذا تعتبر هذه الدالة حجة في الإبداع والإبتكار، لكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي أي أنها مجرد نموذج تحليلي (تقار ، (2013-2014)، صفحة 44).

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا مدى التقارب بين آراء كلا من النظرية الكمية للنقود في الفكر الكلاسيكي والنظرية المعاصرة لكمية النقود وذلك من خلال إتفاقيتهما أن التضخم ما هو إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، غير أن النظرية المعاصرة لكمية النقود تختلف مع النظرية الكمية الكلاسيكية في العديد من النقاط نوجزها فيما يلي:

- تفرض النظرية الكمية للنقود في الفكر الكلاسيكي ثبات كلا من الإنتاج وسرعة تداول النقود والتي تمثل نقطة الاختلاف بينها وبين النظرية المعاصرة لكمية النقود.
- لم تفرض النظرية المعاصرة لكمية النقود حالة التوظيف الكامل وعلى ذلك يعتبر حجم الإنتاج عنصر متغير، وذلك بعكس الآراء التي وردت في الفكر الكلاسيكي.

- يرى فريدمان بأن ثبات كمية النقود في المجتمع على سبيل الافتراض مع زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وذلك بإفتراض ثبات العوامل الأخرى، حيث يرجع الانخفاض في المستوى العام للأسعار نتيجة لانخفاض نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة في المجتمع (ركبي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، 1980، صفحة 165)، وإثبات ذلك لجأ فريدمان إلى التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة التي أعقبت إنتهاء الحرب الأهلية (1865-1879)، حيث ظل الرصيد النقدي للولايات المتحدة الأمريكية يقارب ما كان عليه في بداية الفترة بينما تضاعف الإنتاج خلال هذه الفترة، وقد أدى هذا إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الحملة بحوالي النصف مقارنة بمستواه عند بداية الفترة (ركبي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، 1980، الصفحات 72-73).

الفرع الثاني: تفسير التضخم وفق النظرية الهيكلية

من خلال العرض السابق لأهم النظريات النقدية التي فسرت ظاهرة التضخم، يتضح لنا أن الجانب الأكبر من هذه النظريات قد صيغ أساساً لتفسير التقلبات السعرية التي حدثت في الدول الرأسمالية المتقدمة، بالتالي فإن أغلب أدوات التحليل التي استخدمت في هذه النظريات وخاصة النظرية الكينزية لا يصلح لتفسير الضغوط التضخمية الموجودة بالدول النامية. وحينما عالج عدد من الباحثين والإقتصاديين هذه الظاهرة في الدول النامية وقعوا في أخطاء كبيرة، نتيجة الإسقاط الميكانيكي لنظريات التضخم التي أنتجها الفكر الإقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة على ظروف الدول النامية دون تمييز، وتوصلوا إلى نتائج وتوصيات لمكافحة التضخم بعيدة كل البعد عن واقع تلك الدول، فهم يرون أن التضخم سببه الإدارة النقدية والمالية السيئة فيها.

لكن مقابل هذا الإتجاه ظهر هناك عدد من الإقتصاديين في أمريكا اللاتينية على رأسهم راول بريتش (Raul Prebisch)، والذين فسروا سبب حدوث ظاهرة التضخم في الدول النامية والمتقدمة على السواء من خلال تحليلهم للاختلالات في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وعلاقة ذلك بإتجاهات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية، على إعتبار أن هذه الأخيرة تتعرض للتضخم بسبب الإختلال الهيكلية في بنائها الإقتصادي (قسيموري، (2020-2021)، صفحة 95)، ومن أهم هذه الإختلالات ما يلي.

1. الإختلالات في العرض الكلي:

تتميز الدول النامية بإختناقات كبيرة في إنتاج السلع الإستهلاكية والصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج، وغياب بنية تحتية مساعدة من طرقات وخدمات ومياه وكهرباء وغيرها، وهو ما يؤدي إلى ضعف في مرونة الجهاز الإنتاجي في الإستجابة السريعة للطلب الكلي. بالإضافة لوجود إختلالات في مكونات الطلب الكلي بسبب انخفاض دخول الأفراد، الأمر الذي ينعكس على الإدخار والإنفاق الإستهلاكي (هتهات ا.، (2020-2021)، صفحة 36).

2. الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية:

تتميز معظم الدول النامية بالتخصص في إنتاج وتصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية، وبإعتبار أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق الدولية، وفي مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية المتميزة بتقلب أسعارها الشديد، وعندما يزيد الطلب العالمي على هذه المواد ترتفع أسعارها بشدة، وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات الدول النامية ترتفع

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

حصيلة صادراتها بشكل كبير وغير مألوف، وهذا من شأنه أن ييث في الإقتصاد الوطني موجه توسعية في الدخول الفردية والإيرادات الضريبية، فيزيد بذلك الإنفاق الوطني لمواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي فترتفع الأسعار، كما أن هذه الموجهة التوسعية المستوردة تدعو إلى زيادة النقود المتداولة وانتشار ظاهرة التوسع الطلي.

أما في حالة انخفاض الطلب العالمي على هذه المواد الأولية سيؤدي إلى انخفاض أسعارها، ومنه عدم استقرار حصيلة الصادرات ونقص أو انخفاض حصيلة النقد الأجنبي وعجز ميزان المدفوعات (فتلجأ هذه الدول إلى الإستدانة أو طبع النقود لتغطية العجز، أو تخفيض قيمة عملتها)، مما يؤدي ذلك إلى توليد ضغوط تضخمية تدفع بمستوى الأسعار نحو الإرتفاع (بوساق، 2021-2022، صفحة 51).

وما سبق نستنتج أن تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية يعرضها لموجات تضخمية عنيفة نتيجة للتقلبات الكبيرة التي تشهدها أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية.

3. الجمود النسبي في الجهاز المالي للحكومة:

وتخلف المؤسسات المالية الوسيطة التي تساهم في تجميع المدخرات وتحويلها إلى إستثمارات منتجة، وضعف الجهاز الضريبي وانخفاض كفاءته وقدرته الجبائية وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، والنتيجة الواقعية لهذا النوع من الإختلال الهيكلي إزاء عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام سواء لأغراض إجتماعية أو نمووية، وفي ضوء قصور الإيرادات العامة من الضرائب تضطر هذه الحكومات كما يحدث الآن لتمويل العجز في موازنتها العامة بأسلوب التمويل التضخمي والمتمثل في آلية الإصدار النقدي الجديد، الذي يساهم بشكل كبير في زيادة المستوى العام للأسعار بسبب زيادة النقود المعروضة بالنسبة لحجم الإنتاج الثابت (الحلاق و العلجوني، 2010، صفحة 162).

4. تعاظم مشكلة الغذاء لتباطؤ الإنتاج الزراعي:

ربط أصحاب النظرية الهيكلية التضخم بعوامل أخرى منها تعاظم مشكلة الغذاء لتباطؤ الإنتاج الزراعي وتزايد اعتماد البلدان النامية على إستيراد المواد الغذائية، أي أن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها مما يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية في هذه البلدان، ويعاضد ذلك إرتفاع معدلات النمو السكاني فيها وتحيز السياسات الإقتصادية عن القطاع الزراعي وتوجيه الجزء الأكبر من الإستثمارات إلى قطاعي الصناعة والخدمات (جايد مشكور، 2014، صفحة 24).

5. تقلب أسعار الصادرات وعدم استقرارها:

بحيث يكون تأثيرها على المستوى العام بإتجاهين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر (Fischer and Mayer, 1980)، إذ يحفز فائض الطلب على الصادرات تأثيرا مباشرا على إرتفاع الأسعار بسبب عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي وهو أمر يؤدي إلى إرتفاع مؤقت في المستوى العام للأسعار من ثم يتحول إلى إرتفاع مستمر وذلك عندما يتوسع عرض النقد إستجابة لإرتفاع الأسعار. أما الأثر غير المباشر فيتمثل في إرتفاع مستوى الدخول نتيجة فائض الطلب على الصادرات من خلال مضاعف الصادرات (Export Multiplier) وهو أمر يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار عندما يترافق ذلك الطلب زيادة في الإنتاج المحلي أو الإستيراد (كاظم، 2016، صفحة 161).

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

6. معوقات عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى:

يولد تغير البنية الاقتصادي للدول النامية في غمار عملية التنمية مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية، تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي وإنفاق يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع. فالمرحلة الأولى من عملية التنمية الاقتصادية تتطلب إنفاقا استثماريا ضخما لإنشاء مشروعات البنى التحتية كالطرق وشبكة المواصلات ومرافق المياه والكهرباء وغيرها من المشروعات التي يتولد عنها دخول نقدية كبيرة والتي تحدث اختلالا في بنية الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته مع العرض المتاح منها، كما أنه من المعلوم أن مشروعات البنية الهيكلية تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر، باعتبار أن للاستثمار طبيعة مزدوجة فهو يخلق طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين وفي نفس الوقت يخلق دخولا تؤدي إلى زيادة الطلب على كافة أنواع السلع والخدمات وهذا ما يولد ضغوطا تضخمية (ناويس، (2013-2014)، صفحة 78).

كما يشير الهيكليون إلى أن اختلالا بين التيار السلعي والتيار النقدي ينشأ خلال ما يعرف بفترة التفرخ (Gestation Period) وهي الفترة التي تنقضي بين بدأ الإنفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية، وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات، وتزيد حدة هذا الاختلال كلما طالت فترة التفرخ كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الصناعية الثقيلة (كسمبوري، (2020-2021)، صفحة 96).

أما بالنسبة للدول المتقدمة فيعزى التضخم الهيكلي في هذه الدول إلى ظهور الشركات العملاقة ذات القوى الاحتكارية، والتي يتركز هدفها في تعظيم أرباحها وثروتها من خلال عدة وسائل أهمها: (بن العارية و عبد القادر ، 2018، صفحة 30)

- التحكم في أسعار بيع منتجاتها داخل البلد المنشأ أو خارجه (حالة الشركات المتعددة الجنسيات)، والتي عادة ما تبلغ في تسعير منتجاتها مما يخلق ضغوطا تضخمية بصفة دائمة.
- التحكم في أسعار المدخلات من خلال احتكارها لقنوات الشراء على نطاق واسع، ولذلك فهي تتوفر على قدرة كبيرة تمكنها من التحكم في أجور العمال.
- التحكم في سلوك المستهلكين بطريقة غير مباشرة من خلال قدراتها التسويقية المتطورة كاستخدام الأساليب الدعائية الجاذبة لتوجيه أذواق المستهلكين نحو منتجاتها.

إلا أن آراء النظرية الهيكلية قد تعرضت في تفسيرها للتضخم في أمريكا اللاتينية إلى جملة من الانتقادات تتعلق بالجوانب التجريبية والنظرية للنموذج الهيكلي، نذكر منها: (Behrman & Hanson, 1979, pp. 231-232)

- أن الضغوط التضخمية التي تعرضت لها هذه الدول كانت غير مرنة في هبوطها في مواجهة فائض العرض الكلي فضلا عن استمرارها على الارتفاع.
- لم يقدم النموذج الهيكلي تبريرات نظرية لفرض عدم مرونة الأسعار نحو الإنخفاض في القطاعات غير الزراعية.
- واجه النموذج مشاكل رياضية تتعلق بكون الارتفاع في الأسعار النسبية في القطاع الزراعي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإذا عمل فائض الطلب على ارتفاع الأسعار فالمفروض أن يعمل فائض العرض على تخفيضها في قطاعات أخرى.

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

المبحث الثالث: آثار التضخم وسبل معالجته

يعتبر التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها لأنه يمثل أحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تعبت بالإقتصاد الوطني وتحدث فيه آثارا سلبية وإختلالات سيئة تهم من صورته أمام العالم الخارجي. ونظرا لخطورة ما تخلف هذه الظاهرة من آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية والنمو الاقتصادي، فالأمر يستدعي البحث في أنجع الطرق والسياسات الكفيلة بعلاجه والحد من خطورته. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم وأهم السياسات الكفيلة بمعالجتها، بالإضافة إلى أنجع طرق محاربتها وفق برامج كل من الصندوق النقد والبنك الدوليين.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يؤدي التضخم إلى ظهور العديد من الآثار التي تؤثر بشكل سلبي على الإقتصاد، ومنها:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

تخلق التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار آثارا على كل البناء الاقتصادي، بإعتبار أن النظام الاقتصادي الحديث يرتكز على جهاز الأسعار، ومنه فإن هذه التأثيرات تختلف تبعا لنوعية التضخم السائد ومدى رد الفعل من قبل الأعوان الاقتصادية، وتمثل أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم فيما يلي:

1. أثر التضخم على العملة الوطنية:

يترتب على الإرتفاعات المستمرة في الأسعار فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، مما ينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد في وحدة العملة الوطنية، ومنه فقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، فيؤدي ذلك إلى إضعاف الحافز على الإدخار لدى الأفراد، فينخفض ميل الإدخار مقابل زيادة ميل الإستهلاك، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الإستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو الإستثمار في شراء العقارات والسلع المعمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الإستفادة من الأرصدة النقدية التي يجوزتم قبل إنخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم (فار، 2017-2018)، (صفحة 105).

2. أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

إن تراجع القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق العالمية نتيجة لزيادة معدلات التضخم تؤدي إلى إحداث إحتلال في ميزان المدفوعات الذي يسبب:

- تراجع حجم الصادرات.
- زيادة حجم الطلب على المنتجات المستوردة ذات الأسعار المنخفضة نسبيا مقارنة بالمنتجات المحلية البديلة (محمد عبد اللطيف، 2020، صفحة 108).
- إنخفاض قيمة العملة الوطنية محليا وخارجيا وإستنزاف البلد لإحتياجاته بالعملات الدولية، خاصة عندما تكون المرونة السعريّة للإستيراد من سلع معينة مرتفعة مع إرتفاع أيضا في الميول الحدية للإستهلاك ومغالاة في قيمة العملة الوطنية وتقويمها بأعلى من قيمتها الحقيقية في عمليات التبادل الدولي (كافي، 2014، صفحة 210).

الفصل الثاني: التآصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

- يؤدي التضخم إلى تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات أخرى أو هروبها إلى دول أخرى أكثر إستقراراً وذات معدلات فائدة حقيقية أعلى، وفي المقابل تحجم رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى داخل الدولة نظراً لإنخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الإستثمارات المالية.
- إنخفاض حجم الأرباح على الإستثمارات المحلية في ظل تزايد تكاليف الإنتاج.
- يترتب على كل من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج وإحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى الداخل حدوث عجز في حساب رأس المال أو زيادة حدته، وفي ظل وجود عجز في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال تنخفض التدفقات المالية إلى الداخل وتزيد التدفقات المالية إلى الخارج فتزداد حدة العجز في ميزان المدفوعات، بالتالي تدهور مركز الإحتياطيات الرسمية للدولة من الذهب والعملات الأجنبية (أبو السعود، نجح، عفاف، و الفيل، 2015، صفحة 239).

3. أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل:

يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخل الحقيقي للمجتمع، لهذا فإن الدخل القومي في هذه الحالة يوزع لصالح فئات معينة مقابل فئات أخرى متضررة منه، فمن يستطيع أن يحافظ أو يزيد من مقدار دخله الحقيقي فإنه مستفيد من التضخم، أما من لا يستطيع الحفاظ على دخله الحقيقي فإنه يعتبر من المتضررين من التضخم (كافي، 2014). حيث تختلف معدلات الزيادة في الدخل النقدية بين أفراد المجتمع خلال فترات التضخم، فبعض الفئات تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدل التضخم وهي فئات رجال الأعمال، في حين تزيد دخول فئات أخرى بمعدل أقل من معدل التضخم وهي فئة موظفي الدولة الذين يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار إلا أن هذه العلاوات لا تعادل مستويات التضخم، في حين تظل دخول بعض الفئات ثابتة مثل أصحاب الإيجارات فإذا علمنا أن:

الدخل الحقيقي = (الدخل النقدي/المستوى العام للأسعار)، يمكننا أن نميز بين الدخل الحقيقية للفئات التالية في المجتمع خلال فترات التضخم:

- الفئة التي تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدلات الإرتفاع في الأسعار يرتفع دخلها الحقيقي وهذه الفئة تستفيد من حدوث التضخم، وغالبا ما تكون هذه الفئة في فئة أصحاب المشروعات الصناعية التي تزيد إيراداتها بسبب زيادة الأسعار في حين لا تزيد نفقات الإنتاج بنفس النسبة وفي نفس الوقت.
- الفئة التي تزيد دخولها بمعدل يساوي معدل الإرتفاع في الأسعار تظل دخولها الحقيقية ثابتة ويحدث ذلك للعاملين المنتهين إلى نقابات عمالية في الدول المتقدمة، فزيادة أجورهم مرتبط بالإرتفاع في المستوى العام للأسعار.
- الفئة التي تزيد دخولها بمعدل أقل من معدل الإرتفاع في الأسعار ينخفض دخلها الحقيقي وتتضرر من حدوث التضخم، حيث كلما كانت الفجوة بين معدلات الزيادة في الأسعار والأجور كبيرة كلما زاد الضرر الواقع على هذه الفئة.
- الفئة ذات الدخل الثابتة يحدث إنخفاض شديد في دخلها الحقيقي يوازي الإرتفاع في الأسعار وهي أكثر الفئات تضرراً من حدوث التضخم (عطية ناصف، 2007، صفحة 259).

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

ومن هنا يمكن القول بأن ظاهرة التضخم تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية لا تمت بأي صلة إلى مبادئ العدالة الاجتماعية أو الكفاءة الإنتاجية.

4. أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة:

يعمل التضخم على توزيع الثروة بصورة عشوائية لا تمت بأي صلة إلى الكفاءة في النشاط الإنتاجي والعدالة الاجتماعية، وذلك لأن أصحاب الأموال الذين زادت دخولهم الحقيقية في ظل ظروف التضخم، يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم، أما الأفراد الذين تناقصت دخولهم الحقيقية مثل أصحاب الأراضي والعقارات السكنية، فإنهم في سبيل المحافظة على مستوى معيشي معين لهم، ونمط إستهلاكي إعتادوا عليه من قبل، يقومون ببيع جزء من ثروتهم لإرتفاع قيمتها النقدية، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت دخولها الحقيقية (بوساق، 2021-2022، صفحة 57). والجدير بالذكر أن هناك نوعين من الأصول وهما الأصول العينية والأصول النقدية، ومعياري التمييز بينهما هو عنصر التحديد النسبي، فالأصل الذي تتعين قيمته الاسمية يعد أصلاً نقدياً ويتضمن العملة النقدية والودائع الجارية والسندات، أما الأصول العينية فقيمتها الاسمية غير متعينة، وتشتمل على وسائل وأدوات الإنتاج والمنشآت الزراعية والعقارات والسلع المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية.

وعموماً يؤدي التضخم إلى إرتفاع قيمة الأصول العينية وهبوط قيمة الأصول النقدية، وباعتبار أن الديون النقدية تعد من قبيل الخصوم النقدية التي تنخفض قيمتها بإرتفاع معدلات التضخم كما في الديون الشخصية والرهون العقارية لذلك يخسر الدائن في حين يربح المدين خاصة إذا كان قد وظف دينه في شراء أصل عيني قبل حلول ظاهرة التضخم. أما في حالة التضخم المتوقع فإعادة توزيع الثروة تكون عند حدها الأدنى، إذ يتمكن الناس من إتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتكيف مع الواقع لحماية أنفسهم من آثاره، فالعاملون على سبيل المثال يشجعون في عقد إتفاقيات تضمن زيادة أجورهم بما يعادل معدلات التضخم المتوقعة وسوف يستجيب أرباب العمل لطلباتهم ما داموا يتوقعون إرتفاع أسعار منتجاتهم (عبد الزهرة، 2017، الصفحات 276-277).

ومن هنا يمكن القول بأن التضخم يعمق التفاوت في توزيع الدخل والثروات، ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5. أثر التضخم على الإستثمار:

يؤثر التضخم على الإستثمار سلباً وذلك من خلال أثره السلبي على كل من الإدخار الإختياري وهيكل الإستثمار كالاتي:

- في أوقات التضخم ومع إنخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية تزيد نسبة الإنفاق من الدخل على الإستهلاك، أي يرتفع الميل المتوسط للإستهلاك ومن ثم ينخفض الميل المتوسط للإدخار وتنخفض معه النسبة المدخرة من الدخل الجاري لعدد كبير من أفراد المجتمع.
- يضطر عدد كبير من الأفراد إلى سحب جانب كبير من مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة، بالإضافة إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات خلال فترات التضخم وهذا ما يؤدي إلى غياب الحافز على الإدخار.
- يؤثر التضخم سلباً على هيكل الإستثمار، فخلال فترات التضخم ترتفع أسعار السلع الرأسمالية من آلات ومعدات وأراضي ومباني... الخ، مما يؤدي ذلك إلى إرتفاع التكاليف الإستثمارية لإقامة المشروعات الإنتاجية، وباعتبار أن هذه الأخيرة تحتاج إلى

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

فترة طويلة حتى تستطيع أن تسترد قيمة تكاليفها الرأسمالية، ومع انخفاض معدل دوران رأسمالها كل هذه العوامل تجعل الإستثمار في المشروعات الإنتاجية مرتفع المخاطر (العدلي، صفحة 287).

- يؤدي التضخم إلى توجه قدر أكبر من الإستثمارات إلى الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال، وهي أنشطة ذات معدلات مرتفعة من الربح ولكنها ليست الأكثر أهمية لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن بينها عمليات المضاربة على الأراضي والعقارات وتخزين السلع توقعاً بارتفاع أسعارها مستقبلاً.

- يترتب على التضخم توجه قدر متزايد من الإستثمارات إلى إنتاج السلع الكمالية والترفيهية التي يطلبها الأغنياء (ذوي القدرة الشرائية المرتفعة) نظراً لارتفاع أسعارها بصفة مستمرة، ويكون هذا على حساب السلع الضرورية التي يطلبها أغلب أفراد المجتمع.

- يترتب على التضخم صعوبة تقدير التكلفة الحقيقية للمشروعات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الإرتباك في تنفيذها أو العجز عن إتمامها (أبو السعود، نجما، عفاف، و الفيل، 2015، صفحة 283).

ومما سبق نستنتج أن خلال فترات التضخم يحدث تحول في هيكل الإستثمار لصالح الإستثمار في الأنشطة سريعة الدوران والإستثمار في المخزون السلعي، في حين ينخفض حجم الإستثمار في الأنشطة الإنتاجية مما يؤثر سلباً على عمليات التنمية داخل الدولة.

6. أثر التضخم على التجارة الخارجية:

يؤدي إرتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً إلى انخفاض تنافسيتها في الأسواق الخارجية، وهذا ما يؤدي إلى تراجع حجم الصادرات في البلد، وإنخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي إرتفعت أسعارها وأدت إلى إزدياد حجم الإستيراد، ومنه زيادة الإعتماد على الخارج وإختلال الميزان التجاري للبلد المعني. وينتج عن ذلك الإقبال نحو الإستيراد والإحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وظهور البطالة بشكل سافر (واصف الوزني و الرفاعي، 2009، صفحة 264).

7. أثر التضخم على النمو الإقتصادي:

إختلفت آراء الإقتصاديين حول أثر التضخم على النمو الإقتصادي وانقسمت إلى فريقين:

- فريق من الإقتصاديين يرى بأن للتضخم أثر سلبي على النمو الإقتصادي، حيث ينشأ في المجتمع حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الإقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الإستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الإدخار خاصة عندما يتوقع المدخرين إستمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات، ويرى أصحاب هذا الرأي أيضاً أن إنتاجية العمال وحماسهم يقل نتيجة إنخفاض دخولهم الحقيقية مع إرتفاع الأسعار (بوحيزر، 2021، صفحة 08).

- يرى فريق آخر من الإقتصاديين أن بإمكان لظاهرة التضخم أن تكون دافعا لعملية النمو الإقتصادي، حيث يتوقع أن إرتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فيزيد حجم الإستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة.

وتظل صحة أي من الرأيين مرهونة بنوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الإقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صوبت بسياسات إقتصادية حكيمة (الوادي، العساف، و الصافي، 2013، صفحة 188).

8. أثر التضخم على الإقتصاد:

- يؤدي التضخم إلى مضاعفة تأثير الإقتصاد المحلي بالآثار السلبية لتقلبات الأسواق العالمية، خاصة مع انعكاس التضخم على أسعار السلع المتداولة في التجارة الدولية بدرجات متفاوتة، مما يؤثر ذلك على إقتصاد الدول النامية التي أصبحت تعاني من أعباء الكساد الدولي والتضخم المحلي بمعدلات مرتفعة.
- يؤدي التضخم إلى تعقيد أوضاع البلدان النفطية أكثر فأكثر، فالدول الصناعية وباعتبارها المستورد الأكبر للنفط العربي لديها من الإجراءات ما يكفي لإمتصاص أي زيادة كرد فعل على التضخم المصدر من البلدان الصناعية، وبذلك فهي تتخذ طابع الإجراء الوقائي.
- قد إستخدمت الدول الصناعية أسلوب التضخم كوسيلة أساسية لإمتصاص عوائد النفط التي تدفع بالنقد الأجنبي الذي يقيد لحساب الدول العربية في بنوك الدول الصناعية، حيث يبدأ التضخم في التصاعد وهذه الآثار على الصعيد الخارجي.
- أما آثار التضخم على المستوى الداخلي فتتمثل في مضاعفة أعباء التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتشويه مسارها، فالهجرة التضخمية التي تعبر عن فائض الطلب داخل الإقتصاد تجعل العرض النقدي يمارس مفعوله على الأسعار من خلال تأثيره على مجموع الإنفاق العام والخاص على السلع والخدمات، فإرتفاع الأسعار يعني إرتفاع كل من التكلفة والريح في كافة قطاعات الإقتصاد المحلي (بركان ، (2009-2010)، صفحة 57).

الفرع الثاني: الآثار الإجتماعية للتضخم

- لقد ركزت معظم الدراسات الإقتصادية على دراسة الآثار الإقتصادية للتضخم وتجاهلت الآثار الإجتماعية المصاحبة له، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة التجريد في التحليل الإقتصادي المعاصر، الذي عزل العلاقات الإجتماعية عن الظاهرة الإقتصادية، إضافة إلى أن الآثار الإجتماعية للتضخم ليست لها نفس المنحى، فالتضخم له تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيرات إيجابية على فئات أخرى في آن واحد، وفيما يلي ملخص لأهم الآثار الإجتماعية للتضخم:
1. يؤدي عدم التوزيع العادل للدخل والثروة إلى غياب العدالة الإجتماعية وإزدياد الهوة بين أفراد المجتمع، حيث يزداد الغني غنا والفقير فقرا بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة، فتتولد بذلك فوارق إجتماعية بين أفراد المجتمع تؤدي إلى ظهور وتفشي أمراض إجتماعية خطيرة.
 2. ينتج عن التضخم تشجيع الرداءة في مجال الإنتاج من طرف البائعين الذين لهم أسواق يعرضون فيها سلعهم دون الإهتمام بجودة السلع أو رغبة المواطن، فيؤدي ذلك إلى إستياء المواطنين من هذه التصرفات اللاأخلاقية وإنشاء السوق السوداء، حيث يحصل فقدان للثقة من طرف المواطنين إتحام الدولة ويخلق حالة من الفوضى الناجمة عن ضعف التنظيم القاعدي، وفي حالة إستمرار هاته الوضعية لمدة طويلة من الممكن أن تحدث ثورة من طرف الشعب وذلك بسبب تدهور الوضعية الإجتماعية والإقتصادية (طلحة، (2019-2018)، صفحة 36).
 3. يؤدي التضخم إلى هجرة الكفاءات البشرية إلى الخارج من أجل تحسين وضعهم المعيشي، فمع عدم مقدرة الأجور والمزريات النقدية على مواكبة الإرتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار، فإن الدخل الحقيقي لفئات واسعة من أفراد المجتمع قد يتعرض للتدهور الشديد، خاصة الإطارات وحملة الشهادات العليا وخرجي الجامعات، ومما لا شك فيه أن تلك الفئة المهاجرة إلى الخارج

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

خسارة كبيرة للإقتصاد الوطني، نظرا لأنهم كانوا يمثلون احتياطا هاما لدعم عجلات التنمية الإقتصادية في بلدانهم، حيث يرافق ظاهرة الهجرة مشكلة التفكك الأسري مما يؤثر سلبا على العلاقات الأسرية (مجدي ، 2002، صفحة 81).

4. يؤدي التضخم إلى عجز البلدان المصابة به وخاصة الدول العربية عن إيجاد فرص عمل وإستثمارات جديدة، وتركز الخرجين في القطاعات الحكومية فقط ذات الرواتب الدنيا، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث عن عمل آخر في قطاع الخدمات وامتهان مهنة تعاني من مشكلة الندرة، وذلك بغية الحصول على دخل أفضل. مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الإجتماعية للفئات المثقفة، وتحول أفرادها إلى عمال بالرغم مما يحملونه من خبرات وشهادات علمية، ومع مرور الزمن تبعد الفئات المثقفة شيئا فشيئا عن فكرة أنها تحمل علما، وتمتج في طبقة العمال ويخضعون لقانون العمال الأميين، وهذا ما يؤدي إلى تخلف البحث العلمي، وتخلف عادات المجتمع، وتخلف الثقافة والنظرة تجاه العلم (رجب، 2011، صفحة 110).

5. تفشي ظاهري الرشوة والفساد الإداري، حيث عادة ما يلجأ أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الإنخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية مقابل إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة وغير المشروعة نظير الحصول على مقابل مادي (فار، (2017-2018)، صفحة 106).

6. يؤدي التضخم إلى زيادة البطالة وزيادة عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالتضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للإستثمار سواء بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، فننحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة حدة البطالة في المجتمع (القرعان و الحكيم، 2015، صفحة 399).

وعلى الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع، وإجماع الإقتصاديين على خطورته كحالة مرضية في الإقتصاد الوطني، إلا أن هناك آثار إيجابية يعكسها على فروع النشاط الإقتصادي وبعض الفئات في المجتمع، ويمكن حصر هذه الآثار الإيجابية في النقاط الموالية:

- يعمل التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي على معالجة البطالة خاصة في المراحل الأولى له، ويفترض أن الإقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية معطلة، أو بمعنى آخر أنه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.
- يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للإدخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، كما يساعد على ذلك أيضا الإدخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة العامة من خلال إصدار نقود جديدة، والتي يصاحبها ارتفاع جديد في الأسعار يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الإستهلاك.
- يشجع التضخم على الإستثمار في مجالات الإنتاج السلعي التي ترتفع أسعارها، وذلك بهدف تحقيق أرباح إضافية.
- يستفيد أصحاب المداخل المتغيرة كالمنتجين والتجار من التضخم لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم.
- يساعد التضخم المدينين في التخفيف من أعباء الدين عنهم، وذلك نتيجة لإنخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية، لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الإقتراض (بلقاضي ، 2013، صفحة 159).

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

- إمكانية حصول توسع في النشاطات الاقتصادية يرافق حدوث ظاهرة التضخم، ذلك أن الزيادة في الأسعار قد ترتبط بأرباح أعلى، وحافز أكبر للمنتجين على توسيع نشاطاتهم الإنتاجية، بالشكل الذي يحقق إسهاما في نمو الاقتصاد وتطوره، وبالذات عندما تتوفر في الاقتصاد طاقات إنتاجية متاحة، وهو الأمر الذي يكون متحققا في الدول المتقدمة، ولا يكون محققا في الدول النامية غالبا لضعف درجة توفر الطاقات الإنتاجية المتاحة لديها (خلف، 2007، صفحة 321).

المطلب الثاني: سياسات وطرق معالجة التضخم

يكاد يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين حول خطورة ظاهرة التضخم على اقتصاديات مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والتي يصاحبها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية كما رأينا سابقا، مما يجعل هدف علاجها والحد من تفاقمها من أولويات السياسة الاقتصادية التي تنتهجها مختلف الحكومات والدول، وعادة ما تلجأ الحكومات إلى وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات المنسجمة والمتناسقة فيما بينها، من أجل التخفيض في معدلات التضخم والتخفيف من حدة آثاره. ويرجع تعدد وتنوع السياسات والإجراءات المستخدمة في علاج التضخم إلى الإختلاف الفكري في تفسيره بين مختلف مدارس الفكر الاقتصادي وتعدد أسبابه، وسيتم التطرق فيما يلي لهذه السياسات والمتمثلة أساسا في السياسة المالية والنقدية.

الفرع الأول: دور السياسة المالية في معالجة التضخم

تمثلت الوظيفة الأساسية والحيادية للسياسة المالية قبل أزمة الكساد الكبير في التحكم والرقابة على أوعية الموازنة العامة بالشكل الذي يحقق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، كهدف رئيسي للسياسة المالية التقليدية وهذا بعيدا عن إشكالات التضخم والإنكماش، لكن بعد أزمة الكساد الكبير وانتشار الأفكار الكينزية حصل تغيير في مفهوم السياسة المالية، فلم يعد يقتصر دورها كما كان سابقا، بل أصبح من المرغوب إحداث عجز أو فائض في الموازنة قصد علاج ظاهرة التضخم أو الكساد الذي يصيب الاقتصاد الوطني.

أولا: مفهوم السياسة المالية، أنواعها وأهدافها

تعد السياسة المالية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول لعلاج مختلف الإختلالات وتحقيق درجة معقولة من الإستقرار الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بمستوى الأسعار معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبذلك يتوسع أو يتقلص دور السياسة المالية تبعا لدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

1. مفهوم السياسة المالية:

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية على مختلف الأزمنة وحسب الأوضاع والأنظمة الاقتصادية، ومن أهم ما اشتملت عليه التعريفات نوجزه فيما يلي:

- السياسة المالية هي عبارة عن سياسة تستخدم فيها أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الإدخار، الإستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية (مهدي و بوظراف، 2018، صفحة 122).

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

- وفي تعريف آخر للسياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمتعلقة باستخدام الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على الطلب الكلي في الإقتصاد من أجل تحقيق أهداف إقتصادية، وهي بذلك تكييف نوعي لحجم النفقات والإيرادات العامة بصورة تعمل على تحقيق تلك الأهداف (شليحي ، بن موفق ، و بن عطا الله، 2016، صفحة 176).
 - وتعرف السياسة المالية أيضا بأنها البرنامج الذي تخططه الدولة، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لتحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الغير المرغوبة منها على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع (العياطي، 2017، صفحة 155).
 - كما تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة (عبد المطلب ، 2003، صفحة 43).
- ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي بغية تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، بمعنى آخر قيام الحكومة باستخدام برامج النفقات والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مختلف مشاكل الإقتصاد كالتضخم والكساد.

2. أنواع السياسة المالية: تنقسم السياسة المالية في أي إقتصاد إلى قسمين:

- **سياسة مالية توسعية:** يتم إنتهاج السياسة المالية التوسعية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها زيادة الطلب الكلي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب.
- **سياسة مالية إنكماشية:** السياسة المالية الإنكماشية هي عكس السياسة المالية التوسعية، فهي تسعى إلى خفض الإنفاق الحكومي وذلك من خلال زيادة الضرائب بغية تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات (بلخير، 2021، صفحة 173).

3. أهداف السياسة المالية:

إن السياسة المالية وباعتبارها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية، فإنها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتعدى الهدف المالي وتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:

✓ التخصيص الأمثل لموارد المجتمع:

يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع (محمد الزين، (2011-2012)، صفحة 79). وعملية تخصيص الموارد تتكفل بها وسيلتين، الأولى ممثلة في جهاز السوق من خلال قوى العرض والطلب، والثانية تتمثل في تدخل الدولة من خلال مجموعة من الأدوات، ففي حالة عجز قوى السوق عن توزيع هذه الموارد بالشكل المطلوب فإن الدولة تعمل على ما يسمى بإعادة تخصيص الموارد ومن بين أهم هذه الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في هذه العملية، مجموعة من الأدوات المالية منها ما هو مرتبط بجانب النفقات العامة ومنها ما هو مرتبط بجانب الإيرادات العامة معتمدة في ذلك على الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه الأخيرة (دراوسي، (2005-2006)، الصفحات 35-36-37).

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

✓ تحقيق الإستقرار الإقتصادي:

إن من أهم أهداف السياسة المالية هو تحقيق حد أدنى من الإستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الإستقرار الإقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الإقتصادية المختلفة، وإنما يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الانتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الإقتصادية من ركود، كساد، فإنتعاش، فتضخم، والتي تتسبب في إختلال الحياة الإقتصادية وتنشأ عنها صعوبات في المجالين الإقتصادي والإجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الإختلال أو التخفيف منه، وذلك عن طريق إستخدام أدوات السياسة المالية (أريبالله، 2010-2011، صفحة 04).

✓ إعادة توزيع الدخل الوطني:

تقوم الدولة عن طريق السياسة المالية بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخل التي يتحملها الأغنياء أكثر من الفقراء، ومن ثم زيادة الإنفاق العام على مشاريع الخدمات العامة والقطاعات غير الإنتاجية التي يستفيد منها أصحاب الدخل المحدود (ولد الشيباني،، (2013-2013)، صفحة 31).

✓ التنمية الإقتصادية:

يقصد بالتنمية الإقتصادية السياسة الإقتصادية الطويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي، فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، كما تعرف كذلك التنمية الإقتصادية على أنها إجراءات وسياسات معتمدة تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بحيث يستفيد منها غالبية المجتمع (سعد الله، (2011-2012)، صفحة 103).

ومن أبرز الأدوات وأكثرها فعالية في تحقيق العدالة الإجتماعية وتشجيع عملية التنمية الإقتصادية هي الضريبة، وبغض النظر عن الوظيفة الأساسية للضريبة والمتمثلة في إقتطاع جزء من دخول الأفراد وبذلك التأثير على قرارات الإنتاج والإستهلاك، والتي يستلزم إستخدامها في حالة عجز القوى التلقائية للسوق عن تحقيق هدف النظام المالي الأساسي وهو رفع مستوى المعيشة، وتضلل الضريبة وسيلة ضرورية لمواجهة ضعف الإدخار الإختياري أمام التمويل التضخمي المرتفع، لدفع عجلة التنمية الإقتصادية إذا توافرت شروط تحقيقها، كما يبقى النظام الضريبي والمالي الكفاء أساس لا غنى عنه لتحقيق الرفاهية الإقتصادية (مداني، 2016-2017، صفحة 37).

ثانيا: أدوات السياسة المالية في علاج التضخم

ترتكز السياسة المالية في تحليلها ومعالجتها لظاهرة التضخم على فرضية أن إرتفاع الأسعار ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الكلي للإنتاج، مما يعمل على خلق فائض طلب يؤدي بدوره إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار. لهذا ففي فترات التضخم تلجأ الحكومة من خلال إستعمال أدوات السياسة المالية إلى خفض حجم الطلب الكلي من خلال الضغط على حجم الإنفاق العام والعمل على إعادة التوازن إلى الإقتصاد. ويتم ذلك بصورة مباشرة من خلال تخفيض حجم الإنفاق الكلي، وبصورة غير مباشرة من خلال إستعمال الضرائب سواء بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، هذا بالإضافة إلى إستخدام وسيلة الدين العام، وتمثل أهم أدوات السياسة المالية في:

1. الرقابة الضريبية:

تعد السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ففي حالة التضخم تقتضي هذه السياسة تخفيض حجم الإنفاق العام برفع معدلات الضريبة على الأرباح بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الإستثماري، أو برفع معدلات الضريبة على الإستهلاك بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الإستهلاكي.

حيث تلجأ الدولة إلى إستخدام الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة، فالضرائب المباشرة تكون من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للإقتطاعات الضريبية، فتؤدي تلك الإجراءات إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، وكذا انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الإستثمارية، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي وانخفاض حجم الإستثمارات وحجم الدخل التي تولدها تلك المشروعات، فيساهم ذلك في انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية. أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي كذلك تحدث أثرا فعالا في تخفيض حجم الطلب الكلي، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن إستخدام الضرائب يكون أكثر فعالية في الدول النامية، وذلك لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقا مالية ونقدية متطورة كما هو الحال في السياسة النقدية، حيث أن الضرائب تكون مرتبطة بدخول الأفراد بصورة مباشرة وتؤثر على قدرتهم الشرائية (بن يوسف ، (2016-2015)، صفحة 126). بينما في الإقتصاديات المتقدمة يمكن القول بأن السياسة الضريبية تؤدي دور إعادة توزيع الدخل الوطني وعلاج المشاكل الخاصة بالحلقة الاقتصادية وتغذية الموازنة العامة، فدورها في هذه الدول هو دور علاجي إصلاحي أما في الدول النامية فهو دور إنشائي بناء بإعتباره يتكفل عموما بإيجاد الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية فيها، خاصة وأن النظام الضريبي فيها يتسم بعدم المرونة.

2. الرقابة على الدين العام:

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وكذا توجيه الإنفاق الإنتاجي عن طريق تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الموازنة (محمد الزين، (2011-2012)، الصفحات 92-93). فالحكومة بإستطاعتها الإقتراض من الجمهور وإمتصاص الفائض من مداخيلهم، بالإضافة إلى تقليل إنفاقهم في سوق السلع ويفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، إذ ليس الهدف هو إحلال الحكومة محل القطاع الخاص في الإنفاق، وإنما هدفها هو حبس ما أمكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد. وقد يعترض على هذا المبدأ أن الحكومة تتحمل نفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضهم، في حين تحتفظ هي بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزينتها مما يقودها إلى تحمل خسارة، إلا أن التضخم وما يلحقه من آثار سلبية تفوق كثيرا مجرد دفع الفائدة على أصل ثابت لا يدر دخلا (بن يوسف ، (2016-2015)، صفحة 126). وعلى الرغم من أن إتباع هذه الوسيلة قد لا تؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير، إلا أنها قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل، وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، ورفع مستوى التشغيل في الإقتصاد.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى انتشار الوعي الإذخاري لدى الأفراد والمؤسسات، وارتفاع متوسط الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات كالإعفاءات الضريبية على العوائد التي تحققها تلك المدخرات، بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها (الجلال، (2005-2006)، صفحة 69).

3. الرقابة على الإنفاق العام:

يلعب الإنفاق العام دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقتصادي التنموي من جهة، وتمويل الفعاليات الأساسية للدولة في مجال الخدمات العامة بحكم وظائفها الأساسية في قيادة وتوجيه المجتمع من جهة أخرى (المهتي، إبراهيم خلف، و عدي سالم، 2019، صفحة 12). والمتبع لتطور النفقات العامة في الدول المتخلفة أياً كانت ظروفها الاقتصادية ونظمها، يجدها في تزايد مضطرد على مر السنين، وهذا ما أدى إلى عجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، مما نتج عنه عجز في الموازنة العامة للدولة. وباعتبار أن إجمالي الإنفاق الفائض هو السبب الرئيسي في إحداث التضخم، فإن تخفيض الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية، فالمقصود بسياسة الإنفاق العام هو تأثير الموازنة العامة على الإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية في مواجهة التضخم، وذلك بتخفيض الإنفاق العام الذي ينجم عنه فائض في الموازنة، حيث أن هذا التخفيض يمكن أن ينجح في مواجهة التضخم، إذا ما أحسن اختيار أوجه الإنفاق التي تستهدفها التخفيض، أما في حالة الإنكماش فإن سياسة الإنفاق العام تقتضي زيادة الإنفاق الحكومي قصد تنشيط الاقتصاد (محمد الزين، (2011-2012)، صفحة 95).

وفي هذا الصدد وجب التفريق بين نوعين من الإنفاق العام وهما: الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) والإنفاق الاستثماري، فالإنفاق الاستهلاكي هو الذي يجب تخفيضه قدر الإمكان، أما الإنفاق الاستثماري فتخفيضه أمر غير مستحب خاصة بالنسبة للدول المتخلفة نظراً لما له من دور فعال في مسيرة التنمية الاقتصادية، فضلاً عن هذا فإن تعديل سياسة الإنفاق الحكومي ارتفاعاً وانخفاضاً أمر صعب للغاية خاصة بالنسبة لسنوية الموازنة العامة.

والجدير بالذكر أنه لا ينبغي إلغاء أو تأجل الإنفاق العام ذو طبيعة إنتاجية لأن ذلك سيؤدي إلى تفاقم ظاهرة التضخم، باعتبار أن هذا النوع من الإنفاق يساهم في زيادة الإنتاج، بالتالي يرتفع عرض السلع الذي يقوم بكبح ارتفاع الأسعار، بينما تخفيض الإنفاق العام غير المنتج يعتبر مفيداً في هذه الحالة (عزري، (2019-2020)، صفحة 163).

كما وتجدر الإشارة أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية وضرورة التنمية الملحة في البلدان النامية، فلقد أثبتت السياسة المالية فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة رغم الانتقادات الموجهة إليها، وذلك لما تتمتع به أدواتها من تأثير مباشر وفعال في التحكم في الظواهر الإنكماشية أو التضخمية، وسيطرتها عليها قصد تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الفعلي، وتوازنه مع حجم العمالة المحققة، فالسياسة المالية تباشر عملها من خلال الإنفاق الحكومي وذلك من خلال التحكم في هيكله وحجمه (محمد الزين، (2011-2012)، صفحة 96).

الفرع الثاني: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

إهتم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بالسياسة النقدية وهذا على ضوء النظرية الكمية النقود، التي تلتخص في وجود علاقة طردية متناسبة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ولهذا فإن الهدف الأساسي الذي تسعى السلطات النقدية إليه

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

يتمثل في المحافظة على المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال السيطرة على كمية العرض النقدي بما يتناسب مع كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق.

ولكن بعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وعجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفعالية ظهرت النظرية الكينزية، التي ركزت في معالجتها لهذه الأزمة على أدوات السياسة المالية في علاج الإنكماش الاقتصادي من خلال الزيادة في حجم الإنفاق العام والزيادة في حجم الدين العام.

إلا أنه ومع بروز النظرية النقدية المعاصرة التي جلبت إليها العديد من المناصرين، زاد الاهتمام بالسياسة النقدية، واحتلت مكانة رئيسية ضمن أهم السياسات الاقتصادية للدول، فلم يعد تأثيرها ينحصر في تحديد حجم المعروض النقدي فقط بل اتسع تأثيرها ليشمل مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يهدف الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لإستمرار دفع عجالات التنمية. كما يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من معدلات التضخم، وتحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة، ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل، وكذا الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والبنكي (حيدوشي و ششوي، 2022، صفحة 10).

تعتبر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (أو الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية) مرنة وغايتها تحقيق الرفاهية العامة في النهاية، إلا أنه تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تعرف بالربع السحري لكالدور وهي: تحقيق معدل نمو مرتفع، محاربة البطالة وتوفير مناصب شغل، تحقيق التوازن الخارجي، محاربة التضخم.

1. النمو الاقتصادي:

ويتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج والمداخيل وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو الاقتصادي، بالتالي فهو يتحقق بتحقيق زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن. وتجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج، ويسمى الفرق بين الناتج المحلي الكامن والناتج الفعلي بفجوة أوكن (OKUN) حيث أن هذه الفجوة (تساوي الناتج المحلي الكامن-الناتج المحلي الخام الفعلي) (العيش و بوشنه، 2021، صفحة 143).

2. معدل البطالة:

تعد البطالة من الظواهر التي تحدد التطور الاقتصادي والإستقرار الإجتماعي لأي دولة، لذلك فمن الضروري أن تستهدف السياسة الاقتصادية وبشكل رئيسي الحد من معدلات البطالة في المجتمع، خصوصا أن زيادة حجم العمالة يعمل من جهة على تدعيم المقدرة الإنتاجية وتعظيم معدلات النمو الاقتصادي من الناحية الاقتصادية، كما يعمل من جهة أخرى على الحد من التفاوت في حجم الدخول بالتالي تدعيم الإستقرار الإجتماعي من الناحية الإجتماعية.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

ويعتبر نجاح السياسة الاقتصادية في الحد من معدل البطالة مرهونا بمدى دقة قياساتها ومراعاتها لتطورات سوق العمل، وخاصة حجم العمالة النشطة في المستقبل الذي قد يضعف من نتائج السياسة الاقتصادية في الحد من معدل البطالة إذا لم يتم تقديره بشكل حقيقي، وفي هذا الصدد يستلزم تصحيح معدل البطالة وذلك بأن يضاف لحجم العمالة العاطلة حاليا ما يسمى بـ "حجم العمالة غير الظاهرة" بقصد الحصول على الحجم الفعلي للعمالة العاطلة عن العمل ومنه تعزيز فعالية السياسة الاقتصادية في الحد من معدل البطالة.

3. استقرار المستوى العام للأسعار:

يتفق جميع الاقتصاديون وصناع القرار بأن التضخم يعتبر ظاهرة غير مرغوب فيها للسير الحسن للنشاط الاقتصادي بسبب ما يخلفه من تداعيات اقتصادية واجتماعية، حيث يساهم التضخم في حالة ما إذا كان غير متوقع في الحد من الإدخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي لما يتسبب فيه من حالة اللاتيقين حول مستقبل تطورات الأسعار وتزايد الرغبة في الاحتفاظ بالنقود بدل إدخارها، أما إذا كان متوقعا فهو يساهم في الحد من السيولة والتأثير سلبا على آلية السعر ومن ثم خفض الكفاءة الاقتصادية (العيش و بوشنه، 2021، الصفحات 145-146)، لذلك تعمل السياسة النقدية على مكافحة الضغوط التضخمية لتحقيق الاستقرار في الأسعار، ويتم هذا عن طريق السلطة النقدية والمثلة في البنك المركزي متبعا سياسة نقدية إنكماشية لمعالجة التضخم (لهشمي و خطاب ، 2021، صفحة 568).

4. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعد التوازن في ميزان المدفوعات مقياسا للتوازن الخارجي الذي يعتبر جزءا رئيسيا لتحقيق التوازن الاقتصادي العام للاقتصاد الوطني، فميزان المدفوعات يمثل سجلا منتظما للتعاملات التجارية والمالية التي تتم بين المقيمين في الاقتصاد المحلي وغير المقيمين فيه خلال سنة، فهو يعتبر مرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد المحلي مع الاقتصاديات العالمية، ومن ثم فإن السياسة الاقتصادية للدولة لا يكفيتها تحقيق معدلات نمو موجبة فقط وانخفاض في معدل البطالة مع استقرار في المستوى العام للأسعار إذا لم ينتج عن ذلك وجود نوع من التوازن النسبي على الأقل في تعاملاتها مع بقية الاقتصاديات العالمية الذي يعتبر مقياسا حقيقيا لتطور الاقتصاديات خصوصا في ظل عصر العولمة الاقتصادية.

لا تقتصر دلالة توازن ميزان المدفوعات على ما يوفره من رؤية لحقيقة مستوى مؤشرات التوازن الداخلي في الإنعكاس على مستوى علاقات الدولة مع القطاع الخارجي، بل إنه يعكس حقيقة توازن سعر صرف العملة الوطنية واتجاه تطور احتياطاتها المالية، بالتالي فإن السياسة الاقتصادية كما تركز على تحقيق التوازن الداخلي فإن التوازن الخارجي يعد هدف رئيسي لها أيضا نظرا لكونه عامل مكمل لتشكيل صورة توازن الاقتصاد ككل (العيش و بوشنه، 2021، صفحة 147).

أولا: مفهوم السياسة النقدية، أنواعها وأهدافها

1. مفهوم السياسة النقدية:

تنوعت واختلقت مفاهيم وتعريفات السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية، والمتمثلة في الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها ومن أهمها:

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

- تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، خلال فترة زمنية محددة" (عبد المطلب ، إقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، 2007، صفحة 272).
- وبعبارة أخرى يمكن القول بأن السياسة النقدية هي " مختلف الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية من أجل تحقيق إستقرار النقد وأداء وظائفه الإقتصادية والإجتماعية بصورة كاملة ومنتزنة" (حدادي ، (2016-2017)، صفحة 26).
- كما عرفها خبايا عبد الله على أنها " كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير البنكي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية، فهي تعد أداة للتأثير على العرض النقدي من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية" (خبايا ، 2013، صفحة 295).
- كما تعرف أيضا بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة تحقيقا لأهداف السياسة الإقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الإنكماش، بينما في فترات الرواج الإقتصادي فهي تعمل على رفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود بهدف المحافظة على الإستقرار والتوازن الإقتصادي (القطاري، 2011، صفحة 18).
- ومن أهم التعاريف وأكثرها شمولاً هو التعريف الذي أشار إليه «Eihzig» وهو أن " السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي (الدوري و السامرائي، 2013، صفحة 210)".
- وما تقدم نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة التدابير والإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي بهدف التحكم والتأثير وضبط كمية المعرض النقدي لتحقيق الأهداف الإقتصادية خلال فترة زمنية محددة.

2. أنواع السياسة النقدية:

يتفق علماء المالية العامة والباحثين الإقتصاديين على أن السياسة النقدية تنقسم إلى نوعين من السياسات التي تتبعها جميع الدول، تستخدم كل سياسة بمعزل عن الأخرى وفي ظل ظروف معينة، ويرى أنصار هذه السياسة (النقديون) أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة من دول العالم هو علاج مشكلة التضخم، أو مشكلة الإنكماش التي يعاني منها الإقتصاد القومي لأي بلد، ويمكن القول أن علماء المالية العامة قسموا السياسة النقدية إلى نوعين هما:

1.2 السياسة النقدية التوسعية:

تهدف هذه السياسة عموماً إلى علاج حالة الركود أو الإنكماش التي يمر بها الإقتصاد، والتي يكون فيها التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي، وهنا تسعى السلطة النقدية إلى زيادة المعروض النقدي أي زيادة الطلب على السلع والخدمات، وذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنه أن يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات ومنه تخفيف الطلب على السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية على حد سواء (زعيتري، شعبان، و شويكات، 2020، صفحة 239). حيث تتخذ السلطة النقدية إجراءات نقدية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي من خلال زيادة القدرة الشرائية، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

الفصل الثاني: التآصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

- تخفيض سعر إعادة الخصم ونسبة الإحتياطي الإلزامي بغية زيادة القدرة الإئتمانية للبنوك التجارية.
- عمليات السوق المفتوحة والتي يدخل من خلالها البنك المركزي كمشتري للسندات الحكومية بغية ضخ كمية نقدية أكبر في السوق المالي.

وتزيد أحد أو كل الإجراءات السابقة الذكر والمتخذة من طرف البنك المركزي من قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وخلق الودائع، وعليه فالزيادة من المعروض النقدي بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع تؤدي إلى زيادة حجم وسائل الدفع وتسريع وتيرة وعجلة النشاط الإقتصادي، حتى لو كلفت تلك الزيادة معدل تضخمي مقبول وزيادة في المستوى العام للأسعار (حدادي ، 2016-2017)، (صفحة 30).

والجددير بالذكر أن إتباع السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى خفض القوى الإنكماشية في الإقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على إستمرار إرتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سريعة عنيفة وقوية.

2.2. السياسة النقدية الإنكماشية:

يتم إتباع هذه السياسة في حالة الإنتعاش الإقتصادي (الحالة التضخمية) الناتجة عن زيادة الطلب مقارنة بالعرض، مما يستدعي الأمر تدخل البنك المركزي للتقليل من كمية النقود المتداولة، ولهذا الغرض يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بعكس ما يقوم به في الحالة الإنكماشية:

- الرفع من معدل إعادة الخصم ونسبة الإحتياطي القانوني من أجل التقليل من مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقل مقدرتها على الإقراض.
- الرفع من معدل الفائدة للتقليل من الطلب على القروض.
- دخول البنك المركزي بائعا في السوق المفتوحة، ما ينجر عليه قيام البنك المركزي بضخ حجم كبير من الأوراق التجارية مقابل إمتصاصه لحجم السيولة النقدية المتداولة في السوق (علام و علام، 2020، صفحة 453).

3. أهداف السياسة النقدية:

تعاني السياسة النقدية على غرار بعض السياسات الإقتصادية من مشكلة تتمثل في عدم قدرتها على التأثير على أهدافها النهائية بشكل مباشر عبر أدواتها المختلفة، إذ أن هذه الإشكالية حتمت على البنك المركزي بإعتباره المسؤول عن وضع السياسة النقدية إتباع إستراتيجية معينة تمكنه من التأثير على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة، وبعد فترة زمنية هذه الإستراتيجية تعتمد على خلق أهداف وسيطة وأولية يمكن من خلالها نقل أثر السياسة النقدية للأهداف النهائية (بلعوز ، 2006، صفحة 117).

1.3. الأهداف النهائية:

تتطابق الأهداف النهائية للسياسة النقدية مع الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية والتي يشار إليها عادة بما يسميه الإقتصاديون "المربع السحري لكالدور" والمتمثلة في:

1.1.3. تحقيق الإستقرار في الأسعار:

من العوامل الأساسية والمؤثرة على النشاط الإقتصادي هو إستقرار الأسعار، لأن أي تغير في مستوى الأسعار سيؤثر حتما على قيمة النقود مما ينعكس سلبا على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الإقتصادية بين الفروع الإنتاجية بالتالي على الأداء

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

الإقتصادي ككل، لذا تسعى السلطات النقدية إلى العمل على التقليل من مختلف التغيرات العنيفة والمستمرة التي تطرأ على مستوى الأسعار (موسى، صباح، و عذافه، 2020، صفحة 349).

2.1.3. تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يتم تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، والسيطرة على التضخم وتحقيق إستقرار الأسعار، ولتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وإصلاحه يمكن للبنك المركزي القيام بتخفيض معدل النمو النقدي، فينخفض بذلك حجم الإئتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يترتب عنه إنخفاض الأسعار المحلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وتقليل الواردات.

فعودة التوازن لميزان المدفوعات في ظل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، يعتمد على تغير أسعار الصرف ذاتها، من خلال تأثير هذا التغير في أسعار السلع والخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات ينخفض الطلب على العملة المحلية فيدهور سعرها، مما يؤدي ذلك إلى إنخفاض الأسعار المحلية، وهو ما يشجع الصادرات ويقلل الواردات (بوضياف، 2022، صفحة 6).

3.1.3. تشجيع النمو الإقتصادي:

تسعى مختلف حكومات دول العالم إلى تحقيق النمو الإقتصادي، والذي يقصد به الزيادة المستمرة والملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى، بحيث ينتج عنه زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي. تقوم السياسة النقدية بإحداث تغيرات في الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في العرض النقدي بواسطة التحكم في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الإستثمار، فالسياسة النقدية التوسعية بإمكانها المحافظة على سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الإئتمان والإستثمار والنمو الإقتصادي (حمداني و بناي، 2021، صفحة 55).

4.1.3. تحقيق مستوى مرتفع من العمالة:

تعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار فيتسبب ذلك في إنخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم المشروعات، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات، فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة (قشام و عباس، 2021، صفحة 49).

2.3 الأهداف الوسيطة:

هي عبارة عن مجموعة المتغيرات التي تشكل حلقة وصل بين الأهداف الأولية والأهداف النهائية، والتي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية (بوعافية، 2010-2011)، صفحة 36). ويمكن تقسيم الأهداف الوسيطة إلى نوعين: الأول كمي ويشمل مختلف مستويات الكتلة النقدية، والآخر سعري ويشمل أسعار الفائدة والصرف.

1.2.3. معدل الفائدة:

يعتبر تحديد معدل الفائدة الأنسب للإقتصاد ليس بالأمر الهين، فهذا الخيار هو في منتهى الدقة، فعلى المستوى الداخلي يؤثر معدل الفائدة على مستوى الإستثمارات وعلى المستوى الخارجي يؤثر على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير، وفي كل

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

الأحوال ينبغي أن تكون معدلات الفائدة إيجابية تؤدي إلى الإستقرار قدر الإمكان، ولهذا يرى بعض الإقتصاديون أن إستقرار المعدلات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير تشجع عملية الإستثمار والنمو المنتظم.

وهناك عوامل محددة لمعدلات الفائدة يمكن ذكرها فيما يلي:

✓ كمية النقد المتداول والتي ترتبط بسلوك البنك المركزي ومستوى معدلات الفائدة ويؤثر ذلك على توزيع الإيداع بين النقد وتوظيفات طويلة الأجل.

✓ وضعية سوق رؤوس الأموال القابلة للإقراض، فالطلب الكبير على الإقراض بإمكانه أن يؤدي إلى إرتفاع المعدلات في السوق في حالة ما إذا كان هناك إيداع لم يتقرر إستثماره بعد، على العكس من ذلك عندما يكون الإيداع ضعيف، فالطلب الكبير على القروض مقارنة برؤوس الأموال المتوفرة القابلة للإقراض يتسبب في إحداث ما يعرف بـ "مفعول الإستبعاد" والذي يقصد به إرتفاع المعدلات إلى مستويات التي يصبح فيها العديد من المقترضين غير قادرين على الإستدانة.

✓ يتأثر معدل الفائدة بمعدلات الفائدة الأخرى السائدة في الخارج، فإنفتاح إقتصاديات الدول وتدويل الأنظمة المالية يجعل من غير الممكن لأي بلد أن يحدد مستوى معدلات الفائدة دون الأخذ بعين الإعتبار مستويات معدلات الفائدة السائدة في البلدان الأخرى، فرفع معدل الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال بكميات كبيرة والعكس يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال التي تبحث عن إستثمارات مربحة أكثر.

2.2.3. معدل سعر الصرف:

يعتبر هذا المعدل مؤشرا هاما حول الأوضاع الإقتصادية لأي دولة كانت، وذلك من خلال المحافظة عليه حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرة الشرائية غير أن أسواق صرف العملات ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات مستمرة، وتزداد أهميته في التوازن الإقتصادي عندما يكون سعر صرف العملة المحلية يساوي أو يفوق العملات الأخرى، ويعتمد على سعر الصرف كهدف وسيط لأن إنخفاضه يحسن من وضعية ميزان المدفوعات، وثباته يعطي الإنطباع الجيد عن إستقرار الأوضاع الإقتصادية، ولذلك تحرص الدول على إستقرار عملاتها مقابل العملات الأخرى ولكن المضاربة على العملات الأخرى أصبحت تحدث في سوق الصرف، مما يخلق صعوبة في السيطرة على هذا الهدف (فودوا، 2017، الصفحات 109-110).

3.2.3. العرض النقدي:

يشترط في إستخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود (مغلاوي و يوسف، 2020، صفحة 390). ولقد شاع إستعمال فكرة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإقتصاد "المردودية النقدية"، حيث تنص نظريتهم على الحفاظ لعدة سنوات على معدل ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد كهدف وسيط للسياسة النقدية (مفتاح، 2002-2003، صفحة 118).

كما أن تحديد المعروض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءا من الثمانينات ولم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق، وذلك بسبب تغير سرعة دوران النقود نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة، ولهذا يبقى الإشكال مطروحا وهو أي عرض نقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة؟، وهل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق M1 أو

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

العرض النقدي بالمعنى الواسع M2 أو العرض النقدي M3 في ظل وجود المشتقات المالية (مغلاوي و يوسفى ، 2020، صفحة 391). وعموما هناك عدة مجتمعات نقدية تتراوح ما بين M1 إلى M4، حيث كلما إتجهنا من إلى تقل درجة السيولة وتقل معها سهولة التحويل.

- **مجمع المتاحات النقدية M1:** ويشمل النقود المعدنية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب.
- **مجمع الكتلة النقدية M2:** ويشتمل بالإضافة إلى المتاحات النقدية M1 كل المتاحات الشبه نقدية (كل توظيف مالي في الحسابات بمعدل فائدة محدد).
- **مجمع السيولة النقدية M3:** وهو الأكثر شمولا، ويتضمن بالإضافة إلى مجمع الكتلة النقدية M2 الأصول المالية التي تتحدد قيمتها في السوق المالي.
- **مجمع القاعدة النقدية M4:** ويتشكل من نقود البنك المركزي، والذي يظهر في أصول ميزانيته، والمتمثلة في الذهب والعملية الصعبة، والديون على الخارج، والديون على الإقتصاد (بوضياف ، 2022، صفحة 05).

3.3. الأهداف الأولية:

وتتمثل في المتغيرات النقدية التي يمكن للسياسة النقدية الوصول إليها من خلال استخدام الأدوات التي في حوزتها، وتسمى الأهداف الأولية أيضا بالأهداف التشغيلية، فهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الإحتياطات النقدية وتتضمن القاعدة النقدية مجموع إحتياطي البنوك وإحتياطي الودائع. أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد وتتضمن معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك (على إبراهيم، 2019، صفحة 131).

1.3.3. مجتمعات الإحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والإحتياطات البنكية، فالنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الإحتياطات البنكية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي والتي تضم الإحتياطات الإلجبارية والإحتياطات الإختيارية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإلجبارية على الودائع الحكومية والودائع في البنوك الأخرى، وبالنسبة للإحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصوصة) (مفتاح، (2002-2003)، صفحة 114).

ولكل من مجاميع الإحتياطي مؤيدون ومعارضون، فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا ولسنوات عديدة عن القاعدة النقدية، كما دافعت فروع أخرى وإقتصاديو مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الإحتياطات البنكية الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الإقتصاديين حول كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة (مغلاوي و يوسفى ، 2020، صفحة 389).

2.3.3. ظروف سوق النقد:

تتكون هذه المجموعة من الإحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد والتي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويقصد بظروف سوق النقد قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك (حمداني و بناي ، 2021، صفحة 904). فالإحتياطات الحرة تمثل الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الإحتياطات التي إقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقتراض، وتكون هذه الإحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الإحتياطات الفائضة أكبر من الإحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الإحتياطات المقترضة أكبر من الإحتياطات الفائضة (مفتاح، (2002-2003)، صفحة 115).

حيث تجدر الإشارة إلى أن الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها تختلف من بلد إلى آخر كما تختلف أيضا تبعا لدرجة التطور التي بلغتها الدولة، فمثلا نجد في الدول النامية تتمثل في:

- تحقيق الإستقرار النقدي.
- تشجيع النمو الإقتصادي.
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على العملة.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور (قدي ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، 2005، صفحة 55).

أما الدول الصناعية فهي تتجه بصفة متزايدة نحو عدم التوسع في الأهداف والإقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في إستقرار الأسعار أي إستهداف التضخم حيث تم تحديد هذا المعدل بين (1% و4%)، فإعطاء الأولوية للتضخم في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ إقتصادي يتسم بإرتفاع درجة إستقلالية البنك المركزي، كما أن الأرقام المستهدفة للتضخم هي عبارة عن تنبؤات مستقبلية نتيجة توفر نظام إعلامي ملائم (ياسين، (2011-2012)، صفحة 20).

ثانيا: أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم

من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية وخاصة تلك الأهداف المتعلقة بمكافحة التضخم والعمل على تحقيق إستقرار نسبي في مستويات الأسعار، تلجأ السلطات النقدية في إطار السياسة النقدية إلى إستخدام مجموعة من الأدوات ترتبط بعمليات الإصدار النقدي والرقابة على الإئتمان البنكي، ففي فترات التضخم يعمل البنك المركزي على تطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات الإنكماشية التي تحد من مقدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الإئتمان، وذلك بهدف تقليص حجم السيولة النقدية المتداولة في الإقتصاد، أما في فترات الإنكماش فيطبق عكس الإجراءات السابقة.

حيث تختلف أدوات السياسة النقدية وتأثيرها من دولة إلى أخرى وذلك في ضوء تفاوت النظم والهياكل الإقتصادية، ودرجة تطور النظام البنكي والأسواق المالية والنقدية، ومدى إستقلالية البنوك المركزية، وفيما يلي أهم هذه الأدوات.

1. الأدوات غير المباشرة (الكمية):

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية على التأثير في حجم الإئتمان الذي تقدمه البنوك التجارية بغض النظر عن أوجه إستعمالاته، حيث يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

إلى الودائع، باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الإحتياطي القانوني.

1.1. سياسة معدل إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عندما تلجأ هذه الأخيرة إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل"، ويختلف استعمال هذا السعر حسب حالة النشاط الإقتصادي والذي يحدد إتباع إما سياسة إنكماشية أو توسعية (عثماني و رمضاني، 2019، صفحة 40)، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بالرفع من معدل إعادة الخصم لينقص من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الإئتمان وذلك من أجل مواجهة الوضع التضخمي، حيث يلجأ البنك المركزي عن طريق البنوك التجارية بزيادة معدل الفائدة مما يؤدي إلى نقص الطلب على القروض من طرف المستثمرين وتوجههم إلى استثمار أموالهم في السوق المالية وذلك عن طريق شرائهم السندات والأسهم فيقتلص بذلك حجم الكتلة النقدية (طلحة، 2019-2018)، صفحة 39).

أما في حالة الكساد والإنكماش يعمل البنك المركزي على تسهيل شروط الإقراض والتوسع في منح الإئتمان، بالتالي يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم، وهذا الإجراء يشجع البنوك التجارية على زيادة إحتياطاتها النقدية، كما يشجعها على تحويل بعض موجوداتها إلى نقود سائلة تستخدمها في منح الإئتمان، وبذلك سوف تزداد الإحتياطيات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وكذا قدرتها في منح الإئتمان، وهذا سيؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية إلى عملائها، فتزيد حجم المبالغ المقترضة من قبل رجال الأعمال بسبب إنخفاض كلفة الإستثمار، فتزداد كمية النقد وينعكس ذلك على مستوى الدخل والإنتاج والإستخدام، بالشكل الذي يقود إلى نمو الإقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي (عثماني و رمضاني، 2019، صفحة 42). وعلى الرغم من أن هذه السياسة تعد من أقدم الوسائل التي تستخدمها البنوك المركزية بهدف ضبط حجم الكتلة النقدية، إلا أن هذه الأداة قد لا تنجح في التأثير على حجم الإئتمان البنكي خاصة في الدول النامية، فهناك عوامل عديدة تجعل هذه الأداة غير فعالة نذكر منها:

- وفرة الإحتياطيات لدى البنوك التجارية مما يقلل من لجوء هذه الأخيرة إلى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية.
- وجود مصادر أخرى للسيولة وهذا بدوره يقلل من حاجة البنوك التجارية للسيولة النقدية التي يقدمها لهم البنك المركزي، ويظهر هذا خاصة في الدول التي تحتضن بنوك تجارية هي فروع لبنوك أجنبية.
- التوقعات: ففي حالة ما إذا كانت توقعات المستثمرين متفائلة وخاصة بالنسبة للطلب وارتفاع الأرباح، فقد لا يبالون من ارتفاع سعر إعادة الخصم، لأن تكلفة الإقتراض من البنوك التجارية تكون ضئيلة مقارنة بحجم الأرباح الكبيرة المتوقعة، وفي حالة ما إذا كانت توقعات المستثمرين متشائمة فإن سعر إعادة الخصم المنخفض قد لا يجفز المستثمرين على الإقبال على الإئتمان.
- صغر حجم السوق وضعفه: فإذا كان السوق المالي صغير وغير منظم كما هو الحال في الدول النامية، فإن التعامل بالأوراق المالية والتجارية يكون محدود، بالتالي تقل فعالية وتأثير سعر إعادة الخصم في ضبط حجم القروض البنكية (حداد و هذلول، 2005، الصفحات 187-188).

2.1. سياسة الإحتياطي القانوني للبنوك التجارية:

باعتبار أن البنوك التجارية هي البنوك المتخصصة في منح الإئتمان وقبول الودائع ومن ثم فإن من مصلحتها التوسع في هذا الأمر لزيادة معدل ربحيتها، بالتالي فإن قدرتها على تحقيق ذلك تتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الإحتفاظ بقدر مناسب من السيولة يكون بمثابة هامش ضمان لها. ولذلك نجد أن هذه البنوك بمفردها أي بدون مساعدة البنك المركزي، لا تمتلك الأسلحة الكافية لتقدير الإنعكاسات الإقتصادية الكلية لقراراتها المتعلقة بالمتغيرات الإقتصادية في الأجل الطويل.

فمثلا في حالة زيادة طلب الوحدات الإقتصادية على الإئتمان بدون توقف، تبرز هنا أهمية استخدام السلطة النقدية لأحد أدواتها لمعالجة هذا الموقف ولاسيما أنها المسؤولة على ذلك، ولكي تستطيع السلطة النقدية مقاومة الضغط المستمر على الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز البنكي، فضلا عن هدفها في تخفيض من حدة هذه الظاهرة قد تلجأ إلى الرفع من نسبة الإحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق نوع من الإستقرار النقدي والإقتصادي وتصحيح الوضع في ميزان المدفوعات (حبو ، (2013-2014)، صفحة 59). فالإحتياطي القانوني للبنوك التجارية ما هو إلا ما تودعه هذه البنوك كنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي دون أن يتقاضى هذا الأخير عن ذلك أي سعر فائدة، حيث تلتزم البنوك التجارية به ويقوم البنك المركزي بتحديد نسبة هذا الإحتياطي بصفة إجبارية. أما فيما يخص آلية عمل هذه السياسة، فعند حدوث حالة التضخم يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني وبالتالي ينخفض مضاعف خلق النقود مما يؤدي إلى إخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية بأضعاف هذا الإرتفاع في نسبة الإحتياطي القانوني، ويحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية (في حالة الكساد) (حدادي ، (2016-2017)، صفحة 61).

والجدير بالذكر أن هذه الأداة لا تكون لها فعالية كبيرة في حالة الكساد، ويعود ذلك إلى أن قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لإنتشار حالة الكساد، ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع على زيادة طلب القروض (عثماني و رضاني، 2019، صفحة 42). ورغم ما يؤخذ على سياسة الإحتياطي القانوني من تحفظات من حيث إخفاض المرونة وضعف الفعالية، إلا أنها تلائم تماما إقتصاديات البلدان النامية حيث لا يحتاج تطبيقها إلى وجود أسواق مالية ونقدية متطورة وواسعة (حدادي ، (2016-2017)، صفحة 61).

3.1. سياسة عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها قيام البنك المركزي بالدخول إلى السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد، وذلك عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة. وتعتبر هذه الأداة الأكثر إستعمالا خاصة في الدول التي تمتلك سوق مالي ونظام بنكي متطور جدا، ففي حالة الركود الإقتصادي يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود بهدف دعم القدرة الشرائية وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي من خلال إتباعه سياسة نقدية توسعية، أما في حالة ما إذا كان الإقتصاد يعاني من موجات تضخمية فإن البنك المركزي سوف يسعى إلى خفض حجم العرض النقدي من خلال استخدام سياسة نقدية إنكماشية حيث يقوم ببيع السندات الحكومية بأسعار مغرية لتحفيز شرائها وامتصاص السيولة (حمداني و بني ، أهمية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، 2021، صفحة 906).

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

2. الأدوات المباشرة (النوعية) للسياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية أدوات نوعية للتأثير على حجم الائتمان وإتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات تستطيع توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى، فهي تشكل عونا جيدا للوسائل الكمية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي وفي محاولة التخلص من آثار التضخم الذي يشوه نمط الإستثمار، ولاسيما إذا إستخدمت في الدول النامية التي تعاني من تخلف في المؤسسات المالية والنقدية التي تقلل من فاعلية الوسائل الكمية في ميادين معينة للإئتمان والإنتاج، والتي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير على نوع الإئتمان، وتمثل فيما يلي:

1.2. سياسة تأطير القروض:

تطبق السلطات النقدية هذه السياسة لما يلاحظ على وسائل التأثير الأخرى على البنوك أنها لا تأتي بنتيجة، فتضع إجراءات إدارية من أجل توقيف حجم القروض (عبد المومن، (2015-2016)، صفحة 241)، حيث تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان بشكل مباشر ويكون ذلك بفرض سقف أعلى للإئتمان لا يمكن لأي بنك أن يتجاوزه بهدف الحد من خلق نقود الودائع، ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الإئتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في حدوث التضخم (حمداني و بناي ، أهمية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، 2021، صفحة 906). فتأطير حجم القروض المقدمة للإقتصاد يحدد معدل تطور الكتلة النقدية، الشيء الذي يسمح بكبح التضخم لذا فهذه السياسة قد تأخذ بعين الإعتبار وقت وضعها كل من إتجاه تطور الكتلة النقدية مقارنة بحجم الناتج الداخلي الخام واتجاه حجم القروض على أساس القطاعات.

إلا أن لهذه السياسة عيوب كباقي السياسات الأخرى فمن نتائجها السلبية أنها تنشط وتشجع عمليات وجه لوجه، بحيث تصبح المؤسسات الإنتاجية تقترض فيما بينها دون اللجوء إلى البنوك التجارية، وفي هذه الحالة تفقد البنوك دورها كوسيط مالي بين المقرض والمقترض فتزدهر الأسواق المالية وتنشط على حساب الجهاز البنكي ومؤسساته (عبد المومن، (2015-2016)، صفحة 241).

2.2. السياسة الإنتقائية للقروض:

ينتهج البنك المركزي سياسة إنتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للإقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، فالهدف الأساسي من إستعمال هذه السياسة الإئتمانية الإنتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الإقتصادية والإستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- إقرار معدل خصم مفضل.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- تغيير مدة إستحقاق القروض ومعدل فوائدها.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية (سعودي و بلعجوز، 2014، صفحة 44).

3.2. النسبة الدنيا للسيولة:

يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية ويمنع عليها إستخدامها في منح القروض، وبذلك يمكن الحد من قدرتها على إقتراض القطاع الإقتصادي (بن سماعيل و رحمان، 2020، صفحة 288).

4.2. الودائع المشروطة من أجل الإستيراد:

يتم إستخدام هذا الإجراء بغرض دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد قيمة الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، فهم يعتمدون عادة على القرض البنكي فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في الإقتصاد وعلى الرفع من تكلفة الواردات، حتى وإن إرتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقا من أجل الإستيراد فإنها تمكن من التوصل إلى التقليص من حجم الكلفة النقدية وبالتالي تسبب الإستحقاقات اللاحقة للودائع المخصصة للإستيراد في التوسع النقدي (يسعد، 2015-2014)، صفحة 88).

5.2. التأثير الإقناع الأديبي:

سياسة الإقناع الأديبي هي محاولة السلطات النقدية إقناع مختلف المؤسسات النقدية والمالية إضافة إلى مختلف الأشخاص الإقتصادية الأخرى بتغيير إتجاهها إلى الإتجاه المطلوب إتباعه لتنفيذ سياسة نقدية معينة، وتفضيل سياسات محددة دون غيرها، فهي سياسة يفضل فيها الإقناع المعنوي وتستبعد أساليب الضغط كالتعليمات الرسمية والرقابة القانونية. فهذا الأسلوب من التدخل يتطلب بنكا مركزيا له سلطة فعلية على مختلف المؤسسات النقدية والمالية حتى تكون له القدرة على التأثير، مستعملا الإتصال المباشر عن طريق الإجتماعات والمراسلات والمنشورات، المحاضرات والمقالات، الجلات والصحف، أو عبر قنوات البث الإذاعي والتلفزيوني (عبد المومن، السياسة الإقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية (حالة الجزائر: 1963-2011)، (2015-2016)، صفحة 243).

وتتم هذه السياسة من خلال إجتماع مسؤولي البنوك التجارية مع مسؤولي البنك المركزي لمناقشة تبنى سياسة معينة تتطلبها الظروف الإقتصادية والمالية. وتأخذ سياسة الإقناع الأديبي أشكال عدة منها إرسال مذكرات إلى البنوك الأعضاء بالإمتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقتراض لمشاريع معينة بالإضافة إلى أنها تأخذ شكل تحذير بعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية (مطهري، 2021-2022، صفحة 74).

كما وتتوقف فعالية ونجاعة هذه السياسة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوطات التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم البنكية المتطورة (بن سماعيل و رحمان، 2020، صفحة 229).

يستخدم هذا الأسلوب المقالات المنشورة في الجرائد والمجلات والخطب التي تلقى في المناسبات المختلفة، حيث يركز المسؤولون عن إدارة هذه السياسة على سلوك عمل المؤسسات المالية نحو الوجهة المرغوب فيها، مع العلم أن هذه الوسيلة لا تعتبر كافية إلا إذا دعمتها وسائل أخرى، ولكن في نفس الوقت فهي تقدم توقعات للسوق خاصة إذا دعمتها سياسات أخرى مثل تغيير نسبة الإحتياطي القانوني أو تغيير في معدل إعادة الخصم، فلا شك أنها تكون مفيدة للسياسة النقدية. كذلك في نفس الوقت لا يقصد من هذا الأسلوب أن مجرد الكتابة في الصحف أو المجلات وتوجيه النصائح يغير من سلوك البنوك أو المؤسسات المالية (Jacques Henri & Jaffré, 1990, p. 120).

والجدير بالذكر أخيراً هو أنه كلما كان الإقتصاد متطوراً زاد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة ونسبة الإحتياطي القانوني نتيجة توفر سوق مالية ونقدية متقدمة بنيتها الفنية الكاملة وعلاقتها وعمق تواصلها، وعلى عكس ما ذكرنا سابقاً نجد الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الوسائل الكيفية في السياسة النقدية وذلك على حساب الأدوات الكمية نظراً لغياب أسواق مالية ونقدية متقدمة فيها (دراوسي، (2005-2006)، صفحة 254).

المطلب الثالث: مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد الدولي

إن الهدف الرئيسي من إنشاء صندوق النقد الدولي هو الحرص على حرية إنتقال السلع والخدمات بين الدول وذلك دون قيود على هذه الإنتقالات وتسوية المدفوعات المصاحبة لها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر آلية للتشاور والتعاون حول المشاكل النقدية الدولية. فالهدف الذي كان يسعى الصندوق دوماً لتحقيقه هو الحيلولة دون حدوث إضطرابات كبيرة في الإقتصاد العالمي أو التخفيف من حدة هذه الإضطرابات الإقتصادية، وذلك من خلال المراجعة المنتظمة والدقيقة للإجراءات إنطلاقاً من السياسات السليمة التي تتيح أفضل الفرص لتحقيق نمو منتظم، فالإستقرار النقدي والإنضباط على صعيد الإقتصاد الكلي والأنظمة المالية الصحيحة وآليات السوق الفعالة كلها عوامل تؤدي من تلقاء نفسها إلى منافع حقيقية طويلة الأمد. وفيما يلي سوف نحاول تسليط الضوء على رؤية صندوق النقد الدولي لظاهرة التضخم ووصفات العلاج المقترحة من طرفه.

الفرع الأول: تشخيص ظاهرة التضخم حسب صندوق النقد الدولي

ينطلق خبراء صندوق النقد الدولي من المنهج النقدي في تفسيرهم لظاهرة التضخم، حيث يعتبرونها ظاهرة نقدية ناجمة عن الإفراط في العرض النقدي، وينظر إلى الإرتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية على اعتبارها نتاج عن فائض الطلب الكلي، نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يفوق مقدرة العرض الحقيقي، بالتالي فإن هذه الظاهرة تحدث كنتيجة لإختلال علاقة التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي، والتي تترجم في صورة إرتفاعات في مستويات الأسعار (ركي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، 1996، صفحة 119).

فحسب صندوق النقد الدولي يعد التضخم كنتيجة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وما تمارسه من تشويه في جهاز الأثمان من خلال وضع مجموعة القيود والضوابط التي تحد من كفاءة جهاز السوق في تحديد الأسعار بناءً على تفاعل قوى العرض والطلب، خصوصاً بالنسبة للدول النامية وما ترصده موازاتها من دعم في أسعار السلع الإستهلاكية الضرورية من أجل التخفيف من حدة المعاناة على محدودي الدخل، والذي يعد من أكثر الجوانب تأثيراً على أداء جهاز الأثمان.

الفصل الثاني: التآصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

هذا بالإضافة إلى محدودية نطاق التعامل في الأسواق المالية والنقدية والذي يعود إلى انخفاض مدخرات الأفراد بسبب نقص الوعي الإدخاري لديهم، مما يساهم في زيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي وهجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج نظراً للدور الذي تمارسه الإدارة السيئة للموارد المالية للدولة (بركان، 1999)، (صفحة 141)، وإهمالها للدور الرئيسي الذي تلعبه أسعار الفائدة والتي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، والذي يكفل رفع الطاقة الإنتاجية وزيادة معدلات التشغيل، زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض فائض الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

كما يربط صندوق النقد الدولي بين ظاهرة التضخم والزيادة في حجم الإنفاق العام، حيث يرى بأن تمويل النفقات العامة يتم غالباً من خلال الاعتماد على مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري، كما يتم تمويل العجز في الموازنة العامة في البلدان النامية من خلال مصادر تضخمية، حيث تلجأ تلك البلدان إلى زيادة الكميات المصدرة من النقود لتمويل الزيادة في الإنفاق العام، فالزيادة في حجم الاستثمارات الحكومية بنسبة أكبر من الزيادة في حجم المدخرات القومية تؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية، وذلك لأن تمويل الزيادة في حجم الاستثمارات غالباً ما يتم من خلال مصادر تضخمية كالاعتماد على القروض الخارجية أو الإصدارات النقدية الجديدة (إبراهيم أيوب، 2000، صفحة 16). ومن هنا كان الإصرار من جانب الصندوق على ضرورة خفض الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث إنكماش اقتصادي من كساد أو بطالة أو انخفاض في مستويات الدخل (زكي، إنفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي، 2000، صفحة 159).

الفرع الثاني: منهج صندوق النقد الدولي في علاج التضخم

بناءً على رؤية صندوق النقد الدولي لظاهرة التضخم والتي تقوم على المنهج الإنكماشى في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وانطلاقاً من الدور الذي يلعبه الصندوق باعتباره مؤسسة نقدية دولية تسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدولي، يقوم الصندوق بإعداد برنامج يهدف من خلاله إلى معالجة كافة الإختلالات النقدية التي تعاني منها الإقتصاديات المصابة بالتضخم، بما يكفل تلاشي الآثار التي تنجم عن تفاقم هذه الظاهرة وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

حيث إنجّه الصندوق إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الإقتصادي من خلال برامج المواءمة الإقتصادية المهدف منها علاج المشكلات الإقتصادية كالتضخم وعجز الموازنة العامة للدولة ورصيد الإحتياطات النقدية، وكذا هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وعادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي لمواجهة تلك المشاكل (إبراهيم أيوب، 2000، صفحة 16).

والجدير بالذكر أن سياسات التثبيت الإقتصادي التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي تهدف إلى إعادة التوازن في الإقتصاديات الكلية، عبر إتباع سياسة نقدية ومالية وأسعار صرف معينة، تسعى إلى تخفيض الإنفاق العام وتوجيهه نحو قطاع التصدير، أي بمعنى آخر تشير سياسات التثبيت بصورة عامة إلى ضرورة تصحيح الإختلالات المالية، خاصة إذا كانت منعكسة في تضخم داخلي أو في عجز القطاع الخارجي أو في كليهما معاً، فأهم هدف تسعى برامج الإصلاح الإقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

لتحقيقه هو تعديل وتصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية والهيكلية بطريقة تشجع النمو في نفس الوقت التي يعاد فيه تحسين وضعية ميزان المدفوعات بشكل مدعوم في الأجل المتوسط.

ويتطلب تنفيذ برامج التثبيت الإقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي في الدول التي إنتشرت فيها ظاهرة التضخم الإلتزام بقاعدة المشروطة "Conditionally"، والتي يقصد بها التزم بالبلد الذي يطلب المساعدة من الصندوق بتنفيذ مجموعة من الإجراءات التي يضعها خبراء الصندوق بهدف تحسين معدلات الأداء الإقتصادي الكلي (إبراهيم أيوب، 2000، صفحة 16). لذا فإن منهجية الصندوق تقوم على فرض شروط حد صارمة وقاسية على البلدان النامية في إطار رؤيته للإصلاحات الإقتصادية، تعتمد على العديد من المحاور نذكر منها:

• إجراءات مكافحة التضخم، وتضم سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للبلد عن طريق الضغط على الإنفاق العام الجاري والإستثماري، وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة الأسعار التي تباع بها منتجات وخدمات القطاع العام والمرافق العامة، تقليل التوظيف الحكومي وإلغاء الإعانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية (حامد، 2004، صفحة 02). وعليه يعتمد صندوق النقد الدولي في مكافحة التضخم في البلدان النامية بناء على تشخيصه السابق على مجموعة من الإجراءات التي تقوم على ضغط حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعمل على تخفيض معدلات نمو السنوية بما يتناسب مع حجم الموارد المتاحة في الإقتصاد، وذلك بهدف الحد من الإفراط في عرض النقود والتقليل من عجز الموازنة العامة (زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، 1996، صفحة 120).

ومنه تتمثل أهم السياسات التي تتضمنها برامج التثبيت الإقتصادي فيما يلي:

أولاً: السياسات المتعلقة بتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة

يمثل الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، لذا فإن من وجهة نظر الصندوق يتطلب الحد من عجز الموازنة العامة وما ينجم عنه من مشكلات، العمل على كبح نمو الإنفاق العام وأن تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها العامة، ويمكن تلخيص السياسات التي تهدف إلى تحقيق ذلك في: (غلمي، 2017-2016)، الصفحات 147-148)

1. أهم السياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام:

1.1. ترشيد جانب النفقات العامة:

يؤكد العديد من الخبراء والإقتصاديين على أهمية إتباع سياسة إنفاقية رشيدة خلال فترات التقشف الإقتصادي التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي، خاصة وأن معظم الدول النامية تواجه هبوطاً حاداً في الإيرادات العامة، وقيوداً شديدة على الفرض المتاحة لفرض المزيد من الضرائب، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى ترشيد النفقات العامة بغرض تصحيح عجز الموازنة العامة للدولة.

2.1. يتوجب على الدولة القيام ببعض الضغط على الإنفاق العام الخاص بالتعليم والصحة:

لأنهما يستحوذان على جزء كبير من الإنفاق العام الجاري والإستثماري خصوصاً في بعض البلدان النامية، وبصفة خاصة الإنفاق الإستثماري في هذين المجالين كالتوسع في بناء المدارس والمستشفيات العامة، بل أنه من الأفضل خصخصة النشاط في هذه المجالات وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار التجاري فيها.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

3.1. تخفيض حجم النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:

خاصة ما يتعلق منها بدعم أسعار السلع التمويينية وذلك بإتباع عدة أساليب، أفضلها حسب وجهة نظر الصندوق هو الإلغاء الكلي لهذا الدعم، وذلك من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل، أو رفع أسعار هذه السلع بشكل تدريجي في حال وجود أية اضطرابات أمنية تحول دون الإلغاء المفاجئ للدعم، مع إمكانية منح القليل من علاوة الغلاء للعاملين بالحكومة والقطاع العام ذوي الدخل المحدود، بشرط أن تؤدي تلك الأساليب إلى تحقيق خفض مستمر وملحوس لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات تنفيذ هذا البرنامج.

4.1. التخلص من الدعم الإقتصادي:

والذي تتحمل عبئه الموازنة العامة للدولة لوجود وحدات إنتاجية تحقق خسارة في القطاع العام، من خلال التخلص من هذه الوحدات وتصفيتهما كلياً، أو بيعها للقطاع الخاص، أو إدارتها على أسس إقتصادية وتجارية سليمة تسمح لها بتحقيق أرباح مستقبلية، من خلال زيادة أسعار منتجاتها النهائية التي تقدم للسكان.

5.1. تخفيض نفقات الأجور: من خلال إتباع مجموعة من الخطوات أبرزها:

- وضع حد أقصى للأجور أو تجميدها.
- تجميع العلاوات الاجتماعية.
- إلغاء الوظائف الشاغرة والمؤقتة.
- تجميد التعيين الحكومي ووقف ضمانات التوظيف.
- فصل العمال الزائدين عن الخدمة.
- إعادة النظر في التأمينات الاجتماعية وكذا شروط الحصول على رواتب التقاعد.

6.1. إفساح المجال أمام القطاع الخاص:

من خلال إمتناع الدولة عن الدخول في المجالات الإستثمارية التي بإمكان القطاع الخاص القيام بها كالصناعات التحويلية بما في ذلك القطاع الأجنبي، وأن ينحصر دور الإستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء أو إكمال البنية الأساسية فقط، التي لا يرغب أو لا يستطيع القطاع الخاص الإستثمار فيها، كما يمكن السماح للقطاع الخاص بالإستثمار في بعض مشروعات البنية الأساسية مثل: المطارات، والطرق والموانئ.

2. أهم السياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد المالية: والتي نذكر منها:

1.2. رفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة:

خاصة ما يتعلق منها بالضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية، ففرض مثل هذه الضريبة سوف يساهم في توفير إيرادات ضريبية كبيرة، بالإضافة إلى توفير الدافع أو الحافز الفردي على زيادة الإيداع والإستثمار، باعتبارها لا تفرض على عوائد الإيداع.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

2.2. زيادة أسعار مواد الطاقة خاصة المستخدمة منها في أغراض الإستهلاك العائلي:

والإقتراب من مستوى الأسعار العالمية لها، بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة مثل: خدمات النقل والمواصلات والاتصال، وكذلك الخدمات التعليمية والصحية، والتي من المفروض أن يتم زيادة الرسوم عليها وإعادة النظر في فلسفة التعليم المجاني خصوصاً التعليم الجامعي، وتطبيق سياسة إسترداد تكلفة الخدمة (ميلود، 2006، صفحة 13).

3.2. الخصخصة:

بمعنى نقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وذلك بغية تخفيف العبء المالي والإداري عن الدولة، بالإضافة إلى تصفية المشروعات الإقتصادية الخاسرة التي تملكها الدولة.

4.2. تحديد سقفو إئتمانية عليا للقروض:

المسموح بها للحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج، حيث يصر الصندوق على هذا الإجراء حتى ولو أدى إلى الإضرار بالإنتاج المحلي، أو حدوث حالة من الكساد، وهذا بهدف وضع نوع من الإجبار على تنفيذ كل المطالب السابقة، وكذلك أيضا للتحكم في عرض النقود (غالمي، (2016-2017)، صفحة 149).

ثانيا: سياسات صندوق النقد الدولي لتقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص

1. تخفيض الضرائب على الإيرادات التي يحققها القطاع الخاص:

وذلك حتى يتمكن من زيادة صافي عوائده بعد أداء الضرائب، إعتقاداً بأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الحوافز على الإيداع والإستثمار، وانتقال الموارد من عمل ورأسمال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.

2. منح إعفاءات ضريبية سخية على الأرباح والدخول:

التي يحققها رأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي من أنشطته في المشروعات الجديدة، بهدف تحفيز المستثمرين على زيادة إستثماراتهم في المجالات ذات الأولوية، خاصة مجال الصادرات.

3. منع الرقابة على الأسعار:

والغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص، وترك تحديد أسعارها لقوى السوق.

4. تقديم تسهيلات جمركية محسوسة:

على الواردات الإستثمارية والوسيلة للمشروعات الإستثمارية الجديدة، حتى تنخفض نفقات الإنتاج فيها، وتحقق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول.

5. الزيادة في أسعار الفائدة على الودائع الإيداعية: لتحفيز القطاع العائلي على القيام بالإيداع، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

إلا أن خبراء صندوق النقد الدولي يعتقدون أن هذه الإجراءات وإن كانت ستؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية، إلا أنه سيكون خفصاً مؤقتاً، وإنما ستؤدي في النهاية إلى زيادة سريعة في النمو بالإستجابة لهذه الحوافز وترتفع الدخل، ويتم خلق فرص عمل جديدة في السوق المحلي مما يحفز المزيد من نمو الناتج، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق عائدات ضريبية أكبر، بالتالي يتيح

الفصل الثاني: التآصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثماراتها، في نفس الوقت الذي تبقى فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبياً (غالمي، (2016-2017)، صفحة 147).

ثالثاً: السياسات المتعلقة بتخفيض العجز في ميزان المدفوعات

1. تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

يعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أهم عناصر برنامج التثبيت الإقتصادي، خاصة عندما تتوصل المشاورات بين صندوق النقد الدولي والبلدان التي تعاني من تفاقم معدلات التضخم على ضرورة إحداث تخفيض في أسعار صرف عملاتها. حيث لا تقتصر المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن تخفيض القيمة الخارجية للعملة على توضيح ترتيبات أسعار الصرف المتباينة بين الدول الأعضاء، وإنما تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها والمتمثل فيما يلي:

- مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق معدلات نمو منتظمة في إقتصادياتها وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.
- مساعدة الدول الأعضاء في علاج الإختلالات في ميزان مدفوعاتها.
- السعي لتنشيط عمليات التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الإقتصادي والإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج ورفع المعدلات الإنتاجية في الدول الأعضاء (الجلال، (2005-2006)، صفحة 77).

ومنه فالهدف من تخفيض قيمة العملة وفقاً لبرنامج الصندوق هو تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال زيادة الصادرات، باعتبار أن عملية التخفيض تتضمن زيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية، وذلك نظراً لما ينتج عن عملية التخفيض من انخفاض لأسعار السلع المنتجة محلياً مقومة بالعملة الأجنبية، كما تسعى هذه السياسة إلى تخفيض الواردات في الإقتصاد الوطني، لإرتفاع أسعارها مقومة بالعملة الوطنية عقب تنفيذ سياسة التخفيض (إبراهيم أيوب، 2000، الصفحات 76-77).

ويتوقف نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، وكذا زيادة معدلات الطلب المحلي على السلع المنتجة محلياً، فإرتفاع درجة مرونة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المنافسة في السوق الدولية يساعد على زيادة الصادرات ومنه زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي. غير أن انخفاض مرونة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية تعكس عدم فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، وذلك لانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق الدولية على الرغم من انخفاض أسعارها والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الإقتصاد (وسام ، 2001، الصفحات 81-82).

إلا أن طبيعة البلدان النامية تساهم في الحد من تأثير هذه السياسة ، نظراً لتخصص العديد منها في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بالإضافة إلى جوانب الضعف التي تعاني منها أجهزتها الإنتاجية، وما تمارسه سياسة التخفيض من إرتفاع في تكاليف وارداتها من السلع الوسيطة والمواد المستخدمة في العمليات الإنتاجية، الأمر الذي يؤكد محدودية تأثير البلدان النامية في السوق الدولية الذي تحكمه عدد من الإتفاقيات الدولية التي تخدم مصالح الدول الصناعية المتقدمة بصورة رئيسية، دون الأخذ في الإعتبار حجم الإختلالات التي تعاني منها إقتصاديات البلدان النامية (إبراهيم أيوب، 2000، صفحة 77).

2. سياسة تحرير التجارة الخارجية:

تعد هذه السياسة أحد أهم مكونات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، نظرا إلى الدور الفعال الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الإستهخدام الأمثل للموارد الإنتاجية. حيث تهدف هذه السياسة إلى من خلال إلغاء كافة القيود والضوابط التي تقف عائقا أمام تحرير التجارة الخارجية، التي تساهم في زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال تنشيط حركة الصادرات والواردات بين مختلف الاقتصاديات عبر إلغاء مختلف الرسوم الجمركية المرتفعة التي تقف حائلا دون نمو عمليات التبادل التجاري، بما يساهم في تحقيق فعالية المنافسة الحرة في السوق الدولية، والعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروعات الإستثمارية وزيادة إنتاجيتها، وزيادة كفاءة تلك المشروعات للإتجاه بمنتجاتها نحو التصدير إلى السوق الدولية.

ويهدف تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية إلى تخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها، عبر الزيادة في حجم صادراتها وتخفيض حجم وارداتها، وزيادة احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية. ويتوقف نجاح تطبيق هذه السياسة على الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان من خلال إلغاء الدعم الموجه لتخفيض أسعار السلع الإستهلاكية الضرورية، والتي تشوه عمل جهاز السوق في تحديد الأسعار، حيث أن إلغاء مبالغ الدعم يساعد على تحسين أداء جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض والطلب (زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، 1996، صفحة 176).

والجدير بالذكر أن كافة السياسات السابقة الذكر تصب إما في مجال تخفيض الإنفاق العام أو في مجال زيادة الموارد العامة، إلا أن الصندوق توقع أنه من غير المحتمل القضاء كلية على العجز، ولهذا قد إشتراط أن ما يتبقى من عجز في الموازنة العامة يجب أن يمول بموارد حقيقية، بمعنى أن تمتنع الدولة عن الإصدار النقدي والإقتراض من الجهاز البنكي لتجنب مزيد من الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني، وأنه يتعين عليها النزول إلى السوق النقدي والمالي بمختلف أوعيته الإذخارية للإقتراض منه بهدف سد عجزها الموازي (شليق، (2011-2012)، صفحة 115).

المبحث الرابع: العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم وفق النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية

إختلفت آراء الباحثين والإقتصاديين حول طبيعة العجز في الموازنة العامة للدولة، فمنهم من يعتبره سياسة مقصودة من طرف الدولة تسعى من خلالها لتشجيع الإستهلاك والإنتاج وكذا إنعاش الإستثمارات، بينما يعتبره البعض الآخر بأنه وضع غير مقصود يحدث لعدم قدرة الإيرادات العامة للدولة في مواكبة الزيادة المطردة في النفقات العامة، ومنه يعد عجز الموازنة العامة من أهم المشاكل الاقتصادية التي باتت تهدد الإستقرار المالي والنقدي للدولة في ظل تنامي مسؤولياتها، وهو ما يدفعها إلى السعي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتغطية هذا العجز، ولهذا فقد أقرروا أن خطورة عجز الموازنة العامة للدولة على النشاط الاقتصادي لا يرتبط بوسائل تمويله فحسب، بل كذلك على مدى تأثيره وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية وأبرزها التضخم، وبالإستناد إلى ما تشير إليه الكثير من الدراسات والأبحاث فإن طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم لم تحصل على الإجماع حول تأثير العجز على التضخم نظريا، وكذا إتجاه العلاقة بين المتغيرين تطبيقيا.

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

المطلب الأول: العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في النظريات الاقتصادية

يؤثر عجز الموازنة العامة على المستوى العام للأسعار من خلال العديد من الآليات التمويلية المتاحة، فعند حدوثه وبغض النظر عن سبب حدوثه، فإن الدولة تسعى لتمويله بمختلف آليات التمويل المتاحة لها، باعتبارها تكون غير قادرة على تحصيل القدر الكافي من الإيرادات العامة، وهذا ما ينتج عنه آثارا تجسدت أهمها في ارتفاع المستوى العام للأسعار وفق مختلف النظريات الاقتصادية.

الفرع الأول: النظرية التقليدية

كان مفهوم الموازنة العامة للدولة في الفكر التقليدي ينحصر في كونها تقدير للنفقات والإيرادات العامة وإجازة لجبايتها وإنفاقها، فقد كانت ذات طابع مالي صرف، وكان دور الدولة محدد في الحفاظ على الأمن والدفاع الخارجي والقضاء، ومنه فهو إنعكاس لدور الدولة الحارسة، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فكان متروك للأفراد، ومن خلال قوانين السوق يتم تحقيق التوازن الاقتصادي، وهو ما أدى إلى محدودية نفقاتها وإيراداتها العامة وتوازنها.

بالتالي كان الفكر الكلاسيكي يركز على مبدأ توازن الموازنة العامة أي تساوي الإيرادات العامة وأهمها الضرائب مع النفقات العامة على اعتبار أن هذا المبدأ هو دليل على كفاءة الإدارة المالية العامة، ومنه وبناء على ما سبق يتبين لنا أن الموازنة العامة تتكون من ثلاثة احتمالات واحد منها يحظى بالقبول وهو توازن الموازنة العامة للدولة وإحتمالين مرفوضين لدى أنصار الفكر الكلاسيكي وهما حالة الفائض والعجز، فإحداث الفائض فيها يشكل مجموعة من السلبيات لأن وجوده حسبهم يدل على أن الحكومة قد إستعملت سلطتها في فرض ضرائب وقامت بسحب جزء من الأموال بطريقة إلزامية وهذا المقدار يفوق حاجة الدولة، وهو ما يؤدي إلى زيادة نفقات الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وإنفاقها في مواقع قد تكون غير ضرورية وبذلك تصبح هذه النفقات أعباء مستقبلية وسببا في توليد عجز في الموازنة العامة، زيادة إلى دفع النشاط الاقتصادي نحو الإنكماش وعرقلة بدلا من استثمار ذلك الفائض في مجال الإنتاج، كما ق يدفع وجود الفائض في الموازنة العامة خلال سنة معينة إلى زيادة الإنفاق في السنة الموالية لتتحول هذه النفقات الجديدة إلى أعباء دائمة في المستقبل، ناهيك عن كونه عبارة عن تقييد لجزء من الدخل القومي عن التداول ومنه حرمان المشروعات الإنتاجية من الموارد التمويلية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني.

أما في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة فقد كانوا الكلاسيك يعارضون ذلك وبشدة، حيث نادوا بضرورة عدم تبيان العجز في الجانب التمويلي المقابل للنفقات العامة، لأن السلطة المالية ستتخذ في مثل هذه الحالة مختلف التدابير والإجراءات اللازمة لتمويل العجز في الموازنة دون الأخذ بعين الاعتبار لمعدل التضخم في الأجلين القصير والطويل، ويتم هذا التمويل إما عن طريق الاقتراض أو إستحداث ضرائب جديدة أو الإصدار النقدي الجديد، وعليه يتوجب أن يزول هذا العجز بصورة نهائية، لأنه سيخلف آثارا سلبية منها تأخير النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة التي تنعكس سلبيا على حجم الاستثمار وتؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية (سلمان الوائلي، 2015، صفحة 04).

فوفقا للفكر الكلاسيكي يؤدي العرض النقدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بحيث تكون العلاقة طردية بينهما (خاصة في حالة اللجوء لتمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد)، ومنه سيدفع بالإتجاه التصاعدي للنفقات العامة وهذا الأمر حتمي لا مفر منه خصوصا في الدول النفطية أو النامية التي تعتمد على مورد أحادي الجانب.

فالنظرية الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود) تؤكد وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار وتصف الأول بأنه متغير تابع والثاني متغير مستقل، وفي ظل افتراض الكلاسيك الخاص بثبات حجم الإنتاج وثبات سرعة دوران النقود فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير على كمية النقود المعروضة بالزيادة أو النقصان لأن ذلك سينعكس تلقائيا على المستوى

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

العام للأسعار ومنه على التضخم، ومنه وفقا لهذه النظرية فإن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير مستوى الأسعار بنفس الاتجاه والمعدل (محمد خؤشناو، 2019، صفحة 31).

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

تعتبر النظرية الكينزية أن توازن الموازنة العامة لا يعد هدفا رئيسيا للدولة، بل إن عجز الموازنة العامة المخطط له (من خلال إنتهاج سياسة مالية توسعية (النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة)) يناسب حالة الركود الإقتصادي، والفائض المخطط له في الموازنة العامة (من خلال إتباع سياسة مالية إنكماشية (النفقات العامة أصغر من الإيرادات العامة)) يكون مناسبا في حالة توقع حدوث رواج الإقتصادي، وهكذا فإن الظروف الإقتصادية العامة تحل محل الموازنة السنوية المتوازنة كمييار ملائم لتحديد سياسة الموازنة.

ومنه فقد أكد كينز على وظيفة الدولة من خلال إدارة الطلب الفعال والتي تأتي من خلال أدوات السياسة المالية (الإيرادية والإنفاقية والموازنة بينهما)، بإعتبار أن عجز الموازنة العامة قد يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي السلع والخدمات المحلية والمستوردة، فعندما تفوق هذه الزيادة الناتج الكلي الحقيقي أو العرض الكلي، فإنها ستخلق فجوة تضخمية تسمى فجوة الطلب وهي الفجوة التي يستند إليها الكينزيون في تفسيرهم للتضخم (مخايف، خاطر، و دردوري، 2019، صفحة 82). ومنه تغيرت النظرة إلى مبدأ توازن الموازنة العامة بحيث صار هذا الأخير يعد كأداة من أدوات تحقيق التوازن الإقتصادي، فعلى الدولة أن تعترف بوجود العجز أو الفائض في الموازنة العامة من أجل الوصول لتحقيق مستوى التشغيل الكامل وتحقيق الإستقرار في الأسعار، فالموازنة العامة باتت أداة تستخدم من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي. وعليه فإن نظرية العجز المقصود تدعو إلى إستعمال الموازنة العامة كأداة لتوجيه السياسة المالية وذلك من خلال التدخل في نفقاتها العامة أو إيراداتها العامة للتغلب على حالة الإقتصاد القومي وأزماته.

أما فيما يخص نظرية موازنة الدورة الإقتصادية فقد كانت تدعو إلى إستعمال الموازنة العامة كأداة لتحقيق التوازن الإقتصادي، وبإعتبار أن الإقتصاد يمر بدورات إقتصادية تشتمل كل دورة على فترة من الرواج وأخرى من الكساد، فإن الطلب الكلي الفعال يزداد ويرتفع معدل الإنتاج حتى يصل الإقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل في مرحلة الرواج الإقتصادي ويقل الطلب وتزداد البطالة (جابر مرسي محمد، 2021، صفحة 375).

والجددير بالذكر أن كينز قد قام بالدفاع عن سياسة التمويل بالعجز لما لها من آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة في الإقتصاد، فقد إعتبر أن إتباع هذه السياسة يعمل على زيادة الطلب الكلي وبالتالي إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة مقابل إرتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار، وتعد هذه السياسة ناجحة ذلك لأنها أدت إلى إحداث زيادة كبيرة في حجم الناتج والتوظيف وتكلفة تضخمية بسيطة (Ismail, (2016-2017), p. 174).

الفرع الثالث: النظرية النقدية

تختلف النظرية النقدية عن النظرية الكينزية في ثلاث مواضيع أساسية تتعلق بتخفيض التضخم هي (فعالية السياسة المالية، التكاليف، كفاءة برامج ترشيد الأجور والأسعار والبرامج المماثلة)، فبالنسبة للسياسة المالية فإن أصحاب هذه النظرية يعتقدون أن فعاليتها مرهونة بتغيير العرض النقدي على الأقل في الأجل الطويل، ومنه فهم يرون أن الإنخفاض الذي يحدث في معدل التضخم يتطلب حدوث إنخفاض في معدل نمو العرض النقدي (جابر مرسي محمد، 2021، صفحة 376). أما بالنسبة للتكاليف المتعلقة بتخفيض معدلات التضخم فالنقديون يعتقدون أنها ليست بالأهمية الكبيرة التي كان الكينزيون قد إفتروها، زيادة إلى إعتقادهم بأن الإنخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يعمل على تخفيض معدل التضخم ويخفض توقعات العمال فيما يتعلق بمستوى

الفصل الثاني: التآصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

الأسعار، وبذلك يتخلى العمال عن طلبهم على الأجور وبذلك يعود معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي، كما أن للتخفيضات الحادة آثار عكسية على الإقتصاد هذا فضلا عن رفضهم ترشيد الأجور والأسعار والبرامج المماثلة الذي إعتقد الكينزيون أنها ستساهم في تخفيض النفقات التي ترتبط بتخفيض معدل التضخم إلى أدنى حد ممكن.

كما يعتقد أصحاب هذه النظرية أن تفاعل قوى السوق يسمح بتحقيق التوازن وذلك مع مرور الزمن فقط، ومنه يتضح أهمية دور الزمن في عملية التكيف، بحيث يتضح لنا وفقا لإعتقاد النقديين أن أثر السياسة النقدية في الأجل القصير يختلف عن أثرها في الأجل الطويل (سلمان الوائلي، 2015، صفحة 6). فمن وجهة نظرهم أنه بالرغم من كون السياسة النقدية التوسعية ستخفض معدل البطالة، إلا أن ذلك سيؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث التضخم، ودون إحداث خفض دائم في معدل البطالة، حيث أشار فريدمان إلى أن كل إنكماش رئيسي ينتج عن اضطراب نقدي، وكل تضخم شديد قد نتج عن توسع نقدي، كما رفض فريدمان وبشدة فكرة أن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة، كما أشار إلى اتجاه العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم وبين أن العجز يرتبط بالتضخم، ولكن ليس من اللازم أن يحدث ذلك، لأن التضخم الناتج عن العجز في الموازنة العامة يعتمد على كيفية تمويله (جابر مرسي محمد، 2021، صفحة 376)، فإذا تم تمويل العجز من خلال إصدار نقدي وهي الوسيلة التي عادة ما يتم اللجوء إليها لتمويل عجز الموازنة العامة في العديد من دول العالم، خاصة الدول النامية التي تكون عاجزة على تفعيل برامج الضرائب أو إدارتها بصورة كفؤة من أجل الحصول على الإيرادات اللازمة، فذلك سيؤدي حتما إلى حدوث موجات تضخمية ناتجة عن زيادة العرض النقدي (مخايف، خاطر، و دردوري، 2019، صفحة 03)، فقد أقرت هذه النظرية بأن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية بحتة، تحدث كنتيجة لقيام البنوك المركزية بإصدار النقود بمعدلات تفوق الطلب عند مستوى الأسعار الحالية، مما يولد طلبا إضافيا عند الجمهور في سوق السلع فترتفع بذلك الأسعار، فالسلطة النقدية تلجأ لطريقة تمويل العجز من خلال الزيادة في العرض النقدي، حيث سميت هذه الآلية (تمويل العجز بخلق نقدي) ب التمويل التضخمي (شواقفة، 2012، صفحة 162).

والجدير بالذكر أنه كلما إزدادت الضغوط التضخمية يزداد معها الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية، مما يدفع تلك السياسات إلى إصدار المزيد من النقود، ومنه فالحلقة المفرغة بين التضخم وعجز الموازنة العامة يصعب كسرها بسياسة نقدية أو مالية فقط، ويعود السبب الرئيسي لذلك أن الإيرادات الحكومية تكون بالقيم الاسمية الثابتة في المدى القصير، ومنه تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالية، على إعتبار أن الإنفاق الحكومي في الأوجه المختلفة يكون أغلبه بالقيم الحقيقية، وهو ما يدل على زيادة الإنفاق الحكومي مع إرتفاع الأسعار لاحقا، ومنه فإن الموازنة العامة للدولة ستشهد عجزا في ظل وجود تضخم (المشهداني و حمادي، 2013، صفحة 72). حيث يمكن توضيح العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم وزيادة كمية النقود من خلال الآلية الآتية:

لو إنطلقنا من وضعية توازن وحدثت صدمة نقدية، فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار من خلال نظرية كمية النقود وإرتفاع التضخم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، فإذا لم تحدث زيادة مماثلة في الإيرادات العامة فإن ذلك سينجم عنه حدوث عجز في الموازنة العامة يتم تمويله من خلال خلق نقدي مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار وهكذا، ومنه فعجز الموازنة العامة والنمو النقدي هما السببان الرئيسيان للتضخم (المشهداني و حمادي، 2013، صفحة 74).

ويمكن تخفيض الآثار السلبية للتوسع في التمويل النقدي أو التمويل التضخمي من خلال إتخاذ البعض من الإجراءات الإنكماشية أو التقييدية مثل:

- رفع أسعار الفائدة المحلية.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

- فرض سقف إئتماني بالنسبة للحكومة والقطاع العام.

- إنكماش حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص (عبد المعطي، 2017، صفحة 79).

الفرع الرابع: النظرية الهيكلية

تعتبر هذه النظرية أن ظاهرة التضخم هي مسألة ضرورية للإقتصاد الذي يعمل على تحقيق معدلات نمو سريعة في ظل الإختناقات والقيود الهيكلية، ولهذا حسب وجهة نظرها فإن إختلال الأوضاع المالية للموازنة العامة للدولة يعد من أبرز الإختلالات الهيكلية المولدة للضغوط التضخمية وخاصة حالة العجز الملازم للموازنة العامة وهو حال معظم الدول النامية، لاسيما وأن طرق علاج وتغطية هذا العجز يكون غالبا عبارة عن وسائل نقدية بحتة شكلا ومضمونا كالإقتراض أو الإصدار النقدي الجديد.

بالإضافة إلى وجود عامل آخر يعتقد الهيكليين بأنه يؤدي إلى إحداث الضغوط التضخمية في البلدان النامية وهو التحول في الطلب الكلي، فهذا الأخير يمكن أن يزيد لأسباب مختلفة والتي من بينها إرتفاع حصيللة الدولة من الإيرادات العامة خاصة الجمركية منها، ومنه ستزيد الدولة من إنفاقها مسببا ذلك زيادة في الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، على العكس فإن إنخفاض إيراداتها قد لا تؤدي إلى إنخفاض نفقاتها بالنسبة نفسها لأسباب إجتماعية.

وعليه فإن المدرسة الهيكلية ترفض وجود أي صلة بين التضخم والعوامل النقدية كالزيادة في العرض النقدي وإرتفاع معدلات أسعار الفائدة على القروض الإستثمارية والإستهلاكية وإعتبرت هذه العناصر بأنها عرضية ومساعدة على إزدیاد حدة التضخم (عبد الله العركوب، 2006، صفحة 104).

المطلب الثاني: العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم

إن تعقد ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة في أغلب دول العالم في السنوات الأخيرة بينت الحاجة الملحة إلى معالجة وتمويل هذا العجز، نظرا لصعوبة خفض النفقات العامة أو زيادة الإيرادات العامة في الأجل القصير، وذلك لإزالة هذا العجز الذي ينجم عنه الكثير من الآثار السلبية على إقتصاديات الدول التي تعاني منه خاصة النامية منها. وقد لجأت العديد من الدول إلى عدة طرق لتمويل عجز الموازنة العامة (والتي تم التطرق إليها سلفا) (عبد المعطي، 2016، صفحة 87)، منها الإقتراض من البنك المركزي (تنقيد العجز Monetization) أي تمويل العجز من خلال زيادة الأساس النقدي، أو من خلال الإقتراض من البنوك التجارية، أو من خلال الإقتراض المحلي من القطاع غير البنكي، الإقتراض الخارجي، أو السحب من الإحتياطي الأجنبي، أو الإقتراض من الأسواق الدولية (عبد العال النقيب، 2021، صفحة 76)، وغيرها من الأساليب التمويلية.

ونجد من بين الأساليب التمويلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أسلوب الإصدار النقدي الجديد أو ما يعرف كذلك بأسلوب التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز وما يخلفه من حدوث ضغوط تضخمية حادة نتيجة زيادة العرض النقدي الذي يؤدي إلى زيادة كمية وسائل الدفع في المجتمع، فهذا الأسلوب يخلق قوة شرائية جديدة تضاف إلى القوة الشرائية الموجودة في الإقتصاد القومي ولكن بموارد غير حقيقية بمعنى آخر ليس لها مقابل في الإقتصاد القومي، حيث تقوم الحكومة في هذه الحالة بالإقتراض المباشر من البنك المركزي فيقوم هذا الأخير بإصدار كمية جديدة من النقود بناء على طلبها، فيرتب على ذلك زيادة العرض النقدي في المجتمع، ومنه خلق فائض سيولة في أيدي الجمهور مما يدفعهم إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والأجنبية، وكذا الأصول المالية المختلفة بما فيها الأصول الأجنبية، فإذا لم تجد هذه السيولة الفائضة وسيلة لإمتصاصها محليا في صورة سلع وخدمات، فالنتيجة الحتمية لذلك هو إرتفاع المستوى الكلي للأسعار المحلية ومن ثم زيادة الواردات، والتي لا يقابلها زيادة في حصيللة الصادرات مما يترتب على ذلك زيادة العجز في ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي وتبعاً لذلك يحدث تدهور في قيمة العملة المحلية.

الفصل الثاني: التآصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

فالتمويل التضخمي وما ينجر عنه من ضغوط تضخمية يغذي عجز الموازنة العامة للدولة، والعجز يؤدي إلى حدوث تضخم، وهكذا يدخل الإقتصاد الوطني في حلقة مفرغة (عبد المعطي، أذون وسندات الخزانة العامة (دراسة مقارنة)، 2017، الصفحات 78-79).

أما بالنسبة للتمويل الخارجي (الإقتراض الخارجي) والذي يتم من خلال إقتناء الممولين الأجانب للسندات الحكومية فقد يؤدي كذلك هذا الأسلوب إلى حدوث إرتفاع في مستوى الأسعار ومنه وقوع التضخم، لأن الإقتراض الخارجي يؤدي إلى دخول تيار من العملات الأجنبية دون وجود زيادة في العرض من السلع والخدمات مما يؤثر ذلك على مستوى العام للأسعار فترتفع بذلك معدلات التضخم. لذلك فإن أغلب الدول تعزف عن اللجوء إليه (سعيد علي، 2021، صفحة 39)، لما قد يترتب عليه من تبعات إقتصادية كغياب السيادة في إتخاذ القرارات بالنسبة للدول المقترضة، بالإضافة إلى إمكانية وقوع تراجع في قيمة عملة الدولة المقترضة والذي يؤدي تلي تزايد أصل الدين وأعباء خدمته لتقييمه بعملة الدولة المقرضة وهذا ما يسبب تفاقم الدين العام الخارجي وعجز الدولة عن السداد، مما يترتب على ذلك وقوع الدولة في حالة عجز في الموازنة العامة (عبد المعطي، 2017، صفحة 84).

لذلك فإن السوق المحلي يعتبر البديل الأنسب لتمويل العجز الموازي وذلك من خلال إصدار سندات وأذونات الخزانة (الأوراق الحكومية)، حيث يعتبر اللجوء لتمويل العجز من خلال هذه الآلية تمويلًا ليس بالضرورة تمويلًا تضخميًا خاصة على المدى القصير، لأنه يسمح للحكومة بأن يظل العجز لديها دون زيادة في القاعدة النقدية أو الإحتياجات الدولية، لذلك فإن هذه الآلية تعد فعالة لتجنب حدوث التضخم والأزمات الخارجية (عبد المعطي، 2017، صفحة 82)، ولكن لا بد من توافر سعر فائدة موجب على السندات وسوق واسع للأوراق المالية وهو ما لا يتوفر في الدول النامية. بينما يصبح تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة السندات الحكومية تمويلًا تضخميًا إذا ما إستهدفت السلطة النقدية إبقاء معدلات الفائدة منخفضة، وعليه فهذا الأسلوب التمويلي يعتمد على توجهات البنك المركزي (السلطة النقدية).

فتمويل العجز عن طريق الإقتراض يأخذ بمضامين القيود التي تواجه موازنات السلطتين المالية والنقدية في ظل معدلات فائدة لهذه السندات، وما يترتب على ذلك من إيرادات الخلق النقدي، وعلى الرغم من كون هذه العملية أي الإقتراض (الدين العام) منفصلة تمامًا عن عملية الإصدار النقدي، إلا أن هناك ثلاث قنوات بإمكانها أن يؤدي الدين العام من خلالها إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود وتمثل هذه القنوات في: (المشهداني وحمادي، 2013، الصفحات 72-73)

- الضغوطات السياسية من أجل إستقرار أسعار الفائدة.
- القيود الإقتصادية على نسبة الدين للنتائج المحلي الإجمالي.
- التضارب الزمني للسياسات الحكومية.
- الضغوطات السياسية من أجل إستقرار أسعار الفائدة: إن فاعلية الضغوطات السياسية من أجل إستقرار أسعار الفائدة تتم عبر إستجابة البنك المركزي للزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة المتولدة بسبب إرتفاع حجم الدين العام، فإذا أدت الزيادة في الدين الحكومي إلى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية وسعت السلطة النقدية لتعويض هذا الإرتفاع، ففي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بزيادة الكمية المعروضة من النقود بسبب سياسة الإستجابة لأسعار الفائدة الحقيقية.
- القيود الإقتصادية على نسبة الدين للنتائج المحلي الإجمالي: تفرض الحكومة جملة من القيود الإقتصادية على نمو الدين الحكومي في المدى الطويل، بحيث تدفع مقابله فوائد كنسبة للدخل الوطني، فإذا كانت الحكومة غير قادرة على رفع معدلات الضرائب بدرجة كافية حفاظًا على نسبة الدين للدخل الوطني بشكل لا يتجاوز الحدود، فإن أحد إمكانيات التوازن التي

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

تستطيع خلقها تتم من خلال زيادة العرض النقدي، وزيادة نمو الدين الجاري سيتم تمويله جزئياً من خلال النمو المستقبلي في النقود على الرغم من تأثر النمو الحالي للنقود.

- التضارب الزمني للسياسات الحكومية: والتي يمكن من خلالها أن تؤثر سياسة الدين في السياسة النقدية بمعنى آخر أنه في ظل وجود أسعار فائدة ثابتة بالقيم الاسمية فإن الدين العام سيعطي حافزا للحكومة لخلق ضغوط تضخمية غير متوقعة، وينشأ هذا الدافع لأنه من الممكن إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية للدين الحكومي، عن طريق معدلات التضخم تفوق توقعات حاملي السندات الحكومية عند شرائهم لها.

كما قد أشار كل من (Sargent & Wallace, 1981) أنه لا يمكن الإستمرار في إدارة السياسة النقدية دون الأخذ بعين الإعتبار مسار نمو النفقات العامة والهيكلة الضريبي وذلك في ظل ظروف محددة، فالحكومة مقيدة بطلب الجمهور على السندات التي تصدرها نسبة إلى حجم الإقتصاد وبمعدل فائدة، فإذا كانت السلطة المالية المحددة لحجم الإيرادات التي يجب تحصيلها من مبيعات السندات من خلال عملية الخلق النقدي، فالسلطة النقدية تعمل على خلقها لتمويل الفرق بين تلك الإيرادات المطلوبة لتمويل العجز وقيمة السندات التي من الممكن أن يتم بيعها للجمهور، وفي نهاية الأمر يؤدي اعتماد الحكومة على تسهيل عجز الموازنة العامة إلى حدوث موجات تضخمية لأنها عادة ما ترتبط بعملية التوسع النقدي، ومع ارتفاعه سيؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام ولكن دون وقوع زيادة مماثلة في الإيرادات العامة، مما ينجم عنه حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة.

بينما أظهر كل من (Miller & Sargent, 1984) بأن معدل الفائدة الحقيقي ليس ثابتاً وإنما يرتفع مع ارتفاع نسبة السندات الحكومية إلى القاعدة النقدية، فالدلائل التاريخية تشير إلى تزايد العجز وأن احتمالية تسويله مستقبلاً بشكل كامل (تمويله من خلال عملية الخلق النقدي فقط) تبقى مستمرة ومثيرة للقلق (شواقفة، 2012، الصفحات 120-121). وفي حالة تمويله بالإقتراض الخارجي في الدول النامية يؤدي إلى دخول تيار من العملات الأجنبية (زيادة الأرصدة النقدية) دون وجود زيادة في الإنتاج الحقيقي (علي محمد، 2017، صفحة 18). فتمويل عجز الموازنة سواء باللجوء إلى الإقتراض الداخلي أو الخارجي يؤدي إلى خلق نقد إضافي (تمويل نقدي) هذا الأخير وفقاً للنظرية الكمية للنقود يولد ضغوط تضخمية، التي ستؤدي إلى وقوع زيادة في الإنفاق العام دون حدوث زيادة مماثلة في الإيرادات العامة، مما ينجم عنه إستمرار العجز الذي يتم تمويله من عملية الخلق النقدي ومنه حدوث زيادة أكبر في الأسعار وهكذا يدخل الإقتصاد في حلقة مفرغة بين التضخم وعجز الموازنة العامة (قسميوري، 2020-2021)، (صفحة 188).

أما (Baroo, 1989) فيجادل بأن لا وجود لعلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم، فعجز الموازنة الحالي يعني وجود تخفيضات ضريبية حالية وضرائب مستقبلية معادلة لها، بالتالي لن يرتفع إستهلاك القطاع الخاص، وتبعاً لذلك لا وجود لتأثير الطلب الكلي على معدلات الفائدة أو الأسعار (Kanchan & Chandan, 2011, p. 9). ومنه فإن للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم ثلاثة احتمالات هي:

- بإمكان عجز الموازنة العامة تخفيف الضغوط التضخمية.
- بإمكان التضخم أن يؤثر على عجز الموازنة العامة.
- لا توجد علاقة بين هذين المتغيرين.

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

وبشكل عام نجد في النظرية الاقتصادية إتجاهين لتفسير العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة، فالعديد من الإقتصاديين إعتبروا أن لعجز الموازنة آثارا تضخمية مستنديين في ذلك على النظرية الكينزية للدخل والإستخدام والفائدة، بينما يرى البعض الآخر أن العلاقة تتجه من التضخم إلى عجز الموازنة. فحسب كينز يؤدي عجز الموازنة العامة إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، لأن زيادة المخزون الحقيقي من السندات لتمويل العجز يحفز القطاع الخاص على زيادة الإستهلاك، وعندما تفوق هذه الزيادة الناتج الكلي الحقيقي أو العرض الكلي، فإنها ستخلق فجوة تضخمية تسمى فجوة الطلب وهي الفجوة التي يستند إليها الكينزيون في تفسيرهم للتضخم.

المطلب الثالث: العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم على المستوى التطبيقي

وكما لاحظنا سلفا في الإطار النظري لطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم بأنه لا يوجد إجماع حول إتجاه العلاقة بين المتغيرين، إلا أنه على المستوى التطبيقي نجد أن معظم الدراسات تؤكد وجود علاقة طردية بين المتغيرين تتجه من عجز الموازنة العامة نحو معدل التضخم، وهو ما تظهره الدراسات السابقة حول موضوع العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم.

➤ **M Solomon and W A de Wet, The Effect of a Budget Deficit on Inflation: The Case of Tanzania, SAJEMS NS, Volume 07, Number 01, Department of Economics, University of Pretoria (2004):**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الإقتصاد القومي، وتحديد العلاقة السببية التي تمتد بين من عجز الموازنة العامة نحو التضخم بإستخدام تحليل علاقة التكامل المشترك خلال الفترة (1967-2001)، حيث تم قياس تأثير التغير في عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي على التضخم في المدى الطويل. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن تسهيل العجز للموازنة العامة للدولة قد سبب في إحداث آثار تضخمية كبيرة عند تفاقم العجز في الموازنة العامة.

➤ **Omneia A.Helmy, The Impact of Budget Deficit on Inflation in Egypt, Volume 141, Department of Economics, Cairo University, November(2008):**

تبحث هذه الدراسة في العلاقة الطويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله ومعدل التضخم في مصر، ومدى تأثير هذه العلاقة بين تلك المتغيرات في الأجل القصير بإستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1982-2006)، وقد أشارت نتائج إختبار جوهانسن للتكامل المشترك أن عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله مرتبطة بالتضخم في الأجل الطويل، وكذا نمو الناتج الحقيقي وسعر الصرف. وبالإعتماد على نموذج تصحيح الخطأ لمتجه الإنحدار الذاتي، أشارت معاملات تصحيح الخطأ المعنوية إلى وجود تفاعل متبادل بين عجز الموازنة العامة، والإئتمان الممنوح للحكومة، وسعر الصرف والتضخم في مصر. وقد خلصت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله من العوامل المهمة التي تغذي الضغوط التضخمية في مصر، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إستهداف إستقرار الأسعار.

➤ **Jamaledin Mohseni Zonuzi, Mahnaz S.Hashemi Pourvaladi, Nasrin Faraji, The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran, Iranian Economic Review, Volume15, Number 28, Department of Economics, Urmia University (2011):**

تسعى هذه الدراسة إلى فحص طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الإقتصاد الإيراني بإستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1990-2007، من خلال إجراء إختبار عدم وجود إنقطاع هيكلية ضد عدد غير معروف من الإنقطاعات في المتغيرات الإقتصادية الإيرانية، تم إستخدام إختبار الإنقطاع المتعدد الذي تم تطويره بواسطة باي ويرون في (2003) والذي يحدده

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

بشكل تلقائي، وبما أنه تم إيجاد إنقطاع هيكلي في سلسلة البيانات الزمنية، تم اللجوء لإستخدام إختبار جذر الوحدة الذي طوره بيرون (1990) لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وعدم وجود إنحدار زائف، وإختبار العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة والتضخم تم إستخدام إختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) الذي تم إقتراحه من طرف (Pesaran & Al) (2001). وقد أظهرت النتائج الرئيسية من الدراسات التجريبية التي إستقصت العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم على وجود علاقة كبيرة وطردية بين عجز الموازنة العامة والتضخم في إيران، وفي النهاية حصلنا على تقبلات في عجز الموازنة العامة باستخدام نموذج (GARCH)، وقد تم تبيان أن أي تقبلات تحدث على مستوى متغير عجز الموازنة تؤثر بشكل إيجابي أيضاً على التضخم في الإقتصاد الإيراني.

➤ Ahmad Jafari, Samimi, Sajad Jamshidbaygi, Budget Deficit and Inflation: A Sensitivity Analysis to Inflation and Money Supply in Iran, Middle –East of Scientific Research, Volume 08, Number 01, University of Mazandaran, (2011):

تهدف هذه الدراسة وبشكل رئيسي للتحقق من طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم والتي تعد غامضة عموماً من الناحية النظرية، تناولت هذه الدراسة بيانات ربع سنوية تغطي الإقتصاد الإيراني خلال الفترة (1990-2008)، كما تم تحليل قوة أو هشاشة هذه العلاقة، حيث تم إستخدام نموذج المعادلة المتزامنة بما في ذلك أربعة معادلات هيكلية لعجز الموازنة، والقاعدة النقدية، وعرض النقود، والتضخم. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعجز الموازنة على المتغيرات النقدية ونتيجة لذلك على التضخم، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي وهام لمؤشر الأسعار على عجز الموازنة.

➤ Suhaib Aamir, Muhammad Yasir, Mohsin Ullah, Salman Ahmad, The Relationship and Impact of Money Growth and Budget Deficit on Inflation in Pakistan, VFAST Transactions on Education and Social Sciences, Volume 05, Number 02, December (2014):

تقوم هذه الدراسة بفحص العلاقة وتأثيرات عجز الموازنة العامة والنمو النقدي على التضخم في الإقتصاد الباكستان، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة من قطاعات مختلفة في باكستان، مثل ياهو فاينانس، البنك الآسيوي للتنمية، وسوق الكويت للأوراق المالية، والبنك المركزي الباكستاني، تغطي هذه الدراسة فترة زمنية ممتدة من عام 1986 حتى 2011. تم إستخدام إختبار تحليل الإنحدار لفحص النتائج التي تم التوصل إليها. وفي إطار تحليل الإنحدار (ANOVA)، تم إستخدام معاملات الارتباط وإختبار نموذج الإنحدار لتحليل النتائج التي تم تطبيقها على البيانات التي تم جمعها من خلال المصادر الثانوية. وتظهر النتائج أن هناك علاقة إرتباط طردية بين عجز الموازنة والنمو النقدي بالتضخم. وبشكل عام تشير النتائج الرئيسية إلى أن التمويل والنفقات الحكومية يمكن أن يكون لهما تأثيرات مختلفة، لذلك فإن صعوبة التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية يزيد من حدة العجز في الموازنة العامة مما يؤدي إلى زيادة التضخم في الدولة.

➤ Gurleen Kaur, The relationship between fiscal deficit and inflation in india: A cointegration analysis, Journal of Business Thought, Volume 08, Number 01 University of Delhi, March (2018):

تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي في العلاقة التوازنية بين العجز المالي والعرض النقدي وسعر الصرف والتضخم، بإستخدام بيانات سنوية حول الإقتصاد الهندي للفترة الممتدة بين 1970-1971 إلى غاية 2014-2015، وفي إطار القياس الإقتصادي تم إستعمال منهجية جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen cointegration Technique) لإختبار وجود علاقة تكامل

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

مشارك من عدمها بين متغيرات الدراسة، كما تم اختبار العلاقة السببية قصيرة الأجل بإستعمال اختبار سببية جرانجر (Granger Causality test). وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العجز المالي والعرض النقدي وأسعار الصرف كمتغيرات مستقلة والتضخم كمتغير تابع، أما نتائج اختبار السببية لجرانجر فهي لا تؤكد اتجاه العلاقة السببية المتجهة من العجز المالي إلى التضخم، وهو ما يعني أن النظرية المالية لمستوى الأسعار والتي تشير إلى أن عجز الموازنة العامة المتواصل يمكن أن يؤدي إلى التضخم لا تجد لها دعماً تجريبياً في الحالة الهندية، وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة فإن فعالية عجز الموازنة العامة كأداة لتثبيت مستوى الأسعار على المدى القصير صارت موضع تساؤل وشك.

➤ **Kashif Ali, Mahmood Khalid, Sources to Finance Fiscal Deficit and Their Impact on Inflation: A Case Study of Pakistan, Pakistan Development Review, Volume 58, Number 01, Pakistan Institute of Development Economics, , March (2019):**

تهدف هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية: ما هو مصدر تمويل عجز الموازنة العامة الأقل تأثيراً على التضخم؟ حيث تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية السالفة الذكر، من خلال البحث في العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين مصادر تمويل عجز الموازنة والتضخم، من خلال إجراء تقديرات على أربعة مراحل حسب تصنيف مصادر تمويل العجز المالي، ففي المرحلة الأولى تم اختبار ما إذا كان عجز المالي إلى جانب الكتلة النقدية يؤدي إلى وقوع التضخم، وفي المرحلة الثانية تم تقسيم تمويل العجز المالي إلى عنصرين هما الإقتراض الداخلي والخارجي للعجز المالي، أما المرحلة الثالثة فتم تقسيم الإقتراض الداخلي فيها إلى قسمين هما الإقتراض من البنكي والإقتراض خارج القطاع البنكي، وفي المرحلة الرابعة والأخيرة تم تقسيم الإقتراض البنكي إلى قسمين هما الإقتراض من البنك المركزي والإقتراض من البنوك المجدولة¹، والإقتراض من القطاع غير البنكي الذي يتضمن الإقتراض من صندوق التوفير الوطني لدعم الموازنة. حيث تم استخدام تقنية جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen cointegration Technique) في المرحلة الأولى من التقدير، بينما في المراحل الثلاث المتبقية فقد تم استخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL Model). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مصادر تمويل العجز المالي والتضخم، ووجود علاقة طردية بين الإقتراض المحلي لتمويل العجز المالي من خلال الإقتراض من البنوك والبنك المركزي والتضخم، وأن الإقتراض من البنك المركزي ذو طابع تضخمي أكثر من بقية وسائل التمويل الأخرى، وعليه توصي الدراسة بضرورة اللجوء إلى تمويل عجز الموازنة من خلال مصادر خارجية أو من خلال الإقتراض من القطاع غير البنكي أو من خلال الإقتراض من البنوك المجدولة لتفادي وقوع ضغوط تضخمية.

➤ **Mohamed Ibrahim Abdu, Analyzing the relationship between Fiscal Deficit and Inflation: The Case of Egypt, Scientific Journal for Economic & Commerce, Volume 52, Number 04, Department of Commerce, Ain Shams University, December (2022):**

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين العجز المالية والتضخم في مصر خلال الفترة (1991-2020)، بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM Model) واختبار اتجاه العلاقة بين المتغيرين بإستعمال منهجية جرانجر للسببية (Granger Causality test)، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العجز المالي والتضخم في المدى الطويل، بمعنى آخر أن

¹ البنوك المجدولة هي تلك البنوك التي تتبع جدول زمني معين لأداء وتنفيذ واجباتها والالتزامات المنوطة بها في السياق المالي، كما تشير إلى البنوك التي تعمل وتدير أنشطتها وفقاً للقوانين واللوائح المحددة من قبل السلطات المالية أو البنك المركزي في البلد. هذه البنوك تخضع لحدود زمنية صارمة لتقديم تقارير، والامتثال للمعايير المالية الدولية.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

للعجز المالي تأثير كبير على معدلات التضخم في مصر، حيث يؤدي إرتفاع العجز المالي إلى تفاقم معدلات التضخم. كما بينت نتائج إختبار السببية لجرانجر عن وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين العجز المالي والتضخم على المدى القصير، وتم رصد هذه العلاقة من خلال التأثير السلبي للعرض النقدي على سعر الفائدة ومعدل التضخم، كما يؤثر سعر الفائدة على العجز الذي هو الآخر على معدل التضخم في نهاية المطاف، ومن جهة أخرى لا يظهر أي تأثير لسعر الفائدة على معدل التضخم في المدى القصير. ومنه فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مشكلة التضخم في مصر ظاهرة مالية وليست نقدية، ويعد كسر الحلقة المفرغة بين العجز المالي ونمو العرض النقدي وسعر الفائدة العامل الحاسم في طريقة التعامل مع مشكلتي التضخم والعجز المالي في مصر.

➤ **Muideen A.Isaika, Lukuman O.Lamidi, Rasaki O.Kareem, Precious F.Oladotun, Long-Run and Short-Run relationship between Budget Deficits and Inflation Rate in Nigeria, African Journal of Economics and Sustainable Development, Volume 05, Number 01, March (2022):**

تتناول هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم في الإقتصاد النيجيري باستخدام بيانات ثانوية مستخرجة من النشرة الإحصائية (CBN)، متغيرات التحكم المدرجة في النموذج هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) سعر الفائدة الحقيقي (INTR)، سعر الصرف (EXCHR)، والإستثمار الخاص (INV). بعد إجراء إختبار جذر الوحدة للتحقق من الإستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة تم الحصول على مزيج من درجة التكامل فالبعض من المتغيرات كانت مستقرة في المستوى $I(0)$ والبعض الآخر كان مستقر بعد إجراء الفرق الأول $I(1)$ ، ومنه فهو مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ ولهذا أجرت الدراسة إختبار التكامل المشترك بالإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL Model). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) وسعر الفائدة الحقيقي (INTR) لديهما علاقة معنوية إحصائياً مع معدل التضخم في المدى الطويل، بينما عجز الموازنة العامة فلم يجد له أي تأثير معنوي على التضخم سواء في المدى القصير أو الطويل. كما قد خلصت هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن إعتبار أن لعجز الموازنة العامة القدرة على تخفيف الضغوط التضخمية، كما وتوصي هذه الدراسة بأن يتم منح تأثير التضخم أهمية منخفضة عند تقييم القرارات المتعلقة بعجز الموازنة العامة.

➤ **Elsun Nabatov, The Analysis of the Relationship Between Money Supply, Budget DEFICIT and Inflation Rate in Azerbaijan, International Journal of Business and Economics Research, Volume 11, Number 01, Department of Economics, Yildiz Technical University, February (2022):**

تشير هذه الدراسة إلى أن ديناميكيات الإقتصاد الكلي الأكثر أهمية بالنسبة لمعظم الإقتصادات تحتوي على: العرض النقدي، عجز الموازنة العامة، التضخم، وأن للتضخم تأثير كبير على الإقتصاد فهو يحدث عندما لا يتم إستخدام السياسات النقدية والمالية بطريقة متناسقة وداعمة. وهذا ما جعل دراسة العلاقة بين العرض النقدي وعجز الموازنة العامة والتضخم مثيرة للإهتمام بالنسبة لهذه الدراسة. حيث تم جمع البيانات من التقرير السنوي للبنك المركزي لجمهورية أذربيجان والبنك الدولي، وقاعدة بيانات (Statista). ولدراسة إتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تم الإعتماد على منهجية جرانجر للسببية (Granger Causality test)، فهذه الدراسة تهدف إلى تحديد العلاقات بشكل تجريبي في الإقتصاد الأذربيجاني بين العرض النقدي وعجز الموازنة العامة والتضخم خلال الفترة (2009-2019)، بالإعتماد النتائج الفصلية. وقد توصلت نتائج هذه الدراسة بأنه لا يمكن لعجز الموازنة العامة أن يسبب التضخم إلا إذا انعكس في المجاميع النقدية لأن التضخم ظاهرة نقدية بحدته، فعندما يقوم البنك المركزي بتسريع وتيرة السيولة

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

النقدية لتغطية أو تمويل عجز الموازنة العامة فإن ذلك سيعزز التضخم، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه بين العرض النقدي وعجز الموازنة العامة والتضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد بين العرض النقدي وعجز الموازنة.

➤ **Emmanuel Duodu, Samuel Tawiah Baidoo, Hadrat Yusif, Prince Boakye Frimpong, Money supply, Budget Deficit and inflation dynamics in Ghana: An empirical investigation, Cogent Business & Management, Volume 09, Number 01, March (2022):**

تبحث هذه الدراسة في ديناميكيات العرض النقدي وعجز الموازنة العامة والتضخم على المدى الطويل في دولة غانا، كما أنها تسعى لإختبار صحة النظريات الكلاسيكية والنقدية والمالية لمستوى الأسعار باستخدام بيانات ربع السنوية من الربع الأول من عام 1999 إلى الربع الرابع من عام 2019، وبالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) وإختبار السببية لجرانجر.

قد توصلت نتائج الدراسة أن لعجز الموازنة العامة تأثير إيجابي كبير على التضخم بينما يؤثر العرض النقدي سلباً عليه، وعلى النقيض من ذلك فقد توصلت من خلال إختبار السببية أن التضخم له تأثير إيجابي وسلي على عجز الموازنة وعرض النقود على التوالي، وتشير نتائج دوال الإستجابة الدفعية إلى أن التضخم يستجيب بشكل أكثر إيجابية لصدمات عجز الموازنة، وأنه يميل إلى الإستجابة بشكل سلبى لصدمات عرض النقود. وبالإستناد إلى إختبار التجانس الخارجي الضعيف، فإن النتيجة المتحصل عليها تفضل النظرية المالية لمستوى الأسعار في تفسير العلاقة بين العرض النقدي وعجز الميزانية والتضخم في غانا.

➤ **Victor Osei, E.Olawale Ogunkola, Regime Effects of Fiscal Deficit Financing and Inflation Dynamics in Ghana, Theoretical Economics Letters, Volume 12, Number 01, February (2022):**

هدفت هذه الدراسة للبحث في علاقة تمويل العجز المالي وتأثيراته على التضخم في دولة غانا خلال الفترة (1980-2018)، وتم الإعتماد فيها على نظرية مستوى الأسعار المالية (TFPL) كإطار نظري للدراسة، سلطت الضوء على العواقب الإقتصادية الكلية للهيمنة المالية على إجراءات السياسة النقدية وكيف تؤثر على استقرار الأسعار بسبب تمويل العجز المالي الحكومي في بلد ما. استخدمت الدراسة نموذج ماركوف الديناميكي لنظام التبديل (MSRDM) للتحقيق في آثار نظام تمويل العجز المالي على التضخم. وكشفت الدراسة عن وجود نظامين ماليين في غانا وأن نظام تمويل العجز المالي ظل مستمرا خلال فترة الدراسة. ووجدت الورقة أيضاً أن تمويل العجز المالي كان له تأثير أقوى على ديناميكيات التضخم في غانا في النظام الأعلى لتمويل العجز المالي، بينما ظل تأثيره على التضخم في النظام الأدنى لتمويل العجز المالي ضعيفاً نسبياً. وتوصي الورقة بأن تتبنى حكومة غانا إجراءات السياسة المالية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق والحفاظ على الاستدامة المالية وضبط الأوضاع المالية بما يتوافق مع نظام التضخم المنخفض في المستقبل.

➤ **Ifeanyi Onwuka, Budget Deficit, Inflation and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Analysis, International Journal of Economics and Financial Research, Volume 08, Number 01, Department of Finance, University of Ibadan, February (2022):**

تبحث هذه الدراسة في العلاقة الدقيقة بين تمويل عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي والتضخم، وذلك باستخدام نموذج متجه الإندثار الذاتي (VAR) لدراسة تأثير تمويل العجز على النمو الاقتصادي مع التضخم كمتغير تفاعلي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تمويل عجز الموازنة كان له تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي عندما تم تمويله من خلال مصادر خارجية، وكان له تأثير ضار عندما تم تمويله من خلال مصادر محلية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تأثير مزاحمة القطاع الخاص عندما يتم تمويل العجز من

الفصل الثاني: التاصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

خلال سوق القروض المحلية، كما وجدت الدراسة أن لتمويل العجز الموازنة العامة أثر تضخمي مما أدى أيضا إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية.

➤ **Ruth Muendi Muinga, John Gathiaka, Kennedy Osoro, Impact of Political Budget Cycles on Inflation in the East African Community, African Journal of Economic Review, Volume 11, Number 04 , Department of Economics, University of Nairobi, September (2023):**

باعتبار أن إستقرار الأسعار يعد هدفاً بالغ الأهمية لسياسة الإقتصاد الكلي في مختلف الإقتصاديات، بما في ذلك منطقة جماعة شرق إفريقيا، وباعتبار أن العلاقة بين التغيرات في مستوى الأسعار والعجز المالي غير واضحة المعالم، وفي هذا الإطار سعت هذه الدراسة لمعالجة تأثير العجز المالي الناجم عن الإنتخابات على التضخم في مجموعة شرق أفريقيا. حيث إستخدمت هذه الدراسة تقنية تقدير مجموعة المتوسط المجمع (PMG) بإستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (2000-2021)، وقد أظهرت النتائج التحليلية للدراسة أن معدل التضخم قد إرتفع بشكل ملحوظ في مجموعة شرق إفريقيا بشكل كبير خلال سنة الإنتخابات وما بعدها. ومنه فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة هامة وإيجابية بين العجز المالي ومعدلات التضخم، وهذا يعني أن دورات سياسة الموازنة لها تأثير كبير على التضخم داخل مجموعة شرق أفريقيا، كما قد بينت نتائج الدراسة أنه في السنة التي سبقت عملية الإنتخابات ظلت مستويات التضخم منخفضة، كما قد كان للعجز المالي في السنة نفسها تأثير سلبي عليه. ومنه فهذه الدراسة قد كشفت عن وجود علاقة إيجابية بين العرض النقدي والتجارة ومعدل التضخم الحالي، في حين ساهمت العملة المحلية القوية في إستقرار مستويات الأسعار في مجموعة شرق أفريقيا، وأشارت الدراسة إلى أنه يتعين على دول المنطقة تعزيز القواعد والإنضباط المالي لتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة وضمان إستقرار الأسعار.

➤ **Huriye Gonca Diler, Is The Public Finance Deficit a Risk on Inflation In Turkey?, International Journal of Economics and Administrative Studies ,Volume 01, Number 10, Department of Economics, University of Nairobi, March (2023):**

سعت هذه الدراسة إلى البحث عن تأثير تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم خلال الفترة (1975-2021) في دولة تركيا، حيث تمثلت وسيلة تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتراض من القطاع العام، وباعتبار أن الأموال التي سيتم طرحها في السوق بسبب متطلبات الإقتراض العمومي ستؤثر على مؤشر أسعار المستهلك، فقد تم إختيارها كمتغير تابع. وبعد تحليل إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، تم التحقق من العلاقة السببية بين السلاسل باستخدام إختبار السببية (Toda-Yamamoto Causality)، وتم تحديد العلاقة بين مؤشر التضخم وتمويل عجز الموازنة العامة بحيث أظهرت نتائج التحليل للفترة التي تم فحصها أنه على عكس الرأي المقبول على نطاق واسع في الأدبيات النظرية، لم يتسبب تمويل عجز الموازنة العامة لدولة تركيا في إحداث ضغوط تضخمية.

➤ **Maria Batool, Nimra Naveed Shaikh, Waqas Bin Dilshad, Impact of Budget Deficit, Money Supply and GDP Growth on Inflation in Pakistan: An Econometric Analysis, Journal of Entrepreneurship, Management, and Innovation, Volume 05, Number 03, University of Karachi , June (2023):**

تبحث هذه الدراسة في عدم قدرة الدولة الباكستانية على سد فجوة العجز على الرغم من مختلف التدابير المتخذة، كما سعت للبحث عما إذا كان عجز الموازنة العامة والمعروض النقدي يزيدان من التضخم، حيث تم إستخدام بيانات كمية وسلسلة زمنية ثانوية

الفصل الثاني: التآصيل النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

تغطي الفترة من 1980-2022 في باكستان، تم اعتماد عجز الميزانية وعرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة بينما يعتمد التضخم كمتغير تابع. أظهرت نتائج اختبار المربعات الصغرى (TSL) على مرحلتين أن مورد النقود يؤثر بشكل مباشر على التضخم في باكستان، كما قد تبين أن معدل نمو الدينار الباكستاني سيؤدي إلى زيادة في التضخم؛ حيث تم إيجاد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما ويعتمد استقرار الأسعار على السياسات النقدية والمالية الوطنية. ومنه فإن التوسع النقدي والتضخم يرتبطان في كثير من الأحيان، ويؤدي النمو النقدي إلى حدوث التضخم، في حين تعكس تعديلات السياسة النقدية الاتجاهات الاقتصادية. بالإضافة لذلك فقد توصل اختبار OLS الذي تم استخدامه في هذا البحث إلى استنتاج مفاده أن عجز الموازنة العامة كان له تأثير مباشر وإيجابي على التضخم، بينما الناتج المحلي الإجمالي فكانت له علاقة عكسية مع التضخم، ومن المتوقع أنه مع زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في باكستان فإن معدل التضخم فيها سوف ينخفض.

وعلى الرغم من اختلاف الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية من حيث الإطار المكاني والزمني المعتمد من قبل كل دراسة، وكذا من حيث طبيعة البيانات (سنوية/ربع سنوية)، ومصدر الحصول على بيانات الدراسة، والمنهجية المعتمدة في الدراسة والنموذج المستخدم، إلا أنها تتوافق مع الدراسة القائمة في البحث عن طبيعة العلاقة القائمة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الأجلين الطويل والقصير، وفي نتائجها التي أكدت وجود علاقة إيجابية معنوية إحصائياً بين عجز الموازنة العامة والتضخم، وهو ما توصلت إليه الدراسة الحالية التي خلصت بأن التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة يؤثر إيجابياً على التضخم في الجزائر.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى معظم الجوانب النظرية لظاهرة التضخم من حيث المفهوم والأنواع وطرق القياس والأسباب، بالإضافة إلى التفسير النظري للتضخم في الفكر الإقتصادي، والآثار التي يخلقها التضخم والسياسات المعالجة له، زيادة إلى طبيعة العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والتضخم، وتوصلنا للعديد من الإستنتاجات أبرزها:

1. على الرغم من تعدد المدراس الإقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة إلا أنها عجزت عن تقديم تعريف موحد وشامل له، إلا أن حل التعريفات الشائعة للتضخم تصب في قالب واحد هو أنه الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار الناتج عن الزيادة في كمية النقد المتداول، والمترب عن زيادة الطلب الكلي الفعال عن قدرة العرض الكلي من السلع، زيادة إلى أسباب هيكلية وإقتصادية أخرى.
2. تميزت ظاهرة التضخم بتعدد أنواعها واختلافها عن بعضها البعض باختلاف المعيار المستخدم، ويعد التضخم الجامح أخطر أنواع التضخم، والذي ترتفع الأسعار فيه بمعدلات عالية وسريعة جدا حتى تصل إلى أرقام فلكية في فترة وجيزة جدا، مما يؤدي ذلك إلى إنعدام ثقة الأفراد في النقود فتفقد بذلك العملة الوطنية قيمتها، وفي حالة ما إذا إستمر هذا الوضع فإنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى إتهيار النظام النقدي للدولة وتدهور ميزان المدفوعات وانخفاض الإحتياطيات من الصرف الأجنبي.
3. تعد الأرقام القياسية الوسيلة العلمية الوحيدة التي تترجم إتهارات المستوى العام للأسعار ومؤشرا لتطورات قيمة النقود، حيث يتم الإعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس مؤشر التضخم وذلك لتوفره على مختلف الخصائص التي يصعب إيجادها في بقية المقاييس الأخرى، فهو يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، كما تختلف تركيبة سلة إستهلاك هذا الرقم القياسي من دولة إلى أخرى.
4. يحدث التضخم الناشئ عن إرتفاع الطلب الكلي بسبب الزيادة في الطلب النقدي الكلي على السلع والخدمات نتيجة لزيادة عرض النقود فترتفع بذلك الأسعار.
5. ينشأ التضخم بسبب وجود إختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وباعتبار أن للعرض الكلي حد أعلى يصله عند مستوى التشغيل الكامل، بالتالي فإن العرض الكلي في هذه الحالة لا يستطيع تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فتترجم هذه الزيادة على شكل إرتفاع في المستوى العام للأسعار.
6. يحدث التضخم الناشئ عن إرتفاع التكاليف الإنتاجية كنتيجة لإرتفاع أسعار المواد الأولية، بالإضافة إلى الزيادة الغير متوقعة في الأجور.
7. تعتبر الدول النامية من أكثر الدول إستيرادا للتضخم نظرا لتبعيتها الإقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي، ومنه فالقناة السلعية تعد أهم قناة ناقلة للتضخم عن طريق السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج.
8. التضخم الهيكلية، هو معاناة الهيكل الإنتاجي في الإقتصاد من إختلال في هيكله أو تركيبه تتعرض له خصوصا الدول النامية نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تتطلب زيادة في الإنفاق العام، ونظرا لأن هذا النوع من التضخم يكون أكثر إنتشارا في إقتصاديات الدول النامية، فإنه على الأغلب يكون تضخما ناجما بسبب زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للتضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة

9. إتمدت النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود، بحيث ركزت هذه الأخيرة على العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإستخدمت لإثبات ذلك كل من معادلة التبادل لفيشر التي ركزت على العرض النقدي أي أن كل زيادة في العرض النقدي توجه مباشرة للإنفاق العام، ومعادلة كميردج للأرصدة النقدية التي ركزت إهتمامها على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة.
10. قدمت النظرية الكينزية تحليلاً مخالفاً للنظرية الكمية للنقود، حيث خلص كينز إلى أن التضخم يتمثل في زيادة مستوى الطلب الكلي المكون من الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي على مستوى العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومتواصلة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث إرتفاع في المستوى العام للأسعار، كما إعتبر كينز أن النقود لا تستخدم كوسيط للتبادل فقط وإنما أيضاً كمستودع للقيمة.
11. أعادت النظرية النقدية الحديثة بقيادة الإقتصادي ميلتون فريدمان صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في صورة جديدة، فهذه النظرية قد حاولت تفسير التضخم من وجهة نظر نقدية حيث أكدت أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب عليها، إلا أنها بينت في نفس الوقت أن سبب الإختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقود.
12. عادة ما يكون وراء التضخم جملة من الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول خاصة النامية منها، تتمثل هذه الإختلالات في تخصص هذه الأخيرة في إنتاج وتصدير المواد الأولية وما ينتج عن ذلك من تذبذب أسعار منتجاتها في الأسواق الدولية، زيادة إلى جمود الجهاز المالي للحكومة والذي يترتب عليه إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي ومنه إخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني، وكذا تقادم مشكلة الغذاء وتراجع معدلات نمو الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية وما تتطلبه من زيادة في الإنفاق العام.
13. بإعتبار أن التضخم مشكلة إقتصادية فإن له جملة من الآثار السلبية منها الإقتصادية والإجتماعية، أهمها التأثير على قيمة النقود والنمو الإقتصادي والإدخار والإستثمار وعلى إعادة توزيع الدخول والثروات بين القوى الفاعلة في الإقتصاد. مما تحتم البحث عن أفضل الأساليب والسياسات الإقتصادية الكفيلة بعلاجه أو الحد من آثاره بالشكل الذي يضمن تحقيق الإستمرارية في النشاط الإقتصادي من خلال معدلات نمو مقبولة ومستوى تشغيل أمثل، تمثلت هذه السياسات في السياسة المالية والنقدية، فالأولى تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي من خلال إستبدال الإنفاق الإستهلاكي وتعويضه بالإنفاق الإستثماري المنتج للمداخيل وذلك من خلال مختلف أدواتها من سياسة ضريبية، الرقابة على الدين العام، الرقابة على الإنفاق العام. أما الثانية فهي تسعى إلى إمتصاص الفائض المعروض النقدي في السوق النقدية الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي وذلك من خلال إنتهاج سياسة نقدية إنكماشية من خلال أدواتها المختلفة من أدوات كمية كمعدل إعادة الخصم، نسبة الإحتياطي الإجباري وعمليات السوق المفتوحة، وأدوات نوعية كالإقناع الأدبي وتأطير القروض وغيرها من الأدوات، ولا يتم ذلك إلا من خلال تقديم إستقلالية تامة للسلطة النقدية بهدف زيادة نجاعة وفعالية هذه الأدوات في السيطرة على التضخم.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز
الموازنة العامة على التضخم في الجزائر
خلال الفترة (1990-2020)

تمهيد

يعد قطاع المحروقات بمثابة العمود الفقري لهيكل الإقتصاد الجزائري والمحرك الرئيسي لمختلف الأنشطة الإقتصادية، ولعل من بين أبرز أركان الإقتصاد الجزائري الموازنة العامة للدولة، لهذا فأى إختلال يمس هذه الأخيرة يعد بمثابة إنذار لإختلال جميع القطاعات الأخرى وتهديد للإستدامة المالية للحكومة، ونجد من بين أوجه هيمنة القطاع النفطي هو مساهمته الكبيرة في الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في الموازنة العامة للدولة من خلال الجباية البترولية، إلا أن هذه التبعية القوية لقطاع المحروقات جعل الموازنة العامة للدولة عرضة للعديد من الصدمات والأزمات الخارجية الدورية سببها إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى الإهتمام بالبحث عن آليات كفيلة بتمويل العجز في الموازنة للدولة بأقل أضرار ممكنة على الإقتصاد الوطني، وتحديد أفضل آلية يمكن إستعمالها لتمويل العجز والتي يكون لها أقل تأثير ممكن على إرتفاع الضغوط التضخمية في الجزائر. وعليه سيتم من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم بإستعمال الطرق القياسية الحديثة من خلال إستخدام منهجية الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) في حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وذلك بهدف التعرف على العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وكذا الآثار في المدى الطويل والقصير لآليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم، وذلك بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية للموازنة العامة في الجزائر، مروراً بمختلف الأساليب التمويلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، ثم تشخيص لظاهرة التضخم في الجزائر، وصولاً إلى قياس وتحليل آليات تمويل عجز الموازنة العامة وأثرها على التضخم مع تدعيم الدراسة بالأرقام والجداول والبيانات التي تساعد على التحليل والقياس.

ولالإلمام أكثر بمختلف جوانب المتعلقة بآليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر وأثرها على الضغوط التضخمية، إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كالاتي:

المبحث الأول: الجوانب النظرية للموازنة العامة في الجزائر

المبحث الثاني: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

المبحث الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

المبحث الرابع: قياس أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

المبحث الأول: الجوانب النظرية للموازنة العامة في الجزائر

تعد الموازنة العامة للدولة قلب النظام المالي وجوهره، فمن خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الإيرادات المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، حيث شهدت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغيرات في القوانين والأنظمة التشريعية التي تنظمها، ولكن بعد صدور أول قانون أساسي للموازنة العامة 17/84 المعدل في سنة 1988 تحددت المعالم الرئيسية للموازنة العامة في الجزائر وتم ضبط كافة الجوانب المتعلقة بها، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث مختلف الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر ومختلف القوانين التي حددت أطرها.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة في الجزائر

يعد التشريع المالي الفرنسي اللبنة الأساسية التي تقف عليه جل موارد الموازنة العامة في الجزائر منذ الاستقلال، وإلى غاية صدور قانون 17/84 المعدل والمتمم للقوانين المالية والذي أصبح المرجع الأساسي والوحيد في المجال المالي. والذي قد تضمن العديد من الأحكام والمبادئ كتحديد مفهوم الموازنة وقانون المالية ومضمونه، إلى جانب تحديد الوسائل التي من شأنها أن تحقق الأهداف العامة.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة في التشريع الجزائري

أولاً: تعريف الموازنة العامة في الجزائر

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة في المادة 06 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية على أنها: " وثيقة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول بها" (المادة 06) (ج.ر.ج.ج، 1984، صفحة 1040). كما عرف القانون 21/90 والمتعلق بالحاسبة العمومية المؤرخ في 15 أوت 1990 الموازنة العامة على أنها: " الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها" (ج.ر.ج.ج، 1990، صفحة 1132).

ومن خلال المادة 03 من قانون 17/84 والتي تم تعديلها فيما بعد بالقانون 05/88 يكتمل تعريف الموازنة العامة للدولة، حيث تؤكد هذه المادة أنه بناءً على قانون المالية يتم تقدير وإجازة الموازنة العامة وجاء نص المادة 03 كما يلي: " يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية بحمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأسمال" (ج.ر.ج.ج، 1988). ومنه ومن خلال ما سبق يتجلى لنا أن الموازنة العامة في الجزائر عبارة عن وثيقة سنوية تقرر فيها الإيرادات والنفقات النهائية للدولة مصادق عليها من قبل السلطة التشريعية في إطار قانون المالية.

ثانياً: خصائص الموازنة العامة في الجزائر

تتميز الموازنة العامة بجملة من الخصائص تميزها عن باقي الميزانيات الأخرى، وانطلاقاً من مفهومها كأداة للتخطيط تجسد السياسة العامة للحكومة فهي تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1. **الصفة التقديرية:** حيث نصت المادة 03 من القانون 90-21 أن الموازنة العامة " وثيقة تقديرية ترخص للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها". إلا أنه يتم

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

ضبط الموازنة العامة بشكل نهائي بعد السنة المالية عبر ما يسمى بقانون ضبط الموازنة وهو الشكل النهائي للموازنة والذي يعبر عن الإيرادات والنفقات الفعلية خلال السنة المالية (ج.ر.ج.ج، 1990، صفحة 12).

2. **صفة الإجازة:** يشترط لتنفيذ الموازنة العامة أن يتم المصادقة عليها من طرف البرلمان، وينجم عن المصادقة عليها تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة، حيث تقوم السلطة التنفيذية (الحكومة) بتحضير الموازنة ويقوم البرلمان (السلطة التشريعية) بالتصويت عليها، أي أنه يمنح للحكومة الإجازة بصرف النفقات وتحصيل الإيرادات المذكورة في الموازنة (طاقة و عزاوي، 2007، صفحة 170).

3. **صفة السنوية:** حيث نصت المادة 06 من القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية أن الموازنة العامة تتكون من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. أما المادة 07 من نفس القانون فقد نصت على أنه يدرج في موازنة السنة المالية الإيرادات التي تم تحصيلها فعلا وكذا النفقات المقبولة دفعها بصفة نهائية من طرف المحاسب العمومي خلال السنة المدنية المناسبة (ماحي، 2019-2020، صفحة 51)

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للموازنة العامة في الجزائر

لقد عرف المشرع الجزائري قانون المالية من خلال القانون 84/17 وذلك في المادة 06 والذي ينص على " إن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية، وهي شكل الموازنة العامة للدولة" (ج.ر.ج.ج، 1984).

ومنه فقانون المالية هو عبارة عن وثيقة مالية سنوية تتضمن الموازنة العامة للدولة، والميزانيات الملحققة والحسابات الخاصة للخزينة كما يتم من خلاله تأسيس أو إلغاء ضريبة أو إقتطاع إجباري ومنه فقانون المالية هو الإطار القانوني الذي تصدر فيه الموازنة العامة للدولة، وعليه نلاحظ أن طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وقانون المالية قد تم توضيحها من خلال المادة 06 في العبارة الموالية: "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية"، وهو ما يبرز أن قانون المالية يمثل الإطار القانوني الذي يجب أن تصدر فيه الموازنة العامة، حيث تقوم الحكومة بإعداد مشروع قانون المالية على أن تقوم السلطة التشريعية والمثلة في البرلمان بالتصويت عليه فيما بعد كشرط رئيسي لوضع الموازنة العامة حيز التنفيذ. حيث حددت المادة 02 من قانون 84/17 أنواع قوانين المالية كالتالي:

- قانون المالية السنوي وقوانين المالية التكميلية والمعدلة.

- قانون ضبط الميزانية.

إلا أنه قد جاء بعده القانون 88/17 والمتعلق بقانون المالية الأساسي وحدد طبيعة مختلف قوانين المالية الأخرى التي تحكم الموازنة العامة للدولة وهي: قانون المالية السنوي، قانون المالية التكميلي والمعدل، قانون ضبط الميزانية.

أولا: قانون المالية السنوي

وهو الإطار القانوني التي تصدر فيه الموازنة السنوية، فهو يقر ويرخص لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العامة، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال.

وبالعودة إلى نص القانون 84/17 المادة 67 والذي ينص على: " يحتوي المشروع السنوي لقانون المالية على قسمين منفصلين":

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- القسم الأول: ينص على الإقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا الوسائل والسبل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي.

- القسم الثاني: والذي يقترح فيه المبلغ الإجمالي للإعتمادات المطبقة في إطار الموازنة العامة للدولة، حول نفقات التسيير والإستثمارات العمومية، كما يقترح فيه المبلغ الإجمالي للإستثمارات المخططة وتقترح في القسم الثاني كذلك:

- الترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات بالنسبة لكل ميزانية ملحقة.
- الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للميزانية.
- الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة.

ومنه فإن قانون المالية السنوي يتشكل من جزئين رئيسيين، الجزء الأول يتضمن شروط التوازن المالي من موارد وأعباء وذلك في شكل أحكام قانونية مفهومة ومبوبة بشكل مقنن، أما الجزء الثاني فيتناول مختلف أنواع موازنة الدولة بحيث يتم التركيز فيه على تقديم الأعباء التي تأخذ بمعيار النفقات النهائية والنفقات المؤقتة (المادة 67) (ج.ج.ر.ج.ج، 1984).

ثانيا: قانون المالية التكميلي (المعدل)

يتم إصدار هذا القانون فقط بغرض تغيير أو تعديل معطيات جاء بها قانون المالية السنوي حيث " يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية". وذلك لأنه في بعض الحالات التي يتم فيها تنفيذ الموازنة العامة للدولة المقررة في قانون المالية السنوي قد تحدث تغييرات إقتصادية أو إجتماعية تحدث إختلالات لذلك يتم اللجوء إلى قانون المالية التكميلي، ومنه فعندما تحدث حالة عدم توازن بين الإيرادات والنفقات بسبب ظهور ظروف غير متوقعة والتي سوف تؤثر على البيانات التقديرية فتلجأ الحكومة إلى مشروع مالية معدل ليتمشى مع الأوضاع الجديدة.

ثالثا: قانون ضبط الميزانية

من خلال المادة 05 من القانون 17/84 يمكن التوصل لمفهوم قانون ضبط الميزانية: "يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الإقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية" (المادة 05) (ج.ج.ر.ج.ج، 1984).

والجدير بالذكر أن التشريع الجزائري لم يحدد تاريخ معين للمصادقة على هذا القانون سواء في القانون 17/84 أو القانون 05/88، ولكن عند ترقب كيفية سير قانون ضبط الميزانية في الجزائر نجد أنه يتم المصادقة عليه بعد سنتين من تنفيذ الموازنة العامة فمثلا قانون ضبط الميزانية لسنة 2010 تمت المصادقة عليه سنة 2012، ومنه نستنتج أن هناك تأخر ملحوظ في المصادقة على هذا القانون.

المطلب الثاني: مبادئ ودورة الموازنة العامة في الجزائر

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مختلف مراحل إعدادها للعديد من القواعد والمبادئ التي تحكمها وتنظمها، وعموما تهدف هذه المبادئ والقواعد إلى تسهيل عملية التحضير والرقابة على الموازنة كما تعد الركيزة الأساسية لدورة الموازنة بحيث أن المراحل التي تمر بها تستند لهذه المبادئ، والتي تقررت في كل من القانون رقم 17/84 والقانون رقم 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

الفرع الأول: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

وتلخصت أهم مبادئ الموازنة العامة للدولة في أربعة عناصر هي:

أولاً: مبدأ السنوية

يتجلى لنا هذا المبدأ من خلال تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر، فالموازنة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية والبيان الذي من خلاله ترخص وتقدر الإيرادات والنفقات السنوية للدولة، فالنفقات المرخص بها في قانون المالية لا تكون صالحة إلا لسنة واحدة، والسنة المالية في الجزائر تبدأ في الفاتح جانفي من كل سنة وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة، بحيث تكون الموازنة العامة سنوية في إعدادها شاملة في مضمونها بإعتبارها تترجم الجزء السنوي من برامج التنمية للدولة (لعمارة، 2004، صفحة 88).

ووفقاً للمادة 03 من قانون 17/84 فإن ترخيص الموازنة العامة لا يصلح إلا لسنة واحدة مقبلة، وهذا ما يسمح برقابة دائمة من طرف السلطة التشريعية على الأعمال المالية للسلطة التنفيذية، إلا أن هناك بعض العمليات والحالات المتعلقة بالموازنة العامة التي تستثنى من مبدأ السنوية وهي: ترحيل الإعتمادات، عملية تجهيز البرامج، الموازنة الإثني عشر، الموازنة المؤقتة والإعتمادات التكميلية نتيجة لإعتبارين هما:

- لإعتبارات سياسية وإقتصادية متعلقة بمشاكل الإستثمارات المخططة والبرامج التنموية.
 - لإعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الموازنة العامة للدولة.
1. **ترحيل الإعتمادات:** يهدف هذا الأسلوب إلى منع الإدارات العمومية من التسرع في إستهلاك كافة الإعتمادات قبل نهاية السنة المالية، فيقوم بترحيل المخصصات المالية والإعتمادات التي لم تصرف في السنة المالية وتأجيلها إلى السنوات القادمة.
 2. **عملية تجهيز البرامج:** وهي متعلقة بالعمليات المالية التي لا يمكن تبنيتها وتنفيذها في آجال قصيرة لا يتعدى مداها السنة الواحدة، لأنها مرتبطة بمشاريع الإستثمار الطويلة الأجل والتي تفوق السنة.
 3. **الموازنة الإثني عشر:** في حالة تعرض الحكومة لظروف خاصة تحول دون مصادقة البرلمان على الموازنة في وقتها المحدد يتم اللجوء إليها، وهو ما يتطلب من الحكومة تقديم طلب إلى البرلمان من أجل إحجازة الإعتمادات الشهرية، بحيث يتم العمل بنود قانون المالية السابق فيما يخص تنفيذ إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة، أي تفويض إستثناء بفتح إعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الموازنة المقبلة إلى حين المصادقة، وذلك بعد أن يتم الإعتماد على الموازنة السابقة كأساس في تحديد المبالغ، وهو ما جاءت به نص المادة 69 من القانون 17/84.
- حيث يواصل مؤقتاً تنفيذ الإيرادات والنفقات للموازنة العامة للدولة حسب الشروط التالية: (القانون 17/84 المادة 69)
 - بالنسبة للإيرادات العامة فتتم طبقاً للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقاً لقانون المالية السابق.
 - أما نفقات التسيير فتتم في حدود 12/1 من مبلغ الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للسنة المالية السابقة وذلك شهرياً ولمدة 03 أشهر.
 - بالنسبة لإعتمادات الإستثمار فتتم في حدود ربع الحصص المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع إعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.
 - كما يواصل تنفيذ مشاريع الموازنة الملحقه والأحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيروها قبل بداية السنة المالية الجديدة للموازنة العامة.
 - الإعتمادات التكميلية: والتي هي عبارة عن إعتمادات إضافية تكميلية بموجب قانون المالية التكميلي المعدل وذلك خلال نفس السنة المالية وهو ما يعني إدخال تعديلات على الموازنة الأولية.

- الموازنة المؤقتة: ويتم إقرارها نتيجة لظروف إقتصادية أو سياسية معينة (لعمارة، 2004).

ثانيا: مبدأ الوحدة

يقصد بهذا المبدأ أن يتم إدراج كافة نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى يسهل على أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة التصرفات المالية للدولة، ومطابقتها مع الأهداف المحددة والإعتمادات الواردة في الموازنة العامة كما صادقت عليها السلطة التشريعية. حيث تم في الجزائر إدخال بعض التعديلات على هذه القاعدة وظهرت بعض الإستثناءات فيها، ومن أهم هذه التعديلات التي أدخلت على مبدأ وحدة الموازنة هي إدراج الميزانيات الملحقه والحسابات الخاصة بالخرزينة (مفتاح، 2016، صفحة 328).

1. الموازونات الملحقه:

حسب المادة 44 من قانون المالية 84-17 "يجوز أن يكون موضوع الميزانيات الملحقه العمليات المالية لصالح الدولة التي لم يضمني عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض الموارد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن"، ويقرر إنشاء هذا النوع من الميزانيات أو إلغائها بموجب قوانين المالية. فهي ميزانيات يستند عليها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو إداري، حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشتمل على إيراداتها وتلحق بموازنة الدولة (ج.ر.ج.ج، 1984).

2. الحسابات الخاصة بالخرزينة العمومية:

يقصد بهذه الحسابات الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها والتي لا يتم إعتبارها إيرادات عامة، بالإضافة إلى تسجيل خروج أموال منها ولا تعد نفقات عامة، فهي حسابات وجدت كإستثناء لبعض القواعد كقاعدة وحدة الموازنة، حيث جاء في الفصل الأول من القانون 17/84 إجازة فتح الحسابات الخاصة للخرزينة على النحو التالي: لا يجوز فتح الحسابات الخاصة بالخرزينة إلا بموجب قانون المالية ولا تشتمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف التالية:

- حسابات التجارة.

- حسابات التخصيص الخاص.

- حسابات التسبيقات.

- حسابات القروض.

- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

وفي سنة 2000 بعد تعديل قانون 17/84 أصبحت عبارة عن ست (06) حسابات وذلك بإضافة حساب الإصلاحات الإقتصادية (دردوري لحسن و لقلطي لخضر، 2017، صفحة 645).

أما الإستثناءات الواردة على قاعدة وحدة الموازنة العامة في الجزائر فهي:

✓ تعدد وثائق الموازنة العامة: يعد تعدد وثائق الموازنة العامة في الجزائر من بين النقاط التي تخل بقاعدة وحدة الموازنة، لذلك يعتبر تعدد الوثائق هذا من بين إستثناءات مبدأ وحدة الموازنة العامة في الجزائر، فمن الضروري إستبدال المفهوم الشكلي لقاعدة وحدة

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الموازنة بمعنى جديد هو وحدة الحصيلة وبشكل آخر فإن النظرة الواحدة لمالية الدولة تستدعي وثيقة واحدة قد استبدلت بنظرة تأليفية فرضت تعدد الوثائق في العصر الحديث (لعمارة، 2004، صفحة 115).

✓ الموازنات المستقلة: وتتمثل في الموازنات الخاصة بالمرافق العمومية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة بحيث يكون لهذه المرافق موازنة خاصة بها مستقلة عن موازنة الدولة الشيء الذي يمنحها نوعاً من الإستقلالية في التسيير والإدارة بهدف تسهيل مهمة أداء وظائفها، إلا أن هذه الموازنات تشكل حرقاً لقاعدة وحدة الموازنة بسبب عدم ارتباطها بالموازنة العامة للدولة وقانون المالية (مفتاح، 2016، صفحة 328).

✓ الإعتمادات التكميلية أو الإضافية: والتي تعتبر من أهم الإستثناءات الواردة على قاعدة وحدة الموازنة العامة في الجزائر، حيث تؤدي عملية تصحيح إعتمادات الموازنة العامة للدولة أثناء التنفيذ بسبب العديد من الظروف إلى المساس بطبيعة سير قاعدة وحدة الموازنة (لعمارة، 2004، صفحة 114).

ثالثاً: مبدأ العمومية أو الشمولية

ويقصد بهذا المبدأ إدراج كافة تقديرات الإيرادات والنفقات في وثيقة الموازنة دون إجراء أي تقاص أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة، ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين رئيسيتين هما:

1. قاعدة عدم التخصيص:

فحسب المادة 08 من القانون 17/84 "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز". غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:

- الميزانيات الملحققة.
- الحسابات الخاصة للخزينة.
- الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الموازنة العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو إستعادة الإعتمادات.

2. قاعدة المنتج الخام:

ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تسجيل النفقات والإيرادات بمبلغها الخام بشكل إلزامي وهو ما يمنع مقاصة الإيرادات والنفقات. ومنه فأساس هذه القاعدة هو التسجيل المنفصل لنفقات الدولة وإيراداتها في موازنة العامة وذلك دون إجراء أي مقاصة بينهما، بحيث لا يمكن إستخدام بعض الإيرادات لتغطية بعض النفقات العامة، لكيلا يتم الخروج عن قاعدة شمولية الموازنة (لعمارة، 2004، صفحة 123).

رابعاً: مبدأ التوازن

يقصد بمبدأ توازن الموازنة العامة للدولة ألا تزيد النفقات العامة على الإيرادات العامة والعكس، حيث عرفت الموازنة العامة في الجزائر بعض الإختلالات مع بداية تطبيقها لمخططات التنمية، فخلال المخطط الثلاثي (1967-1969) تزايد الإنفاق العام وظهرت مشكلة التوازن في الموازنة العامة مما دفع بالحكومة إلى إدخال ما يعرف بالموارد المؤقتة ضمن مكونات الموازنة العامة (تسيقات

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

وقروض)، وهو ما أدى للتخفيف من ثقل النفقات على الخزينة العمومية والتقليص من عجز الموازنة العامة للدولة، ولكن بعد سنة 1971 وبهدف تسهيل عملية التمويل لمختلف المخططات شرعت الجزائر في إنجاز العديد من الإصلاحات، فالجزائر منذ هذه الفترة أصبحت تستند إلى ما يعرف بالعجز المؤقت المقصود أو المنظم بهدف التوسع في المشاريع الإستثمارية وتحقيق التوازن الإقتصادي (دردوري لحسن و لقلبي لخضر، 2017، الصفحات 647-648).

الفرع الثاني: دورة الموازنة العامة في الجزائر

تمر دورة الموازنة العامة في الجزائر بأربعة مراحل رئيسية وهي مرحلة التحضير والإعداد ومرحلة المناقشة والمصادقة ومرحلة التنفيذ وأخيرا مرحلة الرقابة بحيث تتولى كل من السلطة التنفيذية والتشريعية السهر على مختلف هذه المراحل.

أولا: مرحلة الإعداد والتحضير

تتولى السلطة التنفيذية (الحكومة) مهمة تحضير وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، ففي الجزائر تتكفل وزارة المالية بهذه العملية باعتبارها مؤهلة ومختصة في ذلك، فتتم هذه العملية بالتنسيق بين الوزارة المالية والوزارات الأخرى من خلال إعداد كل التقديرات، ويمكن أن تمر عملية إعداد الموازنة العامة للدولة بالمرحلة التالية:

- وضع الخطوط العريضة للخطة المالية والبحث عن آليات تجسيدها ميدانيا مع التنسيق بين كل العناصر المعنية بالموازنة العامة للدولة.
- تتولى السلطة التنفيذية مهمة التنسيق مع كل الأعضاء وتكليف كل وزراء القطاع بتحديد تقديرات إحتياجات قطاعه.
- يقوم كل وزير بالاتصال مع مسؤولي قطاعه من أجل تحديد الإحتياجات الضرورية لقطاعه.
- تجمع المديرية العامة للدراسات والتخطيط للوزارة المالية كل المعلومات والمعطيات حول كل الوزارات من أجل إستعمالها كوسيلة لقياس المؤشرات الإقتصادية وإستنتاج الخطوط العريضة المساعدة في بناء مشروع الموازنة.
- تشرع الوزارة المالية بدراسة التقديرات الموجودة لديها ومطابقتها مع سقف النفقات المحدد مسبقا، فتقوم بإعداد المشروع الأولي لقانون المالية الذي يكون محل دراسة على طاولة مجلس الوزراء، بحيث تتم المناقشة بين مختلف الوزراء، كل وزير على حسب قطاعه أما وزير المالية فيكون متمسكا بالخطة المالية للدولة من جهة وبالتركيز على الظروف الإقتصادية من جهة أخرى، وبإمكان وزير المالية أن يرفض كل مطلب يمكن أن يخل بالتوازنات المالية للدولة بإعتبار أنه من غير الممكن أن يتم تلبية كافة إحتياجات كل الوزارات بشكل كامل، وعند إنتهاء المناقشات بين مجلس الوزراء يتم إعداد مشروع قانون المالية ليمر للبرلمان من أجل المصادقة عليه (دردوري لحسن و لقلبي لخضر، 2017، الصفحات 648-649).

ثانيا: مرحلة المصادقة على قانون المالية والموازنة

يتم تقديم مشروع قانون المالية والموازنة من طرف السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية (البرلمان) لتتم مناقشته قبل عملية المصادقة عليه، فالبرلمان يصادق عليه في أجل أقصاه 75 يوما من تاريخ إيداعه وهذا بناء على نص المادة 20 من الدستور. والحكومة هي الأخرى ملزمة على إيداع المشروع لدى البرلمان في أجل محدد يكون على أكثر تقدير الخامس عشر (15) من شهر سبتمبر من كل سنة، وذلك وفقا لما تضمنته المادة 126 من الدستور والتي تحدد المدة التي يجب من خلالها على رئيس الجمهورية الإمضاء على

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

قانون المالية وإصداره (مفتاح، 2016، صفحة 331). حيث يصوت البرلمان بصفة إجمالية على ما يلي: (مبروكي، 2018، صفحة 493)

- نفقات التسيير الموزعة حسب كل دائرة وزارية.
 - نفقات المخطط السنوي ذات الطابع النهائي الموزعة حسب كل قطاع.
 - إيرادات الموازنة العامة للدولة.
 - إيرادات ونفقات كل ميزانية ملحقة.
 - رخص تمويل الإستثمارات المخططة الموزعة حسب كل قطاع.
 - الحد الأقصى للنفقات المرخص بها حسب الشروط المحددة بموجب هذا القانون بالنسبة لكل صنف من أصناف الحسابات الخاصة للخزينة.
- وبعد عملية الإعداد والتحضير ثم المصادقة على قانون المالية يصبح جاهزا، ليتم الإمضاء عليه من قبل رئيس الجمهورية وإصداره في الجريدة الرسمية.

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة

يتم تنفيذ الموازنة العامة من طرف وزارة المالية بإعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية وذلك بعد نشر قانون المالية في الجريدة الرسمية، ومنه تجرى عملية الانتقال من مجال التقدير للسنة المقبلة إلى مجال التطبيق على أرض الواقع عن طريق تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها وإيداعها في الخزينة العمومية أو البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول به، كما يتم الإنفاق في الحدود الواردة في اعتمادات الموازنة (مفتاح، 2016، صفحة 332). وعليه تعد مرحلة تنفيذ الموازنة العامة من أهم المراحل الأساسية في دورة الموازنة وذلك لما لها من تأثيرات كبيرة على الوضعية الاقتصادية للدولة، فعندما تنجح السلطة التنفيذية في تحصيل الإيرادات وتسهر على سلامة صرف النفقات تكون بذلك قد وصلت لتحقيق أهدافها المسطرة لذلك تولى هذه المرحلة بإهتمام كبير من قبل الحكومة (دردوري لحسن و لقليطي لخضر، 2017، صفحة 650).

1. تحصيل الإيرادات:

تلتزم الحكومة إستنادا لقانون المالية بتحصيل كل الإيرادات المقدرة في الموازنة العامة، ففي الجزائر نجد أن أهم الإيرادات التي يتم تحصيلها هي الإيرادات الجبائية وإيرادات أملاك الدولة مع توفر شرطين أساسيين هما تقدير أصل الدين ووجود رخصة الموازنة، وذلك وفق إجراءات عامة لتحصيل الإيرادات تتمثل في العمليات التالية:

- الإثبات: وهي عملية إدارية من إختصاص الأمر بالصرف وهو إجراء يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.
- التصفية: أو الإحالة على التحصيل وتسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها.
- التحصيل: وهي عملية من إختصاص المحاسب العمومي بحيث يعتبر التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية.

2. تنفيذ النفقات العامة:

تعتمد عملية تنفيذ النفقات العامة على مبدأ رئيسي وهو الفصل بين وظائف المحاسب العمومي والأمر بالصرف، فهناك فصل تام في المهمة والمسؤولية بينها بحيث يقوم المحاسب العمومي بالتنفيذ الفعلي المالي والمحاسبي بينما يقوم الأمر بالصرف بالتنفيذ الإداري للموازنة العامة، مع وجود إستقلالية سلطة الأمر بالصرف عن المحاسب العمومي ويعني ذلك أنه لا توجد هناك سلطة للأمر بالصرف على المحاسب العمومي وذلك بهدف إحترام الإستقلالية في إتخاذ القرارات. ويتم تنفيذ النفقات العامة عن طريق البدء في صرفها على تلبية حاجيات كل قطاع، فعندما يستلم الأمر بالصرف الإشعار المتعلق بالإعتمادات المالية يباشر مهامه المتمثلة في إستهلاك هذه الإعتمادات على إختلاف أنواعها بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وعندما يتم إثبات النفقة يقوم المحاسب بتسديدها (دردوري لحسن و لقليطي لخضر، 2017، صفحة 650).

رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

إن الهدف الأساسي من الرقابة على الموازنة العامة هو حماية الأموال العامة من كل أشكال الإنحراف والإهمال والغش والتلاعب وتوجيهها إلى قنواتها الصحيحة دون أي تسرب، وتعد هذه المرحلة من المراحل الرئيسية الهامة في إنجاح السياسة الميزانية للدولة وتحقيق أهدافها، وهذا ما يفسر تعدد الهيئات والأنظمة الرقابية التي تعمل على متابعة ومراقبة النشاط المالي للأجهزة والهيئات والمؤسسات الحكومية والمتمثلة في:

1. **الرقابة المالية الداخلية:** تمارس هذه الرقابة من طرف الأجهزة التنفيذية (الحكومة على نفسها)، وتضم رقابة قبلية مترامنة ولاحقة للتنفيذ، يقوم بها كل من المراقب المالي والمحاسب العمومي والمفتشية العامة للمالية (مفتاح، 2016، صفحة 333).
2. **الرقابة العليا المستقلة:** تتمثل في رقابة مجلس المحاسبة بإعتباره الجهاز الأعلى للرقابة على المال العام في الجزائر، فهو يختص في مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها المحاسبون العموميون والأمرون بالصرف، وتتبع الحسابات التي تبين عمليات الإنفاق ومراقبتها ومعاينة المتلاعبين بالأموال العمومية وكذا مراقبة وتقييم أداء تسيير المؤسسات العمومية ومدى كفاءتها (مسعي، 2003، صفحة 148).
3. **الرقابة السياسية:** وتقوم بهذه الرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، فالهدف من هذه الرقابة هو التأكد من إحترام التنفيذ الصحيح والسليم لموازنة الدولة سواء من ناحية عملية صرف النفقات العامة أو تحصيل الإيرادات، بمعنى آخر فهو يقوم بالرقابة على مدى تنفيذ الخطة المالية للدولة التي صادق عليها في بداية السنة المالية، فالحكومة ملزمة بتقديم الحساب الختامي للموازنة في نهاية السنة المالية للبرلمان بغرفتيه وتكون فيه كافة التفاصيل الفعلية والحقيقية للإيرادات التي تم تحصيلها والنفقات الفعلية التي تم إنفاقها ومنه مقارنتها بالمشروع الأولي للموازنة. فهذه الرقابة تمكن من:

- الوقوف أمام كل التلاعبات بأموال الدولة.
- مراقبة مدى تقييد المؤسسات العامة بالقوانين المعمول بها والصادرة من قبل الحكومة.
- الحكم على تسيير المؤسسات للأموال العامة وذلك بهدف تقييم مدى تنميتها وعدم تبذيرها.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- الحفاظ على سلامة المركز المالي للدولة من خلال العمل على تفادي كل النقائص التي تشوب عملية تحصيل الإيرادات أو صرف النفقات (لعمارة، 2004، صفحة 228).

المطلب الثالث: هيكل الموازنة العامة في الجزائر

تشكل الموازنة العامة في الجزائر من جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، وسيتم التفصيل في كل واحدة منهما على حدى:

الفرع الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر

وفقا للمادة 03 من قانون المحاسبة العمومية 21/90 والتي تنص على أن: "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال) وترخيصها"، فإنه يتم تبويب النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة الجزائرية إلى قسمين وهما: نفقات التسيير و نفقات التجهيز بحيث يقسم كل صنف بدوره إلى عدة أبواب (بن يوب، 2018، صفحة 5).

أولا: نفقات التسيير

وهي تلك النفقات المستمرة الجارية والضرورية لتسيير المرافق العمومية، فهي موجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال تمكنها من تسيير مصالحها بشكل عادي، فهذا النوع من النفقات لا يقدم أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني (بوجلال ، 2018، صفحة 249)، وإنما يتكفل بصيانة الإمكانات المادية الموجودة وتمكينها من السير بشكل عادي، فهذه النفقات تخص النشاط العادي والطبيعي الذي تقوم به الدولة، وهي تلك الإعتمادات التي تكون مسجلة في موازنة الدولة وتكون موجهة لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المرافق العمومية مثل أجور الموظفين وكافة النفقات الخاصة بتسيير نشاط الدولة وتسجل نفقات التسيير في قانون المالية بجدول يرمز له بـ "ب" في أربعة أبواب هي: (المادة 24) (القانون 84-17)

- الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- الباب الثاني: مخصصات السلطات العمومية.
- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- الباب الرابع: التدخلات العمومية.

ثانيا: نفقات التجهيز

وهي كل النفقات التي يكون الهدف منها زيادة القدرات الإنتاجية بالزيادة في تكوين رأس المال، وتتميز هذه النفقات بطابع إستثماري الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي، بالتالي زيادة ثروة البلاد. وتتكون نفقات التجهيز من الإستثمارات الهيكلية الإقتصادية الإجماعية والإدارية، والتي تعد إستثمارات منتجة، بالإضافة إلى إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وبشكل عام تخصص هذه النفقات للقطاعات الإقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي وغيرها) بغية تجهيزها بمختلف الوسائل التي تمكنها من تحقيق تنمية شاملة في المجتمع (لعمارة، 2004، صفحة 53).

فإذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز أو الإستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الإقتصادي، مثل الزراعة، الصناعة، الأشغال والبناء، النقل والسياحة.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

ووفقا للمادة (35) من القانون 84-17 "تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي: (المادة 35) (القانون 17/84) (ج.ر.ج.ج، 1984، 1043)

الباب الأول: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني: إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

حيث تبين المواد (36) و(37) و(38) من القانون 84-17 كيفية توزيع هذه الإعتمادات بين القطاعات وذلك وفق التنظيم، وهي عشر قطاعات مبينة كما يلي:

- قطاع 0: المحروقات.
- قطاع 1: الصناعة التحويلية.
- قطاع 2: الطاقة والمناجم.
- قطاع 3: الفلاحة والري.
- قطاع 4: الخدمات المنتجة.
- قطاع 5: المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.
- قطاع 6: التربة والتكوين.
- قطاع 7: المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية.
- قطاع 8: السكن.
- قطاع 9: مواضيع مختلفة.
- قطاع 10: المخططات البلدية للتنمية.

حيث تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الإستثمارات والنفقات برأسمال في الموازنة العامة على شكل رخص وتنفذ بإعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول "ج"

الفرع الثاني: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

لقد تم تحديد كل مصادر الإيرادات العامة في الجزائر من خلال القانون 17/84 وذلك في المادة 11 والتي تنص: "تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي: (ج.ر.ج.ج، 1984، 1041)

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها.

- مختلف حواصل الموازنة التي ينص القانون على تحصيلها.
 - مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
 - الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.
- ويتم تبويب هذه الإيرادات في الموازنة العامة للدولة وفق جدول يرمز له بـ "أ" تحت عنوان الإيرادات النهائية المطبقة على موازنة الدولة بحيث يتكون هذا الجدول من باين رئيسيين وهما:
- ✓ الموارد الإجبارية والمتضمن للإيرادات ذات الطابع الجبائي والحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.
 - ✓ الموارد الاختيارية والتي تتضمن مداخيل أملاك الدولة والتكاليف المقدمة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى بالإضافة إلى الأموال المخصصة للمساهمات والمدايا والهبات.

المطلب الرابع: تحليل تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر

شهدت الموازنة العامة للدولة الجزائرية عجزا مستمرا منذ بداية الألفية تحت تأثير عوامل متعددة منها ما يتعلق بالتوسع في الإنفاق العام ومنها ما هو مرتبط بأساليب إدارة الإيرادات العامة. وعليه سنقوم من خلال هذا المطلب بتتبع وضعية مكونات الموازنة العامة سواء النفقات العامة أو الإيرادات العامة ثم بعد ذلك وضعية رصيد الموازنة العامة وهذا خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى قسمين أساسيين يرتبط كل منهما بميزانية محددة هما النفقات الجارية أو نفقات التسيير وترتبط بميزانية التسيير، والنفقات الإستثمارية ويطلق عليها بـ نفقات التجهيز وترتبط بميزانية التجهيز. ويمكن دراسة تطور هذه النفقات من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز ومنه النفقات العامة خلال الفترة (1990-2020):

الجدول رقم (01:03): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2020)

(الوحدة: مليون دج)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة الإجمالية	نسبة نفقات التسيير إلى النفقات الإجمالية (%)	نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية (%)
1990	88800	47700	136500	65.05	34.95
1991	153800	58300	212100	72.51	27.49
1992	276131	144000	420131	65.72	34.28
1993	291417	185210	476627	61.14	38.86
1994	330403	235926	566329	58.34	41.66
1995	473694	285923	759617	62.36	37.64
1996	550596	174013	724609	75.99	24.01
1997	643555	201641	845196	76.14	23.86
1998	663855	211884	875739	75.81	24.19
1999	774695	186987	961682	80.56	19.44
2000	856193	321929	1178122	72.67	27.33
2001	963633	357395	1321028	72.95	27.05
2002	1097716	452930	1550646	70.79	29.21
2003	1122761	567414	1690166	66.43	33.57
2004	1251055	640714	1891930	66.13	33.87
2005	1245132	806905	2052037	60.85	39.15
2006	1437870	1015144	2453014	58.62	41.38
2007	1673931	1434638	3108669	53.85	46.15
2008	2217775	1973276	4191053	52.92	47.08
2009	2300023	1946311	4246334	54.16	45.84
2010	2659078	1807862	4466940	59.53	40.47
2011	3879206	1974363	5871752	66.27	33.73
2012	4782634	2275539	7058285	67.76	32.24
2013	4131536	1892595	6024183	68.58	31.42
2014	4494327	2501442	6995846	64.24	35.76
2015	4617009	3039322	7656358	60.30	39.70
2016	4585564	2711930	7297553	62.84	37.16
2017	4677182	2605448	7282630	64.22	35.78
2018	4648286	3078005	7726219	60.16	37.74
2019	4879125	2846352	7725477	63.16	36.77
2020	5009346	1893541	6902887	72.56	27.43

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

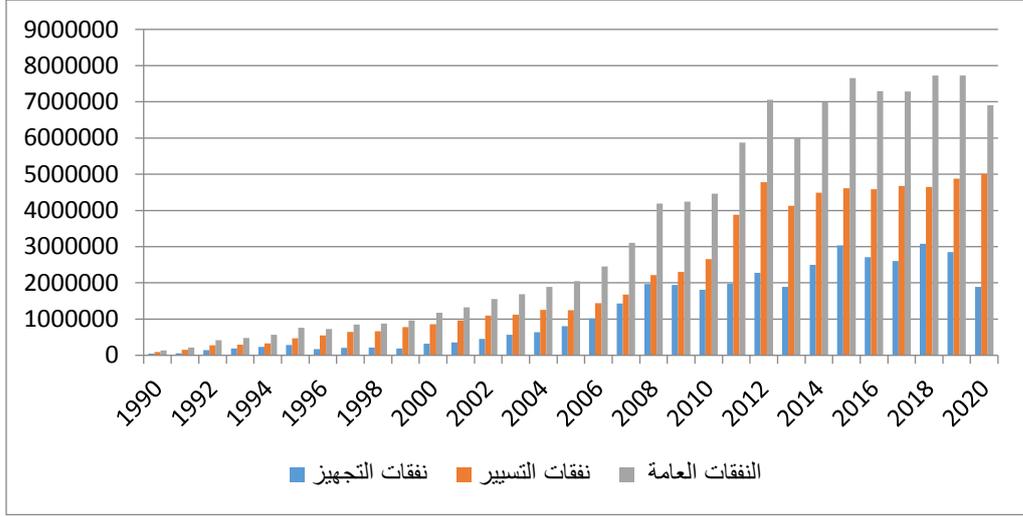
- https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finance_Public1962_2020Ar.pdf.
- ministère de finance, DGI, données statistiques pour la période : 2000-2020.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- Direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن النفقات العامة في تزايد مستمر خلال الفترة (1990-2020) وهو ما يفسر بإتباع الحكومة الجزائرية لسياسة مالية توسعية، حيث توجه نفقات التسيير لتسيير أجهزة الدولة الإدارية من أجور للموظفين ومصاريف لصيانة المباني الحكومية، أما نفقات التجهيز فيتم توزيعها حسب الخطط التنموية السنوية للدولة وتوسعي كلاهما لتحقيق المنفعة العامة، والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة بناء على معطيات الجدول رقم (01:03):

الشكل رقم (01:03): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (01:03) ومخرجات برمجية (word 13).

بناء على معطيات الجدول رقم (01:03) والشكل رقم (01:03) فقد شهدت النفقات العامة للدولة الجزائرية إرتفاعا مستمرا في جانب نفقات التسيير بشكل يفوق جانب نفقات التجهيز طيلة فترة الدراسة، حيث كانت نسبة نفقات التسيير إلى النفقات الإجمالية تشكل دائما أكبر نسبة بالمقارنة مع نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية، كما ونلاحظ كذلك أن نفقات التجهيز قد حققت فقرة نوعية خلال الفترة (2006-2020) أين سجلت أكبر قيمة لها سنة 2018 والتي قدرتها بـ 3078005 مليون دج، بالمقارنة مع نفقات التسيير التي شهدت هي الأخرى إرتفاعا معتبرا سنة 2012 بواقع 4782634 مليون دج، لتحقيق بعد ذلك أكبر قيمة لها في سنة 2020 بواقع 5009346 مليون دج، ومنه يمكن الإشارة إلى تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز فيما يلي:

- الفترة الأولى (1990-1999):

سجلت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث إرتفعت من 136500 مليون دج سنة 1990 لتصل إلى ما قيمته 759617 مليون دج سنة 1995 ثم إلى 961682 مليون دج سنة 1999، ويعود هذا الإرتفاع إلى التزايد المتواصل في جانب نفقات التسيير حيث إرتفعت من 88800 مليون دج إلى 774695 مليون دج أي ما نسبته 80.56% من إجمالي النفقات، وهذا نظرا لتحسن وضعية الإيرادات العامة نتيجة إرتفاع أسعار البترول سنة 1990 والتي إستقرت عند 23.73 دولار للبرميل بعدما كانت أقل من 10 دولار للبرميل عقب الأزمة النفطية لسنة 1986، زيادة إلى الإرتفاع الذي شهدته الأجرور والرواتب خلال هذه المرحلة كوسيلة لإمتصاص التوترات الإجتماعية، بالإضافة إلى تسيد الديون العمومية وعمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، في حين عرفت نفقات التجهيز إرتفاعا متذبذبا نتيجة تداعيات الأزمة الأمنية التي كانت تمر بها البلاد خلال هذه الفترة

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، المرحلة الأولى (1990-1995) حيث إنتقلت نفقات التجهيز من 47700 مليون دج سنة 1990 إلى 285923 مليون دج سنة 1995 وانتقلت نسبتها من 34.95% إلى 37.64% وهي فترة الإستعداد الإثتماني الأول والثاني بالإتفاق مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بينما خلال المرحلة الثانية (1996-1999) فقد شهدت نفقات التجهيز إرتفاعا متذبذبا ، حيث يشير مبلغ نفقات التجهيز لسنة 1996 إلى حدوث إنخفاض في قيمة هذه النفقات وهذا نتيجة سياسة التقشف التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية لترشيد الإنفاق العام وتخفيضه في إطار الإصلاحات الهيكلية بين الحكومة الجزائرية والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار و تمجيد مختلف عمليات التوظيف، غير أنها عادت للإرتفاع بداية من سنة 1997 ووصلت إلى ما قيمته 211884 مليون دج سنة 1998 أي ما نسبته 24.19% من إجمالي النفقات وذلك نتيجة تشجيع الإستثمارات خاصة في القطاعات الحساسة كالتعليم والري وغيرها من القطاعات، زيادة إلى إرتفاع تكاليف الإستثمار والإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنى التحتية، لتعود مرة أخرى للإخفاض سنة 1999 بواقع 186987 مليون دج مقارنة بسنتي 1998 و 1997 بسبب التقلبات التي مست أسعار البترول سنة 1998.

- الفترة الثانية (2000-2014):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01:03) والشكل رقم (01:03) نمو حجم النفقات العامة الإجمالية بشكل متواصل خلال الفترة (2000-2014)، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 1178122 مليون دج لتصل سنة 2012 إلى قيمة 7058285 مليون دج، وتعود هذه الزيادة أساسا لإتباع الحكومة الجزائرية لسياسة مالية توسعية نتيجة الإرتفاع في أسعار المحروقات، لتتخفف بعدها سنة 2013 وتبلغ قيمة 6024183 مليون دج وهذا بسبب إنخفاض نفقات التسيير، ثم لترتفع بعدها سنة 2014 وتبلغ 6995846 مليون دج.

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (01:03) أن نفقات التسيير تشكل نسبة معتبرة من إجمالي النفقات العامة، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 72.67%، وبلغت أدنى نسبة لها 52.92% سنة 2008 وهو ما يدل على أن نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة. فقد عرفت نفقات التسيير إرتفاعا قدر بـ 856193 مليون دج سنة 2000 لتصل سنة 2012 إلى 4782634 مليون دج، وذلك في إطار تنفيذها للمخطط الخماسي الأول لدعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، بهدف ضمان التسيير الأمثل للهياكل الإدارية الساهرة على تنفيذ البرنامج، كما ساهمت نفقات التجهيز في زيادة النفقات العامة حيث إرتفعت نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من 27.5% سنة 2001 إلى 33.87% سنة 2004 أي مع نهاية البرنامج، واستمرت نفقات التجهيز في الزيادة مع إستمرار الحكومة لبرنامج التكميلي ودعم النمو (2005-2009) حيث بلغت نسبة مساهمة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة 47.08% سنة 2008 وهذا بهدف الحفاظ على النمو ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وبرنامج إعادة إعمار البنى التحتية المدمر جراء زلزال سنة 2003، زيادة إلى إرتفاع أجور العمال في القطاع الحكومي وهذا بعد مراجعة وتعديل شبكة الأجور سنة 2008 والتي نتج عنها إعادة تصنيف سلم الأجور وارتفاع الحد الأدنى للأجر المضمون (SMIG)، حيث إرتفع هذا الأخير من 6000 دج سنة 2000 إلى 18000 دج سنة 2012، ونتج عن هذه الزيادة أثر مالي رجعي إبتداء من سنة 2008، كذلك نجد من بين أبرز أسباب زيادة نفقات التسيير خلال هذه الفترة عمليات التوظيف الجديدة في قطاع التوظيف العمومي حيث قامت بفتح عشرات الآلاف من مناصب الشغل في معظم القطاعات

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الحكومية، وكذا دعم الحكومة لمختلف صيغ السكن بغية مساعدة المواطنين في الحصول على السكنات، زيادة إلى ارتفاع نفقات الخدمات الإدارية كالمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري سعياً منها للرفع من جودة الخدمات الإدارية.

لتراجع بعد ذلك نفقات التسيير إلى 4131536 مليون دج سنة 2013، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية وإنهاء الدولة من تسوية مخلفات الأجور الناجمة عن الأثر الرجعي، وثبات الحد الأدنى المضمون للأجور في حدود 18000 دج، لتعود في الارتفاع بواقع 4494327 مليون دج سنة 2014.

كما ساهمت نفقات التجهيز في ارتفاع النفقات العامة حيث كانت في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2008 أين بلغت قيمتها 1973276 مليون دج ويعود ذلك إلى إتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية، من خلال التوسع في الإنفاق العام خاصة الموجه للاستثمار وخلق الثروة عبر تطبيق البرامج التنموية، فقد خصصت ميزانية قدرها 525 مليار دج لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، مما أدى إلى ارتفاع نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة من 27.05% سنة 2001 مع بداية البرنامج إلى 33.87% مع نهاية البرنامج، واستمرت نفقات التجهيز في الارتفاع مع مواصلة الحكومة لتنفيذ البرنامج التكميلي ودعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، حيث بلغت سنة 2008 نسبة 47.08% من إجمالي النفقات العامة، لتتخفف بعد ذلك نسبة مساهمة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة سنوي 2009 و 2010 إلى 45.84% و 40.70% على التوالي، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية، لتعود نفقات التجهيز في الارتفاع سنة 2011 بواقع 1974363 مليون دج لتصل إلى 2275539 مليون دج سنة 2012، ويعود ذلك إلى زيادة نفقات قطاع السكن وزيادة بند نفقات متنوعة بأقل درجة، أما في سنة 2013 فقد تراجعت نفقات التجهيز إلى 1892595 مليون دج بسبب انخفاض نفقات قطاع السكن، ثم شهدت نفقات التجهيز ارتفاعاً سنة 2014، وذلك لارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية ونفقات قطاع السكن وبنسبة أقل قطاع المناجم والطاقة.

- الفترة الثالثة (2015-2020):

تميزت هذه الفترة بحدوث إحتلالات كبرى أبرزها تراجع أسعار البترول إثر الأزمة النفطية الأخيرة سنة 2014، إلا أن الحكومة الجزائرية قد واصلت سياستها التوسعية خلال النصف الأول من هذه الفترة في إطار إكمالها لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي رغم تراجع حصيلة الجباية البترولية، وهو ما يفسر تزايد النفقات العامة وبلوغها قيمة 7656358 مليون دج سنة 2015، وهذا بعد مساهمة كل من نفقات التسيير بنسبة 60.30% ونفقات التجهيز بنسبة 39.70% في إجمالي النفقات العامة، إلا أنه خلال سنة 2016 وبعد تبني الحكومة لحملة من الإجراءات التي من شأنها تقييد الزيادة في النفقات العامة على رأسها سياسة ترشيد النفقات العامة وتحميد عمليات التوظيف، مما أدى ذلك إلى إستقرار نفقات التسيير من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 لترتفع سنة 2020 إلى 5009346 مليون دج. أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد شهدت تراجعاً خلال سنتي 2016 و 2017 إلى 2711930 مليون دج و 2605448 مليون دج على التوالي، ويعود ذلك إلى انخفاض نفقات كل القطاعات بإستثناء نفقات قطاع السكن وبند نفقات أخرى، ثم إرتفعت سنتي 2018 إلى 3078005 مليون دج لتتخفف سنتي 2019 و 2020 إلى 2846352 مليون دج و 1893541 مليون دج على التوالي.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الفرع الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

إثر تعرض الإقتصاد الجزائري لهزات عنيفة جراء إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 سعت السلطات الجزائرية للقيام بجملة من الإصلاحات الإقتصادية العميقة وذلك بغية تقليل الإعتماد على قطاع المحروقات ومن أبرز هذه الإصلاحات إصلاح النظام الضريبي بهدف الرفع من الحصيلة الضريبية ورفع حصيلة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية. والجدول الموالي يبين تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2020).

الجدول رقم (02:03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليون دج

إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات عادية أخرى		الجبائية العادية		الجبائية البترولية		السنوات
	الحصيلة	نسبة المساهمة في الإيرادات العامة (%)	الحصيلة	نسبة المساهمة في الإيرادات العامة (%)	الحصيلة	نسبة المساهمة في الإيرادات العامة (%)	
152.500	5.20	3.40	75.780	49.69	76.200	49.97	1990
248.900	4.70	1.88	86.930	34.93	161.500	64.88	1991
311.864	9.20	2.95	108.86	34.91	193.80	62.14	1992
313.949	13.26	4.22	121.48	38.69	179.22	57.08	1993
477.181	78.83	16.52	176.18	36.92	222.18	46.56	1994
611.731	33.59	5.49	242.00	39.56	336.15	54.95	1995
825.157	38.56	4.67	290.60	35.22	496.00	60.11	1996
926.668	47.89	5.17	314.01	33.89	564.77	60.95	1997
774.511	66.13	8.54	329.83	42.59	378.56	48.88	1998
950.496	75.61	7.95	314.76	33.12	560.12	58.93	1999
1578.161	55.06	4.90	349.502	31.08	720.000	64.02	2000
1505.526	150.90	10.80	398.238	29.01	840.600	60.18	2001
1603.188	177.44	11.27	482.896	30.55	916.400	58.19	2002
1974.466	164.57	10.79	524.925	34.39	836.060	54.82	2003
2229.899	163.79	10.23	580.408	35.91	862.200	53.86	2004
3082.828	174.52	10.16	640.472	37.52	899.000	52.33	2005
3639.925	205.04	11.18	720.884	38.86	916.00	49.96	2006
3687.900	209.30	10.73	766.750	39.39	973.000	49.88	2007
2902.448	221.76	7.65	965.289	33.15	1715.400	59.20	2008
3275.362	201.75	6.16	1146.612	34.97	1927.000	58.86	2009
3074.644	275.00	9.00	1297.944	41.84	1501.700	49.16	2010
3489.108	433.32	12.46	1527.093	43.57	1529.400	43.97	2011
3804.030	376.41	9.89	1908.576	50.19	1519.040	39.92	2012
3895.315	248.40	6.39	2031.019	52.05	1615.900	41.57	2013
3927.748	258.56	6.58	2091.456	53.24	1577.730	40.18	2014
4552.542	474.95	10.41	2354.648	51.81	1722.940	37.78	2015
5011.581	846.82	16.87	2482.280	49.63	1682.550	33.51	2016
6047.885	1290.90	21.23	2630.003	43.78	2126.987	34.98	2017
6389.469	1328.01	20.78	2648.500	42.44	2349.694	36.77	2018
6601.576	1239.62	18.77	2843.465	43.08	2518.488	38.14	2019
5114.087	1094.209	21.40	2625.168	51.33	1394.710	27.27	2020

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- <https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques>.

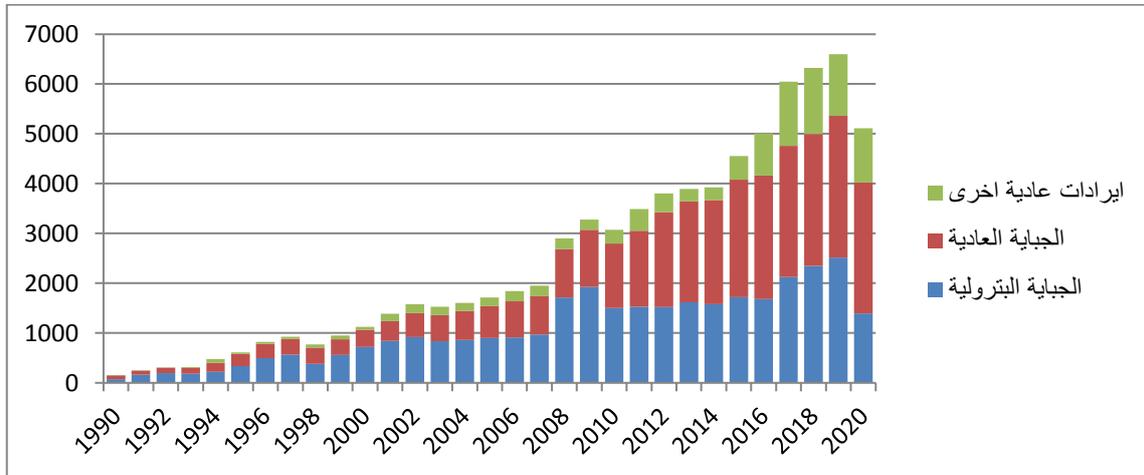
- https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf.

نستنتج من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- شهدت الإيرادات العامة للدولة تزايدا متواصلا طيلة فترة الدراسة، والذي يرجع بالأساس إلى التحسن الذي شهدته أسعار البترول منذ مطلع الألفية الجديدة، حيث إنتقلت الإيرادات العامة من 152.500 مليون دج سنة 1990 إلى 5114.087 مليون دج سنة 2020.
- هيمنة إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة للدولة، حيث أن أكثر من 64.02% مصدره الجباية البترولية في الفترة (1990-2020).
- أما بالنسبة للجباية العادية فقد عرفت أكبر نسبة مساهمة في هيكل الإيرادات سنة 2014 بنسبة قدرت بـ 53.24% ويعود هذا إلى الإنخفاض الذي شهدته أسعار البترول بداية من منتصف عام 2014 مما أثر على حصيلة الجباية البترولية، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى التوجه نحو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- ضآلة مساهمة الإيرادات العادية الأخرى غير الجبائية في الإيرادات العامة للدولة، حيث قدرت أكبر نسبة مساهمة بـ 21.40% سنة 2020.

والشكل الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (02:03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02:03) ومخرجات برمجية (word 13).

يشير الشكل أعلاه إلى تزايد مساهمة كل من الجباية البترولية والجباية العادية، وكذا الإيرادات العادية الأخرى خلال الفترة (1990-2020)، وهي كالتالي:

- بالنسبة للجباية البترولية:

يتضح جليا من خلال الجدول رقم (02:03) أن الجباية البترولية قد شهدت إرتفاعا متواصلا من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014، مع تسجيلها تراجع في سنوات 1993، 1998، 2003، 2010، 2014، لتعرف بعدها إنخفاضاً معتبرا سنة 2020 بسبب تراجع أسعار النفط تحت ضغط تداعيات إنتشار وباء كورونا فيروس. حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية في سنة 1990 قيمة 76.200 مليون دج وبنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات العامة قدرت بـ 49.97%، لترتفع بعدها إلى 161.500

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

مليون دج سنة 1991 وهو ما يمثل نسبة 64.88% من إجمالي الإيرادات العامة، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تداعيات حرب الخليج التي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، لترتفع في سنة 1992 إلى 193.80 مليون دج مع تراجع طفيف في نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة والتي بلغت نسبة 62.14%، لتتخف قليلا في سنة 1993 إلى 179.22 مليون دج بسبب تراجع أسعار البترول، لتشهد بعدها ارتفاعا متواصلا إلى غاية سنة 1997 أين حققت حصيلة قدرها 564.77 مليون دج أي نسبة 60.95% من إجمالي الإيرادات العامة وهذا نظرا لتحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية، لتتخف سنة 1998 متأثرة بتراجع أسعار النفط إلى 12.7 دولار/ للبرميل بعدما كان يقدر بـ 19.94 دولار للبرميل سنة 1997، بالتالي انعكس ذلك على مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة وانخفضت إلى 48.88% أي تراجعت بنسبة 12.07% مقارنة مع سنة 1997، إلا أنه خلال الفترة (1999-2014) قد شهدت أسعار النفط ارتفاعا مما دفع بحصيلة الجباية البترولية إلى الارتفاع واستقرت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة في حدود 53%، إلا أن هذه النسبة قد عرفت إنخفاضاً حاداً إلى ما دون 37% خلال الفترة (2014-2020) وذلك نتيجة تراجع حصيلة الجباية البترولية متأثرة بالإنخفاض الحاد والمتواصل في أسعار النفط الذي إنتقل من 109 دولار/ للبرميل سنة 2013 إلى 50 دولار/ للبرميل سنة 2015، ليتحسن ويستقر في حدود 70 دولار/ للبرميل نهاية سنة 2019، ثم ينخفض مجدداً في نهاية سنة 2020 إلى 49.99 دولار/ للبرميل، حيث ساهمت حينها الجباية البترولية بقيمة 1394.710 مليون دج من إجمالي الإيرادات العامة أي بنسبة 27.27% والتي تعد أقل نسبة مساهمة مسجلة خلال فترة الدراسة كلها.

- بالنسبة للجباية العادية:

عرفت الجباية العادية تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة (1990-2020)، حيث قدرت حصيلتها في سنة 1990 بـ 75.780 مليون دج لتصل في سنة 1995 إلى 242.00 مليون دج، ويعود هذا التطور كنتيجة للتدابير المتخذة في إطار برامج التصحيح الهيكلي التي جاء فيها القيام برفع البعض من معدلات الضرائب كالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) وكذا التقليل من الإعفاءات الضريبية، لتصل في سنة 1998 نسبة مساهمة الجباية العامة في إجمالي الإيرادات العامة نسبة 42.59% وهذا بسبب تراجع حصيلة الجباية البترولية لإنخفاض أسعار البترول، بينما في سنة 1999 فقد شهدت حصيلة الجباية العادية إنخفاضاً مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة 33.12% وهو التراجع الوحيد في حصيلتها طيلة فترة الدراسة والذي يعود أساساً إلى غياب الرقابة والمتابعة الجبائية الصارمة على مختلف الهيئات الضريبية، وعلى الرغم من تزايد الحصيلة المالية للجباية العادية خلال الفترة (2000-2009) والتي إنتقلت من 349.502 مليون دج إلى 1146.612 مليون دج إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة كانت متواضعة جداً نتيجة ارتفاع الحصيلة المالية للجباية البترولية عقب ارتفاع أسعار البترول خلال هذه المدة، أما خلال الفترة (2010-2020) فقد إستمرت الحصيلة المالية للجباية العادية في التزايد أما بالنسبة لمساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة فقد حققت سنتي 2014 و 2015 نسبة قدرها 53.24% و 51.81% على التوالي وهذا راجع لإنخفاض نسبة نمو الجباية البترولية إثر إختيار أسعار النفط سنة منتصف 2014 وكذا ارتفاع حصيلة الجباية العادية من خلال ارتفاع الإيرادات الضريبية على الأرباح والمداحيل وكذا زيادة الحقوق الجمركية وتزايد الإيرادات المتأتية من أملاك الدولة.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

نستنتج من خلال ما سبق أنه على الرغم من قيام السلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات الضريبية التي سعت من خلالها إلى الرفع من الحصيلة المالية للجباية الضريبية والتقليل من الاعتماد على الجباية البترولية وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلا أن مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة ظلت متواضعة ولم ترقى للمستوى المطلوب رغما من كونها كانت الأقل تذبذبا والأكثر إستقرارا مقارنة بالجباية البترولية.

- بالنسبة للإيرادات العادية الأخرى:

تتكون حصيلتها من الإيرادات المختلفة للموازنة العامة للدولة بنسبة 76.04% ثم تليها عائدات أملاك الدولة بنسبة 23.93% ثم عائدات الإيرادات النظامية بنسبة 0.02% وذلك خلال سنة 2018، وبالعودة إلى الأداء المالي للإيرادات العادية الأخرى، نلاحظ من خلال الجدول رقم (02:03) أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة ضعيفة جدا فقد بلغت أكبر نسبة مساهمة لها في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة 21.40% سنة 2020 وبأكبر حصيلة مالية قدرت بـ 10942.09 مليون دج، فهي قد ساهمت في الإيرادات العامة للدولة بقيم متفاوتة خلال الفترة (1990-2000) حيث لم تتجاوز عتبة 80 مليون دج وذلك لضعف بنية الإقتصاد الوطني خصوصا خلال هذه المرحلة التي إمتازت بعدم الإستقرار السياسي وكذا الإقتصادي، أما بالنسبة للفترة (2001-2016) فقد إرتفعت حصيلتها من 150.90 مليون دج إلى 846.82 مليون دج نتيجة زيادة حصيلة أملاك الدولة وكذا توزيعات بنك الجزائر، أما خلال الفترة (2017-2020) فقد إستمرت حصيلة الإيرادات العادية الأخرى في الإرتفاع بحيث بلغ متوسط مساهمتها 3700.155 مليون دج.

الفرع الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يؤثر قطاع المحروقات بدرجة كبيرة على وضعية رصيد الموازنة العامة في الجزائر نظرا للمساهمة المعتبرة للجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والتي تفوق نسبة 60%، زيادة لعجز السلطات الجزائرية على النهوض بحصيلة الجباية العادية بالإضافة إلى صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تشهد نموا بوتيرة متسارعة جدا وعجز الإيرادات العامة على مواكبة هذه الزيادة التي تشهدها حصيلة النفقات العامة، ونتيجة لذلك فقد عرفت الموازنة العامة للجزائر عجزا مستمرا في أغلب سنوات الدراسة، والجدول رقم (03:03) الموالي يبين تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (03:03): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

(مليون دج)

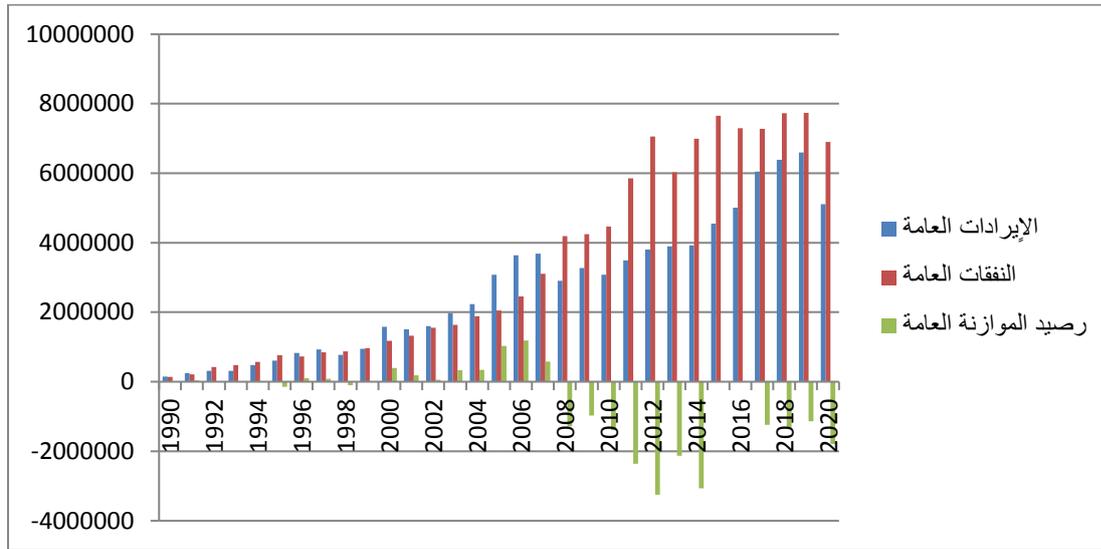
السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
1990	152500	136500	16
1991	248900	212100	36,800
1992	311864	420131	-108,267
1993	313949	476627	-162,678
1994	477181	566329	-89,148
1995	611731	759617	-147,886
1996	825157	724609	100,548
1997	926668	845196	81,472
1998	774511	875739	-101,228
1999	950496	961682	-111,92
2000	1578161	1178122	400,039
2001	1505526	1321028	184,498
2002	1603188	1550646	52,542
2003	1974466	1639265	335,201
2004	2229899	1888930	340,969
2005	3082828	2052037	1030,791
2006	3639925	2453014	1186,911
2007	3687900	3108669	579,231
2008	2902448	4191053	-1288,605
2009	3275362	4246334	-970,972
2010	3074644	4466940	-1392,296
2011	3489810	5853569	-2363,759
2012	3804030	7058173	-3254,143
2013	3895315	6024131	-2128,816
2014	3927748	6995769	-3068,021
2015	4552542	7656331	-3103,789
2016	5011581	7297494	-2285,913
2017	6047885	7282630	-1234,745
2018	6389469	7732070	-1342,601
2019	6601576	7741345	-1139,769
2020	5114087	6902887	-1788,800

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدولين رقم (01:03) و(02:03).

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

ويمكن تمثيل معطيات الجدول رقم (03:03) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03:03): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03:03) ومخرجات برمجية (word 13).

شهد رصيد الموازنة العامة للدولة في بداية فترة الدراسة فائضا قدر بـ 16 مليون دج سنة 1990 ليرتفع بعد ذلك إلى 36,800 مليون دج سنة 1991 ويعود هذا إلى إرتفاع الحصيلة المالية للجباية البترولية بالإضافة إلى الإصلاحات التي إنتهجتها الدولة، لتشهد بعد ذلك عجزا إبتداء من سنة 1992 وإستمر إلى غاية سنة 1995، حيث قدر العجز في سنة 1992 بـ 108,267 مليون دج ثم إرتفع هذا العجز إلى 162,678 مليون دج سنة 1993، ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع حصيلة الجباية البترولية والتي إنخفضت بنسبة 7,53% كنتيجة للتراجع الذي شهدته أسعار النفط إذ بلغت 17.50 دولار / للبرميل سنة 1993 بعد أن كانت في حدود 24.34 دولار/للبرميل سنة 1990 بالإضافة إلى تزايد النفقات العامة وتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي بعد إستفادتها من قروض من طرف صندوق النقد الدولي، لينخفض بعدها العجز إلى 89,148 مليون دج سنة 1994 نتيجة الإصلاحات الهيكلية المنتهجة من طرف الدولة والتي رفعت من حصيلة الجباية العادية بنسبة 45%، ثم تفاقم العجز في سنة 1995 ووصل إلى 147.886 مليون دج بسبب تزايد النفقات العامة بنسبة أكبر من الزيادة في الإيرادات العامة، ونتيجة لإرتفاع أسعار البترول والتي بلغت 21 دولار سنة 1996 مما أدى إلى إنتعاش الإيرادات العامة وتزايدها وكذا بداية تطبيق قانون الخوصصة في أبريل 1996 فإستطاعت بذلك أن تحقق فائضا خلال السنتين 1996 و1997 قدره 100,848 مليار دج و 81,472 مليون دج على التوالي، إلا أنه مع إنخفاض أسعار البترول سنة 1998 والذي وصل إلى ما دون 12,8 دولار / للبرميل أثر ذلك على الحصيلة المالية للجباية البترولية التي تراجعت بنسبة 32,97% فعاد العجز مرة أخرى وقدر بـ 100.848 مليون دج سنة 1998 ومع تحسن أسعار البترول تقلص العجز قليلا بواقع 19.376 مليون دج سنة 1999.

ومنه نستنتج أنه خلال هذه الفترة قد شهد رصيد الموازنة العامة تذبذبا ملحوظا، نتيجة تأثره بإيرادات الجباية البترولية المرهونة بالتغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق الدولية من جهة، وعجز السلطات عن التحكم في النفقات العامة التي تشهد تزايدا مضطردا من جهة أخرى.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

ومع حلول سنة 2000 شهدت الإيرادات العامة والنفقات العامة إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2000-2020)، إلا أن نسبة الزيادة الإجمالية في النفقات العامة كانت دائما أكبر بكثير من نسبة الزيادة الإجمالية في الإيرادات العامة، حيث قدرت الإيرادات العامة في سنة 2000 بـ 1578,161 مليون دج بينما في سنة 2020 فقد وصلت إلى 5114,087 مليون دج أي ما يفوق ثلاثة أضعاف، أما بالنسبة للنفقات العامة فقد تضاعفت قرابة الستة مرات فقد قدرت في سنة 2020 بـ 6902,887 مليون دج في حين كانت في سنة 2000 تقدر بـ 1178,122 مليون دج، مما أدى ذلك إلى تفاقم العجز في رصيد الموازنة العامة للدولة والذي لازمها طيلة الفترة (2008-2020) فقد قدر العجز بـ 1288,605 مليون دينار سنة 2008، حيث ظهر حينها كنتيجة للركود الإقتصادي الذي خلفته تداعيات الأزمة المالية العالمية أزمة الرهون العقارية والتي أثرت على الطلب العالمي على البترول، وهو ما يمكن أن يطلق عليه بـ العجز الهيكلي، والذي سجل أكبر قيمة له في سنة 2012 برصيد سالب قدر بـ 3254.143 مليون دج لينخفض بعدها في سنة 2013 إنخفاضا محسوسا نتيجة التخفيض في النفقات العامة جراء تجميد عدد من المشاريع المزمع إنجازه، ليعود بعد ذلك للإرتفاع تناسبا مع الزيادة في النفقات العامة، ليتراجع بعدها بفضل الإجراءات الوقائية التي إتبعتها الدولة بالإضافة لسياسة التقشف التي تم الإعتماد عليها بعد الأزمة النفطية لسنة 2014.

والجدير بالذكر أن الموازنة العامة للدولة لم تشهد عجزا خلال الفترة الممتدة بين (2000-2007) بل حقق رصيدها فائضا وذلك نظرا لإرتفاع أسعار البترول حينها مما إنعكس إيجابا على رصيد الموازنة العامة وحقت فائضا قدر بـ 400.039 مليون دج ليرتفع هذا الفائض ويصل إلى قيمة 1186.911 مليون دج سنة 2006 وهو أكبر فائض تحققه الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، كما إستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 2007 أين حققت الموازنة العامة فائضا قدر بـ 579.231 مليون دج.

المبحث الثاني: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تعددت أساليب تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر من فترة لأخرى، وذلك وفقا للقدرة التمويلية للدولة والسياسة المالية المنتهجة، حيث إعتمدت الدولة الجزائرية في تمويل عجز موازنتها العامة خلال الفترة (1990-2020) على عدد من الأساليب والمتمثلة أساسا في: التمويل البنكي، التمويل الغير بنكي، التمويل الخارجي، موجودات صندوق ضبط الإيرادات، القرض السندي، زيادة إلى آلية تمويلية إستثنائية والمتمثلة في التمويل الغير تقليدي.

المطلب الأول: تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة العامة في الجزائر

شهدت الدولة الجزائرية بداية الألفية الثالثة إرتفاع غير مسبوق لسعر برميل النفط، الأمر الذي دفعها إلى ضرورة حسن إستغلال وتسيير تلك الموارد الإضافية وذلك بعد تحديد السعر المرجعي للبرميل الذي تحدد على أساسه بنية موازنة الدولة، حيث إبتكرت السلطات الجزائرية آلية جديدة لإمتصاص تلك الفوائض المالية المتأتية من الجباية البترولية، والتي تعاضمت حصيلتها كنتيجة لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، بهدف توجيهها بالدرجة الأولى إلى سد العجز في الموازنة العامة للدولة، واعتمادها كوسيلة فعالة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الجزائري، عرفت هذه الآلية بـ صندوق ضبط الإيرادات.

الفرع الأول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات

بعد إرتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة حققت الجزائر موارد مالية معتبرة لكل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حيث حققت الموازنة العامة فائضا قدر بـ 400 مليار دينار جزائري نتيجة إرتفاع الإيرادات الجبائية 1213.2 مليار دينار، ونظرا لعدم

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

إستقرار أسعار النفط قررت السلطات الجزائرية إنشاء صندوق ضبط الموارد (المادة 10) (ج.ر.ج.ج، 2000)، تتمثل موارده في فائض القيم الجبائية الناتجة عن إرتفاع سعر المحروقات أكثر من السعر المرجعي في قانون المالية، حيث تعتبر الوزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير صندوق ضبط الموارد ووزير المالية هو الأمر بالصرف لهذا الصندوق (القرار رقم 122 بتاريخ 16 جوان 2002).

أولاً: تعريف صندوق ضبط الإيرادات (FRR) (Le Fond de régulation des recettes)

يصنف هذا الصندوق ضمن الصناديق الخاصة وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وبالضبط حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (بن طاهر و بغنة، 2015، صفحة 09). تم إنشاؤه بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 بناء على القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وينص هذا القانون على ما يلي " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"، ويقيد في هذا الحساب: (ج.ر.ج.ج، 2000، صفحة 04)

1. في باب الإيرادات:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

2. في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض الدين العمومي.
- وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق (ج.ر.ج.ج، 2003، صفحة 28). حيث حددت المهمة الأساسية للصندوق والمتمثلة في إمتصاص الفوائض المالية واستعمالها في تسوية العجز في الموازنة العامة الذي قد يحدث في المستقبل في حالة إخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى تسديد الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي. وقد عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو الآتي: " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري". إلا أنه في سنة 2017 ألغي هذا الشرط نظرا لحاجة الحكومة الكبير لإيرادات الصندوق لتمويل عجزها الكبير بعد تراجع أسعار النفط (صباغ و بلعيد، 2021، صفحة 332).

وهكذا أصبح صندوق ضبط الموارد أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تستعملها الحكومة بهدف التقليل من آثار الصدمات الخارجية، والمتمثلة في إخفاض أسعار النفط، ومنه المحافظة على إستقرار الموازنة العامة للدولة (بلقلة، ضيف، و عزوز، 2020، صفحة 178).

ثانياً: دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

يرتبط الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة بالقطاع النفطي لما لهذا الأخير من مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوازن ميزان المدفوعات، لكن تذبذب السوق النفطي العالمي والذي شهد في السنوات الأخيرة عدم استقرار وتقلبات حادة تعود لعدة أسباب سياسية أو اقتصادية خلق مشاكل عدة في هيكل الاقتصاد الوطني بصفة عامة والموازنة العامة بصفة خاصة، وقد دفع عدم الاستقرار في السوق النفطي إلى ضرورة إيجاد آليات لإدارة الفوائض المالية، ولعل من أبرز الدوافع التي أدت إلى إنشاء هذا الصندوق عدم وجود حساب يتم فيه نقل الفوائض المالية من سنة لأخرى ضمن الموازنة العامة إنطلاقاً من مبدأ السنوية للموازنة العامة، ومن الدوافع أيضاً الحاجة إلى إيجاد مصدر لتمويل العجز في حالة وقوعه (قطاف، هيشر، و طلحة، 2021، صفحة 03). حيث يمكن حصر أهم دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر في العناصر التالية:

1. الدوافع الداخلية: ونذكر من أهمها ما يلي:

● تأثير تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات: يعتبر ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي والتي تجاوزت ما نسبته 29.68% خلال الفترة (1996-2000) وسنة 2000 نسبة 39.4% كتأكيد على الأهمية النسبية لهذا القطاع، مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

● تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة: تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة مما يدفع بالموازنة العامة للدولة للتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فقد ساهمت الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (1996-2000) نسبة 64% وسجلت أعلى نسبة سنة 2000 والتي قدرت بـ 76.86% وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق للموازنة العامة للدولة بالتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وباعتبار أن تمويل برامج التنمية الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة فإنه يمكن القول بأن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ هذه البرامج (لطرش و كتاف ، 2018، صفحة 29).

● تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري يشكل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساساً بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

2. الدوافع الخارجية: ونجد من أبرز تلك الدوافع ما يلي:

● تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وعدم استقرارها: تتميز أسعار النفط بالتذبذب وعدم الاستقرار على مستوى الأسواق الدولية، ويعود ذلك إلى تأثيرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول الريفية من بينها الجزائر لمختلف الصدمات الناتجة عن تراجع أسعارها، وأمام هذا الوضع وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى البحث عن آلية تمويل على شكل احتياطات تتشكل من خلال امتصاص الفوائض المالية النفطية المتراكمة في حال ارتفاع أسعار المحروقات والإحتفاظ بها لتغطية الصدمات السلبية الناتجة عن انخفاض الأسعار (غزاي و بولصنام، 2020، صفحة 205).

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- رواج وانتشار ظاهرة إنشاء الصناديق السيادية في معظم الدول النفطية: لجأت السلطات الجزائرية إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد كرد فعل على إتساع ظاهرة انتشار صناديق الثروة السيادية في معظم الدول النفطية خاصة دول الخليج العربي، كالإمارات العربية المتحدة والسعودية، الكويت وقطر، ونجاح الكثير منها في ضمان إستدامة تمويل عملية التنمية الإقتصادية وتوفير مورد تمويلي مستدام يكفل حقوق الأجيال القادمة (لطرش وكتاف ، 2018، صفحة 29).

ثالثا: أهمية إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

يستمد صندوق ضبط الموارد أهميته من كونه أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للدولة خاصة من خلال توفير الموارد الموجه للإنفاق الحكومي، ويكن إنجاز أهميته في النقاط الموالية:

- ✓ مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من حجم المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية.
- ✓ ضبط مداخيل البترول وتوجيهها في مسار يخدم المصلحة العامة للإقتصاد الوطني.
- ✓ سد عجز الموازنة العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة الفائض أو التوازن.
- ✓ يمكن أن يلعب الصندوق دورين مزدوجين تبعا لأهدافه التي يسعى لتحقيقها، حيث يمكن أن يستخدم كصندوق إيداع يتم فيه إيداع جزء من الإيرادات النفطية للأجيال المقبلة، أو أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وفي هذه الحالة يعتبر كصندوق ضبط أو تثبيت (بوجعة و وائي، 2018، صفحة 132).
- ✓ المساعدة على إمتصاص أثر الصدمات النفطية الخارجية على التوازنات المالية الداخلية للإقتصاد (ج.ر.ج.ج، 2006).

الفرع الثاني: مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الموازنة العامة

يعتبر صندوق ضبط الموارد وسيلة حماية للحفاظ على توازن الموازنة العامة للدولة، خاصة أن السلطات الجزائرية تلجأ لإستخدام العجز الموازني كأداة من أدوات السياسة المالية من أجل بلوغ أهدافها التنموية، ثم تقوم بعد ذلك بتغطية هذا العجز، وقد بدأت في إستخدام موارد هذا الصندوق لسد العجز في الموازنة العامة للدولة إبتداء من سنة 2006، وعليه سنسلط الضوء فيما يلي على تطور الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد بالجزائر خلال الفترة (2000-2020)، ثم مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

أولا: تحليل تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

شهد رصيد صندوق ضبط الموارد تطورات هامة في رصيده خلال الفترة (2000-2020) نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه المدة، والجدول الموالي يقدم لمحة عن تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من خلال عرض تطور موارده وإستخداماته، ورصيده.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (04:03): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

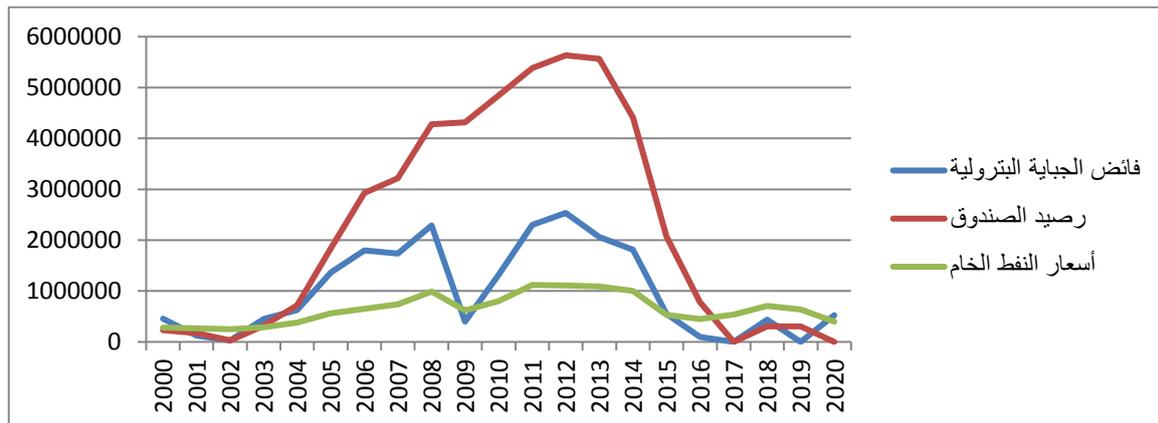
الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	رصيد الصندوق في السنة السابقة	فائض الجباية البترولية	تسيقات بنك الجزائر	إجمالي موارد الصندوق	إستخدامات الصندوق	رصيد الصندوق	أسعار النفط الخام
2000	0	453237	0	453237	221100	232137	28.5
2001	232137	123864	0	356001	184467	171534	27.8
2002	171534	26504	0	198038	170060	27978	25.2
2003	27978	448914	0	476892	156000	320892	29.0
2004	320892	623499	0	944391	222703	721688	38.7
2005	721688	1368836	0	2090524	247838	1842686	56.4
2006	1842686	1798000	0	3640686	709641	2931045	65.7
2007	2931045	1738848	607956	4669893	1454363	3215530	74.8
2008	3215531	2288159	0	5503690	1223617	4280073	99.9
2009	4280072	400675	0	4680747	364282	4316465	62.2
2010	4316465	1318310	0	5634775	791938	4842837	80.2
2011	482837	2300320	0	7143157	1761455	5381702	112.9
2012	5381702	2535309	0	7917011	2283260	5633751	111
2013	5633751	2062231	0	7695982	2132471	5563511	109.5
2014	5563511	1810320	0	7373831	2965672	4408159	100.2
2015	4408159	552192	0	4960351	2886505	2073846	53.1
2016	2073846	98550	0	2172396	1387938	784458	45.0
2017	784458	0	0	784458	784458	0	54.1
2018	0	437412	0	437412	131912	305500	71.3
2019	305500	0	0	305500	0	305500	64.9
2020	305500	526854	0	832354	832354	0	40

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر وتقارير وزارة المالية للسنوات المعنية.

والشكل الموالي يوضح تطور رصيد صندوق ضبط الموارد بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (04:03): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات وأسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (04:03) ومخرجات برمجية (word 13).

نستنتج من خلال الجدول السابق أن التطور الذي يحصل في رصيد صندوق ضبط الموارد ما هو إلا تحصيل حاصل للزيادة في فائض الجباية البترولية التي تحصل عليها الدولة فهي تعد المصدر الوحيد لتمويل الصندوق، كما أن التطور الحاصل في الجباية البترولية يتوافق مع الزيادة أو الإنخفاض في أسعار البترول.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- عرف الفائض في قيم الجباية البترولية (فائض الجباية البترولية هو الفرق بين الجباية البترولية الفعلية والجباية البترولية المتوقعة بالسعر المرجعي المذكور في قانون المالية) تفاوتتا من سنة لأخرى، ويعود ذلك إلى تفاوت أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن رصيد صندوق ضبط الموارد قد شهد إنخفاضاً خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2002 مسجلاً رصيد قدره 27978 مليون دج سنة 2002 بينما كان في سنة 2000 يقدر بـ 232137 مليون دج ومنه فقد إنخفض بنسبة 87.9%، ويرجع ذلك الإنخفاض في رصيد الصندوق إلى تناقص فائض الجباية البترولية من 453237 مليون دج سنة 2000 إلى 26504 مليون دج سنة 2002 وهذا بسبب إنخفاض أسعار النفط الخام من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 25.2 دولار للبرميل سنة 2002، وتعتبر فوائض الجباية البترولية المساهم الوحيد في تمويل الصندوق خلال هذه الفترة لكونه لم يتلقى أي تسبيقات من بنك الجزائر الذي إعتد كمصدر تمويلي جديد وفقاً للتعديلات التي تم إعتماها سنة 2004.
- سجل رصيد صندوق ضبط الموارد أكبر قيمة له سنة 2012 قدرت بـ 5633751 مليون دج، وأكبر سحب له كان سنة 2014 وقدر بـ 2965672 مليون دج.
- عرف رصيد صندوق ضبط الموارد إرتفاعاً مستمراً من سنة 2003 حيث إنتقلت قيمة رصيده من مستوى 320892 مليون دج إلى غاية سنة 2013 مسجلاً 5563511 مليون دج، ويعزى ذلك إلى الإرتفاع في قيمة فائض الجباية البترولية التي إنتقلت من مستوى 448914 مليون دج سنة 2003 إلى مستوى 2535309 مليون دج سنة 2012، وهذا نتيجة الطفرة التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة، مما أدى إلى زيادة موارد الصندوق بنسبة تفوق إستخداماته.
- سجل رصيد الصندوق بعد منتصف سنة 2014 إنخفاضاً مستمراً خلال الفترة (2014-2017)، حيث إنتقل من مستوى 4408159 مليون دج سنة 2014 إلى أن إستنفد الصندوق كلياً سنة 2017 وهذا بفعل إنخفاض فائض قيمة الجباية البترولية، نتيجة الإنهيار الذي شهدته أسعار النفط منذ منتصف 2014 وتزايد قيمة الإقتطاعات لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، والجدير بالذكر أن الهدف الأساسي الذي تم من أجله إستحداث هذا الصندوق هو تنفيذ سياسة الموازنة لمواجهة التقلبات الدورية خلال فترات الإنكماش في دورة أسعار النفط والغاز (Zidelkhalil & Mouhoubi, 2020, p. 209).
- إلا أنه في سنتي 2018 و2019 بلغ رصيد الصندوق 305500 مليون دج نتيجة الإرتفاع الطفيف في أسعار النفط وتحقيق فائض في الجباية البترولية، واللجوء إلى وسيلة تمويل أخرى لسد العجز في الموازنة العامة للدولة والمتمثلة في التمويل غير التقليدي، ليتم بعد ذلك إستنفاده كلياً سنة 2020 بسبب إنخفاض أسعار النفط.

ثانياً: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

بعد تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة وعدم قدرة الإيرادات العادية على تغطية النفقات العامة، توجهت الحكومة إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد والذي يهدف إلى سد عجز الموازنة العامة، سيتم التطرق لدور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة وسداد الدين العمومي للدولة.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (05:03): تطور تمويل صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة

(2000-2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	موجودات الصندوق (FRR)	سداد الدين العمومي	سداد تسيقات بنك الجزائر	المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة	نسبة التمويل (%)	إجمالي الإستخدامات	رصيد الصندوق
2000	453237	221100	0	0	0	221100	232137
2001	356001	184467	0	0	0	184467	171534
2002	198038	170060	0	0	0	170060	27978
2003	476892	156000	0	0	0	156000	320892
2004	944391	222703	0	0	0	222703	721688
2005	2090524	247838	0	0	0	247838	1842686
2006	3640686	618111	0	91530	14.98	709641	2931045
2007	4669893	314455	607956	531952	45.88	1454363	3215530
2008	5503690	465437	0	758180	58.84	1223617	4280073
2009	4680747	0	0	364282	37.52	364282	4316465
2010	5634775	0	0	791938	56.88	791938	4842837
2011	7143157	0	0	1761455	74.52	1761455	5381702
2012	7917011	0	0	2283260	70.16	2283260	5633751
2013	7695982	0	0	2132471	100.17	2132471	5563511
2014	7373831	0	0	2965672	96.66	2965672	4408159
2015	4960351	0	0	2886505	92.99	2886505	2073846
2016	2172396	0	0	1387938	60.72	1387938	784458
2017	784458	0	0	784458	63.53	784458	0
2018	437412	0	0	131912	9.34	131912	305500
2019	305500	0	0	0	0	0	305500
2020	832354	0	0	832354	0	832354	0

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات، الوزارة المالية <https://www.mfdgi.gov.dz>

إنطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه والذي يمكننا من تحديد دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة منذ إنشائه، نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من سنة (2000-2005) إقتصرت تدخلات الصندوق على تسديد المديونية العمومية فقط، واستطاع الصندوق تخفيض هذا الأخير بنسبة 97.18% مع الحفاظ على مستويات متدنية من التضخم (بولصباغ و مصباح، 2022، صفحة 71). حيث تم تخصيص جميع إستخدامات الصندوق في تمويل الدين العمومي بشقيه الداخلي والخارجي، والجدول الموالي يبين تطور الدين العام ومساهمة صندوق ضبط الموارد في تسديده.

الجدول رقم (06:03): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تسديد المديونية العمومية خلال الفترة

(2000-2008) الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدين العمومي الداخلي	1022.9	999.4	980.5	982.2	1000.0	1094.3	1779.7	1044.1	734.0
الدين العمومي الخارجي	16317.4	14552.1	14607.2	14893.1	13498.0	11579.9	878.7	912.0	459.9
مساهمة الصندوق في تسديد الدين العمومي	221100	184467	170060	156000	222703	247838	618111	314455	465437

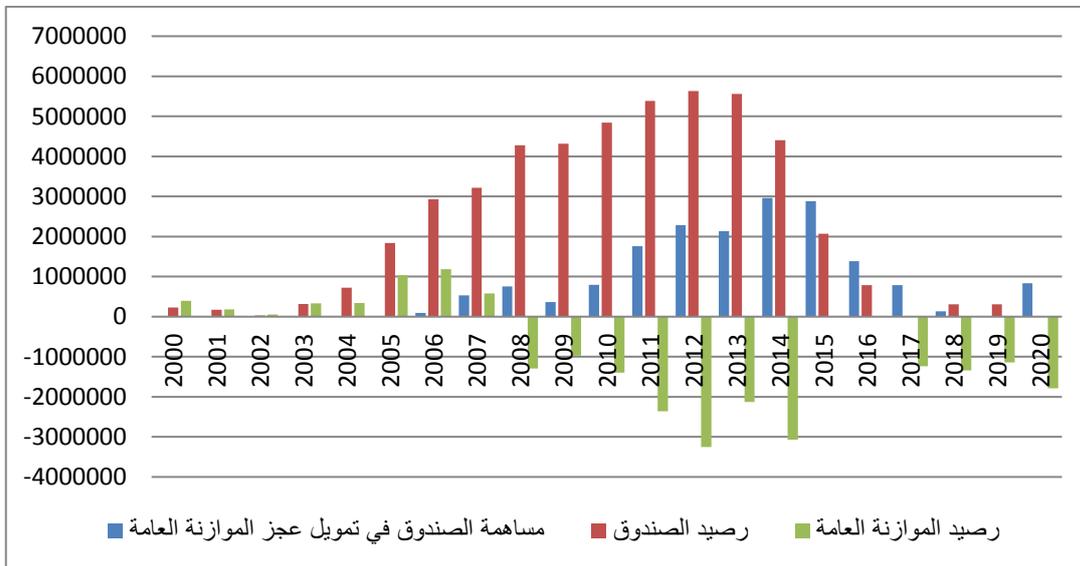
المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات، الوزارة المالية <https://www.mfdgi.gov.dz>

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يتضح من خلال الجدول رقم (06:03) تراجع الدين العمومي الخارجي خلال الفترة (2000-2008) من 16317.4 إلى 459.9 مليون دج نتيجة إتهاج سياسة التسديد المسبق للمديونية الخارجية من طرف الحكومة الجزائرية معتمدة في ذلك على موارد صندوق ضبط الإيرادات، على عكس الدين الداخلي الذي شهد تراجعا طفيفا في السنوات الأولى من إنشائه والذي بلغ قيمة 980.5 مليون دج سنة 2002 بينما كان سنة إنشاء الصندوق يقدر بـ 1022.9 مليون دج، وذلك نتيجة تسديد الدين العمومي الداخلي من رصيد الصندوق، ليرتفع بعد ذلك من 982.2 مليون دج سنة 2003 إلى 1044.1 مليون دج سنة 2007، ويعود هذا الارتفاع في الدين العمومي الداخلي إلى اعتماد الحكومة الجزائرية بالدرجة الأولى على التمويل البنكي والغير بنكي لسد العجز في الموازنة العامة، ثم عاد رصيد الدين العمومي الداخلي في الإنخفاض تدريجيا إلى أن بلغ 734 مليون دج سنة 2008، ويعود هذا الإنخفاض لمواصلة صندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية العمومية وتمويل عجز الموازنة العامة بداية من سنة 2006. حيث لم تلجأ الدولة خلال هذه الفترة إلى الإقتطاع من رصيد الصندوق لتمويل العجز في الموازنة العامة وهذا حسب ما نصت عليه المادة 10 من القانون التكميلي لسنة 2000، لأنها آنذاك كانت تلجأ إلى أسلوب الإقتراض الداخلي والمتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات وطرحها للإكتتاب في السوق المحلية، بعد أن كانت تمويل عجزها بالدرجة الأولى خلال فترة التسعينات من المساعدات والقروض الممنوحة لها من قبل الهيئات المالية الدولية، وعقب صدور التعديلات التي مست القانون بموجب المادة 25 من الأمر 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، عمدت الحكومة الجزائرية إلى الإقتطاع من رصيد صندوق ضبط الموارد بطريقة مباشرة لتمويل عجز الموازنة العامة شرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج وذلك ابتداء من سنة 2006.

الشكل رقم (05:03): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة

(2020-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (05:03) والجدول رقم (03:03) ومخرجات برمجية (word 13).

ومنه يمكن القول أن الحكومة قد شرعت في استخدام صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة منذ سنة 2006، إذ أخذت نسبة مساهمة الصندوق في تمويل العجز تتطور تدريجيا منذ ذلك الحين حيث بلغت نسبتها 14% أي ما يقارب 709641 مليون دج من مجمل استخداماته، لترتفع نسبة تمويل عجز الموازنة إلى 45.88% سنة 2007 ثم تنتقل هذه النسبة إلى 58.84% سنة 2008.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

ويُعتبر أن سنتي 2008 و2009 تمثلان محطة هامة في تاريخ الإقتصاد العالمي، وهذا بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهون العقارية) وتداعيتها على إنخفاض أسعار النفط، حيث تراجعت أسعار النفط من 99.9 إلى 62.2 دولار للبرميل خلال سنتي 2008 و2009 على التوالي، والجزائر كغيرها من الدول الريعية التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة سنة 2009 قدر بـ 541,5 مليار دج، مما استدعى الوضع اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد لتغطية حوالي 37.52% من العجز أي ما يقارب 364282 مليون دج.

وفي المقابل شهدت الفترة (2010-2013) نمو الموارد الصندوق وذلك تزامنا مع التحسن الحاصل في أسعار النفط، والتي قدرت بـ 7917011 مليون دج سنة 2012 لتصل إلى 7695982 مليون دج عام 2013 نتيجة إستقرار أسعار النفط بين 80 و112 دولار للبرميل خلال تلك الفترة.

وتعد سنتي 2014 و2015 السنوات الحرجة لكل من رصيد الموازنة العامة وموارد صندوق ضبط الموارد، حيث تراجعت أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 إلى أن وصلت سنة 2015 إلى 53.1 دولار للبرميل، مما أدى إلى إرتفاع عجز الموازنة ليصل إلى 3103789 مليون دج، وتمويل هذا العجز من صندوق ضبط الموارد بواقع 2886505 مليون دج، بما يعادل 92.99% من إجمالي موارد الصندوق.

كما نلاحظ أنه خلال الأعوام الخمسة الأخيرة من فترة الدراسة تراجع رصيد الصندوق بصفة تدريجية وذلك إبتداء من سنة 2014 التي سجلت رصيد بواقع 4408159 مليون دج، حيث إقتصرت إستخداماته على تمويل عجز الموازنة العامة فقط، إذ إنخفض رصيده إلى 2073846 مليون دج سنة 2015، ليسجل بعد ذلك رصيد الصندوق أقل قيمة سنة 2016 قدرت بـ 784458 مليون دج، وتم بعد ذلك إلغاء العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الإجباري الخاص بالصندوق والذي حدد بـ 740 مليار دج من خلال قانون المالية 2017، بهدف إمتصاص جزء من عجز الموازنة العامة نتيجة تراجع فائض الجباية النفطية منذ السداسي الثاني لسنة 2014.

ومع إستمرار الوضع السيئ إثر تراجع أسعار النفط التي أدت إلى تراجع الإيرادات العامة (لإنخفاض حصيلة فائض الجباية البترولية) وتوسع الدولة في النفقات العامة وإستمرار تزايد العجز في الموازنة العامة وتغطيته عن طريق الإقتطاع من رصيد صندوق ضبط الموارد وعجز الموارد العادية على ضمان التمويل اللازم للموازنة العامة، كل هذه العوامل أدت إلى عدم قدرة الصندوق على تغطية عجز الموازنة ونضوب موارده تماما خلال، حيث نفذ رصيد الصندوق تماما خلال سنة 2017 بواقع 0 مليون دج، ليحقق ويحتفظ بعد ذلك على رصيد قدره 305500 مليون دج على مدار سنتي 2018 و2019 لحدوث إرتفاع طفيف في أسعار النفط التي حققت 71.3 و64.9 دولار للبرميل على التوالي خلال السنتين، ثم لينفذ رصيد الصندوق مرة أخرى سنة 2020 لإختيار أسعار النفط وتراجع الطلب على المحروقات بسبب تداعيات إنتشار جائحة كورونا (covid19)، ويعزى ذلك إلى توقف حركة النقل والإنتاج العالميين، مما أدى إلى تدهور شديد في الطلب العالمي على النفط مقابل عرض أكبر، الأمر الذي خلق فائضا كبيرا من المخزون النفطي أفضى بدوره إلى تراجع أسعار النفط عالميا.

المطلب الثاني: القرض السندي كألية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

صرح وزير المالية بن خالفة عبد الرحمان يوم 12 أبريل 2006 رسميا عن لجوء الحكومة إلى آلية تمويل جديدة متمثلة في آلية القرض السندي أو ما يسمى بالقرض الوطني للنمو الإقتصادي بنسبة فائدة 5% لتمويل المشاريع الإقتصادية المسطرة في برامج الحكومة والمهددة بالإلغاء والتجميد لعدم قدرة الخزينة العمومية على تغطية نفقاتها بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014 وتراجع المداخيل الوطنية، زيادة إلى الإنخفاض الكبير الذي شهدته رصيد صندوق ضبط الموارد.

الفرع الأول: مفهوم القرض السندي

وفقا لقرار نص المادة 01 بالجريدة الرسمية الصادرة يوم 04 ماي 2016 العدد 27 عرق القرض السندي على أنه: "سندات تصدر عن مؤسسة عمومية حكومية كجهة مقترضة، والمواطنين كمقرضين من جهة ثانية، من أجل الحصول على أموال للخزينة العمومية، مقابل نسبة محددة قانونيا لمدة خمس سنوات".

فمن خلال نص المادة أعلاه، يتجلى لنا أن الهدف الأساسي من إطلاق هذه الآلية يتمثل في تمويل مختلف المشاريع الإقتصادية العمومية المبرمج إنجازها في البرامج الحكومية والمهددة بالتجميد، لعجز الخزينة العمومية على تغطية نفقاتها باللجوء إلى المديونية الداخلية، خاصة وأن العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة لسنة 2016 يقدر بـ 35 مليار دج، تزامنا مع إعلان صندوق ضبط الموارد والمكلف بتمويل هذا العجز لإفلاسه في ماي 2016 (بن عبيد و قسوري، 2017، صفحة 137).

ووفقا للقرار المؤرخ في 28 مارس 2016 والذي يحدد الشروط والكميات التي تصدر وفقها الخزينة العمومية الجزائرية القرض الوطني للنمو الإقتصادي، يكون على شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها حسب إختيار المكتب لمدة 3 سنوات و5 سنوات بقيمة 50000 دج لكل سند، حيث تكون نسبة الفائدة على هذه السندات 5% سنويا لمدة 3 سنوات و5.75% سنويا لمدة 5 سنوات، بحيث يتم دفع الفوائد الناجمة عن هذه السندات سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الإكتتاب وتكون معفاة من الضرائب (ج.ر.ج.ج، 2016، الصفحات 33-34).

وتتميز سندات القرض الوطني للنمو الإقتصادي بالمميزات التالية:

- قابلة للتداول الحر إذ يمكن شراءها أو التنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتظهير السند أو عن طريق وسطاء مختصين، كما يمكن رهنها لقرض بنكي.
- يسمح بالتسديد المسبق للسندات المصدرة في إطار هذا القرض أي قبل حلول آجال إستحقاقه بطلب من حاملها وهذا بعد أخذ رأي المدير العام للخزينة، ولا يمكن طلب التسديد المسبق من طرف حامل السند إلا بعد مرور نصف المدة الإجمالية للسند، ويتم حساب نسبة الفائدة المطبقة عند التسديد المسبق بنسبة عدد الأيام الجارية بعد تسديد آخر قسيمة.
- يفتح الإكتتاب في سندات القرض السندي لدى صناديق الإكتتاب المتمثلة في: الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، الخزينة الولائية، وكالات بريد الجزائر، الوكالات البنكية وكذا فروع بنك الجزائر.
- تستفيد المصالح المالية التابعة لوزارة المالية ومصالح بريد الجزائر وبنك الجزائر والبنوك من عمولة توظيف إكتتاب من الخزينة قدرها 1% من مجمل مبلغ رأس المال المكتتب فعلا أو المكتتب بصفة نهائية، فالنسبة المذكورة تبلغ 500 دج على كل سند.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

إستنادا إلى القرار المؤرخ في 3 ماي 2016 قامت الوزارة المالية بإدراج تعديلات طفيفة على شروط الإكتتاب في سندات القرض الوطني للنمو الإقتصادي، حيث تضمن هذه التعديلات ما يلي:

- يتم إصدار سندات القرض الوطني للنمو الإقتصادي في شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها حسب إختيار المكتتب بقيمة 10000 دج أو 50000 دج أو 1000000 دج، مع الإبقاء على نفس مدة الإستحقاق ثلاث أو خمس سنوات ومعدلات الفائدة.
- توسيع عدد الصناديق الخاصة بإكتتاب السندات إلى سبعة صناديق وذلك بإضافة وكالة التأمين المباشر إلى الصناديق السابقة الذكر، واستفادتها من عمولة توظيف من الخزينة تقدر ب 1% من مبلغ رأس مال المكتتب فعلا أو المكتتب بصفة نهائية في اليوم الأخير من فترة الإكتتاب كما هو الحال مع صناديق الإكتتاب الأخرى.

الفرع الثاني: مساهمة القرض السندي في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر

شرعت الخزينة العمومية في طرح سندات القرض الوطني للنمو الإقتصادي للإكتتاب العمومي في 16 أبريل 2016 وفقا للشروط المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم 21 المؤرخ في 28 مارس 2016، والجدول أسفله يوضح حصيلة الإكتتاب في هذه السندات ونسبة مساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

الجدول رقم (07:03): مساهمة آلية القرض السندي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

السنة	قيمة القرض السندي	قيمة العجز	قيمة تمويل العجز	نسبة التمويل %
2016	568	2285.913	557.828	24.4

المصدر: (بوفغور، (2020-2021)، صفحة 203)

يتجلى لنا من خلال معطيات الجدول أعلاه أنه قد تم تحصيل حوالي 568 مليار دج نتيجة عملية الإكتتاب في سندات القرض الوطني للنمو الإقتصادي الذي إنتهت آجاله يوم 16 أكتوبر 2016، وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة سنة 2016 بواقع 575.828 مليار دج أي بنسبة 24.4% من إجمالي العجز الذي قدر حينها ب مليار دج، لتشرع بعد ذلك الخزينة العمومية سنة 2017 في تسديد الدين العمومي لهذه السندات (سندات القرض الوطني للنمو الإقتصادي).

ومنه يمكن القول أن آلية القرض السندي أو ما يسمى بالقرض الوطني للنمو الإقتصادي حلا مؤقتا وعاجل لجأت إليه الحكومة الجزائرية في محاولة لها لسد العجز المتزايد في الموازنة العامة والناتج عن إنهيار أسعار النفط دون اللجوء إلى الإقتراض الخارجي، وعلى الرغم من قدرة هذه الآلية على تحصيل ما قيمته 568 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 17 أبريل إلى غاية 17 أكتوبر، إلا أن هذا القرض فشل في تحقيق هدفه المنشود والمتمثل في تعبئة الموارد المالية الكافية في ظل تزايد الإنفاق العام وتراجع إيرادات الدولة. وتعود أسباب فشل هذه الآلية إلى جملة من العوائق التي صادفت تطبيقها نذكر منها:

- إنعدام الثقة بين المواطنين والحكومة الجزائرية، خاصة بعد تصريح هذه الأخيرة بأن حصيلة هذا القرض السندي ستوجه لتمويل المشاريع الإقتصادية العمومية دون التحديد الدقيق لها.
- غياب الثقافة الإستثمارية الربوية لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، بإعتبار أن هذا الأسلوب التمويلي مخالف للشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- ارتفاع معدل التضخم إلى 4.5% في حين قدر سعر الفائدة وقتها بـ 5%، مما أدى إلى عزوف الأفراد عن الإستثمار في سند عائدته 0.5%، ومنه أسعار فائدة غير محفزة ومقنعة للمستثمرين.
- تراجع قيمة الدينار الجزائري والعديد من المؤشرات الإقتصادية الغير مستقرة.
- إن التوسع في تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق السندات الحكومية طويلة الأجل يؤدي إلى تصاعد حجم الدين العمومي الداخلي وتساعد أعباء خدمة هذا الدين، مما يشكل ضغطا على الموازنة العامة للدولة في المستقبل.

المطلب الثاني: التمويل الغير تقليدي (الإصدار النقدي الجديد)

بعد تفاقم تداعيات الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر منذ منتصف 2014، والتي أثرت على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية، وفي ظل غياب موارد مالية تستجيب والتزايد المتسارع في حجم النفقات العامة من جهة والمساهمة في تخفيض عجز الموازنة العامة من جهة أخرى مع نهاية سنة 2017، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى البحث عن آليات لتمويل الإقتصاد الوطني، وهو ما تجلّى في إتباع سياسة التسيير الكمي أو ما يعرف بسياسة التمويل غير التقليدي، وذلك بعد تعديل مضمون قانون النقد والقرض.

الفرع الأول: ماهية أسلوب التمويل غير التقليدي في الجزائر

يعتبر التمويل غير التقليدي من بين البدائل التمويلية الحديثة التي لجأت إليها الجزائر لمواجهة عجز موازنتها العامة، عبر آلية طبع المزيد من النقود الموجهة لسد مختلف النفقات العامة.

أولاً: تعريف أسلوب التمويل غير التقليدي في الجزائر

تبنت الحكومة الجزائرية سنة 2017 قرارا صادق عليه مجلس الوزراء، يقضي بتعديل قانون النقد والقرض 90-10 بالشكل الذي يسمح لها باللجوء للتمويل غير التقليدي لتغطية عجز الموازنة العامة بالدرجة الأولى وإنعاش الإقتصاد الوطني، وهذا بموجب القانون 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 ليتمم الأمر رقم 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، حيث مس هذا التعديل المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض والتي تنص على "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر بإتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشر من الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية إحتياجات تمويل الخزينة.
 - تمويل الدين العمومي الداخلي.
 - تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.
- وتوضع هذه الآلية حيز التنفيذ لمرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية والميزانية، والتي يجب أن تنقضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير، إلى إستعادة:
- توازنات خزينة الدولة.
 - توازن ميزان المدفوعات.

حيث تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم" (العدد 57) (ج.ر.ج.ج، 2017، صفحة 04).

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

وعليه فإن مشروع هذا القانون يسمح لبنك الجزائر وبصفة إستثنائية بالشراء المباشر للسندات الصادرة عن الخزينة العمومية بغية سد حاجيات تمويلها لمدة خمس سنوات، بهدف تمكينها من تمويل عجز الموازنة السنوية الناتج عن الأزمة النفطية وتسديد الدين العمومي الداخلي، خاصة سندات القرض الوطني للنمو الإقتصادي وسندات الخزينة الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لمؤسسة سونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك، وكذا السماح للخزينة العمومية بتزويد الصندوق الوطني للإستثمار بموارد في إطار مساهمات الدولة في الإستثمارات والتمويل طويل الأجل لمختلف برامج الإستثمار العمومي (بطاهر، 2019، صفحة 40).

ثانيا: مبادئ وأسس أسلوب التمويل غير التقليدي في الجزائر

وفقا لنص قانون 10-17 فإن تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر يقوم على أسس ومبادئ التالية هي:

1. سياسة إستثنائية محددة بفترة خمس سنوات: نظرا لضغوط الأزمة النفطية على مداخيل الدولة الجزائرية إبتداء من النصف الثاني لسنة 2014، فإن الحكومة لجأت لهذه السياسة كحل مؤقت من أجل التصحيح تحت شروط محددة وليس حل أساسي من أجل الضبط، حيث تم تحديد فترة إعتقاد هذه السياسة بخمس سنوات من أجل تدارك العجز في الموازنة العامة.
2. شراء سندات الخزينة العمومية بطريقة مباشرة: قبل صدور قانون 10/17 كان بنك الجزائر يقوم بشراء سندات الخزينة العمومية بقيمة محددة بـ 10% من الإيرادات العادية للدولة، وكانت عملية البيع والشراء تتم من خلال السوق بين البنوك، أما بعد صدور هذا القانون أصبح بنك الجزائر يقوم بتمويل الخزينة العمومية مباشرة عن طريق شراء السندات التي تصدرها ومنه فالعملية لن تتم عن طريق السوق بين البنوك، علما أن قيمة السندات هي قيمة العجز الذي تعاني منه الخزينة العمومية.
3. سقف الإصدار النقدي: يتم إصدار النقود وفق نظام التغطية بفوائض الذهب والعملات الأجنبية (القيمة الكلية للفوائض لدى الدول المصدرة)، فالبانك المركزي لا يقوم بتداولها محليا بل يحولها إلى عملة وطنية أي يتم إصدار مقابل نقدي محلي للفوائض المحققة (مطاوي و راشد، 2016، صفحة 13)، فقبل قانون 10/17 كانت الخزينة العمومية تطلب تسبيقات من بنك الجزائر لتغطية العجز في الموازنة العمومية، وتم تحديد سقف الإصدارات النقدية بقيمة 10% من الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية على أن يكون إستحقاق هذه التسبيقات خلال 240 يوم، وبعد صدور قانون 10/17 تم التغيير ضمنا في حدود الإصدارات النقدية من طرف بنك الجزائر لتمويل الخزينة العمومية، إذ أصبح سقف الإصدار غير محدد بقيمة معينة بل أصبح محدد بقيمة العجز في الخزينة العمومية (رمل، 2018، صفحة 222).

ثالثا: أهداف التمويل غير التقليدي

تهدف الحكومة الجزائرية من خلال اللجوء لآلية التمويل غير التقليدي إلى تحقيق ما يلي: (الإتفاقيات 14، 16، 20 المتضمنة إصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر) (ج.ر.ج.ج، 2017)

1. تمويل إحتياجات الخزينة العمومية: وفقا لأحكام المادة 45 مكرر من القانون 10/17، فقد تم الشراء المباشر لسندات المالية من طرف بنك الجزائر، وفق الإتفاقية رقم 14 المؤرخة في 29 أكتوبر 2017 والمبرمة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر والمتضمنة مواجهة إحتياجات الخزينة العمومية.
2. تمويل الدين العمومي الداخلي: من بين أهداف التمويل غير التقليدي هو تسديد الدين العمومي الداخلي، ولقد تم تنفيذ ذلك بموجب الإتفاقية رقم 16 المؤرخة في 7 نوفمبر 2017 والمتضمنة تسديد الدين العمومي الداخلي، حيث قدر المبلغ المخصص لتسديد الدين العمومي بـ 1813 مليار دج إلى غاية جانفي 2019، وقد وجه لدفع سندات القرض الوطني

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

للمنمو الإقتصادي التي تم إصدارها في سنة 2016، وسندات الخزينة الصادرة مقابل شراء الدين البنكي المؤسسي سونلغاز وسوناطراك، وهذا من شأنه تخفيض حجم الدين العام الداخلي.

3. تمويل الصندوق الوطني للإستثمار (FNI): سمح التمويل غير التقليدي بدعم موارد هذا الصندوق، وذلك بموجب الإتفاقية رقم 20 المؤرخة في 7 نوفمبر 2017 والمبرمة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر والمتضمنة تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

4. إستعادة توازنات خزينة الدولة: ويتم ذلك من خلال تفويض الإختصاصات في تسيير الموازنة على مستوى الجماعات المحلية، تحسين إيرادات الجباية العادية عن طريق عصنة مراكز وعمليات تحصيل الضرائب ومكافحة الغش والتهرب الضريبيين، زيادة إلى التحكم في النفقات العامة وترشيدها.

5. إستعادة توازنات ميزان المدفوعات: وذلك من خلال كبح الواردات من السلع والخدمات وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

بالتالي فإنه مع نهاية فترة تطبيق هذه الآلية سوف يتجه رصيد كل من خزينة الدولة وميزان المدفوعات إلى التوازن كهدفين نهائيين.

رابعا: مبررات لجوء الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي

عاش الإقتصاد الجزائري صدمة خارجية إثر إنهيار أسعار النفط منتصف عام 2014، والتي أثرت بشكل سلبي على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة (2015-2017)، ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل الإقتصاد الوطني، وتمثل أهم هذه المؤشرات في: (بنك الجزائر، 2017، صفحة) (التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر لسنوات 2015، 2016)

● سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ 5.88 مليار دج سنة 2014، ليزداد بعد ذلك ويصل إلى 27.54 مليار دولار سنة 2015، ثم لينخفض هذا العجز إنخفاضاً طفيفاً سنوي 2016 و 2017 مسجلاً رسيد قدره 21.76 و 26.03 مليار دولار على التوالي.

● أدى الإنخفاض الحاد لصادرات النفط إلى تراجع في الإحتياطي الرسمي للعملة الصعبة، فبعد أن كان في حدود 178.95 مليار دولار سنة 2014 تراجع هذا الإحتياطي خلال السنوات 2015، 2016، 2017، إلى 144.15 و 144.14 مليار دولار على التوالي.

● إرتفاع عجز الموازنة العامة سنة 2015 إلى 3103789 مليون دج بعد أن كان في حدود 3068021 مليون دج سنة 2014 نتيجة التوسع في الإنفاق العام والإنخفاض في إيرادات الجباية البترولية بنسبة 30% عقب إنخفاض متوسط سعر البترول بحوالي 47%، إلا أن هذا العجز قد شهد إنخفاضاً ملموساً سنوي 2016 و 2017 مسجلاً 228591 و 1234745 مليون دج على التوالي، نتيجة الإرتفاع الطفيف في الإيرادات خارج المحروقات، زيادة إلى إرتفاع متوسط سعر البترول من 45 دولار للبرميل سنة 2016 إلى 54 دولار للبرميل سنة 2017.

● نفاذ رصيد صندوق ضبط الموارد (FRR) سنة 2017 وهذا بعد أن تم إستنزاف موارده خلال الفترة (2015-2017)، دون تحصيل الصندوق لموارد فائض الجباية البترولية والموجهة للموازنة العامة للدولة، زيادة إلى تزايد إستخدامات الصندوق في

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تمويل عجز الموازنة العامة من جهة أخرى، أين قدرت هذه الأخيرة بـ 2886505 مليون دج سنة 2015 والتي تعد أكبر قيمة من رصيد الصندوق.

- عدم كفاية الإقتراض الداخلي الذي إعتدته الحكومة بداية من سنة 2016 والمتمثلة في القرض الوطني للنمو الإقتصادي، والذي سمح بتحصيل ما قيمته 557.83 مليار دج.
- رفض السلطات العمومية اللجوء إلى المديونية الخارجية.
- تشير مختلف الإحصائيات التي تبين الحالة المالية والنقدية للإقتصاد الجزائري قبل اللجوء إلى إعتداد آلية التمويل غير التقليدي كآلية لإستمرارية تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر إلى تراجع حصيلة السيولة النقدية لدى البنوك الجزائرية حيث بلغت 2730.9 مليار دج مع نهاية سنة 2014، بينما في نهاية سنة 2015 فقد بلغت قيمة 1832.6 مليار دج ثم 820.9 مليار دج نهاية سنة 2016، وسجلت 482.4 مليار دج نهاية شهر أكتوبر 2017 في ظل إستئناف بنك الجزائر لعملية التمويل.
- شح الإستثمارات الأجنبية نتيجة لعدم توفر المناخ المشجع للإستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو غير المباشرة في الجزائر، ومع وجود قاعدة الإستثمار 51/49، حال دون إمكانية الإعتداد على مردودية هذه الإستثمارات في تمويل مختلف أوجه الإنفاق العام (مساعدية و غياط، 2018، صفحة 9).

الفرع الثاني: التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر

لقد ساهمت الأزمة النفطية لسنة 2014 بشكل كبير في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية، فرغم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والتي من بينها ترشيد الإنفاق العام إلا أنها لم تكن فعالة في تخفيف العجز، لذا لجأت الحكومة إلى آلية التمويل غير التقليدي من خلال طبع النقود كإجراء من شأنه تخفيف حدة العجز في الموازنة العامة للدولة الجزائرية.

أولاً: حصيلة التمويل غير التقليدي

بمقتضى قانون رقم 17-10 المتعلق بالنقد والقرض، بدأ بنك الجزائر بتمويل عمليات الخزينة العمومية، وهو ما سمح بتعبئة رصيدها على مستواه خلال الفترة (2017-2019) كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (08:03): تطور حصيلة الطبع النقدي خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة: مليار دج

2019	2018			2017		الفترة	
	ديسمبر	نوفمبر	سبتمبر	جانفي	نوفمبر		
1000	364	118720	420	1400	1615	570	سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة
6556.20	5556.20	5192.20	4005	3585	2185	570	سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (المبلغ التراكمي)
15.25	5.55	18.11	6.41	21.35	24.63	8.70	نسبة الطبع %

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير الشهرية لبنك الجزائر خلال السنوات المعنية.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يشير الجدول رقم (08:03) أن عملية طبع النقود انطلقت خلال شهر أكتوبر 2017، حيث قام بنك الجزائر بطبع ما قيمته 570 مليار دج لصالح الخزينة العمومية، لترتفع بعد ذلك حصيلة طبع النقود إلى 1615 مليار دج خلال شهر نوفمبر أي أن قيمة القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية وللإقتصاد ككل قد بلغت 2185 مليار دج سنة 2017 وهو مبلغ كبير، إلا أن الجزء الأكبر من التمويل غير التقليدي تم خلال سنة 2018 والذي كان في حدود 3007.2 مليار دج شهر نوفمبر، لتتخفف بعدها حصيلة طبع النقود وتصل في جانفي 2019 إلى 1000 مليار دج. والجدير بالذكر أن عملية طبع النقود توجه لتمويل عجز الموازنة العامة، سداد الدين العمومي الداخلي، بالإضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للإستثمار، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه فإنه يتجلى لنا أن عملية طبع النقود التي تمت سنة 2017 ساهمت في تخفيض عجز الموازنة العامة بنسبة 55% تقريبا بالمقارنة مع العجز المسجل سنة 2016، كما واصل العجز في الموازنة العامة للدولة في الإنخفاض بنسبة 25% سنة 2018 بالمقارنة مع السنة السابقة.

ثانيا: إستخدامات التمويل غير التقليدي في الجزائر

وفقا لمذكرة بنك الجزائر الصادرة حول وضعية التمويل غير التقليدي إلى غاية شهر فيفري 2019، فإنه تم ضخ 3114.40 مليار دج من أصل 6556.20 مليار دج تم تحصيلها من طرف الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر في إطار تطبيق التمويل غير التقليدي بين منتصف نوفمبر ونهاية جانفي 2019، وهو ما يقارب نصف المبلغ الذي تم طبعة حسبما أشارت إليه مذكرة البنك. والذي تم توزيعه وفقا لتقرير بنك الجزائر لسنة 2019 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09:03): إستخدامات آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

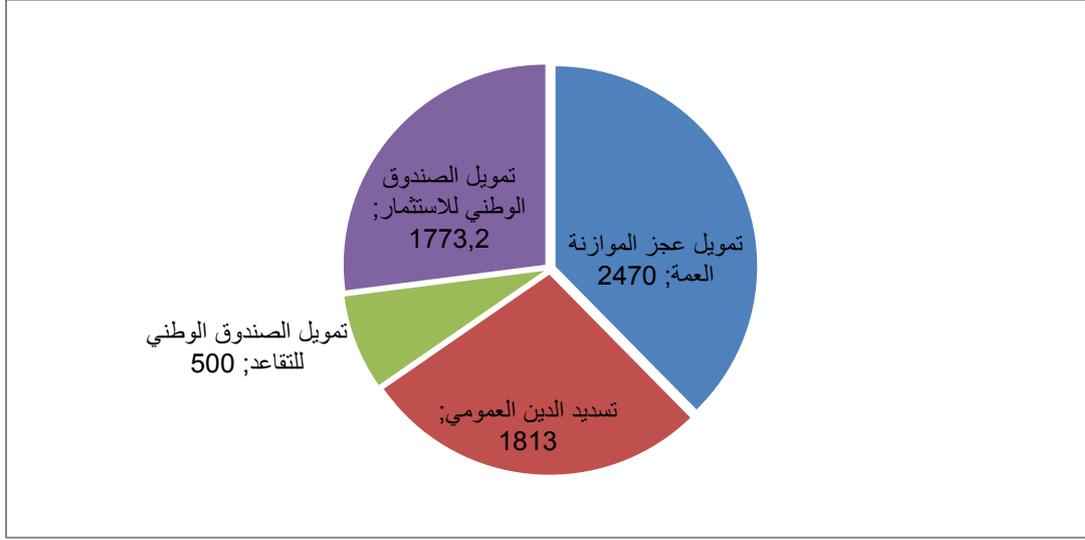
مليار دج

المجموع	تمويل الصندوق الوطني للإستثمار	تمويل الصندوق الوطني للتقاعد	تسديد الدين العمومي	تمويل عجز الموازنة العامة	
6556.20	1773.2	500	1813	2470	قيمة المبلغ (مليار دج)
100	27.04	7.63	27.65	37.67	النسبة (%)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2019.

حيث يشير الجدول أعلاه إلى أن موارد التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017-2019) قد خصصت لتمويل كل من عجز الموازنة العامة، تسديد الدين العمومي، الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للإستثمار، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (06:03): استخدامات آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (09:03) ومخرجات برمجية (word 13).

يشير الشكل أعلاه إلى نسبة مساهمة التمويل التقليدي في تمويل كل من:

- عجز الموازنة العامة للدولة لسنتي 2017 و2018 وجزء من سنة 2019 ويحتل تمويل عجز الموازنة العامة الجزء الأكبر مقارنة بالأبواب الأخرى بواقع 2470 مليار دج.
- تسديد الدين العمومي بواقع 1813 مليار دج والمتعلق بالشركات العمومية سوناطراك، سونلغاز، وتسديد القرض السندي للنمو.
- الصندوق الوطني للتقاعد بمبلغ قدر بـ 500 مليار دج وذلك لتسديد دينه لدى الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية.
- الصندوق الوطني للإستثمار بمبلغ قدر بـ 1773.2 مليار دج لتمويل برامج عدل AADL، وتمويل عجز الصندوق الوطني للتقاعد والمشاريع الهيكلية.

ثالثا: مساهمة آلية التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة

لقد ساهمت آلية التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2017-2019)، والتي عرفت إرتفاعا مهولا في حجم النفقات العامة من جهة، وتراجع الإيرادات العامة للدولة من جهة أخرى نتيجة تراجع حصيلة الجباية البترولية وكذا إستنزاف رصيد صندوق ضبط الموارد متأثرين بالأزمة النفطية، زيادة إلى عدم كفاية الموارد المعبئة من القرض الوطني للنمو الإقتصادي، والجدول الموالي يبرز إسهامات التمويل التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2017-2019):

الجدول رقم (10:03): مساهمة آلية التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة: مليار دج

2019	2018	2017	السنوات
65562	5556.2	2185	سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مبلغ تراكمي)
2470	1815	570	المبلغ الموجه لدعم الخزينة العمومية لمواجهة عجز الموازنة (مبلغ تراكمي)
1000	3371.2	2185	سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مبلغ سنوي)
655	1245	570	المبلغ الموجه لدعم الخزينة العمومية لمواجهة عجز الموازنة (مبلغ تراكمي)
-1138.977	-1342.601	-1234.745	رصيد الموازنة العامة
57.5	92.7	46.16	نسبة التمويل (%)

Source: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/note_politique_monetaire_refinancement.pdf

يشير الجدول أعلاه إلى بلوغ إجمالي مساهمات آلية التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة قيمة 2470 مليار دج نهاية شهر نوفمبر 2019، حيث ساهم التمويل غير التقليدي في ضخ ما قيمته 570 مليار دج لتمويل عجز الموازنة العامة سنة 2017 أي نسبة 46.16% من رصيد الموازنة العامة وهذا بعد نفاذ رصيد صندوق ضبط الموارد كليا إثر حدوث الأزمة النفطية، ليرتفع حجم هذا التمويل خلال سنة 2018 ويبلغ 1245 مليار دج بنسبة تمويل تبلغ 92.7% كنتيجة لارتفاع حدة العجز في الموازنة العامة، ثم شهد بعدها هذا الأسلوب التمويلي إنخفاضاً معتبراً مسجلاً 655 مليار دج سنة 2019 بنسبة تمويل قدرت بـ 57.5% من العجز، ويعود سبب تراجع حجم التمويل غير التقليدي الموجه لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة خلال سنة 2019 إلى تخلي الحكومة عن اللجوء لهذه الآلية التضخمية لمواجهة العجز في الموازنة إلا أنه لم يتم إلغاء القانون رقم 17-10 والمتعلق بتعديل قانون النقد والقرض 90-10 بالشكل الذي يسمح للحكومة باللجوء للتمويل غير التقليدي لتغطية عجز الموازنة العامة بالدرجة الأولى.

وعليه فإن التمويل غير التقليدي الذي يقدمه بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية والموجه لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة يعتبر الأسلوب التمويلي الرئيسي خلال الفترة (2017-2019) في الجزائر، حيث ساهم في تحسين أوضاعها وتحقيق التعافي لكل من الموازنة العامة والخزينة العمومية في الأجل القصير، ولكن نظراً لهيكله الإقتصادي الجزائري الضعيف لا يمكن اعتبار هذا الأسلوب التمويلي فعال في تغطية العجز بل هو عبارة عن حل ظرفي فرض نفسه كحل أخير لها في ظل إستبعاد الحكومة لخيار الإستدانة الخارجية والتي كانت للجزائر تجربة قاسية سنوات التسعينات دفعت تكلفته الباهظة على المستويين الإقتصادي والإجتماعي، وكذا محدودية عائدات الاقتراض الداخلي وفشل مشروع القرض السندي الوطني للنمو الإقتصادي زيادة لنفاذ رصيد صندوق ضبط الموارد، فطبع النقود دون أن يكون لها غطاء يؤدي إلى نتيجة أساسية وهي ارتفاع الأسعار ومنه حدوث التضخم.

الفرع الثالث: آثار آلية التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري

لقد ترتب عن لجوء الدولة الجزائرية لإستعمال آلية التمويل غير التقليدي العديد من الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، ومن أبرز هذه الآثار:

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- تراجع معدل التضخم من 5.60% سنة 2017 إلى 4.9% في فيفري 2018 ثم إلى حوالي 1.95% سنة 2019 حسب تصريحات بنك الجزائر، إلا أن هذه التصريحات قد تعرضت للعديد من الانتقادات حيث تم إعتبرها على أنها تصريحات طغى عليها الجانب السياسي أكثر من الواقع الإقتصادي، بإعتبار أن العديد من الإقتصاديين قد أقروا بأن تطبيق هذه السياسة في ظل وجود جهاز إنتاجي غير مرن سيؤدي حتما إلى وقوع ضغوط تضخمية وهو ما ينطبق على طبيعة الإقتصاد الجزائري.
- إرتفاع معدلات البطالة من 10.5% سنة 2016 إلى 12.15% سنة 2018 لعدم توفر مناصب شغل كافية، حيث تزامن تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر مع السياسة المالية التقشفية.
- تعرض الدولة لضغوطات مالية وإقتصادية وسياسية في إطار تجنبها الوقوع في مخ المديونية الخارجية، زيادة إلى عدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين لمواجهة الإنفاق العمومي، وضمان التمويل اللازم لمواجهة الأجر وفواتير الدعم للمواد الإستهلاكية، والتي لها تأثير بالغ في تخفيف الآثار التضخمية على المستوى المعيشي للأفراد.
- الإنتقال السريع من عجز السيولة في النظام البنكي ككل إلى فائض كبير في السيولة، حيث بلغت هذه الأخيرة في الأشهر الأولى من سنة 2018 حوالي 1500 مليار دج، فتوفير السيولة سمح بتطبيق إطار السياسة النقدية الجديد في مارس 2017 والمتمثل في تثبيت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بين البنوك في السوق على سعر الفائدة الرئيسي 5%. (بملول و زغادنية، 2020، الصفحات 184-209).
- تراجع إحتياطات الصرف الأجنبي من 114.1 مليار دولار سنة 2016 إلى حوالي 97 مليار دولار سنة 2017، ويعود السبب في ذلك إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدر بـ 23.3 مليار دولار، وإلى إنخفاض قيمة الدينار الجزائري الذي سقط من 79 دج مقابل واحد دولار منتصف 2014 إلى حوالي 111 دج لكل دولار سنة 2017، بالإضافة إلى نفاذ صندوق ضبط الموارد (بنك الجزائر، 2017، صفحة 16). تدخل محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016
- يؤدي لجوء الحكومة للإقتراض من بنك الجزائر إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على القروض مما يسبب ذلك زيادة في أسعار الفائدة على القروض الإستثمارية وإنخفاض نسب الفائدة على التوفير مما يؤدي إلى عزوف الأفراد عن إيداع أموالهم في البنوك.
- سجل نمو الناتج الوطني الداخلي الخام تراجعاً ملحوظاً حيث إنتقل من 3.8% سنة 2014 إلى 3.7% سنة 2015 وحافظ على تراجعته سنتي 2016 و 2017، ومن المؤكد أنه سيستمر في الإنخفاض ما لم يتم تنويع الناتج خارج قطاع المحروقات.
- محاولة الإستمرار في مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال إكمال تنفيذ البرامج المسطرة، حيث تم إلغاء التجميد عن 2000 مشروع ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل منذ سبتمبر 2017 إلى غاية فيفري 2019، وكذا تسديد ديون كل من مجمعي سوناطراك وسونلغاز، ودعم موارد الصندوق الوطني للإستثمار للمشاركة في بعض البرامج التنموية وتمويل مشاريع سكنات عدل المتوقفة (بن جميل ، 2018، الصفحات 9-10).

المطلب الرابع: سياسات داعمة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

لجأت الحكومة الجزائرية إلى اعتماد مجموعة من الأساليب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في ظل إهتبار أسعار النفط منتصف 2014، تمثلت أهمها في ترشيد النفقات العامة، تخفيض قيمة العملة والإصلاح الضريبي.

الفرع الأول: ترشيد النفقات العامة

عرفت أسعار النفط منتصف سنة 2014 إنخفاضاً معتبراً واستمرت حدة هذا الإنخفاض خلال سنة 2015 وتذبذباً في بداية سنة 2016 لتنتعش نوعاً ما خلال سنة 2017، وبعد عجز الخزينة العمومية عن توفير موارد التمويل الممكنة كبديل لتراجع حصيلة الجباية البترولية المتأثرة بتراجع أسعار النفط، فإنها عملت على تخفيض جانب النفقات العامة وذلك من خلال تبني سياسة ترشيد النفقات العامة سنة 2016، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بمجموعة من الإجراءات التي أسفرت عن تخفيض النفقات العامة المقدره بنسبة 8.8% مقارنة بسنة 2015، حيث إنخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وإنخفاض ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وشملت عملية ترشيد النفقات العامة بعض الجوانب أهمها:

- خفض الإستهلاك من خلال فرض ضرائب ورسوم غير مباشرة.
- تقليص فاتورة الواردات مع فرض رخص الإستهلاك على منتجات منها السيارات والإسمنت.
- الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الإستثمارات العمومية كتجميد مشروع الترامواي مثلاً.
- إحتوى مشروع الموازنة العامة لسنة 2016 رفع بعض الرسوم غير المباشرة للتأثير على الإستهلاك، حيث إشمطت هذه الرسوم على الرسم على القيمة المضافة على الإستهلاك كالبنزين والكهرباء، بالإضافة إلى فرض زيادة في الحقوق الجمركية بنسبة 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة لتخفيض فاتورة الإستهلاك، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى رفع الحصيلة الجبائية من جهة وتخفيض النفقات العامة من جهة أخرى.

فعملية ترشيد النفقات العامة لم تنتهي بنهاية سنة 2016 بل إستمرت خلال الفترة (2017-2019) التي إشتدت فيها تداعيات الأزمة المالية في الجزائر بسبب غياب موارد لتمويل النفقات العامة والتي تسعى لتحقيق الإستقرار في الموازنة العامة، وتطلب ذلك تبني إستراتيجية جديدة لتعزيز سياسة التقشف من خلال تبني إجراءات حازمة تهدف إلى التحكم في نطاق توسع النفقات العامة، خاصة ما تعلق ب:

- إلغاء أو تجميد الإعتمادات الموجهة لتغطية النفقات في حالة وجود خلل في التوازنات العامة.
- تبني سياسة تنبؤيه متوسطة الأجل لنفقات وإيرادات الموازنة العامة بداية من عام 2017 التي يتم بموجبها تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة للسنة المالية المقبلة إضافة إلى السنتين الموالتين اللتين تكونا حيز التعديل أثناء تحضير مشروع قانون المالية للسنة المعنية.

إضافة إلى الإجراءات السالفة الذكر شرعت الحكومة إلى إتخاذ جملة من الإجراءات التي تسعى من خلالها إلى ترشيد النفقات العامة كمحاولة للتقليل من عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال إصدار العديد من النصوص التنظيمية تستهدف ترشيد النفقات نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك تجسيدا لأحكام الصادرة في قوانين المالية للسنوات الأخيرة، حيث تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

أولاً: إجراءات ترشيد نفقات التسيير

تمثلت إجراءات ترشيد نفقات التسيير فيما يلي:

1. التحكم في عمليات التوظيف: من خلال تعليق كل توظيف جديد باستثناء بعض القطاعات المهمة كقطاع الصحة، التربية والتعليم، والتعليم المهني، كما تم اللجوء إلى سياسة إعادة نشر المناصب المالية الموجودة داخل وما بين القطاعات كلما كان ذلك ممكناً من أجل تغطية العجز الموجود في الإدارات العمومية، مع القيام بتعويض منصب من كل خمس مناصب أصبحت شاغرة بما في ذلك المناصب الناتجة عن الإحالات على التقاعد.
2. ترقيب الزيادة اللازمة فقط للتكفل بالترقية القانونية للمستخدمين في حدود 1.5%.
3. الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج إلا في الحالات القصوى، إضافة إلى تقليص التكفل بالوفود الأجنبية وكذا اللقاءات والندوات وغيرها من التظاهرات باستثناء المهمات ذات الجدوى.
4. التخلي عن إقتناء العتاد وأثاث المكاتب بدافع التجديد والأخذ بعين الاعتبار سوى الإحتياجات المحتملة الناجمة عن إنشاء هياكل ومصالح جديدة.
5. منح الأولوية للبنى التحتية القطاعية والبنى المخصصة لتنظيم الندوات والأيام الدراسية والإجتماعات الموسعة.

ثانياً: إجراءات ترشيد نفقات التجهيز

تمثلت أهم إجراءات ترشيد نفقات التجهيز فيما يلي:

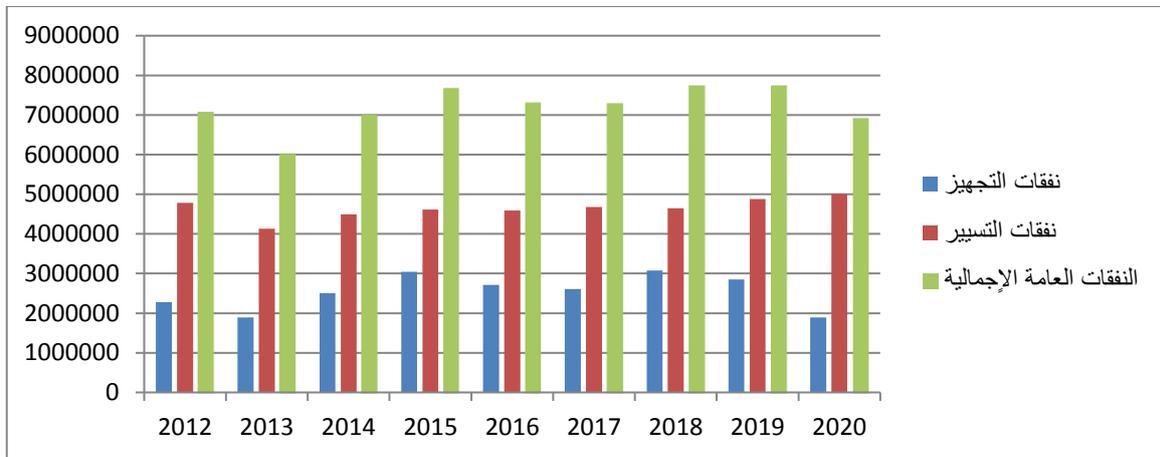
1. أول إجراء قامت به الحكومة كان تجميد كل عمليات مشاريع التجهيز التي لم يتم الإنطلاق فيها إلى وقت لاحق بحده الوزير الأول، ومنح الأولوية لإتمام المشاريع التي إنطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة، والقيام بالعمليات الضرورية وفق الأولوية وحسب الحاجات المحددة الحقيقية واللازمة، كما لا يتم تبليغ رخص برامج إلا للمشاريع ذات الطابع الإجتماعي والتي تتوفر على شروط الإنطلاق فيها (كشروط توفر الوعاء العقاري وأن يكون خالياً من كل العوائق وإنهاء الدراسات والموافقة عليها فضلاً عن نتائج الإعلان عن المناقصات).
 2. تأجيل مشاريع شراء السيارات الإدارية إلى غاية السنة المالية 2016 والتي تخص كل من السيارات التي تم تسجيل اعتمادات بشأنها برسم موازنة 2015، ومشاريع الصفقات المتعلقة بإقتناء سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية المختصة ولم يسجل بشأنها أي إلتزام أو دفع، إلا إذا حظيت بالموافقة من طرف الوزير الأول.
 3. ضرورة الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وجعلها تقتصر فقط على المنشآت الإجتماعية والتربوية مع ضرورة ترشيد تنظيمها وتسييرها.
 4. غلق كل حسابات التخصيص الخاص: تم غلق كل حسابات التخصيص الخاص وكان ذلك في 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة العمومية، باستثناء مبلغ 300 مليار دج الذي سيتم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 بعنوان حساب تسيير العمليات الإستثمارية العمومية المسجلة بعنوان موازنة الدولة للتجهيز وتمثل هذه الحسابات فيما يلي:
- حساب رقم 115-302 بعنوان حساب تسيير عمليات البرنامج الخاص للإعمار.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- حساب رقم 302-120 بعنوان حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009.
- حساب رقم 302-134 بعنوان حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014.
- حساب رقم 302-143 بعنوان حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019.

للتحقق من مدى فعالية سياسة التقشف في بلوغ الأهداف المرجوة والتي تسعى إلى ترشيد النفقات العامة، سنقوم بمقارنة النفقات العامة الفعلية قبل تبني سياسة التقشف سنة 2016 وبعدها، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07:03): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2013-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (01:03) ومخرجات برمجية (word 13).

يوضح الشكل السابق تطور النفقات العامة خلال الفترة (2013-2020) والتي تتضمن مرحلتين، المرحلة الأولى قبل تبني

سياسة التقشف (2013-2015)، والمرحلة الثانية بعد تبني سياسة التقشف (2016-2019)، حيث:

5. المرحلة الأولى (2013-2015): سجلت هذه الفترة تزايد مستمر للنفقات العامة حيث قدرت سنة 2015 بـ 7656

مليار دج بعدما كانت في حدود 6024 مليار دج سنة 2013 ثم إنتقلت إلى 6995 مليار دينار سنة 2014، ويعود هذا

الإرتفاع إلى الزيادة في نفقات التجهيز التي سجلت زيادة بنسبة تفوق 60% تزامنا مع بداية تنفيذ المشاريع الإستثمارية العمومية

ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي، أما بالنسبة لنفقات التسيير فهي لم تجاري الزيادة التي شهدتها نفقات التجهيز واستقرت

في حدود 11.76% سنة 2015.

6. المرحلة الثانية (2016-2019): عرفت النفقات العامة خلال هذه المرحلة إنخفاض ملحوظا حيث بلغت قيمة

7297.49 مليار دج سنة 2016 ثم إنخفضت إلى 7282.63 مليار دج سنة 2017 أي نسبة 4.68% وذلك بالمقارنة

مع سنة 2015، ويرجع سبب هذا الإنخفاض في النفقات العامة إلى إنخفاض نفقات التجهيز بعد فرض سياسة التقشف

والقيام بمختلف الإجراءات السالفة الذكر، بينما نفقات التسيير فقد عرفت إستقرارا إلى غاية سنة 2020 نتيجة تجميد مناصب

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

التوظيف، كما سجلت النفقات العامة مرة أخرى خلال السنوات الأخيرة إرتفاعا معتبرا نتيجة إرتفاع نفقات التجهيز بسبب تنفيذ المشاريع الإستثمارية التي لم تكتمل بعد والمسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة.

ومنه نستنتج أن سياسة ترشيد النفقات العامة كوسيلة لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة والمتبناة من قبل الحكومة الجزائرية منذ سنة 2016 لم تكن فعالة خلال فترة الدراسة لنظرا لعدم تسجيل نتائج مرضية والخاصة بترشيد الإعتمادات الحقيقية لتنفيذ المشاريع الإستثمارية العمومية مقارنة بالتقديرات التي تتضمنها قوانين المالية، ورغمما لإتخاذها لجملة الإجراءات في إطار سياسة التقشف المتبعة.

الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة

عمدت السلطة النقدية إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية (الأورو، الدولار الأمريكي) بشكل تدريجي وامتالي وكان ذلك من نهاية سنة 1987 إلى غاية بداية 1991 تماشيا مع تطبيق الإصلاحات وبغية الوصول بالدينار الجزائري إلى المستوى الذي يسمح بإستقراره، حيث تم تعديل سعر صرف الدينار وفي 10 أفريل 1991 إنخفض بنسبة 40.17% وأصبح 1 دولار يساوي 36 دينار جزائري وفقا لما تم الإنفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، وتزامن هذا التعديل مع إنخفاض أسعار النفط وتراجع إحتياطي السيولة الأجنبية وزيادة حجم المديونية وخدماتها، ليشهد بعدها الدينار الجزائري إنخفاضاً إداريا متتاليا إلى غاية يومنا هذا، تحت تأثير مجموعة من العوامل أهمها: (وعيل و هاني، 2018، صفحة 12)

- **التوازن الإقتصادي الكلي:** تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي من خلال إنتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل شح السيولة وسياسة حجم الطلب الكلي للحكومة، ناهيك عن عدم كفاءة السوق المالي.
- **زيادة الصادرات:** سعت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المحلية ورفع من قيمتها، إلا أنه في ظل غياب جهاز إنتاجي مرن في الجزائر يستجيب للتغيرات الطارئة على مستوى العرض الكلي حالت دون تحقيق ذلك.
- **إدارة الموازنة العامة:** هدفت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى التخفيف من حدة عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية عبر التأثير في حصيلة الجباية البترولية، وذلك من أجل التحصيل الجبائي عند تحويلها للدينار الجزائري، ويعود هذا لإنخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات في الأزمة المالية العالمية 2008 (أزمة الرهن العقاري)، والأزمة النفطية منتصف عام 2014 والتي إستمرت لتبلغ ذروتها سنة 2016.
- **إدارة الميزان التجاري:** أدى تراجع قيمة الصادرات من المحروقات التي تمثل 98% من مجموع صادرات الدولة الجزائرية زيادة إلى إرتفاع قيمة الواردات والتي تمثل معظمها مواد إستهلاكية مدعمة من طرف الحكومة عبر الموازنة إلى حدوث عجز في الميزان التجاري خلال العديد من السنوات أبرزها سنة 2015.
- **إدارة آثار تفكيك التعريفات الجمركية:** لصالح الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2006، والتي كلفت الخزينة العمومية 8 مليار دولار إلى غاية سنة 2016.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

وعلاوة على ذلك فقد شهد الدينار الجزائري عدة تخفيضات في السنوات الأخيرة، إذ فقد 9% من قيمته في أكتوبر 2013، ليفقد ما بين 2014 و2015 نحو 11% من قيمته، كما سجل إنخفاضاً بـ 25% من 2013 إلى غاية 2015، وقد كان هذا التخفيض بفعل سياسة بنك الجزائر، وليس عبر آلية إنخفاض سعر الصرف في السوق.

والجدير بالذكر أن السلطات الجزائرية قد بدأت منذ سنة 1994 بتحديد سعر صرف الدينار وفق نظام التعويم المدار، حيث يتم تعديله على أساس مستوى احتياطي العملات الأجنبية والذهب الذي تملكه، وقد تم إختيار هذا النظام كخيار جديد لسعر الصرف يتم تحديده وفق قانون العرض والطلب.

والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2019):

الجدول رقم (11:03): تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري للفترة (1990-2019)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	
سعر الصرف	12,200	17,760	22,800	24,000	42,893	52,175	56,185	58,413	60,353	
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
سعر الصرف	69,314	75,343	77,820	79,723	72,613	72,614	73,380	71,158	66,830	
نسبة التغير (%)	-	-	-2.62	-3.14	2.91	6.85	-1.80	0.98	4.52	
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر الصرف	71,183	72,731	73,944	76,056	78,103	78,152	87,904	107,132	110,527	
نسبة التغير (%)	6.89	-12.49	-2.42	2.09	-6.45	-2.36	-1.49	-24.70	-8.97	
السنة	2017	2018	2019							
سعر الصرف	114,933	118,291	119,160							
نسبة التغير (%)	-1.33	-5.13	-2.35							

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر صرف الدينار الجزائري قد شهد تذبذباً خلال الفترة (1990-2019) حيث:

1. الفترة الأولى (1990-2000):

إثر الإنهيار المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 دخل الإقتصاد الجزائري في أزمة مالية خانقة، مما أدى إلى إنخفاض الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي فترتب على ذلك تباطؤ في النشاط الإقتصادي، حيث فرض هذا الوضع على الحكومة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف الميادين، والتي كان من بينها إمكانية تحويل الدينار الجزائري في المعاملات الجارية مع قطاع العالم الخارجي، وأمام الضغوط التي تعرضت لها السلطات الجزائرية من طرف المنظمات الدولية، والصعوبات المتزايدة التي

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

واجهتها في مجال المالية الخارجية، كل هذه العوامل دفعت بالسلطات الجزائرية إلى قبولها التخفيض في قيمة الدينار الجزائري، وتوالت بعدها التخفيضات بهدف الوصل بالدينار الجزائري إلى السعر التوازني، وهذا ما نلاحظه في الجدول أعلاه بداية من سنة 1990 إلى غاية 1999، حيث قدر سعر الصرف في سنة 1990 بـ 12.200 دج مقابل واحد دولار، ثم سجل بعد ذلك إرتفاعات متتالية بوتيرة مختلفة ليبلغ قيمة 75.343 دج مع نهاية سنة مقابل واحد دولار 2000، وهو ما يدل على تخفيض الحكومة الجزائرية لقيمة الدينار الجزائري، علما أنه مع نهاية عام 1991 قامت الحكومة الجزائرية بإتباع سياسة التخفيض الصريح لقيمة العملة.

2. الفترة الثانية (2000-2014):

نلاحظ أنه خلال هذه الفترة قد شهد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار تذبذبا، حيث نلاحظ أن بنك الجزائر قد قام بتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة الزمنية (2000-2002) وذلك بهدف تقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي للحد من نمو الكتلة النقدية التي يتم تداولها في السوق الموازي، ليشهد بعدها الدينار الجزائري تحسنا ملحوظا خلال الفترة الزمنية (2003-2008)، حيث أصبح واحد دولار يساوي 72.613 دج سنة 2003 بعد أن كان واحد دولار يساوي 79.723 دج سنة 2002، ويعود هذا التحسن إلى إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما ساهم في تشكيل إحتياطي صرف أجنبي خلال هذه الفترة، وإستمر هذا التحسن إلى غاية سنة 2007 أين سجل الدينار الجزائري أحسن مستوى له مقابل الدولار خلال الفترة التي تناولتها هذه الدراسة بسعر صرف قدره 66.830 دج، فالإنخفاض المسجل خلال هذه السنة هو إنخفاض تاريخي وقياسي لم يشهد من قبل وهذا يدل على تحسن قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية المتمثلة في الدولار الأمريكي، ليقوم بعدها بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال السنتين 2009 و 2010 حيث وصلت نسبة التغير 12.49% و 2.42% على التوالي، وذلك بغية حماية الإقتصاد الوطني من تداعيات أزمة الرهون العقارية لسنة 2008 والتي إنعكست آثارها سلبا على أسعار النفط، ثم سجلت سنة 2011 إرتفاعا طفيفا في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 2.09%، ليعرف بعدها إنخفاضات متتالية إلى غاية سنة 2014 أين أصبح واحد دولار يساوي 87.904 دج، ويرجع ذلك إلى قيام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كوسيلة لتمويل عجز الموازنة العامة نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014.

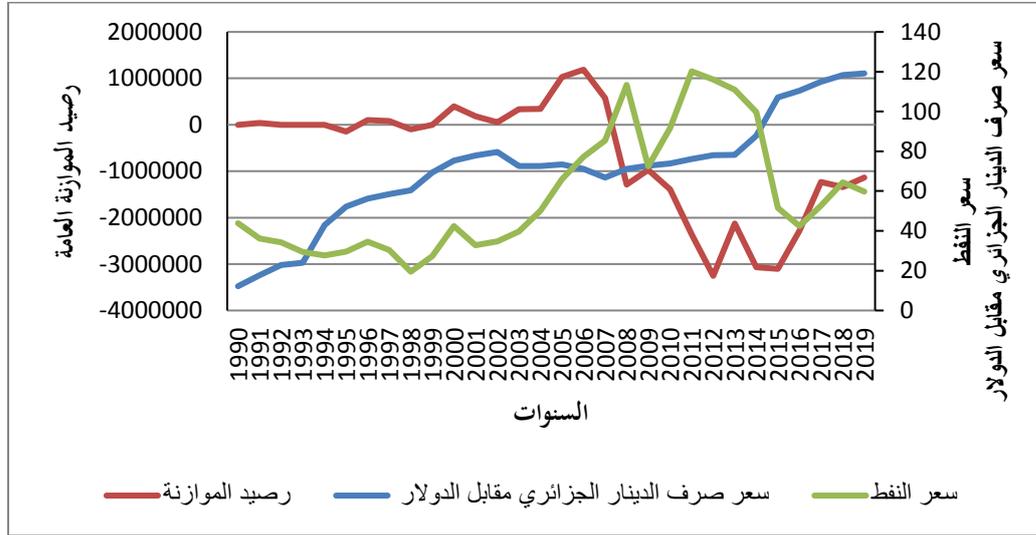
3. الفترة الثالثة (2014-2019):

لجأ بنك الجزائر إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية كوسيلة داعمة لتمويل العجز المتنامي للموازنة العامة للدولة والناتج عن تداعيات الأزمة النفطية منتصف 2014 وتأثيراتها على التوازنات الداخلية والخارجية للإقتصاد الجزائري، حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 107.132 دج مقابل واحد دولار سنة 2015 بينما كان 87.904 دج للدولار الواحد سنة 2014، وتواصل هذا التخفيض بشكل تدريجي إلى غاية سنة 2019 أين سجل فيها 119.160 دج مقابل واحد دولار، وجاء هذا الإجراء سعيا للرفع من حصيلة الإيرادات العامة التي تزداد حصيلتها لزيادة حصيلة مداخيل الجباية البترولية لأنها تكون مقومة بالدولار الأمريكي ثم يتم تحويلها إلى الدينار الجزائري من جهة، وتقليل حجم الواردات التي معظمها عبارة عن مواد إستهلاكية مدعمة من طرف الحكومة عبر الموازنة العامة للدولة للتخفيض من حجم النفقات العامة من جهة أخرى.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

والشكل الموالي يوضح تطور كل من سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، سعر النفط وصيد الموازنة العامة للدولة للفترة (1990-2019):

الشكل رقم (08:03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وصيد الموازنة العامة وسعر النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (11:03) ومخرجات برمجية (word 13).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سياسة تخفيض الدينار الجزائري كانت متزامنة مع الانخفاض الذي شهدته أسعار المحروقات في الأسواق الدولية خلال المرحلة (2014-2019)، فالحكومة الجزائرية حاولت الاستفادة من فارق سعر صرف الدينار الجزائري للزيادة من قيمة صادراتها البترولية عند تحويلها إلى العملة المحلية والتي توجهها لتمويل الإنفاق العام، الذي شهد انخفاضه طفيفا نتيجة سياسة التقشف التي إتبعها الحكومة خلال نفس الفترة، وعليه يمكن القول أن سياسة تخفيض قيمة العملة تعتبر من بين الآليات الداعمة والمؤقتة التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة والتي لا يمكن اعتبارها الحل الأنسب في ظل تنامي العجز ووصله إلى مستويات كبيرة باتت تهدد الاستقرار الاقتصادي والنقدي للدولة، وما تخلفه هذه الآلية من آثار سلبية على مستويات الأسعار والتضخم والقوة الشرائية للعملة المحلية في ظل غياب جهاز إنتاجي مرن.

الفرع الثالث: الإصلاح الضريبي

شهد الإقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات العديد من الاضطرابات الاقتصادية نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1986 التي نتج عنها انخفاض حاد في الموارد المالية للدولة وعجز في الموازنة العامة للدولة والذي جاء الإصلاح الجبائي الجزائري لسنة 1992 لمعالجتها، مما تحتم على الدولة مراجعة جميع القوانين والقيام بعدة إصلاحات عميقة على معظم الهياكل المالية والاقتصادية، فنتج عنها إصدار عدة قوانين جديدة مثل القانون الجبائي الذي تم تطويره وإدراج العديد من التغييرات على محتواه، والمعبر عنها من خلال قانون المالية السنوي والتكميلي، حيث هدف الحكومة من خلال هذه التعديلات إلى إعادة الإعتبار للجباية العادية ومحاولة إحلالها مكان الجباية البترولية وهذا من أجل تغطية العجز الحاد في الموازنة العامة وعدم قدرتها على تمويل النفقات العامة.

ومن خلال هذا الإصلاح الضريبي تم إستحداث عدة ضرائب ورسوم جديدة سواء في مجال الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وفي مجال الضرائب الغير مباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة (TVA)،

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

حيث حلت هذه الضرائب والرسوم محل الضرائب القديمة التي كانت تمتاز بعدم فاعليتها من ناحية النقص في المردودية المالية وتغطية النفقات العامة، وتمثل أهم هذه الضرائب في:

1. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

تم إستحداث هذه الضريبة لتحل محل مختلف الضرائب النوعية والتكميلية التي كانت معتمدة في النظام السابق، فهي ضريبة مباشرة يتم إقتطاعها مباشرة من دخل الأفراد سواء من ثرواتهم أو أموالهم محل الضريبة، كما تفرض على الأشخاص الطبيعيين بصفة إلزامية وهائية وصريحة وبأسلوب عادل بحيث لا تدفع بالتساوي بين المكلفين بل تتناسب مع مداخيلهم ونشاطهم الاقتصادية وتكون سنوية ووحيدة (مختار و سماحي، 2016، صفحة 07).

2. الضريبة على أرباح الشركات (IBS): جاء الإصلاح الضريبي الذي قامت به الحكومة إلى تحقيق جملة من الأهداف كان أبرزها هو إخضاع الشركات العمومية كمثيلاتها الشركات الخاصة للضريبة على أرباح الشركات لمنطق قواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات الموجه بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991.

3. الرسم على القيمة المضافة (TVA): تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991، وبالمقابل تم إلغاء النظام السابق المتكون من الرسم الوحيد على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات وذلك بسبب المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته، ويعد هذا الرسم ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق أو الإستهلاك الإجماليين، ويطبق على العمليات ذات طابع صناعي أو تجاري أو حرفي، وله معدلان معدل عادي 17% ومعدل منخفض 7% (بومدين، بن شعيب، و بومدين، 2015، صفحة 156).

4. تأسيس الرسم الوحيد الإجمالي الجزائري (TUGF): والذي تأسس بموجب قانون المالية لسنة 2007، وتم توجيهه لصغار التجار وبالضبط إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 10.000.000 دج.

5. تأسيس الرسم على النشاط المهني (TAP): وتم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1991 ليعوض الرسمين السابقين على النشاطات التجارية والصناعية (TAIC) والرسم على النشاطات غير التجارية (TANC)، ويفرض هذا الرسم على رقم الأعمال المحقق في القطاعات التجارية والمهنية وأصحاب المهن الحرة، ويقدر بـ 2% و 3% فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويخفض إلى 1% بالنسبة لنشاطات الإنتاج دون الإستفادة من التخفيضات (حراق، 2016، الصفحات 53-54).

6. إستحداث قانون الإجراءات الجبائية (CPF): تم تدعيم التشريع الجبائي الجزائري المكون من خمس قوانين والمتمثلة في (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الرسم على الأعمال، قانون الطابع، قانون التسجيل) بالقانون السادس الذي تم تأسيسه بموجب المادة (40) لقانون المالية لسنة 2002 المسمى بقانون الإجراءات الجبائية ينظم ويجمع القواعد الإجرائية التي تربط المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية (حراق، 2016، صفحة 54).

ونظرا لصدور العديد من التعديلات الضريبية عبر قوانين المالية خلال الفترة (2000-2019) لم يستطع النظام الضريبي الجزائري من تحقيق الإستقرار كما أثر ذلك سلبا على تعبئة حصيللة الجبائية العادية، وتمثل أبرز التعديلات المطبقة بعد الأزمة النفطية

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

لسنة 2014 والتي تصب مجملها في تغيير معدلات الضرائب والرسوم وكذا الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين والتي ترى الحكومة أن لها تأثير في رفع مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة فيما يلي:

7. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): بمقتضى قانون المالية السنوي لسنة 2017 تم الإقرار بخضوع أرباح رأس المال المتاحة للمباني المبنية وغير المبنية للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 5% ضريبة الإستقطاع، بينما لا يخضع لهذه الضريبة كل من أرباح رأس المال التالية: (عابي، سراي، و مومن، 2019، صفحة 64)

- المحققة نتيجة التنازل عن ملكية عقارية مرتبطة بالتعاقد للتنازل عن ملكية العقار.
- المحققة عند التنازل على العقار من طرف المستأجر أو المؤجر في عقد الإيجار.
- تخص التنازل عن عقارات مبنية وغير مبنية المحمدة والتي عقدت منذ أكثر من عشرات سنوات.

8. الضريبة على أرباح الشركات (IBS): بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تم تعديل معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات بإستثناء وكالات الأسفار، و 26% للأنشطة الأخرى (المادة 150، الأمر 01-15) (العدد 40) (ج.ر.ج.ج، 2015).

9. الرسم على القيمة المضافة (TVA): بمقتضى قانون المالية السنوي لسنة 2017 تم رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة من 7% إلى 9% (المعدل المخفض) ومن 17% إلى 19% (المعدل العادي)، وقد تم تبرير هذا الرفع بأنه سيوجه لدعم ميزانية الدولة في حدود 80% و 20% لميزانية البلديات.

10. الضريبة الجزافية الوحيدة: بموجب قانون المالية لسنة 2015 تم رفع سقف الإخضاع لهذه الضريبة من 10.000.000 دج إلى 30.000.000 دج (عابي، سراي، و مومن، 2019، صفحة 66).

حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم (01) تطور الحصيلة المالية للجباية العادية من سنة لأخرى، حيث إرتفعت حصيلتها من 349502 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى ما يقارب 2836414 مليار دج سنة 2019، كما فاقت حصيلتها الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة (2012-2019) وهذا ما يدل على تحسن هيكل الإيرادات الضريبية للجباية العادية وتحسن مردوديتها بعد إدخال الضرائب الجديدة (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة)، زيادة إلى الإختيار الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من منتصف عام 2014، ولكن على الرغم من التطور الذي حققته الجباية العادية إلا أنها لا زالت بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب حيث لا تزال نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة ضعيفة جدا.

وفي ظل الوضع الإقتصادي الراهن بات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ضرورة حتمية في ظل التذبذب الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق الدولية، عبر إتخاذ جملة من الإصلاحات التي من شأنها أن تعود بنتائج إيجابية على المدى القصير والطويل والتي تفس النظام الضريبي من خلال بدل المزيد من الجهود للرفع من كفاءة النظام الضريبي وتوسيعه وتنويعه لتحقيق كل من الكفاءة والفعالية، وتحقيق الشفافية عن طريق رقمنة النظام الضريبي، بالإضافة إلى زيادة الوعي الضريبي لدى المكلف بها، وكذا القضاء على حالات الغش والتهرب الضريبيين.

المبحث الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

شهد الاقتصاد الجزائري ضغوطا تضخمية حادة تطورت خلال عقد الثمانينات نتيجة تحول النظام الاقتصادي الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، لتصل بعدها الضغوط التضخمية إلى مستويات مرتفعة جدا مع بداية عقد التسعينات بسبب سياسة تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية زيادة إلى غياب الاستقرار الأمني والسياسي، مما أدى هذا الوضع إلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض احتياطي الصرف الأجنبي وتدمير البنى التحتية للاقتصاد الجزائري. ونظرا لهذه الظروف الاقتصادية والسياسة الغير مستقرة تطورت ظاهرة التضخم في الجزائر، وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر وأهم مؤشرات، أسبابه، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

يهدف التحقق من أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضغوط تضخمية لا بد من الاستعانة ببعض المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم من أن الاقتصاد الجزائري يشهد ارتفاعا في الأسعار، حيث تسمح هذه المؤشرات بقياس درجة التضخم النقدي، وتعد الأرقام القياسية من أقدم المؤشرات الاقتصادية وأوسعها انتشارا والتي تستخدم في قياس التضخم، وغالبا ما كانت درجة الإهتمام بها مرتبطة بشدة التضخم، فكلما زادت حدة معدلات التضخم كلما ازدادت الحاجة إلى مؤشر رقمي يمكن من خلاله قياس التضخم. لذلك وقبل الشروع في تحديد العوامل التي ساهمت في تفاقم معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، لا بد من الوقوف على أهم الأرقام القياسية التي تعبر عن الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، وهناك عدة أنواع من الأرقام القياسية التي يمكن من خلالها قياس التضخم في الاقتصاد الجزائري وهي:

الفرع الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index)

يتم حساب مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر شهريا من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS: Office National des statistique) وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات، حيث يتم استخدام النسب المتوصل إليها كعمامات ترجيح في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

وفي الجزائر يتم الاعتماد على رقم "Laspeyres Index" والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، حيث تحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للإستهلاك، فهذا الرقم يتيح لنا معرفة حجم الإنفاق اليومي من أجل إستهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة، أي أن هذا الرقم يوضح لنا كيفية تطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن (لعراية، 2004، صفحة 160).

يضم هذا المؤشر في الجزائر ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الإستهلاكي على السلع والخدمات الفردية وتمثل في (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، السكن، الأثاث ولوازم التأثيث، الصحة، النقل، الإتصال، التربية والثقافة والترفيه والنشاطات)، حيث تحتوي العينة السلعية على 260 منتج تمثل مجمل النفقات الإستهلاكية للأسر، وقد تم إعتماده على أساس إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات حيث سنة 2001 كسنة أساس، إلا أن سنة الأساس تتغير كل خمسة سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي، بينما في الجزائر يمكن أن تصل إلى عشرة سنوات في بعض الأحيان، ويتم إختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء (ONS)، ويعتمد هذا الجهاز في حساب (CPI) على صيغة لاسبير.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

ويعكس هذا الرقم التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، فهو يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يفسر تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية الإستهلاك للأسر (بن يوسف ، (2015-2016)، صفحة 142).

عرفت معدلات التضخم مستويات مختلفة خلال فترة الدراسة، ويمكن التمييز بين ثلاث فترات للتضخم والجدول الموالي يوضح كيفية تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1990-2020) كما يلي:

الجدول رقم (12:03): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: (%)

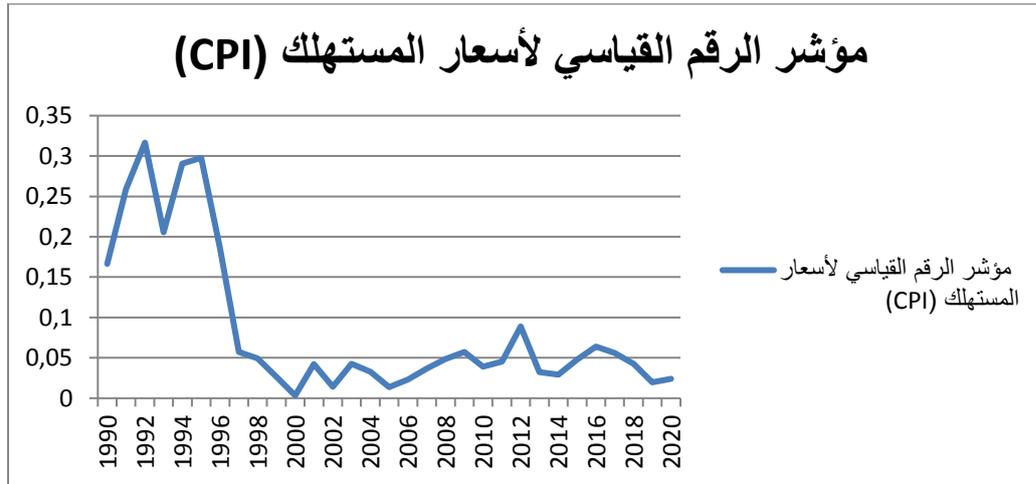
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
CPI	16,65	25,88	31,66	20,54	29,04	29,77	18,67	5,73	4,95	2,64
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
CPI	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38	2,31	3,67	4,85	5,73
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
CPI	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91	4,78	6,39	5,59	4,26	1,95
السنوات	2020									
CPI	2,41									

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

– <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

إن مختلف التطورات التي تشهدها معدلات التضخم مرتبطة بالتغيرات التي مست الإقتصاد الجزائري إنطلاقا من أزمة إختيار أسعار النفط سنة 1986 ثم التحول من الإقتصاد الإشتراكي لإقتصاد السوق بناء على توصيات المؤسسات الدولية والبرامج الإصلاحية التي تبنتها الدولة الجزائرية، والشكل الموالي يوضح تطور التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020):

الشكل رقم (09:03): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (12:03) ومخرجات برمجية (word 13).

1. الفترة الأولى (1990-2000):

شهد معدل التضخم في بداية التسعينات إرتفاعا مهولا إذ إنتقل من 16,55% سنة 1990 إلى 25,88% سنة 1991 ثم إلى 31,66% سنة 1992 كأقصى معدل بلغه خلال هذه الفترة، ويعود هذا الإرتفاع في مستوى معدل التضخم إلى تراجع أسعار البترول نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1990، ففي ظل تراجع أسعار البترول تنخفض الحصيلة المالية للحماية البترولية فيؤدي ذلك إلى تراجع حصيلة الإيرادات العامة فيجبر هذا الوضع الدولة عن العزوف عن الإستيراد وفي ظل ثبات العرض الكلي من السلع لمحدودية الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الحاجيات العامة وتزايد الطلب الكلي على السلع يؤدي ذلك إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية، ليتراجع بعدها سريعا في سنة 1993 ويبلغ 20,54%، ثم يعود للإرتفاع خلال سنتي 1994 و1995 مسجلا 29,04% و29,77% على التوالي، حيث يرجع هذا الإرتفاع الكبير في معدل التضخم إلى سياسة تحرير الأسعار التي إنتهجتها الدولة تحت توصيات صندوق النقد الدولي في إطار شروط برامج الإصلاح والإستعداد الإئتماني، زيادة إلى الإجراءات التي كانت تتبعها الحكومة لمعالجة العجز في الموازنة العامة من خلال التوسع في العرض النقدي، وتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل باقي العملات فخلال بداية هذه الفترة تخلت السلطات الجزائرية عن نظام الصرف الثابت وتم التوجه نحو نظام الصرف المرن، وهذا التحول الذي شهدته نظام الصرف كان مرفقا بعجز ميزان المدفوعات في ظل إنخفاض إحتياطات الصرف الأجنبي، حيث تراجعت قيمة الدينار مقابل الدولار بصفة مستمرة كان أصعبها خلال سنتي 1991 و1994 حيث سجلت نسبة تراجع قدرها 112% و50% على الترتيب، مما ألحق الضرر بمستويات الأسعار التي مست السلع الغذائية المدعمة من طرف الدولة في إطار برنامج الإستعداد الإئتماني الثالث في أبريل 1990، لتصل نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في معدل النمو للرقم القياسي لأسعار المستهلك، ليسجل بعدها الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) تراجعا قليلا سنة 1996 بواقع 18,67%.

ومع نهاية سنة 1996 تراجع معدل التضخم بنسبة 11,1% ثم إلى 12,94% سنة 1997، وكان هذا الإنخفاض كنتيجة لتحول من الإقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق، كما تميزت هاتين السنتين بتراجع قيمة الدينار الجزائري مما أثر ذلك سلبيا على مستوى الأسعار وساهم في تغذية الضغوط التضخمية، ثم وصل معدل التضخم إلى 4,95% سنة 1998، ثم 2,64% سنة 1999، ثم 0,33% سنة 2000، ومن أهم أسباب تراجع معدل التضخم خلال هذه الفترة هي الإجراءات المتبعة في إطار برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تسعى في مجملها إلى إستهداف التضخم، زيادة إلى إتباع سياسة مالية إنكماشية وفق الإصلاح النقدي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي وسياسة نقدية صارمة في تسيير الكتلة النقدية.

2. الفترة الثانية (2001-2014):

عاد معدل التضخم للإرتفاع في سنة 2001 ليصل 4,22% وذلك نظرا للإجراءات المتبعة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي الممتد من أبريل 2001 إلى غاية أبريل 2004 والتي كانت تسعى لخفض معدلات البطالة مع السماح لمعدل التضخم بالإرتفاع نوعا ما، هذا الإرتفاع الذي عرفه معدل التضخم كان سببه التزايد في حجم الإنفاق العام نتيجة الإنطلاق في برامج الإنعاش الإقتصادي والتي من بينها التزايد المفرط في حجم في الكتلة النقدية حيث وصلت في سنة 2001 إلى 22,3%، زيادة إلى إرتفاع الأجر بالتالي إرتفاع القدرة الشرائية للأفراد، زيادة إلى إرتفاع تكاليف الإستيراد والإنتاج، وقيام الخزينة العمومية بتمويل البنوك بهدف

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تطهير محافظتها ورسمتها، أما بالنسبة لسنوات 2002، 2003، 2004 فقد سجل فيها معدل التضخم نموا متذبذبا بين الزيادة والإنخفاض قدر بـ 1,41%، 4,26% و 3,96% على التوالي، هذا التطور المتذبذب في معدل نمو مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعود إلى الإستمرار في برامج دعم الإنعاش الإقتصادي وإتباع سياسة مالية توسعية بهدف تحفيز النمو، بالإضافة إلى زيادة مداخيل الأفراد، وشروع مجلس النقد والقرض في سنة 2004 بتحديد معدل مستهدف للتضخم قدر بـ 3% على المدى المتوسط، لكن على الرغم من إتباع هذه السياسة إلا أنه عاد للإرتفاع خلال الفترة (2005-2009) بحيث إنتقل من 1,38% سنة 2005 إلى 5,73% سنة 2009 هذا الإرتفاع كان سببه التزايد الكبير في أسعار السلع المستوردة لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية، وإرتفاع نفقات الدولة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، وحدثت تضخم مستورد نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي إنعكست على معدلات التضخم في الجزائر وتراجع أسعار البترول. ليستمر بعد ذلك معدل التضخم في الإرتفاع خلال السنوات 2010، 2011، 2012 حيث سجل خلال السنة الأخيرة مستوى قياسي بلغ 8,89% ومن بين العوامل التي ساهمت في هذه الزيادة اللجوء لعملية الإصدار النقدي وزيادة الكتلة النقدية، وإرتفاع أسعار المواد الغذائية، ليسجل بعد ذلك تراجعا سريعا في سنتي 2013 و 2014 إذ بلغ 3,25% و 2,91% على الترتيب وذلك نتيجة الإرتفاع المعتدل للأسعار، والسياسة التي تبنتها الدولة والمتمثلة في سياسة حماية القدرة الشرائية للمواطن من خلال دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية.

3. الفترة الثالثة (2015-2020):

سجلت معدلات التضخم خلال هذه الفترة إرتفاعا محسوسا إذ وصلت إلى حدود 4,78% سنة 2015 وواصل إرتفاعه حيث سجل 6,93% سنة 2016 ويعود هذا التزايد في معدلاته لإنخفاض أسعار البترول وقانون المالية لهاته السنة والذي نص على الرفع من أسعار بعض المواد كالقود وانعكاس هذه الزيادات على أسعار السلع والخدمات، إلا أنه ومع حلول سنة 2017 سجل تراجعا طفيفا حيث بلغ 5,59%، وفي سنتي 2018 و 2019 إستمر معدل التضخم في التراجع إذ وصل إلى 4,26% و 1,95% على الترتيب، ويعود سبب هذا الإنخفاض لسياسة ترشيد النفقات العامة عبر إلغاء وتجميد العديد من المشاريع العمومية التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية بهدف تقليص نفقاتها في ظل تراجع صادراتها النفطية وكذا التقليل من فاتورة الواردات، ومع ظهور وباء كورونا سجل معدل التضخم إرتفاعا في سنة 2020 قدر بـ 2,41% مقارنة بسنة 2019 وذلك بالرغم من الإستمرار في سياسة التقشف في الإنفاق العام والتخلي عن آلية الإصدار النقدي الجديد في تمويل عجز الموازنة العامة، ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى تفاقم تداعيات إنتشار فيروس كورونا المستجد وما سببه من إنخفاض في حجم الصادرات النفطية الجزائرية التي سجلت قيمتها ما يقارب 20 مليار دولار سنة 2020 والتي وصل متوسط سعر النفط عند 42 دولار للبرميل خلالها مقابل 64 دولار خلال سنة 2019 أي تراجع بقيمة 22 دولار للبرميل، كما أدى تراجع الطلب على النفط إلى إنخفاض مستوى الناتج في القطاع النفطي بالإضافة إلى إلزام السلطات الجزائرية بإتفاق مع الأوبك لخفض كميات الإنتاج، مما أدى إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الصعبة.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (03:09) أن معدل التضخم كان مرتفعا خلال سنة 2017 وهي السنة التي لجأت السلطات الجزائرية فيها إلى أسلوب التمويل غير التقليدي (التمويل التضخمي) لتمويل العجز في الموازنة العامة ولكنه تراجع بعدها، ورغم نفي وتأكيد جل التصريحات الحكومية بخلاف ذلك والتي تشير إلى إنخفاض معدلاته بعد الإعتماد على هذه الآلية، غير أن العديد من

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الإقتصاديين يشككون في معدلات التضخم المصرح بها من قبل الحكومة بحيث يعتبرونها أنها تصريحات يغلب عليها الطابع السياسي، ففي تصريح واضح لصندوق النقد الدولي فاق معدل التضخم 10% واقعيا، وأكبر دليل على ذلك الإرتفاع المهول في أسعار مختلف المنتوجات والسلع خاصة الإستهلاكية منها وكذا التراجع الرهيب في القدرة الشرائية للمواطن، ففي ظل تزايد الكتلة النقدية المتداولة دون أن يقابلها زيادة في السلع والخدمات لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر سيؤدي ذلك حتما إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار ومنه حدوث ضغوط تضخمية في الإقتصاد الجزائري وتهاوي القدرة الشرائية للمواطنين .

ورغم فعالية هذا المؤشر كمقياس يراقب الإتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية وفي مختلف الإقتصاديات، إلا أنه ما زال يعاني من عدة نقائص، من بينها ما يلي:

- لا يأخذ بعين الإعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق المحلية، وإنما يقتصر على عينة منها فقط.
- يكتفي هذا المؤشر بدراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق والأسواق فقط مثل الجزائر العاصمة وإهمال المناطق والأسواق الأخرى.

- يتم إختيار العينات من السلع والخدمات بالإضافة إلى أوزانها في الجزائر وفقا للمسح الإحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري مرة واحدة كل عشر سنوات وهي فترة طويلة جدا، وفي الواقع قد تكون أكبر بكثير كالمعطيات المتوفرة حاليا على مستوى (ONS) تعتمد على نتائج مسح 1989.

- الإقتصار على الإختيار الدوري للأسعار في فترات زمنية طويلة نسبيا، خاصة إذا علمنا أن السعر الواحد قد يأخذ قيما متعددة وانخفاضاً في اليوم الواحد.

- نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها إعداد وحساب مؤشر أسعار الإستهلاك فالهياكل الحكومية هي من تقوم بذلك كما هو الحال في الجزائر، وفي هذه الحالة تطرح إشكالية مدى مصداقية النتائج المقدمة في ظل غياب مؤسسات أو مكاتب خاصة تقوم بذلك.

- بإعتبار أن مؤشر أسعار المستهلك خاص بدراسة أسعار المستهلك فهو لا يتضمن أسعار السلع الأخرى كأسعار الجملة وأسعار سلع المنتج وأسعار السلع الوسيطة.

كل هذه العيوب دفعت بالكثير من الإقتصاديين إلى الإعتماد على مؤشر آخر لإحصاء التغيرات التي تحدث على مستوى الأسعار، ويسمى هذا المؤشر بالرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج المحلي الإجمالي (بن البار ، (2016-2017)، صفحة 126).

الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام (Real Gross Domestic Product)

على الرغم من فعالية مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مراقبة الحركات التضخمية إلا أنه ما زال يعاني من عدة نقائص تم التطرق إليها في العنصر السابق، زيادة إلى كون القاعدة المعتمدة في حسابه تعتبر ضيقة وعادة ما تتعلق بالعاصمة الجزائرية.

أما الرقم القياسي الضمني فيعد من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تقيس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويطلق عليه أيضا بالمكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام، حيث يحتوي هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الإقتصاد الوطني، سواء كانت سلع إستهلاكية نهائية أو وسيطة أو إنتاجية على خلاف الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كما يعتمد عليه العديد من الإقتصاديين من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويمكن حساب الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي عند

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الأسعار الثابتة، من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية على مقدار الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة مضروباً في مئة، وهو ما يسمى بمؤشر باش، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الإقتصاد بناءً على ناتج القسمة، فإذا كان:

- (الناتج = 100): يدل على وجود إستقرار في الأسعار.

- (الناتج < 100): يدل على وجود ضغوط تضخمية في الإقتصاد.

- (الناتج > 100): يدل على حدوث إنخفاض في مستويات الأسعار.

ومن أبرز مميزات هذا المؤشر (R GDP) إحتوائه على أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، بالتالي فهو لا يثير مشكلة الأوزان التي تمنح للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالباً ما تواجه الباحثين أثناء إجراء الإستجابات الميدانية (عزري و خوي، 2020، صفحة 451).

الجدول رقم (13:03): تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	19.85	30.52	37.21	42.28	54.58	70.17	87.03	93.12	90.21	100	122.65
معدل النمو	30.26	53.79	21.93	13.62	29.08	28.58	24.02	7	-3.13	10.86	22.65
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر	122.06	123.67	133.96	150.37	174.60	193.05	205.45	137	210.48	244.33	288.89
معدل النمو	-0.84	1.31	8.33	12.25	16.12	10.56	6.42	15.36	-11.19	16.08	18.24
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
المؤشر	310.51	310.31	309.41	289.26	293.63	306.64	330,85	328,69	325,45		
معدل النمو	7.48	-0.06	-0.29	-6.51	1.51	4.43	6,76	-0,47	-5,03		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13:03) أن مؤشر الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) قد إتجه للتزايد بشكل متباين وغير منتظم خلال سنوات الدراسة، كما قد سجل معدل نمو سالب أحياناً، حيث إرتفع من 19.85 سنة 1990 إلى 93.12 سنة 1997 مما يدل هذا وجود ضغوطات تضخمية، فالجزائر خلال عقد التسعينات شهدت تضخماً جاحماً نتيجة قيامها بإلغاء الرقابة على معظم أسعار السلع والخدمات بمعنى آخر إلغاءها لمعظم القيود التي كانت مفروضة على أسعار السلع والخدمات وتركها تتحد في السوق وفق قانون العرض والطلب مما أدى إلى إرتفاع الأسعار وحدوث موجات تضخمية، زيادة إلى نمو الكتلة النقدية في تلك المرحلة، أما خلال السنوات 1997 و1998 و1999 فقد شهد هذا المؤشر معدلات نمو معقولة كنتيجة للسياسة الصارمة المتبعة في مراقبة تطور الكتلة النقدية، ولكن مع حلول الألفية الثانية عرف المؤشر الضمني تغيرات غير منتظمة وتباين كبير في معدل النمو السنوي للمخضض الضمني للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016)، فقد بلغ سنة 2000 حوالي 22.65% لينخفض بعدها في سنة 2001 ويبلغ -0.84% وهذا يدل على حدوث تراجع معتبر في المستوى العام للأسعار، ليشهد هذا الأخير مجدداً إنخفاض كبير سنة 2009 بنسبة -11.19% ويعود هذا التراجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما سببته من تقلبات حادة في أسعار البترول في الأسواق الدولية،

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

باعتبار أن المؤشر الضمني يحتوي على أسعار السلع الإنتاجية وأسعار البترول، زيادة إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، علما أن معظم الصادرات تكون مقومة بالدولار على خلاف الواردات التي تكون مقومة بالأورو، فإن هذا الفارق قد كلف الخزينة العمومية للدولة الجزائرية مبالغ طائلة وعجز موازني كبير ويعرف هذا التضخم بـ التضخم المستورد.

ومع إختيار أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 2014 نتيجة الأزمة النفطية، وباعتبار أن مداخيل الدولة الجزائرية من المحروقات تشكل 98% من صادراتها الإجمالية ومنه فهي تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، تراجع المؤشر الضمني وسجل معدلات نمو سالبة خلال سنتي 2014 و2015 هما -0.29% و -6.51% على التوالي، لتحسن بعدها قليلا خلال السنوات الأخيرة من الدراسة. ومن المتعارف عليه أن مؤشر المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي يدخل في حسابه أسعار الصادرات، فإن الزيادة أو التراجع في أسعار النفط تفسر بنسبة كبيرة التغيرات التي تطرأ على هذا المؤشر، وهذا ما أكدته تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أدت إلى تراجع أسعار النفط مما أدى ذلك إلى حدوث انخفاض كبير أيضا في معدل نمو مؤشر المخفض الضمني، ومنه نستنتج وجود علاقة طردية قوية بين أسعار النفط ومؤشر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ويمكن القول أن هذا المؤشر لا يعد مقياسا فعالا وجيدا لقياس الضغوط التضخمية في الجزائر.

وعلى الرغم من كافة المزايا التي يمتاز بها هذا المؤشر إلا أنه لا يخلو من عيوب، والتي من بينها أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويحتوي على عدد كبير من السلع ذات النوع الموحد كتلك الخاصة بالمصانع والتي يصعب تقييم سعرها، كما يحتوي على بعض الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي مثل خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقيس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فهذا الأخير يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، ومنه نستنتج أن مؤشر الرقم القياسي الضمني يأخذ بعين الاعتبار أسعار الصادرات ويهمل أسعار الواردات (تومي، 2002، صفحة 293).

الفرع الثالث: معامل الإستقرار النقدي (coefficient of monetary stability)

تتكون الكتلة النقدية من مجموعة وسائل الدفع الفورية التي هي بحوزة الأعوان الإقتصاديين داخل البلد، وعليه فإن الكتلة النقدية في الجزائر تضم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، والنقود الكتابية (الودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية والودائع الجارية) وأشباه النقود (الودائع لأجل)، وعليه سوف نعلم في حساب معامل الإستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية (M_2) فقط. ومن خلال الجدول رقم (14:03) نلاحظ أن معامل الإستقرار النقدي قد عرف إستقرارا خلال فترة الدراسة بإستثناء سنة 1998 فقد سجل فيها المعامل إرتفاعا حادا وصل إلى 26.10 وهو الأعلى خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى سنة 2001 التي وصل فيها إلى 8.88، هذا ما يدل على وجود فائض من القدرة الشرائية بحوزة الأفراد يفوق ما هو متاح من السلع والخدمات المنتجة والمعروضة في الأسواق، لذا فإنه في هذه الحالة إذا إستمر معامل الإستقرار النقدي في الإرتفاع فإن ذلك يدفع القوى التضخمية نحو الإرتفاع، مع تسجيله لقيم سالبة في السنوات 2009 و2015 و2019 حيث بلغت -0.30 و -0.04 و -0.01 على التوالي.

شهدت سنوات التسعينات ضغوطا تضخمية لأن معامل الإستقرار النقدي تجاوز الصفر وهي سنوات (1990، 1993، 1997، 1998)، بينما خلال سنوات (1991، 1992، 1995، 1996، 1999) فقد سجل معامل الإستقرار النقدي ضغوطا إنكماشية بعدم تجاوزه قيمة الواحد (1)، وهذا التراجع في معامل الإستقرار النقدي يرجع إلى نمو الكتلة النقدية الذي لم

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يواكب النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، كما قد لاحظنا أن معدل التضخم قد سجل معدلات قياسية خلال هذه الفترة، بالتالي يمكن ترجيح تفسير هذه الضغوط التضخمية إلى أنها ليست نقدية، أما بالنسبة للطفرة الكبيرة التي سجلها المعامل سنة 1998 والتي وصلت إلى 26.1 فتعود أسبابها إلى التدهور الذي حدث في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (0.01%)، في حين نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية قد أخذ نسبة مرتفعة قدرت بـ 27.24%، ليتراجع بعدها معامل الاستقرار النقدي إلى ما دون الواحد إلى غاية سنة 2001 الذي سجل فيها 8.88 وذلك لحدوث إنكماش على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ليستقر بعدها إلى غاية سنة 2009 التي سجل فيها قيمة سالبة قدرت بـ -0.32، وذلك نتيجة إتخاذ سياسة نقدية صارمة تمثلت في فرض الرقابة على نمو حجم السيولة المحلية والتي بلغت 3% من جهة وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 "أزمة الرهن العقاري" وما أحدثته من تراجع كبير في مداخل البترول، ونتيجة للأزمة النفطية التي عاشتها البلاد منتصف سنة 2014 سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة سالبة بعدها في سنة 2015 وذلك بسبب تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع مواصلة بنك الجزائر في إنتهاج سياسة نقدية صارمة في تسيير نمو الكتلة النقدية والتي لم يتجاوز نموها معدل 10%، ثم ليسجل بعدها معامل الاستقرار النقدي ضغوطا إنكماشية خلال الفترة (2016-2020) بعدم تجاوزه لقيمة المعامل الواحد إلا في سنة 2019 فقد سجل فيها قيمة سالبة بلغت -0.01، وذلك بسبب تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لإنخفاض مداخل الجباية البترولية إستجابة لإنعكاسات الأزمة الصحية العالمية عقب إنتشار فيروس كورونا المستجد.

الجدول رقم (14:03): تطور معامل الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	M ₂	DM ₂ /M ₂ (1)	GDP	DGDP/GDP (2)	معامل الإستقرار النقدي*
1990	343.005	0.3223	555.8	0.313	1.03
1991	415.27	0.2107	844.499	0.5194	0.41
1992	515.902	0.2423	1048.2	0.2412	1.00
1993	627.427	0.2162	1165	0.1114	1.94
1994	723.514	0.1531	1491.5	0.2803	0.55
1995	799.562	0.1051	1990.6	0.3346	0.31
1996	915.058	0.1444	2570	0.2911	0.50
1997	1081.518	0.1819	2780.199	0.0818	2.22
1998	1592.461	0.4724	2830.500	0.0181	26.10
1999	1789.350	0.1236	3238.197	0.1440	0.86
2000	2022.534	0.1303	4123.513	0.2734	0.48
2001	2473.516	0.2230	4227.113	0.0251	8.88
2002	2901.532	0.1730	4522.773	0.0699	2.47
2003	3354.422	0.1561	5252.321	0.1613	0.97
2004	3738.037	0.1144	6149.116	0.1707	0.67
2005	4146.906	0.1094	7561.984	0.2298	0.48
2006	4827.6	0.1641	8501.635	0.1243	1.32
2007	5994.6	0.2417	9352.886	0.1001	2.41
2008	6955.9	0.1604	11043.703	0.1808	0.89
2009	7173.1	0.0312	9968.025	-0.1079	-0.32
2010	8280.7	0.1544	11991.563	0.2030	0.76
2011	9929.2	0.1991	14588.97	0.2166	0.92
2012	11013.3	0.1092	16209.598	0.1111	0.98
2013	11941.5	0.0843	16647.919	0.0270	3.12
2014	13686.7	0.1461	17228.597	0.0349	4.19
2015	13704.5	0.0013	16712.685	-0.0308	-0.04
2016	13816.3	0.0082	17514.635	0.0486	0.17
2017	14974.6	0.0838	18876.176	0.0610	1.37
2018	16636.7	0.0999	20393.524	0.0744	0.02
2019	16506.7	-0.0078	20500.201	0.0052	-0.01
2020	17740.0	0.0695	18476.922	-0.1095	0.17

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, Statistique Monétaires 1990-2020.
- <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

- (*) قيم محسوبة من العمودين (1) و(2) بتطبيق قانون حساب معامل الإستقرار النقدي حيث ((2) - (1)) = (*).

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

إن مختلف التطورات التي شهدتها معدلات التضخم في الجزائر لا يمكن حصرها في سبب واحد بل تشترك فيها جملة من الأسباب، ودراسة هذه الأسباب تتطلب التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الإقتصاد الوطني وعلاقة ذلك بالتشكيلة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، ويمكن تحليل أهم أسباب التضخم في الجزائر من خلال ما يلي: (Benachenhou, 1993, p.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للتضخم

يمكن حصر أهم العوامل الداخلية التي تولدت عنها الضغوط التضخمية في الجزائر فيما يلي:

- زيادة الطلب المحلي (توسع الإنفاق الكلي).
- إرتفاع التكاليف الإنتاجية.
- الأسباب النقدية (إرتفاع الكتلة النقدية).
- الأسباب الهيكلية.

أولاً: زيادة الطلب المحلي (التوسع في الإنفاق الكلي)

أدت الإعانات الإستهلاكية الضمنية في الجزائر وتزايد المعروض النقدي الذي جاء أساساً لتمويل المؤسسات العمومية من خلال البنوك التجارية وتغطية العجزات المالية الضخمة إلى إرتفاع الطلب الكلي، وبصفة عامة يمكن إرجاع أسباب إرتفاع الطلب الكلي في الإقتصاد الجزائري للعوامل التالية:

1. مستوى الأجور:

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المسببة لإرتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الإقتصاد الوطني، فالسياسات التوسعية في الإستهلاك بشقيه العام والخاص، وأنماط الإستثمار المعتمدة في الجزائر والتي إتجهت إلى المشاريع غير الإنتاجية، من أهم العوامل المسببة لإرتفاع الأسعار، بإعتبار أن العرض الكلي لم يعد بإستطاعته مواكبة الطلب المتزايد الذي تم تغذيته عن طريق الإعانات الإستهلاكية الضمنية وتطبيق السياسات النقدية التوسعية.

وفي الجزائر يمثل الأجور وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، إذ أن طلبهم على السلع والخدمات محدد بدخولهم المتحصل عليها، بالتالي فالأجور هي العنصر الأكثر تحديدا لمستوى الطلب الكلي، أي أن كل زيادة في الأجور تؤثر مباشرة على إرتفاع مستوى الأسعار، فالزيادة في الأجور النقدية للعمال تعني إرتفاع قدراتهم الشرائية مما يزيد الطلب على السلع والخدمات، وبسبب التأخر الزمني الفاصل بين لحظة زيادة الطلب الفعلي في السوق وفترة تعديل جهاز الإنتاج الوطني والذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الإضافي، وفي حالة تعذر ذلك يتم اللجوء للإستيراد ومنه المساس بإحتياجات الصرف الأجنبي المرتبط أساساً بمبيعات المحروقات التي صارت غير مرنة بالقدر الكافي لتمويل الإحتياجات الإضافية للإستيراد.

وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية في السنوات الأخيرة وفي أغلب القطاعات الصناعية والخدمية بزيادة الأجور كقطاع التربية وقطاع التعليم العالي والصناعة والصحة والأمن... الخ، واستجابت الحكومة لمعظم تلك المطالب مما قد يتسبب ذلك في إرتفاع الإتجاه العام للأسعار نظراً لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات. والجدول الموالي يوضح الزيادات التي حدثت في الأجور خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (15:03): علاقة كتلة الأجور بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

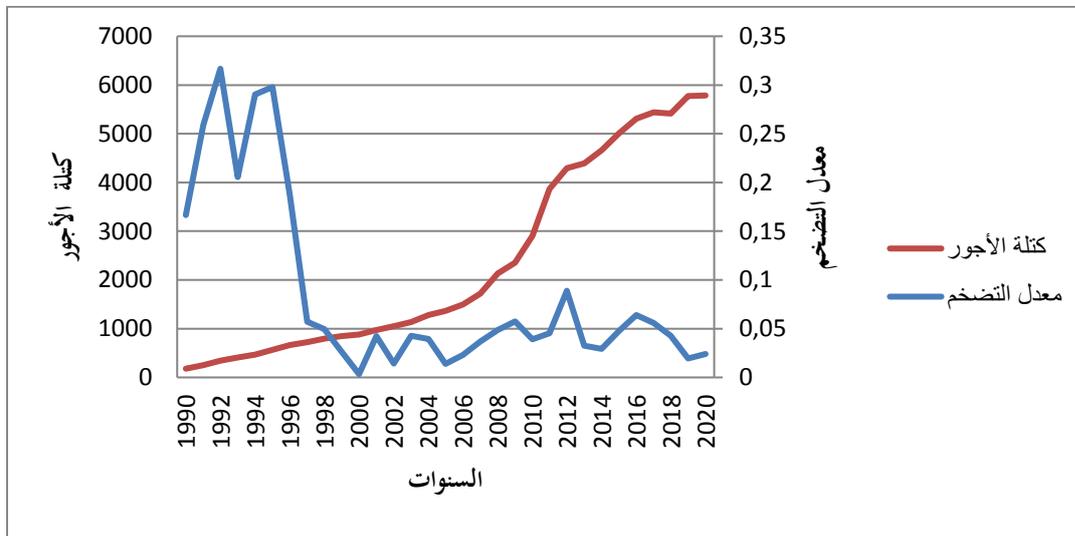
الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
كتلة الأجور	180	255,5	341,3	412,5	469,9	568,8	667,2	722,1	794,6	847,6	884,6
معدل التضخم (%)	16,65	25,88	31,67	20,54	29,04	29,78	18,68	5,73	4,95	2,64	0,34
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
كتلة الأجور	970,6	1048,9	1137,9	1278,5	1364,0	1498,5	1722,1	2134,3	2355,6	2907,5	3866,4
معدل التضخم (%)	4,23	1,42	4,27	3,96	1,38	2,31	3,67	4,86	5,74	3,91	4,52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
كتلة الأجور	4291,4	4390,8	4659,9	5005,9	5308,2	5439,3	5417,7	5773,9	5785,9		
معدل التضخم (%)	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,59	4,26	1,95	2,42		

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

والشكل الموالي يوضح تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

الشكل رقم (10:03): تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (15:03) باستخدام برمجية (word 13).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15:03) والشكل أعلاه حدوث زيادات في كتلة الأجور الخاصة بالقطاع الحكومي خلال الفترة (1990-2020) بحيث تضاعفت بأكثر من 32 مرة، حيث إنتقلت كتلة الأجور من 180 مليار دج سنة 1990 إلى 5785,9 مليار دج سنة 2020، فالزيادة في الأجور تؤدي حتما إلى زيادة الإستهلاك، فقد حقق الإنفاق الإستهلاكي زيادة معتبرة بحيث إنتقل من 4232,50 مليار دج سنة 1990 إلى 10110,17 مليار دج سنة 2020، وإنتقل مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 16,65 سنة 1990 إلى 29,78 سنة 1995 ثم 18,68 سنة 1996، فالجدول رقم (15:03) يؤكد

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

وجود علاقة طردية تناسبية بين التغير في كتلة الأجور ومعدل التضخم، فالزيادة في كتلة الأجور لا تعني بالضرورة أن الإقتصاد في حالة تشغيل تام، وإنما هذه الزيادات تكون نتيجة لقرارات سياسية بحثة متخذة من طرف المسؤولين ودون الإعتماد على أسس علمية وإقتصادية، مما يجعل هذه الزيادات تغذي الضغوط التضخمية بشكل كبير لعجز الجهاز الإنتاجي لتلبية الطلب الإضافي، حيث تم اللجوء إلى الخزينة العمومية لتغطية هذه الزيادات الغير مدروسة للأجور نتيجة عجز العديد من المؤسسات عن دفع أجور عمالها، حيث بينت عملية تصنيف المؤسسات العمومية ووصفها التي قامت بها وزارة المساهمة وترقية الإستثمار في سنة 2003 أن من بين 910 مؤسسة عمومية إقتصادية كانت هناك 380 مؤسسة فقط قادرة على مواصلة نشاطها أي ما يمثل 42% من مجمل المؤسسات، أما بقية المؤسسات الأخرى فقد كانت تواجه العديد من الصعوبات والإختلالات والإفلاس، وفي ظل تزايد مستوى الأجور مازال القطاع العمومي يعاني من فقدان مناصب العمل، وفي سنة 2004 إزدادت تكاليف المستخدمين بنسبة 18.6% إذ إنتقلت من 329.9 مليار دج إلى 391.4 مليار دج، ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى رفع الأجر الأدنى المضمون (SMIG) وإلى قيام بعض شركات تسيير المساهمات بمراجعة الإتفاقيات.

2. النمو الديمغرافي:

هناك عامل آخر بجانب عامل إرتفاع مستوى الأجور يسبب تزايد الطلب المحلي على السلع والخدمات ألا وهو عامل النمو الديمغرافي، حيث تظهر الموجات التضخمية حين تتجه أعداد سكان الدولة إلى الإرتفاع بينما تبقى كفاءتهم الإنتاجية ثابتة أي على حالها أو تزيد بمعدل يقل بكثير عن معدل نمو السكان، خاصة وأن بتزايد عدد السكان يزداد الإنفاق إستجابة لمتطلبات المجتمع، والجدول الموالي يوضح إحصائيات حول تطور السكان في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (16:03): تطور السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو (%)	السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو (%)
1990	25.022	-	2005	32.906	1,65
1991	25.643	2,42	2006	33.481	1,72
1992	26.271	2,39	2007	34.096	1,80
1993	26.894	2,32	2008	34.591	1,43
1994	27.496	2,19	2009	35.268	1,92
1995	28.060	2,01	2010	35.978	1,97
1996	28.566	1,77	2011	36.717	2,01
1997	29.045	1,65	2012	37.495	2,07
1998	29.507	1,57	2013	38.297	2,09
1999	29.965	1,53	2014	39.114	2,09
2000	30.416	1,48	2015	39.963	2,12
2001	30.879	1,50	2016	40.836	2,14
2002	31.357	1,52	2017	41.721	2,12
2003	31.848	1,54	2018	42.577	2,01
2004	32.364	1,59	2019	43.424	1,95

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

نلاحظ من خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه أن عدد السكان في تطور مستمر حيث إنتقل من 25.022 مليون نسمة سنة 1990 إلى حوالي 38.297 مليون نسمة سنة 2013 ثم إلى 43.424 مليون نسمة سنة 2019، وهذا الإرتفاع في عدد السكان سوف يؤدي إلى زيادة الإستهلاك وخفض الإِدخار بغية الإستجابة لمتطلبات أفراد المجتمع المتزايدة من بناء مرافق إجتماعية كالمستشفيات والمدارس والجامعات، وغيرها من مرافق ضرورية يحتاجها الفرد والمجتمع ومن ثم إرتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وظهور الضغوط التضخمية.

ثانيا: إرتفاع التكاليف الإنتاجية

إن من أبرز الأسباب الرئيسية في إرتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية هو إنخفاض الإنتاجية الذي يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، خاصة بالنسبة للمنتجات النهائية والتي لا تكون فيها قيود سعرية، بحيث يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية وإحتكارية على الأسعار.

بالإضافة إلى إنخفاض مستوى الإنتاجية نجد إرتفاع مستوى الأجور من بين أهم العوامل المساهمة أيضا في زيادة التكاليف الإنتاجية، فالإرتفاع المستمر في معدلات الأجور يؤثر في معدلات الإنفاق ويتسبب كذلك نقص في العرض الإنتاجي، بمعنى آخر فإن تقلص العرض الكلي يسبب ضعف الإنتاجية، فعندما تتراد معدلات الأجور دون أن يرافقها زيادة مماثلة في مستوى الإنتاجية فإن تكلفة الإنتاج تتراد وتُسبب فيما بعد زيادة إضافية في المستوى العام للأسعار، بإعتبار أن الزيادات في مستوى الأجور لا تعكس أبدا الزيادة في الإنتاجية (Gillespie, 2007, p. 93).

وفي الإقتصاد الجزائري تمثل الأجور جزءا كبيرا من التكاليف حيث أنها تتراوح بين 40% إلى 90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات، وكنتيجة لسياسة العمالة والدخول المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية فإن المؤسسات كانت تتحمل أي زيادة في الأجور بالإضافة إلى أي فائض في العمالة، بدلا من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادات على نفقات الإنتاج الأخرى، أو تخفيض معدلات أرباحها، كانت تقوم بإستيعاب هذه الزيادات من خلال رفع الأسعار.

ولقد أسهمت الزيادة في الأجور بالجزائر في إحداث موجات تضخمية ويتجلى ذلك من خلال إرتفاع الحد الأدنى للأجور بينما إنخفضت الإنتاجية الكلية للعمالة، كما تعزى الزيادة في الأجور في الجزائر إلى:

- الضغوطات التي تمارسها النقابات العمالية للزيادة في الأجر المتوسط وكذا الحد الأدنى للأجور.
- الزيادة في حجم العمالة بحيث إزدادت أعداد الموظفين في القطاع العمومي في المتوسط بنسبة 3.3% سنة 1995، والملاحظ أن جملة من القطاعات الحكومية كقطاع التربية والتعليم العالي وسلك الأمن والحماية المدنية وغيرها من القطاعات قد زادت فيها الأجور بنسب كبيرة جدا في الفترة الأخيرة، مما ساهم في إرتفاع الطلب الكلي ومنه زيادة الضغوط التضخمية.
- بالإضافة إلى إنخفاض مستوى الإنتاجية وإرتفاع الأجور نجد كذلك إرتفاع أسعار عوامل الإنتاج من بين أسباب إرتفاع التكاليف الإنتاجية، فبالإضافة إلى تكلفة اليد العاملة توجد تكلفة المواد الأولية، والمنتجات النصف مصنعة والتي تعتمد على الإستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار والتقلبات التي تحدث في الأسواق الدولية، فقد إنجهمت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفواتير بهدف تغطية أخطار الدفع المتأخر، ويتم اللجوء لهذه الظاهرة التي فرضتها تلك الدول المصدرة نظرا لتآكل إحتياطات الدولة الجزائرية من العملة الأجنبية، وهو ما حدث بالضبط سنة 1994 بعد أن إنخفضت قيمة الدينار

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

إلى 40%، مما نجم عنه آثار سلبية عديدة تمثلت في إرتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة، كما تم تحرير الأسعار لجميع مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة، حيث قام المنتجون حينها بنقل عبء الزيادة في التكاليف مباشرة إلى المستهلك النهائي، مما أدى إرتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم إرتفاع معدلات التضخم الذي وصل إلى 29.04% سنة 1994.

ثالثا: الأسباب النقدية

تلعب النقود دورا هاما في تمويل الإقتصاد وتغذيته في الكثير من الحالات، إلا أن الإفراط في الإصدار النقدي دون وجود مقابل مادي لها (زيادة في المعروض من السلع والخدمات) من شأنه أن يكون سببا من الأسباب الرئيسية التي تدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، كما قد يتسبب في ظهور أزمات جد حادة، وفي هذا الصدد يوضح Berger Pierre في كتابه: " تعتبر النقود كالأكسجين للحياة تقوم بحرق البنية الإقتصادية إذا تم إصدار الفائض منها وهي عنصر التوسع الإقتصادي، وفي نفس الوقت تسبب أيضا التذبذبات إذا تمت عملية الإصدار بسهولة كبيرة" (Berger, 1993, p. 108).

ففي الجزائر تطلبت سياسة التنمية المتبعة مع بداية التسعينات من القرن الماضي مبالغ مالية باهظة لتنفيذ الإستثمارات والمشاريع المبرمج إنجازها مما دفع بالدولة إلى اللجوء للإقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي العديد من المرات كان يتم ذلك دون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة وهذا ما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد دون زيادة في السلع الإستهلاكية الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الإرتفاع (شليق، (2011-2012)، صفحة 129).

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (17:03): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-

2020)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الكتلة النقدية (M2) مليار دج	343	415.3	516	627.4	723.5	799.6	915	1081.5	1592.5	1789.4	2022.5
معدل نمو M2%	11,33	21,06	24,23	21,61	15,31	10,51	14,44	18,19	47,24	12,4	13,0
معدل نمو PIB %	0,8	-1,2	1,6	-2,2	0,2	3,8	3,7	1,1	6,2	3,2	3,8
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم الكتلة النقدية (M2) مليار دج	2473.5	2901.5	3354.4	3644.3	4070.4	4933.7	5994.6	6955.9	7173.1	8162.8	9929.2
معدل نمو M2%	22,30	17,30	15,61	10,5	11,7	18,7	21,5	16,0	3,1	13,8	19,9
معدل نمو PIB %	3,0	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4	1,7	3,6	2,9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
حجم الكتلة النقدية (M2) مليار دج	11015.1	11941.5	13686.7	13704.5	13816.6	14974.6	16636.7	16506.6	17740.0		
معدل نمو M2%	10,9	8,4	14,6	0,1	0,8	8,4	11,1	-0,8	7,5		
معدل نمو PIB %	3,4	2,7	3,6	3,8	3,2	1,3	0,7	0,8	-0,6		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الحوصلة الإحصائية 1962-2011 "الفصل 13: النقود والقروض"، ص 218.

- التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2004-2020)

- الفترة الأولى (1990-2000): نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الكتلة النقدية في تزايد مستمر حيث قدر متوسط معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2020) بحوالي 14.69%، فقد شرعت هذه الأخيرة بالتزايد خلال الفترة (1990-1994) كنتيجة لتطبيق سياسة نقدية توسعية نتج عنها ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ونظرا إلى لجوء الحكومة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري بدأ العرض النقدي يتراجع نسبيا ابتداء من سنة 1994، وذلك لأن من بين أهداف برنامج التثبيت والتعديل الاقتصادي الذي تبنته الدولة الجزائرية بناء على طلب مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة (1994-1998) هو التحكم في حجم نمو الكتلة النقدية بالشكل الذي يخدم التوازن الاقتصادي الكلي مع إتباع سياسة تكشف صارمة، تجسدت في تقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الإستثمارات العمومية، تجميد الأجور، تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، حيث بلغ أكبر معدل نمو للكتلة النقدية سنة 1998 حوالي 47.24% بينما قدر معدل نمو الناتج الداخلي الخام لنفس السنة بـ 6.2%، وبمعدل متوسط قدر بـ 2.72% خلال الفترة (1990-2020)، وهذا ما يدل على أن وتيرة نمو الكتلة النقدية أكبر بكثير من وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام، مما يعني حدوث موجات تضخمية على مستوى الاقتصاد الوطني. إلا أنه مع التزام

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السلطات الجزائرية ببنود الإتفاق مع مؤسسات النقد الدولية تمكنت من تحقيق الهدف، بحيث وصل معدل نمو الكتلة النقدية سنة 1999 و2000 إلى 12.4% و13% على الترتيب.

- **الفترة الثانية (2001-2014):** شهد معدل نمو الكتلة النقدية بداية هذه الفترة تزايدا حيث وصل سنة 2001 إلى 22.30%، وهذا تزامنا مع بداية الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة الممتدة من (2001-2004)، فإنتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة، لتحقق الكتلة النقدية (M2) بعدها خلال الفترة الممتدة بين (2002-2005) معدلات نمو منخفضة لتصل خلال سنتي 2004 و2005 إلى 10.5% و11.7% على التوالي. ولكن عن الفترة الممتدة بين سنة 2006 إلى سنة 2009 فقد شهدت معدلات نمو متذبذبة حيث بلغت 18.7% سنة 2006 وكان أقصاها 2007 بـ 21.5% وأدناها سنة 2009 ليصل إلى 3.1% وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، وهي عبارة عن ظاهرة نقدية لم يشهدها الإقتصاد الوطني من قبل وهو الأمر الذي يكشف عن حجم الصدمة الخارجية خلال هذه السنة، وبعد توسع نقدي منخفض تاريخيا سنة 2009 متأثرا بالأزمة المالية العالمية، تميزت سنة 2010 بتوسع نقدي لكن بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي عرفتها سنوات 2006 إلى غاية 2008، فهذه السنة (2010) كانت بداية إنطلاق برنامج توطيد النمو "برنامج التنمية الخماسي" خلال الفترة (2010-2014) مسجلا بذلك 13.8% سنة 2010 و 14.6% سنة 2014، ويعد قطاع المحروقات العامل الرئيسي الذي ساهم في هذه المعدلات المتقاربة بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك.

- **الفترة الثالثة (2015-2020):** نلاحظ من خلال الجدول رقم (17:03) أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام قد بلغ 3.8% سنة 2015 مقابل معدلات نمو ضئيلة جدا للكتلة النقدية قدرت بـ 0.1% و 0.8% خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي ويعود ذلك أساسا لإختيار أسعار النفط، ولكن مع حلول سنة 2017 شهدت الكتلة النقدية نموا معتبرا قدر بـ 8.4% ثم ليزداد بعدها ويصل إلى 11.1% سنة 2018 وذلك نتيجة لجوء الدولة إلى آلية الإصدار النقدي الجديد كوسيلة لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، وبشكل إستثنائي يحقق معدل نمو الكتلة النقدية قيمة سالبة قدرت بـ 0.8% سنة 2019، ليزداد بعدها ويحقق معدل نمو قدر بـ 7.5% سنة 2020. إلا أن هذا الإرتفاع في معدل سيولة الإقتصاد ذو دلالة على الإستعمال المفرط للنقود نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الإقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ مالية كبيرة واستمرار الإصدار النقدي، فالنمو المتزايد للكتلة النقدية (M2) يفوق معدل تزايد الناتج المحلي الإجمالي (PIB) تجعل الإقتصاد أكثر عرضة للموجات التضخمية (موسي و بوسمينة، 2020، صفحة 663). لذا لا بد أن يكون الإصدار النقدي في الدولة مبنيا على أسس مقابلات الكتلة النقدية وهي (قروض للإقتصاد، مستحقات على الخزينة، الإحتياطات من العملة الأجنبية والذهب)، فهذه المصادر الثلاث للإصدار النقدي لا بد أن تكون في حدود معقولة وإلا فإنها قد تؤدي إلى زيادة حدوث التضخم إذا ما تواجدت بشكل مفرط في الإقتصاد، مثلما حدث في فترة السبعينات من خلال القروض الميسرة التي منحت للقطاع الإنتاجي العمومي والديون التي منحت للخزينة العمومية، مما أدى إلى بروز الضغوط التضخمية بالطلب الذي مس العديد من القطاعات، بالإضافة إلى التضخم بالتكاليف الناتج عن تزايد الأعباء المالية للمؤسسات التي ساهمت بدورها في رفع الأسعار (Bouzidi, 1999, pp. 52-53).

رابعاً: الأسباب الهيكلية

لا يمكن دراسة أسباب التضخم في الجزائر دون التعرّيج إلى العوامل الهيكلية التي تميز إقتصاديات البلدان النامية، فالإقتصاد الجزائري قد عانى من عدة عوامل مختلفة تعد من أهم مسببات التضخم، على رأس هذه العوامل نجد ضعف مرونة العرض الغذائي أمام الطلب الكلي المتزايد، كما تجدر الإشارة إلى أهمية هذه الأسباب لوجود علاقة قوية بين التضخم الهيكلي والإصلاحات الهيكلية التي شهدتها الإقتصاد الوطني، لذا فالتضخم الهيكلي في الجزائر له عدة أسباب نذكر منها:

1. نقص العرض الغذائي:

يفسر النمو المتزايد في الطلب على السلع الغذائية في الجزائر بتطور كل من الدخل والنمو الديمغرافي، بالإضافة إلى محدودية الطاقة الإستيرادية وعدم مرونة العرض بسبب الهياكل الإنتاجية، فلقد شهد الإقتصاد الجزائري في فترة الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أزمة حادة في المجال الغذائي تجسدت في تفاقم العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة، مما أدى إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات، ويعود سبب ذلك إلى:

- الزيادة المفرطة والكبيرة في الطلب على المنتجات الغذائية بسبب زيادة الدخول النقدية.
- النقص الكبير في عرض المنتجات الزراعية الغذائية، بحيث ينتج القطاع الزراعي في الجزائر ما لا يزيد عن ربع إحتياجات البلاد من الأغذية علماً أنه لا يستغل سوى 3% من مساحة الأراضي الجزائرية، وكنتيجة لذلك فالجزائر تستورد كميات ضخمة من المواد الغذائية على رأسها القمح.
- إخفاض حصيللة الصادرات النفطية، مما أدى إلى ظهور أزمة حادة في النقد الأجنبي نهاية سنة 1993، بحيث تراجعت الإحتياجات إلى أقل من 1.5 مليار دولار، زيادة إلى ما سببه إتباع نظام الدعم والتسعير الإداري من تراكم للمخزونات بغرض المضاربة فظهرت السوق الموازية، وانتشرت ظاهرة التهريب للسلع المدعمة وبكميات ضخمة إلى مختلف الدول المجاورة، مما سبب حدوث عجزات غذائية حادة في الإقتصاد الوطني.

2. التضخم الناشئ عن وضعية التخلف:

يعد التخلف الإقتصادي في الجزائر من بين أبرز العوامل المغذية للضغوط التضخمية، ويمكن حصر أهم عوامل التخلف في العناصر التالية:

- 1.2 ضعف الإنتاجية: باعتبار أن الإنتاجية في العمل تعد وسيلة لقياس مدى فعالية وكفاءة الجهاز الإنتاجي، فإن أهم ما يميز الإقتصاد الجزائري هو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعجزه عن تلبية الطلب الإضافي نتيجة ضعف الإنتاجية في عوامل رأس المال والعمل على حد سواء وفي جميع الفروع والقطاعات الإقتصادية، وما زاد في ضعف مستوى الإنتاجية هذه الإستعمال السيء للطاقات المتوفرة بحيث لم تتعدى 57% في السنوات ما بين 1988 و1991، وفائض العمالة الذي زاد من التدهور في قدرة العامل على إتقان عمله، زيادة إلى نقص الخبرة والكفاءة لدى العمال، بسبب ضعف التكوين مع نقص التجربة المهنية خصوصاً بالنسبة للإطارات وهو ما يترجم سوء التسيير، بالإضافة إلى قلة الحوافز التشجيعية للعمل مما تشجع العمال على قلة الإبداع والغياب المتكرر.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

وتعد عوامل ضعف الإنتاجية السالفة الذكر من أهم الحوافز المغذية للقوى التضخمية في الجزائر، حيث أن ضعف الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض مستوى العرض، وفي ظل وجود مداخل نقدية مرتفعة قد تؤدي إلى زيادة الطلب على حساب العرض تظهر القوى التضخمية.

2.2. النمو الديمغرافي:

إن النمو المتزايد في عدد السكان ساهم في ظهور موجات تضخمية، وذلك على اعتبار أن هذا النمو صاحبه إرتفاع في الطلب على السلع والخدمات، فالتطور في عدد السكان ليس مشكلا في حد ذاته، وإنما أن تقابل هذه الزيادة بنقص في الإنتاج، فالتزايد المستمر للسكان يتطلب زيادة المدارس والمستشفيات والمساكن... الخ، ومنه فهو يتطلب إستثمارات ونفقات باهظة التكاليف. ومن خلال تتبع الإحصائيات المتعلقة بتطور السكان وظروف المعيشة السائدة، نجد أن تزايد عدد السكان يعود إلى الثقافة والتقاليد السائدة في المجتمع، مما جعل السوق الداخلية عاجزة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان والتي رافقتها إنتشار للفقر وسوء التغذية.

3.2. ضعف هياكل البنية التحتية:

والمتمثلة في الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل التي تعد من أهم محركات النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى سوء إستخدام شبكات التوزيع والأسلوب الإحتكاري لدى الموزعين الذين يسعون لتحقيق الربح السريع والسهل، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء ومن ثم تحميلها إلى المستهلك النهائي.

4.2. اللاتوازن الجهوي:

والملاحظ وجود إختلاف ملحوظ في توزيع الموارد الطبيعية بين المناطق، فهذا التباين ليس وليد اليوم وإنما هو إمتداد طبيعي للسياسة الإستعمارية، ومن أسباب ظهور التضخم الجهوي هو وجود إختلال بين الإنتاج والإستهلاك في منطقة معينة، مما يفرض التبادل والتدفق السلعي من المناطق العالية الإنتاج إلى المناطق المنخفضة الإنتاج من أجل تغطية العجز الحاصل، إلا أن نقص الهياكل القاعدية والتي تتجلى من خلال مشاكل النقل والتكاليف الباهظة لنقل السلع أدى إلى إرتفاع أسعارها خاصة في المناطق المعزولة والصحراوية، والتي عرفت فيها بعض المنتجات الزراعية نشاطا معتبرا إلا أن ضعف هياكل النقل زيادة إلى مشاكل التخزين حال دون تسويقها محليا، مما أدى إلى تعرضها للتلف وهذا ما أعاق عملية التنمية المنتهجة في الجزائر.

5.2. العوامل الإجتماعية والنفسية:

وتدني المستوى الثقافي للأفراد كقلة ميولهم للعمل وإنعدام المنافسة وتطور آليات الفساد والرشوة في الإقتصاد الجزائري، والتي تؤثر سلبا على حركية النشاط الإقتصادي ومجالاته، وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الإقتصادية، مما أدى إلى تضاعف شبكات الإقتصاد الموازي وتنامي الثروات التي تتحرك في قنواته، ناهيك عن العادات والتقاليد التي يمتاز بها المجتمع الجزائري والتي تكلف العائلات نفقات مرتفعة تتحول في بعض الأحيان إلى إسراف وتبذير، مما يؤدي إلى زيادة الطلب ومع محدودية العرض ترتفع الأسعار.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم

يعتبر الإقتصاديون في دول العالم الثالث أن المصادر الخارجية للتضخم تعود إلى عدة عوامل منها التضخم المستورد عن طريق قطاع التجارة الخارجية، دور المديونية الخارجية وإختلال ميزان المدفوعات، التقلبات في سعر صرف العملة المحلية بالمقارنة مع العملات

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الرئيسية المتداولة في الإقتصاد العالمي، ومنه فالإقتصاد الجزائري قد عانى من عدة عوامل مختلفة تعد من أبرز الأسباب المحدثة للتضخم، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولاً: التضخم المستورد

يحصل التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الإقتصادية المتبادلة بين دول العالم خصوصاً بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فهو ينتج عن تأثير إرتفاع أسعار السلع المستوردة، والتي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية لاحقاً، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات التي تعكس درجة التبعية للخارج، فإذا كان أغلب السلع المستوردة عبارة عن أنواع لسلع إستهلاكية غير ضرورية فإن إرتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل التقليل أو الضغط من حجمها نظراً لمرونتها المنخفضة، أما إذا كانت عبارة عن سلع تجهيزية ووسطية توجه للعملية الإنتاجية فإن الأثر الذي يحدثه إرتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتجسد في زيادة التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر ويأخذ وقتاً يسمح للسلطات بإتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الإرتفاع (أدوب و لسبع، 2021، صفحة 47).

فالتضخم المستورد في الجزائر يحدث في حالتين، الأولى إما أن يكون مغذى بالطلب عن طريق تغذية المداخيل الموزعة جراء إيرادات الصادرات، وأما الثانية فقد يكون تضخماً بالتكاليف من خلال إحتواء أسعار السلع المستوردة والمستعملة في العملية الإنتاجية أو للإستهلاك، فباختصار هو إنعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية (شليق، (2011-2012)، صفحة 137). ويهدف تقصي أثر التضخم المستورد في الجزائر، كان لزاماً علينا تسليط الضوء على الأهمية النسبية للواردات في الإقتصاد المحلي من خلال تطور أرقام المبادلات التجارية خلال الفترة (1990-2020) كما يلي:

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (18:03): تطور الصادرات والواردات في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)

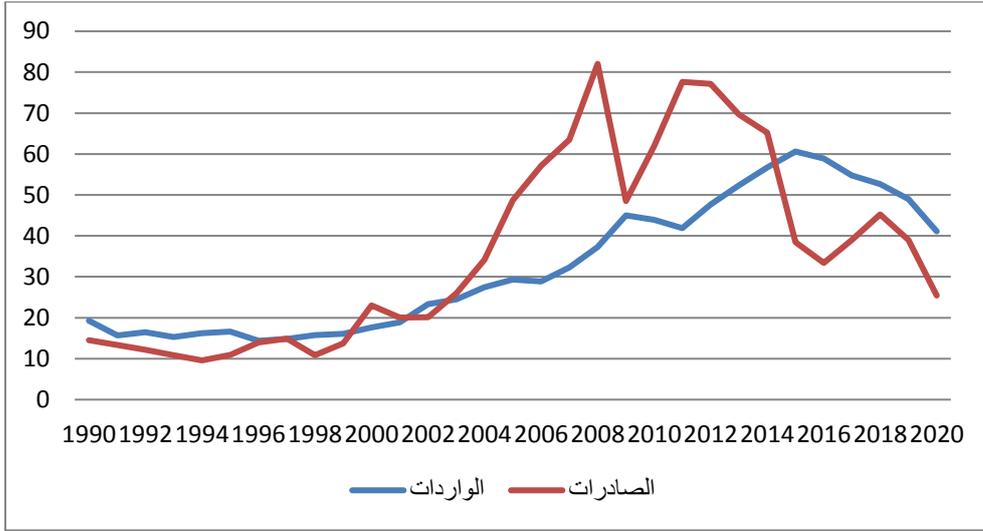
الوحدة: مليار دولار

الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات
57,12	28,90	2006	14,54	19,31	1990
63,53	32,30	2007	13,31	15,71	1991
82,03	37,30	2008	12,15	16,43	1992
48,53	45	2009	10,88	15,33	1993
61,98	43,90	2010	9,58	16,26	1994
77,58	41,90	2011	10,94	16,59	1995
77,12	47,70	2012	13,97	14,38	1996
69,66	52,31	2013	14,89	14,80	1997
65,19	56,71	2014	10,88	15,80	1998
38,46	60,62	2015	13,70	16,07	1999
33,40	58,92	2016	23,05	17,60	2000
38,97	54,74	2017	20,09	18,90	2001
45,23	52,66	2018	20,15	23,30	2002
39,01	48,97	2019	25,96	24,50	2003
25,46	41,14	2020	34,18	27,50	2004
			48,71	29,30	2005

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

-<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

الشكل رقم (11:03): تطور الصادرات والواردات في الإقتصاد الجزائري (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (18:03) باستخدام برنامج (word 13).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18:03) والشكل رقم (11:03) ارتفاع حجم الواردات من 15,47 مليار دولار سنة 1990 إلى 68,29 مليار دولار سنة 2014 كأقصى قيمة تبلغها خلال فترة الدراسة، ويشير هذا الوضع الإقتصادي إلى سهولة عملية الإستيراد في الجزائر وتفضيلها على المنتج المحلي وهو ما جعل حصيلتها تشهد ارتفاعا ملحوظا، إلا أن حجم هذه الواردات بقي متذبذبا بين الزيادة والنقصان تبعا للتغيرات التي تطرأ على سعر برميل النفط، بالإضافة للسياسة التنموية المنتهجة في الجزائر والتي يتم الإعتماد فيها على زيادة حجم الواردات. حيث شهدت الواردات تزايدا معتبرا في حجمها خاصة خلال الفترة (2004-2014) فقد قدرت قيمتها خلال بداية هذه الفترة بـ 21,88 مليار دولار لتصل في سنة 2009 إلى مليار دج 49,33 مليار دولار، وذلك بسبب إبرام الجزائر لإتفاقية الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، بحيث تزامن ذلك مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، مما تطلب ذلك إستيراد العديد من التجهيزات الصناعية، وفي إطار إستكمال برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014) إزداد حجم الواردات وأسعارها من واقع 50,65 مليار دج سنة 2010 لتسجل مستوى قياسي لها سنة 2014 قدر بـ 68,29 مليار دولار.

وخلافا للفترة السابقة، عرفت الفترة (2015-2020) تراجعا في حجم الواردات بإستثناء سنة 2018 التي سجلت ارتفاع طفيف فيها، حيث إنتقلت من 60,62 مليار دولار سنة 2015 إلى 40,61 مليار دولار سنة 2020، وكان ذلك التراجع في حصيلة الواردات نتيجة للظروف الإقتصادية التي عاشتها الجزائر بسبب إنخفاض أسعار النفط منتصف سنة 2014 في الأسواق العالمية وانخفاض إحتياجات الصرف الأجنبي، التي أدت لإتباع الحكومة لسياسة التقشف (تقليص حصيلة الواردات) لمواجهة هذه الأزمة. وعند تتبع التركيب الهيكلي للواردات الجزائرية نجد أن سبب ارتفاع حدة الضغوط التضخمية المحلية هو نتيجة لإستيراد التضخم العالمي عبر مجموعة من الواردات، من بينها مجموعة التجهيزات الصناعية والتي تحتل مركز الصدارة بنسبة 12.23% خلال الفترة (1992-2017) على رأسها السيارات السياحية بنسبة 5.07% ثم سيارات نقل البضائع بنسبة 3.62%، تليها تجهيزات الهواتف بنسبة 1.8% كمتوسط للفترة (2005-2014) ثم المواد النصف المصنعة، بينما تشغل فاتورة المواد الغذائية والسلع الإستهلاكية المستوردة المرتبة الثالثة.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه المجموعات من الواردات الجزائرية تم إستيرادها من الصين وتركيا والسوق الأوروبية المشتركة، وهي دول شهدت معدلات تضخم متذبذبة بسبب العديد من الظروف، بالتالي تم نقلها إلى الإقتصاد المحلي (قسيميوري، (2020-2021)، صفحة 279).

وبالنظر إلى البيانات المتعلقة بالصادرات الجزائرية نجد أنه هناك تذبذب في حجمها بين الزيادة والنقصان تبعا للتغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات باعتبار أن هذه الأخيرة قد إستحوذت على القسط الأكبر من مجموع أسعار الصادرات، وهذا ما جعل الإقتصاد الوطني يكون رهين الأسواق العالمية. حيث إنخفض حجم الصادرات من 14,89 مليار دولار سنة 1997 إلى 10,88 مليار دولار سنة 1998، وكان هذا التراجع نتيجة للأزمة النفطية لسنة 1998 إثر إنخيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما صاحبها من تراجع في قيمة العوائد المالية النفطية للدولة، لكن في المقابل نجد أن حجم الواردات قد ارتفع إلى 10,85 مليار دولار سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997 والتي كانت تسجل 10,28 مليار دولار.

فالأثر التضخمي للصادرات يتجلى عند خلال إستعمال مداخيلها وعوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الإقتصاد، أو من خلال ما تسببه هذه الأخيرة من إرتفاع في مستوى المداخيل الفردية، خاصة في ظل وجود مقابل مادي متاح لها في السوق المحلية، أي عدم وجود توافق بين السوق النقدي والسوق العيني، أما الأثر التضخمي للواردات وكما سبقت الإشارة إليه فيتوقف على هيكل الواردات (شليق، (2011-2012)، صفحة 138).

ثانيا: سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة

إن الإنعكاس في سعر الصرف يعني ذلك التأثير الذي تحدثه تحركات سعر الصرف على أسعار الإستيراد والإستهلاك عبر الزمن، ويعرف بمعدل التغير في أسعار الإستيراد بالعملة المحلية نتيجة تغير وحدة واحدة في سعر الصرف بين الدول المصدرة والدول المستوردة، والجدول الموالي يشرح قنوات إنعكاس سعر الصرف على الأسعار المحلية.

الجدول رقم (19:03): قنوات إنعكاس تقلبات سعر الصرف على الأسعار المحلية

القناة	طبيعتها	نتائجها
مباشرة	من خلال تغير أسعار السلع والخدمات المستوردة بالعملة المحلية	تؤثر مباشرة على أسعار المدخلات والسلع النهائية المستوردة
غير مباشرة	مرتبطة بالسعر النسبي بين السلع والخدمات القابلة وغير القابلة للتداول	يؤدي إنخفاض قيمة العملة إلى رفع هذه الأسعار ويؤثر على الإستهلاك ويرفع من التضخم

المصدر: (زناقي و حسناوي، 2018، صفحة 2019)

بحيث يمكن أن يؤثر إنخفاض قيمة العملة على الأسعار مباشرة من خلال إرتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة فتؤثر هي الأخرى على أسعار الإستهلاك بالإرتفاع مباشرة، أو عبر إرتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة التي تزيد من التكاليف الإنتاجية، وبشكل غير مباشر لإنخفاض قيمة العملة من خلال زيادة الطلب المحلي على السلع البديلة وإرتفاع الطلب على الواردات (حايد، 2018، صفحة 88).

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة (1990-2020)، فقبل هذه الفترة كانت عملية تحديد سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تقوم على أساس سلة من أربعة عشر عملة أجنبية من ضمنها الدولار الأمريكي، بحيث تمنح لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية ودون الأخذ بعين الاعتبار للوضع المالي والاقتصادي للبلاد، ودون الإعتماد على فارق التضخم والإنتاجية بين الجزائر والدول صاحبة العملات الصعبة، حيث فشلت سياسة الصرف التي أفرطت في تقييم الدينار في الفترة (1988-1991) وأدخلت عدة تشوهات على الواردات، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي بدون مقابل كنتيجة لسوء التسيير داخليا وخارجيا. وقبل سنة 1991 كان حجم النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي يوزع مركزيا عبر التسريحات العامة للإستيراد، لكن بعدما تم إبرام إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول مع صندوق النقد الدولي تم تحرير نظام الصرف الأجنبي تدريجيا مباشرة، حيث سمحت السلطات النقدية للبنوك التجارية بأن توفر حسابات خاصة بالعملة الصعبة للأفراد والمؤسسات يتم التعامل بها مع السوق الخارجية، إلا أن أغلب تلك المعاملات أصبحت تتركز على سوق الصرف الموازي (هتهات س.، 2006، صفحة 248).

الجدول رقم (20:03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مقابل الدولار	8,96	18,47	21,84	23,35	35,09	47,69	54,75	57,72	58,74	66,64	75,29
النمو في سعر الصرف (%)	17,7	106,2	18,2	6,9	50,2	36,0	14,9	5,4	1,8	13,3	13,0
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مقابل الدولار	77,27	79,69	77,38	72,07	73,36	72,65	69,37	64,57	72,65	74,40	72,85
النمو في سعر الصرف (%)	2,6	3,2	-2,9	-6,9	1,7	-0,9	-4,6	-6,8	12,5	2,4	-1,9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
مقابل الدولار	77,55	79,38	80,56	100,46	109,47	110,96	116,62	119,36	126,83		
النمو في سعر الصرف (%)	6,3	2,4	1,5	25,0	8,7	1,4	5,1	2,4	6,2		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- <https://www.bank-of-algeria.dz>.

- <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

أن سياسة تعديل سعر الصرف والتي تتم وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي قد إستمرت مع بداية التسعينات بهدف تخفيض نسبة التضخم التفاضلية مع الشركاء التجاريين (بوشارب ، 2019، صفحة 282)، حيث إزداد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل 1 دولار في سنة 1991 إلى 18,47 دينار جزائري بعد ما كان يساوي 8,96 دينار جزائري قبل سنة أي بمعدل نمو قدر بحوالي 106,2%، إثر تخفيض قيمة الدينار للحد من التوقعات التضخمية المترتبة عن تراجع قيمته، إلا أن هذا الإجراء قد قوبل بالرفض الشديد من قبل أصحاب القرار، واستمر تخفيض قيمة الدينار بعد ذلك ليصل في سنة 1994 إلى

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

35,09 دينار جزائري مقابل 1 دولار، وذلك في إطار تحقيق التوازنات الخارجية التي كانت من بين أهداف برنامج التعديل الهيكلي.

فالتخفيض المستمر في قيمة الدينار ساهم في إرتفاع أسعار صرف الدينار مقابل 1 دولار في النصف الأول من التسعينات من 9 دينار إلى حدود 50 دينار أي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 40%، وهو ما ساهم بشكل رئيسي في زيادة الضغوط التضخمية الأعلى في الجزائر خلال العقود الأخيرة إلى أكثر من 30% خاصة في الفترة (1991-1995). وبعد ذلك شرعت السلطات الجزائرية بمقتضى التعليم رقم 95/08 (المؤرخة في ديسمبر 1995) في تطبيق سياسة التعويم لسعر صرف الدينار الجزائري، بناء على الطلب والعرض عليه في سوق البنوك التجارية (مومي، بورحلة، و قдал، 2020، صفحة 84)، وذلك بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على إستقرار سعر الصرف الحقيقي، وتزامن ذلك مع إستمرار إرتفاع إحتياطات الصرف إلى 4.5 مليار دولار سنة 1996 ليصل إلى 8.5 دولار سنة 1998، وهو ما سمح لبنك الجزائر لإحتواء إستمرار تدهور سعر صرف الدينار والذي تراجع معدل نموه إلى حدود 1.8%، وهي الفترة التي شهدت معدلات التضخم فيها تراجعا ملحوظا في الجزائر. وخلال الفترة الممتدة بين 1999-2002 إستمرت قيمة الدينار بالتراجع ولكن بمعدلات مستقرة نسبيا وتماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل العملات الصعبة الأخرى خاصة مع ظهور الأورو كعملة منافسة له، حيث إنخفضت قيمة الدينار مقابل الواحد دولار من 75,29 دج سنة 2000 إلى 79,69 دج مقابل 1 دولار سنة 2002، ومع تحسن أسعار البترول خلال سنتي 2003 و2004 والذي أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية، شرع بنك الجزائر في جانفي 2003 إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، سعيا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، خاصة بعد إتساع الفارق بين القيمة الاسمية لسعر الصرف الرسمي للدينار وقيمتها في السوق الموازي، فإزدادت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 77,38 دج سنة 2003 إلى 72,07 دج سنة 2004.

أما بالنسبة للفترة الممتدة بين (2005-2014) فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الواحد قد بقي مستقرا نوعا ما مقارنة مع فترة التسعينات وذلك بفضل المكاسب الإقتصادية المحققة على مستوى الإقتصاد الكلي آنذاك، والتي من بينها إرتفاع حصيلة الإحتياطات النقدية من الصرف الأجنبي ووصولها إلى حوالي 77 مليار دولار خلال سنة 2006، زيادة إلى تدني الديون الخارجية إلى مستويات منخفضة، وتراجع قيمة الأورو مقابل الدولار خلال نفس السنة، كل هذه العوامل ساهمت في التأثير على قيمة الدينار الجزائري، وبهذا حقق الدينار الجزائري أرباح هامة مقابل الأورو بإعتباره العملة الأكثر شراء عن طريق الدينار، مما أدى إلى تقارب سعر صرف الدولار والأورو بالنسبة للدينار، ومع إستمرار كل العوامل السابقة الذكر إستمر تعزيز هذا التوجه، وإرتفع بذلك سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 72,65 دج سنة 2006 إلى 64,57 دج سنة 2008. ثم 72,85 دج سنة 2011 (قسميوري، (2020-2021)، صفحة 277). ومع إفراط السلطات الجزائرية في الإستيراد سنة 2014 تراجع على إثرها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وانخفضت قيمته التي وصلت إلى 80,56 دج للدولار الواحد.

ومع إختيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 أدى ذلك إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل معظم العملات الصعبة الأخرى أهمها الدولار والأورو، ففي سنة 2015 وصل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الواحد عتبة 100,46 دج أي بنسبة

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

نمو قدرت بـ 25% مقارنة مع سنة 2014، مما ساهم ذلك في ضعف المنافسة لعوامل الإنتاج، وتعزيز قيمة الدولار في سوق الصرف العالمية، وإستمر هذا التدهور في أسعار صرف الدينار الجزائري ليصل في سنة 2020 إلى 126,83 دج مقابل واد دولار. ومنه نستنتج من خلال الجدول رقم (20:03) أن التغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدينار الجزائري لها تأثير على مستوى الأسعار المحلية، ولهذا فإن الإجراءات التخفيفية في قيمة العملية التي إتخذت منذ سنة 1988 قد كان لها انعكاسات جلية وفورية على أسعار المنتجات المستوردة مما أدى إرتفاع أسعار الواردات مقيمة بالعملة المحلية وظهور الفجوات التضخمية.

ثالثا: تطور حجم المديونية الخارجية وإختلال ميزان المدفوعات

عانت الجزائر وكغيرها من الدول النامية من الوقوع في فخ المديونية الخارجية، وذلك على إعتبار أن نموذج التنمية المنتهج إعتد على الصناعات المصنعة التي تتطلب رصد مبالغ مالية ضخمة، مما دفع بالسلطات الجزائرية للجوء إلى مصادر تمويل خارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل مختلف المشاريع الإستثمارية المبرجة (بلعوز و كتوش، 2004، صفحة 04). والجدول الموالي يوضح حجم المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2020) كما يلي:

الجدول رقم (21:03): تطور حجم المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الديون الخارجية	27.39	27.29	26.55	25.44	30.54	32.93	33.84	31.93	31.68	28.72	25.53
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الديون الخارجية	22.79	22.99	23.68	22.34	17.34	6.02	5.91	6.04	5.79	5.80	4.44
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
الديون الخارجية	3.74	3.45	3.79	3.00	3.81	3.95	3.99	3.82	3.44		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

– <https://www.bank-of-algeria.dz>.

نلاحظ من خلال الجدول (21:03) إرتفاع حجم الديون الخارجية خلال فترة التسعينات، حيث سجلت سنتي 1990 و1991 حصيلة قدرت بـ 27,39 مليار دولار ثم 27,29 مليار دولار على التوالي، وذلك بسبب الإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول خلال السنوات 1986، 1989، 1990، 1991 زيادة إلى حدوث أزمة أمنية وسياسية حادة خلال فترة التسعينات، مما أدى ذلك إلى الإرتفاع المستمر للديون الخارجية، وهذا الإرتفاع في هذه الأخيرة قد قابله إنخفاض حاد في إيرادات الصادرات البترولية. وتزامنا مع إتفاق الإستعداد الإئتماني لسنة 1991، شرعت السلطات الجزائرية بإعادة جدولة ديونها إستنادا إلى عمليات إعادة التمويل الطوعية مع كل دائن على حدى، مما ساهم ذلك في تخفيض جزء ضئيل جدا من الدين الخارجي، ورغم ذلك إستمرت الحكومة بالوفاء بأمانة تامة لجميع ديونها الخارجية حتى وصلت الحكومة إلى 85% من الحصيلة المالية لصادرتها، إلا أن

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

منذ ذلك الحين أصبح تسديد الديون الخارجية غير قابلة للإستمرار (بن يوسف ، (2016-2015)، الصفحات 175-176).

لقد باشرت السلطات الجزائرية وبصورة فعلية بداية من سنة 1994 إلى تطبيق جملة من الإصلاحات الإقتصادية وذلك بعد ما اشتدت أزمة الديون الخارجية، حيث طبقت نوعين من برامج الإصلاح الإقتصادي الأول يدعى ببرنامح الإستقرار الإقتصادي وعرف باتفاق ستاند باي (أفريل 1994 - مارس 1995) والثاني يدعى ببرنامح التصحيح الهيكلي (أفريل 1995-مارس 1998) بحيث كان هذين البرنامجين يكملان بعضهما البعض ويهدفان إلى تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام قدر بـ 3% سنة 1994 و 6% سنة 1996، كما تم تخفيض معدل التضخم ليتقارب مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، زيادة إلى خفض سعر الدينار الجزائري للوصول به إلى قيمته الحقيقية وتحرير التجارة الخارجية والداخلية، بالإضافة إلى إنخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة إلى 0.3% كنسبة من الناتج الداخلي الخام وإنخفاض نمو الكتلة النقدية من 21% إلى 14% سنتي 1993 و 1994 على التوالي، وقد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة القيام بإعادة تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، بالإضافة إلى عمليتي تحويل الديون العمومية التي تمت مع نادي باريس، كما سمحت تلك الإجراءات المواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتعبئة موارد إضافية قدرت بـ 2.6 مليار دولار تم تقديمها من قبل مؤسسات بروتن وودز والتي تتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (بن الطاهر، 2009، صفحة 273).

وقد إرتفعت حصيلة الديون الخارجية ما بين سنوات 1994 و 1996 بحيث إنتقلت من 30.54 مليار دولار إلى 33.84 مليار دولار على الترتيب، لتعاود الإنخفاض وبشكل متواصل إبتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 2001 من 31.93 مليار دولار إلى 22.79 مليار دولار، بينما الإرتفاع الطفيف الذي حدث سنتي 2002 و 2003 فيعود إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو بنسبة 20%، وكذا تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة (عيساني و ثابت، 2019، صفحة 327). ثم إستمرت المديونية الخارجية في الإنخفاض حيث إنتقلت من 22.34 مليار دولار سنة 2004 إلى 3 مليار دولار سنة 2015 ثم إلى 3.44 مليار دولار سنة 2020، وقد ساهم في هذا الإنخفاض تحويل بعض الدول مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا لجزء من ديونها إلى إستثمارات مباشرة بالجزائر، إضافة إلى توظيف الدولة البترودولار في التسديد المسبق لديونها الخارجية (شبي، 2010، صفحة 246)، زيادة إلى المساهمة الفعالة لصندوق ضبط الإيرادات في تسديد الدين العام، زيادة إلى توقيع الحكومة على مذكرة بين الجزائر وروسيا سنة 2006 حول إلغاء الديون الروسية والمقدرة بحوالي 4.7 مليار دولار ولتلتزم الدولة مقابل ذلك بإقتناء سلع وخدمات تعادل مبلغ الدين من روسيا (عيساني و ثابت، 2019، صفحة 327)، كما تم الإتفاق على صفقة بقيمة 3.5 مليار دولار تقتضي بشراء الدولة الجزائرية لعتاد عسكري من روسيا، وتعد هذه الصفقة من أكبر الصفقات التي أبرمتها الجزائر مع دائئيتها فيما يخص ملفات تحويل المديونية (الخطيب و فروخي، 2015، صفحة 8).

المبحث الرابع: قياس أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

سيتم من خلال هذا المبحث إجراء دراسة قياسية لأثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وهذا بهدف معرفة وتحديد الآلية المالية التي تم إستعمالها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتي كانت السبب في إرتفاع الضغوط التضخمية في الجزائر.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

من خلال ما يلي تسعى هذه الدراسة إلى تطبيق مراحل نموذج (ARDL) على بيانات المتغيرات المستهدفة.

الفرع الأول: منهجية النموذج القياسي

أولاً: حدود الدراسة

تشتمل حدود الدراسة على الحدود المكانية والحدود الزمنية للدراسة.

1. **الحدود المكانية:** إقتصرت هذه الدراسة على دولة الجزائر، بمعنى آخر أنها تمت على مستوى الإقتصاد الجزائري وذلك لمعرفة مدى تأثير آليات تمويل عجز الموازنة العامة على المستوى العام للأسعار خاصة مع إزدياد حدة العجز نتيجة الأزمة البترولية التي عاشتها البلاد منذ منتصف سنة 2014 وإلى غاية يومنا هذا، ومع توسع الحكومة في الحصول على القروض الداخلية والخارجية لتمويل العجز وانعكاس ذلك على زيادة العرض النقدي في ظل وجود جهاز إنتاجي غير مرن، أدى ذلك إلى الزيادة الحادة في حجم السيولة المحلية التي أدت بدورها إلى تعزيز حدة الضغوط التضخمية.
2. **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2020، ويعود إختيار هذه الفترة إلى كون أن فترة التسعينات هي الفترة التي بدأت فيها الموازنة العامة للدولة تشهد عجزا مستمرا، ومن ثم تلجأ فيها الدولة إلى إستخدام آليات ووسائل لسد وتغطية هذا العجز.

ثانيا: النموذج القياسي للدراسة:

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة مسبقا وإختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعية، كان لزاما علينا توضيح المنهج المستعان به في الوصول إلى بناء نموذج نظري ثم قياسي للدراسة، والذي يوضح الطريقة التي تم اللجوء إليها لتحليل وتقييم أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر. وعليه سوف يتم التطرق إلى منهجية الدراسة في النقطة الأولى، ثم إلى بناء النموذج القياسي للدراسة في النقطة الموالية.

1. خطوات الدراسة القياسية:

بهدف رصد طبيعة العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في الجزائر سوف نستخدم منهجية حديثة لإختبار علاقة التكامل المشترك (Cointegration) بين متغيرات الدراسة، وهذه الطريقة تتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL: Autoregressive Distributed Lag Model) أو ما يعرف كذلك بمقاربة إختبار الحدود (Bound Testing Approach) التي تم تقديمها من طرف (Pesaran, 2001)، وما يميز هذا النموذج عن غيره من النماذج القياسية أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة في الدراسة متكاملة في المستوى $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو أنها كانت مزيجا من الإثنين، لكن الشرط الوحيد هو ألا تكون هناك متغيرات مستقلة متكاملة من درجة أعلى من $I(1)$ أي $I(2)$ وأن يكون المتغير التابع مستقرا عند الفرق الأول (M. Hashem, Yongcheol, & Richard J, 2001, p. 301).

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

والجدير بالذكر أن هذه الطريقة قد تم فيها دمج نماذج الإندثار الذاتي (AR Autoregressive Models) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models)، لتكون بذلك السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمتها وقيم المتغيرات المفسرة الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر، فيأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني مما يسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة (بوالكور، 2018، صفحة 453).

2. خصائص النموذج القياسي المتبع:

ويتميز نموذج (ARDL) بجملة من الخصائص أبرزها:

- يعتبر نموذج (ARDL) من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة الصغير (أقل من 30 مشاهدة)، وبالتالي فهو ملائم لهذه الدراسة التي تمتد من سنة 1990 إلى غاية 2020 (تحتوي على 30 مشاهدة).
 - تسمح هذه المنهجية بتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل في نفس المعادلة، والتي تسمح بتقدير التأثيرات المباشرة والكلية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات المستقلة (التفسيرية) في النموذج بفترة إبطاء زمنية مختلفة.
 - تتميز المعلومات المقدرة لهذا النموذج بخاصية غياب المشاكل المتعلقة بمحذف المتغيرات ومشكلة الارتباط الذاتي، مما يجعل النموذج المقدر الناتج غير زائف وكفؤ.
 - يسمح نموذج (ARDL) بإدراج المتغيرات الصماء في اختبار التكامل المشترك (Emeka & Aham, 2016, pp. 78-79).
 - يتميز نموذج (ARDL) عن باقي النماذج الأخرى المستعملة في تقدير علاقة التكامل المشترك والتي تستخدم عدد من فترات الإبطاء المتساوية لجميع متغيرات الدراسة في أنه يستخدم العدد الأمثل والمناسب من فترات الإبطاء الزمنية لكل متغير بحيث يتم تقدير نموذج تتوفر فيه الخصائص الإحصائية والقياسية المطلوبة.
- وعموماً تلتخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية: (kelly, 2018, pp. 1-31)
- ✓ اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (متغيرات الدراسة) بالإعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit root test).
 - ✓ اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام مقارنة (إختبار الحدود Bounds Test).
 - ✓ تقدير علاقة الأجل الطويل باستخدام نموذج (ARDL).
 - ✓ تقدير صيغة نموذج تصحيح الخطأ.
 - ✓ الإختبارات التشخيصية للنموذج (دراسة مدى جودة النموذج المقدر).

الفرع الثاني: النموذج النظري للدراسة

حيث تم تحديد النموذج النظري للعلاقة بين المتغير التابع (التضخم) والمتغيرات المستقلة المعبرة عن آليات تمويل عجز الموازنة العامة والمتغيرات الضابطة في الشكل الموالي:

الجدول رقم (22:03): النموذج النظري للدراسة القياسية

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع
آليات تمويل عجز الموازنة العامة	- التمويل البنكي (BF)	التضخم: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)
	- التمويل الغير بنكي (Non-BF)	
	- التمويل الخارجي (Ext-F)	
متغيرات أخرى للإقتصاد (متغيرات ظابطة)	- نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP)	
	- سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (OER)	
	- الواردات (IMP)	

المصدر: من إعداد الطالبة.

ومنه يأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$CPI = f(BF, Non - BF, Ext - F, M2, OER, IMP)$$

أي أن التضخم (CPI) دالة في آليات تمويل عجز الموازنة العامة (BF, Non - BF, Ext - F) والمتغيرات الضابطة الأخرى (CV:Control variables) والتي تؤثر على التضخم حيث:

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة:

يتكون النموذج القياسي الخاص بهذه الدراسة من التضخم (والمعبر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI: Consumer price index)) كمتغير تابع، ومن مجموعة من المتغيرات المستقلة (المفسرة) وهي:

- التمويل البنكي (BF): والمتمثل في مجموعة القروض البنكية التي حصلت عليها الدولة من البنوك التجارية لتمويل عجز الموازنة العامة (Bank financing).
- التمويل الغير بنكي (Non-BF): ويتمثل في مجموعة القروض التي منحت للدولة من خارج القطاع البنكي كالإقتراض من القطاع الخاص (Non-bank financing) لتمويل عجز الموازنة العامة، والتي من الممكن أن تكون في صورة قروض من صناديق التأمينات والمعاشات أو على شكل عمليات السوق المفتوحة مع القطاع الخاص، وكذا إصدار السندات الحكومية وبيعها للقطاع الخاص.
- التمويل الخارجي (Ext-F): والمتمثل في مجموعة القروض التي تحصل عليها الدولة إما من البنوك التجارية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية أو من الدول الأخرى أو من الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (External financing).
- نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP): إن الإفراط في العرض النقدي يولد إفراطاً في الطلب على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالفعاليات الحكومية أو السياسات النقدية للبنك المركزي والتي تولد نمواً في الأرصدة النقدية تؤدي إلى نمو نقدي ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- **سعر صرف الرسمي للدينار الجزائري (OER) :** مقابل الدولار الأمريكي (Official exchange rate dz per usd)، يؤثر سعر الصرف في الأسعار والتكاليف من خلال ثلاثة مصادر رئيسية وهي أثر هذه التغيرات على قيمة الواردات من السلع النهائية والوسيط، وأثر هذا على أسعار السلع الأخرى في الإقتصاد وذلك بسبب تغير أسعار السلع الوسيطة من ناحية، وتغير الطلب على البدائل المحلية إن وجدت من ناحية أخرى، والأثر الثالث ناتج عن تغير الأجور النقدية في الإقتصاد بسبب محاولة أصحاب الأجور المحافظة على القوة الشرائية لدخولهم وذلك نتيجة لتغير المستوى العام للأسعار.
 - **الواردات (IMP):** حيث تم أخذت الواردات (Imports) بالأسعار المحلية الثابتة (constant local prices)، فإن ارتفاع أسعار الواردات هي المسلك الطبيعي الذي يجد من خلاله التضخم الخارجي طريقه للسوق المحلي، لأن أي ارتفاع في أسعار الواردات سيترك أثرا بالغ الأهمية على مستوى الأسعار المحلية.
- ومنه وللقيام بمختلف مراحل الدراسة القياسية تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 10)، حيث تم الحصول على بيانات الدراسة المستخدمة في تقدير هذا النموذج من قاعدة بيانات البنك الدولي والموسومة بمؤشرات التنمية العالمية (WDI: World Development Indicators) وعلى تقارير بنك الجزائر من موقع بنك الجزائر (Bank of Algeria).

الجدول رقم (23:03): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	مصدر البيانات
CPI	WDI
BF	Bank of Algeria reports
Non-BF	Bank of Algeria reports
Ext-F	Bank of Algeria reports
M2	WDI
OER	WDI
IMP	WDI

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: بناء النموذج القياسي

سيتم العمل على قياس أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للفترة (1990-2020)، وهذا باستخدام نموذج قياسي متعدد الإندثار، وبالاعتماد على بيانات سنوية تغطي فترة الدراسة، يكون فيها متغير التضخم متغيرا تابعا، حيث أن السلاسل الزمنية التي ستشملها الدراسة هي:

$$CPI_t = \alpha_0 \cdot BF_t + \alpha_2 \cdot Non - BF_t + \alpha_3 Ext - F_t + \alpha_4 \cdot M2_t + \alpha_5 \cdot OER_t + \alpha_6 IMP_t + \mu_t$$

حيث أن: α_0 : يمثل الحد الثابت.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: تمثل معاملات إستجابة المتغير التابع (التضخم) للمتغيرات المفسرة (المستقلة) على التوالي.

t: يمثل عدد المشاهدات وهو يعبر عن سنوات فترة الدراسة (1990-2020).

المطلب الثاني: الاختبارات على السلاسل الزمنية (متغيرات الدراسة)

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى إدارة بيانات الدراسة وقياس المتغيرات، من خلال دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، ثم تقدير النموذج القياسي المتعدد الانحدار الخاص بأثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر،

الفرع الأول: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة (Unit Root Test)

قبل القيام بعملية تقدير النموذج لا بد من دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف، ويقصد بالانحدار الزائف هو ذلك الانحدار الذي يعطي نتائج جيدة فتكون فيه قيمة معامل التحديد (R^2) مرتفعة وواحد أو أكثر من معاملات الانحدار تكون معنوية إحصائيا على أساس الإختبارات المعتادة من حيث إختبار Student و Fisher (Gujarati, 2012, p. 234)، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج بمعنى آخر أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تعطي نتائج زائفة في حالة عدم إستقرار السلاسل.

ولإختبار الإستقرارية نستعمل إختبارات جذر الوحدة (Unit root Test)، ومن أهم هذه الإختبارات نجد إختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey-Fuller) لجذر الوحدة، أما الإختبار الثاني فهو إختبار فيليبس بيرون (PP : Phillips Perron) (Bourbonnais, 2015، الصفحات 268-269-272)، وهذا الأخير له القدرة على إختبار أفضل وأدق من الإختبار الأول لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا (سلامي و شيخي، 2013، صفحة 124).

أولا: إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

نجري أولا إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بإستخدام إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ويتم إجراءه وفق

ثلاث نماذج، الأول بوجود حد ثابت فقط (With Constant)، النموذج الثاني وجود حد ثابت وإتجاه عام (With Constant & Trend)، والنموذج الثالث بدون حد ثابت وإتجاه عام (Without Constant & Trend)، وتظهر النتائج

كما هي ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (24:03): نتائج إختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

درجة التكامل	إختبار (ADF)						المتغيرات	
	عند الفرق الأول (At 1st difference)			عند المستوى (At level)				
	بدون حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت		
I(1)	0.0000	0.0005	0.0001	0.1278	0.6239	0.5129	Prob	CPI
I(1)	0.0000	0.0010	0.0002	0.3316	0.5956	0.7470	Prob	BF
I(1)	0.0000	0.0707	0.0000	0.1064	0.2853	0.1286	Prob	Non-BF
I(0)	0.0000	0.0011	0.0002	0.0269	0.0253	0.0921	Prob	Ext-F
I(0)	0.0000	0.0013	0.0004	0.0269	0.0253	0.9529	Prob	M2/GDP
I(1)	0.0035	0.0318	0.0059	0.9989	0.0702	0.7509	Prob	OER
I(1)	0.0.03	0.5343	0.2165	0.5673	0.9516	0.4725	Prob	IMP

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10).

حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (24:03) عدم إستقرار السلاسل الزمنية في المستوى $I(0)$ بالنسبة لكل من (CPI, BF, Non-BF, OER, IMP) وذلك لأن قيمة (prob) أكبر من مستوى المعنوية (5%) أي أن الإتجاه الزمني ليس معنوياً وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0 : السلسلة غير مستقرة (يوجد جذر وحدة)) ونرفض الفرضية البديلة (H_1 : السلسلة مستقرة)، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية أظهرت النتائج أن قيمة (prob) أقل من مستوى المعنوية (5%) وبذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي يتحقق فيها إستقرار السلاسل الزمنية عند درجة التكامل $I(1)$ ، كما تشير النتائج إلى أن المتغيرين (M2/GDP, Ext-F) مستقرين في المستوى $I(0)$ لأن (prob) أقل من (5%).

ثانياً: إختبار فيليبس بيرون (PP)

أما بالنسبة لإختبار فيليبس بيرون (PP) والذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (25:03)، والذي تم فيه التوصل إلى نتائج مطابقة لإختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إذ تبين أن المتغيرين (M2/GDP, Ext-F) مستقرين في المستوى $I(0)$ لأن قيمة (prob) أقل من 5%، أما باقي المتغيرات (CPI, BF, Non-BF, OER, IMP) فهي مستقرة بعد أخذ الفرق الأول $I(1)$ لأن قيمة (prob) أكبر من 5%، لكن بعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية أظهرت النتائج أن قيمة (prob) أقل من مستوى المعنوية (5%) وبذلك يتحقق إستقرار السلاسل الزمنية عند درجة التكامل $I(1)$.

الجدول رقم (25:03): نتائج إختبار فيليبس بيرون (PP)

درجة التكامل	إختبار (PP)						المتغيرات	
	عند الفرق الأول (At 1st difference)			عند المستوى (At level)				
	بدون حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت		
I(1)	0.0000	0.0003	0.0001	0.1269	0.5506	0.5370	Prob	CPI
I(1)	0.0000	0.0008	0.0002	0.3316	0.6286	0.7470	Prob	BF
I(1)	0.0000	0.0001	0.0000	0.1389	0.2853	0.1286	Prob	Non-BF
I(0)	0.0000	0.0003	0.0000	0.0267	0.0194	0.0890	Prob	Ext-F
I(0)	0.0000	0.0002	0.0004	0.0267	0.0026	0.9617	Prob	M2/GDP
I(1)	0.0046	0.0344	0.0063	0.9920	0.6718	0.7354	Prob	OER
I(1)	0.0334	0.6133	0.2242	0.7845	0.7288	0.7787	Prob	IMP

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10).

وعليه نستنتج من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من درجتين مختلفتين هما $I(0)$ و $I(1)$ ، وعليه فحسب هذه الحالة لا يمكن اللجوء إلى طرق التكامل المتزامن المقترحة من قبل كل من Engel و Granger (1987) و Johansen (1991) لتقدير طبيعة العلاقة المحتملة بين المتغير التابع (التضخم) وجملة المتغيرات المستقلة المختارة، وذلك لكونها تشترط إلزامية التكامل من نفس الدرجة لجميع متغيرات الدراسة، ولهذا تم اللجوء إلى نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة المقترح من طرف Pesaran وفريقه (2001) الذي يعالج مشكلة إختلاف درجة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المقترحة في النموذج، حيث لا يمكن إستخدام هذا النموذج في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى الثاني (Kibala Kuma, 2018, pp. 03-04).

وبإعتبار أن المتغير التابع (التضخم) مستقر في الفرق الأول $I(1)$ ، وباقي المتغيرات المستقلة هي مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ ولا وجود للفرق الثاني $I(2)$ ، بالتالي تحقق شرط إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) في قياس علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

الفرع الثاني: تقدير نموذج الدراسة

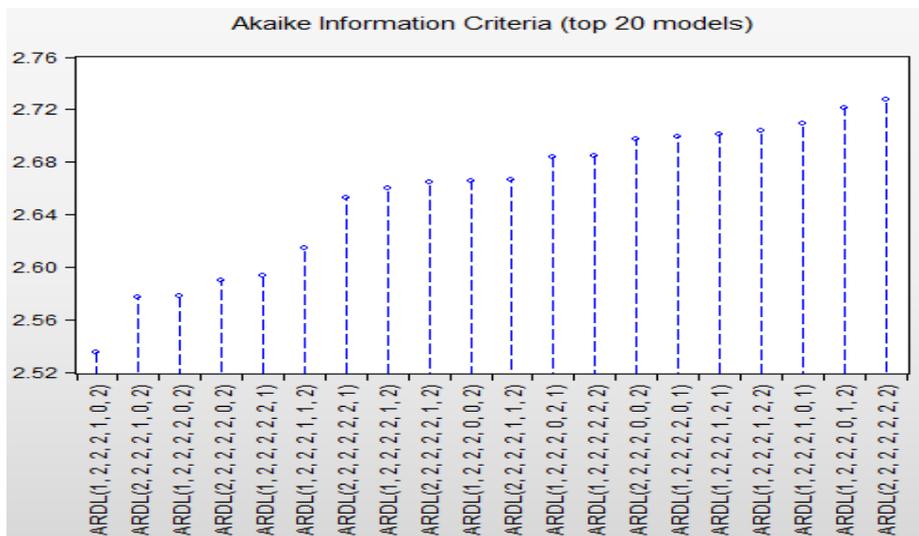
قبل الشروع في تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) لابد من تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى، ليتم بعدها إختبار وجود علاقة التكامل المشترك من عدمها بين متغيرات الدراسة.

أولاً: تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج (Var Lag Order Selection Criteria)

يسمح هذا الإختبار بتحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج بناء على قيم معيار (Akaike: AIC) وذلك قبل تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) بين التضخم والمتغيرات المستقلة والضابطة المؤثرة فيه، حيث يتم إختيار عدد التأخيرات الموافقة لأقل قيمة من هذا المعيار لكل متغير، وبعد تقدير معادلة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

(أنظر الملحق رقم (01)) تم التوصل إلى أن فترات الإبطاء المناسبة لجميع متغيرات الدراسة هي $ARDL(1,2,2,2,1,0,2)$ ، فهو بذلك يعد أفضل نموذج من بين 19 نموذجا آخر تم تقديره لأنه يقدم أقل قيمة من معيار (AIC)، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (12:03): تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10).

ثانياً: إختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds test):

بناءً على تقدير نموذج (ARDL) ومن أجل إختبار وجود علاقة التكامل المشترك أو بعبارة أخرى علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم (CPI) كمتغير تابع، والتمويل البنكي (BF) والتمويل غير البنكي (Non-BF) والتمويل الخارجي (Ext-F) ونسبة نمو النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) وسعر الصرف الرسمي (OER) والواردات (IMP) كمتغيرات مستقلة (مفسرة) باستخدام إختبار الحدود (Bounds testing Approach) الذي قدمه (Pesaran et Al 2001)، الذي يقوم على التحقق من مدى صحة الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال مقارنة القيمة الإحصائية لفيشر (F) مع القيم الحرجة للحدود العليا والدنيا المقترحة. حيث إذا كانت القيمة الإحصائية (F) تفوق الحدود الحرجة العليا فهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت أقل من الحدود الحرجة الدنيا فهذا يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت القيمة الإحصائية (F) محصورة بين قيمتي الحدود الحرجة العليا والحدود الحرجة الدنيا فالعلاقة تكون غير واضحة ومحددة. والنتائج تظهر في الجدول رقم (26:03) الموالي:

الجدول رقم (26:03): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج (ARDL) وفق اختبار الحدود (Bounds Test)

إختبار الحدود ARDL Bounds Test		
عدد المتغيرات K	القيمة	
6	5.835081	F-statistic إحصائية
حدود القيم الحرجة		
I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأدنى	مستوى المعنوية
3.23	2.12	10%
3.61	2.45	5%
3.99	2.75	2.5%
4.43	3.15	1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج المستخدم للدراسة، بحيث نجد أن القيمة الإحصائية لـ F والمقدرة بـ (5.835081) أكبر من القيم الحرجة العليا والدنيا عند مختلف المستويات المعنوية 10% و5% و2.5% و1%، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة.

وبعد تقدير النموذج تتمثل الخطوة الموالية في تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل.

ثالثا: تقدير معاملات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

1. تقدير معاملات الأجل الطويل:

باعتبار أن النتائج أكدت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك بين المتغيرات) وفق منهجية اختبار الحدود بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة، يمكن الآن تقدير معاملات الأجل الطويل وتحديد ديناميكيات الأجل القصير وهذا بالإعتماد على نموذج (2,0,1,2,2,1,2) ARDL، حيث جاءت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين التضخم كمتغير تابع ومجموعة المتغيرات المستقلة خلال الفترة (1990-2020) على النحو التالي: (أنظر الملحق رقم 03)

$$\text{Cointeq} = \text{CPI} - (0.0014 * \text{BF} - 0.0018 * \text{Non-BF} + 0.0291 * \text{EXT-F} + 0.1705 * \text{M2} - 0.1156 * \text{OER} - 0.0000 * \text{IMP} + 3.6894)$$

والجدول الموالي يلخص نتائج العلاقة الطويلة الأجل لنموذج (ARDL) كالتالي:

الجدول رقم (27:03): نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)

تقدير معاملات نموذج ARDL في الأجل الطويل				
المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	T المحسوبة (t-statistique)	الإحتمال (Prob)
BF	0.001389	0.000631	2.199962	0.0791
Non-BF	-0.001818	0.000949	-1.916077	0.1135
Ext-F	0.029068	0.006042	4.811358	0.0048
M2	0.170534	0.030452	5.600027	0.0025
OER	-0.115634	0.035648	-3.243754	0.0229
IMP	-0.000000	0.000000	-0.709323	0.5098
C	3.689381	1.534420	2.404415	0.0613

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10).

نلاحظ من خلال مخرجات برمجية (Eviews 10) في المدى الطويل والتي تم تلخيصها في الجدول أعلاه، أنه عند مستوى المعنوية 5% ليست كل المتغيرات المستقلة معنوية وذات دلالة إحصائية، فالتمويل البنكي (BF) والتمويل الغير بنكي (Non-BF) غير معنويين إحصائياً باعتبار أن إحتماليتهما قد بلغت (Prob= 0.0791) و (Prob=0.1135) على التوالي، وهذا ما يدل على أنه لم يثبت وجود أي تأثير معنوي للتمويل البنكي والتمويل الغير بنكي لسد العجز في الموازنة العامة على التضخم في الإقتصاد الجزائري، وذلك لأن الخزينة العمومية للدولة الجزائرية تعتمد بصفة رئيسية في تمويل عجزها الموازي على التمويل من خلال الإقتطاع من صندوق ضبط الموارد، فهذا الأخير يشكل أكبر نسبة من الميزج التمويلي للخزينة العمومية خلال فترة الدراسة. كما اكتسبت كل من سلسلة التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة (Ext-F)، وسلسلة سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (OER)، وسلسلة نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) دلالة معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% باعتبار أن إحتماليتهم قد بلغت على الترتيب (Prob=0.0048)، (Prob=0.0229)، (Prob=0.0025) وهم أصغر من مجال الخطأ المسموح به (5%)، مما يعني أنه يمكن الإعتماد على هذه السلاسل الزمنية (المتغيرات) في التحليل الإقتصادي في الأجل الطويل، ومنه فعلى المدى البعيد يؤثر التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر ولكن بشكل طردي فإرتفاع التمويل الخارجي بنسبة 1% يؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم بنسبة 0.0291%، ومنه فلهو الدولة الجزائرية إلى التمويل الخارجي بهدف تغطية العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد القومي الجزائري. وإرتفاع نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) بنسبة 1% يرفع من معدل التضخم بنسبة 0.1705%، وذلك لأن زيادة كمية النقود المتداولة في الإقتصاد يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل ثبات العرض الكلي لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعجزه عن تلبية الحاجيات العامة للأفراد وهذا ما يدفع بمستويات الأسعار إلى الإرتفاع ومنه تزداد الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني.

أما بالنسبة لمتغير سعر الصرف الرسمي (OER) فيؤثر على التضخم في الجزائر ولكن بشكل عكسي، فإرتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يخفض من التضخم بنسبة 0.1156%، وتعود هذه العلاقة العكسية بين سعر الصرف والتضخم إلى هيكل الصادرات

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

والواردات الجزائرية، على اعتبار أن معظم الصادرات الجزائرية تتمثل في المحروقات وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، بينما معظم الواردات الجزائرية مسعرة باليورو وهذا ما يفسر التأثير العكسي لإرتفاع قيمة الدولار على التضخم في الجزائر.

في حين نجد أن العلاقة بين أسعار الواردات والأسعار المحلية الثابتة (IMP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هي علاقة عكسية وغير معنوية إحصائياً باعتبار أن معامل إستجابة المتغير المستقل (IMP) للمتغير التابع (CPI) سالب وبلغت قيمته $Prob = (0.5098)$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وما توصلت إليه هذه الدراسة لا ينطبق مع الواقع الإقتصادي الجزائري المعاش والذي يفرض وجود علاقة طردية بين أسعار الواردات والتضخم باعتبار أن الإقتصاد الجزائري (إقتصاد ريعي) يعتمد بصفة رئيسية على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية بالتالي فهو مرتبط ارتباطاً شديداً بالعالم الخارجي من جهة، بالإضافة إلى اعتماد السوق المحلي للدولة الجزائرية بصفة أساسية على السلع والخدمات الضرورية لتلبية إحتياجات الإقتصاد الكلي والمستوردة من الخارج، وسواء كانت هذه السلع موجهة للإستهلاك المباشر أو كانت تتعلق بمدخلات الإنتاج التي يتم إستيراد أغلبيتها من الخارج، إما لعدم توفرها محلياً أو لعدم كفاية الموجود منها محلياً، وطالما أن زيادة تكاليف الإنتاج هي من إحدى العوامل التي تعمل على زيادة معدلات التضخم، فإنه من الطبيعي أن إرتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة دوراً في زيادة معدلات التضخم المحلية، ومنه فإن أي إرتفاع في أسعار الواردات يؤثر على التضخم بالزيادة.

كذلك نجد أن التركيبة الهيكلية للإقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على الواردات من شأنه أن يؤثر كذلك على معدلات التضخم المحلية من خلال التغيرات التي تحصل على مستوى سعر الصرف، فإرتفاع سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية يؤدي دون شك إلى إرتفاع التكلفة بالعملة المحلية لمدخلات الإنتاج المستوردة وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع والخدمات ومنه حدوث الضغوط التضخمية.

وما توصلت إليه هذه الدراسة فيما يخص العلاقة العكسية والغير معنوية بين أسعار الواردات بالعملة المحلية ومعدل التضخم في الأجل الطويل لديه تفسير وحيد هو عدم مصداقية المعطيات التي تصدر عن الهيئات الرسمية الجزائرية فيما يخص معدلات التضخم والتي لا تعبر عن الواقع الإقتصادي الحقيقي المعاش، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (28:03): تطور معدلات التضخم وأسعار الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: 10⁶ مليون دج.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
CPI	16,65	25,88	31,66	20,54	29,04	29,77	18,67	5,73	4,95	2,64
IMP	87,02	139,24	188,55	205,04	340,14	513,19	498,33	501,58	552,36	610,67
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
CPI	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38	2,31	3,67	4,85	5,73
IMP	690,425	764,87	957,04	1047,44	1314,3	1493,6	1558,5	1916,8	2572,0	2854,8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
CPI	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91	4,78	6,39	5,59	4,26	1,95
IMP	3011,807	3442,50	3907,07	4368,548	4719,71	5193,46	5154,78	5111,30	5403,23	5016,84
السنوات	2020									
CPI	2,41									
IMP	4363,65									

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

-https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار الواردات بالعملة المحلية في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة بينما معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة بين (1997-2020) فنجدها في تذبذب بين إنخفاض وإرتفاع طفيف بحيث لم يتجاوز معدل

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

التضخم عتبة 8,89 وهي أكبر قيمة حققها سنة 2012، وهذا الأمر غير منطقي فمن البديهي أن أي إرتفاع في أسعار الواردات يؤثر على معدلات التضخم، والجدير بالذكر أنه خلال الفترتين (1997-2000) و (2016-2020) شهدت أسعار الواردات إرتفاع متواصل بينما معدلات التضخم كانت في إنخفاض مستمر وهذا أمر غير صحيح، لأن السوق المحلي الجزائري يتركز على العالم الخارجي في توفير مختلف السلع والخدمات الضرورية، ومن خلال ما سبق تبين لنا أن الإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية لا تعكس الواقع الإقتصادي الجزائري.

2. ديناميكية المدى القصير:

أظهرت نتائج تقدير نموذج (ARDL-ECM) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) والتي تقدر بـ (-2.452195) فهي سالبة ومعنوية (Prob= 0.0005) لأنها أقل من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، كما تدل قيمة معامل تصحيح الخطأ أيضا إلى أن حوالي 2.45219% من إنحراف قيمة التضخم في السنة السابقة (المدى القصير) عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، أو بمعن آخر أن 2.3857% من الإختلالات القصيرة الأجل في معدل التضخم في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) بإتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي صدمة في المتغيرات المستقلة. ومن جهة أخرى فقد بلغت قيمة معامل التحديد (Adjusted-squared) $R^2=0.954622$ والتي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج، حيث تبين أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) تفسر 95% من التغيرات الحاصلة في التضخم (CPI)، و5% يعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج المقدر.

الفرع الثالث: إختبار صلاحية النموذج

أولا: إختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:

بغية التحقق من شرط إستقلال البواقي نستخدم إختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي، حيث أظهرت نتائج الإختبار كما بينه الجدول رقم (05) أسفله إلى أن قيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر F-statistic تساوي 20% وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يشير إلى قبول الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر، أما إحتمالية (Chi-Square) فهي أقل من 5%، مما يدل جودة المعلمات المقدرة وأنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول رقم (29:03): نتائج إختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.882962	Prob.F(2, 3)	0.2002
Obs*R-squared	14.47084	Prob. Chi-Square(2)	0.0007

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10).

ثانيا: إختبار مشكلة عدم ثبات تباين البواقي للنموذج:

هناك عدة إختبارات للكشف عن إختلاف تباين البواقي ومن بينها إختبار (Breusch Pagan-Godfrey)، ويقوم

هذا الإختبار على فرضيتين متنافستين هما :

(H0) : لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedastic)

(H1) : توجد مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity)

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

نلاحظ نتائج هذا الإختبار في الجدول رقم (08) أسفله، حيث تشير النتائج أن قيمة إحصائية ($F=0.8460$) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وهذا يعني قبول الفرضية العدمية (H_0) ومنه فالحد العشوائي يتميز بثبات التباين (Homoscedastic).

الجدول رقم (30:03): نتائج إختبار ثبات تباين البواقي للنموذج.

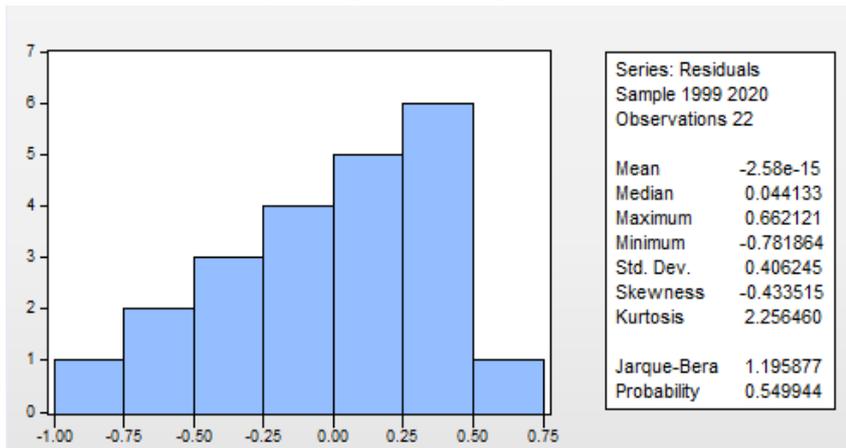
Heteroskedasticity Test: Breusch Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.531613	Prob.F (16,5)	0.8460
Obs*R-squared	13.85535	Prob. Chi-Square (16)	0.6095
Scaled explained ss	0.449605	Prob. Chi-Square (16)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

ثالثا: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بهدف التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم إختبار (Jarque-Bera)، ويظهر الشكل رقم (14:03) نتائج الإختبار، حيث بلغت القيمة الإحتمالية (0.549944) وهي أكبر من 5 %، ومنه يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (13:03): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10).

رابعا: إختبار ملائمة الشكل الرياضي لنموذج الدراسة:

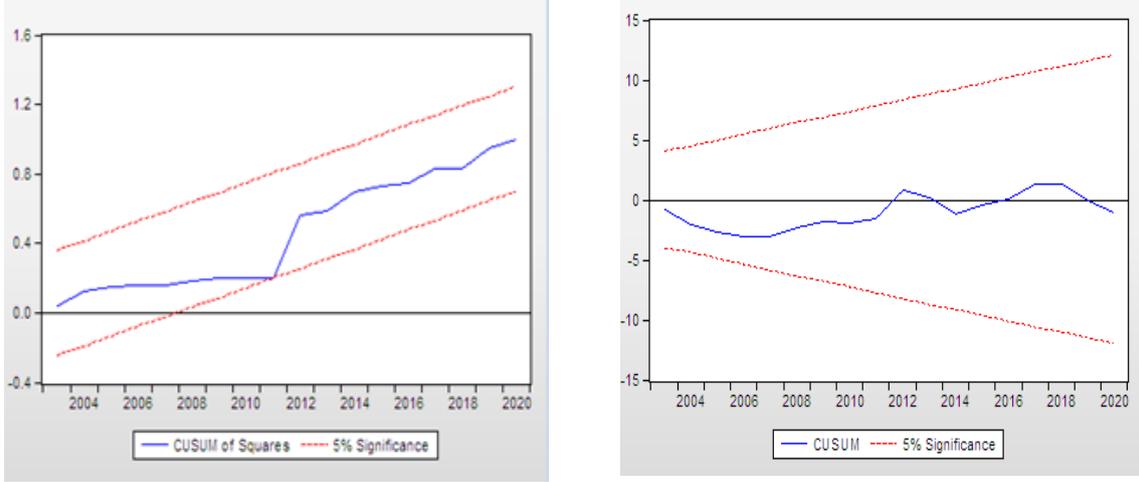
بهدف إختبار مدى صحة وملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الرياضي، نستخدم إختبار (Ramsey RESET Test) والنتائج مبينة في الملحق رقم (9)، حيث يتضح لنا أن قيمة ($F\text{-statistic}=0.7700$) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، ما يعني قبول الفرضية العدمية (H_0) القائلة بكون النموذج موصوف بشكل جيد، وهذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الرياضي المستخدم في التقدير.

خامسا: إختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر:

للتحقق من عدم وجود أية تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة نستخدم إختبارين هما: إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM)، وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM Of Squares)، ويعد هذان الإختباران من أهم الإختبارات التي تستعمل لإختبار إستقرارية المعلمات في الأجلين الطويل والقصير عند مستوى معنوية 5 % (Sahu & Naresh kumar, 2018, p. 29)، كما يوضحان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ومدى إستقرار وانسجام المعلمات

طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% (Ifa & Imene, 2018, p. 244)، والشكل رقم (15:03) أسفله يوضح نتائج الإختبار:

الشكل رقم (14:03): نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10).

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن مخطط إحصائيات (CUSUM) و (CUSUM Of Squares) بقي داخل الحدود الحرجة 5% وهو ما يدل على أن النموذج مستقر، حيث أن المعلمات قد إستقرت داخل مجال الثقة طول فترة الدراسة، وهذا ما يدل ويؤكد أنه على طول فترة الدراسة تميز النموذج بإستقراره وسلامته من التغيرات الهيكلية، وأن المعلمات طويلة الأجل مستقرة ومنسجمة مع المعلمات قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: القراءة الإقتصادية للتحليل القياسي للمتغيرات

لقد قدم القياس الإقتصادي تحليلاً لتأثير مختلف المتغيرات الكمية المدرجة في النموذج القياسي كما قد ظهرت النتائج متوافقة مع شروط المنهجية المستخدمة على النموذج (ARDL)، وعليه يمكن لنا الأخذ بدلالة النتائج المتحصل عليها للتفسير الإقتصادي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (التضخم) بنسبة تصل إلى 95.46% لأن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.954622$)، حيث تبين أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) تفسر 95% من التغيرات الحاصلة في التضخم (CPI)، أما 5% يعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج المقدر، وتندرج ضمن حد الخطأ في النموذج والتي يصعب قياسها مثل الأزمات الإقتصادية.

- التمويل البنكي (BF) والتمويل الغير بنكي (Non-BF) غير معنويين إحصائياً بإعتبار أن إحصائيتهم قد بلغت (Prob = 0.0791) و (Prob = 0.1135) على التوالي، وهذا ما يدل على أنه لم يثبت وجود أي تأثير معنوي للتمويل البنكي والتمويل الغير بنكي لسد العجز في الموازنة العامة على التضخم في الإقتصاد الجزائري، وذلك لأن الخزينة العمومية للدولة الجزائرية تعتمد بصفة رئيسية في تمويل عجزها الموازي على التمويل من خلال الإقتطاع مباشرة من صندوق ضبط الإيرادات، فهذا الأخير يشكل أكبر نسبة من الميزج التمويلي للخزينة العمومية خلال فترة الدراسة.

- وجود علاقة طردية بين التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة (Ext-F) والتضخم وذلك عند مستوى دلالة معنوية 5% بإعتبار أن قيمة الإحصائية قد بلغت (Prob = 0.0048)، ومنه على المدى البعيد يؤثر الإقتراض الخارجي على التضخم في الجزائر ولكن بشكل طردي فإرتفاع التمويل الخارجي بنسبة 1% يؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم بنسبة 0.0291%، ومنه فلعجز

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الدولة الجزائرية إلى التمويل الخارجي بهدف تغطية العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد القومي الجزائري، فالإقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة في الدول النامية يؤدي إلى حدوث التضخم لا محالة لأنه يؤدي إلى دخول تيار من العملات الأجنبية (زيادة الأرصدة النقدية) دون وجود زيادة في الإنتاج الحقيقي فيزداد الطلب الكلي مسببا إرتفاع في مستوى الأسعار .

- وجود علاقة طرئية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% بين نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) والتضخم لأن قيمة الاحتمالية قد بلغت (Prob=0.0025)، ومنه فإن إرتفاع نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) بنسبة 1% يرفع من معدل التضخم بنسبة 0.1705%، وذلك لأن زيادة كمية النقود المتداولة في الإقتصاد يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل ثبات العرض الكلي لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي (حالة الدول النامية) وعجزه عن تلبية الحاجيات العامة للأفراد وهذا ما يدفع بمستويات الأسعار إلى الإرتفاع ومنه تزداد الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني.

- أما بالنسبة لمتغير سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (OER) فيؤثر على التضخم في الجزائر ولكن بشكل عكسي عند مستوى معنوية 5% لأن أن قيمة الاحتمالية قد بلغت (Prob=0.0229) ، فإرتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يخفض من التضخم بنسبة 0.1156%، وتعود هذه العلاقة العكسية بين سعر الصرف والتضخم إلى هيكل الصادرات والواردات الجزائرية، على إعتبار أن معظم الصادرات الجزائرية تتمثل في المحروقات وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، بينما معظم الواردات الجزائرية مسعرة باليورو وهذا ما يفسر التأثير العكسي لإرتفاع قيمة الدولار على التضخم في الجزائر.

- في حين نجد أن العلاقة بين أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة (IMP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هي علاقة عكسية وغير معنوية إحصائيا بإعتبار أن معامل إستجابة المتغير المستقل (IMP) للمتغير التابع (CPI) سالب وبلغت قيمته (Prob = (0.5098)) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وما توصلت إليه هذه الدراسة لا ينطبق مع الواقع الإقتصادي الجزائري المعاش والذي يفرض وجود علاقة طردية بين أسعار الواردات والتضخم بإعتبار أن الإقتصاد الجزائري (إقتصاد ريعي) يعتمد بصفة رئيسية على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية بالتالي فهو مرتبط ارتباط شديد بالعالم الخارجي من جهة، بالإضافة إلى إعتداد السوق المحلي للدولة الجزائرية بصفة أساسية على السلع والخدمات الضرورية لتلبية إحتياجات الإقتصاد الكلي والمستوردة من الخارج، وسواء كانت هذه السلع موجهة للإستهلاك المباشر أو كانت تتعلق بمدخلات الإنتاج التي يتم إستيراد أغلبيتها من الخارج، إما لعدم توفرها محليا أو لعدم كفاية الموجود منها محليا، وطالما أن زيادة تكاليف الإنتاج هي من إحدى العوامل التي تعمل على زيادة معدلات التضخم، فإنه من الطبيعي أن إرتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة دورا في زيادة معدلات التضخم المحلية، ومنه فإن أي إرتفاع في أسعار الواردات يؤثر على التضخم بالزيادة. كذلك نجد أن التركيبة الهيكلية للإقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على الواردات من شأنه أن يؤثر كذلك على معدلات التضخم المحلية من خلال التغيرات التي تحصل على مستوى سعر الصرف، فإرتفاع سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية يؤدي دون شك إلى إرتفاع التكلفة بالعملة المحلية بمدخلات الإنتاج المستوردة وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع والخدمات ومنه حدوث الضغوط التضخمية.

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

وما توصلت إليه هذه الدراسة فيما يخص العلاقة العكسية والغير معنوية بين أسعار الواردات بالعملة المحلية ومعدل التضخم في الأجل الطويل لديه تفسير وحيد هو عدم مصداقية المعطيات التي تصدر عن الهيئات الرسمية الجزائرية فيما يخص معدلات التضخم والتي لا تعبر عن الواقع الإقتصادي الحقيقي المعاش.

خلاصة الفصل

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)، وذلك بهدف التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بآليات التمويل ودورها في تغطية العجز في الموازنة وأثرها على المستوى العام للأسعار في الإقتصاد الجزائري، وقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى:

1. مرت الموازنة العامة للدولة الجزائرية بمحطات عديدة كان أولها الإصلاحات الإقتصادية التي جمعت الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية في فترة التسعينات، والتي كانت تسعى إلى توجيه السياسة الإقتصادية وفق المتطلبات الجديدة لإقتصاد السوق، ومن بين الإجراءات المعتمدة في هذه البرامج هو الإعتماد على التصحيح الميزاني الذي كان يهدف أساسا إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

2. بناء على تحليل البيانات المتعلقة بمشكل الموازنة العامة للدولة تبين أن السلطات الجزائرية عقب إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مع بداية سنة 2000 قد إنتهجت سياسة مالية توسعية تهدف من خلالها إلى تخفيض الطلب الكلي لدعم النشاط الإقتصادي مستفيدة من الوفرة المالية الكبيرة، حيث تميزت الموازنة العامة في هذه المرحلة برصيد سالب خلال الفترة (2008-2020)، فالنقائص العامة قد شهدت نمو متزايدا بنسبة تفوق بكثير نسبة النمو في الإيرادات العامة، والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها لا تكفي لتغطية الزيادة المضطردة في نفقات التسيير وذلك بناء على السعر المرجعي للحماية البترولية والمعتمد من قبل وزارة المالية، وهذا ما نتج عنه عجز مستمر للخزينة العمومية دفع الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 يهدف لإمتصاص فائض الحماية البترولية وتوجيهه نحو تحقيق الإستقرار في الموازنة العامة للدولة، حيث خصصت متاحات الصندوق في السنوات الأولى من إنشائه لتغطية الديون الخارجية للدولة، وابتداء من سنة 2006 وجه بشكل خاص لتمويل العجز في الموازنة، إلا أنه إنطلاقا من هذه السنة شهدت وتيرة السحوبات منه تزايدا متسارعا وذلك بسبب الإرتفاع المتزايد للعجز خلال السنوات الأخيرة من جهة، ومن جهة أخرى تزايد إعتماد الدولة عليه في تغطية العجز في ظل إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منتصف سنة 2014، مما أدى إلى نفاذه كليا مطلع سنة 2017 مثبتا فشله في تجنب الموازنة العامة من الأزمات الخارجية.

3. نظرا لتراجع مداخل الحماية البترولية ابتداء من سنة 2016 لجأت السلطات الجزائرية لإتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير تسعى من خلالها لترشيد النفقات العامة، بغية تخفيض الفرق بين الإيرادات العامة التي تميزت بالتراجع والنفقات العامة التي شهدت نموا مهولا، وهذا ما ساهم في التخفيف من عجز الموازنة العامة.

4. على غرار لجوء الدولة إلى ترشيد النفقات العامة وكذا القرض السندي لتمويل العجز في الموازنة العامة سنة 2016، وتخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي كإجراء لرفع حصيلة مداخل النفط عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، إلا أنه ظهر عجز هيكلي في الموازنة العامة إقتضى منها اللجوء إلى التمويل غير التقليدي سنة 2017 كضرورة حتمية فرضتها جملة من المبررات الإقتصادية أبرزها الأزمة النفطية لسنة 2014، في ظل غياب جهاز إنتاجي مرن يستجيب للتغيرات الطارئة على الطلب الكلي بشكل يمتص الأموال المطبوعة، وما ترتب على ذلك من إنخفاض في قيمة العملة الوطنية ومن ثم إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن ثم وصول معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة. وعليه فإن التمويل غير التقليدي الذي يقدمه بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية والموجه لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة يعتبر الأسلوب التمويلي الرئيسي خلال الفترة (2017-2019) في الجزائر، حيث ساهم في تحسين أوضاعها وتحقيق التعافي لكل من الموازنة العامة والخزينة العمومية في الأجل القصير فقط،

الفصل الثالث: أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

ولكن نظرا لهيكله الاقتصادي الجزائري الضعيفة لا يمكن اعتبار هذا الأسلوب التمويلي فعال في تغطية العجز بل هو عبارة عن حل ظرفي فرض نفسه كحل أخير لها في ظل إستبعاد الحكومة لخيار الإستدانة الخارجية والتي كانت للجزائر تجربة قاسية سنوات التسعينات دفعت تكلفته الباهظة على المستويين الإقتصادي (عبر إرتفاع معدلات التضخم وهو ما أثبتته نتائج الدراسة القياسية) والإجتماعي، وكذا محدودية عائدات الإقتراض الداخلي وفشل مشروع القرض السندي الوطني للنمو الإقتصادي زيادة لنفاذ رصيد صندوق ضبط الموارد، فطبع النقود دون أن يكون لها غطاء يؤدي إلى نتيجة أساسية وهي إرتفاع الأسعار ومنه حدوث الضغوطات التضخمية.

5. لقد أثبتت مختلف الأساليب التمويلية سواء الداخلية أو الخارجية المتبعة خلال الفترة (1990-2020) فشلها في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية، فقد حققت تعافي للموازنة العامة على المدى القصير فقط وإنما لم تكن فعالة في معالجة العجز لغياب المناخ الإقتصادي الملائم لها، ومنه فاللجوء لإستحداث آليات إقراض جديدة للتخزين العمومية لا يعتبر حلا لمشكلة العجز في الموازنة العامة وإنما الحل يمكن في إستحداث موارد تمويل حقيقية.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة سوف نتطرق لمختلف النقاط الأساسية التي تم تناولها في الفصول الثلاثة لهذه الأطروحة والموسومة بـ "أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر - دراسة حالة الجزائر (1990-2020)", والتي جاءت كمحاولة للإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة والتي ركزت على التساؤل التالي "إلى أي مدى تؤثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟"، حيث قمنا بمعالجة هذه الإشكالية وفق ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، باستعمال المنهج والأدوات والفرضيات المبينة في المقدمة.

حيث تبين من خلال ما تم إستعراضه في الجانب النظري والتطبيقي لهذه الدراسة إن الإتساع في النشاط الإقتصادي للدولة قد أدى إلى تطور الموازنة العامة، فإنتقلت وظيفتها من الحفاظ على التوازن المحاسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، إلى السعي لتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي، ولتحقيق ذلك لم تعد للإيرادات العامة القدرة على تغطية النفقات العامة المتزايدة، وهو ما دفع إلى بروز مشكلة مالية على مستوى الإقتصاد الوطني، تجسدت في ظهور العجز في الموازنة العامة للدولة. وتعد مشكلة العجز من بين أبرز المشاكل الإقتصادية التي إحتلت حيزا كبيرا من تفكير الباحثين والخبراء الإقتصاديين في مختلف دول العالم، وذلك لأنها تعتبر من أهم المؤشرات التي يقاس بها الأداء المالي للدولة، فكلما تمكنت هذه الأخيرة من تخفيض هذا العجز إلى أقصى الحدود الممكنة كان ذلك توجهها مناسبا نحو بلوغ المسار السليم في إصلاح المالية العامة للدولة، خاصة وأن علاج العجز في الموازنة العامة للدولة لا يقصد به إنهاءه وإنما يشير ببساطة إلى الوصول به للمستوى الذي يصبح عنده الإقتصاد الوطني للدولة قادرا على تحقيق النمو الإقتصادي دون إحداث ضغوطا تضخمية. وما يزيد الأمر تعقيدا إذا كان هذا العجز الحاصل في الموازنة العامة عجزا هيكليا، ونظرا لما قد يخلفه هذا الأخير من مخاطر تهدد الإستقرار الأمني والإقتصادي والمالي والإجتماعي للدول خاصة النامية منها، فقد سعت مختلف الدول لتحديد أسباب حدوثه وآليات تمويله، خصوصا وأن عجز الموازنة العامة يتعمق ويتفاقم نتيجة جملة من الأسباب والعوامل يعود جزء منها إلى نمو وتزايد النفقات العامة للدولة سواء كانت زيادة حقيقية أو ظاهرية، والجزء الآخر يرجع إلى تراجع الإيرادات العامة وعدم قدرتها على مواكبة الزيادة المطردة في النفقات العامة وتغطيتها، وهو ما دفع بحكومات الدول إلى البحث عن آليات وأساليب تمويل كفيلة بتغطية وعلاج هذا العجز، ولهذا فقد إنتهجت سياسات مالية متباينة داخلية وأخرى خارجية، والحديث بالذكر أن العديد من الخبراء الإقتصاديين إعتبروا أن إنتقاء الآليات المناسبة لتمويل عجز الموازنة العامة أهم من العجز نفسه لما يمكن أن تخلفه تلك الآليات من آثار إقتصادية وإجتماعية تعود بالسلب على المجتمع والإقتصاد وأبرزها خطورة هو إرتفاع حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني، لذا يتوجب على كل دولة أن تلجأ إلى الآليات المناسبة لتمويل عجز موازنتها العامة بإختيار الأسلوب الأمثل لها والذي يتناسب مع نظامها الإقتصادي وسياستها الحكومية.

عانى الإقتصاد الجزائري كسائر إقتصاديات الدول النامية من عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة، إلا أن هذا العجز قد تفاقم نتيجة للإرتفاع المهول الذي شهدته النفقات العامة لإعتماد الحكومة على سياسة مالية توسعية تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة (2000-2014) من خلال إنتهاجها للبرامج التنموية الثلاث إنطلاقا من برامج الإنعاش الإقتصادي فدعم النمو الإقتصادي ثم برامج توطيده، وتراجع الإيرادات العامة للدولة تراجع ملحوظا جراء إنخفاض مداخيل الجباية البترولية والتي تعتمد عليها بشكل رئيسي عقب إختيار أسعار النفط في الأسواق الدولية منتصف سنة 2014،

ليستمر بعد ذلك العجز إلى غاية سنة 2020، كنتيجة للتأثير السلبي للأزمة النفطية لسنة 2014 وتدايعات الأزمة الصحية كوفيد 19 على الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الأساسي لتمويل عجز الموازنة العامة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر تميز بإعتماده على الإستدانة الداخلية (التمويل البنكي، التمويل غير البنكي) والإستدانة الخارجية (القروض الخارجية) بشكل رئيسي إلى غاية سنة 2006، لتلجأ بعدها الحكومة الجزائرية في إستخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل أساسي (حوالي 70% كمتوسط)، ومع الإستنزاف الكلي لموارد هذا الصندوق سنة 2017، قامت السلطات الجزائرية بإتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي سعت من خلالها إلى الحد من العجز في الموازنة العامة في ل تراجع الإيرادات النفطية نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014، والتي كان من بينها اللجوء إلى ترشيد النفقات العامة والحد من الطلب على الواردات، القرض السندي للنمو الإقتصادي لتغطية النفقات العامة وتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، إلا أن جل الإجراءات التي إعتدتها الحكومة الجزائرية لم تكن كفيلة بمواجهة وعلاج العجز في الموازنة العامة لهذا فقد لجأت في آخر المطاف إلى آلية إقتراض جديدة للخرينة العمومية والمتمثلة في آلية التمويل غير التقليدي وذلك بعد تعديل المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض 17/10، والتي تقتضي إصدار كتلة نقدية دون وجود مقابل لها على مستوى البنك المركزي، إلا أن التوسع في هذه الآلية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري مع مرور الوقت قد أدى إلى ظهور إنعكاسات خطيرة، خاصة في مجال تضخم الكتلة النقدية والأسعار، بالإضافة إلى تدني قيمة الدينار الجزائري ودون إحداث أثر إيجابي على الصادرات.

1. عرض نتائج الدراسة النظرية:

- يعد هيكل الموازنة العامة للدولة والذي يتشكل من النفقات والإيرادات العامة من بين العناصر الأساسية لمحور النشاط المالي والإقتصادي للدولة، والتي تشكل في الوقت نفسه الأدوات الأساسية لرسم وتنفيذ أدوات السياسة المالية للدولة.

- من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بعجز الموازنة العامة، نلاحظ أن مفهوم العجز الهيكلية أو العجز الدائم أو العجز البنوي هو أقرب أنواع العجز تماشيا مع الواقع خاصة في الدول النامية، التي تتجاوز فيها وبطريقة مستمرة نفقاتها العامة إيراداتها العامة، وذلك لأسباب عديدة لعل أبرزها متعلق بميكانيكية الإقتصاد وخصوصيته.

- إن ظاهرة عجز الموازنة العامة ظاهرة معقدة ومركبة ولا يصح إرجاعها إلى سبب واحد لوقوعها، وإنما تعود إلى شبكة من الأسباب التي تسهم في حدوثها وتفاقمها، وهي أسباب بعضها يعود إلى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة للدولة، ومنه فالسبب الأول لحدوث العجز يتمثل في تزايد معدلات نمو النفقات العامة لأسباب عديدة منها ما هو ضروري كالظروف الطارئة مثل: الكوارث الطبيعية أو الحروب، ومنها ما هو غير ضروري في معظم الأحيان كالنفقات المبالغ فيها في المباني الفاخرة وغيرها من النفقات التي تتحمل عبئها الموازنة العامة، أما العامل الثاني فيتمثل في تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة من جهة أخرى، حيث تختلف الأهمية النسبية لتلك الأسباب من بلد لآخر ومن فترة لأخرى.

- لا يمكن كذلك إرجاع ظاهرة تفاقم عجز الموازنة العامة في البلدان النامية إلى سبب قيامها بتبني الفلسفة الكينزية، وذلك نظراً لأن الفكر الكينزي إنصب تحليته في نظريته العامة على إقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة ذات الهيكل الإنتاجي المرن، والذي لم يتطرق أصلاً إلى المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية، كما لم يشر إلى إستخدام آلية التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) كوسيلة لتمويل تراكم رأس المال في خضم عملية التنمية الإقتصادية.

- تعددت آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين آليات تقليدية وأخرى حديثة ونذكر أهمها:

- الإستدانة: سواء الداخلية من خلال الإقتراض من البنك المركزي، البنوك التجارية، القطاع الخاص، أو الخارجية من خلال الإقتراض من البنوك التجارية الأجنبية وأسواق المال الدولية، الإقتراض من الحكومات الأخرى، الإقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية.
- ترشيد النفقات العامة: والذي يعد خط الدفاع الأول لعلاج العجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك عبر تحديد أولويات النفقات العامة وتقديم الأهم من النفقات العامة على المهم منها، بالإضافة إلى تجميد المشروعات التي لا تحظى بالأولوية والتي ليس لها أي أثر إقتصادي وإجتماعي.
- الصناديق السيادية: ويتم اللجوء إليها بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة عبر الإقتطاع من رصيدها الذي يتشكل أساساً من فوائض الإيرادات النفطية.
- الإصلاح الضريبي: ويتم تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال هذه الآلية عبر إحداث تغييرات في النظام الضريبي بالشكل الذي يسمح من الرفع في قيمة إيرادات الجباية العادية مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات البلد من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فالضرائب تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة بحيث تستخدمها كوسيلة معالجة للإختلالات الإقتصادية، وللتأثير على مختلف المتغيرات الإقتصادية وكذا تحقيق العدالة الإجتماعية، بالتالي فهي ليست مجرد أداة مالية فقط بل هي أداة إقتصادية تسعى إلى إصلاح الإقتصاد واستقراره.
- المنح والهبات والمساعدات: ويعتمد هذا النوع من التمويل على الهبات والمساعدات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، إذ تقوم الدول الرأسمالية بتقديم الأموال لتمويل المشاريع التي تحتاجها الدول النامية، وبالأخص مشاريع التنمية الإقتصادية والبنى التحتية الأساسية.
- السحب من إحتياطي النقد الأجنبي: قد تلجأ بعض الدول إلى السحب من الإحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية لتمويل العجز في الموازنة العامة، مثل الودائع والسندات من العملات الأجنبية، والذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة، وفي العادة تستخدم الإحتياطيات للوفاء بالديون كغطاء للعملة المحلية المصدرة، والمحافظة على أسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- تخفيض قيمة العملة: ويتم ذلك من خلال التأثير على الموازنة الجارية والرأسمالية للإستفادة من فارق سعر الصرف مع العملات الأجنبية والرفع من قيمة وحجم الصادرات مقومة بالعملة المحلية للتأثير إيجاباً على الإيرادات العامة من خلال الزيادة في حصيلتها.
- التمويل بواسطة الإصدار النقدي الجديد: تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها للتداول، بالتالي فالدولة وفي هذه الحالة تتعهد للبنك المركزي بإصدار نقود ورقية وإعطائها قوة إبراء الديون وذلك من أجل تمويل الزيادة في النفقات العامة، بحيث يتطلب هذا النوع من التمويل وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للتغيرات الطارئة في الطلب الكلي.

- تتعدد الآثار السلبية لحدوث العجز في الموازنة العامة ولعل أبرزها هو إرتفاع المستوى العام للأسعار ووقوع الدولة في حالة إفلاس، نتيجة لجوء الدولة إلى مصادر تمويل تضخمية كعملية الإصدار النقدي الجديد والإقتراض الخارجي لتغطية العجز الواقع في الموازنة العامة، فإعتماد على آلية التمويل غير التقليدي، يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة عن الكتلة السلعية وهو ما ينتج عنه إرتفاع في الأسعار وحدوث ظاهرة التضخم، والتي بدورها تسبب تدهور للعملة المحلية واتخاذ قرار تخفيض سعر صرفها ومنه التأثير سلبا على الأداء الإقتصادي للدولة ونموها مستقبلا.
- أدى تنوع مصادر التمويل الداخلية والخارجية لعجز الموازنة العامة في النظم الإقتصادية التقليدية إلى تزايد حجم الدين العام الداخلي والخارجي بشكل يتجاوز الحدود الآمنة المسموح بها، مما أدى إلى إرتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لسداد فوائد وأقساط الديون، فضلا عن إرتفاع معدلات التضخم، وهذا ما ساهم بشكل كبير في تفاقم العجز، ومنه صارت أدوات التمويل التقليدية غير قادرة على تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة.
- يعتبر السبب الرئيسي والحقيقي لوقوع الدولة في عجز الموازنة العامة هو إبتعادها عن أحكام الشريعة الإسلامية في جمع الأموال وإنفاقها، ويظهر ذلك جليا في الإنفاق المبالغ فيه والغير مبرر على الكماليات والمظاهر، واللجوء لإستعمال القروض العامة في تمويل النفقات الإستهلاكية دون الإنتاجية التي تدر دخلا يمكن من خلاله سدادها، بالإضافة إلى عدم الإلتفات إلى صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة (كالمشاركة والمضاربة والإجارة والقرض الحسن).
- تعد الصكوك الإسلامية مصادر تمويل مستحدثة ومتنوعة لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة، فهي الحل الأخير لتوفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الإستثمارية والتنموية، وتعتبر البديل المتاح والوحيد للدول الإسلامية للتخلي عن الإستدانة الخارجية وما تخلفه من تبعات سلبية على الإقتصاد الوطني، فهي تعتبر البديل الإسلامي للسندات في النظام الوضعي.
- لم يستطع أغلب الباحثين الإقتصاديين وبإختلاف إتجاهاتهم إيجاد تعريف دقيق وشامل لوصف ظاهرة التضخم، وذلك لإعتبارها ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، ورغم إنتشار هذا المصطلح وشموله في معظم إقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لا يوجد إتفاق بين الإقتصاديين حول مفهوم محدد للتضخم لحد الآن، وعلى الرغم من كل هذه الإختلافات إلا أن هناك إجماع على أن التضخم هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.
- أدى تعدد آراء الإقتصاديين حول تحديد مفهوم محدد للتضخم لإختلافهم في تحديد أنواعه، وبالرغم من تعدد أنواعه إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن كل أنواعه تؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقود، فمنهم من قسم التضخم من حيث تدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار، ومنهم من قسمه حسب تعدد القطاعات الإقتصادية، ومنهم من قسم التضخم حسب حدة الضغط التضخمي، ومنهم من قسمه حسب أسباب نشوء الضغط التضخمي، أو حسب العلاقات الإقتصادية الدولية.
- يعد قياس التضخم عبارة عن تشخيص للوضع الإقتصادي للدولة ومنه فبقدر ما يكون التشخيص دقيقا بقدر ما يكون علاجه صحيحا، ولعل أفضل طريقة لقياس معدل التضخم هو قياس معدل إرتفاع الأسعار، فالإرتفاع الحاصل في الأسعار يعد بمثابة المؤشر الملموس للوضع التضخمي، وتوجد العديد من المقاييس والمؤشرات لحساب معدل التغير في المستوى العام للأسعار منها: الأرقام القياسية للأسعار، الفجوات التضخمية، طريقة فائض المعروض النقدي.

- تتعدد أسباب نشوء التضخم بتعدد أنواعه، سواء كانت من جانب العرض، أو من جانب الطلب، أو غيرهما.
- إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعتبر من أبرز المؤشرات التي تقيس التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، فهو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك، بحيث يتوجب على كافة الدول توفير أرقام دقيقة ومعبرة لهذا المتغير لما له من صلة مباشرة حول المستوى المعيشي للفرد.
- السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر قيام الحكومة باستخدام برامج النفقات والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مختلف مشاكل الاقتصاد كالتضخم والكساد.
- تعد السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية الكلية التي يتم من خلالها التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار الاقتصادي، ومنه فهي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التحكم في العرض النقدي ومواجهة الظروف الاقتصادية الغير مرغوب فيها كالتضخم، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومن بين أدواتها نجد الأدوات الكمية كنسبة الاحتياطي الإجباري، سياسة معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، بينما الأدوات النوعية فمنها سياسة تطير القروض، السياسة الإنتقائية للقروض، النسب الدنيا للسيولة، الودائع المشروطة من أجل الإستيراد، التأثير الإقناع الأدبي وغيرها، حيث تسعى كل من أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتمثل أساسا في تحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار.
- إن طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم تتحدد وفقا لطبيعة الأساليب التمويلية التي تلجأ إليها الدول النامية بهدف علاج العجز سواء عن طريق التمويل الداخلي (الإصدار النقدي أو عن طريق السندات)، أو التمويل الخارجي (الإقتراض الخارجي) بحيث قد تولد هذه الآليات آثارا تضخمية، فالإصدار النقدي يعد مصدرا مهما لتمويل عجز الموازنة في العديد من الدول خاصة تلك التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الضرائب أو إدارتها بصورة كفؤة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية، مما يترتب عن ذلك ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة العرض النقدي والذي لا يجد له مقابل لدى البنك المركزي، أما بالنسبة لتمويل العجز عن طريق الدين العام (من خلال إصدار السندات الحكومية أو أذونات) فهو ليس بالضرورة تمويلا تضخيميا بل يعتمد على توجهات السلطة النقدية، فإذا إستهدفت إبقاء معدلات الفائدة منخفضة فالتمويل في هذه الحالة يكون تمويلا تضخيميا، وعلى الرغم من كون عملية الدين العام منفصلة تماما عن عملية الإصدار النقدي، إلا أن هناك ثلاث قنوات يمكن أن يؤدي من خلالها الدين العام إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود ومنه إرتفاع حدة الضغوط التضخمية وهي كالتالي: الضغوط السياسية من أجل إستقرار سعر الفائدة، التضارب الزمني للسياسات الحكومية، القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي.

2. عرض نتائج الدراسة التحليلية:

- يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل أساسي على قطاع المحروقات فهذا الأخير يعتبر القلب النابض له، إلا أن هذه التبعية المفرطة جعلته رهين لمختلف التغيرات الطارئة على أسعار النفط، فهو يحتل ما نسبته 97% من إجمالي الصادرات و35% من الناتج

المحلي الخام و60% من إيرادات العامة للدولة، ومنه فتعبئة الإيرادات العامة للدولة تعتمد بصفة كبيرة على عائدات الجباية البترولية، لذلك فإن أي تقلب يحدث في أسعار النفط في الأسواق العالمية من شأنه التأثير على توازن الموازنة العامة للدولة.

- تتأثر النفقات العامة للدولة الجزائرية وبشكل كبير بحركة أسعار النفط في الأسواق الدولية، فتنمو بنموها وارتفاع أسعارها أو تنمو بنسب أقل مع انخفاض أسعار النفط، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات العامة التي تشكل الجباية البترولية أكبر نسبة منها، على الرغم من تشجيع باقي القطاعات الأخرى إلا أن مساهمتها لازالت ضعيفة.

- عرفت الموازنة العامة للدولة الجزائرية عجزا ماليا طول فترة الدراسة حيث وصل سنة 2020 إلى 1788.800 مليار دج، فقد كان العجز هيكليا ومتحكما فيه إلى غاية سنة 2015، ليصبح بعدها عجزا غير متحكما فيه كنتيجة لمجموعة من الأسباب أبرزها ارتفاع المهول الذي شهدته النفقات العامة وذلك من خلال تطبيقها لسياسة إنفاقية توسعية تمثلت في ثلاثة برامج تنموية، مقابل التراجع الكبير في الإيرادات العامة للدولة عقب الإنهيار الكبير لأسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014، وما خلفته من آثار سلبية ظهرت بوضوح في سوء الأوضاع الاقتصادية للبلد، ليتم بعدها تجميد المشاريع التنموية واعتماد سياسة تقشف كتمهيد لإتباع أسلوب ترشيد النفقات العامة للدولة.

- لجأت الحكومة الجزائرية لمجموعة من الأساليب لعلاج ومواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة عقب تراجع الإيرادات النفطية نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014 تمثلت أهمها في:

✓ تبني الحكومة الجزائرية لسياسة التقشف كإجراء من إجراءات ترشيد النفقات العامة منذ سنة 2016 من خلال تجميد المشاريع التنموية التي لم تنطلق بعد، زيادة إلى تجميد مناصب الشغل، وخفض الإستهلاك من خلال فرض ضرائب ورسوم غير مباشرة، وتقليص فاتورة الواردات من خلال فرض رخص الاستيراد على المنتجات المستوردة.

✓ يندرج صندوق ضبط الإيرادات ضمن الحسابات الخاصة للخزينة العمومية منذ سنة 2000، يهدف لإمتصاص فائض الجباية البترولية عن تلك المقدرة في إعداد الموازنة العامة وفق السعر المرجعي، حيث ساهم الصندوق في تسديد المديونية العمومية خلال الفترة (2000-2008) وبلغت مساهمته للمديونية سنة 2008 قيمة 465437 مليون دج، وبدأ في تمويل عجز الموازنة العامة سنة 2006، بحيث أصبح هدفه الرئيسي وذلك بعد التعديلات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2006.

✓ أثبت صندوق ضبط الإيرادات فعاليته كصندوق سيادي في التخفيف من حدة المديونية الداخلية والخارجية خلال الفترة (2000-2008).

✓ ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2006-2018) من خلال الإقتطاعات المباشرة من موارد الصندوق التي تتميز بعدم الاستقرار على المدى البعيد لإرتباطها الوثيق بأسعار النفط، فزيادة اعتماد الدولة على موارد الصندوق في ظل إنخفاض أسعار النفط منتصف 2017 أدى إلى إستنزافه كليا مطلع سنة 2017 بسبب السحب المستمر مقابل تراجع إيرادات الصندوق، وهو ما أثبت فشله في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، ومنه فنصندوق ضبط

الإيرادات ساهم في تحقيق تعافى للموازنة العامة على المدى القصير والمتوسط فقط ودون معالجتها على المدى الطويل نظرا لإرتباطه بمصدر ناضب، زيادة لعدم وجود إستراتيجية واضحة.

✓ ساهم الإصلاح الضريبي في الرفع من إيرادات الجباية العادية والتي شهدت تزايدا ملحوظا خلال الفترة (1992-2020) وذلك من خلال الرفع في معدلات بعض الضرائب أو إستحداث ضرائب جديدة كالضريبة على الثروة، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق أحد أبرز أهدافها والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، باعتبار أن هذه الأخيرة مازالت تهيمن على بنية الإيرادات العامة للدولة بنسبة 56%، وهذا ما يدل على عدم فعالية الجباية العادية في تمويل الموازنة العامة للدولة.

✓ أطلقت الخزينة العمومية للدولة الجزائرية آلية القرض السندي أو ما عرف بإسم القرض السندي للنمو الإقتصادي سنة 2016 كآلية تمويل تقليدي لعجز الموازنة العامة للدولة من خلال جذب الأموال المكتنزة أو المستثمرة خارج النظام البنكي (الإقتصاد غير الرسمي)، والتي تتم من خلال عملية الإكتتاب في سندات الخزينة العمومية لتعبئة الإدخار والتي سمحت بتوفير قيمة 568 مليار دج لصالح الخزينة العمومية، فقد ساهم هذا القرض في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواقع 557.828 مليار دج أي بنسبة 24.4% من إجمالي العجز الذي قدر حينها بـ 2285.913 مليار دج، إلا أنه لم يحقق هدفه في تعبئة الموارد المالية الكافية كنتيجة لمجموعة من العراقيل أبرزها إنعدام الثقة بين المواطنين والحكومة الجزائرية في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الإقتصاد الوطني.

✓ عمدت السلطة النقدية في الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية (الأورو، الدولار الأمريكي) للرفع من قيمة صادراتها البترولية بالعملة المحلية وبهدف الوصول بالدينار الجزائري إلى المستوى الذي يسمح بإستقراره، لكن قيمة الصادرات البترولية بالعملة المحلية لم ترتفع بالقدر الكافي الذي يسمح بتمويل الإنفاق العام في ظل الإنهيار الذي شهدته أسعار النفط، بل بالعكس فقد أثرت سلبا على معدل التضخم والقوة الشرائية للعملة المحلية.

✓ لجأت الحكومة الجزائرية إلى آلية التمويل غير التقليدي التي هي عبارة عن آلية تمويل غير تقليدية في ظل تراجع الإيرادات العامة للدولة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة عقب إنهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 ونفاذ الفوائض المالية التي كونتها في السنوات الماضية والتي من شأنها إعادة التوازن للخزينة العمومية للدولة في غضون الخمس سنوات وتقوم على فكرة الإصدار النقدي الجديد دون تغطية بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة.

✓ عمدت الدولة الجزائرية لمواجهة العجز في الموازنة العامة إلى آلية التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية، وكانت بمثابة الخيار الأخير المتاح للحكومة بعد نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات وفشل آليات التمويل الداخلية، وكحل إستثنائي وظرفي لتجنب الوقوع في فخ المديونية الخارجية من جديد وما تخلفه من تبعات، وتمثلت هذه الآلية في طباعة النقود دون أن تكون لها تغطية لتوفير التمويل الكافي للموازنة العامة، حيث باشر بنك الجزائر بتمويل عمليات الخزينة العمومية وهو ما سمح بتعبئة رصيدها على مستوى بنك الجزائر خلال الفترة (2017-2019) بـ 6556.20 مليار دج، حيث أدت هذه الآلية إلى نتائج سلبية وآثار عكسية على الإقتصاد الوطني منها تآكل إحتياطي الصرف وإنهيار الدينار الجزائري مقابل العملات

الأجنبية وارتفاع حجم الدين الداخلي، زيادة إلى إرتفاع معدل التضخم والتأثير السلبي على البطالة ومن ثم تراجع القوة الشرائية للأفراد والتي دامت إلى غاية سنة 2023 ولا تزال آثارها متواصلة.

- باعتبار أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي بإمّياز فهو أضعف من أن يحتضن آلية التمويل غير التقليدي التي تحتاج لإقتصاد إنتاجي مرّن وقوي وذو طاقات تنافسية عالية.

- أثبت النتائج التحليلية لهذه الدراسة عدم فاعلية مختلف الآليات التمويلية التي إتبعتها الحكومة الجزائرية ممثلة في بنك الجزائر ووزارة المالية في تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة طيلة فترة الدراسة، فهي لم توفّق في إختيار الأساليب التمويلية المناسبة التي تتماشى مع بنية إقتصادها وسياساتها القائمة، خاصة تلك التي جاءت في سبيل التخفيف من تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014، فقد عمدت إلى مجموعة من الأساليب التمويلية والتي لم تقتصر على أدوات السياسة المالية من ترشيد للنفقات العامة، الإصلاح الضريبي، بل إشمّلت كذلك على أدوات السياسة النقدية كالقرض السندي للنمو الإقتصادي، تخفيض قيمة العملة الوطنية، التمويل الغير تقليدي، والجدير بالذكر أن هذه الآليات جاءت كنتيجة لظروف إقتصادية حدّتها أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية ودون أن تكون مدروسة بدقة، فقد كان الهدف الأساسي لها هو توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل النفقات العامة وتحقيق التعافي لعجز الموازنة العامة على المدى القصير والمتوسط دون معالجته نهائيا، ومنه فكلها كانت عبارة عن إجراءات ظرفية ناجحة على المدى القصير فقط، ومنه فقد أثبتت هذه الأساليب محدوديتها في إحتواء العجز، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- يعود السبب الرئيسي لعدم قدرة الأساليب التمويلية التي إعتدتها الحكومة الجزائرية لمواجهة العجز في الموازنة العامة هو غياب الظروف الإقتصادية الملائمة كمرونة الجهاز الإنتاجي ورفض المواطنين لمثل هذه السياسات التي أثّرت على مستواهم المعيشي وقدرتها الشرائية مما هدد الإستقرار السياسي والإجتماعي للبلد.

- ومنه نستنتج أن عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية وآليات تمويله ترتبط إرتباط وثيق بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يدل على خطورة الوضعية الإقتصادية للبلد، ولهذا فإن علاج عجز الموازنة العامة يكمن في إستحداث موارد تمويل حقيقية دائمة ومستقرة وليس آليات إقتراض جديدة، ويتم ذلك من خلال معالجة الإختلالات الهيكلية للإقتصاد الوطني كمرحلة أولى، وتحقيق التنوع الإقتصادي والتخلص من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات حتى تستطيع مختلف هذه الآليات التمويلية من تحقيق توازن للموازنة العامة وللاقتصاد الوطني ككل.

- تعد الصكوك المالية الإسلامية البديل الأمثل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر بدلا من أساليب التمويل التقليدية، ويعود ذلك لقدرتها على جذب الأموال المكتنزة لدى الجمهور لكونها تتماشى مع معتقداتهم الدينية، وتوظيفها في تمويل برامج التنمية الإقتصادية، وهو ما يسهل على الحكومة مهمة التحكم في العجلة الإقتصادية.

- إن التضخم الحاصل في الجزائر نوعيين رئيسيين من التضخم، أولهما تضخم الطلب الساحب الذي يعبر عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وهو تضخم دخلي ينتج عن التوجهات الإستهلاكية للأفراد، والنوع الثاني هو التضخم المستورد باعتبار أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بصفة رئيسية على الإستيراد من الخارج لتوفير مختلف الحاجيات الضرورية من مواد إستهلاكية ومواد أولية.

- إن الإرتفاع المستمر والمتزايد في معدل التضخم في الجزائر هو نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها عدم التحكم في المعروض النقدي أو الكتلة النقدية المتداولة من خلال عملية الإصدار النقدي والزيادات في الأجور.

- تبين من خلال النتائج المتحصل عليها أن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط، وإنما يعود لأسباب هيكلية كضعف الجهاز الإنتاجي، وأسباب خارجية نتيجة للتبعية الشديدة للإقتصاد الوطني للإقتصاد العالمي مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ومنه نكون أمام مشكلة التضخم المستورد.

- شهد مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك إرتفاعا متواصلا طيلة الفترة (1990-2014)، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي قدر بـ 9.45%، ويعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة التضخم خلال الفترة المذكورة، كما شهد تذبذبا من سنة إلى أخرى.

- يؤدي إرتفاع معدلات التضخم إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما يؤثر ذلك على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأمنية للمجتمع الجزائري، ويتضرر من ذلك بدرجة أولى أصحاب الدخل الثابت والمحدود ومعدومي الدخل.

- يعتبر أفضل علاج لمشكلة التضخم هو التنسيق بين تطبيق السياستين المالية والنقدية معا، من خلال إتباع سياسة نقدية تسعى إلى تحقيق معدل نمو للكتلة النقدية يساير النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسياسة مالية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية وخصوصا ما تعلق بترشيد استخدام الموارد الأجنبية من صادرات المحروقات في تحقيق تنمية إقتصادية فعلية.

3. عرض نتائج الدراسة القياسية:

نتائج الأجل القصير:

- أظهرت نتائج تقدير نموذج (ARDL-ECM) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) والتي تقدر بـ (-2.452195) فهي سالبة ومعنوية (Prob= 0.0005) عند مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، كما تدل قيمة معامل تصحيح الخطأ أيضا إلى أن حوالي 2.45219% من إختلاف قيمة التضخم في السنة السابقة (المدى القصير) عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، أو بمعن آخر أن 2.3857% من الإختلافات القصيرة الأجل في معدل التضخم في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) بإتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي صدمة في المتغيرات المستقلة.

- وبإعتبار أن قيمة معامل التحديد قد بلغت $R^2 = 0.954622$ والتي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج، حيث تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 95% من التغيرات الحاصلة في التضخم (CPI)، و5% يعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج المقدر.

نتائج الأجل الطويل:

➤ توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن التمويل البنكي (BF) والتمويل الغير بنكي (Non-BF) غير معنويين إحصائيا، وهذا ما يدل على أنه لم يثبت وجود أي تأثير معنوي للتمويل البنكي والتمويل الغير بنكي لسد العجز في الموازنة العامة على التضخم في الإقتصاد الجزائري وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الثانية، ويجد ذلك تفسيره في كون أن الخزينة العمومية للدولة الجزائرية قد

إعتمدت بصفة رئيسية في تمويل عجزها الموازي على التمويل من خلال الإقتطاع المباشر من صندوق ضبط الإيرادات، فهذا الأخير يشكل أكبر نسبة من الميزج التمويلي للخرزينة العمومية خلال فترة الدراسة.

➤ كما توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن كل من التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة (Ext-F)، وسعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (OER)، و نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) معنوية إحصائيا عند 5%، مما يعني أنه يمكن الإعتماد على هذه المتغيرات في التحليل الإقتصادي في الأجل الطويل، ومنه فعلى المدى البعيد يؤثر التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر ولكن بشكل طردي فإرتفاع التمويل الخارجي بنسبة 1% يؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم بنسبة 0.0291%، ومنه فلهجوء الدولة الجزائرية إلى التمويل الخارجي بهدف تغطية العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد القومي الجزائري، لأن القروض الخارجية التي حصلت عليها الحكومة الجزائرية لتمويل عجز موازنتها العامة كان لها أثر واضح من حيث التأثير في سعر صرف الدينار الجزائري، فتراكم الديون الخارجية وارتفاع أقساط التسديدات والفوائد أدى إلى إستنزاف إحتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية مما يعكس على سعر الصرف وقوة العملة المحلية، مما أدى إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة وزيادة حدة الضغوط التضخمية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

➤ وجود علاقة طردية بين نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) والتضخم، فإرتفاع هذا الأخير بنسبة 1% يرفع من معدل التضخم بنسبة 0.1705% وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة، وذلك لأن زيادة كمية النقود المتداولة في الإقتصاد يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل ثبات العرض الكلي لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعجزه عن تلبية الحاجيات العامة للأفراد وهذا ما يدفع بمستويات الأسعار إلى الإرتفاع ومنه تزداد الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني.

➤ كما توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الرسمي (OER) والتضخم في الجزائر في الأجل الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية، فإرتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يخفض من التضخم بنسبة 0.1156%، وتعود هذه العلاقة العكسية بين سعر الصرف والتضخم إلى هيكل الصادرات والواردات الجزائرية، على إعتبار أن معظم الصادرات الجزائرية تتمثل في المحروقات وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، بينما معظم الواردات الجزائرية مسعرة باليورو وهذا ما يفسر التأثير العكسي لإرتفاع قيمة الدولار على التضخم في الجزائر.

➤ كما توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة (IMP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هي علاقة عكسية وغير معنوية إحصائيا بإعتبار أن معامل إستجابة المتغير المستقل للمتغير التابع سالبة وبلغت قيمته (Prob = 0.5098) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وما توصلت إليه هذه الدراسة لا ينطبق مع الواقع الإقتصادي الجزائري المعاش والذي يفرض وجود علاقة طردية بين أسعار الواردات والتضخم بإعتبار أن الإقتصاد الجزائري (إقتصاد ريعي) يعتمد بصفة رئيسية على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية بالتالي فهو مرتبط إرتباط شديد بالعالم الخارجي من جهة، بالإضافة إلى إعتماد السوق المحلي للدولة الجزائرية بصفة أساسية على السلع والخدمات الضرورية لتلبية

إحتياجات الإقتصاد الكلي والمستوردة من الخارج، وسواء كانت هذه السلع موجهة للإستهلاك المباشر أو كانت تتعلق بمدخلات الإنتاج التي يتم إستيراد أغلبيتها من الخارج، إما لعدم توفرها محليا أو لعدم كفاية الموجود منها محليا، و طالما أن زيادة تكاليف الإنتاج هي من إحدى العوامل التي تعمل على زيادة معدلات التضخم، فإنه من الطبيعي أن إرتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة دورا في زيادة معدلات التضخم المحلية، ومنه فإن أي إرتفاع في أسعار الواردات يؤثر على التضخم بالزيادة. كما أن التركيبة الهيكلية للإقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على الواردات من شأنه أن يؤثر كذلك على معدلات التضخم المحلية من خلال التغيرات التي تحصل على مستوى سعر الصرف، فإرتفاع سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية يؤدي دون شك إلى إرتفاع التكلفة بالعملة المحلية لمدخلات الإنتاج المستوردة وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع والخدمات ومنه حدوث الضغوط التضخمية، ويفسر هذا التناقض في النتائج أن الإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية لا تعكس الواقع الإقتصادي الجزائري الفعلي.

4. إقتراحات الدراسة:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يتطلب تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات التي من الممكن أن تساعد صناع القرار وهي كالآتي:

- اللجوء إلى أساليب التمويل الإسلامي لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة، نظرا لما توفره هذه الأخيرة من قدرات تمويلية عالية قائمة على مبدأ تشجيع مشاركة الجمهور ومؤسسات في تمويل الإنتاج وتوفير السلع العامة بأسلوب أكثر كفاءة وابتكار وتقلص هذا الدعم لتمويل عجز الموازنة العامة.

- الدعوة لدمج التمويل الإسلامي في هيكل تمويل الموازنة العامة للدولة، وذلك لما يتميز به هذا النوع من التمويل من ذاتية في علاج العجز بإستخدام العديد من التشريعات الإسلامية التي من شأنها التخفيف من الضغوط الإنفاقية عن طريق توفير موارد مالية إضافية للدولة، كالزكاة والوقف والتوظيف والتكافل الإجتماعي والصكوك الإسلامية.

- بإمكان الدولة اللجوء إلى صكوك المراجعة كبديل شرعي لتمويل بعض مشروعات المرافق العمومية وكذا شراء المواد الخام والآلات والمعدات التي تحتاجها الدولة.

- دعوة الحكومة الجزائرية إلى إستخدام صكوك السلم المصدرة في كل أصناف المستخرجات النفطية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة كبديل شرعي وخيار أفضل من القروض الربوية.

- إعادة النظر في تقسيم الموازنة العامة وضرورة الإنتقال إلى الموازنة المبنية على الأهداف من أجل معرفة مدى فعالية كل ميزانية.

- ضرورة تطبيق الحكومة الجزائرية لسياسات مالية ونقدية تعمل على زيادة الإنتاج في القطاعات الإقتصادية مما يؤدي لإنخفاض معدلات التضخم، والحد من سياسات تمويل عجز الموازنة العامة لأنها من أخطر السياسات على الإقتصاد الوطني، إذ تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي بدوره يدفع بمعدلات التضخم نحو الإرتفاع.

- التوجه نحو الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات العامة خاصة نفقات التسيير، مع محاربة كل أنواع الإسراف والتبذير وهدر للمال العام.

- تبني سياسة فعالة في إدارة إيرادات المحروقات واستثمارها من خلال إنشاء صناديق سيادية إستثمارية، وعدم إكتفاءها على تحقيق الإستقرار المالي للموازنة العامة للدولة كما هو حال صندوق ضبط الإيرادات.
- العمل على تحفيز الإستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب عبر تقديم مجموعة من الحوافز والتسهيلات بغية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- تفعيل دور القطاع الخاص المحلي وتحسين قدراته التنافسية للمساهمة في النمو والإستقرار الإقتصادي.
- ضرورة تشجيع الإدخار المحلي لتجنب أو تقليل اللجوء إلى الإقتراض الخارجي، وأن لا يتم اللجوء إلى الإقتراض الخارجي إلا بهدف توفير التمويل للمشروعات التنموية، والتي ستساهم بشكل أو آخر في زيادة الناتج الحقيقي.
- منح الأولوية للقطاعات ذات قيمة مضافة فعلية في الحصول على التمويل الكافي من الإقتراض الخارجي.
- التوجه للإستثمار في الزراعة والطاقات المتجددة لتعزيز تنوع مصادر الدخل في الجزائر، بإعتبار أن القطاعات غير النفطية أولوية إستراتيجية لبناء إقتصاد متنوع ومستدام وذو قيمة مضافة يتفاعل مع الإقتصاد العالمي.
- العمل على تنشيط جميع قطاعات الإقتصاد الجزائري لجلب العملة الصعبة وتنمية الإحتياطيات الأجنبية، مع تنويع مصادر الدخل وعدم الإعتداد بشكل كلي على عائدات قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل.
- ضرورة العمل على إستقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى، مما يدفع إلى إستقرار الأوضاع الإقتصادية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تحقيق معدلات نمو إقتصادي معتبرة.
- العمل على ترقية قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات خصوصا بالنسبة للقطاعات التي لديها القدرة على تحقيق ميزة تنافسية، وتطوير القطاع الصناعي والرفع من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تبني سياسات تصنيع واضحة.
- إصلاح النظام الضريبي وتحسين أداء التحصيل الضريبي لتعويض النقص في الموارد المالية الناتجة عن إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأولها إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية وذلك من خلال تعزيز كفاءة النظام الضريبي عبر توسيع الوعاء الضريبي وإصلاح الجباية المحلية.
- العمل على إستحداث أنواع جديدة من الضرائب كأحد الإجراءات لزيادة الإيرادات الحكومية كضريبة الثروة.
- تبني إصلاحات هيكلية عميقة على الإقتصاد الوطني تركز أساسا على التنويع الإقتصادي تمكن من إستحداث موارد تمويلية حقيقية، من أجل الخروج من الحلقة المفرغة التي يدور فيها الإقتصاد الجزائري نظرا للظروف التي تمر بها الدولة.
- السعي لإدماج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي بمنح تسهيلات مالية كالإعفاءات الشبه جبائية جزئية أو كلية، إعفاءات جبائية مشروطة، مع العمل على الحد من التهرب الضريبي.
- رقمنة النظام البنكي وترقيته بالشكل الذي يتماشى مع التطورات التكنولوجية بالإستفادة من الخبرات الأجنبية في المجال البنكي للعمل على إستقطاب الأموال الموجودة خارج الدائرة البنكية.

- تعتمد دقة الدراسة القياسية بشكل كبير على دقة وشمولية البيانات الإحصائية المتوفرة، ونظرا لوجود تضارب في البيانات المتحصل عليها فإننا نوصي مختلف الجهات الإحصائية المختصة بضرورة مراجعة البيانات المدرجة واستكمال قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الخاصة بالإقتصاد الجزائري.

5. آفاق الدراسة:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال (1990-2020)، بحيث حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بآليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر وأثرها على إرتفاع الضغوط التضخمية، ومن خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن هناك جوانب لازالت بحاجة إلى بحث ودراسة أعمق وذلك نظرا لتشعب عناصر الموضوع وعدم الإحاطة بكل جوانبه، ومنه فهذا الموضوع بحاجة لدراسات أخرى تغطي جوانب النقض فيه، وذلك من خلال إشكاليات مقترحة هي:

- البحث في دور التحديث الموازي الخاص بالقانون العضوي 18-15 في علاج عجز الموازنة العامة للدولة.

- البحث في أثر عجز الموازنة العامة للدولة على المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال إستخدام القياس الإقتصادي.

- البحث في مدى فعالية المحاسبة العمومية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في ظل إنخفاض أسعار النفط.

وفي الختام نسأل الله تعالى أن نكون قد وفقنا في تناول ومعالجة هذه الدراسة، وأن تصبح بداية لدراسات أخرى لأنها لازالت تحتاج إلى المزيد من التناول، فلكل عمل إنساني قصور وإنما لا ندعي الكمال في دراستنا، فالكمال لله وحده لا شريك له، ونختتمه بقوله تعالى: **«وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (85)»**

الآية (85) من سورة الإسراء.

قائمة المراجع

أولاً. المراجع باللغة العربية:

أ) الكتب:

1. أحمد هني. ((1999)). العملة والنقود. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. أحمد هني. (1993). دروس في التحليل الإقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. أسامة بشير الدباغ. (2007). البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية. عمان: دار الأهلية.
4. أشرف أحمد العدي. (د.ن. تاريخ). الإقتصاد الكلي (النظرية-التطبيق). مؤسسة رؤية.
5. أكرم حداد، ومشهور هذلول. (2005). النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
6. أكرم حداد، ومشهور هذلول. (2008). النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر.
7. إياد عبد الفتاح النسور. (2013). المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء.
8. إيمان عطية ناصف. (2007). مبادئ الإقتصاد الكلي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
9. إسرائ عادل الحسيني. (2017). العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الإقتصادي. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
10. بسام الحجار. (2006). الإقتصاد النقدي والمصرفي (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: دار المنهل اللبناني.
11. بن علي بلعوز. (2006). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية (الإصدار الطبعة الثانية). ديوان المطبوعات الجامعية.
12. جمال خريس، أمين أبو خضير، وعماد خصاونة. (2002). النقود والبنوك (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة.
13. جمال لعامرة. (2004). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
14. حازم البيلاوي. (1998). دور الدولة في الإقتصاد (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار الشروق.
15. حامد عبد المجيد دراز، وحجازي المرسي السيد. (2014). المالية العامة. الإسكندرية: دن دار نشر.
16. حامد نور الدين. (2016). أثر إصلاح النظام الضريبي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار زهران.
17. حسام الدين أحمد خليل، محمد عبد الله صوان، وصفي حسين الطراونة. (2022). الغرامات والجزاءات والعقوبات في قانوني ضريبة الدخل والبيعات الأردني وقانون ضريبة القيمة المضافة الإماراتي. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.
18. حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، حضر عقل، ويحي الخصاونة. (2005). مبادئ الإقتصاد الكلي (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان: دار المسيرة.
19. حسام على داود. (2020). مبادئ الإقتصاد الكلي (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار المسيرة.
20. حسن المغربي إبراهيم متولي. (2010). الأثار الإقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والإقتصاد الوضعي (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
21. حسن فليح خلف. (2017). مدخل إلى المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار جدارا للكتاب العلمي.
22. حسن محمد القاضي. (2014). الإدارة المالية العامة. الأردن: دار الأكاديميون.
23. حمدي بن محمد بن صالح. (2013). توازن الموازنة العامة - دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والوضع (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار النفائس.
24. خالد المشهداني، وحمود حمادي. (2013). الخصخصة: أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الإقتصادي. الأردن: دار وائل.
25. خالد سعد، حلمي زغلول، وإبراهيم الحمود. (2002). الوسيط في المالية العامة (الإصدار الطبعة الثانية). القاهرة: دار النهضة العربية.
26. خالد سعد زغلول حلمي، وإبراهيم الحمود. (2002). الوسيط في المالية العامة (الإصدار الطبعة الثانية). الكويت: أعضاء منظمة الإدارة العربية.

27. خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية. (2005). أسس المالية العامة (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار وائل.
28. خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي. (2009). مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق (الإصدار الطبعة العاشرة). دار وائل.
29. خديجة الأعسر. (2016). إقتصاديات المالية العامة. القاهرة: دار الكتب المصرية.
30. دنيا شوقي أحمد. (1984). تمويل التنمية في الإقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع.
31. رانيا محمود عمارة. (2015). المالية العامة الإيرادات العامة (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
32. رمزي زكي. (1980). مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
33. رمزي زكي. (1992). الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار سيناء.
34. رمزي زكي. (1996). التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية. القاهرة: دار المستقبل العربي.
35. رمزي زكي. (2000). إنفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي (الإصدار الطبعة الأولى). سوريا: دار المدى.
36. رمزي زكي. (2000). إنفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي (الإصدار الطبعة الأولى). سوريا: دار المدى.
37. زكرياء الدوري، ويسرا السامرائي. (2013). البنوك المركزية والسياسات النقدية. الأردن: دار البيازوري العلمية.
38. زينب حسن عوض الله. (2006). أساسيات المالية العامة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
39. سعود جايد مشكور. (2014). محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار زهران.
40. سعود جايد مشكور، وعقيل حميد جابر الحلو. (2020). مدخل معاصر في علم المالية العامة (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار المناهج.
41. السعيد بريش. (2007). الإقتصاد الكلي. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
42. سعيد سامي الخلاق، ومحمد محمود العلجوني. (2010). النقود والبنوك والمصارف المركزية. الأردن: دار البيازوري.
43. سعيد علي العبيدي. (2011). إقتصاديات المالية العامة. عمان: دار دجلة.
44. سميرة إبراهيم أيوب. (2000). صناديق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي: دراسة تحليلية تقييمية. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
45. سهير محمود معتوق. (1989). النظريات والسياسات النقدية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
46. سوسن زهير المهدي. (2016). المحاسبة الحكومية وآليات التدقيق في القطاع العام (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار زهران.
47. ضياء مجيد الموسوي. (1993). الإقتصاد النقدي (قواعد-أنظمة-نظريات-سياسات-مؤسسات نقدية). الجزائر: دار الفكر.
48. ضياء مجيد الموسوي. (2002). الإقتصاد النقدي "المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية". الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
49. ضياء مجيد الموسوي. (2013). أسس علم الإقتصاد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
50. طارق محمد الحاج. (2009). المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
51. طاهر فاضل البياتي، وميرال روجي سمارة. (2013). النقود والبنوك والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة. الأردن: دار وائل للنشر.
52. عادل العلي. (2011). المالية العامة والقانون المالي والضريبي-الجزء الأول (الإصدار الطبعة الثانية). الأردن: دار إثراء.
53. عادل عامر. (2016). دور الدولة في تحقيق التوازن الإقتصادي وفي ظل الإقتصاد الحر. القاهرة: دار حروف منشورة.
54. عادل فليح العلي. (2012). مالية الدولة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار زهران.
55. عباس الخفاجي نعمه، وصلاح الدين حسين الهيبي. (2015). تحليل أسس الإدارة العامة (منظور معاصر) (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار البيازوري.
56. عبد الباسط علي جاسم الجحيشي. (2008). الإعفاءات من ضريبة الدخل دراسة مقارنة. عمان: دار حامد.

57. عبد الباسط علي حاسم الزبيدي. (2015). المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة) (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: المكتب الجامعي الحديث.
58. عبد الحميد عبد المطلب. (2003). أثر السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي). القاهرة: مجموعة النيل العربية.
59. عبد الحميد عبد المطلب. (2007). إقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات. الإسكندرية: الدار الجامعية.
60. عبد الحميد عبد المطلب. (2005). إقتصاديات المالية العامة. القاهرة: الدار الجامعية.
61. عبد الغفور إبراهيم أحمد. (2009). مبادئ الإقتصاد والمالية العامة. عمان: دار زهران.
62. عبد الفتاح سليمان مجدي. (2002). علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام. القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.
63. عبد اللاوي محمد إبراهيم. (2017). المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار حامد.
64. عبد الله خبابة. (2013). الإقتصاد المصرفي: النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية-الأسواق المالية-الأزمة المالية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
65. عبد الله خبابة. (2016). الإقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
66. عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
67. عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
68. عبد المجيد قدي. (2017). المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية (الإصدار الطبعة الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
69. عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجه، ومحمد الباشا. (2000). مبادئ الإقتصاد الكلي (الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء.
70. علاء إبراهيم عبد المعطي. (2017). أذون وسندات الخزانة العامة (دراسة مقارنة) (الطبعة الأولى). مصر: دار الفكر والقانون.
71. علي زغودو. (2006). المالية العامة (الإصدار الطبعة الخامسة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
72. علي سعيد علي. (2021). طريقك للعمل في القطاع المصرفي. القاهرة: دار بوك بوتيك.
73. عيسى خليفني. (2011). هيكل الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي (الطبعة الأولى). الأردن: دار النفائس.
74. غازي حسين عناية. (2004). التضخم المالي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
75. فاطمة السويسي. (2005). المالية العامة (موازنة-ضرائب). لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
76. فتحى أحمد عواد ذياب. (2013). إقتصاديات المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الرضوان.
77. فليح حسن خلف. (2007). الإقتصاد الكلي. عمان: دار إريد عالم الكتاب الحديث.
78. فؤاد الفسفوس. (2010). المحاسبة الحكومية، (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار كنوز المعرفة.
79. فيصل يونس عبد الزهرة. (2017). الجامع في التحليل الإقتصادي الكلي. عمان: دار دجلة.
80. قاسم إبراهيم الحسيني. (1999). المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة. عمان: مؤسسة الوراق.
81. كردودي صبرينة. (2007). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة) (الطبعة الأولى). الجزائر: دار الخلدونية.
82. لحسن دردوري، والأخضر لقلبي. (2019). أساسيات المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار حميثرا.
83. محمد إسماعيل هاشم. (2005). النقود والبنوك. مصر: دار المكتب العربي الحديث.
84. محمد الصغير بعلي، ويسرى أبو العلا. (2003). المالية العامة. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
85. محمد العربي ساكر. (2006). محاضرات في الإقتصاد الكلي. القاهرة: دار الفجر.
86. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2019). إدارة الموازنة بين النظرية والتطبيق (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار حميثرا.

87. محمد القدومي، محمد هاني، وزيد عبوي. (2015). المفاهيم الإدارية الحديثة. عمان: دار المعتر.
88. محمد القطاري. (2011). دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية (نظرية-تحليلي-قياسية). عمان: دار غيداء.
89. محمد حسين الوادي، وركريا أحمد عزام. (2000). المالية العامة والنظام المالي في الإسلام. عمان: دار المسيرة.
90. محمد خالد المهاني. (2012). الإتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة تجارب عربية مقارنة. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
91. محمد خصاونة. (2014). المالية العامة (النظرية والتطبيق) (الطبعة الأولى). الأردن: دار المناهج.
92. محمد رفعت طاقة، الزيود محمد، وليد أحمد صافي، وحسين عجلان. (2009). أساسيات علم الإقتصاد (الجزئي والكلي) (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع.
93. محمد سلمان سلامة. (2015). الإدارة المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المعتر.
94. محمد شاكر عصفور. (2011). أصول الموازنة العامة (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار المسيرة.
95. محمد ضيف الله القاطري. (2011). دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية: نظرية تحليلية قياسية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
96. محمد طاقة، وهدي العزاوي. (2007). إقتصاديات المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة.
97. محمد عباس محززي. (2008). إقتصاديات المالية العامة (الإصدار الطبعة الثالثة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
98. محمد عزت غزلان. (2001). إقتصاديات النقود والمصارف. بيروت: دار النهضة العربية.
99. محمد عمر شبرا. (1990). دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام. عمان: دار البشير.
100. محمد مسعي. (2003). المحاسبة العمومية. الجزائر: دار الهدى.
101. محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجما، عبد العزيز عفاف، وأسامة أحمد الفيل. (2015). مبادئ الإقتصاد الكلي. مصر: دار التعليم الجامعي.
102. محمود الوادي، إبراهيم خريس، نضال الخواري، وضرار العتيبي. (2007). الأساس في علم الإقتصاد. عمان: دار اليازوري.
103. محمود حامد محمود. (2017). قضايا إقتصادية معاصرة (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار حميثرا.
104. محمود حسين الوادي. (2015). مبادئ المالية العامة (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان: دار المسيرة.
105. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد الصافي. (2013). الإقتصاد الكلي (الطبعة الثالثة). عمان: دار المسيرة.
106. مروان عطوان. (1989). مقاييس إقتصادية: النظريات النقدية. الجزائر: دار البعث.
107. مصطفى يوسف كافي. (2014). الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
108. ملاك وسام. (2001). الظواهر النقدية على المستوى الدولي - قضايا نقدية ومالية. بيروت: دار المنهل اللبناني.
109. ميثم صاحب عجام، وعلي محمد مسعود. (2015). المالية العامة بين النظرية والتطبيق (الطبعة الأولى). عمان: دار البداية.
110. نبيل بوفليخ، ومحمد طرشي. (2019). صناديق الثروة السيادية الواقع والآفاق. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
111. نوال بوعلام سمرد. (2022). دليلك في المالية. عمان: دار اليازوري.
112. نور الدين حامد سعيد. (2016). أثر إصلاح النظام الضريبي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
113. هيثم صاحب عجام، وعلي محمد مسعود. (2017). فتح المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والإستراتيجيات. الأردن: دار الكندي للنشر.
114. هيل عجمي جميل الجنابي، ورمزي ياسين يسع أرسلان. (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
115. وسيلة مسعود. (2020). عجز الموازنة العامة بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي. البويرة: مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية.
116. وضاح نجيب رجب. (2011). التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الإقتصاد الإسلامي (الطبعة الأولى). الأردن: دار النفائس.

117. يوسف ريان حسين راتب. (1999). عجز الموازنة العامة وعلاجه في الفقه الإسلامي (الطبعة الأولى). الأردن: دار النفائس.

(ب) المقالات العلمية:

1. أحسن عثمان، سميرة جوادى. (ديسمبر، 2017). مجلة إقتصاد المال والأعمال، 02(02).
2. أحمد العيش، عبد الصمد بوشنه. (15 جوان، 2021). أثر الإنفاق العام على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر: دراسة بإستخدام نماذج التكامل الإقتصادي خلال الفترة (1990-2017). مجلة الإقتصاد الدولي والعملة، 04(01)، 138-158.
3. أحمد بلخير. (أفريل، 2016). صكوك الإستصناع وأهميتها ضمن البدائل التمويلية في الإقتصاد الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 32(01).
4. أحمد بوجلال. (جوان، 2018). إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر. مجلة دراسات العدد الإقتصادي، 15(02).
5. أحمد بربش، وحيدة مختار. (ديسمبر، 2019). الموازنة الصغرى كمقاربة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(02).
6. أحمد حسين الهيتي، فاطمة إبراهيم خلف، وعلي عدي سالم. (جوان، 2019). التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 الأسباب والآثار، ودور السياسة المالية في معالجته. مجلة جامعة الموصل.
7. أحمد سلامي، ومحمد شينخي. (2013). إختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والإستثمار في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2011). مجلة الباحث، 13(13).
8. أحمد ضيف، ونسيمة بن يحي. (أفريل، 2017). تقوم تطور السياسة المالية للجزائر من (1962-2019). المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، 02(07).
9. أحمد عبد الصبور الدخاوي. (مارس، 2018). دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة. مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، 02(01).
10. أحمد عبد الله سلمان الوائلي. (2015). التأثير المتبادل لظاهرتي التضخم وعجز الموازنة العامة في الإقتصاد العراقي (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2011). مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية(20).
11. أسماء علام، وفاطمة علام. (سبتمبر، 2020). واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017. مجلة التمكين الإجتماعي، 02(03).
12. أسماء مخايف، طارق خاطر، ولحسن دردوري. (2019). إختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر بإستخدام نماذج شعاع الإندثار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2016. مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 05(02).
13. أسماء مسعي، وفضيل ريس. (جوان، 2022). التمويل غير التقليدي كألية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر. مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، 05(01).
14. إسماعيل قشام، وحديجة عباس. (2021). دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). مجلة الإقتصاد الصناعي خزارتك، 11(02).
15. أنور محمود عبد العال النقيب. (أكتوبر، 2021). أثر الدين العام المحلي على النقود عالية القوة في مصر (1990-2019). دراسات، 22(04).
16. آسية مومي، زهرة بورحلة، وزين الدين قдал. (ديسمبر، 2020). دراسة قياسية حول العلاقة بين سعر الصرف الرسمي. مجلة أوراق إقتصادية، 04(02).
17. إعتدال محمد الحلو. (2010). الموازنة التعاقدية ودورها في تحسين المساءلة المحاسبية والإدارية وكفاءة الرقابة على المال العام اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 06(02).
18. آمال على إبراهيم. (2019). دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في مصر بإستخدام مربع كالدور السحري. مجلة البحوث المالية والتجارية، 20(03).
19. أمينة مغلاوي، وإيمان يوسف. (جانفي، 2020). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة (2000-2017). مجلة الإستراتيجية والتنمية، 10(01).

20. إيمان محمد عبد اللطيف. (جويلية، 2020). العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الإقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961-2018). مجلة دراسات، 21(03).
21. إيهاب إبراهيم محمد. (جويلية، 2019). الأثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية "دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح". المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة.
22. بختة بطاهر. (2019). التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق بالإقتصاد الجزائري. مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 05(01).
23. براهيم خناطلة، ونادية خلفه. (2020). ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 07(01)، 574-551.
24. بلال بوجعة، وناحم وافي. (2018). صناديق الثروة السيادية كمصدر للإنفاق الحكومي مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة معالم وآفاق إقتصادية، 02(02)، 142-127.
25. بلقاسم بلقاضي. (2013). التضخم وآثاره الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر. مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، 02(28).
26. بو عبد الله راجحي. (جوان، 2017). دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016". مجلة المعيار، 08(01).
27. جمال سويح، وعلال بن ثابت. (ديسمبر، 2020). دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الإقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). مجلة البشائر الإقتصادية، 06(02).
28. جمال محمود عطية عبيد، شيماء وهبة، وناهد طه محمد حشفي. (2020). عجز الموازنة والأداء الإقتصادي في مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 34(04).
29. جهيدة العياطي. (أفريل، 2017). تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الإقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الإقتصادي في حالة الإقتصاد الجزائري. مجلة مجاميع المعرفة، 03(01).
30. حسن الحاج. (2007). عجز الموازنة: "المشكلات والحلول". مجلة جسر التنمية(63).
31. حسن عبد الكريم سلوم، ومحمد خالد المهيني. (2007). الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية). مجلة الإدارة والإقتصاد(64).
32. حسين براهمي، ومبارك قرقب. (جانفي، 2021). أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2009-2018). مجلة الإحياء، 21(28).
33. حسين بن الطاهر. (جوان، 2009). أزمة المديونية وبرامج التصحيح الإقتصادية. مجلة العلوم الإنسانية ببحوث إقتصادية(31).
34. حسين بن العاربي، وعبد الرحمان عبد القادر. (جوان، 2018). تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة (1980-2014). مجلة دراسات العاد الإقتصادي، 15(02).
35. حسين بن طاهر، وسهيلة بغنة. (2015). صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية(03).
36. حسين بومدين، نصر الدين بن شعيب، ومحمد بومدين. (15 جانفي، 2015). تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر. مجلة الابتكار والتسويق، 02(01)، 178-153.
37. حسين جواد كاظم. (2016). محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الإقتصادي دراسة لواقع التضخم في الإقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (2003-2013). مجلة الإقتصاد الخليجي(30).

38. حسينة مهدي، والجلايلي بوظراف. (جويلية، 2018). دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016). *مجلة المالية والأسواق*، 05(09).
39. حكيمة حلبي، ونوال باهي. (جوان، 2018). عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة (2001-2017). *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة* (04).
40. حمزة رملي. (جوان، 2018). التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات النقد والقرض هل الأمر يتعلق بالتنسيق الكمي؟ *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، 04(06).
41. حمزة طيبي. (2022). آلية الإصدار النقدي الجديد من خلال قانون رقم 10/17 لتمويل عجز الميزانية وانعكاساته على الإقتصاد الجزائري. *مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة*، 07(01)، 370-350.
42. حميد بوزيدة، وفتيحة الجوزي. (جويلية، 2020). الضريبة (الرسم) على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة - حالة الجزائر، *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، 23(01)، 62-39.
43. حميد رسول، ورمضان مولوح. (جوان، 2019). دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات*، 04(06).
44. حميد عزري، ورايح خوي. (ديسمبر، 2020). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة (1990-2018)، *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، 04(02).
45. حميد عزري، ورايح خوي. (ديسمبر، 2020). تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، 06(02)، 461-444.
46. حميدة بوزيدة، وفتيحة الجوزي. (2020). الضريبة (الرسم) على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة - حالة الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، 23(01)، 62-39.
47. حياة عثمان، وفاء رضاني. (سبتمبر، 2019). فعالية السياسة النقدية على مستويات التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2017). *مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة*، 02(02).
48. حيدر طالب موسى، رحيم مهدي صباح، وحيدر حسين عذافه. (2020). دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009-2017). *مجلة الإقتصاد والعلوم الإدارية*، 26(117).
49. دردوري لحسن، ولقليطي لخضر. (2017). الموازنة العامة في التشريع الجزائري. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، 02(07).
50. دنيا شوقي أحمد. (1996). النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام. *حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية* (14).
51. ذهبية لطرش، وشفافية كشاف. (جوان، 2018). فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة (2000-2017). *مجلة التنمية الاقتصادية*، 03(05).
52. رشيد درغال. (جوان، 2015). دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة - صكوك السلم وصكوك المراجعة نموذجين. *مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية*، 08(01).
53. رشيد زرقط، ومحمد الأمين بن قسيمة. (جوان، 2020). الآثار الاقتصادية للزيادة الضريبية كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة. *مجلة البديل الإقتصادي* (10).
54. رشيد شباح، وشعيب بغداد. (أوت، 2019). قياس العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر وفق نموذج شعاع تصحيح الخطأ للفترة 1990-2017. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، 09(03).
55. رفيق شرياق. (2017). معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالإعتماد على الصكوك الإسلامية - مع الإشارة للتجربة السودانية-. *مجلة الإقتصاد الصناعي* (13).

56. رفيق يوسف، ولطيفة بملول. (أفريل، 2018). فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة -قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الإستفادة منها في الجزائر. مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، 1 (خاص).
57. رفيقة بن عيشوية. (جوان، 2015). صناديق الثروة السيادية: المخاوف وتحديات الحوكمة، مجلة الإقتصاد الجديد، 06 (02)، 248-235.
58. رفيقة صباغ، وذهبية بلعيد. (ديسمبر، 2021). دور الصناديق السيادية في تمويل العجز الموازي -دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري- . مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، 06 (02)، 337-323.
59. رقية بوحيزر. (ديسمبر، 2021). أثر التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر على ضوء برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2020. مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، 05 (02).
60. رمضان مبروكي. (2018). أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2015-2001). المعيار، 09 (02).
61. زهير بن دعاس، ونيمان رقوب. (جوان، 2018). الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات، 15 (01).
62. زهير شلال. (جانفي، 2016). محاولة تحليل آليات تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2010-2014). مجلة دراسات إقتصادية، 16 (01).
63. زهيرة غالمي. (أكتوبر، 2019). دور المساءلة الإجماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدولة مع الإشارة إلى الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث، 11 (04).
64. زينة عباد، وحكيم شبوطي. (جويلية، 2020). سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر-. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 10 (03)، 129-116.
65. ساجي فاطمة. (ديسمبر، 2017). فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة. المعيار، 08 (02).
66. ساخي بوبكر. (جوان، 2014). صناديق الثروة السيادية ودورها في معالجة الأزمة المالية الحالية. مجلة الأبحاث الإقتصادية لجامعة البليدة 2 (10).
67. سارة أدوب، ومرتم لسبع. (ديسمبر، 2021). تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية، 02 (02).
68. سالم عبد الحسين سالم. (بلا تاريخ). عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012). مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، 18 (68).
69. سعود بن ملوح العنزي، ومحمود على السرطاوي. (2012). صكوك المراجعة. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 08 (01).
70. سلمان هزاع داود، محمد ناجي محمد. (2012). الصناديق السيادية ودورها في الإقتصاد العالمي. مجلة آداب الكوفة، 01 (11).
71. سلوى حامد الملا. (ديسمبر، 2022). تقييم أداء الصناديق السيادية في ظل المتغيرات الإقتصادية. مجلة الإقتصاد الدولي والعملة، 05 (02)، 52-33.
72. سلوى عبد الحفيظ مجراوي. (2022). دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الرقمنة. المجلة العلمية للخدمة الإجتماعية، 01 (18).
73. سندس حميد موسى. (2011). تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإسلامية (21).
74. سيد أحمد زناقي، ومرتم حسناوي. (سبتمبر، 2018). إنعكاس سعر الصرف على التضخم في الإقتصاديات الناشئة. مجلة إقتصاديات المال والأعمال (07).
75. شليحي الطاهر. (2016). الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول -حالة الجزائر (2000-2016). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، 02 (02).

76. صارة زعيتري، أمير السعيد شعبان، ومحمد شويكات. (جوان، 2020). أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017. مجلة دراسات العدد الإقتصادي، 11 (02).
77. صالح تومي، وسليمة لفضل. (2020). أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي: حالة الجزائر. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 16 (22).
78. صالح حداد، ومحمد ترفو. (2023). أثر الإنفتاح التجاري على التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (2000-2020). مجلة الإقتصاد والمالية، 09 (01).
79. صباح صابر محمد خوشناو. (2019). تحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1988-2017). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، 11 (25).
80. صبرينة كردودي، سبرينة مانع، وسهام كردودي. (ديسمبر، 2018). أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها. مجلة نور للدراسات الإقتصادية، 04 (07).
81. صبرينة كردودي. (جوان، 2013). تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي (التوظيف-القروض). أبحاث إقتصادية وإدارية (13).
82. صبيحة بولصباغ، وحراق مصباح. (ديسمبر، 2022). عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدية وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية. مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، 06 (02)، 64-87.
83. صادق إسماعيل السيد أحمد. (أفريل، 2022). أثر المديونية الخارجية على التنمية الإقتصادية في مصر خلال الفترة (1990-2018). مجلة البحوث المالية والتجارية، 22 (02).
84. الطاهر شليحي، زروق بن موفق، ولخضر بن عطا الله. (جوان، 2016). السياسة المالية للجزائر بين أحكام قانون المالية 2016 وتوصيات صندوق النقد الدولي. مجلة البديل الإقتصادي، 03 (01).
85. عادل زقير. (ديسمبر، 2016). التضخم وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013. مجلة الإقتصاد الصناعي، 01 (11).
86. العارم عيساني، ومحمد ناصر ثابت. (مارس، 2019). أثر المديونية الخارجية على النمو الإقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015). الحوار المتوسطي، 10 (01)، 321-337.
87. عاشور حيدوشي، وحسن ششوي. (31 جانفي، 2022). مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 16 (1)، 359-383.
88. عبد الباسط القرعان، ومنير سليمان الحكيم. (2015). دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية إقتصادية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 11 (04).
89. عبد الحكيم محمد أمبية، وعبد اللطيف البشير التونسي. (جوان، 2017). مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا. مجلة جامعة صبراتة العلمية (01).
90. عبد الحميد عبد العزيز شويش، وحديد حسن خلف. (جوان، 2018). أدوات التمويل الإسلامي وكيفية إستخدامها في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة -عراق حالة دراسية للمدة 2010-2017. مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، 01 (01).
91. عبد الرحمن عبيد جمعة، وكاظم معله حلوب. (2012). الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها وأسبابها وآثارها. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، 04 (09).
92. عبد الصمد سعودي، وحسين بلعجوز. (جوان، 2014). إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 10 (12).
93. عبد القادر قطاف، أحمد تجاني هيشتر، وأحمد طلحة. (2021). التحليل القياسي لأثر صندوق ضبط الإيرادات على تمويل العجز الموازي في الجزائر (2006-2019). مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14 (02).

94. عبد القادر مطاوي، وفتيحة راشدي. (31 ديسمبر، 2016). سياسة التسيير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات - تجربة كل من البيان والو م أ. مجلة *رؤى الاقتصادية* (11).
95. عبد الكامل لمشمي، وموراد خطاب. (2021). أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2019-2000. مجلة *الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية*، 10 (02)، 560-584.
96. عبد الله بن عبد العزيز الباحث بن سليمان. (2016). الصناديق السيادية الخليجية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. *التكامل الاقتصادي*، 04 (03)، 99-146.
97. عبد الله عيجولي. (ديسمبر، 2019). الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان). مجلة *إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، 05 (02).
98. عبد المجيد قدي. (جانفي، 2009). الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة. مجلة *اقتصاديات شمال إفريقيا*، 05 (06).
99. عبد المؤمن بن علي، وهشام لبزة. (جوان، 2019). الأثر المتبادل بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2016). مجلة *التنمية الاقتصادية*، 04 (07).
100. عبد الهادي مختار، وأحمد سماحي. (2016). إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر. مجلة *البحوث العلمية في التشريعات البيئية*، المجلد 03 (06).
101. عطية عز الدين، وأحمد بيرش. (ديسمبر، 2020). أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة). مجلة *إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، 06 (02).
102. عقيل حميد جابر الحلو، وزينب شاكر جبير. (2019). دور الصناديق الثروة السيادية في دعم الموازنة العامة لبلدان نفطية مختارة (الترويج، الجزائر). مجلة *المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 09 (01).
103. علاء الدين قادري، ومنال العرياوي. (جوان، 2020). أثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية (دراسة قياسية-اقتصاد السودان نموذجاً). مجلة *البديل الاقتصادي* (10).
104. علي توين. (2015). عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق. مجلة *الاقتصاد الجديد*، 02 (13).
105. علي حبيطة. (01 أوت، 2012). أثر الإنفاق العام على معدل التضخم دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013. مجلة *دراسات اقتصادية*، 06 (02)، 130-147.
106. علي سايع جبور، و علي عزوز. (2018). مكانة الحماية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر. مجلة *اقتصاديات شمال إفريقيا*، 14 (19).
107. عماد غزالي. (ديسمبر، 2015). الصناديق السيادية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد نموذجاً. مجلة *الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، 04 (02).
108. عمر عبو. (جوان، 2017). دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية الماليزية. مجلة *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، 9 (2)، 49-57.
109. عمر محمود أبو عيدة. (2016). تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والميزان التجاري الفلسطيني. *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية*، 18 (01).
110. عيسى شقيب، وبن زيان راضية. (30 جوان، 2017). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر. *بحوث*، 11 (02)، 90-105.
111. علي العمري، وعز الدين وادي. (ديسمبر، 2020). نمذجة قياسية لمحددات التضخم باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، 08 (02).

112. فاروق أحمد عزام. (2005). أثر وسائل التمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 11(1).
113. فاطمة دهماني، وسامية بوضياف. (مارس، 2022). تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019). مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 18(28)، 241-256.
114. فاطمة محبوب، وأسامة سنوسي. (مارس، 2018). الرقابة المالية كآلية لحوكمة الميزانية العامة للدولة. مجلة إقتصاديات المال والأعمال، 02(01).
115. فاطمة مفتاح. (جوان، 2016). الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17-84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية. مجلة القانون والعلوم السياسية، 02(02).
116. فاطنة بوخاري. (ديسمبر، 2017). دور الصكوك الإسلامية كآلية لتفعيل السوق المالي التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 02(02).
117. فايزة بلعابد، عبد الجليل مقدم، ومحمد طاهري. (جوان، 2018). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة(1).
118. فريد بلخير. (جويلية، 2021). أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) -دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL. مجلة التنظيم والعمل، 10(02).
119. فريد بن عبيد، وإنصاف قسوري. (2017). آليات التمويل بالقرض السندي. مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، 02(04)، 131-139.
120. فضيل بن خالدي، إكرام ناوي، وليلى دوش. (ديسمبر، 2019). أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة -حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 09(01).
121. فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، وأحمد سلامي. (ديسمبر، 2018). ترشيد الإنفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر. مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال(02).
122. كمال رزق، وإبراهيم شيخ التهامي. (فيفري، 2019). أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة-الصكوك الإسلامية الخضراء نموذجاً. مجلة الإقتصاد الجديد، 10(01).
123. كمال عبد حامد آل زيارة، وحكمت عبد الزواق الدباغ. (2012). ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الإقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت، 01(12).
124. لامية بوشارب. (سبتمبر، 2019). دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). مجلة الإقتصاد الجديد، 10(03).
125. لحسن دردوري. (ديسمبر، 2013). عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الإقتصاد الوضعي. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية(14).
126. ليلى اللحياني. (2022). ترشيد الإنفاق العام والإستهلاك في الجزائر بين رهان التنمية المستدامة والمتطلبات القانونية في ظل جائحة كورونا. دفاتر البحوث العلمية، 10(1)، 692-714.
127. ليلى بن براهم. (2020). إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة 2007-2017. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 11(01).
128. محمد أحمد الأفندي. (ديسمبر، 2016). عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام. مجلة الدراسات الإجتماعية(50).
129. محمد المومني. (جوان، 2014). عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي وطرق علاجه. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، 08(01).
130. محمد الهلالي مبارك عبد القادر. (جويلية، 2021). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة -تجربة السودان. مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية، 09(01).

131. محمد أمين قمبرور، وعلاء الدين مجدوب. (جوان، 2020). الانتقال من أسلوب موازنة البنود إلى أسلوب الموازنة الصفرية في إعداد الموازنة العامة في الجزائر - بين التحديات والمتطلبات. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*، 05(01).
132. محمد بن بوزيان، وعبد الحق بن عمر. (جوان، 2007). العلاقة السببية وعلاقات التزامن المشترك بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس. *مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية*، 01(01).
133. محمد صالح الكبيسي، وتحسين محمد مثنى. (أفريل، 2019). التضخم المستورد، المفهوم، قنوات الانتقال، الآثار والمعالجات (العراق حالة دراسية للمدة 1990-2015). *مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية*، 25(111).
134. محمد فودوا. (2017). تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم. *مجلة الإقتصاد الجديد*، 02(17).
135. محمد محمد حيد. (ديسمبر، 2020). عجز الموازنة العامة وأساليب علاجه (الصكوك الإسلامية في السودان). *مجلة قضايا سياسية* (61).
136. محمد ملال، وبوعبد الله راجحي. (أوت، 2021). دور الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية خلال الفترة (1992-2019). *مجلة بشائر الإقتصادية*، 07(02)، 212-230.
137. محمد مناد، وفاطمة الزهراء زرواط، (03 مارس، 2015). تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي للفترة (1999-2014). *مجلة المالية والأسواق*، 02(01).
138. محمد هاني، وياسين مراح. (مارس، 2018). حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر - دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10. *مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية* (04).
139. محي الدين حداب. (أفريل، 2017). ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنوع الإقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية*، 03(01)، 176-189.
140. مختار بوضياف. (15 ديسمبر، 2022). تقييم أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021). *المجلة العلمية للحوار الإقتصادي*، 01(02).
141. مراد بركات، ولخضر بكريتي. (جوان، 2019). دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج - حالة الجزائر. - *مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة*، 03(01)، 11-28.
142. مراد بن سماعين، وسمير رحمان. (2020). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم: دراسة قياسية حالة الجزائر 2000-2019. *مجلة أفاق للبحوث والدراسات*، 04(01).
143. مروان حايدي. (سبتمبر، 2018). تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). *المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية*، 01(10).
144. مريم وليم برسوم. (جانفي، 2021). قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في مصر. *مجلة دراسات*، 22(01).
145. مصباح حراق. (2016). كفاءة السياسة المالية ودورها في تخصيص الأمثل للموارد - دراسة حالة الجزائر. - *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، 02(02)، 31-64.
146. مصطفى جاب الله. (جويلية، 2011). العلاقة بين عجز الموازنة العامة وإيرادات الصناديق السيادية - دراسة قياسية بإستخدام نماذج ARDL وإختبار الحدود - حالة الجزائر. *مجلة دراسات إقتصادية*، 05(02).
147. معمر حمداني، ومصطفى بناي. (أكتوبر، 2021). أهمية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017). *مجلة الإقتصاد الجديد*، 12(04).
148. معمر حمداني، ومصطفى بناي. (أكتوبر، 2021). السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية*، 05(02).
149. منال جابر مرسي محمد. (جانفي، 2021). العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم. *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*.

150. منى بيطار، وياسمين عدنان حلاج. (فيفري، 2015). الصكوك الإسلامية (أهدافها، مخاطرها) دراسة حالة: البنك الإسلامي للتنمية - جدة. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 37(01).
151. مولود لعرابة. (2004). تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-20000. مجلة النزاهة للبحوث والدراسات، 06(02).
152. ميلود وعيل، ومحمد هاني. (30 جويلية، 2018). تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015). مجلة أوراق اقتصادية، 02(01)، 1-21.
153. ناجي توني. (فيفري، 2010). سياسات الإصلاح الضريبي، سلسلة جسر التنمية (13).
154. ناصر وراق على وراق. (فيفري، 2016). أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات العليا، 02(03).
155. نجم عبد عليوي. (2009). دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 04(13).
156. نزار رافع محمد. (ديسمبر، 2018). الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل الموازنة الحكومية. مجلة الدراسات النقدية والمالية.
157. نسرين كزيز، وحميدة مختار. (جويلية، 2018). آلية سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة إختيار أسعار النفط - دراسة حالة الجزائر-. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 10(35)، 225-242.
158. نسرين كزيز، وعلي قروود. (سبتمبر، 2018). آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي - حالة الجزائر (2007-2017). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية (04).
159. نصيرة مجايوي. (جانفي، 2011). دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والإقتصاد الوطني. مجلة دراسات العاد الإقتصادي، 02(01).
160. نعيمة زيرمي. (ديسمبر، 2021). الصناديق السيادية الخليجية - تجربة الإمارات العربية المتحدة-. مجلة التكامل الاقتصادي، 09(04).
161. نعيمة سعيد، وأحمد بوشناقفة. (2017). سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من خلال البرامج التنموية لولاية بشار (2014-2001). مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية، 06(03).
162. نور الدين ببلول، وأسماء زغاندية. (جوان، 2020). آثار التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري: دراسة تقييمية خلال الفترة (2017-2019). مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 06(01)، 184-209.
163. نور الدين بوالكور. (2018). محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL. مجلة حوليات جامعة الجزائر، 32(02)، 431-471.
164. هاجيرة ديلمي. (2016). علاج عجز الموازنة العامة في النظام الإقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والإقتصاد، 05(10)، 257-308.
165. هادي سالم عواد. (2013). استخدام أسلوب الموازنة الصفرية لمواجهة تحديات الموازنة الإتحادية في العراق نموذج مقترح. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (42).
166. هاشم محمد عبد الله العركوب. (2006). أثر متغيرات مالية ونقدية على التضخم دراسة لبلدان نامية مختارة مع الإشارة إلى العراق للمدة (1985-2000). مجلة بحوث مستقبلية (16)، 99-113.
167. هناء الحنيطي محمد هلال. (2015). دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة). مجلة دراسات، 42(02).
168. هناء بن جميل. (ماي، 2018). التمويل التضخمي كوسيلة لضبط عجز الموازنة العامة مع الإشارة لتجربة الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية (01).
169. هناء محمد، وهلال الحنيطي. (2015). دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة). مجلة دراسات، 42(02).

170. وردة موساوي. (2016). تحليل العلاقة بين العجز الموازي والتوازن الخارجي في الإقتصاد الجزائري للفترة (1990-2010). مجلة الإقتصاد والتنمية، 04(02)، 218-228.
171. وسام موسى، وأمال بوسميني. (جوان، 2020). تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 07(02).
172. وسيلة السبتي، محمد لمن علون، وحليمة عطية. (أفريل، 2019). عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد. مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 5(1).
173. وليد عايي، صالح سراي، وسيمية مومن. (26 ديسمبر، 2019). الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للجزائر للفترة 1993-2017. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 04(03)، 59-80.
174. وليد محمد شواقفة. (2012). العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم "دراسة حالة الأردن للفترة (1970-2009)". مجلة المناقشة، 18(01).
175. يزيد تفرات، نسرين كزيز. (مارس، 2020). الصناديق السيادية ودورها في التنوع الإقتصادي للدول النفطية - حالة أبو ظبي (2010-2017). مجلة التكامل الإقتصادي، 08(01)، 80-96.
176. يوسف حميدي، عمر هارون، وردة موساوي. (2014). نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الإقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010. مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، 02(29).
177. يونس شعيب. (سبتمبر، 2014). دور الصكوك الإسلامية الحكومية في دعم القطاعات الإقتصادية. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 28(01).
- (ج) الرسائل الجامعية والأطروحات:
1. إبتهاال أحمد قابلي. (2013-2014). الإقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الإقتصادية في سورية (1995-2010). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الإقتصاد: جامعة تشرين.
2. أحمد ضيف. ((2014-2015)). أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستلم في الجزائر (1989-2012). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
3. أحمد محمد صلاح الجلال. ((2005-2006)). دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003). رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
4. أسامة عبد الحليم الجورية. (2009). صكوك الإستثمار ودورها التنموي في الإقتصاد. رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية غير منشورة. بيروت، لبنان: معهد الدعوة الجامعي.
5. أسماء ناويس. ((2013-2014)). رسالة ماجستير غير منشورة. أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2011). الشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
6. الأسود الصادق. ((2010-2011)). مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العامة - حالة الجزائر. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
7. محمد بن البار. ((2016-2017)). أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014). أطروحة دكتوراه غير منشورة. المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
8. بن قايد الشيخ. ((2019-2020)). دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الإقتصادية - دراسة التجربة الماليزية (2008-2017). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة غرداية.

9. بماء الدين مطهري. (2021-2022). محاولة إستهداف معدل التضخم الأمتل من خلال إستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم.
10. الحوزي فتيحة. ((2013-2014)). الإستفادة من الإتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
11. حسيبة مداني. (2016-2017). أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس.
12. حكيم بوجطو. ((2006-2008)). الموازنة العامة وآفاق العصرية - حالة الجزائر. رسالة ماجستير. المدينة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: المركز الجامعي -الدكتور يحي فارس-.
13. حكيم بوجطو. (2013-2014). عصرية نظام الموازنة العامة وأهميتها في ترشيد النفقات العامة. أطروحة دكتوراه. البلدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البلدة 2.
14. حميد عزري. ((2019-2020)). أثر النفقات العامة على التضخم (دراس قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر-بسكرة.
15. حميد قرومي. (2008-2009). الموازنة العامة لبيت المال (دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.
16. حميد مقراني. ((2014-2015)). أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012). رسالة ماجستير غير منشورة. بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوقرة-بومرداس.
17. حديجة بوفغور. ((2020-2021)). تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية مقارنة. أطروحة دكتوراه غير منشورة. ميلة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.
18. داود سعد الله. ((2011-2012)). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
19. دلال بن طي. (2012-2013). هيكل الإيرادات المالية العامة لدولة إسلامية معاصرة -دراسة تحليلية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر-بسكرة.
20. رشيد بوعافية. ((2010-2011)). السياسة الإقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
21. زهية بركان. ((2009-2010)). فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة دالي إبراهيم-الجزائر.
22. زهية بركان. ((1999)). التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق -دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
23. زهير حميلي. (2018-2019). دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر (2000-2016). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر-بسكرة.
24. زينة عباد. (2019-2020). عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال (2000-2017). أطروحة دكتوراه. المدينة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدينة.

25. زهيرة غالمي. ((2016-2017)). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية -عرض تجارب دولية-. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسبية بن بوعللي-الشلف.
26. ساعد مرابط. ((2017-2018)). التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس -سطيف1.
27. سعيد علي علي محمد. (2017). دور السياستين النقدية والمالية في مواجهة ظاهرة التضخم الركودي في مصر خلال الفترة (2016-1990). رسالة ماجستير. مصر، كلية التجارة: جامعة عين الشمس.
28. السعيد هتهات. ((2020-2021)). النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مباح -ورقلة.
29. سعيد هتهات. (2006). دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قاصدي مباح.
30. سفیان حولفي. (2018-2019). دور الصكوك الإسلامية كأداة حديثة لتمويل عجز الموازنة العامة - دراسة حالة السودان، أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبد الحميد مهري2.
31. سيهام شباب. ((2018-2019)). تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016). أطروحة دكتوراه غير منشورة. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
32. شعيب يونس. ((2015-2016)). الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة. أطروحة دكتوراه. كلية الشريعة والإقتصاد، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
33. الشيخ أحمد ولد الشيباني، ((2013-2013)). فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة موريتانيا. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.
34. شيماء هاشم علي. (2007). أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي -اليابان- حالة دراسية للمدة (1990-2005). رسالة ماجستير غير منشورة. العراق، كلية الإدارة والإقتصاد: جامعة بغداد.
35. صالح تومي. (2002). النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000). أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
36. صالح مفتاح. ((2002-2003)). النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.
37. صبرينة كردودي. (2013-2014). ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي. أطروحة دكتوراه غير منشورة. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر.
38. عبد الجليل شليق. ((2011-2012)). استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة المسيلة.
39. عبد الحفيظ يحيوي. (2015-2016). إشكالية التوازن الإقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
40. عبد الرحمن يسعد. ((2015-2014)). دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الإقتصادي ومواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر 1990-2013. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسبية بن بوعللي-الشلف.

41. عبد الرحيم شبيبي. (2010). القدرة على إستدامة تحمل العجز الموازي والدين العام. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان.
42. عبد القادر فار. ((2017-2018)). أثر السياسة المالية على النمو والإستقرار الإقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-آفاق 2019). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة-بومرداس.
43. عبد الكريم تقار. ((2013-2014)). آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة - حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة.
44. عبد اللطيف حدادي. ((2016-2017)). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس.
45. عبد المجيد بوساق. (2021-2022). تطبيق نماذج التنبؤ على حالة التضخم في الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة-بومرداس.
46. عفراء على حضور. ((2014-2015)). دراسة تحليلية للتضخم وأثره على الميزان التجاري في سورية خلال الفترة (1990-2012). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الإقتصاد: جامعة تشرين.
47. كريمة حبو. ((2013-2014)). السياسة النقدية في ظل الإنتقالية في الجزائر (دراسة المنظومة المصرفية الجزائرية). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
48. كفية قسيموري. (2020-2021). أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للإستقرار الإقتصادي (النمو الإقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر-بسكرة.
49. لحسن دردوري. ((2013-2014)). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس. أطروحة دكتوراه غير منشورة. بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
50. لطرش ماجي. (2007). تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
51. مبروك رياش. (2015-2016). تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو إقتصاد السوق "حالة الجزائر (2000-2015)". أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 2.
52. محمد أريا الله. (2010-2011). السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار - حالة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
53. محمد أمين قمبر. (2020-2021). فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2019) - أطروحة دكتوراه. ميله، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميله.
54. محمد حسين محمد تيرة. (2019). إستدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية (عرض تجرية ماليزيا). رسالة ماجستير غير منشورة. غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية: الجامعة الإسلامية.
55. محمد طلحة. ((2018-2019)). قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الإقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
56. محمد عبد المومن. ((2015-2016)). السياسة الإقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية (حالة الجزائر: 1963-2011). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

57. محمد عرابي. (2019-2020)). أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017). أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة زيان عاشور.
58. محمد ماحي. (2019-2020). طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر 2009-2019. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
59. محمد وليد محمد الزين. ((2011-2012)). دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة موريتانيا (2006-2009). رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
60. محمود جمام. (2009-2010). النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمود منتوري-قسنطينة.
61. محي الدين بوري. ((2017-2018)). دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه. سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة جلالى اليابس.
62. مسعود دراوسي. ((2005-2006)). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
63. مصطفى جاب الله. ((2014-2015)). قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي -حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
64. منشد حلمي أبراهيم. (2004). تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000). أطروحة دكتوراه غير منشورة، البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
65. ميمي جديني. ((2015-2016)). إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لإستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
66. نذير ياسين. ((2011-2012)). أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
67. نصر رحال. (2013-2014). سياسات مكافحة الغش والتهرب الضريبي دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس المغرب. أطروحة دكتوراه. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
68. نوة بن يوسف. ((2015-2016)). تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر-بسكرة.
69. وردة شبان. ((2015-2016)). العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2011). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة باتنة 1.
70. وردة علواش. ((2014-2015)). ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر (دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2011)). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
71. يوسف بن ختم. (2015-2016). العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر-. رسالة ماجستير. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

د) المؤتمرات العلمية:

1. بلال بوجمعة، وعبد الغاني حدادي. (2014). مكانة الصناديق السيادية في الصناعة المالية (مع الإشارة لبعض التجارب). الملتقى الوطني الايني حول " واقع الهندسة المالية وآفاق تطبيقها في الجزائر ". أدرار: جامعة أدرار.

2. بن علي بلعزوز، وعاشور كتوش. (30-25 ديسمبر، 2004). الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر "الواقع والأفاق". دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان.
3. جمال مساعدي، وشريف غياط. (2018). التسيير الكمي أداة لتحسيد خطط التنمية وعلاج الإختلالات: خيار الإقتصاد الجزائري بعد أزمة تراجع أسعار النفط. الملتقى الوطني حول التنوع الإقتصادي وعلاقة الجزائر بالأورومتوسطية. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
4. خالد الخطيب، وخديجة فروخي. (2015). ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي الواقع والتحديات. أزمة المديونية الخارجية وطريقة معالجتها بالجزائر. أدرار، الجزائر: جامعة أحمد درارية.
5. زواق الحواس. (2014). كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة. الملتقى الدولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية. جامعة فرحات عباس سطيف 01.
6. صالح صالح، وعبد الحليم غربي. (2009). كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في إحتواء الأزمات والتقلبات الدورية. الملتقى الدولي: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
7. طارق هزوشي، والأمين لباز. (2011). دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي. الملتقى الدولي الأول: حول الإقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
8. فاطمة الزهراء عراب، وفتيحة علالي. (2010). خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الإقتصاد الإسلامي. الملتقى الدولي الأول: الإقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل. غرداية: المركز الجامعي بغرداية.
9. فاطمة بن يوب. (2018). دراسة تحليلية لمصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر وسبل تنميتها في ظل تراجع الجباية البترولية. الملتقى الدولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي. قلعة: جامعة 08 ماي 1945.
10. مهدي ميلود. (2006). مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر. الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية. بومرداس-الجزائر، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
11. نور الدين حامد. (2004). العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية. ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية. الجزائر: جامعة بشار.
12. وسيلة حمداوي، وأميرة جابري. (14-13 مارس، 2018). تحديات استخدام الجزائر للصكوك الإسلامية الحكومية لتمويل العجز في الموازنة العامة. الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي. قلعة، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.
13. براهيم بلقلة، أحمد ضيف، وأحمد عزوز. (جويلية، 2020). تقييم دور صندوق ضبط الإيرادات في إستقرار الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. العجز الموازي وإشكالية إستدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر.
14. عماد غزالي، ومحمد بولصنام. (جويلية، 2020). تقييم فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر للفترة (2000-2017). العجز الموازي وإشكالية إستدامة الموارد المالية.

هـ) التقارير والمطبوعات:

1. بنك الجزائر، (1995-1996-1996-1997-1998-1999)، التقرير السنوي، الجزائر.
2. بنك الجزائر، (2000-2001-2002-2003-2004-2005)، التقرير السنوي، الجزائر.
3. بنك الجزائر، (2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012)، التقرير السنوي، الجزائر.
4. بنك الجزائر، (2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020) التقرير السنوي، الجزائر.

و) القوانين والمراسم:

1. ج.ر.ج.ج، (1984)، المادة 06 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984. الجزائر.

2. ج.ر.ج.ج، 1990. القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
3. ج.ر.ج.ج، 1988. المادة 03 من قانون 84-17 والتي تم تعديلها فيما بعد بالقانون 88-05.
4. ج.ر.ج.ج، 1990، المادة 03 من القانون 90-21، الجزائر.
5. ج.ر.ج.ج، 1984، القانون 84/17 وذلك في المادة 06، المادة 67، الجزائر.
6. ج.ر.ج.ج، 1984. المادة 05 من القانون 84/17، الجزائر.
7. ج.ر.ج.ج، 1984، المادة 44 من قانون المالية 84-17، الجزائر.
8. ج.ر.ج.ج، 1984، 1043. المادة 35. القانون 84/17، الجزائر.
9. ج.ر.ج.ج، 1984، 1041، القانون 84/17 وذلك في المادة 11، الجزائر.
10. ج.ر.ج.ج، 1984، 1041، القانون 84/17 وذلك في المادة 11، الجزائر.
11. ج.ر.ج.ج، 2000، المادة 10، القرار رقم 122 بتاريخ 16 جوان 2002، الجزائر.
12. ج.ر.ج.ج، 2000، القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي.
13. ج.ر.ج.ج، 2003، قانون المالية لسنة 2004.
14. ج.ر.ج.ج، 2016، ووفقا للقرار المؤرخ في 28 مارس 2016، الجزائر.
15. ج.ر.ج.ج، 2017، المادة 45 مكرر من القانون 17/10، الجزائر.
16. ج.ر.ج.ج، 2015. المادة 150، الأمر 15-01. العدد 40.

ي) المواقع:

1. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: <https://data.worldbank.org/>
2. الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/ar/Home>
3. الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات: <https://www.ons.dz/>
4. الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz/>
5. الموقع الإلكتروني للوكالة الدولية للطاقة: <https://www.iaea.org/ar>
6. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/>

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

أ) الكتب:

1. Benachenhou, M. (1993). Inflation-Dévaluation-Marginalisation. Alger: Dar Ech'rifa.
2. Berger, P. (1993). La monnaie et ses mécanismes. Alger: éditions Bouchene.
3. Bouzidi, A. (1999). Les années 90 de l'économie algérienne. Alger: édition Enag.
4. Dammodar Gujarati. (2012). Econometrics by example. United Kingdom: Palgrave Macmillan.
5. Gillespie, A. (2007). Maxi Fiches de Economie. Paris: Dunod.
6. J.O.N. Perkins, (1997), Budget deficits and Macroeconomic Policy, New York, Palgrave macmillan
7. Mustapha Henni, (2001), Dictionnaire des termes Economiques et Financiers, Beirut, Librairie du liban Publishers.
8. Régis Bourbonnais. (2015). économétrie (edition 09). Paris: France: Dunod.

9. Siamack Sholai, (1999), Budget Deficit and Debt A Global Perspective, United states of America, : Greenwood Publishing Group.

ب) المقالات العلمية

1. Adel Ifa, Guetat Imene .(2018) .Does public expenditure on education promote Tunisian and Moroccan GDP per capita? ARDL approach .*The Journal of Finance and Data Science*.(04).
2. Ahmad Jafari Samimi, Sajad Jamshidbaygi, (2011), Budget Deficit and Inflation: A Sensitivity Analysis to Inflation and Money Supply in Iran, Middle –East Journal of Scientific Research, 8(1), 257-260.
3. Ahmad Jafari, Samimi, Sajad Jamshidbaygi, (2011), Budget Deficit and Inflation: A Sensitivity Analysis to Inflation and Money Supply in Iran, Middle –East of Scientific Research, Volume 08, Number 01, University of Mazandaran.
4. Elsun Nabatov, February (2022),The Analysis of the Relationship Between Money Supply, Budget DEFICIT and Inflation Rate in Azerbaijan, International Journal of Business and Economics Research, Volume 11, Number 01, Department of Economics, Yildiz Technical University.
5. Emmanuel Duodu, Samuel Tawiah Baidoo, Hadrat Yusif, Prince Boakye Frimpong, March (2022), Money supply, Budget Deficit and inflation dynamics in Ghana: An empirical investigation, Cogent Business & Management, Volume 09, Number 01.
6. Gurleen Kaur , March (2018),The relationship between fiscal deficit and inflation in india: A cointegration analysis, Journal of Business Thought, Volume 08, Number 01 University of Delhi.
7. Halim Zidelkhalil ,Aissa Mouhoubi .june (2020), Financing Budget deficits in Algeria mechanisms and inflationary interactions .*Revue d'Economie et de Statistique Appliquée* . 17,218-204.
8. Huriye Gonca Diler, March (2023), Is The Public Finance Deficit a Risk on Inflation In Turkey?, International Journal of Economics and Administrative Studies ,Volume 01, Number 10, Department of Economics, University of Nairobi.
9. Ifeanyi Onwuka, February (2022), Budget Deficit, Inflation and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Analysis, International Journal of Economics and Financial Research, Volume 08, Number 01, Department of Finance, University of Ibadan.
10. Jamaledin Mohseni Zonuzi , Mahnaz S.Hashemi Pourvaladi, Nasrin Faraji, (2011), The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran, Iranian Economic Review, Volume15, Number 28, Department of Economics, Urmia University.
11. Jonas Kibala Kuma, janvier (2018), Modélisation ARDL-Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels .*HAL*.
12. Kashif Ali, Mahmood Khalid, March (2019),Sources to Finance Fiscal Deficit and Their Impact on Inflation: A Case Study of Pakistan, Pakistan Development Review, Volume 58, Number 01, Pakistan Institute of Development Economics.
13. Kreiter, Zebulun, Paul, Tapas Kumar, April (2010), Deficit Financing and Inflation in Bangladesh: A Vector Autoregressive Analysis, The Jahangirnagar Economic Review, 21, 9-26.

14. M Solomon and W A de Wet, (2004), The Effect of a Budget Deficit on Inflation: The Case of Tanzania, SAJEMS NS, Volume 07, Number 01, Department of Economics, University of Pretoria
15. Maio Bulawayo, Francis chibwe, February, The impact of Budget Deficit on Inflation in Zambia, Journal of Economics and Development Studies, American Research Institute for Policy Development,06(02).
16. Maria Batool, Nimra Naveed Shaikh, Waqas Bin Dilshad, June (2023), Impact of Budget Deficit, Money Supply and GDP Growth on Inflation in Pakistan: An Econometric Analysis, Journal of Entrepreneurship, Management, and Innovation, Volume 05, Number 03, University of Karachi.
17. Mohamed Ibrahim Abdu, December (2022), Analyzing the relationship between Fiscal Deficit and Inflation: The Case of Egypt, Scientific Journal for Economic & Commerce, Volume 52, Number 04 , Department of Commerce, Ain Shams University.
18. Muideen A.Isaika, Lukuman O.Lamidi, Rasaki O.Kareem, Precious F.Oladotun, March (2022), Long-Run and Short-Run relationship between Budget Deficits and Inflation Rate in Nigeria, African Journal of Economics and Sustainable Development, Volume 05, Number 01.
19. Nabila lakhal. Les mécanismes de financement des dépenses publiques: Quel mode choisir *Annales de l'université de béchar des sciences économiques*, .(02)04 ,395-376.
20. Nihad Toualbia · Aouatef Metarref · Latifa Bahloul.(2020) . The role of islamic sukuk in financing public deficit and infrastructure- Malaysia project as a model *.abaad iktissadia review(02)10* .
21. Nkoro Emeka ·Kelvin Uko Aham .(2016) .Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique application and interpretation *.Journal of Statistical and Econometric Method.(04)05* , 91-63.
22. Omneia A.Helmy, November (2008). The Impact of Budget Deficit on Inflation in Egypt, Volume 141, Department of Economics, Cairo University.
23. Pesaran M.Hashem ·Shin Yongcheol ·Smith Richard J .February (2001), Bounds testing approaches to the analysis of level relationships *.Journal of Applied Econometrics.(03)16* , 326-289.
24. Priyanka Sahu ·Sharma Naresh kumar .(2018) .Impact of Trade Openness on Inflation in India: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach *.The Empirical Economics Letters.(01)17* .
25. Ruth Muendi Muinga, John Gathiaka, Kennedy Osoro, September (2023), Impact of Political Budget Cycles on Inflation in the East African Community, African Journal of Economic Review, Volume 11, Number 04 , Department of Economics, University of Nairobi.
26. Suhaib Aamir, Muhammad Yasir, Mohsin Ullah, Salman Ahmad, December (2014) The Relationship and Impact of Money Growth and Budget Deficit on Inflation in Pakistan, VFAST Transactions on Education and Social Sciences, Volume 05, Number 02.
27. Tari Zehia. April, 2018. The investments of sovereign funds and it's role in the global financial crisis 2008 and the European sovereign debt crisis 2010 ,Arab sovereign wealth funds a model, *Journal of a Advanced Accounting and financial studies*.148-131 ,(01)02 .

28. Victor Osei, E.Olawale Ogunkola, February (2022), Regime Effects of Fiscal Deficit Financing and Inflation Dynamics in Ghana, *Theoretical Economics Letters*, Volume 12, Number 01.
29. wafa Aillane .(2019) .Pricing mechanisms for sukuk in Malaysia. Comparative study between sukuk and bonds .*Journal of the New Economy*.(01)10 ‘
30. wong kelly .(2018) .Peasaran et al. (2001) Bound Test and ARDL cointegration Test . *universiti Putra Malaysia*.

الملاحق

الملحق رقم (01): تقدير معادلة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: CPI				
Method: ARDL				
Date: 11/20/23 Time: 21:00				
Sample (adjusted): 1999 2020				
Included observations: 22 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): BF NON_BF EXT_F M2 OER IMP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 1458				
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 1, 0, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CPI(-1)	-1.452195	0.309859	-4.686631	0.0054
BF	-0.004040	0.000968	-4.174264	0.0087
BF(-1)	0.003649	0.000863	4.229644	0.0083
BF(-2)	0.003798	0.000725	5.241552	0.0033
NON_BF	-0.003237	0.002015	-1.606418	0.1691
NON_BF(-1)	0.008179	0.001721	4.751870	0.0051
NON_BF(-2)	-0.009401	0.001854	-5.069657	0.0039
EXT_F	0.024312	0.011939	2.036383	0.0973
EXT_F(-1)	-0.013262	0.007735	-1.714485	0.1471
EXT_F(-2)	0.060230	0.012071	4.989879	0.0041
M2	0.351948	0.075595	4.655731	0.0056
M2(-1)	0.066234	0.059540	1.112427	0.3166
OER	-0.283558	0.073221	-3.872614	0.0117
IMP	1.18E-11	1.83E-12	6.424111	0.0014
IMP(-1)	-1.37E-11	2.13E-12	-6.432625	0.0013
IMP(-2)	1.54E-12	1.25E-12	1.232057	0.2727
C	9.047083	3.379884	2.676744	0.0440
R-squared	0.954622	Mean dependent var		3.806198
Adjusted R-squared	0.809412	S.D. dependent var		1.907060
S.E. of regression	0.832554	Akaike info criterion		2.535213
Sum squared resid	3.465731	Schwarz criterion		3.378291
Log likelihood	-10.88734	Hannan-Quinn criter.		2.733817
F-statistic	6.574072	Durbin-Watson stat		3.059750
Prob(F-statistic)	0.023616			

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Bounds Test		
Date: 11/20/23 Time: 21:02		
Sample: 1999 2020		
Included observations: 22		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.835081	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

الملحق رقم (3): نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج (ARDL)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BF	0.001389	0.000631	2.199962	0.0791
NON_BF	-0.001818	0.000949	-1.916077	0.1135
EXT_F	0.029068	0.006042	4.811358	0.0048
M2	0.170534	0.030452	5.600027	0.0025
OER	-0.115634	0.035648	-3.243754	0.0229
IMP	-0.000000	0.000000	-0.709323	0.5098
C	3.689381	1.534420	2.404415	0.0613

الملاحق رقم (04): نتائج تقدير نموذج (ARDL-ECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: CPI				
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 1, 0, 2)				
Date: 11/20/23 Time: 21:12				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 22				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BF)	-0.004040	0.000968	-4.174264	0.0087
D(BF(-1))	-0.003798	0.000725	-5.241552	0.0033
D(NON_BF)	-0.003237	0.002015	-1.606418	0.1691
D(NON_BF(-1))	0.009401	0.001854	5.069657	0.0039
D(EXT_F)	0.024312	0.011939	2.036383	0.0973
D(EXT_F(-1))	-0.060230	0.012071	-4.989879	0.0041
D(M2)	0.351948	0.075595	4.655731	0.0056
D(OER)	-0.283558	0.073221	-3.872614	0.0117
D(IMP)	0.000000	0.000000	6.424111	0.0014
D(IMP(-1))	-0.000000	0.000000	-1.232057	0.2727
CointEq(-1)	-2.452195	0.309859	-7.913905	0.0005
Cointeq = CPI - (0.0014*BF - 0.0018*NON_BF + 0.0291*EXT_F + 0.1705*M2 - 0.1156*OER - 0.0000*IMP + 3.6894)				

الملاحق رقم (05): إختبار ملائمة الشكل الرياضي لنموذج الدراسة

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: CPI CPI(-1) BF BF(-1) BF(-2) NON_BF NON_BF(-1) NON_BF(-2) EXT_F EXT_F(-1) EXT_F(-2) M2 M2(-1) OER IMP IMP(-1) IMP(-2) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.312824	4	0.7700
F-statistic	0.097859	(1, 4)	0.7700
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.082763	1	0.082763
Restricted SSR	3.465731	5	0.693146
Unrestricted SSR	3.382968	4	0.845742

الملحق رقم (06): نتائج إختبار ثبات تباين البواقي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	2.882962	Prob. F(2,3)		0.2002
Obs*R-squared	14.47084	Prob. Chi-Square(2)		0.0007
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 11/20/23 Time: 22:33				
Sample: 1999 2020				
Included observations: 22				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI(-1)	-0.078871	0.240686	-0.327693	0.7647
BF	-0.000185	0.000737	-0.250525	0.8184
BF(-1)	-0.000194	0.000732	-0.265312	0.8080
BF(-2)	0.000236	0.000569	0.413805	0.7068
NON_BF	-0.000649	0.001569	-0.413673	0.7069
NON_BF(-1)	0.000814	0.001346	0.604263	0.5883
NON_BF(-2)	0.000222	0.001422	0.155890	0.8860
EXT_F	0.005022	0.009891	0.507761	0.6466
EXT_F(-1)	-0.001166	0.005934	-0.196454	0.8568
EXT_F(-2)	0.003008	0.009241	0.325493	0.7662
M2	-0.019996	0.058875	-0.339639	0.7565
M2(-1)	0.068169	0.056627	1.203828	0.3150
OER	0.012316	0.058251	0.211433	0.8461
IMP	1.03E-13	1.38E-12	0.074385	0.9454
IMP(-1)	-7.81E-13	1.64E-12	-0.476021	0.6666
IMP(-2)	8.89E-14	9.63E-13	0.092310	0.9323
C	-1.439092	2.717977	-0.529472	0.6332
RESID(-1)	-1.398446	0.685683	-2.039494	0.1341
RESID(-2)	-0.488996	0.647354	-0.755376	0.5049

الملحق رقم (07): إختبار مشكلة عدم ثبات تبين البواقي للنموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.531613	Prob. F(16,5)		0.8460
Obs*R-squared	13.85535	Prob. Chi-Square(16)		0.6095
Scaled explained SS	0.449605	Prob. Chi-Square(16)		1.0000
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 11/20/23 Time: 21:33				
Sample: 1999 2020				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.297129	0.914928	-0.324757	0.7585
CPI(-1)	-0.096993	0.083878	-1.156351	0.2998
BF	-0.000196	0.000262	-0.747175	0.4886
BF(-1)	-9.81E-05	0.000234	-0.420175	0.6918
BF(-2)	6.87E-05	0.000196	0.350047	0.7406
NON_BF	-0.000528	0.000545	-0.967205	0.3779
NON_BF(-1)	0.000201	0.000466	0.431530	0.6841
NON_BF(-2)	-5.93E-06	0.000502	-0.011823	0.9910
EXT_F	0.002859	0.003232	0.884570	0.4169
EXT_F(-1)	-3.35E-05	0.002094	-0.015986	0.9879
EXT_F(-2)	0.001816	0.003267	0.555681	0.6024
M2	-0.010957	0.020463	-0.535445	0.6153
M2(-1)	0.020346	0.016117	1.262378	0.2625
OER	0.013521	0.019821	0.682184	0.5254
IMP	1.84E-13	4.95E-13	0.371295	0.7256
IMP(-1)	-1.84E-13	5.76E-13	-0.319505	0.7623
IMP(-2)	-1.77E-13	3.39E-13	-0.522508	0.6236

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وذلك لتحديد آثار كل آلية من آليات تمويل عجز الموازنة العامة على إرتفاع الضغوط التضخمية في الأجلين الطويل والقصير في الجزائر، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف وتحليل المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة، كما تم الإستعانة بأدوات التحليل الإحصائي والقياس الإقتصادي وذلك من خلال نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) والذي يتضمن التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة تمثلت في آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ومتغيرات أخرى ضابطة هي كالتالي أسعار الواردات بالأسعار المحلية الجارية، سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ونسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طردية طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل بين التمويل الخارجي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة والتضخم، ومنه فلاجوء الدولة الجزائرية إلى التمويل الخارجي بهدف تغطية العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد القومي الجزائري، كما ثبت وجود علاقة توازنية طردية طويلة الأجل بين نسبة نمو الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، ومنه فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد أن مختلف آليات تمويل عجز الموازنة العامة المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية لم تكن فعالة في علاج عجز الموازنة العامة، لذلك وجب عليها إستحداث موارد تمويل حقيقية مع توفير المناخ الإقتصادي الملائم لها.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، التمويل الخارجي، التمويل البنكي، الكتلة النقدية، التضخم.

Summary

This study aims to measure the impact of public budget deficit financing mechanisms on inflation in Algeria during the period (1990-2020), in order to determine the effects of each mechanism on the rise of inflationary pressures in both the short and long terms in Algeria. The descriptive and analytical approach was adopted in order to describe and analyze the behavior of the variables related to the object of the study, as well as quantitative and econometric methods by estimating the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, where inflation expressed by the consumer price index, serves as the dependent variable, Several independent variables represent mechanisms for financing the state's general budget deficit, import prices at constant local prices, the official exchange rate of the Algerian dinar against the US dollar, and the ratio of Monetary mass growth to gross domestic product.

This study concludes that there is an existence of a long-term positive equilibrium relationship and another short-term relationship between external financing as a mechanism for financing the general budget deficit and inflation. In addition, The Algerian government's resort to external financing to cover the general budget deficit leads to an increase in the intensity of inflationary pressures in the Algerian national economy. However, The study also confirms the existence of a long-term equilibrium relationship between the ratio of Monetary mass growth to gross domestic product and inflation.

In summary, the results of the study confirms that various mechanisms for financing the general budget deficit as pursued by Algerian authorities have not been effective to treat the deficit. Therefore, it is imperative to introduce genuine financing resources while creating a conducive economic environment for it.

Keywords: General budget deficit, external financing, Bank financing, Monetary mass, inflation.